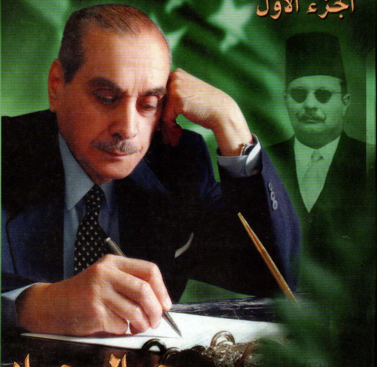
أسرار
ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الأول



جمال حماد

الزهراء للإعلام العربى

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

صدق الله العظيم

«فصّلت/٣٣»

الزهراء للإعلام العربي

٢٠ شارع الطيران - رابعة العدوية - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: ٤٠٢١٩٨٨ - فاكس: ٢٦٠١١٣٥ - المطابع: ٢٦١٦٦٨٠

الإهداء

إلى زوجتي وشريكة حياتي في السراء والضراء

إلى أبنائي الأحباء، بل أصدقائي الأوفياء

محمد برهان الدين

طارق

محمد نجيب

أشرف

ياسر

ولولا حبكم وتشجيعكم لما صدر هذا الكتاب

جمال حماد

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

أسرار

ثورة ٢٣ يوليو

بقلم
جمال حماد

الزهراء للإعلام العربي

مقدمة الناشر

إن من نعم الله علينا وعلى الناس وعلى الذين يهتمون بعلم التاريخ أن نجد من بين الذين يتعرضون لهذا رجالاً من أصحاب الضمائر الحية لا يحيدون عن الحق والعدل بغض النظر عن موافقة ما يكتبون لهواهم أو لا يوافق، فهم يتحرون الحقيقة ويبحثون عنها ويثبتونها ويقدمونها للناس.

وهم فى كتابتهم للتاريخ لا يجاملون صديقًا ولا يبخسون حق عدو، بل رائدهم الحق لوجه الحق.

ويكون الأمر بالغ الصعوبة إذا كان كاتب التاريخ هو أحد الذين اشتركوا فى صنعه وهنا يأتى الجانب الخاص ليفرض نفسه على الحوادث، ويحاول البروز من بين جنباتها وهو ما تحرر منه المؤلف ولم يقع فيه، وكان فى كتابته لقصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كالذى يسير فوق الصراط إن زاغ عنه هلك.

والمؤرخ اللواء أ.ح جمال حماد هو ظاهرة مهمة في تدوين التاريخ المعاصر، فقد كان فى بؤرة تاريخ تلك الفترة التى يكتب عنها عندما بدأت. فعندما استقر اللواء محمد نجيب على كرسى الفريق حسين فريد فى القيادة العامة للقوات المسلحة قبل أن تشرق شمس ٢٣ يوليو، والكل فى غمرة النجاح والفرحة، أشار محمد نجيب إلى أركان حربه الرائد جمال حماد وهو أقرب الموجودين إلى نفسه وأكثر من يثق بهم، وهو يعرفه مثقفًا وأديبًا وشريكًا فى التحرك الكبير الذى بدأ. وطلب منه أن يعد بيانًا يقرأ على الناس فى الإذاعة عندما تبدأ عملها مع الصبح.

وانتحى الرائد جمال حماد ناحية وأعد البيان الأول للثورة من إنشائه وبخطة وأضاف إليه محمد نجيب كلمة واحدة ثم مهره بتوقيعه. ثم قرئ على الناس. وقد اختلفت الأقوال حول ثورة ٢٣ يوليو وعلى الأخص تفاصيل

التاريخ وما جرى بالضبط من ترتيب وتحرك والقضايا المثيرة التى واكبتها والمعارك الحاسمة التى خاضتها فى سبيل البقاء والتمكن والتحكم، وادعى الكثير ممن لم يكن لهم دور أنه لولاهم لما استمرت الثورة وما انتصرت وقضت على كل خصومها. ومنهم من قدم أقوالاً لم يستطع غير جمال حماد أن يفندها ويناقشها ويد حضها ويذكر حقيقة ما جرى بشأنها فى ترتيب ونظام واقتدار لا يعتريه باطل ولا يرقى إليه شك.

ودهاليز ثورة يوليو كثيرة وأسرارها معقدة ولم يكن لمؤرخ ليكتب عن تاريخها بدقة وصدق مهما توافرت له الأدوات. ولكن شاءت الظروف أن يكون مؤرخنا جمال حماد أحد الذين صنعوا الأحداث واشتركوا فيها، فهو لا يكتب عن شيء روى له وقالوا له عنه، بل يكتب عن أشياء رآها بعينيه وسمعها بأذنيه وشارك فيها تخطيطًا وتنفيذاً بإرادته.

وهو لم يدع البطولة كما فعل غيره بل ذكر الوقائع فى حيدة وبساطة، واستطاع أن يضبط ما جرى ويفسره ويربطه ببعض، ويجيب على تساؤلات أعيت المهتمين بتاريخ ثورة يوليو، فقد غابت نقاط كثيرة عن الفهم ثم جاء جمال حماد بفكره الرائق وقلمه الساحر وجعلها ميسورة سهلة وحصلنا على الإجابة على كثير مما غمض علينا وغاب عنا.

وعلى سبيل المثال فقد اضطربت الأقوال فى الترتيبات لثورة ٢٣ يوليو واختلفت أقوال جمال عبد الناصر عن أقوال أنور السادات. وقال حسن عزت أقوالاً أخرى وكذلك فعل عبد اللطيف البغدادى، وضاعت حقيقة التنظيم بين أقوال هذا وذاك. وناقش جمال حماد جميع الأقوال التى قيلت وبحكم وجوده فى الدهاليز الخلفية للثورة ومشاركته فى الأحداث استطاع أن يضع التصور الصحيح لما جرى قبل ٢٣ يوليو. فهو هنا - فى نظرى - المرجع الوحيد الدقيق فى هذا المجال.

وعند جمال حماد ميزة لم تتوافر لغيره ممن كتب فى هذا المجال. وهى ميزة تضاف إلى مزايا أخرى عديدة وكثيرة، أنه يعرض عليك ما جرى بطريقة منظمة فيها صدق، فلا تملك غير التصديق بها والاطمئنان إليها.

وتمر رحلة الثورة بمحطات صعبة وغامضة قبل قيامها وبعد ذلك. فمن الذى حرق القاهرة؟ وكيف تمكن الثوار من الحكم؟ وطبيعة الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعوامل حسمه.

وعنده من جمال الأسلوب ورشاقة العبارة ودقتها وحلاوتها ما ليس عند غيره ممن كتبوا فى هذا المجال، وقد صار للنص قيمة عظيمة عندما تقتنع وأنت تقرأ بتجرد الكاتب وحياده، وتجد نفسك تعيد قراءة بعض الفقرات وربما بعض الفصول لجمال صياغتها وروعة تناولها وإجاباتها على ما قد تجده فى نفسك من تساؤلات، وعلى الأخص أولئك الذين عاصروا تلك الأحداث وعاينوها، ولم يستطيعوا فى وقتها تفسير الكثير مما مَرَّ بهم وشاهدوه ويأتى جمال حماد ويعطيهم الإجابة على كل شىء.

وهناك كتب قد اشتهرت وتميزت بالتأريخ لفترة من الفترات وصارت علما عليها مثل كتاب عجائب الآثار فى التراجم والأخبار لمؤرخ الحملة الفرنسية على مصر وعصر محمد على باشا (الجبرتى) فالكتاب مرتبط بتلك الفترة وهو المرجع الرئيس عنها. كذلك كتاب الأستاذ المؤرخ جمال حماد هو المرجع الرئيس عن ثورة ٢٣ يوليو وهو يقدمها لك كما حدثت بغض النظر عن موقفك منها مؤيداً لها أومعارضا لها.

وفى هذا الكتاب النفيس تجد المؤلف قد تناول أموراً قد تناولها بعض الكتاب على خطورتها وكانوا هم وحدهم الشهود فى هذه الساحة كما ظنوا، وكأنه قاض على منصة القضاء يمسك بيمينه قلم المؤرخ ونزاهة الكاتب

وتجرده، وصار يزن ما قالوه بميزان الذهب، ثم يأخذ بيدك حتى تقف أمام الحقيقة ليس بينك وبينها حجاب.

هذا كتاب جدير بالقراءة أكثر من مرة وهو يوضع فى مكانه اللائق به فى تاريخ مصر المعاصر، وهو عصا موسى بين الكتب التى تناولت هذا الموضوع وليس هناك ما ينافسه فى هذا المجال.

أحمد رائف

مقدمة المؤلف

هناك سؤال يطرح نفسه على الدوام منذ أن عرف الإنسان الكتابة وتعلم تدوين الأحداث والوقائع التى تهمه وهو من الذى يكتب التاريخ؟

هل يصلح معاصرو الحدث الكبير لكتابة تاريخه؟ أم لأنهم عاصروه ونشأت بينهم وبينه علاقات وتكونت لهم بحكم ذلك آراء وميول وأهواء لا يصلحون لكتابة تاريخه بصورة محايدة وبطريقة موضوعية بعيدة عن عواطفهم الشخصية؟

من ناحية أخرى لو تركت مسئولية تأريخ الأحداث وتسجيل الوقائع المهمة فترة طويلة من الزمن وأوكلت مهمة تدوينها وتسجيلها للأجيال القادمة التى لم تعاصرها أو تعايشها ولم تتأثر بمدى حلاوتها أو مرارتها فلابد أن تتوه كثير من التفاصيل والمواقف الصغيرة أو الطريفة التى تكسب التاريخ حيويته ومذاقه الإنسانى. كما أن مهمة المؤرخين والمحللين للشخصيات التاريخية سوف تزداد صعوبة بحكم أنهم لا يستطيعون تقدير مدى تأثير الطبائع البشرية والنزعات الشخصية لهؤلاء على تصرفاتهم العامة وعلى القرارات التى يصدرونها والتى قد يكون بعضها قرارات مصيرية ونقاط تحول فى تاريخ أوطانهم وذلك بسبب الفترة الزمنية البعيدة التى تفصل بينهم وبين أصحاب هذه الشخصيات.

هذا ولم يحظ حدث من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر المعاصر بمثل ما حظيت به ثورة ٢٣ يوليو من اهتمامات الكتاب والمؤرخين والمحللين ونظرا لأن هؤلاء يعتبرون من المعاصرين للثورة لذا جاءت كتابات بعضهم تمثل انعكاس ميولهم وأهوائهم على ما يكتبونه من دراسات وبحوث وعدم تمكنهم من التخلص من عواطفهم الشخصية سواء من جهة إعجابهم بالثورة وتأييدهم لأعمالها أو على العكس نقمتهم عليها والتنديد بقراراتها والتهجم على تصرفات قادتها.

لقد حرص بعض الكتاب والمؤرخين على نفاق الحكام من أبناء ثورة

يوليو خاصة فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الحد الذى جعلهم يعتبرون أن تاريخ مصر وكفاح شعبها من أجل تحرره واستقلاله إنما يبدأ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعلى الجانب الآخر نجد أن بعض المؤرخين الذين كتبوا عن الثورة بعد وفاة عبد الناصر حرصوا على التركيز على سلبياتها والتهجم بكل عنف وضراوة على قادتها وقراراتهم الثورية ونعتوها فى كتبهم ومقالاتهم بأسوأ النعوت وأقبح الصفات بل جردوها من صفة الثورية زاعمين أنها لم تكن سوى انقلاب عسكرى وأن حكمها هو (**حكم العسكر**) وفى الواقع أن كلا الفريقين قد جانبهما الصواب فإن تاريخ مصر لم يبدأ فى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن الخطأ أن يتناسى أحد ماضى مصر المجيد وملحمة الكفاح الرائعة التى سطرها أبناؤها منذ وطأت أقدام المستعمر البريطانى أرض وطنهم عام ١٨٨٢ وتضحياتهم بالمهج والأرواح فى سبيل تحرير مصر من قوات الاحتلال البريطانى والتخلص من الحاكم العميل الذى كان يجلس على عرشها والذى ارتبطت مصالحه منذ عهد الخديو الخائن توفيق بمصالح الاستعمار وأصبح عرشه محميا بجيوش الإنجليز وحرابهم وفى الوقت نفسه فإن ثورة ٢٣ يوليو ليست كلها سلبيات ولم تكن انقلابا عسكريا هدفه مجرد تولى الحكم بل كانت بلا شك بداية مرحلة جديدة فى نضال الشعب المصري ذلك النضال المتواصل على مر الأجيال والذى تفجرت خلاله انتفاضات ثورية عارمة قام بها الشعب المصرى ضد الاحتلال البريطانى بداية من كفاح الزعيم مصطفى كامل إلى تفجر ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول.

ولم يكن الضباط والجنود من شباب مصر الثائر الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو إلا أبناء وأحفاد وإخوة الذين ثاروا وضحوا بأرواحهم طوال سبعين عاما فى سبيل حرية بلادهم واستقلالها والتخلص من الاستعمار وعملائه ولم يكن الجيش فى تلك الليلة إلا الأداة المنفذة لإرادة الشعب وحينما نجحت الثورة وتهاوى العرش وأرغم الاحتلال بعد فترة قصيرة على أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل عن البلاد لم يكن ذلك إلا تتويجا لنضال وجهاد أبناء مصر

جميعا عسكريين ومدنيين رجالا ونساء مسلمين وأقباطا ومن شتى الطوائف والهيئات.

هذا وقد شهد التاريخ تطورا حاسما منذ القرن العشرين فيما يتعلق بنشأة وتطور العلوم الاجتماعية بشكل عام ولاشك فى أن أهم تطور لحق بكتابة التاريخ هو ظهور التاريخ الاجتماعى بمناهجه ونظرياته وعناصر أبحاثه الأمر الذى يعد إضافة مهمة للمعارف الإنسانية بحكم تركيزه على الجوانب الاقتصادية وعلى ممارسة الشعوب وتفاعلاتها مع السلطة السياسية وكذا مع أساليب وأنماط معيشتها مما أعطى دفعة كبيرة للدراسات والأبحاث التاريخية فى العصر الحديث وأوجد لها جمهورا واسع النطاق من القراء الذين ازداد اهتمامهم بالتعرف على أنواع الممارسات الاجتماعية للشعوب والمجتمعات المتباينة وأصبحت كل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية تخضع للدراسة والتحليل واستخراج القوانين العلمية وأصبح الاجتماع علما مثل علوم الطبيعة والكيمياء والرياضة وعلم النفس. وينبغى على الباحثين فى العلوم الاجتماعية اليوم أن يكونوا على إلمام كاف بأهم اتجاهات ومنجزات هذه العلوم المختلفة وخاصة علم التاريخ.

ويمكن القول بصدق أن علم التاريخ الحديث لمصر إنما يبدأ منذ عهد محمد علي الذى بذل بلا شك جهودا جبارة فى سبيل إنشاء الدولة المصرية الحديثة وما صاحب عهده من أحداث مهمة تعددت جوانبها العسكرية والعلمية والاقتصادية والثقافية مما جعل المؤرخين يعدونه تاريخا فارقا بين التخلف العثمانى وتخلف اتباعه من المماليك فى مصر والتحديث العصرى البازغ على يد محمد علي.

ولكن هذه النهضة العلمية الحديثة التى أشرقت على أرض مصر والتى صحبتها نهضة عسكرية رائعة جعلت الجيش المصرى الناشئ يلحق أمرّ الهزائم بالجيش التركى العريق ويهدد استانبول عاصمة العثمانيين مما أثار مخاوف

الدول الأوربية الكبرى ودفعها للتآمر لإجهاض مشروع محمد علي الكبير بعد أن تجاوز الخطوط الحمراء وبدأ يتطلع لإنشاء إمبراطورية مصرية قوية تضم مصر والشام والحجاز ترث الدولة العثمانية الضعيفة الواهنة مهددا بذلك مصالح هذه الدول الأوربية وسرعان ما انتهت محاولات محمد علي وانتصارات جيوشه بفاجعة عقد معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التى أجبرت الجيش المصرى على إخلاء الشام وحصر طموح محمد علي داخل الحدود المصرية.

وليس هناك من شك فى أن محاولات محمد علي لإنشاء دولة مصرية حديثة قوية بانتصاراتها العسكرية متقدمة فى النواحى العلمية والثقافية والاقتصادية والتى قوبلت بالرفض بل وبالحرب من جانب الغرب كان لها تأثير كبير على جمال عبد الناصر عندما اتخذ قراره التاريخى الثورى بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٤ والذى أصبح يعد رمزا لمقدرة دول العالم الثالث على انتزاع حقوقها المسلوبة من براثن الدول الاستعمارية الغاصبة والناهبة لثرواتها.

ولم تكن ثورة ٢٣ يوليو مجرد حدث عابر فى تاريخ الشعب المصرى بل كانت فى الواقع نقطة تحول فاصلة فى مسيرة هذا الشعب وتاريخه المجيد وقد جرى جدال كبير بشأن التسمية الصحيحة لما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فالبعض بمن فيهم بعض قادة الثورة سموا فى بادئ الأمر ما وقع بأنه حركة قام بها الجيش والبعض الآخر ومنهم عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة فى مذكراته سمّوا ما جرى بأنه انقلاب عسكرى وفريق ثالث أكد أن ما جرى كان ثورة حقيقية بلا أى قدر من الشك أو الارتياب.

ولا جدال فى أن هذا الخلاف فى الآراء مرجعه هو عدم التفرقة بطريقة علمية ما بين الانقلاب العسكرى وهو (**coup detat**) وبين الثورة (**Revolution**) فالانقلاب العسكرى يعنى استخدام بعض العسكريين لقواتهم المسلحة للإطاحة بالأشخاص القائمين على نظام الحكم كى يحلوا

الصواب **Military coup** بمعنى "انقلاب عسكرى" أما الكلمة الفرنسية **Coup D'etat** فتعنى "قاعدة شاذة".

محلهم فى السيطرة على هذا النظام أى مجرد التغيير في وجوه الحكام مع استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ما هى عليه والحرص على إجراء بعض الإصلاحات المظهرية للدعاية لنظامهم الجديد ومثال ذلك الانقلابات العسكرية المتتالية التى جرت فى سوريا فى أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات والتى تزعمها كل من حسنى الزعيم ثم سامى الحناوى ثم أديب الشيشكلى وبذا تصبح عملية الوصول إلى السلطة بالنسبة لقادة الانقلاب العسكرى غاية وليست وسيلة أما الثورة فتعنى الإزاحة الكاملة للنظام السياسى الموجود فى الدولة بطريق القوة بكل أساليبه ومعتقداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليحل محله نظام سياسى جديد يختلف عنه جذريا فى كل أساليبه ومعتقداته وبذا تصبح عملية الوصول إلى السلطة وسيلة لتحقيق الأهداف المتوخاة وليست غاية.

وهناك حقيقة لا شك فيها وهى أن كل ثورة فى التاريخ لابد أن تبدأ بانقلاب عسكرى أو بانتفاضة شعبية ولذا فإن ما قرره البعض من أن ما جرى فى ٢٣ يوليو كان بدايته حركة أو انقلاب عسكرى هو فى الواقع تعبير صحيح لأن عملية تغيير الأوضاع البالية من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى كان يشملها النظام الحاكم فى مصر كان لا يمكن إتمامها إلا عن طريق إزالة كل ما هو قائم منها باستخدام القوات المسلحة وإقامة البناء الجديد المستهدف الذى يصحح الخلل الكبير القائم بين طبقات المجتمع. وهكذا رفضت ثورة ٢٣ يوليو ترك الأوضاع المتردية التى كانت قائمة على ما هى عليه والاكتفاء بتولى السلطة وتغيير الوجوه وأقدمت بلا أى تردد على تغيير هذه الأوضاع التى اصطلى بنارها الشعب تغييرا جذريا ليحل محلها النظام الثورى الجديد الذى أيدته جماهير الشعب تأييدا حماسيا.

وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو تعد بلا شك نقطة تحول فاصلة فى تاريخ مصر الحديث فهى تعد كذلك نقطة تحول رئيسية بالنسبة لتاريخ العرب بل ونقطة تحول مهمة فى تأكيد عروبة مصر ومن الإنصاف أن نسجل أن أول من

نادى بفكرة القومية العربية بصورة واقعية وعمل جاهدا على تحويلها من مجرد فكرة فى الضمائر والأذهان إلى أرض الواقع هو الزعيم الخالد جمال عبد الناصر فقد جعل من مصر قاعدة ثورية عريضة لمساندة كل الثورات العربية ضد الاستعمار والتصدى فى وجه كل المشروعات والأحلاف الغربية المشبوهة ثم الوقوف بصلابة فى وجه إسرائيل وكل من يدعمها من الدول العظمى مما جعل الشعوب العربية تبايعه زعيما للعروبة وقائدا لمسيرة العرب نحو الوحدة التى يصبو إليها الجميع فى كل أرجاء الوطن العربى.

وإذا كانت المؤامرات والدسائس من الداخل والخارج قد حاولت أن توقف مسيرته فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ فإن المبادئ التى عاش ومات من أجلها فى سبيل تحقيق الوحدة العربية لن تزول أو تموت وأن ما تكابده الأمة العربية حاليا من وضع مهين وضعف مشين أمام إسرائيل ومن تدعمها من الدول الكبرى بسبب فرقتها وتشرذمها وقلة حيلتها وضياع هيبتها لن يكون هناك سبيل للخلاص منه إلا إذا اجتمع شملها وتوحدت كلمتها وصدق الرحمن سبحانه وتعالى حين قال فى كتابه الكريم: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ (سورة الرعد الآية: ١١).

وبصرف النظر عما يقال عن أخطاء الثورة وسلبياتها فإن الذى لا خلاف عليه أن الثورة كانت ضرورة حتمية لإنهاء الوضع المتردى فى البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بسبب فساد السراى وعجز الأحزاب وسيطرة الاستعمار ولاشك فى أن الثورة برغم تجاوزاتها وانتكاساتها نجحت فى أن تحقق لمصر وللأمة العربية الكثير من أهدافها وكانت لديها باستمرار القدرة على المراجعة والتصحيح والتغيير.

ولقد أسقط شعب مصر فى ظل ثورة يوليو النظام الملكي الفاسد وأقام النظام الجمهورى ليتولى حكم مصر ولأول مرة منذ قرون طويلة أبناؤها الحقيقيون وبارك هذا الشعب خطوات الثورة من أجل استقلال الإرادة وتأكيد الذات.

وقد بالغ بعض المؤرخين فى الإشادة بالفترة الليبرالية التى أعقبت صدور

دستور عام ١٩٢٣ والتى استمرت حتى قيام الثورة أى ما يقرب من ثلاثين عاما ويهمنا أن نوضح للقراء أن هذه التجربة الليبرالية قد منيت بإخفاق شديد إذ على امتداد عهد كل من الملك فؤاد والملك فاروق لم يُسمح لحزب الوفد ذى الشعبية الكاسحة وقتئذ وباعتباره حزب الأغلبية أن يتولى الحكم سوى فترة لا تتجاوز سبع سنوات **(غير متصلة)** بسبب تدخل حكومات أحزاب الأقلية وقيامها بتزوير الانتخابات كما أن الحكومات الوفدية التى تشكلت فى هذه الفترة سواء برئاسة الزعيم سعد زغلول أو الزعيم مصطفى النحاس كان ينتهى حكمها غالبا بقرار الإقالة المهين الذى كان يصدره الملك والذى كان يتبعه المرسوم الملكى بحل المجلس النيابى ذى الأغلبية الوفدية دون اكتراث بدستور أو قانون.

وهناك تفكير خاطئ ينبغى على المؤرخين أن يتجنبوه وهو الخلط بين الثورة كمبادئ والثورة كأشخاص والمقصود بالأشخاص هم أولئك الأفراد الذى يقومون بتولى الحكم فى أعقاب نجاح الثورات. إن مبادئ الثورة تكون دائما تعبيرا واقعيا عن إرادة الشعب وترجمة حقيقية لآماله وأمانيه وبالتالى لا تمحى أو تزول إلى أبد الدهر أما أولئك الذين يسيطرون على الحكم فهم ليسوا إلا بشرا زائلين يمكن أن يصيبوا أو يخطئوا ويمكن أن يحاسبوا على الأخطاء أو الجرائم التى يرتكبونها سواء أمام القضاء إذا كانوا أحياء أو أمام محكمة التاريخ إذا حال حائل دون محاكمتهم أثناء حياتهم.

إن أشد ما نكبت به ثورة ٢٣ يوليو أن بعض المؤرخين والكتاب نسبوا إليها جميع الأخطاء والجرائم التى ارتكبها بعض من سيطروا على الحكم بعد نجاحها كما حاولوا أن يلصقوا بها بعض الجرائم الدنيئة كالسرقات واستغلال النفوذ وتعذيب المعتقلين فى السجون وقد أدى هذا الهجوم الظالم الذى لم يفرق بين مبادئ ثورة ٢٣ يوليو الخالدة وبين أشخاص الحاكمين أو بعض المستغلين لنفوذهم من رجال الحاشية أو البطانة الذين كانوا يسيرون فى

ركابهم إلى التجنى على الثورة وتشويه صورتها أمام الناس إلى الحد الذى جعل الكثير من أفراد الشعب ينسون دورها التاريخى فى إسقاط الأسرة المالكة المستبدة وفى إنقاذ مصر من الاحتلال البريطانى الذى استمر حوالى ٧٥ عاما، وفى تأميم قناة السويس وإدارتها بنجاح والذى لم يفلح العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ فى وقفه وإلغائه كما كان المعتدون يستهدفون، وكذا فى بناء السد العالى الذى اتضح الآن لكل المغرضين أنه أنقذ مصر من المجاعة والجفاف ولا يمكن فى هذا المجال أن نقوم بتعداد مآثر الثورة ومنجزاتها فإن ذلك يحتاج إلى مجلد ضخم وإن كنت أعترف أن الثورة مثل كل الثورات بقدر ما كان لها إنجازات عظيمة كانت لها أيضا سلبيات كبيرة.

ولو عدنا بذاكرتنا إلى الماضى وعقدنا مقارنة عادلة بين ثورة ٢٣ يوليو والثورة الفرنسية التى تعد أم الثورات فى التاريخ والتى تحدد تاريخ قيامها بيوم ١٤ يوليو ١٧٨٩ وهو اليوم الذى اقتحمت فيه جموع الشعب الفرنسى سجن الباستيل نجد أن هذه الثورة لم تكد تصادف النجاح حتى وقعت فرنسا تحت وطأة ما عرف تاريخيا باسم عهد الإرهاب الذى أغرق فرنسا فى بحر من الدماء على أيدى طائفة من زعماء هذه الثورة كان أشهرهم دانتون وروبسبيير ومارا وغيرهم وقد هوت الجيلوتين (**المقصلة**) خلال هذا العهد على رقاب الملك لويس السادس عشر والملكة مارى انطوانيت وعشرات الآلاف من الفرنسيين الأبرياء الذين كانوا يعدمون لمجرد الشبهات ولم ينته هذا العهد إلا بعد أن هوت المقصلة على رقاب زعماء عهد الإرهاب أنفسهم وعندئذ أحست فرنسا أنها تخلصت من كابوس ثقيل.

ترى هل هناك وجه للمقارنة بين ما حدث فى هذه الثورة الحمراء المخضبة بالدماء وما حدث فى ثورة ٢٣ يوليو البيضاء التى حرصت منذ قيامها على تجنب أساليب القتل وسفك الدماء ولعل عملية خروج الملك السابق فاروق من مصر بهذه الصورة اللائقة مودعا بتحية من حرس الشرف ومكرما بإطلاق المدافع ٢١ طلقة ثم السماح له هو وأسرته بالسفر على ظهر اليخت الملكى

المحروسة هو أبلغ دليل على ما اتسمت به الثورة من تحضر وإنسانية كما شهد بذلك السفير الأمريكي جيفرسون كافري وجميع المؤرخين.

والآن لنا الحق أن نتساءل هل أنكرت فرنسا ثورتها بسبب عهد الإرهاب الذي أغرقها في بحر من الدماء؟ هل تبرأت فرنسا من ثورتها بعد أن تمخضت عن ميلاد إمبراطورية نابليون بونابرت أكبر الطغاة عام ١٨٠٤ والذي برغم عبقريته الحربية وانتصاراته فإن استبداده برأيه وانصرافه إلى تكوين أمجاده الحربية دون النظر إلى ما كانت تعانيه بلاده من ويلات من جراء حروبه المستمرة أديا في النهاية إلى هزيمته وسقوطه وعاش الشعب الفرنسي مأساة مروعة عندما وجد جيوش الحلفاء تحتل باريس وتعيد إلى فرنسا عرش أسرة البوربون وأصبح لويس الثامن عشر ملكا على فرنسا وضاعت هباء كل تضحيات الشعب الفرنسي.

وبرغم الثورات العديدة التي قام بها الشعب الفرنسي بعد ذلك فإن فرنسا لم تحقق هدف ثورتها الكبرى في إسقاط الملوك والأباطرة الذين تعاقبوا على حكمها منذ سقوط بونابرت إلا بعد عام ١٨٧٠ في إثر هزيمة الإمبراطور نابليون الثالث ابن شقيق بونابرت في موقعة سيدان خلال الحرب السبعينية الشهيرة التي نشبت بين فرنسا وبروسيا الألمانية والتي استولى القائد البروسي الشهير فون مولتكه بعدها على باريس وتم أسر الإمبراطور ونفيه إلى إنجلترا وتم لأول مرة في فرنسا إعلان جمهورية استمرت دون أن تسقط وهي الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١.

هل وجهت فرنسا الطعنات إلى ثورتها الكبرى لأنها لم تنجح في إسقاط النظام الملكي نهائيا إلا بعد ٨٢ عاما. إن كل هذه الهزائم الحربية والسلبيات لم تطفئ نور الثورة الفرنسية المتوهج منذ أكثر من ٢٠٠ سنة ولم تستطيع أن تمحو شعارها الخالد (**حرية إخاء مساواة**) وما حققته من إعلان حقوق الإنسان.

وعلى قدر إشادة الكثير من المؤرخين المنصفين بالإنجازات العظيمة لثورة

٢٣ يوليو فلقد وجهوا أيضا سهام نقدهم اللاذع إلى بعض السلبيات والتجاوزات التى صدرت من قيادة هذه الثورة ضد بعض المواطنين الذين أطلق عليهم اسم جرحى الثورة ومنهم أولئك الذين أضيروا وفقدوا ثرواتهم بسبب عمليات التأميم والحراسات والمصادرات التى كانت تجرى على أوسع نطاق كما أن منهم أولئك الأبرياء الذين زج بهم فى غيابة السجون بسبب صدور قوانين جائرة طبقت عليهم أو كانوا ضحايا وشايات دنيئة من بعض الحاقدين أو لتصفية حسابات قديمة وإذا كان قطار الثورة المندفع قد صدم هؤلاء المواطنين وأصابهم بجراح أليمة فإن حظهم كان أفضل بالطبع من آلاف الفرنسيين التعساء الذين هوت رؤوسهم تحت نصل المقصلة الحاد فى ميدان الثورة بالعاصمة الفرنسية.

ومن العجيب أن الظلم الذى حاق ببعض جرحى ثورة ٢٣ يوليو لم يفلت منه بعض رجال الثورة الكبار وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب الذى تولى قيادة الثورة فى أحرج أوقاتها وكذا المقدم يوسف منصور صديق الذى يعتبر أشجع أبطال ثورة ٢٣ يوليو.

ولاشك فى أنه أمر مثير للدهشة أن يصف بعض ضباط الثورة وبعض المؤرخين دور اللواء محمد نجيب فى قيادة الثورة بأنه كان دورا هامشيا وطالما سألت نفسى من كان أول ضابط من ضباط الثورة سيحاكم ويعدم رميا بالرصاص فيما لو أخفقت حركة الجيش؟ أليس هو اللواء محمد نجيب الذى تولى علانية وعلى رؤوس الأشهاد قيادتها منذ قيامها وصدر البيان الأول للثورة باسمه؟ ألم يتذكر هؤلاء بطولاته الفذة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وشجاعته الخارقة فى معاركها وإصابته بجراح خطيرة ثلاث مرات وإحرازه أعلى أوسمة الشجاعة خلال هذه الحرب ألم يتذكر هؤلاء موقفه فى انتخابات نادى الضباط وتحديه السافر للملك السابق فاروق بترشيح نفسه ضد عملاء السراى واكتساحه لهم فى الانتخابات ثم وقوفه بصلابة وشجاعة على رأس مجلس

إدارة النادى فى مواجهة مطالب فاروق وتهديداته العنيفة إلى الحد الذى دفع الملك السابق فاروق إلى توجيه إنذار شديد اللهجة إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق محمد حيدر وهو إما أن يصدر القرار بحل مجلس الإدارة أو عزله عن منصبه الكبير ولما نفذ حيدر تعلمياته وصدر قرار حل مجلس إدارة النادى فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة بعد صدوره بأسبوع واحد فقط .

وإذا كان هذا كله دورا هامشيا فلى الحق أن أستعير ما كتبه أستاذ القانون الضليع والكاتب الكبير المستشار الدكتور علي فاضل حسن فى مقاله الشهير **(كلمة حق)** المنشور بجريدة الأهرام فى ٢٦ يوليو ١٩٩٩ حيث قال : « إذا كان دور اللواء محمد نجيب فى الثورة هامشيا فاللهم أحينا هامشيين وأمتنا هامشيين واحشرنا فى زمرة الهامشيين » وإذا كان البعض يرى أن إحدى خطايا مجلس الثورة هى عزل محمد نجيب عن منصب رئيس الجمهورية فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ (كان ذلك أحد العوامل الرئيسية فى ضياع مشروع الاتحاد بين مصر والسودان) فإن الذى يعتبر بلا شك وصمة عار وسوف يسجله التاريخ بمداد أسود أبد الدهر ضد هذا المجلس هو اقتياد قائد الثورة فى موكب حزين مهين من قصر عابدين إلى بيت ريفى مهجور بعيدا عن العمران وحيدا إلا من أفراد حراسة أختيرت بعناية ممن خلت قلوبهم من الرحمة وتجردوا من أية فضيلة أو إنسانية أو وازع من دين أو أخلاق ثم تركه لمدة تربو على ثمانية عشر عاما رهن الاعتقال دون أن يفكر أحد من مرؤوسيه السابقين من أعضاء المجلس فى زيارته أو الاطمئنان على صحته وسلامته وحسن معاملته ولو هاتفيا فيا لضيعة الوفاء وضيعة زمالة السلاح ورفقة الثورة .

أما المقدم يوسف منصور صديق والذى قام بهجومه الأسطورى على رأس قوة هزيلة من ٦٠ جنديا على مركز رئاسة الجيش بكوبرى القبة واستولى عليه وأسر الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش والقادة الذين كانوا برفقته مما حقق أول نصر حاسم للثورة وأسهم فى تدعيم نجاحها الباهر ليلة ٢٣ يوليو فقد

جنت عليه شجاعته الخارقة فبات يخشاه أعضاء مجلس الثورة الذين انتهزوا فرصة تقديمه لاستقالته فى يناير ١٩٥٣ احتجاجا على سجن ضباط المدفعية الأحرار فتم إبعاده عن مصر ثم اعتقاله بالسجن الحربى عقب أزمة مارس ١٩٥٤ كما اعتقلت عقيلته مما جعل الشاعر محمود توفيق شقيق زوجته يقول:

فــارس الفــرسان عملاق الوغى ... بــاء بالحسرة من غــدر الــرفــاق

والــذى حــطــم أغــلال الــورى ... بــات فى الأغلال مشدود الـوثــاق

إن ثورة ٢٣ يوليو ليست ثورة محمد نجيب أو عبد الناصر أو السادات أو مجلس قيادة الثورة وإنما كانت ثورة الشعب المصرى وكان الجيش هو الأداة المنفذة لإرادة الشعب فى إسقاط عهد الظلم والفساد والطغيان.

إن الهدف الأول الذى حققته ثورة ٢٣ يوليو كان نزع ولاء الجيش للملك ولم يكد يتم ذلك حتى انحاز الجيش فى الحال إلى الشعب وبدلا من أن يكون الجيش هو الشبح الذى كان يؤرق به الطاغية أحلام الشعب تحول الشبح إلى الطاغية فبدل أحلامه وألقى الرعب والفزع فى قلبه وعندما قدم اللواء محمد نجيب إنذاره الشهير إلى الملك صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ لإرغامه على التنازل عن العرش وللرحيل عن البلاد لم يقدمه باسمه أو حتى باسم الجيش وإنما قدمه باسم الجيش الذى يمثل قوة الشعب كما أن وثيقة التنازل عن العرش لولى عهده التى وقعها فاروق قبل أن يغادر البلاد كانت عباراتها صريحة فى أن هذا التنازل قد تم نزولا على إرادة الشعب.

ماذا جرى حتى يتنكر بعض الناس لثورة شعبهم بهذه الصورة المؤسفة ويجب ألا ننسى أن مصر منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ لم تتمكن من فرض إرادتها وتحقيق هدفها فى إسقاط الملكية العميلة وطرد جيوش المستعمر الغاصب إلا بفضل ثورة ٢٣ يوليو برغم سقوط آلاف الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم خلال مرحلة كفاح الشعب الطويلة. إن رجال الثورة قد زالوا ومن تبقى منهم فى طريقه إلى الزوال ولكن لا ينبغى أن نضيّع أمجد صفحة من

كفاح شعب مصر فى تاريخه الحديث بسبب أخطاء ارتكبها أشخاص هم بشر فى المقام الأول. إن الأشخاص زائلون ولكن ثورة ٢٣ يوليو بمبادئها العظيمة ستظل خالدة أبد الدهر لأنها ثورة الشعب المصرى الصابر المكافح الذى بدأ فى ذلك اليوم التاريخى المجيد تجربة ثورية فى جميع المجالات وسط ظروف صعبه وفى وجه رياح عاتية وأعاصير هوجاء فتمكن بصدق إيمانه وبارادته الحرة من تغيير حياته تغييرا شاملا وعميقا فى سبيل تحقيق آماله الإنسانية وأهدافه القومية.

إن ثورة ٢٣ يوليو لم تحقق الحرية والاستقلال لشعب مصر فحسب فقد انطلقت دعوتها التحررية فى كل آفاق الأمة العربية والعالم الثالث فقد كانت أغلب شعوبهم وقتئذ تعانى من ذل الاستعمار الذى سلب حريتهم وحطّم إرادتهم واستحوذ على خيرات بلادهم لقرون طويلة ومالبثت صرخة الانقاذ المصرية الثورية أن بعثت فى ربوع هذه الدول المقهورة صحوة الكفاح والأمل فى التحرر والاستقلال فا نطلقت جماهيرها الثائرة الغاضبة تحطم حصون الاستعمار والاستعباد وتزلزل معاقل الظلم والقهر والاستبداد وتجبر جيوش الغاصبين الحاشدة على الرحيل عن أراضيها مهزومة مدحورة وهي تجّر أذيال الخزى والخيبة.

وإذا كان لنا أن نضع تقويما عاما لثورة ٢٣ يوليو فإنه يمكن أن نلخص هذا التقويم فى السطور التالية:

لقد كان لهذه الثورة أب روحى   وهو الفريق عزيز على المصرى

وكان لهذه الثورة قائد   وهو اللواء أ.ح محمد نجيب

وكان لهذه الثورة صانع   وهو المقدم أ.ح جمال عبد الناصر

وكان لهذه الثورة جنود   مجهولون هم ضباط الصف والجنود

الذين خرجوا تحت قيادة الضباط الأحرار فى حماسة وإيمان ليلة ٢٣ يوليو

وحققوا لهذه الثورة النجاح والنصر ولكن لم تسجل لهم أسماء ولم تسمع عنهم أنباء.

كلمة أخيرة أختتم بها المقدمة التى دونتها عقب انتهائى من تأليف فصول هذا الكتاب والتى كتبتها داعيا مخلصا لله سبحانه وتعالى أن يشملنى برضائه عما كتبت، وأن يتقبل القراء ما أنفقت فى تسجيله الجهد والوقت، وما أرضيت فيه ضميرى بما رويته عن أحداث ثورة ٢٣ يوليو بكل تجرد وحياد على قدر ما استطعت، وأقول بقلب مخلص ونفس راضية: «إن وطنى العزيز مصر الذى كنت أفديه بروحى فى ميدان القتال بفلسطين عام ١٩٤٨ والذى قدمت روحى – مع زملائى من الضباط الأحرار – رخيصة فى سبيل تحريره من الظلم والطغيان ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ما يزال يعانى من بقايا ما أحدثه الحكم الشمولى منذ بداية الثورة من أضرار بالغة ومن سلبيات عديدة ولذا فمن المأمول أن تتتابع قوانين الإصلاح السياسى بسرعة وبحكمة كى تشهد مصر انطلاقة واسعة نحو الحرية والديمقراطية تحقيقا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة الذى تأخر تحقيقه وهو (**إقامة حياة ديمقراطية سليمة**) ولن يتأتى ذلك إلا بإلغاء قانون الطوارئ والحرص على احترام حقوق الإنسان وتعديل بعض المواد المنافية للديمقراطية فى الدستور وفتح المجال لجميع الأحزاب السياسية القائمة لتمارس دورها الشرعى والحقيقى بين جموع الشعب وليس عن طريق حصرها داخل مقار الأحزاب أو مقار صحفها الضيقة والله ولى التوفيق».

جمال حماد

العمـــل الســـرى

فى

الجيش المصرى

خلال فترة الأربعينات ضد الاحتلال البريطانى

الفصل الأول

المؤثرات السياسية التى أثرت على ضباط الجيش

لم يكن إنشاء المقدم أ. ح جمال عبد الناصرلتنظيمه السرى الذى عرف باسم الضباط الأحرار فى أواخر عام ١٩٤٩ بعد عودة الجيش من فلسطين هو أول عهد ضباط الجيش المصرى بالسياسة فى الزمن الحديث، فلقد تعرض الجيش المصرى منذ بداية عام ١٩٤٠ لعدد من المؤثرات السياسية جعلت ضباطه الوطنيين (خاصة ضباطه الشبان)يتجهون إلى العمل السياسى، ونظرا لأن قوانين الجيش وتقاليده ولوائحه تمنع اشتغال أفراد الجيش بالسياسة، لذا فقد اتخذ العمل السياسى فى هذه الفترة الطابع السرى حتى لايقع العسكريون الذين يمارسونه تحت طائلة القانون.

وكان تحرير مصر من الاحتلال البريطانى هو الهدف الأساسى الذى تركزت عليه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن أثبتت لهم الأحداث أن المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ لم تؤد إلى استقلال حقيقى للبلاد، فإن جيش الاحتلال ظل مرابطاً على الأراضى المصرية متحدياً كرامة ونخوة المصريين، وكان المعتمد البريطانى الذى أصبح اسمه المندوب السامى والذى كان يدير سياسة مصر ويتحكم فى إرادتها منذ بدء الاحتلال البريطانى لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢، استمرت سيطرته على زمام الحكم فى البلاد على الرغم من تغيير لقبه بعد عقد المعاهدة ليصبح السفير البريطانى.

وكانت مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تعج بالألوف الحاشدة من جنود بريطانيا ومستعمراتها من شتى الملل والأجناس والألوان، الذين وفدوا إليها من مختلف أرجاء الإمبراطورية البريطانية التى لم تكن الشمس تغيب وقتئذ عن ممتلكاتها، وكان الشعب المصرى المغلوب على أمره يتعرض فى تلك الآونة لأبشع الاعتداءات والإهانات من جنود الحليفة السكارى الذين كانوا يرتكبون الفظائع كل يوم ضد الأهالى المسالمين فى أرجاء القاهرة والاسكندرية، حتى باتت شوارعهما بعد الغروب مقفرة خاوية على عروشها، وكان ضباط الجيش الذين كانت الأوامر تفرض عليهم ارتداء الزى العسكرى

نظرا لظروف الحرب يشاهدون هذه المناظر الأليمة وفي قلوبهم حسرة، ويرون بأعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على مواطنيهم ونفوسهم تكاد تتمزق من الغيظ والغضب.

ولم يكن ذلك هو مصدر متاعب الضباط الوحيد، فقد كانوا يعانون داخل الجيش من السيطرة البريطانية التى تمثلت فى البعثة العسكرية، وكانت قيادة الجيش قد تمصرت عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ وتخلص الجيش المصرى من قائده الإنجليزى الفريق سفنكس باشا الذى كان يلقب بالمفتش العام للجيش، وكذا كل معاونيه من الضباط الإنجليز، ولكن السياسة البريطانية لم تقبل التخلى عن قبضتها الحديدية على الجيش المصرى، فأرسلت بعثتها العسكرية لتعمل فى الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه، بينما كان واجبها الحقيقى المكلفة به من رئاستها هو العمل على استمرار ضعف هذا الجيش وتخلفه والحيلولة دون تقدمه ونهوضه، حتى لاتتاح له الفرصة ليرقى إلى مستوى الجيوش الحديثة القوية ويصبح خطراً على جيش الاحتلال البريطانى، وفضلا عن ذلك فقد كانت الحجة التى تتذرع بها بريطانيا دائما لبقاء احتلالها لمصر هى عدم مقدرة الجيش المصرى على حماية قناة السويس التى تعد الشريان الرئيسى للمواصلات البريطانية إلى الشرق، لذا لم يكن معقولا أن يسعى ضباط البعثة البريطانيون لكى يزول احتلال بلادهم لمصر بالعمل على رفع قدرات الجيش المصرى إلى المستوى الذى يؤهله لحماية القناة، وبذا تفقد بريطانيا حجتها فى بقاء قواتها بمصر وتكريس احتلالها لأراضيها.

ولم تكن هذه الحقيقة بخافية على الضباط المصريين، فقد أدركوا منذ بدء ممارسة البعثة العسكرية البريطانية لمهمتها حقيقة ما يهدف إليه ضباط هذه البعثة الإنجليز من حرمان الجيش المصرى من كل ما تتطلبه الجيوش الحديثة من أسلحة ومعدات ومن تدريب حقيقى على العمليات القتالية، فضلا عمّا يبدونه من عجرفة وسوء سلوك فى معاملاتهم مع الضباط والجنود المصريين فكان أن وقع الصدام المتوقع بين الطرفين.

كيف نشأت الجماعات السرية بالجيش؟

فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ شكل على ماهر وزارته الثانية وقام بتعيين الفريق عزيز المصرى رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش، وكان معروفاً بعدائه الشديد للإنجليز كما عرف عنه الإعجاب بالعسكرية الألمانية ونظرياتها الحديثة المتطورة، وبدأ عزيز المصرى ينتهج سياسة إصلاحية للنهوض الحقيقى بالجيش وإدخال النظم الحديثة إلى تشكيلاته المتخلفة، مما أوقعه فى صراع مع البعثة العسكرية البريطانية فأخذ ينتقد علانية أعمالها ويكشف أهدافها الخفية ويهاجم سياستها فى بيع الأسلحة القديمة لمصر بأبهظ الأثمان، مما جعله يصفها بأنها بعثة تجارية وليست عسكرية، وبفضل صدق وطنيته وثقافته العسكرية الواسعة وبفضل شجاعته وشخصيته الفذة استحوذ عزيز المصرى على تأييد وإعجاب الضباط المصريين الشبان الذين وجدوا فيه طرازاً آخر غير قادتهم الجهلاء الخانعين للإنجليز، وتوقعوا على يديه خلاص الجيش مما يعانيه من ضعف وتخلف وخضوع للمستعمر.

ولكن الإنجليز وجدوا فى عزيز المصرى الشخصية الخطرة التى تهدد تبعية الجيش المصرى لهم وتؤثر على سيطرتهم على مقاديره، فاستخدموا وسائل ضغطهم على رئيس الوزراء على ماهر حتى أجبروه على تنحيته عن منصبه بعد أشهر معدودة من تعيينه، ولم يتمكن على ماهر نفسه من البقاء فى منصب رئيس الوزراء سوى عشرة شهور فقط، فقد اتهمه البريطانيون باتباع سياسة عدائية نحوهم كان أهمها فى نظرهم تقويض مركز البعثة العسكرية البريطانية، ولم تكد إيطاليا تعلن الحرب على بريطانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ حتى اشتد ضغط البريطانيين لإخراج على ماهر إلى الحد الذى جعل السفير البريطانى مايلز لامبسون يلوح للملك فاروق باحتمالات التدخل العسكرى البريطانى وذلك فى أثناء لقائه معه بالإسكندرية فى ١٧ يونيو عام ١٩٤٠ مما أجبر على ماهر على تقديم استقالة حكومته، وكما تعلق الضباط

الشبان بعزيز المصرى وهو على رأس الجيش بحماسته ووطنيته كان إبعاده عن الجيش فى أوائل عام ١٩٤٠ عن طريق الإنجليز سببا فى أن يزداد ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره.

وكان الرجل بشخصيته الساحرة وجاذبيته الفذة هو المرشح الطبيعى الذى هيأته الأقدار ليقود الضباط المصريين الشبان إلى العمل السياسى حتى اعتبروه الأب الروحى لهم، وسرعان ما أخذوا يسعون فرادى وجماعات إلى بيته بالمطرية يستمعون فى انبهار وإعجاب وهو يحدثهم عن أنفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر من الاستعمار وأعوانه.

وكان من الطبيعى إزاء مشاعر الغضب والإحباط واليأس من المستقبل التى كانت تتأجج فى نفوس ضباط الجيش من الشباب المتوثب الشديد التحمس ضد أعداء بلاده المستعمرين وضد قياداته الجاهلة المتسلطة على مرءوسيهم من المصريين، والخانعة الذليلة أمام ضباط البعثة العسكرية البريطانيين أن يبدأ بعض الضباط الشبان العمل السياسى السرى داخل الجيش المصرى عن طريق إنشاء مجموعات سرية تضم زملاءهم من رفاق الدفعة والسلاح للإسهام سرا فى العمل السياسى الإيجابى ضد المحتل الغاصب، الذى كانت جموع الشعب بجميع طوائفه من جانب آخر تقوم بمقاومته علانية عن طريق الإضرابات والمظاهرات الحاشدة التى تجوب الشوارع والميادين وهى تهتف بالمطلبين الذين انعقد عليهما إجماع المصريين خلال هذه الآونة وهما جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادى النيل (مصر والسودان).

وكانت هذه المجموعات السرية المكونة من الضباط الشبان برغم تفرقها وعدم ارتباطها ببعضها يجمعها هدف واحد مشترك وهو الهدف الذى انعقد عليه إجماع الأمة، ولكن أسلوب العمل كان مختلفا حسب طبيعة الظروف وطريقة التفكير.

وكان الضباط الطيارون بفضل ما كانوا يتمتعون به من حرية حركة

أسبق من زملائهم ضباط الجيش فى تكوين مجموعة سرية داخل سلاح الطيران فى بداية عام ١٩٤٠، وكانت المجموعة مكونة من بادئ الأمر من أربعة من الطيارين كانوا يقيمون معا عقب تخرجهم فى شقة مفروشة بمصر الجديدة بالقرب من مطار الماظة الحربى، وهم الملازمون عبد اللطيف البغدادى وأحمد سعودى ووجيه أباظه وحسن عزت.

وقد انضم إلى المجموعة بناء على اقتراح من حسن عزت الملازم أول أنور السادات من سلاح الإشارة، وكان هدف هذه المجموعة الذى انضم إليها بعد فترة عدد آخر من الطيارين هو مقاومة قوات الاحتلال البريطانية عن طريق تدمير مخازنها وخطوط مواصلاتها فى حالة انسحابها من مصر أمام زحف قوات المحور من ليبيا كوسيلة لحصول مصر على استقلالها، وكان ذلك تفكيرا ساذجا بالطبع، وكان يرجع إلى صغر سن أعضائها وقلة خبرتهم السياسية كما اعترف البغدادى بذلك فى الجزء الأول من مذكراته.

وتم اتصال بعض أعضاء هذه المجموعة بجماعة الإخوان المسلمين عن طريق بضعة لقاءات عقدت مع مرشدها العام وقتئذ الشيخ حسن البنا، الذى اقترح عليهم انضمام مجموعتهم إلى الإخوان المسلمين، ولكن أعضاء المجموعة رفضوا هذا الاقتراح برغم اتفاقهم مع المرشد العام على استمرار التعاون بينهما.

وفى عام ١٩٤٥ قامت مجموعة من ضباط سلاح الفرسان كانت تتكون من الملازمين عبد الحميد كفافى ومصطفى نصير وجمال منصور وسعد عبد الحفيظ بإنشاء تنظيم سرى وأطلقوا على مجموعتهم اسم (اللجنة التأسيسية لضباط الجيش)، وقامت هذه اللجنة بتوسيع دائرة نشاطها بإقامة خلايا فى بعض أسلحة الجيش بالقاهرة والإسكندرية كان من بينها السلاح الجوى، كما أصدرت عددا من المنشورات وقعتها باسم (ضباط الجيش) تناولت الكثير من القضايا السياسية والعسكرية، واستهدفت منها توعية الضباط بحقيقة ما يعانيه الجيش من ضعف فى التسليح والتدريب، بينما تركز اهتمام المسئولين بالدولة

فى استخدامه فى أعمال بعيدة عن واجبه الأساسى كاشتراكه فى الاحتفالات والمهرجانات والأفراح والجنازات وغير ذلك من مثل هذه الأعمال المثبطة للهمم، وكان الهدف الأساسى لهذه اللجنة فى الفترة التى سبقت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ هو وضع قوة الجيش فى خدمة الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية، وعقب كارثة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أدركت اللجنة أن الأمل الوحيد لتحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى ومن شر الفساد الذى استشرى فى البلاد هو قيام الجيش بتغيير الأوضاع السيئة التى يعانى منها الشعب المقهور معتمدا فى ذلك على قوته العسكرية، ومستنداً على تأييد الشعب الذى كان يتطلع إلى الخلاص من جلاديه، وحرصا على إيجاد وسيلة فعالة لخلق رأى عام موحد فى الجيش وإبلاغ الضباط حقيقة ما يجرى من أحداث فى البلاد يحاول المسئولون أحيانا حجبها عن الناس لجأت اللجنة التأسيسية لضباط الجيش إلى كتابة المنشورات وطبعها وتوزيعها، وقد استعانت اللجنة فى كتابتها على الورق الاستنسل على الآلة الكاتبة بموظف فى مصلحة السكة الحديدية يدعى محمد شوقى عزيز، وذلك فى المكتب الذى كان يعمل فيه بعد الظهر وهو مكتب المحاسب (القطان) بميدان لاظوغلى.

أما عملية طبع المنشورات فكانت تتم فى البداية على سطح مبنى مصلحة السكة الحديدية بمحطة مصر باستعمال ماكينة الطباعة الخاصة بهذه المصلحة، وكان يشرف على هذه العملية الموظف شوقى عزيز بالتعاون مع أحد سعاة المصلحة، ولكن خطورة هذه العملية التى كانت معرضة للانكشاف دفعت اللجنة إلى شراء ماكينة طباعة (رونيو) من شركة (ستاندرد ستيشنرى) وتم الشراء باسم الموظف شوقى عزيز تجنبا للشبهات، وقام بدفع ثمن هذه الماكينة سعد منصور شقيق جمال منصور وكان ثمنها ٣٣ جنيها، وتم استئجار شقة فى بداية عام ١٩٥٠ فى ضاحية الزيتون باسم سعد منصور لكى توضع فيها ماكينة الرونيو وليجتمع فيها أعضاء اللجنة للاتفاق على النقاط التى يتضمنها كل منشور.

وفي أوائل عام ١٩٥٠ حدث لقاء بين الصاغ (الرائد) خالد محيي الدين عضو لجنة القيادة بتنظيم الضباط الأحرار وجمال منصور عضو اللجنة التأسيسية لضباط الجيش وهما من ضباط سلاح الفرسان، وكانا منتدبين للعمل في إدارة التديب الجامعي، وقد دار الحديث بعد نقاشهما عن أوضاع الوطن إلى اقتراح عرضه جمال منصور وهو توحيد المجموعتين، ولما عرض خالد الاقتراح على عبد الناصر رفض وقال:

«من يريد أن ينضم إلينا ينضم كفرد وإلاستأتي إلينا المجموعات الأخرى كالحرس الحديدي ويطلبون الوحدة معنا».

وذكر خالد أنه استطاع إقناع جمال منصور بالانضمام إليهم على أساس فردي، وفعلا انضم جمال منصور ومجموعته إلى تنظيم الضباط الأحرار كأفراد.

وأوضح خالد في كتابه (الآن أتكلم) الصادر عام ١٩٩٢ أنه في خريف عام ١٩٥٠ قررت لجنة القيادة بتنظيم الضباط الأحرار إصدار المنشور الأول لهم وأن الذي كتب المسودة الأولى للمنشور كان جمال منصور وكان عنوانه (نداء وتحذير)، وكانت قضية الأسلحة الفاسدة تشغل كل الأذهان وتنشر الصحف أنباءها باستفاضة، ولذا كان المنشور يحذر ضباط الجيش من أن يساقوا إلى حرب أخرى دون استعداد وبأسلحة فاسدة، وحذر المنشور الملك من التدخل لمنع استمرار التحقيق العادل في قضية الأسلحة الفاسدة وإلا فإن عرشه سوف يصبح مهددا، وقد وافق خالد ثم عبد الناصر على الصيغة التي اقترحها جمال منصور بتعديلات بسيطة.

وقد اعترف خالد أن جمال منصور قد اقترح أن يوقع المنشور باسم الضباط الأحرار ووافق عبد الناصر وخالد على هذا الاسم (هذا يعني أن جمال منصور هو الذي أطلق اسم الضباط الأحرار على التنظيم السري الذي قام بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، كما اعترف خالد أن المنشور الأول الذي لم يتجاوز كل ما طبع منه ستمائة نسخة دفع بتنظيم الضباط الأحرار خطوات كبيرة إلى الأمام وحقق انضمام الكثير من الضباط إليه، وقد أيد جمال منصور

ما ذكره خالد عن المنشور الأول.

وفى الكتاب الذى حررته مجموعته عام ١٩٩٧ باسم (ثورة يوليو والحقيقة الغائبة) من إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب -تاريخ المصريين- ورد فى الصفحة ٤٤ منه ما يلى:

«وبمجرد ظهور هذا المنشور الأول حضر البكباشى (المقدم) جمال عبد الناصر والتقى بالملازم جمال منصور فى شقة شقيقه سعد منصور بشارع الملك (شارع مصر والسودان حاليا) وعانقه مبديا إعجابه وتقديره بما جاء بالمنشور وتأثيره العظيم على ضباط الجيش، الأمر الذى زاد من تكتلهم حول الفكرة وتمسكهم بضرورة التغيير».

وذكر خالد محيى الدين أن تنظيم الضباط قرر إصدار المنشور الثانى وكتب صيغته أيضا جمال منصور ووافق عبد الناصر عليه وتم طبعه، ولكن المسئولين فى الأمن تنبهوا إلى موضوع المنشورات فصدرت التعليمات لأجهزة البريد باحتجاز أية رسائل تحمل عناوين مكتوبة بالآلة الكاتبة وموجهة إلى ضباط الجيش، وبالفعل تم احتجاز معظم الرسائل، وتطلب الأمر إعادة الحسابات وتقرر نقل ماكينة الرونيو من مكانها، وسجل خالد محيى الدين فى كتابه ما أسماه برحلة الرونيو فمن بيت شوقى عزيز إلى بيت الضابط الطيار عبد الرحمن عنان (لبعده عن الشبهات)، واقترح عبد الناصر بعد فترة نقل الرونيو إلى بيت ضابط المشاة حمدى عبيد وكان ضابطاً مرحا خفيف الروح مما لايثير ضده أية شبهات.

وبعد أن تزايد الخطر انتقل الرونيو مرة أخرى لتتسلمه منظمة الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وهى منظمة يسارية معروفة سبق لخالد محيى الدين الانضمام إليها، وظلت ماكينة الرونيو لدى منظمة حدتو واستمر طبع المنشورات عندها لحين قيام الثورة، ونظراً لتوقف شوقى عزيز عن الكتابة فقد تطوع القاضى أحمد فؤاد لكتابة المنشورات، وذكر أنه سيكتبها على الآلة الكاتبة الموجودة فى مبنى النيابة العامة، ولكن اتضح فيما بعد أنه كان يكتبها

فى صفحة ٢٣ تم شراء الماكينة باسم شوقى عزيز لكن سعد منصور هو من دفع ثمنها واستأجر شقة باسمه وليس شوقى عزيز.

فى الجهاز الفنى لمنظمة حدتو، وبعد مصادرة الأمن للمنشورين الثانى والثالث تطلب الأمـر كـتـابة العناوين على الأظرف بخط اليـد، وبرغم خطورة هذه العملية نظراً لاحتمال انكشاف شخصيات القائمين بالكتابة عن طريق خبراء الخطوط فإن أحـمـد فـؤاد أبلغ خـالد محيى الدين أن الضـبـاط اليـساريين من أعضاء حدتو الذين انضموا إلى تنظيم الضباط الأحرار قد عرضوا تطوعهم للقيام بهذه المهمة الخطرة، وكان من بينهم الضباط محمود المناسترلى وصلاح السحرتى وأحمد قدرى وجمال علام، وقد تولوا بالإضافة إلى كتابة العناوين على الأظرف مهمة توزيعها على أكبر عدد من صناديق البريد منعا لمصادرتها.

وقد ذكر أعضاء اللجنة التأسيسية لضباط الجيش فى كتاب (ثورة يوليو والحقيقة الغائبة) أنه فى ليلة الثورة تعمد عبد الناصر عدم استدعاء ضباط اللجنة (نصير وكفافى وجمال منصور وسعد عبد الحفيظ) وأكد أنهم سوف يثيرون الأسئلة عن الاستعدادات والترتيبات وأنهم أشخاص يريدون كل شىء مثاليا قبل التحرك، وعند وضع اللمسات الأخيرة للتحرك طلب خالد محيى الدين الاستعانة بالضابطين كفافى ونصير إلا أن عبد الناصر رفض قائلا: إنهم سوف يربكون كل استعداداتنا وقد جاءت هذه البيانات على لسان خالد محيى الدين فى كتابة (والآن أتكلم) فى صفحتى ١٧٦، ٢٢١.

مجالات العمل السرى بالجيش

اتخذ العمل السرى داخل الجيش خلال فترة الأربعينيات أشكالا مختلفة وسلك مجالات ومسالك متباينة فى سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو تحرير مصر من جيش الاحتلال الذى يجثم على أرضها ويكبلها بالقيود التى تعوق مسيرتها وتوقف نهضتها، وقدتبلور النشاط السرى داخل الجيش المصرى خلال فترة الأربعينيات فى عدة مجالات رئيسية كان أهمها:

أولا: الاتصالات السرية مع الألمان

كانت مشاعر الشارع المصرى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية

الثانية متجهه بقوة نحو الألمان، لاحبا فيهم ولكن بدافع الكراهية العميقة لبريطانيا التى فرضت احتلالها على مصر منذ سبتمبر ١٨٨٢ بعد هزيمة جيش أحمد عرابى فى موقعة التل الكبير، وسيطرت على مقادير مصر منذ ذلك التاريخ سيطرة تامة، فنعمت بخيراتها واستبدت بشئون الحكم والسياسة فيها داخليا وخارجيا بطريقة انتهكت فيها كرامتها وأضاعت استقلالها، وكان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لايزال ماثلا فى أذهان المصريين يكشف لهم بوضوح أن السفير البريطانى من مقره فى قصر الدوبارة هو صاحب السلطة العليا فى البلاد بصرف النظر عن معاهدة ١٩٣٦ ودعاوى التحرر والاستقلال.

ولهذه الأسباب كان التعاطف مع الألمان أمرا طبيعياً بحكم الحكمة المأثورة بأن عدو عدوى يكون صديقى، ومن جهة أخرى نجحت الدعاية الألمانية التى كانت تصل إلى المصريين عبر الإذاعة الألمانية الموجهة فى التأثير على الرأى العام فى مصر إلى الحد الذى جعل الكثيرين يترقبون مواعيد إرسالها، فى الوقت الذى كان فيه الناس مبهورين بانتصارات الجيوش الألمانية واكتساحها ميادين القتال الأوروبية وشديدى الإعجاب بانتصارات فرق البانزر الشهيرة التى كان يقودها ثعلب الصحراء روميل فى الصحراء الغربية، والتى تمكنت من تدمير الجيش الثامن البريطانى ومن الوصول إلى العلمين على بعد حوالى مائة كيلو متر من الاسكندرية، مما جعل معظم المصريين يوقنون بأن القوات الألمانية قوات لاتقهر، وأن ألمانيا النازية هى التى ستحرز النصر فى النهاية فى هذه الحرب.

وأدت هذه العوامل إلى اجتذاب مشاعر طائفة كبيرة من شباب الضباط بالجيش المصرى نحو ألمانيا حتى أصبحت محاولة الاتصال بالألمان فى العلمين هدف مجموعات عديدة منهم، والأمل فى انتصار الألمان فى الصحراء الغربية هو المحرك الرئيسى لاتجاهاتهم السياسية بفعل تفكير ساذج كان يساورهم، وهو أن يؤدى دخول القوات الألمانية مصر إلى تحررها من الاحتلال البريطانى ونيلها حريتها واستقلالها دون أن يدركوا بحكم صغر سنهم وقلة تجاربهم السياسية أن استبدال شيطان بشيطان آخر لن يحقق لبلادهم الاستقلال،

وأنهم لن ينالوا ما يتوقون إليه من حرية وكرامة، بل ربما يؤدى ذلك إلى المزيد من استبداد المحتل الجديد وطغيانه، وقد كانت أهم وقائع الاتصالات السرية مع الألمان تنحصر فيمايلى:

• مغامرة عزيز المصرى

عقب قيام الزعيم العراقى رشيد عالى الكيلانى بثورته ضد بريطانيا فى أوائل عام ١٩٤١ كان الفريق عزيز المصرى يتوق إلى السفر إلى العراق للإسهام فى ثورة الكيلانى ضد أعدائه الإنجليز، وعن طريق اتصالاته السرية بالألمان فى ليبيا أعدوا له خطة للهرب من مصر على متن طائرة ألمانية تهبط على أرض هبوط صالحة فى منطقة (جبل رزة) على طريق الواحات لالتقاطه والخروج به من مصر، ولكن الحظ عانده فتعطلت السيارة التى كان متوجها بها إلى المنطقة المحددة بالقرب من منطقة الأهرام مما أفشل المحاولة، ولم يكف عزيز المصرى عن محاولة الهروب من مصر، ونظرا لأن الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرءوف كان من ضمن الضباط العديدين الذين اجتذبتهم شخصية عزيز المصرى والذين يترددون كثيرا على منزله، فقد تمكن من إقناعه بتدبير إحدى طائرات سلاح الطيران المصرى لنقله إلى بيروت حيث يمكنه بمعاونة عملاء الألمان السفر منها إلى العراق، واستطاع عبد المنعم عبد الرءوف بدوره إقناع زميله ودفعته الضابط الطيار حسين ذو الفقار صبرى ولكن المغامرة التى وقعت فى صباح يوم ١٦ مايو عام ١٩٤١ لم يكتب لها النجاح، فإن حالة الاستعجال تسببت فى أن يغلق الميكانيكى مفتاح الزيت بدلا من فتحه مما أدى إلى هبوط الطائرة اضطراريا بالقرب من قليوب فى حديقة من الموالح.

وبرغم اختفاء عزيز المصرى والضابطين الطيارين لمدة ٢١ يوما فى حى إمبابة عند واحد من أصدقاء عبد المنعم عبد الرءوف يدعى عبد المنعم رزق، فقد تمكن البوليس السياسى من القبض عليهم يوم ٦ يونيو بطريق المصادفة، فقد هاجم المنزل الذى كانوا يقيمون به اعتقادا منه بوجود أحمد حسين زعيم مصر الفتاة بداخله، وكان هو الآخر مطلوب القبض عليه، وعقب اعتقالهم تم التحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة أمام مجلس عسكرى عال واستمروا

معتقلين حتى أفرج عنهم فى شهر مارس عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة مصطفى النحاس، وتمت إعادة الضابطين للخدمة العسكرية ولكن فى سلاح المشاه بعيدا عن الطيران.

• مأساة الطيار أحمد سعودى

عندما تقدم ثعلب الصحراء الفيلد مارشال إروين روميل على الطريق الساحلى فى الصحراء الغربية ووصلت قواته إلى العلمين بعد انتصاره الساحق فى معركة الغزالة وتدميره القوة المدرعة البريطانية، قررت مجموعة الطيران إرسال أحد أعضائها وهو الضابط الطيار أحمد سعودى مندوبا عنهم ليطير بطائرته إلى مرسى مطروح حيث مقر قيادة المارشال روميل ليلتقى مع القائد الألمانى الشهير، ويقوم بتزويده بالمعلومات والصور التى أمكن لأعضاء المجموعة الحصول عليها عن مواقع ومنشآت القوات البريطانية فى مصر، والتى تم وضعها فى حقيبة خاصة داخل الطائرة، ولكن الطائرة المقاتلة البريطانية الصنع من طراز جلاد يبتور التى قادها الطيار أحمد سعودى فى الصباح الباكر يوم ٢٩ يونيو عام ١٩٤٢ لم يقيض لها الوصول إلى مرسى مطروح، ويبدو أن الدفاع الجوى الألمانى قام بإسقاطها اعتقادا منه أنها طائرة قتال بريطانية، فقد كان الطيران البريطانى يستخدم بدوره هذا النوع من الطائرات.

• مغامرة الصول رضوان الناجحة

على الرغم من فشل الفريق عزيز المصرى ورفيقيه الضابطين الطيارين وكذا فشل الضابط الطيار أحمد سعودى فى الاتصال بالألمان، فقد شاءت الأقدار أن ينجح فى ذلك أحد الصولات الطيارين وهو الصول طيار (المساعد) محمد رضوان بلا أى ترتيبات أو خطط مسبقة كما جرى فى المحاولات السابقة، ففى إثر تكليف الصول رضوان بأمر من قيادة الطيران بالاشتراك فى تشكيل من الطائرات للبحث عن طائرة سعودى على احتمال أن تكون قد سقطت فى مكان ما حول مدينة القاهرة أثناء قيام قائدها بتدريبه اليومى، انفلت الصول رضوان من تشكيله وانطلق بطائرته فى اتجاه مرسى

مطروح بعد أن خطرت هذه الفكرة فى ذهنه فجاة، وساعده على الوصول إلى هدفه معلوماته المسبقة عن خط سير الطيار أحمد سعودى عن طريق الضابط الطيار وجيه أباظه الذى كان قد أشركه معه فى إعداد الخرائط اللازمة لرحلة سعودى، وقد وصل الصول رضوان بالفعل إلى القوات الألمانية وقام بالتعاون معهـا إلى أن تمكن الحلفاء من القبض عليه عند دخولهم برلين في نهاية الحرب، وتم ترحيله إلى مصر حيث حوكم عسكريا وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما بخلاف دفع مبلغ ثمانية آلاف جنيه كغرامة لتسببه فى فقد طائرة تخص السلاح الجوى المصرى، وقد تم الإفراج عن الصول رضوان بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأعفى من الغرامة المالية وألحق بعمل فى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة.

• قضية اتصال السادات وحسن عزت بجاسوسين ألمانيين

حدث فى النصف الثانى من عام ١٩٤٢ اتصال آخر بالألمان عن طريق ضابطين من الجيش المصرى هما أنور السادات والضابط الطيار حسن عزت، وكان اثنان من الضباط الألمان التابعين للمخابرات الألمانية هما هانز أبلر وساندى قد تمكّنا من عبور الصحراء الغربية سالكين طرق القوافل التى لايعرفها إلا البدو الصحراء ووصلا إلى واحة الخارجة ومنها إلى أسيوط ثم القاهرة، وكان الاثنان متنكرين فى ملابس ضباط الجيش الثامن البريطانى.

وفى القاهرة تعرفا بإحدى فنانات كازينو بديعة مصابنى وهى حكمت فهمى التى استأجرت لإقامتهما ذهبية على النيل قرب ميدان الكيت كات فى إمبابة، وكان الجاسوسان يحملان معهما كميات كبيرة من الجنيهات الإسترلينية المطبوعة فى اليونان مما جعلهما يتوجهان فى معظم الليالى للسهر والعربدة فى ملهى (الكيت كات) وينفقان ببذخ ودون حساب، مما لفت إليهما الأنظار وجعل إحدى راقصات الملهى تقوم بالإبلاغ عنهما فوضعا تحت رقابة المخابرات البريطانية.

وعن طريق أحد أصدقاء حسن عزت ويدعى عبد الغنى سعيد تم

التعارف بين السادات وحسن عزت والجاسوسين الألمانيين وأخذ الضابطان المصريان يترددان على الذهبية التى يعيش فيها الألمانيان، وتسلم السادات بصفته ضابط إشارة من الألمانى أبلر جهازا لاسلكياً لإصلاحه فأخذه معه إلى بيته فى كوبرى القبة حيث قام بتجربته فوجده فى منتهى القوة والجودة، ولم يلبث جهاز المخابرات البريطانية والبوليس المصرى أن قاما بالقبض على الجاسوسين الألمانيين أبلر وساندى اللذين اعترفا اعترافات مفصلة بمهمتهما فى مصر وبجميع اتصالاتهما فيها، مما أدى إلى إلقاء القبض على الضابطين أنور السادات وحسن عزت حيث تعرف عليهما الجاسوسان عندما عرضا عليهما ضمن مجموعة من ضباط الجيش، وتم احتجاز السادات وزميله فى ميس سلاح الفرسان حتى صدر القرار بطردهما من الجيش فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ واعتقالهما فى سجن الأجانب، وفى ديسمبر من العام نفسه تم نقلهما إلى معتقل (ماقوسه) على بعد كيلومترين من مدينة المنيا حيث أمضيا فيه نحو تسعة شهور، وفى سبتمبر ١٩٤٢ صدرت الأوامر بنقلهما إلى معتقل الزيتون بالقاهرة.

ثانيا: المؤامرة ضد رئيس أركان حرب الجيش

عقب إحالة الفريق عزيز المصرى إلى التقاعد عام ١٩٤٠ أصدر الملك السابق فاروق مرسوما ملكيا بتعيين ياوره الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش، ومنذ تعيينه فى منصبه كان كل هم الفريق عطا الله هو إرضاء الملك والإنجليز ليضمن بقاءه فى منصبه، وكنوع من النفاق والتزلف للملك قام بتغيير شعار الجيش وقدم الملك على الوطن فأصبح الشعار الجديد (الله – الملك – الوطن) كما جعل لقبه الرسمى (ياور جلالة الملك ورئيس هيئة أركان حرب الجيش)، وتسببت سياسته فى الخضوع التام للإنجليز والنفاق الرخيص للملك مع العمل فى الوقت نفسه على تجريح كرامة مرؤسيه من الضباط وسوء معاملتهم ومحاولة إذلالهم فى إثارة سخط ضباط الجيش واستيائهم، فدبرت مجموعة من الضباط مؤامرة لاغتياله عرفت باسم قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش عام ١٩٤٧، مما أدى إلى اعتقال ١٥ ضابطاً وثلاثة من الصولات (المساعدين).

وكان على رأس المجموعة الصاغ (الرائد)رشاد مهنا الذى أصبح وصيا على العرش بعد الثورة، ولم ينته اعتقال هذه المجموعة إلى محاكمة عسكرية كما كان المنتظر، بل انتهى الأمر بالإفراج عنهم وعودتهم إلى أعمالهم فى نهاية عام ١٩٤٧ وإقالة الفريق إبراهيم عطا الله من منصبه وتعيين الفريق عثمان المهدى رئيسا لأركان حرب الجيش.

ثالثا: العمليات الإرهابية للحرس الحديدى ضد أعداء الملك

كانت الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية من أخطر الفترات فى تاريخ مصر، فقد امتلات بالأحداث الجسام التى تعد بلاشك التمهيد الطبيعى لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكانت الزعامة الزائفة التى أراد الملك السابق فاروق أن يحتلها فى قيادة الحركة الوطنية المصرية بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بفضل دعايات المضللين أمرا يتناقض مع منطق الأحداث ويتنافى مع طبيعة الحركة الثورية المصرية، لذا سرعان ما تكشفت الحقيقة الأليمة للواهمين والمخدوعين من الشعب بعد سنوات قلائل، فقد هرع فاروق عندما اشتد التوتر وأصبح الموقف السياسى ينذر بالأخطار منذ أوائل عام ١٩٤٦ ليتخذ مكانه الطبيعى والتاريخى كحليف للاحتلال البريطانى الذى يدعم عرشه ويحميه من نقمة الشعب، وهو التحالف غير المقدس الذى ربط بين مصالح الجالس على عرش مصر ومصالح الاحتلال منذ غزو بريطانيا لمصر فى عهد الخديو الخائن توفيق فى سبتمبر عام ١٨٨٢.

وفى عهد حكومة إسماعيل صدقى بدأت حركة المد الثورى تتخذ طريقها بقوة لمطالبة الإنجليز بالجلاء عن مصر، وفى ٢١ فبراير ٤٦ وهو اليوم الذى عرف بيوم الجلاء وقعت اشتباكات دامية بين المتظاهرين من أبناء الشعب وبعض الجنود البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية، وعندما توصل إسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر وإرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا خلال مفاوضاتهما إلى المشروع المشهور بمعاهدة صدقى بيفن الذى تم توقيعه فى

لندن بالأحرف الأولى فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦، قامت المظاهرات الحاشدة فى طول البلاد وعرضها لتحتج على مشروع المعاهدة وترفضه، وتحت وطأة جموع الشعب الثائرة سقطت اتفاقية صدقى بيفن واضطر إسماعيل صدقى إزاء موجة السخط الشعبى التى واجهته إلى تقديم استقالته فى ديسمبر ١٩٤٦.

وفى عهد حكومة محمود فهمى النقراشى زعيم الحزب السعدى التى تشكلت فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٦ - إثر سقوط حكومة إسماعيل صدقى - من حزبى السعديين والأحرار الدستوريين وهما من أحزاب الأقلية اضطربت الأحوال فى مصر اضطرابا بالغا بعد فشل الحكومة فى حل قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل مع بريطانيا، وهما المطلبان اللذان انعقد عليهما وقتئذ إجماع الشعب، وعندما تعزز هذا الفشل بعد عرض قضية مصر على مجلس الأمن خلال شهر أغسطس ١٩٤٧ وعجز المجلس عن التوصل الى أية نتيجة أو قرار عادل لها بسبب تأثير الدول الغربية الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا) أصيب الشعب المصرى بالإحباط، وتصاعد السخط الشعبى ضد الحكومة التى لاتمثل الشعب وضد الملك السابق فاروق بسبب طغيانه ونزعته الدكتاتورية واستهتاره بالدستور والقانون وعدم اكتراثه بإرادة الشعب، فضلا عن انكشاف مباذله ومجونه وانحلاله الخلقى وانحرافات حاشيته التى كانت تتكون من مجموعة من القوادين والخدم.

وسرعان ما انتقلت مشاعر السخط ضد فاروق من الشارع المصرى إلى صفوف الجيش الذى كان فاروق يزهو فى مجالسه بولاء هذا الجيش وإخلاصه له وخاصة بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ولذا كان شديد الاهتمام بدوام سيطرته على مقادير الجيش عن طريق تعيين الضباط المعروفين بالولاء والإخلاص لعرشه فى المناصب القيادية الرئيسية، بصرف النظر عن مدى مؤهلاتهم العلمية أو القيادية أو تمسكهم بالمبادئ والأخلاق.

وفى أثناء هذا الجو السياسى المضطرب الذى تهاوت فيه سمعة الملك فاروق ومكانة نظام حكمه، والذى ارتفعت فيه خلال المظاهرات الشعبية

الهتافات المعادية لفاروق وأسرته وترددت فيه الهتافات المؤيدة لزعيم الوفد مصطفى النحاس، قام الدكتور يوسف رشاد الطبيب الخاص للملك وياوره البحرى بتشكيل التنظيم السرى الإرهابى الذى عرف باسم الحرس الحديدى من مجموعة من ضباط الجيش، كان معظمهم من الضباط الذين سبق اعتقالهم فى قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش عام ١٩٤٧ بعد أن نجح يوسف رشاد فى إغرائهم بعد الإفراج عنهم وإعادتهم إلى وظائفم الأصلية بالانضمام إلى تنظيمه السرى الإرهابى الذى استهدف من إنشائه تهديد واغتيال أعداء الملك كوسيلة لتدعيم مكانة فاروق والحفاظ على عرشه.

وقد اتضح فيما بعد أن الحرس الحديدى كان يتكون من سبعة ضباط هم (مصطفى كمال صدقى - حسن فهمى عبد المجيد - عبد الرءوف نور الدين - أنور السادات - خالد فوزى - سيد جاد - يوسف حبيب).

وكان مصطفى النحاس زعيم الوفد بحكم زعامته للشعب فى كفاحه ضد الاستعمار وضد طغيان فاروق وعبثه بالدستور هو أبرز الشخصيات السياسية فى مصر أثناء هذه الفترة، ولذا تركزت ضده مؤامرات فاروق وأعوانه وتعرض للاغتيال ثلاث مرات فى النصف الثانى من عقد الأربعينيات، وعلى الرغم من مدى إحكام المؤامرات التى دبرت لاغتياله ومدى مقدرة ومهارة الأشخاص المحترفين الذين قاموا بالتنفيذ فإن العناية الإلهية تدخلت فى كل مرة لإنقاذه من الموت بما يشبه المعجزات، مما جعل الناس يصفونه بأنه رجل مبروك.

وقد دبرت أولى المحاولات لاغتيال مصطفى النحاس عن طريق جمعية سرية اعترف الرئيس الراحل أنور السادات فى كتابه البحث عن الذات بأنه هو الذى كونها مع أحد الشبان المدنيين ويدعى حسين توفيق، وذلك فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٥ بعد أن عادت إليه حريته إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط الأحكام العرفية، وكانت الجمعية تستهدف التخلص ممن كانوا يساندون الإنجليز وقتئذ وكان على رأسهم - كما روى السادات - مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد الذى سقط فى نظرهم منذ أن فرضه الإنجليز بقوة السلاح فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

وقد سجل السادات محاولته لاغتيال النحاس فى الصفحة ٧١ من كتابه البحث عن الذات فقال بالحرف :

« كانت عادة النحاس أن يذهب فى يوم مولد النبى إلى النادى السعدى وهو مقر حزب الوفد ليلقى خطابا بهذه المناسبة وصادف ذلك يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، فخرجت أنا وبعض أفراد الجمعية السرية ننتظر خروج النحاس من جاردن سيتى إلى شارع قصر العينى حيث يوجد النادى ، وكنت قد دربت أعضاء الجمعية على استعمال القنابل اليدوية ، وكان الذى سيقوم بالعملية هو حسين توفيق ، وفعلا ألقى القنبلة فى الوقت المناسب ولكن سائق النحاس فوجئ وهو ينطلق من جاردن سيتى بعربة ترام فى شارع القصر العينى تكاد تصطدم به فأسرع لكى يتحاشاها وكان فارق السرعة ست ثوان لا أكثر ولكنها كانت كافية ، فعندما انفجرت القنبلة كان النحاس وعربته خارج منطقة الانفجار فأصابت الشظايا سيارة أتوبيس بها فتيات A T S التابعات للقوات المسلحة البريطانية ، طبعا كنت أنا وبعض أفراد الجمعية السرية فى مواقعنا نراقب العملية فانسحبنا فى هدوء وركبنا الترام إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) وهو على بعد دقائق قليلة من مكان الحادث ، حيث توجهنا إلى مقهى (أسترا) مكاننا المفضل الذى كنا نعقد فيه أغلب اجتماعاتنا » .

وقد سجل السادات أيضا فى الصفحة ٧٢ من كتابه البحث عن الذات عملية اغتيال أمين عثمان الذى قررت الجمعية السرية قتله بعد فشل محاولة اغتيال النحاس أثناء جلوسهم فى مقهى أسترا بميدان التحرير فقال :

« كان مقر رابطة النهضة فى شارع عدلى وسط القاهرة وكانت لها ستة مبادئ أساسية ينص المبدأ الثانى منها على أننا مرتبطون بإنجلترا ارتباطاً حتميا منذ أن أعلن أمين عثمان أن مصر وإنجلترا قد تزوجا زواجا كاثوليكيا (أى أبديا) ، وهذا التصريح كان بمثابة حكم الإعدام عليه ، وفى يوم السبت ٦ يناير سنة ١٩٤٦ وكان أمين عثمان قد عاد من إنجلترا قبل ذلك بيومين وزار المندوب السامى البريطانى مايلز لامبسون فى ظهر اليوم نفسه ، وفى المساء

ذهب إلى مقر الرابطة وكان حسين توفيق فى انتظاره عند باب العمارة حسب الخطة وقبل أن يصل إلى المصعد ناداه حسين يا أمين باشا فالتفت إليه أمين عثمان فأطلق عليه حسين رصاص مسدسه».

وذكر السادات فى الصفحات من ٧٢ حتى ١٠٦ من كتابه البحث عن الذات تفاصيل عديدة عما جرى من أحداث عقب حادث الاغتيال، منها نجاح حسين توفيق فى الهروب من مطارديه عقب حادث الاغتيال بعد تفجيره قنبلة يدوية، مما أدى إلى انصراف الناس عنه وعودته سالما إلى بيت والده بمصر الجديدة (كان والده توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الحربية وقتئذ)، ثم ذكر إلقاء البوليس القبض على حسين توفيق الذى اعترف أمام النيابة بأدق التفاصيل دون أن ينسى شيئا على الإطلاق وكأن عقله آلة تسجيل - على حد قول السادات - ودل البوليس على مخزن السلاح الذى كان فى جبل المقطم، ونتيجة لاعترافات حسين توفيق ألقى البوليس القبض على كل أفراد الجمعية السرية وكل من له اتصالات بهم حتى بلغ عدد المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان ٢٧ متهما كان من بينهم الرئيس الراحل السادات الذى تم اعتقاله الساعة الثانية صباحاً يوم ١٢ يناير عام ١٩٤٦ وأودع فى بادئ الأمر فى سجن الأجانب (كان يقع وقتئذ فى ميدان محطة مصر) ثم أمرت النيابة بنقله إلى سجن قره ميدان حيث أودع فى الزنزانة رقم ٥٤.

وكان من بين المتهمين من صغار السن محمد إبراهيم كامل ابن خالة حسين توفيق (عين محمد إبراهيم كامل بعد سنوات من قيام الثورة سفيراً لمصر فى بون عاصمة ألمانيا الاتحادية، ثم عين وزيراً للخارجية فى وزارة ممدوح سالم الرابعة فى التعديل الوزارى الذى صدر به القرار الجمهورى رقم ٥٩٠ فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ بعد قبول استقالة إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لعدم موافقته على زيارة السادات القدس، ومن المثير أن محمد إبراهيم كامل قدم هو الآخر استقالته من منصبه أثناء وجوده فى الولايات

المتحدة ضمن وفد المفاوضات المصرى مع إسرائيل فى كامب دافيد فى سبتمبر عام ١٩٧٨ بسبب الخلافات التى نشبت بينه وبين السادات) .

وقد بدأت محاكمة المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان أمام محكمة الجنايات فى يناير ١٩٤٨ ، وقد تمكن المتهم الأول حسين توفيق من الهروب من السجن أثناء نظر القضية ونجح بمساعدة السادات فى الوصول إلى سوريا ، واستغرقت المحاكمة ثمانية شهور وأخيرا صدر الحكم فى أغسطس ١٩٤٨ ، وكان يقضى بسجن حسين توفيق ١٠ سنوات (غيابيا) وبراءة أنور السادات فتم الإفراج عنه بعد أن أمضى ٣١ شهرا متواصلا فى السجن .

أما المحاولة الثانية لاغتيال مصطفى النحاس فقد قامت بها مجموعة من أعضاء الحرس الحديدى يوم ٥ أبريل عام ١٩٤٨ فى عهد حكومة محمود فهمى النقراشى بعربة من عربات القصر الملكى أحضرها النقيب عبد الله صادق ضابط المطافىء بالقصر ، وكان يقودها النقيب حسن فهمى عبد المجيد ، واشترك فى المحاولة الضباط عبد الرءوف نور الدين وسيد جاد ويوسف حبيب ، وانهال الرصاص من رشاشاتهم على ظهر مصطفى النحاس الذى لم يكن يبعد عنهم سوى بضعة أمتار فقط ولكن العناية الإلهية أنقذته من الموت ، فقد طاشت جميع الطلقات التى أطلقت عليه .

ولم يكف فاروق عن تصميمه على قتل مصطفى النحاس بسبب كراهيته العميقة له وخوفه من تضخم نفوذه وشعبيته ، وكذا لرفض النحاس كافة محاولات الملك لإقناعه باشتراك الوفد فى وزارة قومية وإصراره على إجراء انتخابات حرة كان من المؤكد حصول الوفد فيها على الأغلبية المطلقة ، ولذا لم تمر ثلاثة أسابيع على فشل محاولة اغتيال النحاس حتى أرسل فاروق مجموعة أخرى من الحرس الحديدى يوم ٢٥ أبريل كانت مكونة من مصطفى كمال صدقى وعبد الرءوف نور الدين حيث قاما بمحاولة نسف بيت النحاس فى جاردن سيتى عن طريق تفجير سيارة ملاكى بلا أرقام كانت معبأة بكمية

كبيرة من المفرقعات فى الشارع الملاصق لبيته وتحت نافذه غرفة نومه، وقد نجا النحاس من هذه المحاولة الجهنمية المدبرة لقتله بما يشبه المعجزة، فقد حالت ناموسية سريره دون وقوع قطعة كبيرة مدببة من حديد السيارة عليه بعد انفجارها وتطاير أجزائها وكانت كافية لقتله على الفور.

وعلى الرغم من انغماس النقيب مصطفى كمال صدقى أحد ضباط الحرس الحديدى فى المؤامرات وفى عمليات الحرس الحديدى الإرهابية واشتراكه فى محاولة اغتيال مصطفى النحاس، فإن الشقاق لم يلبث أن دب بين فاروق ومصطفى كمال صدقى بسبب العلاقة التى نشأت بين مصطفى وبين السيدة (ن) زوجة الدكتور يوسف رشاد والتى كان فاروق على صلة وثيقة بها أيضا فى نفس الوقت، وقد ثارت غيرة الملك السابق عندما تبين له من مسلك السيدة (ن) معه واعتذارها عن عدم حضور الحفلات التى كانت تدعى إليها باعتبارها وصيفة بالسراى أن ذلك يرجع إلى علاقتها بالنقيب مصطفى، وقد كشفت المراقبة التى وضعها فاروق على هذه السيدة ومصطفى أنهما كانا يلتقيان فى منزلها ومنزله مرات عديدة مما أحس فاروق معه بطعنة فى كبريائه، ولذا أصدر أمره إلى الدكتور يوسف رشاد بطرد مصطفى كمال صدقى من الحرس الحديدى.

وبدأت حرب شعواء بين الطرفين شن على إثرها مصطفى صدقى هجومه على الملك ورجاله المقربين، فوجه هجوما سافرا ضد الفريق محمد حيدر وزير الحربية خلال عام ١٩٥٠ بمناسبة قضية الأسلحة الفاسدة على صفحات مجلة روزاليوسف وانتقد فيها كذلك الأوضاع القائمة فى الجيش، مما أدى إلى تقديمه للمحاكمة أمام مجلس عسكرى وانتهى الأمر بالحكم عليه بالتكدير (وهو عقوبة توقع على الضباط فى الجنايات الخفيفة)، ولم يكف مصطفى صدقى عن الإساءة لفاروق فأعلن اعتراضه علانية على تفكير بعض وحدات الجيش فى تقديم هدايا للملك بمناسبة زواجه من الآنسة ناريمان صادق فى ٦ مايو ١٩٥١ (ذكرى عيد جلوس فاروق على العرش)، على أساس أن أبناء

الشهداء أحق بهذا المال، وكانت الآنسة ناريمان مخطوبة للدكتور زكى هاشم (المندوب وقتئذ بمجلس الدولة) وعندما شاهدها فاروق فى محل أحمد نجيب الجواهرجى تاجر المجوهرات أعجبته وصمم على الزواج منها مع علمه بأنها مخطوبة لغيره.

وبعد عودة فاروق من شهر العسل نشر النقيب مصطفى فى سبتمبر عام ١٩٥١ فى جريدة الاشتراكية التى كان يصدرها أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى مقالا عن الثورة العرابية كان يتضمن تحريضا غير مباشر للجيش للقيام بثورة ضد الملك.

وإزاء استمرار مصطفى صدقى فى مهاجمة فاروق ورجاله على صفحات الجرائد صدرت الأوامر بنقله إلى سلاح الحدود وإبعاده إلى العريش، ثم إلى الواحات البحرية وتم اعتقاله تحت الإيقاف الشديد يوم ٧ يناير ١٩٥٢ بتهمة الشروع فى قتل اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود، تلك المحاولة التى اتضح بعد قيام الثورة أن مرتكبها هو الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالاشتراك مع ثلاثة من الضباط الأحرار هم حسن التهامى وحسن إبراهيم وكمال رفعت وقد زاد هذا الاتهام من حقد فاروق على مصطفى كمال صدقى فقد كان حسين سرى عامر أحد رجاله المقربين ولذا اعتبر هذا الاعتداء بمثابة اعتداء على السراى.

وكان مسلك مصطفى الشديد العداء للملك ورجاله سببا فى نشوء فكرة التخلص منه بقتله، ثم تعدلت الفكرة لتكون بقتل صديقه الحميم الملازم أول عبد القادر طه الذى كان متهما فى مؤامرة الاتفاق الجنائى لضباط الجيش عام ١٩٤٧ وكان وقتئذ برتبة صول (مساعد) وتم اعتقاله مع مصطفى كمال صدقى وآخرين.

وقد نجحت الخطة التى أعدت بإيعاز من السراى لاغتيال عبد القادر طه عن طريق استدراجه بواسطة عميل يدعى على حسنين فى يوم الثلاثاء ٢٤

مارس عام ١٩٥٢ إلى شارع الأخشيد بالروضة حيث لحقت به سيارة سلطت على عبد القادر طه نورها الكشاف، ثم أطلق من فيها ثلاثة أعيرة نارية أصابته فى ظهره، وقبل أن تفيض روحه فى مستشفى قصر العينى الذى نقل إليه بعد إصابته نطق ببعض عبارات اتهم فيها الملك السابق فاروق بقتله ومستنزلا عليه اللعنات، وقد شهد بذلك بعض رجال البوليس الذين هرعوا إليه بعد وقوع الحادث وكذا طبيبان من أطباء المستشفى.

وعقب قيام الثورة ببضعة أشهر وجهت النيابة العامة - بعد الانتهاء من التحقيق - الاتهام إلى ثمانية أشخاص بتهمة القتل، وهم على حسنين المهندس بمصلحة مصايد الأسماك وأربعة من ضباط الشرطة السابقين، وهم الأميرالاى (العميد) محمود عبد المجيد رئيس إدارة المباحث والأميرالاى أحمد كامل قائد بوليس السراى والأميرالاى محمد وصفى قائد بوليس حرس الوزارات واليوزباشى (النقيب) عبده أرمانيوس، وثلاثة جنود من رجال البوليس السرى بمديرية جرجا (محافظة سوهاج حاليا) والمنتدبين للعمل بحرس الوزارات، وقد ورد فى التحقيق أن الأميرالاى محمد وصفى قد توفى إثر إصابته بجلطة دموية بالشريان التاجى بالقلب فى اليوم نفسه الذى صدر فيه الأمر باعتقاله.

لماذا ابتعد الضباط عن حزب الوفد؟

كان مجال العمل السياسى التقليدى فى مصر محصورا فى الأحزاب السياسية الرئيسية القائمة فى ذلك الوقت وعددها خمسة أحزاب، وهى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والحزب السعدى وحزب الكتلة الوفدية، وكان أقطاب الحزب السعدى وحزب الكتلة الوفدية من الأعضاء الذين انشقوا عن الوفد وكونوا الحزبين الجديدين، وكان أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى قد تزعما الحزب السعدى بينما تزعم مكرم عبيد حزب الكتلة الوفدية.

وكان من المتوقع أن تتجه أنظار ضباط الجيش الشبان فى أثناء بحثهم عن مجالات العمل السياسى الداخلى إلى حزب الوفد الذى أنشأه الزعيم سعد زغلول، والذى تولى قيادة حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى منذ فجّر زعيمه سعد زغلول ثورة مصر الشعبية عام ١٩١٩ ضد هذا الاحتلال الغاشم، والذى كان لزعيمه سعد ثم لخليفته مصطفى النحاس وقفات وطنية صلبة أمام المحتل الإنجليزى وصدامات عنيفة مع الجالس على عرش مصر فى سبيل الحفاظ على الدستور، وعلى الرغم من أن الوفد كان حزب الأغلبية الشعبية فقد تولت أحزاب الأقلية زمام الحكم فى مصر معظم الفترات التى سبقت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ فى وزارات ائتلافية بفضل تزوير الانتخابات وتدخل السراى والإنجليز لإبعاد الوفد عن الحكم.

وبرغم هذه الحقائق التى كان من المنتظر أن تجتذب ضباط الجيش الشبان إلى اتجاه الوفد فإن سير الأحداث أثبت ابتعاد هؤلاء الضباط عن الوفد وانضمام مجموعات عديدة منهم إلى الجماعات الجديدة التى برزت على المسرح السياسى خلال عقد الأربعينات وكان أهمها (الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والجماعات اليسارية)، ويرجع السر فى انصراف الضباط الشبان عن الوفد إلى عوامل عديدة كان أهمها مايلى:

● تقيد القيادة الوفدية بمبدأ فصل السلطات وإبعاد الجيش عن السياسة، فلم تبذل أية محاولات جدية خلال هذه المرحلة لعمل اتصالات أو روابط سرية بين الوفد وضباط الجيش كما كانت تفعل الجماعات الجديدة، وقد روى اللواء محمد نجيب واقعة طريفة توضح تمسك قيادة الوفد بهذا المبدأ وذلك فى الصفحتين ١٦، ١٧ من مذكراته كلمتى للتاريخ فقد قال:

«أذكر عندما حل الملك فؤاد البرلمان عام ١٩٢٩ ومنع مجلس النواب من الانعقاد وكانت أغلبيته وفدية أن قررت الذهاب لمقابلة مصطفى النحاس بعد أن أثارنى قائد سريتى بقوله إن زوجته الفرنسية أرادت الانفصال عنه لسكوته عن امتهان الدستور، ولم يكن سهلا على ضابط فى ملابسه الرسمية أن

يذهب إلى منزل لاشك فى أنه موضوع تحت المراقبة، وقررت أن أذهب إليه متنكرا معتمدا على لون وجهى الذى يقترب فى لونه من لون أبناء النوبة والسودان، فقد ولدت فى الخرطوم، لبست جلبابا بلديا فوق ملابسى الرسمية وقفزت فوق سور الحديقة من منزل حمد الباسل (أحد أقطاب الوفد) المجاور ففوجئت بكلب يهجم علىّ أنقذنى منه البواب بعد أن رفعت الجلباب وكشفت عن شخصيتى، وقابلت مصطفى النحاس بعد صعوبة وكان معه مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى، وبادرت مصطفى النحاس بحديث عاطفى حماسى عن استعداد الجيش لمقاومة الإجراءات غير الدستورية التى يرتكبها الملك، ولكن مصطفى النحاس قال لى إنه يؤثر أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة وأن تكون الأمة مصدر السلطات ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك، وكانت المقابلة مثيرة ومرحة وتبادلنا فيها الضحكات وخاصة عندما عدت للبس الجلابية استعدادا للخروج، وعانقنى الزعماء الثلاثة مع تمنياتهم لى بالتوفيق».

● نجاح الدعاية المضادة للوفد التى أعقبت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والتى صورت الملك السابق فاروق بطلا شعبيا لم يأبه للإنذار البريطانى ولم يكترث بتهديد الدبابات البريطانية، وكان على استعداد للتخلى عن عرشه فى سبيل المحافظة على كرامة مصر، بينما أدانت موقف مصطفى النحاس زعيم الوفد لقبوله تشكيل وزارته التى وصفوها بأنها تولت الحكم على أسنة الحراب البريطانية، وساعد على تجسيد هذه الصورة المضللة حملات الدعاية التى أطلقتها أحزاب الأقلية وبعض دور الصحف المعروفة بانتمائها للسراى بغرض التزلف للملك من جهة ولمحاولة القضاء على شعبية الوفد من جهة أخرى.

وكان لحادث ٤ فبراير بالطبع تأثير خطير على ضباط الجيش، وأدت الدعاية المضادة للوفد بتصوير الحادث على أنه قد تم بالتواطؤ بين السفير

البريطاني ومصطفى النحاس إلى نشوء تيار معاد للوفد داخل الجيش، كان من نتائجه تكوين مجموعات متعاطفة مع الملك كانت تستهدف العمل على حمايته من الإنجليز لضمان عدم تكرار الحادث، وفى الوقت نفسه منع البريطانيين عند انسحابهم أمام الألمان من تدمير المنشآت والمرافق الحيوية المصرية وقد برز من هذه المجموعات ضابطان هما القائم مقام (العقيد) أحمد فؤاد صادق (القائد العام للقوات المصرية فى المرحلة الأخيرة من حرب فلسطين عام ١٩٤٨) والصاغ (الرائد) محمد كامل الرحمانى (العقيد فيما بعد برئاسة القوات المصرية فى حرب فلسطين وقد عين بعد ثورة ٢٣ يوليو مديراً للإذاعة المصرية لفترة قصيرة ثم سفيرا بوزارة الخارجية)، وقد أرسل كل منهما عدة خطابات بتوقيعه إلى الفريق أحمد حمدى سيف النصر وزير الحربية والبحرية فى حكومة النحاس وإلى بعض الجهات العليا بالدولة مليئة باللوم والتقريع لقبول الوفد تولى الحكم فى هذه الظروف، واختتم كل منهما رسائله بطلب إحالته إلى الاستيداع، وقد استجاب وزير الحربية لمطلبى الضابطين فقرر إحالتهما إلى الاستيداع، ولم يلبث أن صدر الأمر باعتقالهما، وبعد سقوط وزارة الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤ تقرر الإفراج عن الضابطين وعودتهما إلى الخدمة العسكرية، وتم اشتراكهما فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

● لقيت التنظيمات الجديدة التى برزت على المسرح السياسى المصرى فى حقبة الأربعينات نجاحا واضحا فى اجتذاب مجموعات عديدة من الضباط الشبان بالجيش عن طريق اتجاهاتها الفكرية ونظرياتها الاجتماعية البراقة، وكان الفارق كبيرا بين قيادات الجماعات الجديدة التى كانت تتقارب مع الضباط الشبان من جهة الأفكار والسن والوسط الاجتماعى، ومعظم القيادات التقليدية التى كانت تتزعم حزب الوفد وقتئذ من جهة الأفكار وأساليب العمل والكفاح ضد الاستعمار ووسائل تحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا عن الفارق الكبير فى السن وفى الوسط الاجتماعى، فقد كانت أغلبية هذه القيادات الوفدية من الباشوات الذين يتميزون بالثراء الكبير وتملك الإقطاعيات الواسعة فى الريف.

رابعاً: الاتصالات مع الإخوان المسلمين

كانت أشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب ضباط الجيش الشبان خلال عقد الاربعينيات هى جماعة الإخوان المسلمين، فإنها بتنظيمها الهرمى الذى يقف المرشد العام على قمته وبجناحها العسكرى الذى يضم العسكريين وبجهازها السرى للقيام بالعمليات الخاصة وبجماعاتها المسلحة من الفدائيين، كل هذا وجد فيه الضباط شيئاً غير بعيد عن النظام العسكرى الذى اعتادوه.

وفضلا عن ذلك كان للمرشد العام الشيخ حسن البنا مؤسس هذه الجماعة مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى إقناع شباب الضباط من الجيش والبوليس بالانضمام إلى الجماعة من خلال أحاديثه البالغة التأثير عن علاقة الدين بالوطن، ورسالة الإخوان المسلمين فى توعية الناس بدينهم ومحاربة الفساد والانحلال الخلقى وحاجة الوطن إلى المواطن القوى المؤمن.

وقد بدأت اتصالات المرشد العام بأفراد الجيش منذ بداية الحرب العالمية الثانية فقد كان يدعى إلى بعض الوحدات العسكرية فى المناسبات الدينية كذكرى مولد الرسول عليه الصلاة والسلام فى اليوم الثانى عشر من شهر ربيع أول وذكرى غزوة بدر الكبرى فى اليوم السابع عشر من شهر رمضان ليتحدث إلى الضباط والجنود عن الإسلام والغزوات النبوية والصفات التى ينبغى أن يتحلى بها المواطن الصالح، وكان لكلماته صدى واسع جعل الكثيرين من الضباط والجنود يحرصون على حضور دروس الثلاثاء التى كان يلقيها كل أسبوع فى دار المركز العام للإخوان المسلمين بالحلمية، وكان بعضهم فى البداية يحضرونها بملابسهم العسكرية فلم تكن دعوة الإخوان المسلمين قد لفتت إليها أنظار الحكومات المصرية بعد أو سلطات الاحتلال البريطانى، كما لم يكن لاسمها دوى يخشى منه فى هذه الآونة.

وعندما ازداد عدد العسكريين المنضمين إلى جماعة الإخوان المسلمين فى بداية الاربعينيات كون المرشد العام قسم الوحدات العسكرية، وكان

ارتباط العسكريين بهذا القسم يجرى فى الخفاء نظراً لأن النظام العسكرى يحرم انضمام العسكريين إلى أى حزب أو هيئة وإلاتعرضوا للمحاكمة العسكرية.

وكان قسم الوحدات العسكرية يضم ضمن تشكيله القسم الخاص أو الجهاز السرى للإخوان، وقد انخرطت ضمن صفوفه عناصر من المدنيين والعسكريين من مختلف الطوائف كانوا يؤهلون فيه تأهيلا عسكريا للقيام بأعمال فدائية يتطلبها نشاط الجماعة فى الداخل والخارج، وكان يضم فريقا من ضباط الجيش.

ومنذ بداية الأربعينيات عهد المرشد العام الشيخ حسن البنا برئاسة القسم الخاص إلى عبد الرحمن السندى وكان وقتئذ طالبا فى كلية الآداب، ولكنه لم يلبث أن انقطع عن دراسته الجامعية ليلتحق بوظيفة فى وزارة الزراعة بشهادة الثانوية العامة لكى تتاح له الفرصة للتفرغ لعمله فى جماعة الإخوان.

وكانت عادة عبد الرحمن السندى فى أخذ البيعة للأعضاء المنضمين إلى القسم الخاص أن تجرى بطقوس خاصة ليبث الرهبة فى قلوبهم ولإشعارهم بأهمية وخطورة ما هم مقدمون عليه، فكان العضو الجديد يقسم على المصحف والمسدس فى جنح الليل وفى غرفة مظلمة بالصليبة بحى طولون بالقاهرة القديمة، وكان القسم يتضمن طاعة الله والالتزام بقيادة الجماعة فيما لامعصية فيه.

وقد اتضح فيما بعد أن سبعة ضباط من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار انضموا فى توقيتات مختلفة إلى صفوف الإخوان المسلمين وهم: جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وصلاح سالم وخالد محيى الدين، وقد عقد بعضهم البيعة مع الإخوان المسلمين بالصورة العادية فى مقر الجماعة بالحلمية، والبعض الآخر ومنهم عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وكمال

الدين حسين وخالد محيى الدين عقدوا البيعة مع عبد الرحمن السندى المسئول عن القسم الخاص بالطقوس السرية، أى بالقسم على المصحف والمسدس فى الصليبية بحى طولون بعيدا عن الأنظار .

وقد اعترف خالد محيى الدين (رئيس حزب التجمع) بهذه الحقيقة برغم انضمامه بعد ذلك إلى اليسار فقد قال :

« كنت ضمن المجموعة التى انضمت للجهاز السرى للإخوان برئاسة عضو مكتبهم عبد الرحمن السندى، والتى كانت مكونة من جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين ومنى وقد حلفنا على المصحف والمسدس ليلا » .

ولما كثر عدد المنضمين من الضباط إلى القسم الخاص وضاقت قدرات عبد الرحمن السندى وثقافته عن تلبية نوازعهم الفكرية وحماستهم للعمل الجدى، أفرد لهم المرشد العام حسن البنا فى منتصف الأربعينات قسما خاصا تولى رئاسته الصاغ (الرائد) محمود لبيب وكيل جماعة الإخوان المسلمين ورئيس الجوالة فى ذلك الوقت، والذى استعان بعمله فى هذا القسم بالرائد عبد المنعم عبد الرءوف الذى كان يمارس نشاطه معه منذ عام ١٩٤٣ .

وكان الرائد محمود لبيب ضابطاً سابقاً بالجيش المصرى وقد سافر بعد تقاعده إلى ألمانيا حيث تشرب الخبرة العسكرية الألمانية، وقد سبق له الاشتراك فى الحرب الطرابلسية ضد الإيطاليين فى ليبيا مع مجموعة من المصريين كان أشهرهم عزيز المصرى وصالح حرب وعبد الرحمن عزام، وقد أدى تعيين الرائد محمود لبيب لرئاسة القسم الخاص إلى أن تصبح جميع اتصالات الضباط بهذا القسم عن طريقه وابتعدوا فى نشاطهم عن عبد الرحمن السندى .

وقد أسهم عبد الناصر فى تدريب أفراد القسم الخاص من الفدائيين على استخدام السلاح وخاصة أثناء الإعداد لحرب فلسطين عام ١٩٤٨، وازدادت صلاته بالجماعة إلى الحد الذى جعل إبراهيم عبد الهادى (زعيم الحزب السعدى ورئيس الوزراء وقتئذ) يستدعيه إلى مكتبه برفقة الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٢٥ مايو عام ١٩٤٩ عقب عودة

الجيش من حرب فلسطين لتحذيره من نشاطه السرى مع جماعة الإخوان المسلمين.

وكان انضمام عبد الناصر إلى جماعة الإخوان المسلمين فى واقع الأمر مجرد مرحلة مؤقتة من مراحل كفاحه المرسوم لتحقيق الأمل الذى كان يراوده، والذى كرس حياته من أجل تحقيقه، وهو إزالة الأوضاع الفاسدة التى كانت مصر ترزح تحت وطأتها وتغيير النظام الحاكم الذى يرأسه ملك عميل يسانده استعمار دخيل، ولم يلبث عبد الناصر أن نجح فى اجتذاب مجموعة من ضباط الجيش المنضمين مثله إلى صفوف الإخوان وشكل من معظمهم فى سبتمبر ١٩٤٩ نواة التنظيم الذى عرف فيما بعد باسم تنظيم الضباط الأحرار، والذى انفصل منذ ذلك التاريخ عن صفوف الإخوان المسلمين ولم تعد للجماعة عليهم أية وصاية أو توجيه.

وكان إصرار عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة التى سميت باللجنة التأسيسية على عدم خضوع التنظيم لوصاية أو توجيه أحد من خارج الجيش سببا فى إسقاط عضوية المقدم عبد المنعم عبد الرءوف العضو الثانى بعد عبد الناصر من المؤسسين للتنظيم، وذلك قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو بثلاثة أشهر لالتزامه وارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين ومحاولته نقل ولاء بعض الضباط الأحرار إلى هذه الجماعة.

وعلى الرغم من انفصال تنظيم الضباط الأحرار عن صفوف الإخوان المسلمين وإخراج المقدم عبد المنعم عبد الرءوف من قيادة التنظيم، حرص عبد الناصر على الاحتفاظ بصلات وثيقة وصداقات شخصية مع بعض أقطاب الإخوان، كما حرص على أن يظل التعاون قائما بينهما أملا فى مؤازرة الإخوان المسلمين لحركة الجيش عند قيامها، وكان ذلك هو السبب الذى دفعه للاتصال بالإخوان لإخطارهم بموعد الحركة قبل أيام من قيامها طلبا لتأييدهم وكانت جماعة الإخوان المسلمين هى الهيئة المدنية الوحيدة التى أخطرت بموعد حركة الجيش عن طريق عبد الناصر شخصيا.

خامسا: النشاط اليسارى داخل الجيش

كانت الأفكار اليسارية التى حرصت التنظيمات الشيوعية على نشرها فى صفوف العمال والطلبة والمثقفين فى منتصف الأربعينيات قد بدأت تمثل مركز جذب لعدد من العسكريين الذين كانت قد بهرتهم من قبل الانتصارات والدعايات النازية فى المرحلة التى سبقت انهيار وهزيمة جيوش المحور، وقد نجح نشاط منظمة (حدتو) وهو اسم مختصر للحروف الأربعة الأولى من المنظمة وهو (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) بين صفوف ضباط الصف المتخرجين فى مدرسة ميكانيكا الطيران، وكانت هذه المدرسة قد فتحت أبوابها عام ١٩٣٧ للطلاب الحاصلين على شهادات متوسطة (الكفاءة أو البكالوريا أو الفنون والصنايع)، وتم اجتذاب طلبة هذه المدرسة وخريجيها (ميكانيكية الطيران) من خلال تبنى حركة للمطالبة بمطالب اقتصادية وأدبية كتغيير زيهم العسكرى، وقام قادة هذه الحركة بتكوين تنظيم سرى فى سلاح الطيران كان يضم ٤٢ فردا، وتم تشكيل لجنة تنفيذية عليا من أحد عشرفردا كان النفوذ الرئيسى فيها للشيوعيين.

ومع نجاح نشاط منظمة (حدتو) فى سلاح الطيران وتحقيق مطالب ميكانيكية الطيران فيما يتعلق بالزى والمساواة امتد نشاط المنظمة إلى سلاح الصيانة، وتحرك ما يقرب من ستة آلاف من الطلاب والخريجين فى مسيرة إلى قصر عابدين لتقديم مطالبهم، وقد أمكن للمسئولين فى القصر صرفهم على وعد بتحقيق مطالبهم، وانتهى الأمر باعتقال بعض من تزعموا مسيرتهم وسرعان ما امتدت العدوى إلى خريجى مدرسة الكتاب العسكريين والموسيقيين، بما جعل إدارة الجيش تتصدى لهذه الحركات البعيدة عن الانضباط بشدة وصرامة، وقامت بنفى ٤٠ ضابط صف من سلاح الطيران إلى واحة سيوة بسبب قيامهم بنشاط سياسى.

وعلى الرغم من النشاط الشيوعى فى هذه الآونة التى حاول الامتداد فيها إلى صفوف الجيش، فمن الواضح أن هذا النشاط قد ركز اهتماماته على

الميكانيكية وضباط الصف ولم يكن قد وصل بعد إلى صفوف الضباط، فقد كان من الصعب دمجهم فى التنظيمات الشيوعية مع العمال والميكانيكية وضباط الصف، نتيجة لفروق الرتبة والاتجاهات الطبقية واختلاف المستوى الثقافى والفكرى وقتئذ بين الضباط والجنود.

وخلال هذه الأنشطة الشيوعية التى ظهرت داخل الجيش لأول مرة والتى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية نجحت التنظيمات الشيوعية فى ضم مجموعة من الضباط كان من بينهم الملازم أول أحمد حمروش، الذى سجل فى الصفحة ١٢١ من كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو الجزء الأول أنه كان أول ضابط مصرى تتاح له الفرصة للانضمام إلى التنظيمات السرية الشيوعية والعمل فى مجموعة واحدة مع ضباط صف الطيران وغيرهم، وأن المجال انفتح بعد ذلك لتجنيد عدد من الضباط ليصبحوا ماركسيين، كما ذكر أحمد حمروش فى نفس الصفحة من كتابه: «التجنيد للتنظيمات اليسارية داخل الجيش كان عملاً شديد الصعوبة بالغ التعقيد معرضا فى ذاته لأخطار العصف به من القوى الرجعية المتربصة بأى نشاط تقدمى وخاصة فى صفوف الجيش» وعلى الرغم من اتصالات عبد الناصر الوثيقة باليمين ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين، فقد حرص فى الوقت نفسه على تدعيم صلته باليسار عن طريق خالد محيى الدين زميله فى لجنة القيادة، وكان خالد محيى الدين قد ترك جماعة الإخوان المسلمين وانضم عام ١٩٤٧ إلى منظمة اسكرا اليسارية بعد قراءته بعض الكتب الماركسية، وفى عام ١٩٥٠ انضم عن طريق القاضى أحمد فؤاد (تم تعيينه رئيسا لبنك مصر بعد الثورة) إلى منظمة (حدتو) وقدم خالد زميله أحمد فؤاد إلى عبد الناصر الذى عقد معه صلة شخصية وثيقة.

وكان لمنظمة (حدتو) قسم خاص بالجيش تديره لجنة مكونة من أحمد فؤاد (المسئول الثقافى) والنقيب أحمد حمروش (المسئول السياسى) وشوقى فهمى حسين (المسئول التنظيمى)، ووافقت لجنة الجيش بالمنظمة على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار وأصبح أحمد فؤاد هو المسئول عن ذلك.

وخلال هذه الفترة أمكن خلق مجموعة من الضباط وضباط الصف اليساريين فى صفوف الجيش، وقد صدرت عنهم بعض المنشورات بتوقيع (رجال الجيش)، وقد اتضح من أقوال أحمد فؤاد أن قسم الجيش فى (حدتو) اشترك مع عبد الناصر فى كتابة بعض منشورات الضباط الأحرار خاصة بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢، وكان قسم الجيش يضم بعض الضباط الأحرار الذين اشتركوا في حركة الجيش مثل المقدم يوسف صديق والملازم أول آمال المرصفى والنقيب مهندس أحمد جمال علام.

هذا ولم يحدث خلاف بين لجنة القيادة بتنظيم الضباط الأحرار وبين خالد محيى الدين قبل قيام الثورة بسبب اتصالاته اليسارية مثل ما وقع مع عبد المنعم عبد الرءوف بسبب صلاته بالإخوان، مما أدى إلى إخراجه من اللجنة قبل ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة، ويرجع السر فى ذلك إلى أن المجال لم يكن مهيأ أمام خالد محيى الدين لإغراء الضباط الأحرار بتحويل ولائهم إلى المنظمة الشيوعية (حدتو)، فلم يكن أحد من هؤلاء الضباط وقتئذ يقبل أو يهضم الفكر الشيوعى، ولذا لم تجد لجنة القيادة للضباط الأحرار أية خطورة على التنظيم من نشاط خالد محيى الدين اليسارى، على عكس حالة عبد المنعم عبد الرءوف فقد كانت الخطورة محققة، فإن دعوة الإخوان المسلمين وقتئذ كان لها بريقها وجاذبيتها بالنسبة للضباط، وكان عدد لايستهان به من الضباط الأحرار من أصل إخوانى مما كان يسهل معه تحويل ولائهم مرة أخرى إلى الجماعة، وقد بذل عبد المنعم عبد الرءوف محاولات عديدة لإقناع زملائه أعضاء لجنة القيادة بضرورة ربط التنظيم بجماعة

الإخوان المسلمين، ولكن أعضاء اللجنة لم يقتنعوا بالمبررات التى قدمها زميلهم لتنفيذ هذا الاقتراح الذى كان كفيلا بوضع تنظيم الضباط الأحرار تحت وصاية الإخوان المسلمين ولم تلبث لجنة القيادة حتى أسقطت عضوية عبد المنعم عبد الرءوف ذاته من اللجنة لإبعاد تأثيره على الضباط الأحرار.

* * *

حـــادث ٤ فــبرايــر
١٩٤٢

الفصل الثاني

عدوان بريطاني خطير على استقلال مصر

مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

لم يشهد تاريخ مصر الحديث حدثا تضاربت حوله الآراء وتناقضت فيه الأحكام وتباينت بشأنه وجهات النظر من جهة الكتاب والمؤرخين، مثل ذلك الحدث السياسي الخطير الذي عرف في تاريخنا الحديث باسم حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ويرجع السر في ذلك إلى أن القوى المعادية لحزب الوفد التي كانت تتمثل في السراي وأحزاب الأقلية، وجدت في ذلك الحادث الفرصة التي تتحينها منذ زمن بعيد، لمحاولة هدم حزب الوفد، والقضاء على ما يتمتع به من شعبية، كوسيلة للانفراد بالسلطة والاستئثار بالحكم.

وتركزت محاولاتهم من جهة لتصوير الحادث للشعب بأنه قد تم بناء على تواطؤ بين مصطفى النحاس زعيم الوفد والسفير البريطاني.. وأن الوزارة التي تألفت عقب الحادث.. إنما تشكلت على أسنة الحراب البريطانية.. ومن جهة أخرى حاولوا أن يخلقوا من الملك السابق فاروق بطلا شعبيا، فزعموا أنه رفض الإنذار البريطاني في إباء وشمم.. ووقف صامدا في وجه الدبابات البريطانية، التي كانت تحاصر قصر عابدين وكان على أتم استعداد للتخلي عن عرشه في سبيل الحفاظ على كرامة مصر.

وصادفت هذه الدعايات صدى واسعا لدى قطاعات عريضة من الشعب المصري، خاصة بين أفراد الطبقة المثقفة، وبين ضباط الجيش الذي استثاروا حميتهم بأنباء ذلك العدوان على القصر الملكي الذي اعتبروه اعتداء على كرامة الجيش والوطن، هذا ويعود السبب في نجاح هذه الحملات الدعائية إلى أمرين:

أولهما: غموض المعلومات التي توافرت وقتئذ لدى الرأي العام عن الحادث، إذ إنه وفقا لتعليمات الرقابة امتنعت جميع الصحف عن ذكر تفاصيل الحادث أو مجرد الإشارة إليه.

وثانيهما: أن الزعماء والقادة السياسيين الذين حضروا الحادث واشتركوا

فى أغلب وقائعه كانوا كلهم فيما عدا مصطفى النحاس من خصوم الوفد، لذا لم يتطوع واحد منهم ليدلى بكلمة الحق التى تميط الستار عن خفاياه وخبايا أسراره، وعندما استدعى هؤلاء الزعماء أمام محكمة الجنايات عام ١٩٤٦ للإدلاء بشهاداتهم فى قضية اغتيال أمين عثمان (اغتيل يوم ٥ يناير ١٩٤٦ بواسطة مجموعة من الشباب يقودها حسين توفيق) لم يكن فى الإمكان التعويل على شهاداتهم إلابقدر محدود، فقد كانوا وقتئذ فى موقف الدفاع عن أنفسهم لا أمام محكمة الجنايات إنما أمام محكمة التاريخ، لذا تركز جهد كل منهم فى تبرئة نفسه وإضفاء هالات البطولة على موقفه، فضلا عن نجاح السراى في استغلال الحادث إعلاميا على أوسع نطاق نظرا لما كانت تحوزه من نفوذ على بعض دور الصحف الكبرى وخاصة جريدة أخبار اليوم وكذا على عدد من كبار الكتاب، ولهذا السبب استمرت الحملة الدعائية المضادة للوفد والتى أدانت موقفه فى حادث ٤فبراير ١٩٤٢ تواصل هجماتها الضارية ضده طوال عهد الملك السابق فاروق.

واليوم وبعد أن انقضت سنوات طويلة على الحادث رحل خلالها أبطاله وشهوده إلى العالم الآخر، سواء من المصريين أو الإنجليز.. وعقب أن سمحت السلطات البريطانية بنشر مذكرات اللورد كيلرن السفير البريطانى فى مصر وقت وقوع الحادث – وكان اسمه الأصلى السير مايلز لامبسون – وبعد أن تم رفع الحظر القانونى عن نص جميع الوثائق والبرقيات التي تم تبادلها خلال تلك الآونة بين السفير البريطانى بالقاهرة ووزير الخارجية فى حكومة المحافظين بلندن، السير أنطونى إيدن، لاشك أن الوقت قد حان لتناول وتحليل ما جرى فى ذلك اليوم العصيب من وقائع وأحداث بتجرد وحياد دقيقين، بعيدا عن العواطف الشخصية أوالأهواء الحزبية.. فمن حق الشعب المصرى أن يطلع على الحقائق المدعمة بالوثائق والمستندات وكفى ما لقيه هذا الحادث من محاولات التزوير وأساليب التزييف والخداع، ووفقا للحكمة المأثورة (إذا كان فى الإمكان خداع الناس بعض الوقت فإن من المستحيل خداعهم طول الوقت).

ولكى يمكن لنا إصدار حكم صحيح وتحديد من الذى تقع عليه مسئولية ما وقع فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ينبغى أن نوضح أن حادثا مماثلا قد جرى قبله بحوالى عام وسبعة أشهر، وكان ذلك بالتحديد فى ١٧ يونيو عام ١٩٤٠ فى عهد حكومة على ماهر، وعلى الرغم من أن الموقف البريطانى فى الحادثين يكاد يكون واحدا، فإن رد الفعل الذى اتبعه فاروق فى مواجهة كل منهما كان مختلفا.. ولذا سوف نوضح أولا أزمة ١٧ يونيو ١٩٤٠، حتى يمكن عمل المقارنة السليمة بينها وبين أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢.

أزمة ١٧ يونيو ١٩٤٠

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر ١٩٣٩ كان على ماهر باشا قد شكل وزارته الثانية منذ أسبوعين فقط، وقد ضمت الوزارة عددا من الوزراء المعروفين بعدائهم لبريطانيا وكان أشهرهم محمد صالح حرب وزير الدفاع وعبد الرحمن عزام وزير الأوقاف الذى قام بعد ذلك بإنشاء وقيادة الجيش المرابط فى الوقت الذى كان فيه عزيز المصرى يتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى.

وقد حاول السفير البريطانى السير مايلز لامبسون دفع الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب ضد ألمانيا.. ولكن على ماهر بتشجيع من الملك فاروق الذى كانت له ميول محورية معروفة، وخاصة مع الإيطاليين، واستجابة للرأى العام فى مصر تبنى سياسة الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب.. ولم يكن ذلك الموقف باعثا بالطبع على رضاء الحكومة البريطانية التى كان يهمها فى المقام الأول تأمين مصالح بريطانيا فى مصر، وضمان سلامة قوات الاحتلال ضد أى أخطار تهددها من الخارج، ولكن المساعى الدبلوماسية المصرية سواء فى القاهرة أو فى لندن نجحت فى إقناع الحكومة البريطانية بأن معاهدة عام ١٩٣٦ لاتلزم مصر بإعلان الحرب إلا إذا هوجمت حدودها مع ضرورة موافقة البرلمان قبل إعلان الحرب، وفقا لنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى، وأنه يكفى فى هذه الآونة إعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا.

وفى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وعندما بات من المؤكد انهيار الجبهة الفرنسية، أعلنت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا على كل من بريطانيا وفرنسا.. وفى ٢٥ يونيو تم استسلام فرنسا وتوقفت العمليات الحربية فى أوروبا.. وعقب دخول إيطاليا الحرب خطب الزعيم الفاشستى موسولينى فى تلك المناسبة، فقال:

«لقد قضى الأمر وأحرقنا بمحض إرادتنا الجسور التى خلفنا وإنى أعلن أن إيطاليا لا تنوى جر الشعوب التى تجاورها إلى الحرب فلتسمع سويسرا ويوجوسلافيا وتركيا ومصر واليونان».

ونتيجة لتغير الظروف السياسية بدخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى السفير البريطانى فى القاهرة مايلز لامبسون لإبلاغ على ماهر رئيس الوزراء بأن مصر لايمكنها البقاء على الحياد إذا نشبت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا، وفوضت السفير لامبسون فى اتخاذ الأسلوب المناسب لتوضيح وجهة نظرها لدى رئيس الوزراء المصرى، وأسفر الضغط البريطانى المتواصل عن قيام مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا.. واستدعى على ماهر الذى كان يتولى وزارة الخارجية، بالإضافة إلى رئاسة الوزارة، الوزير الإيطالى المفوض فى القاهرة، وطلب منه أن يغادر هو وأعضاء سفارته مصر على الفور.

وكان السفير البريطانى يدرك الصعاب التى ستواجهه عندما يطلب من رئيس الوزراء على ماهر للمرة الثانية ضرورة إعلان مصر الحرب على دولتى المحور.. لكنه كان يتكلم هذه المرة من مركز القوة، فلقد فوضته حكومته لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ تعليماتها.. ولذا كان على استعداد تام لعزل الملك فاروق فى حالة عدم إذعانه لمطالب بريطانيا.

وقابل لامبسون الملك فاروق بعد ظهر يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠ فى قصر المنتزه بالإسكندرية وطالبه بمطلبين:

أولهما: تنحية رئيس وزراء مصر عن الحكم لشكهم في ميوله مع دولتي المحور..

وثانيهما: تشكيل حكومة صديقة لبريطانيا تتولى تنفيذ المعاهدة نصا وروحا.. ولوح السفير لامبسون للملك باحتمالات التدخل العسكري البريطاني، وكذا فرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر، كما جرى في الحرب العالمية الأولى.. في حالة عدم استجابته للمطالب التي قدمها له..

ولما تباطأ فاروق في تنفيذ المطالب البريطانية أرسل له لامبسون إنذاراً نهائياً في ٢٢ يونيو بأن وزارة على ماهر يجب أن تتنحىٌ عن الحكم.. واستجاب فاروق للإنذار، فأوعز إلى على ماهر بأن يقدم استقالة وزارته، وبادر الملك بتكليف أحد كبار المستقلين الذين رشحتهم السفارة البريطانية بتشكيل الوزارة الجديدة وهو حسن صبري باشا، الذي كان وزيراً للحربية والبحرية في وزارة محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين، وهي الوزارة التي سبقت وزارة على ماهر باشا مباشرة..

وكانت أكبر أزمة واجهت حكومة حسن صبري هي زحف الجيش العاشر الإيطالي بقيادة الجنرال جرازياني من ليبيا في ١٠ سبتمبر ١٩٤٠ واجتيازه الحدود المصرية واستيلائه على السلوم يوم ١٧ سبتمبر ثم على سيدي براني حتى وصلت طلائعه في اليوم التالي إلى المقتلة (على مسافة ٢٥ كيلو مترا شرق سيدي براني) حيث توقف التقدم لكن القيادة الإيطالية نجحت في تحويل سيدي براني إلى قاعدة إدارية أمامية مما كان يهدد القوات البريطانية في مصر بأفدح الأخطار.

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وخلال افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة وبينما كان حسن صبري يلقي خطاب العرش سقط فجأة ميتا أمام الملك وأعضاء البرلمان.

سر استقالة وزارة حسين سرى

عقب وفاة رئيس الوزراء حسن صبرى باشا بادر السفير البريطانى إلى لقاء أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى، حتى لاتفاجأ السلطات البريطانية بتعيين رئيس وزراء لا يرغبونه.. وعندما سأل أحمد حسنين السفير البريطانى عمن يرشحه لرئاسة الوزارة أجاب لامبسون أن المطلوب رجل قدير يكون محل ثقة بريطانيا، خاصة أن الجيش الإيطالى أصبح يشكل تهديدا خطيرا للبلاد.. وأن أفضل الحلول فى هذه الظروف هو تشكيل حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب.. وإذا تعذر ذلك فيمكن تأليف حكومة محايدة بشرط ألا تعارضها الأحزاب، وتكون برئاسة أحد المستقلين البارزين مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى أو حسين سرى..

وفى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ شكل حسين سرى باشا وزارته الأولى من أحد عشر وزيرا منهم ٦ من المستقلين و ٥ من حزب الأحرار الدستوريين.. وكان على حسين سرى أن يواجه البرلمان لمناقشة سياسة الحكومة بالنسبة لمطلب السعديين.. من ضرورة الاشتراك فى الحرب.. وقد نوقشت سياسة الحكومة بالفعل فى ثلاث جلسات سرية فى البرلمان.. انتهت بالموافقة على سياستها، وهى عدم الاشتراك فى الحرب، وكان ذلك بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٦٨، مع امتناع عدد كبير من الأعضاء عن التصويت.

وفى النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٤٠ قامت القوات البريطانية بشن هجوم مضاد مفاجئ على القوات الايطالية فى منطقة سيدى برانى انتهى بتدمير مواقعها والحاق خسائر فادحة بها فى الأفراد والأسلحة والمعدات مما أجبرها على سرعة الانسحاب من الأراضى المصرية والاتجاه إلى برقة ولكن القوات البريطانية واصلت مطاردتها فى برقة وفيما بين ١٧ ديسمبر ١٩٤٠ و ٧ فبراير ١٩٤١ أتمت القوات البريطانية احتلال برقة والاستيلاء على عاصمتها بنغازى.

وفى ٣١ يوليو ١٩٤١ شكل حسين سرى باشا وزارته الثانية من خمسة من المستقلين وخمسة من كل من الاحرار الدستوريين والسعديين، وكان الملك فاروق فى تلك الفترة يتصور أن بمقدوره الانفراد بمقاليد السلطة فى مصر، دون عمل حساب لقوة النفوذ البريطانى الذى يدعمه جيش احتلال قوى ازداد عدده وعدته لمواجهة تهديدات الغزو الألمانى الإيطالى القادم من ليبيا، والذى كان يهدد الوجود البريطانى فى مصر بشكل خطير، ولم تلبث العلاقات بين السراى وحكومة حسين سرى أن بدأت فى التدهور بشكل واضح، إذ إن الحكومة بتوجهاتها البريطانية كانت سياستها تتناقض مع سياسة السراى بتوجهاتها المحورية.. مما أشعل جذوة الخلاف بين الطرفين، وجعل الملك يرغب فى التخلص من هذه الحكومة، وظهر ذلك بوضوح من حادثين متتابعين **كان أولهما** عندما اكتشفت المخابرات البريطانية وجود محطة إرسال لاسلكية فى قصر عابدين، مما أثار ريبة الإنجليز فى أن الملك يستخدمها فى اتصالاته مع المحور، فطلبوا من رئيس الوزراء إزالتها حتى لا يضطروا إلى إزالتها بالقوة بأنفسهم، وعندما قام رئيس الوزراء بإصدار الأمر بإزالة هذه المحطة أثار ذلك حفيظة الملك عليه.. **وكان الحادث الثانى** هو طلب السفير البريطانى لامبسون من رئيس الوزراء أن تقطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة فيشى الموالية للألمان بناء على تعليمات وصلته من حكومته فى لندن، فقد ترتب على تعيين الجنرال كاترو مندوبا عاما للجنرال ديجول فى القاهرة فى أواخر نوفمبر عام ١٩٤١ قيام تمثيلين دبلوماسيين متناقضين لفرنسا فى مصر أحدهما برياسة مسيو جان بوتسى الذى يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع الألمان، والذى كان على صلة وثيقة بالسراى.. والآخر يرأسه الجنرال كاترو الذى يمثل الجنرال ديجول رئيس حكومة فرنسا الحرة ويسانده السفير البريطانى لامبسون.

ونظرا لغياب فاروق عن القاهرة فى هذه الفترة لوجوده فى رحلة طويلة على ساحل البحر الأحمر، لذلك اتخذ مجلس الوزراء فى ٦ يناير ١٩٤٢ قرارا

بقطع العلاقات مع حكومة فيشي، واستدعى صليب سامي وزير الخارجية مسيو بوتسي ممثل حكومة فيشي وأبلغه بالقرار، وطلب منه مغادرة البلاد هو وأعضاء مفوضية حكومة فيشي وقنصلياتها.. وبرغم أن حكومة فيشي الفرنسية لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا، فإنها كانت تتعاون مع حكومتي المحور، فضلا عن قيام بعض موظفي المفوضية الفرنسية بأعمال تتنافى مع سلامة الجيش البريطاني في مصر..

وأثار ذلك الإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية في غياب الملك ثائرة فاروق بعد عودته من رحلته، وانتهز على ماهر رئيس الديوان السابق هذه الفرصة لتصوير الموقف للملك بأنه تجاوز من الحكومة لاختصاصاتها، واعتداء شائن على حقوقه الملكية المقررة والخاصة بمسئوليته عن العلاقات الدبلوماسية الخارجية للبلاد مما دعا فاروق إلى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ١٩ يناير وعنفهما تعنيفا شديدا لما أقدما عليه دون استشارته.. وترتب على ذلك أن قدم صليب سامي وزير الخارجية استقالته من الوزارة إلى رئيس الوزراء حسين سرى في اليوم التالي مباشرة.

وتصاعدت حدة الأزمة بعد اعتكاف صليب سامي في بيته وتلويح حسين سرى بالاستقالة، باعتبار أن قرار وزير الخارجية الذى دفعه إلى الاستقالة هو قرار اتخذته الوزارة بأكملها مما يحتم على الوزارة تقديم استقالتها.. ولم يلبث السفير البريطاني أن تدخل في هذه الأزمة الحادة والتقى مع أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي يوم ٢٢ يناير ١٩٤٢، ليبلغه أن استقالة الوزارة بسبب إجراء اتخذته بناء على طلب الحكومة البريطانية يعني أن على ماهر ورجاله في السراى قد بيتوا النية على التخلص من وزارة حسين سرى.. ولذا فإنه يطالب باستبعاد هذه العناصر، بالإضافة إلى استبعاد أفراد الحاشية الإيطاليين.

وإزاء ذلك تراجع الملك عن موقفه المتشدد.. وفي لقائه مع حسين سرى

في ٢٧ يناير ١٩٤٢ أكد له ضرورة أن يعدل وزير الخارجية عن استقالته، وبالتالي ضرورة استبعاد فكرة استقالة الوزارة.. وطلب منه في نفس الوقت توسطه لدى السفير البريطاني حتى يتنازل عن مطلبه بشأن استبعاد رئيس الديوان وبعض رجاله وكذا حاشية الملك الإيطالية، واستجاب حسين سرى لرغبة الملك وحينما التقى مع السفير لامبسون أخذ يبذل مساعيه الحميدة لتحقيق رغبة فاروق.. وخيل للمطلعين على سير الأمور في أواخر يناير أن الأزمة قد انفرجت.. وأن الجو بين الملك والحكومة والإنجليز قد عاد إلى الصفاء.

ولكن لم تكد تمضي بضعة أيام على انتهاء الأزمة، حتى وردت أنباء مزعجة تشير إلى نجاح الهجوم المضاد الذي شنه روميل على القوات البريطانية في برقة، والذي انتهى باستيلاء قوات المحور على بنغازي عاصمة برقة يوم ٢٩ يناير ١٩٤٢ وانسحاب القوات البريطانية شرقا ومواصلة روميل تقدمه في اتجاه الحدود المصرية.

ولم يمر وقت طويل على وصول تلك الأنباء إلى القاهرة حتى طافت المظاهرات في أرجائها في ٢ فبراير ١٩٤٢، لتتعالى في أثناء مسيراتها في الشوارع أسوأ الهتافات العدائية ضد بريطانيا، وكان أشهرها الهتاف بحياة القائد الألماني إروين روميل وهتاف: (إلى الأمام يا روميل)، وقد أجمعت المصادر البريطانية على أن على ماهر والسراي كانا وراء تدبير هذه المظاهرات وترديد هذه الهتافات العدائية لبريطانيا.

وأدرك حسين سرى أن وزارته بتدبير من على ماهر ورجاله في السراي لم تعد تحظى بثقة الملك في الوقت الذي فقد فيه ثقته من إمكان اعتماده على تأييد النواب من الأحرار الدستوريين والسعديين في البرلمان، مما سيترتب عليه مهاجمته بعنف في جلسة مجلس النواب المقرر عقدها يوم ٣ فبراير، ولهذه الأسباب صمم حسين سرى على تقديم استقالة وزارته ولم يحاول السفير

البريطانى لامبسون حثه على عدم تقديمها كما فعل من قبل، فقد أدرك أن هذه الوزارة قد استنفدت أغراضها ولم تعد قادرة على تأدية دورها فى خدمة المجهود الحربى لبريطانيا وللحلفاء.. وتبعا لذلك قام حسين سرى بتقديم استقالة وزارته يوم ٢ فبراير ١٩٤٢.

وإزاء هذه الأوضاع الخطيرة تقدم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون إلى الملك بمطلب واحد أبدى إصراره الشديد على تنفيذه.. وهو تكليف مصطفى النحاس زعيم حزب الاغلبية بتشكيل حكومة قوية، يمكن عن طريقها مواجهة الموقف المتدهور فى مصر.

وفى هذه المرة لم يبد فاروق استجابة كالمرة الأولى (فى ١٧ يونيو ١٩٤٠) وحاول المراوغة والتسويف اكتسابا للوقت، ولاشك فى أن السبب الرئيسى فى محاولة فاروق الخروج على قواعد اللعبة السياسية وعدم الالتزام بالأسلوب الذى جرى عليه التعامل مع بريطانيا، والذى مضى على اتباعه وقتئذ ستون عاما كاملة منذ بدء الاحتلال البريطانى لمصر يرجع فى اعتقادى إلى عاملين:

أولهما: إيمان فاروق المطلق بانتصار قوات المحور على الحلفاء.. وأنه لن يمضى وقت قصير حتى يكون روميل على رأس قواته فى القاهرة، مما يدعم مركزه لدى الألمان والإيطاليين ويحفظ له عرشه، هذا وتؤكد الوثائق الألمانية التى وضع الحلفاء يدهم عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجود صلة بين فاروق ودول المحور نشأت منذ إبريل ١٩٤١، عن طريق اتصالات قام بها السفير المصرى فى طهران يوسف ذو الفقار (والد الملكة فريدة) مع السفير الألمانى فى طهران لإبلاغ وجهة نظر فاروق للرئيس الألمانى أودلف هتلر.

أما العامل الثانى: فهو عبارة عن نوازع شخصية وعقد نفسية تراكمت فى نفس فاروق واستقرت فى أعماق وجدانه، ففضلا عن العداء التقليدى الدائم بين السراى والوفد، كان فاروق يكن كراهية شخصية شديدة لمصطفى النحاس

زعيم الوفد، فقد شهدت وزارة مصطفى النحاس الرابعة صراعاً حاداً بين تلك الوزارة وبين السراى، ونتيجة لموقف النحاس المتصلب إزاء المخالفات الملكية للدستور لم يطق فاروق صبرا على بقاء النحاس.. وعندما أدرك أن التخلص منه لن يسبب له مشكلة لدى الجانب البريطانى، بادر فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ (ولم يكن قد أتم الثامنة عشرة من عمره بعد) إلى إرسال كتاب إقالة بلغ من عنفه وشدة لهجته أن أرسل السفير البريطانى إلى حكومته قائلا:

(لم أقرأ فى حياتى إقالة أكثر عنفا وأشد بذاءة من هذا الخطاب).

ولم يكتف الملك بإقالة وزارة النحاس، فلم تمر سوى ثلاثة أيام حتى صدر المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى فى ٣ يناير ١٩٣٨.

وعلى الرغم من ابتعاد مصطفى النحاس عن الحكم، فإن كراهية فاروق لم تنقطع.. وليس أدل على ذلك من أن السفير البريطانى حينما تقدم إلى الملك فى ١٧ يونيو ١٩٤٠ مطالبا بعزل رئيس الوزراء على ماهر وتشكيل حكومة صديقة لبريطانيا، نصح الملك باستدعاء كل من محمد محمود زعيم حزب الأحرار الدستوريين، باعتباره زعيم المعارضة فى مجلس النواب، ومصطفى النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية الشعبية، وهو حزب الوفد، للتشاور معهما من أجل تشكيل الوزارة الجديدة، فأجاب فاروق على الفور:

«من الصواب لتغيير الحكومة أن أستشير زعيم المعارضة.. أما النحاس فقد أهاننى».

وهكذا كشف فاروق عن خبيئة نفسه فقد اعتبر أن الأزمات الدستورية التى وقعت بينه وبين النحاس خلال مدة رئاسته للوزارة هى إهانات شخصية وجهت إليه، واستكمالا للمقارنة التى عقدناها بين حادثى ١٧ يونيو ١٩٤٠ و ٤ فبراير ١٩٤٢، نجد أن هناك سؤالين مهمين مازالا ينتظران الإجابة عنهما.

السؤال الأول: لماذا لم يعتبر فاروق أن الإنذار البريطانى والمطالب التى تقدم بها السفير مايلز لامبسون إليه فى قصر المنتزه بالإسكندرية فى ١٧ يونيو

١٩٤٠ هو تدخل فى شئون مصر الداخلية؟ على الرغم من أن الضغط البريطانى لإخراج رئيس الوزراء على ماهر قد اتخذ صورة التهديد باحتمال التدخل العسكرى البريطانى، والتلويح باحتمال أن تفرض بريطانيا الأحكام العرفية البريطانية على مصر كما حدث فى الحرب العالمية الأولى، ووصل التهديد إلى أقصى مداه، حين هدد السفير البريطانى فى حالة عدم تنحية على ماهر بإنزال الملك فاروق عن العرش ووضعه تحت الرقابة الصارمة، خشية من لجوئه إلى إيطاليا، وفى الجانب الآخر لماذا اعتبر فاروق أن الإنذار البريطانى الذى قدمه السفير البريطانى نفسه إليه يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ أى بعد حوالى عام وسبعة أشهر من الإنذار الأول هو تدخل خطير فى شئون مصر الداخلية؟

والسؤال الثانى: لماذا لم تعتبر أحزاب الأقلية أن الوزارة التى شكلها حسن صبرى فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ قد شكلت على أسنة الحراب البريطانية، كما اتهموا الوزارة التى شكلها النحاس بعد ذلك فى ٤ فبراير ١٩٤٢؟ إن السر فى ذلك يرجع إلى إن وزارة النحاس فى فبراير ١٩٤٢ كانت وزارة وفدية صرفة.. بينما كانت وزارة حسن صبرى تضم عشرة وزراء من أحزاب الأقلية كما أسلفنا.. لقد واجه النحاس بنفسه زعماء أحزاب الأقلية والسياسيين الذين كانوا يواجهونه بهذه الحقيقة الجارحة، حينما كانوا يتداولون معه خلال الاجتماع الذى دعا إليه الملك رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين فى قصر عابدين بعد ظهر يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ عقب تلقيه الإنذار البريطانى، فعندما أخذوا يلحون عليه كى يقبل تشكيل وزارة قومية برئاسته تضم ممثلين عن كل الأحزاب، قال لهم النحاس بصراحته المعروفة:

« كيف تعتبرون دخول الأحزاب الأخرى معى فى الوزارة رفضا للإنذار البريطانى وعدم استسلام منى، بينما تأليف وزارة وفدية يعتبر استسلاما؟!! »

حصار الدبابات البريطانية لسراى عابدين

نسرد فيما يلى الأحداث التى جرت يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ على ضوء الوثائق البريطانية التى سمح أخيرا بنشرها، ففى العاشرة من صباح ٤ فبراير

عقد مجلس الحرب فى مصر اجتماعا بالسفارة البريطانية حضره أوليفر ليتلون وزير الدولة المقيم بالشرق الأوسط والجنرال أوكنلك القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط والسفير البريطانى في مصر السير مايلز لامبسون.. وقرر المجلس أن يوجه السفير البريطانى إنذاراً أخيراً إلى الملك فاروق، وفى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا قابل السفير البريطانى رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين فى قصر عابدين وسلمه الإنذار البريطانى المتفق عليه، وكان نصه كما يلى:

(إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج).

وفى إثر تلقى فاروق الإنذار استدعى للحضور إلى قصر عابدين ١٧ من رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين وعددا من الوزراء السابقين البارزين، وتم الاجتماع فى الرابعة مساء واستمر قرابة ساعتين، ورأس الملك ذلك الاجتماع الذى بدأ بتلاوة أحمد حسنين رئيس الديوان بيانا باسم الملك كان يتضمن الإنذار البريطانى الذى تسلمه منذ بضع ساعات فقط.. وختم البيان بدعوة الزعماء السياسيين الحاضرين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف، وما هو القرار الذى ينبغى أن يتخذ إزاءه، وانصرف فاروق تاركا لهم حرية التشاور فى الأمر.

وحاول الزعماء الحاضرون إقناع مصطفى النحاس زعيم الوفد بالموافقة على تأليف وزارة انتقالية تمهد الطريق لقدوم وزارة وفدية.. وعندما رفض عرضوا عليه أن يشكل وزارة ائتلافية برئاسته تضم ممثلين عن الأحزاب الأخرى.. وعندما أصر النحاس على ألايشكل إلاوزارة وفدية عدلوا عن فكرة تشكيل الوزارة واتفقوا جميعاً على تقديم احتجاج على الإنذار البريطانى، نظراً لأنه يعتبر اعتداء على استقلال البلاد وإخلالا بأحكام المعاهدة ووقعوا عليه جميعاً، وكان نص الاحتجاج كما يلى:

«إن الإنـذار البـريطاني المـوجـه إلـى جـلالة ملـك مـصـر يمثـل خـرقـا لمعـاهـدة الصـداقـة والتـحـالف بـين البلديـن ولهـذا السـبب وبنـاء علـى نصيحة الزعماء السياسيين فإن جلالة ملك مصر لايستطيع قبول هذا الخرق لاستقلال بلاده».

وعندما عاد الملك إلى الاجتماع أقر صيغة الاحتجاج.. واتصل أحمد حسنين بالسفير البريطاني تليفونيا، وأبلغه أنه سيحمل إليه رد الملك فى السادسة والربع مساء.

وقبل وصول أحمد حسنين بالرد كان السفير البريطاني قد أرسل إلى حكومته برقية تفصح بجلاء عن حقيقة نواياه تجاه فاروق، وأن مظاهرته العسكرية التى اعتزم القيام بها ليس الغرض منها هو إرغام الملك على تكليف النحاس بتشكيل الحكومة كما ورد فى الإنذار الذى سلمه إلى رئيس الديوان عند ظهر اليوم، بل تغير الغرض وأصبح الآن هو إرغام الملك على التنازل عن العرش أو القيام بعزله على أساس عدم صلاحيته للحكم وفشله فى تنفيذ بنود المعاهدة.. ويبدو هذا بوضوح من البرقية المرسلة من السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، والتى كان نصها كما يلي:

(تم الاتفاق فى مجلس الحرب على أنه إذا لم يصلنى رَدٌّ مُرْضٍ فى السادسة مساء فسأطلب مقابلة الملك فاروق وسيصحبنى الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر.. وستتخذ الإجراءات العسكرية الضرورية فى نفس الوقت.. وعند الوصول إلى القصر سأطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش مادام لم يبعث إلى بالرد المرضى.. وسأقول للملك إنه يجب أن يوقع وثيقة بذلك فى حضورى، ولن يكون طلبى على أساس رفضه تكليف النحاس بتشكيل الوزارة، بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسئوليته.. وأنه ثبت عدم صلاحيته للحكم وفشله فى تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة، وإذا رفض فاروق الاستجابة فسوف أبلغه أنه خلع.

وفى الحالتين فإن الملك يجب أن يصحبنى أنا والجنرال ستون خارج القصر، وقد اتخذت الإجراءات لنقله على سفينة بريطانية.. وقد تلقيت مكالمة تليفونية من أحمد حسنين أنه سيحضر إلى رسالة فى الساعة السادسة والربع.. وعلى ذلك اتفقت مع الجنرال ستون على أن نؤخر اجتماعنا بالملك إلى التاسعة مساء بدلا من الثامنة).

وعندما حضر أحمد حسنين إلى السفارة البريطانية وسلم نص الاحتجاج الذى وقعه الزعماء إلى السفير مايلز لامبسون لم يلبث بعد قراءته أن قال لحسنين:

«إن هذا ليس ردا وسوف أحضر لمقابلة الملك فى التاسعة مساء».

وضمانا لحسن تنفيذ العملية التى اعتزمت السلطات البريطانية تنفيذها لخلع الملك فاروق تلقى الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر أمراً من مجلس الحرب فى القاهرة بالإجراءات العسكرية المطلوب منه تجهيزها، ولم يكن الجنرال ستون قد تولى قيادته الجديدة إلامنذ أيام قلائل فقط، فقد كان يشغل من قبل منصب رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى، وبادر الجنرال أوكنلك قائد عام القوات البريطانية فى الشرق الأوسط وعضو مجلس الحرب بإخطار زميليه الادميرال (جون كننجهام) قائد أسطول البحر المتوسط ومارشال الجو (تيدر) قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط بالموقف المتأزم، وذلك لاتخاذ الأهبة والاستعداد للطوارئ.

وفى الساعة التاسعة إلاعشر دقائق مساء يوم ٤ فبراير حضر السفير البريطانى مايلز لامبسون إلى قصر عابدين فى سيارة (رولزرويس) سوداء كان يخفق على مقدمتها العلم البريطانى، وبجواره الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر.. وسار بجوار كل جانب فى السيارة (موتوسيكل) يقوده جندى بريطانى.. بينما تبعت سيارة السفير سيارتان للحراسة كان داخلهما ستة من الضباط الإنجليز المسلحين بالمسدسات بملابسهم العسكرية، وكان

المسئولون فى قصر عابدين على علم بموعد حضور السفير البريطانى بعد أن أبلغهم أحمد حسنين رئيس الديوان انتظار وصوله فى التاسعة مساء كى يلتقى مع الملك.

ودخلت سيارة السفير وسيارتا الحراسة من الباب الحديدى الرئيسى المطل على الميدان، ثم انحرفت يمينا إلى الباب الذى كان يدعى وقتئذ باب (السلاملك)، وهو الباب الداخلى الذى يؤدى إلى الدرج الرخامى الصاعد إلى الطابق الثانى، الذى يضم صالونات القصر ومكتب الملك، وعندما وصلت السيارات الثلاث إلى الباب الداخلى ونزل السفير والجنرال ستون من سيارتهما استقبلهما إسماعيل تيمور كبير الأمناء ليقودهما إلى الطريق.. ولكن السفير أزاحه جانبا بعجرفته المعهودة قائلا له: (أنا أعرف طريقى).

وصعد السفير والجنرال ستون الدرج الرخامى فى حراسة الضباط البريطانيين الستة الذين توزعوا بفواصل منتظمة على الدرج الرخامى.. وفور وصول السفير والقائد البريطانى إلى الطابق الثانى تم إدخالهما على الفور إلى صالون الانتظار.

نسرد بعد ذلك بإيجاز المعلومات الحقيقية عن حصار القوات البريطانية لقصر عابدين لتلافى الأخطاء التى وقع فيها العديد من المؤرخين، بسبب غياب الوثائق التى تصف حقيقة ما جرى من أحداث فى هذا اليوم العصيب (٤ فبراير ١٩٤٢).. وقد استعنت فى ترتيب الوقائع ترتيبا صحيحا بالتقارير الرسمية التى سجلها كبار الضباط المصريين الذين كانوا وقتئذ فى الحاشية العسكرية الملكية، ورفعوها إلى كبير الياوران الفريق عمر فتحى باعتبارهم شهود عيان لكل ما جرى فى ميدان عابدين وفى القصر الملكى فى أثناء ضرب الحصار البريطانى حولهما، وهم: العقيد عبد الله النجومى والعقيد عثمان المهدى من هيئة الياوران والعقيد عبد الحميد كامل قائد عام الحرس الملكى والعقيد أحمد سالم قائد الحرس المشاة الملكى والعقيد أحمد صادق قائد

بوليس القصور الملكية.

وكانت قوات بريطانية يقدر حجمها بلواء مشاة (ثلاث كتائب) مدعمة بأفواج من الدبابات والسيارات المدرعة تحت قيادة البريجادير (العميد) جون كريستال قائد القوات البريطانية بمنطقة القاهرة، قد تحركت حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء من ثكنات قصر النيل التى كانت تقع فى المنطقة الواسعة التى يشغلها حاليا مبنى جامعة الدول العربية وفندق هيلتون ومقر الحزب الوطنى وبعض البنوك، وقد تمت عملية تحرك القوات البريطانية بطريقة سريعة ومباغتة، وعلى أعلى درجة من السرية، خشية حدوث أى صدام مع الشعب أو وقوع اشتباكات مسلحة مع وحدات من الجيش المصرى.

ويتضح من تقارير كبار ضباط الحاشية العسكرية الملكية أن موكب السفير البريطانى وصل إلى سراى عابدين قبل وصول القوات البريطانية إلى ميدان عابدين بحوالى خمس عشرة دقيقة.. وقد فوجئ بوصولها قادة وضباط وجنود الحرس الملكى وبوليس القصور الملكية.. ولم يكن فى إمكان هؤلاء التصدى للقوات البريطانية بسبب عامل المفاجاة من جهة، ولعدم وجود أى تكافؤ فى القوة أو التسليح بين الطرفين من جهة أخرى.. فضلا عن حالة الإظلام التام التى كانت تسود القاهرة وقتئذ بسبب الغارات الجوية التى كانت تشنها الطائرات الإيطالية والألمانية.

وفور وصول القوات البريطانية إلى ميدان عابدين قامت مجموعات من الدبابات بضرب حصار محكم حول القصر الملكى من جميع الجهات.. بينما توزعت مجموعات مشتركة من السيارات المدرعة والمشاة لسد جميع الطرق والمنافذ المؤدية إلى ميدان عابدين.. وكذا لمنع الدخول أو الخروج من القصر الملكى.. وقامت قوة خاصة بتطويق ثكنات الحرس الملكى المجاورة لقصر عابدين (مبنى محافظة القاهرة حاليا)، لمنع خروج أية جماعات من أفراده

للتعرض للقوات البريطانية.

ونظرا لأن جميع أبواب قصر عابدين كان قد تم إغلاقها بالترابيس والأقفال فور وصول القوات البريطانية إلى الميدان، تنفيذا لتعليمات قيادة الحرس الملكى، لذا لم يستطع البريطانيون فتح الباب الحديدى الرئيسى المطل على ميدان عابدين إلا بعد أن تم دفعه واقتحامه بواسطة دبابتين بريطانيتين، واندفع خلفهما على الفور جنود سرية من المشاة البريطانيين إلى الفناء الداخلى المتسع للقصر.. بينما توجهت إحدى الفصائل إلى اتجاه باب السلاملك، الذى كانت تقف أمامه سيارة السفير وسيارتا الحراسة.. ووقف جنود السرية بأكملهم فى صفوف منتظمة فى مواجهة مبنى القصر من الناحية الشمالية، وهم على استعداد لتنفيذ أى تعليمات يصدرها السفير البريطانى والجنرال ستون.

كيف طلب السفير البريطانى من فاروق التنازل عن العرش؟

بعد أن أمضى السفير البريطانى مايلز لامبسون والجنرال ستون نحو خمس دقائق فى صالون الانتظار المجاور لمكتب الملك فاروق دون دعوتهما للدخول، وقف السفير غاضبا وكاد يقتحم غرفة الملك دون استئذان لولا وصول إسماعيل تيمور كبير الأمناء الذى دعاه إلى الدخول، وحاول كبير الأمناء أن يعترض طريق الجنرال ستون، ولكن السفير البريطانى نحاه جانبا فى غلظة ودخل وبرفقته القائد البريطانى إلى حجرة الملك الذى كان بجواره أحمد حسنين رئيس ديوانه، بينما وقف على باب الحجرة من الخارج أربعة من الضباط البريطانيين المسلحين بالمسدسات لمنع أى فرد من الدخول.

وطلب الملك من السفير أن يبقى أحمد حسنين فى أثناء المقابلة فوافق على الفور، وجلس الجميع بعد ذلك السفير والجنرال ستون فى مواجهة الملك وأحمد حسنين، ولم تبدأ المقابلة بالمجاملات التقليدية، كما جرت كالعادة.. بل دخل السفير البريطانى فى الموضوع مباشرة، وقال للملك فى تجهم:

« لقد كنت أتوقع ردا بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت بها هذا الصباح، وبدلا من ذلك، أحضر لى حسنين باشا فى السادسة والربع رسالة لا أستطيع إلا أن أعتبرها رفضا ويجب أن أعرف الآن هنا ودون أى مواربة.. هل معنى هذه الرسالة هو لا؟».

وحاول فاروق أن يشرح وجهة نظره فى الموقف، ولكن السفير قاطعه، وقال له باستنكار:

« إن الأمور خطيرة للغاية وأنا أعتبر أنك قد أجبت بالنفى، وبناء على ذلك فسوف أشرع فى مهمتى» وأخرج السفير من جيبه بيانا كان قد سبق إعداده بالسفارة البريطانية، وأخذ فى قراءته على فاروق بلهجة غاضبة وكان نص البيان كما يلى:

« كان واضحا منذ زمن طويل أن جلالتكم تخضعون لتأثير مستشارين ليسوا غير مخلصين فحسب، للتحالف مع بريطانيا العظمى.. بل يعملون بالفعل ضد هذا التحالف ويساعدون بذلك العدو، إن موقفكم وموقف معاونى جلالتكم يمثل انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف التى يتعهد فيها كل طرف من الطرفين الساميين المتعاقدين على ألا يتبع بالنسبة للدول الأجنبية موقفا لا يتماشى مع التحالف..

وبالإضافة إلى ذلك فقد تسببتم جلالتكم بطريقة جائرة لا مبرر لها فى إثارة أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية تلبية لطلب قدم إليها، وتبرره المادة الخامسة من المعاهدة.. (المقصود القرار الذى اتخذته حكومة حسين سرى بناء على طلب بريطانيا بقطع العلاقات بين مصر وحكومة فيشى الفرنسية الموالية للألمان)، وأخيرا فإنه بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية، فقد رفضتم جلالتكم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة إلى الحزب الرئيسى الذى يتمتع بتأييد عام من البلاد.. إن هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك يعرضان أمن مصر والقوات المتحالفة للخطر، وهما يوضحان أن جلالتكم لم تعودوا أهلا للبقاء على العرش!!»

ولم يكد السفير البريطانى ينتهى من تلاوة البيان حتى قدم إلى فاروق إقرارا يقضى بتنازله عن العرش، وقد أعد هذا الإقرار المستشار القانونى للسفارة وساعده فى صياغته السير مونكتون مدير الدعاية البريطانية في الشرق الأوسط والمستشار القانونى لمجلس الوزراء البريطانى، وكان قد سبق له صياغة إقرار تنازل الملك إدوارد الثامن (دوق وندسور) عن العرش، وكان نص الإقرار المقدم إلى فاروق كما يلى :

(نحن فاروق الأول ملك مصر - حرصا منا على مصالح بلدنا نتخلى ونتنازل بالنسبة لنا ولورثتنا عن عرش مملكة مصر وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والسلطات على مصر ورعاياها، ونعفى بالتالى هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا) .

صدر بقصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ .

وإذا ما عقدنا مقارنة بين الإقرار البريطانى لتنازل فاروق عن العرش الذى أعده المستشار القانونى للسفارة البريطانية فى مصر يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بناء على تعليمات مجلس الحرب البريطانى والذى لم يوقعه فاروق فى اللحظة الأخيرة، وبين الأمر الملكى رقم ٦٥ بالتنازل عن العرش والصادر فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ (بعد حوالى عشر سنوات) والذى أعده سليمان حافظ المستشار القانونى لرئاسة مجلس الوزراء بالاشتراك مع الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وقتئذ بناء على تعليمات اللواء محمد نجيب قائد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والذى أجبر فاروق على توقيعه ليتم نفيه من البلاد فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو والذى كان نصه كما يلى :

«نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان - لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على إرادة الشعب قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا

الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه - صدر بقصر رأس التين في ٤ ذى القعدة ١٣٧١، ٢٦ يوليو ١٩٥٢».

فإنه تتضح لنا من هذه المقارنة أن أهم الاختلافات بين الوثيقتين كانت كما يلي:

١- في وثيقة التنازل البريطانية نعت فاروق بلقب ملك مصر، بينما في وثيقة التنازل المصرية نعت باللقب الذى كان يطلق عليه رسميا في مصر عقب معاهدة ١٩٣٦، وهو ملك مصر والسودان.

٢- في وثيقة التنازل البريطانية كان التنازل عن عرش مصر يشمل فاروقا وورثته من بعده، وبالتالي كان الملك سينتقل إلى الأمير محمد على ولى العهد وقتئذ وابن الخديو الخائن توفيق الذى استعان بالإنجليز للقضاء على الثورة العرابية واحتلال مصر منذ عام ١٨٨٢، بينما كانت وثيقة التنازل المصرية تقضى بنزول فاروق عن العرش لابنه وولى عهده الطفل أحمد فؤاد، وبذا يكون العرش قد ظل محصورا في ورثته (هذا الوضع لم يستمر سوى أقل من عام واحد، فقد تم وفقا للإعلان الدستورى الصادر من مجلس قيادة الثورة إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتولى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية).

٣- تضمنت وثيقة التنازل المصرية عبارة وطنية مهمة وهى أن النزول عن العرش كان نزولا على إرادة الشعب، ولم يكن في الإمكان بالطبع أن تتضمن الوثيقة البريطانية هذه العبارة نظرا لأن تنازل فاروق عن العرش في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان وقتئذ نزولا على إرادة بريطانية.

فاروق يطلب من السفير البريطاني منحه فرصة أخرى

نمضى بعد أن عقدنا هذه المقارنة في استئناف سردنا للأحداث التى جرت عقب أن تسلم فاروق من السفير البريطاني إقرار تنازله عن العرش، فقد طالبه السفير بالتوقيع فورا على الإقرار، وإلا فإن لديه المزيد من الإجراءات التى

سيواجهه بها.. وأوشك فاروق بعد فترة من التردد أن يوقع الإقرار لولا تدخل أحمد حسنين الذى تحدث إليه باللغة العربية طالبا منه التريث وبذل محاولة أخيرة مع السفير لاسترضائه.

وفى البرقية رقم ٤٩١ التى حررها السفير البريطانى مساء يوم ٥ فبراير، إثر عودته إلى مقر السفارة، وبعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية صباح يوم ٥ فبراير، وصف السفير مايلز لامبسون بالتفصيل وقائع مقابلته مع الملك فى قصر عابدين، وسوف أكتفى بأن أنقل عنها الفقرة التى تصور الأحداث التى جرت بعد نصيحة رئيس الديوان أحمد حسنين لفاروق بعدم توقيع إقرار التنازل عن العرش، ومحاولة إنقاذ الموقف باسترضاء السفير، وفيما يلى نص الفقرة التى أشرت إليها:

«وبعد فترة توتر تطلع الملك الذى كان التهديد قد روعه تماما وطلب بشكل يثير الشفقة، ودون أى مظهر من مظاهر الشجاعة التى كان يبدو بها من قبل، أن أمنحه فرصة أخرى، أجبته بأنه ينبغى أن أعرف على وجه التحديد اقتراحه، وكررت سؤالى بشكل قاطع فأجاب أن اقتراحه هو أن يستدعى النحاس – وفى حضورى إذا رغبت – ليبلغه أن يشكل حكومة جديدة، وبعد أن تأكدت أنه يعنى حكومة يختارها النحاس ترددت ثم قلت أخيرا: رغبة منى فى تجنب أى تعقيدات يحتمل حدوثها فى البلاد، فإنى مستعد لإعطائه فرصة واحدة أخيرة، ولكنه يجب أن يتصرف بسرعة..

وقال الملك فاروق بانفعال واضح: إنه يشرفه ومن أجل خير بلاده فسوف يستدعى النحاس فورا قلت: موافق.

وجاهد الملك فاروق كى يبدو رقيقا متفاهما.. بل شكرنى شخصيا لأنى أحاول مساعدته دائما.. تركناه عندئذ واجتزنا ردهات القصر التى كانت تغص بالضباط البريطانيين وأمناء القصر الذين كانوا أشبه بمجموعة من الدجاج المذعور، وكان نفس الشيء عند مدخل القصر فى الطابق الأسفل،

ولم يكن فى مشهد الجنود البريطانيين المتجهمين فى خوذاتهم الحديدية وبنادقهم ومدافعهم الرشاشة ما يبدد انزعاج هؤلاء الأمناء، وعندما انطلقنا بالسيارات خارجين من فناء القصر مررنا بالأشباح الرهيبة للدبابات والسيارات المدرعة التى كانت مصطفة وعلى استعداد للعمل وكان المشهد مثيرا..».

ولم يكد يختفى موكب السفير من ميدان عابدين عن الأنظار بعد أن سدد إلى استقلال مصر وكرامتها هذه الضربة الأليمة، حتى بدأ البريجادير (العميد) جون كريستال القائد البريطانى لمنطقة القاهرة فى سحب قواته بالتدريج من ميدان عابدين للعودة إلى ثكناتها بقصر النيل، وقبل أن تحل الساعة العاشرة مساء كان الميدان قد خلا تماما من القوات البريطانية وعادت الأمور إلى مجاريها، وقد تمت العملية العسكرية البريطانية فى سرعة خاطفة، وإحكام بالغ إلى الحد الذى لم يجعل أحدا من سكان القاهرة سوى بعض القاطنين فى ميدان عابدين يحس بأنه ثمة أمور غير عادية قد جرت.. وساعد على ذلك عدم حدوث أى صدام بين القوات البريطانية وأحد من الشعب أو مع أى عناصر من الجيش المصرى، فلم تطلق خلال العملية رصاصة واحدة ولم تحدث أية مواجهات أو اضطرابات، كما لم ترق نقطة واحدة من الدماء.

وعندما عاد السفير البريطانى إلى السفارة والتقى بوزير الدولة البريطانى (اوليفر ليتلون) قال له:

«إننى لم آسف طول حياتى حتى الآن إلا لأن فاروق استسلم بهذه السرعة فقد كنت أتمنى أن يعاند وأن نتخلص منه، على كل حال فإن الولد (اللقب الذى كان يطلقه السفير على الملك فاروق فى تقاريره الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية) مازال فى مكانه لكنه أخذ صدمة عمره، واعتقادى أننا قصقصنا أجنحته ولن يستطع أن يطير لمدة طويلة».

ومن الطريف أن العميد أحمد صادق بك قائد بوليس القصور الملكية ورد فى مقدمة تقريره الذى رفعه إلى الفريق عمر فتحى كبير الياوران فى

وصفه للمقابلة التى تمت بين السفير البريطانى والملك فاروق وسط أضخم مظاهرة عسكرية حدثت حتى ذلك الحين، والتى كان هدفها إجبار الملك على التنازل عن العرش قال ما يلى بالنص:

(فى الساعة ٨,٥٠ مساء يوم ٤ فبراير حضر سعادة السفير البريطانى السير مايلز لامبسون للتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بقصر عابدين العامر)!!

شروط النحاس لتأليف الوزارة

لم تكد تنتهى مقابلة السفير البريطانى للملك حتى استدعى رئيس الديوان رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين للاجتماع ثانية بقصر عابدين، ولما تكامل عددهم حضر الملك فاروق الاجتماع، ووفقا لشهادة مصطفى النحاس باشا أمام محكمة الجنايات عام ١٩٤٦ فى قضية اغتيال أمين عثمان، والتى لم يتعرض لها أحد بعد ذلك بالنفى قال النحاس:

« دخلت فوجدتهم مجتمعين (يقصد الزعماء السياسيين) سألت ماذا جرى؟.. قالوا: جاءت دبابات وانصرفت والحالة خطيرة قلت للحاضرين: هذا نتيجة عملكم لأنه كان اندفاعا بغير حكمة، ثم شرف جلالة الملك فقال لى: اعتبر أنه لم يحصل شيء فى هذا اليوم وأن كل ما حصل كأن لم يكن، وأنا أعهد إليك يا نحاس بتأليف الوزارة ووطنيتك تقضى أن تستعمل الحكمة فيها».

ووفقا لشهادة النحاس جرى جدال شديد بين الملك والنحاس بشأن تأليف الوزارة، إذ بينما أصر النحاس على رفض تأليفها متذرعا بالتعهد الذى اتفق عليه الزعماء بعد الظهر بعدم قبول أحدهم الوزارة إذا دعى لتأليفها، كان الملك فى المقابل يلح عليه إلحاحا شديدا مستخدما صيغة الأمر حمله على القبول.

وحدث أن قال أحمد ماهر زعيم الحزب السعدى:

«إن قبل النحاس يكون ذلك على أسنة رماح الإنجليز». ورد عليه النحاس فى انفعال صائحا: «اخرس.. أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الإنجليز، ووصلتم البلد إلى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم».

وكرر الملك فى إصرار أمره للنحاس بقبول تأليف الوزارة فرجاه أن يمهله للغد، ولكن الملك قال له:

انزل من هنا على السفير.. وفهم النحاس - كما سبق أن ذكر فى شهادته - أن حديثا دار بين الملك والسفير لأنه مطلوب منه أن يطمئن السفير، وعلى الرغم من أن إصرار الملك على تكليف النحاس أمام الزعماء السياسيين بالذهاب للسفير فى نفس الليلة كان يعد تنفيذا لتعهده للسفير البريطانى خلال المقابلة بينهما، إلا أن الملك كان يستهدف من وراء ذلك تحقيق غرض آخر خبيث بيته فى قرارة نفسه، وهو أن يظهر النحاس أمام الزعماء السياسيين بصورة المتواطئ فى حادث ٤ فبراير مع السفير البريطانى، ويرجع ذلك إلى كراهيته الشخصية العميقة للنحاس نتيجة لموقف النحاس المتصلب إزاء المخالفات الملكية للدستور عندما كان يتولى رئاسة الوزارة، ووفقا لشهادة النحاس فإنه ذهب إلى السفير البريطانى لا ليطمئنه، ولكن لكى يحتج على ما جرى، وعندما التقى به فى السفارة وكان معه وزير الدولة المقيم بالشرق الأوسط أوليفر ليتلون أراد أن يقابله بالسلام فقال له النحاس:

«لا أسلم عليك لأنك أسأت إلى فى غيابى».

وأخذ السفير فى استرضائه فقال له:

«قل رغباتك لنلبيها وأنا لم أتكلم إلا لأنك زعيم الأغلبية والآخرين (يقصد رجال القصر) مع الأعداء (الألمان والإيطاليين)، والحالة خطيرة بالنسبة لنا والضرب ضدنا من الخلف لأنهم على اتصال مع خصومنا».

فأجابه النحاس أن ترضيته لن تتم إلا بعد سحب الإنذار البريطانى، وأنه لن يقبل الوزارة إلا إذا سحب الإنذار، ووافق السفير على سحب الإنذار وتم الاتفاق بينه وبين النحاس على تبادل رسالتين بينهما يتم نشرهما ويؤكدان فيهما تمسك بريطانيا بنصوص معاهدة التحالف المبرمة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦، والتى تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر مع التأكيد بعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وعقب نشر الخطابين صدر المرسوم الملكى يوم الجمعة ٦ فبراير ١٩٤٢ بتأليف وزارة مصطفى النحاس الخامسة.

وعقب النجاح الذى أحرزه السفير فى إجبار الملك فاروق على الانصياع للمطالب البريطانية وإسناد تشكيل الوزارة الجديدة إلى مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبية الشعبية، بعث إليه انتونى أيدن وزير الخارجية البريطانى برقيته رقم ٦٢١ مساء يوم ٥ فبراير التى قال فيها:

« شخصى أهنئكم بحرارة كانت النتيجة تبرر حزمكم وثقتنا بكم »
وهكذا انطوت صفحة سوداء من تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر.

رد فعل حادث ٤ فبراير
فى الجيش المصرى

كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة ضربة أليمة حاقت باستقلال مصر وكرامتها، وقد بذلت السلطات المصرية والبريطانية على السواء جهودا كبيرة لمحاولة طمس الحقائق وفرض ستار من السرية والكتمان على هذا الحادث حتى لا يصل النبأ إلى أسماع الشعب المصرى مستغلة فى ذلك الرقابة المفروضة على الصحف بسبب الحرب، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل، إذسرعان ما تناقل الناس أخبار ذلك الحادث المشئوم الذى كان له أسوأ وقع فى نفس الجماهير وخاصة بين صفوف الجيش المصرى الذى اعتبر ضباطه وجنوده أن ما جرى من عدوان السفير البريطانى على كرامة قائدهم الأعلى وقتئذ وهو الملك، هو عدوان على كرامة الجيش وإهانة لشرفهم العسكرى لا يمكن غسلهما إلا بالدماء.

وكانت وحدات الجيش المصرى فى ذلك الحين موزعة ومشتتة فى أرجاء شتى من البلاد وفقا للواجبات الملقاة على عاتقها حسب الخطة البريطانية الموضوعة للدفاع عن مصر، والتى كانت تجعل من مسئولية الجيش المصرى الدفاع المضاد للطائرات وتأمين الملاحة فى قناة السويس، وحراسة المنشآت والمرافق الحيوية، ومعاونة القوات البريطانية فى الصحراء الغربية فى حماية جنبها الأيسر، وكانت معسكرات الجيش المصرى الرئيسية تقع فى أربع مناطق

بالقاهرة هى : الماظة ومنشية البكرى وكوبرى القبة والمعادى، وكانت أهم هذه المناطق من جهة كشافة القوات التى ترابط بها هى الماظة وكوبرى القبة، أما جيش الاحتلال البريطانى فقد كانت وحداته ترابط فى ثلاثة معسكرات كبرى بالعاصمة، كانت أصلا معسكرات مصرية ولكن الجيش البريطانى استولى عليها بعد دخوله القاهرة فى سبتمبر ١٨٨٢ عقب هزيمة جيش أحمد عرابى فى موقعة التل الكبير وأصبحت من ذلك الحين مأوى لقواته وهى : معسكرات العباسية وقصر النيل والقلعة، وعقب الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم القوات البريطانية في مصر عند نشوب الحرب العالمية الثانية، أنشأت القيادة البريطانية عدة معسكرات ضخمة فى منطقتى المعادى وحلوان.

ولم يكن الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر الذى عهد إليه مجلس الحرب بالقاهرة إعداد التجهيزات العسكرية لعملية حصار قصر عابدين في حاجة إلى من يرشده إلى حقيقة أوضاع الجيش المصرى، فقد كان منذ أيام قلائل فقط يتولى رئاسة البعثة العسكرية البريطانية الموجودة بالجيش المصرى من أجل تدريبه وتحديثه وفقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦، وبالتالى فلديه أدق المعلومات والتفاصيل عنه.

وعندما رسم الجنرال ستون خطته فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان أهم الأسس التى حرص على مراعاتها هى أن تتم عملية حصار قصر عابدين بطريقة مباغتة دون سابق إنذار، والالتزام أثناء التجهيز لها بأعلى قدر من السرية والحيطة، كما وضع فى تخطيطه ألا يستغرق تنفيذ العملية بأكملها أكثر من ساعة واحدة، وكان الجنرال يهدف من وراء ذلك إلى تجنب وقوع اشتباكات مسلحة بين القوات البريطانية التى عهد إليها بأمر تنفيذ العملية وبين أية وحدات مصرية، حتى لا يتفاقم الموقف وينقلب إلى مواجهة سافرة بين الجيشين تضطر إزاءها القيادة البريطانية إلى ضرب القوات المصرية ومعسكراتها براً وجواً، وبذا تتحول مصر من دولة حليفة وفقا لمعاهدة ١٩٣٦

يشترك جيشها في خطة الدفاع البريطانية لتصبح أرضا محتلة من جديد، مما سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى حدوث تغيير جذرى في الوضع الاستراتيجى للقوات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ويلحق بها أشد الأضرار.

وقد ساعد على نجاح العملية طبقا للخطة المرسومة عاملان: أولهما حالة الإظلام التام التى كانت تسود القاهرة وقتئذ بسبب الغارات الجوية التى كانت تشنها الطائرات الألمانية والإيطالية من قواعدها الجوية فى برقة وطرابلس، وثانيهما بعد معسكرات الجيش المصرى عن ميدان عابدين وتوزيع قواته فى وحدات فرعية صغيرة مبعثرة... وفقا للواجبات المنوطة بها.

وضمانا لعدم تدخل أية قوات مصرية أثناء عملية حصار قصر عابدين تم وضع دوريات بريطانية خفيفة الحركة مزودة بالأجهزة اللاسلكية لسد الطرق ما بين مناطق معسكرات الجيش المصرى ومنطقة وسط القاهرة طوال الفترة التى استغرقتها العملية والتى لم تتجاوز ساعة واحدة.

ولكن أنباء حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء يوم ٤ فبراير لم تلبث أن ذاعت وانتشرت بسرعة فى كل وحدات الجيش المصرى منذ صباح اليوم التالى ٥ فبراير، وأدى ذلك إلى ازدياد سخط الضباط المصريين ومضاعفة نقمتهم على الإنجليز الغاصبين، واعتبروا الحادث عدوانا صارخا على استقلال البلاد وعلى كرامة الجيش.

وكانت مشاعر معظم ضباط الجيش فى تلك الآونة خاصة الشبان منهم تميل فى واقع الأمر نحو الألمان لا حبا فيهم ولكن كراهية للإنجليز الذين يحتلون بلادهم، والذين أدت ظروف الحرب العالمية إلى أن يحشدوا فى مصر عشرات الآلاف من قوات الإمبراطورية التى لا تغيب عن أملاكها الشمس، ومن شتى أجناس الأرض ليقاسموا شعب مصر رزقة، وليعيشوا فسادا فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن القناة، حتى كانت الشوارع تكاد تخلو من المارة منذ غروب الشمس خشية تعرض الأهالى وبخاصة النساء لاعتداءات

جنودهم السكارى ونزواتهم الطائشة، ووفقا للقول المأثور بأن عدو عدوى هو صديقى كان الكثيرون يرحبون بدخول القوات الألمانية مصر لطرد الإنجليز تحت تأثير وهم ساذج بأن دخول الألمان مصر سوف يحررها من نير الاستعمار البريطانى، دون أن يدركوا الحقيقة المرة وهى أن دخول القوات الألمانية مصر لم يكن يعنى فى الحقيقة سوى تغيير السيد البريطانى بسيد ألمانى، نازى قد يكون أثقل وطاة وأشد إذلالا للشعب المصرى خاصة بعدما عرف بعد ذلك عما تعرض له المواطنون التعساء فى الدول الأوروبية التى اجتاحها الألمان من صنوف القهر والذل والطغيان.

ونتيجة للاتصالات التى جرت بين بعض ضباط الوحدات المصرية بالقاهرة إثر الحادث المؤسف، تم عقد اجتماع كبير فى نادى ضباط الجيش بالزمالك بعد ظهر يوم ٧ فبراير حضره عدد كبير من الضباط من مختلف الرتب والأسلحة، وأخذ الضباط يتدارسون خلال الاجتماع الذى اتسم بالصخب والانفعال والهياج فى الوسيلة التى ينبغى عليهم اتخاذها للانتقام من الإنجليز ورد الإهانة التى هزأت باستقلال الوطن وجرحت كرامة الجيش.

وقام بعض المتحمسين من الضباط الشبان بعرض اقتراحات متطرفة كانت تدعو إلى استخدام القوة والاشتباك ضد القوات البريطانية فى معارك مسلحة، وشن الهجمات الفدائية على المعسكرات البريطانية لتدميرها وتفجير القنابل داخلها، وقدم البعض اقتراحا بترك الضباط والجنود لمواقعهم الدفاعية التى يحتلونها للتخلى عن الاشتراك فى الخطة البريطانية للدفاع عن مصر دون أن يفكر هؤلاء المتحمسون فى مدى التفاوت الكبير فى القوة والتسليح بين الجيشين المصرى والبريطانى، مما كان سيؤدى فى حالة تنفيذ هذه الاقتراحات إلى حدوث مجازر رهيبة وعواقب وخيمة، أهمها عودة القوات البريطانية إلى احتلال كل أرجاء مصر، وفرض الأحكام العرفية وتسريح الجيش المصرى بعد عمل غارات برية وجوية على معسكراته للاستيلاء عليها.

وبعد ساعات طويلة انقضت فى مناقشات حادة وخطب ملتهبة تغلب صوت العقل والحكمة على أساليب التهور والاندفاع، واستقر رأى الأغلبية على التوجه إلى قصر عابدين للتعبير عن مشاعر الجيش الغاضبة ضد حادث ٤ فبراير والإعلان عن ولائهم وتأييدهم لقائدهم الأعلى، واستقل الحاضرون عرباتهم العسكرية وساروا فى رتل واحد متتابع إلى سراى عابدين واصطفوا بنظام فى الفناء الداخلى، وردد الضباط خلف الفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش هتاف الجيش التقليدى بحياة فاروق ملك مصر ثلاث مرات.

وفى أعقاب الهتاف أطل الملك على الضباط من شرفة القصر بالدور الثانى حيث حياهم بقبضتى يديه، والقى كلمة قصيرة أبدى فيها شكره على ما ظهر من ولائهم وتأييدهم لموقفه، وطلب منهم العودة فى هدوء إلى أعمالهم وتأدية الواجبات المطلوبة منهم فى تلك الفترة العصيبة.

وتوجه إثر ذلك وفد يمثل مختلف الرتب والأسلحة إلى دفتر التشريفات حيث قيدوا أسماءهم إعلانا عن ولاء الجيش ضباطاً وجنوداً للملك.

وعلى الرغم من الهدوء الظاهرى الذى ساد أوساط الجيش المصرى بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد أن ناشد الملك الضباط العودة لأعمالهم فى هدوء، فقد ترك الحادث تأثيرات بعيدة المدى فى الجيش، فعلى المستوى العام ازدادت نقمة الضباط على الاحتلال البريطانى لوطنهم مما أدى إلى الكثير من حوادث الصدام والمشاحنات العنيفة بين الضباط المصريين وضباط البعثة العسكرية البريطانية بشكل لافت للأنظار، وعلى المستوى الشخصى قدم العقيد محمد نجيب استقالته احتجاجا على الموقف وقال فيها:

«حيث إنى لم أستطع أن أحمى مليكى وقت الخطر فإنى لأخجل من ارتداء بدلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين».

وكما ذكر محمد نجيب فى الصفحة ١٣ من مذكراته (كلمتى للتاريخ) أن الملك أعاد إليه الاستقالة مع ياوره العميد عبد الله النجومى واضطر لسحبها نزولا على رأى زملائه.

وقد أتى ذكر هذه الاستقالة عندما وقف الرئيس الراحل محمد نجيب

مع بعض زملائه من ثوار ٢٣ يوليو أمام الملك المعزول فاروق على ظهر اليخت (المحروسة) بعد أن صعدوا لوداعه قبل رحيله عن البلاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، فقال له محمد نجيب وفقا لما ورد فى مذكراته:

«عندما اقتحمت الدبابات البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قصرك كنت أنا الضابط الوحيد الذى قدم استقالته احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد، فعلت هذا باسم الجيش كله وعبرت به عن شعور الذين قاموا بالحركة اليوم، وفى هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحركة لك.. أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حماتك إلى ثوار عليك نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك».

كما روى عبد اللطيف البغدادى أحد الضباط الطيارين الشبان فى ذلك الوقت وعضو مجلس الثورة فيما بعد فى الصفحتين ٢٠، ٢١ من مذكراته الجزء الأول، أنه بادر عقب اجتماع نادى الضباط الذى لم يشف غليله بالاتصال تليفونياً بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى برغم عدم وجود سابق معرفة به وطلب مقابلته.

وفى أثناء لقائه معه فى اليوم التالى هو وزميله الملازم طيار عبد الحميد الدغيدى أوضح له أن الغرض من المقابلة استيضاح موقف مصطفى النحاس، حتى إذا كان قد قبل تأليف الوزارة رغبة منه فى الانفراد بالسلطة والتعاون مع الإنجليز دون النظر إلى صالح الوطن، فإن الواجب الوطنى يدعوهما فى هذه الحالة إلى قتله لأنه يعتبر خائنا لبلاده، وذكر البغدادى أن هذا الكلام يبدو أنه أزعج أحمد حسنين وخشى أن يصبح شريكا للضابطين الطيارين لو أقدما على هذه الخطوة، ولذا أخذ يعمل على تهدئتهما طالبا منهما ترك الأمر للملك ليتصرف فيه بحكمته، موضحا لهما أن الإنجليز كانوا يهدفون إلى عزل الملك، ولكن فاروق أفسد خطتهم.

وأكد البغدادى أنه وزميله شعرا من ثنايا حديث أحمد حسنين أن النحاس لم يكن متواطئا مع الإنجليز كما كان يشاع، ولكنه اتخذ هذا الموقف اعتقادا منه أنه أحسن الحلول لمواجهة هذا الموقف العصيب.

وقد قام رجال السراى وعلى رأسهم أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى يساندهم زعماء أحزاب الأقلية وبعض دور الصحف المعروفة بانتمائها للسراى وخاصة دار اخبار اليوم باستغلال حادث ٤ فبراير وما احيط به من عوامل الإثارة وما نسج حوله من شائعات لاكتساب الرأى العام فى مصر إلى صف الملك، وخاصة ضباط الجيش، بتصوير فاروق بطلا شعبياً لم يأبه للإنذار البريطانى ولم يكترث بتهديدات الدبابات البريطانية فى سبيل الحفاظ على كرامة مصر، ومرددين الشائعات عن تواطؤ النحاس مع السفير البريطانى مستهدفين من ذلك القضاء على شعبية الوفد.

الأسرار التى كشفتها الوثائق البريطانية فى حادث ٤ فبراير

صادف نشوب الحرب العالمية الثانية تعيين على ماهر رئيس الوزراء للفريق عزيز المصرى رئيساً لأركان حرب الجيش.. وكان لهذا التعيين أثر كبير فى رفع الروح المعنوية للضباط، فلقد أحسوا أن على رأس الجيش قائدا من طراز يختلف كلية عن طراز القادة الآخرين من باشوات الجيش الذين تربوا على يدى المفتش العام البريطانى الفريق سفنكس باشا، فاعتادوا التزلف والانحناء للملك، وتقبيل يده عند لقاءاته بهم.. وتعودوا على الطاعة والخنوع لقادتهم الإنجليز، وخلت عقولهم من أية ثقافة عامة أو فكر عسكرى متقدم، إلى الحد الذى جعل الجنرال كورنوول رئيس أول بعثة عسكرية بريطانية لتطوير الجيش المصرى يصف معلوماتهم العسكرية بانها من أنتيكات القرون الوسطى!

وقد اشترك العديد من العوامل فى تكوين شخصية عزيز المصرى وإبرازها بهذه الصورة القيادية الفذة التى اجتذبت إليه مشاعر الضباط، خاصة الشبان منهم.. فلقد كان للرجل تاريخ مشرف فى الكفاح ضد الاستعمار الإيطالى فى ليبيا عام ١٩١١.. وفضلا عن ثقافته العسكرية كضابط سابق فى الجيش التركى ودراسته فى كلية أركان الحرب التركية على أيدى العسكريين الألمان، كانت له قراءاته العديدة فى كتب الاستراتيجية وفن الحرب التى جعلت منه مفكراً عسكرياً قديراً.

وكان أمراً محتوما أن يحدث الصدام بين عزيز المصرى شديد العداء للاحتلال البريطانى وشديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية، وبين رئيس البعثة العسكرية البريطانية وأعضائها الذين كانت سياستهم المرسومة هى عرقلة التطور الحقيقى والتحديث الفعلى للجيش المصرى، تأمينا للاحتلال البريطانى وتدعيما لوجوده وبقائه على الأراضى المصرية، وعندما أدركت السلطات البريطانية فى مصر مدى خطورة عزيز المصرى على نفوذهم بالجيش المصرى وعلى مصالحهم الاستعمارية، ركزوا ضغطهم على رئيس الوزراء على ماهر حتى أجبروه أخيراً على تنحيته عن منصبه ليخلفه الفريق إبراهيم عطا الله أحد ياوران الملك فاروق.. وكان البون شاسعا بين الرجلين، فبينما كان عزيز المصرى لا يهتم إلابإرضاء ضميره، والعمل على ما فيه النهوض الحقيقى بالجيش دون التفات للمظاهر، كان عطا الله لايهتم إلابإظهار الولاء للملك والعمل على مرضاة الإنجليز والاهتمام بالمظاهر والشكليات، وإقامة الحفلات والسهرات الممتعة، وفقا لما تعلمه خلال خدمته الطويلة بالسراى بصفته ياورا لصاحب الجلالة.

متى بدأت فكرة عزل فاروق؟

فى العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٠ بدأ الجيش الإيطالى العاشر تقدمه، واجتاز الحدود المصرية.. وفى أواخر سبتمبر وصلت القوات الإيطالية إلى منطقة سيدى برانى (على بعد حوالى ١٥٠ كم غرب مدينة مرسى مطروح) وأخذت تستقر فى خطوط دفاعية حصينة، وفى شهر أكتوبر عام ١٩٤٠ وصل أنتونى إيدن وزير الحربية البريطانى إلى القاهرة، واستقبله الملك فاروق بحضور السفير البريطانى مايلز لامبسون، الذى لم يلبث أن أقام حفلا كبيراً فى السفارة البريطانية للحفاوة بوزير الحربية دعا إليه كل زعماء مصر السياسيين.. وتمكن الوزير البريطانى من الانفراد بكل منهم ومعرفة وجهة نظرهم جميعاً بالنسبة للأحوال السائدة فى البلاد.

وفى أثناء الفترة التى أقام فيها أنتونى إيدن فى مصر والتى تسنى له خلالها معرفة معظم آراء الزعماء والمسئولين السياسيين المصريين والبريطانيين، أمكنه أن يتوصل في النهاية إلى قرار خطير، وهو أن الموقف السياسى العسكرى المضطرب فى مصر ليس فى الإمكان علاجه إلابخلع الملك فاروق عن العرش.

وكان السفير البريطانى قد ذكر له فى أول لقاء بينهما وفقا لما ورد فى مذكرات إيدن النصيحة التالية: «فى رأيى أنه ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فإننا لن نلقى تعاونا حقيقيا، وسيبقى لدينا الإحساس بأنه متى ساءت الأحوال فإننا سوف نطعن فى الخلف».. وقد اتضح من نص البرقيات المرسلة من السفير البريطانى بالقاهرة إلى اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى التى نشرت بعد رفع الحظر القانونى عنها، أن أغلب السياسيين المصريين الذين قابلوا أنتونى إيدن أجمعوا على أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل فى مصر، مما جعل إيدن يصل إلى نتيجة واحدة وهى أن الحل هو تنحية فاروق.. وهذا ما يؤكد لنا أن فكرة خلع فاروق عن العرش لم تنشأ فى أوائل فبراير عام ١٩٤٢، إنما نشأت فى أواخر أكتوبر عام ١٩٤٠.

وكان أنتونى إيدن وزير حربية بريطانيا وقتئذ على استعداد تام لتنفيذها، بالتعاون مع السفير البريطانى بالقاهرة، لولا أن الظروف لم تكن مواتية فى ذلك الوقت، فإن المناقشات التى دارت بين قادة القوات البريطانية فى الاجتماع الذى دعاهم إليه السفير البريطانى لإخطارهم بقرار أنتونى إيدن بخلع فاروق عن العرش لم تسفر عن نتيجة حاسمة، فقد كان الموقف العسكرى متحرجاً فى الصحراء الغربية والظروف غير ملائمة للقيام وقتئذ بعملية خلع الملك، ولم يكن فى الإمكان تنفيذ هذه الفكرة بعد ذلك، فلقد تلبد الموقف الحربى فى الشرق الأوسط بالغيوم، إذ قامت إيطاليا فى أواخر أكتوبر عام ١٩٤٠ بشن هجومها على اليونان.. واضطر الجنرال أرشيبلد ويفل قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بتعليمات من حكومته إلى إرسال

قسم من قواته إلى جزيرة كريت اليونانية للدفاع عنها ضد الغزو الإيطالى المنتظر عليها، وفى أوائل فبراير ١٩٤٢ تجددت الفكرة لدى إيدن، فقد أصبح وزيرا للخارجية البريطانية، وكان السفير مايلز لامبسون ما يزال يبعث برسائل إلى وزارة الخارجية التى يوضح فيها خطورة بقاء فاروق على العرش نظرا لميوله واتصالاته المريبة مع ألمانيا وإيطاليا، ووجود عدد من الإيطاليين ضمن حاشيته الملكية، فضلا عن عدم تعاونه مع السلطات البريطانية فى مصر فى تلك الظروف الحرجة بعد أن لاقى الجيش الثامن البريطانى الهزائم فى الصحراء الغربية، مما اضطره إلى إخلاء برقة والانسحاب أمام قوات المحور، فى الوقت الذى بدأ فيه القائد الألمانى إروين روميل مواصلة تقدمه شرقا فى اتجاه الحدود المصرية، ونظراً لأن أنتونى إيدن الذى أصبح وزيراً للخارجية كان مقتنعا منذ رحلته إلى مصر فى أكتوبر عام ١٩٤٠ بضرورة عزل فاروق لتأمين سلامة الوضع السياسى العسكرى البريطانى فى مصر، لذا ساند السفير البريطانى بالقاهرة فى تدبير حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وقد ساد الاعتقاد لدى الكثيرين أن الإنذار البريطانى لفاروق يوم ٤ فبراير والمظاهرة العسكرية التى تبعته كانا مجرد استعراض بريطانى للقوة لإرهاب الملك السابق وإرغامه على تكليف مصطفى النحاس زعيم الوفد بتشكيل الوزارة . . ولكن وثائق الحكومة البريطانية بعد أن تم رفع الحظر القانونى عنها تدل بوضوح على أن كل الترتيبات كانت معدة بالفعل لعزل فاروق، ومن ضمنها خطاب من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الدومنيون بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تطلب منها فيه معرفة أفضل الأماكن التى يمكن إقامة فاروق فيها بعد خلعه ونفيه من البلاد . . وكانت الأماكن التى اقترحتها وزارة الخارجية هى كندا واستراليا ونيوزيلندا مع تفضيلها كندا .

وعندما اجتمع المندوبون الساميون لحكومات الدومنيون فى لندن عقب حادث ٤ فبراير، أوضح وكيل وزارة الخارجية البريطانية خلال الاجتماع أن هناك احتمالا بنشوب أزمة جديدة حاسمة مع فاروق لتردده فى الاستجابة

لمطلب بريطانيا بإبعاد الإيطاليين الذى يعملون ضمن حاشيته فى القصر.. وأن وزارة الخارجية ترى أنه من الحكمة تحديد المكان الذى سيقيم فيه فاروق فى المنفى حتى لايثير المتاعب لبريطانيا فى المستقبل.

ونظراً لأن حكومة كندا قد أبدت استعدادها من قبل لإيواء شاه إيران السابق، فإن وزارة الخارجية تأمل أن تكون كندا مستعدة أيضا لإيواء ملك مصر عقب تنحيته عن العرش.. وبعد مناقشات عديدة وافق المندوب السامى الكندى على رأى وزارة الخارجية البريطانية، ووعد بإبلاغ حكومته بما استقر عليه الرأى فى ذلك الاجتماع.

التقارير السرية للسفير البريطانى

فى التقرير السياسى السرى للسفير البريطانى فى مصر السير مايلز لامبسون الذى أرسله إلى السير أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى بداية عام ١٩٤٢ والذى وصف فيه الوضع المتحرج لوزارة حسين سرى باشا، مما جعله يقرر أن أيامها باتت معدودة ورد ما يلى:

(١) أصبحت وزارة حسين سرى عرضة لهجوم مستمر من جانب الملك فاروق ورجاله.. بالإضافة إلى العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه، والذين على رأسهم على ماهر باشا المعروف بعدائه للإنجليز، ويشارك فى هذه الحملة المنظمات الدينية وخاصة الأزهر وطلابه.

(٢) أعضاء مجلس النواب السعديين والأحرار الدستوريين الذين يشترك حزباهما فى وزارة حسين سرى باشا أخذ تأييدهم لهذه الوزارة فى الضعف بعد شعورهم بموقف الملك فاروق ورجاله المعادى لها.. وبدأ زعماء هذين الحزبين يسعون لاستغلال الفرصة والتطلع للظفر بمنصب رئيس الوزراء.

(٣) تحرج وضع الوزارة الحالية بشدة بعد أن أصبح حسين سرى رئيس الوزراء محروما من معونة القصر ومشكوكا فى تأييد البرلمان له، فى الوقت الذى شدد فيه حزب الوفد المعارض هجماته ضده.

(٤) تعرض حسين سرى رئيس الوزراء لانتقادات حادة مستمرة من جميع الجهات، نظراً لفشل وزارته فى علاج المشاكل الاقتصادية التى سببتها الحرب.

وفى التقرير السياسى السرى الذى بعث به السفير البريطانى مايلز لامبسون إلى وزير الخارجية أنتونى إيدن بعد تشكيل مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد وزارته الخامسة عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ورد ما يلى:

(١) يتبنى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء خطا واضحا فى التعاون مع بريطانيا، وأدى هذا الموقف إلى حدوث جو من التأييد لقضية الحلفاء وتوقفت تقريبا أعمال التحريض والإثارة ضد بريطانيا، فامتنعت المظاهرات وقلت بشكل واضح المنشورات العدائية.

(٢) شدد مصطفى النحاس باشا قبضته على أفراد الطابور الخامس وخاصة تلك المجموعة من كبار المصريين الذين يتعاطفون مع المحور، والذين ازداد نشاطهم واستفحل شأنهم، وبناء على طلبى (طلب السفير) تم حل البوليس الخاص ذى الطبيعة الفاشية والتابع لمحمد طاهر باشا وإغلاق نادى السيارات الذى كان مركزاً لتجمع المتعاطفين مع المحور، كما تم اعتقال كل من على ماهر باشا والنبيل عباس حليم والأمير عمر الفاروق وبعض شخصيات أخرى غير ذات أهمية.

(٣) أدت هذه الإجراءات بالإضافة إلى تصريحات رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا المؤيدة للمعسكر الديمقراطى إلى المعاونة بصورة واضحة فى حفظ حالة الهدوء فى البلاد وتأمين خطوطنا الخلفية.

موقف أطراف أزمة ٤ فبراير

كان واضحا مدى حرص حكومة مصطفى النحاس باشا التى تولت مقاليد الحكم عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ على فرض الحظر الكامل على أنباء هذا الحادث، لذا أصدر مكرم عبيد سكرتير عام الوفد وقتئذ وفى اليوم التالى للحادث تعليمات للرقيب العام بمنع الصحف من نشر أى نبأ يتصل بالحادث المذكور، وكذا منع نشر أية معلومات عن لقاءات تمت بين السفير

البريطاني وأمين عثمان المعروف باتصالاته المريبة مع الإنجليز.. وقد حاول محمود غالب باشا عضو مجلس الشيوخ وأحد الوفديين الكبار الذين انشقوا على الوفد وانضموا إلى الحزب السعدي تقديم استجواب إلى رئيس الوزراء عن ظروف تولي وزارته مقاليد الحكم، لكن مصطفى النحاس دفع بعدم جواز مناقشة هذا الاستجواب استنادا إلى المادة ٣٤ من لائحة المجلس والمادة ٤٩ من الدستور.

وراح مصطفى النحاس يبذل جهده لينفي بشدة عن نفسه شبهة التواطؤ مع الإنجليز في حادث ٤ فبراير مستندا في ذلك إلى وجوده برحلة في الصعيد في أثناء الأزمة، وأنه عند لقائه مع الملك فاروق لم يخبره بشيء عما حدث من الإنجليز ضده، وفي خطاب سياسي للنحاس بمناسبة عيد الجهاد الوطني في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ (عقب إقصائه عن الحكم بعد حوالي عام) راح يتهم خصومه من زعماء الأحزاب بمسئوليتهم عن هذا الحادث بتزييفهم إرادة الأمة (عن طريق تزوير الانتخابات)، وأنه قد وقف موقفا مشرفا بأدائه واجبه نحو الوطن والعرش، ولكن خطاب مصطفى النحاس كان له رد فعل عنيف من بعض خصوم الوفد وخاصة مكرم عبيد (السكرتير العام السابق للوفد والذي انفصل عنه منذ أكثر من عامين وأصبح من أشد خصومه) فقد ذكر أن النحاس كان على علم بنوايا الإنجليز في تقديم الإنذار ومحاصرة سراى عابدين بل ومشتركا معهم، كما أن محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين قام بنشر محاضر الجلستين اللتين عقدتا في قصر عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، وكان قد حضر الاجتماع بصفته نائبا لرئيس لجنة قضايا الحكومة وأسند إليه وقتئذ مهمة تسجيل هاتين الجلستين.

ولاشك في أن عوامل عديدة قد أثرت على حركة أطراف الأزمة خلال اشتعالها أهمها مايلي:

(١) موقف الملك فاروق: كان الملك فاروق حريصا بصفة دائمة على إبعاد حزب الوفد عن الحكم، إذ أن سياسة الوفد منذ زعيمه الأول سعد زغلول ثم خليفته مصطفى النحاس كانت قائمة على الدفاع عن الديمقراطية والحفاظ على

حقوق الشعب، فضلا عن الكراهية العميقة التى كان يكنها فاروق فى نفسه حيال مصطفى النحاس، مما جعله يرفض دائما إسناد مسئولية الحكم إليه.. وكان تردده فى الاستجابة للإنذار البريطانى يوم ٤ فبراير بضرورة دعوة النحاس لتأليف الوزارة هو السبب الرئيسى فى اشتعال الأزمة إلى الحد الذى جعل الإنجليز يحاصرون قصر عابدين بالدبابات ثم يهددون الملك بخلعه عن العرش.

(٢) موقف بريطانيا: كان الجانب البريطانى يخشى من التهديد الألمانى لحدود مصر الغربية بالإضافة إلى تجربته المريرة مع وزارة على ماهر باشا، وكذا المؤامرات التى واجهتها وزارة حسين سرى باشا من جانب القصر بسبب تنفيذها للمطالب البريطانية لإجبارها على الاستقالة، فى الوقت الذى كان باديا فيه بوضوح ميول فاروق وحاشيته الإيطالية لمعسكر المحور وعدائه لمعسكر الحلفاء.

(٣) موقف أحزاب الأقلية: كشف زعماء أحزاب الأقلية عن تكالبهم على الحكم، فهم لم يحتجوا على فكرة تشكيل وزارة قومية برئاسة النحاس تشارك فيها أحزابهم، ولكنهم احتجوا بشدة على تشكيل وزارة وفدية حتى لا ينفرد الوفد بالحكم.

(٤) موقف حزب الوفد: كان تحمس القصر دائما لمعسكر المحورله أثر كبير فى تزايد مخاوف الوفد من احتمال انتصار المحور فى الحرب بحكم العداء التاريخى بين القصر والوفد، مما كان يحث الوفد للتضامن مع أهداف الحلفاء فى الحرب، خاصة أن أزمات حكومات الوفد السابقة مع الملك كانت تتمثل أساسا فى الدفاع عن الدستور والحكم النيابى والديمقراطية وحقوق الشعب.

ولم يكن هذا يتحقق فى حالة انتصار المحور الذى تحارب قواته تحت لواء النازية والفاشية المعروفتين بالدكتاتورية والاستبداد، وقد استخدم الإنجليز حزب الوفد فى ٤ فبراير ليكون أداة لقهر سياسى يكبحون به جماح فاروق، الذى خرج عن النص المتفق عليه بشأن نظام الحكم بين سلطة الاحتلال

والقصر منذ بدء الاحتلال عام ١٨٨٢، وحاول أن يفرض توجهاته الدكتاتورية على الجو السياسى فى مصر، فلم يلبث أن اصطدم بسلطة الاحتلال التى تدخلت بصورة سافرة لفرض مطالبها عليه بالقوة، مما أثبت أن معاهدة ١٩٣٦ لم تمنح مصر استقلالها الحقيقى أو استقلال قرارها السياسى.

وعقب حادث ٤ فبراير ظهر بوضوح تراجع سياسة القصر فى مواجهة السلطة البريطانية فى مصر، ومحاولة التقارب مع بريطانيا بشتى الوسائل، غير أن ذلك الاتجاه لم يمنع الملك فاروق عن السعى للانتقام من خصومه فى الحادث، ففيما يتعلق بالنحاس فقد صمم على ضرورة إخراجه من الحكم فسعى فى هذا الاتجاه فى أبريل ١٩٤٣، ولما فشل فى إقناع بريطانيا بذلك لعدم ملاءمة الظروف السياسية والحربية وقتئذ لإقالة الحكومة الوفدية، لذا لم يلبث أن جدد مسعاه فى أبريل ١٩٤٤ وبعد ستة أشهر نجح فى الإطاحة بحكومة النحاس وكان ذلك فى أكتوبر ١٩٤٤.

أما السفير البريطانى مايلز لامبسون فقد روى فى مذكراته أنه فوجئ صباح يوم ٤ فبراير ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد مضى ٤ سنوات على حادث ٤ فبراير بوصول برقية شخصية من وزير خارجيته أخبره فيها أن الحكومة قررت تعيينه مندوبا فوق العادة فى جنوب شرق آسيا لتنسيق المسائل الاقتصادية هناك وتقديم النصح للحكام في نواحى السياسة الخارجية، وقد ذكر لامبسون أن ذلك العرض وإن بدا كنوع من التكريم إلا أنه أدرك أن يد فاروق لم تكن بعيدة عن السعى لدى دوائر لندن لنقله من مصر، وأن عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى بريطانيا قد قام باتصالات عديدة بهذا الشأن مع الحكومة البريطانية لإبعاده عن مصر قبل أن تبدأ المفاوضات المصرية البريطانية، منتهزا فرصة تحسن العلاقات والتقارب المصرى مع بريطانيا فى ذلك الوقت.

* * *

الفصل الثالث

من الذى أسس تنظيم الضباط الأحرار عبد الناصر أم السادات؟

ما الذى دعانى إلى إجراء هذا البحث؟

لم يسبق لتنظيم سرى داخل أى جيش أن ذاع صيته ودانت له الشهرة فى الداخل والخارج مثل ما جرى لتنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ عقب عودة الجيش المصرى من حرب فلسطين.. ولاشك أن السبب فى ذيوع شهرة هذا التنظيم وعلو مكانته إنما يرجع إلى أنه التنظيم الوحيد الذى تمكن من تحقيق الهدف الكبير الذى شكل من أجله، وهو تغيير الأوضاع البالية التى كان ينوء بها الشعب المصرى مستخدما فى ذلك القوة المسلحة، بعد أن عجزت القوى الشعبية عن إحداث هذا التغير بوسائلها، فلم يصبح هناك مفر من استخدام قوة الجيش لفرض إرادة التغيير وتم ذلك بالفعل ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ولم يكن أمر تكوين عبد الناصر لهذا التنظيم عام ١٩٤٩ مثار خلاف أو جدل، فقد ظل حقيقة مؤكدة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لايمارى فيها إنسان.. إلا أن الأمر قد اختلف منذ عام ١٩٧٨، فقد أصدر الرئيس أنور السادات كتابه «البحث عن الذات» الذي تضمن معلومات جديدة تماما جعلت الحقيقة التى آمن بها الناس طوال ربع قرن كقضية مسلمة موضع شك ومجالا للبحث والنقاش.

وهذا ما دفعنى إلى أن أقوم مخلصا بهذا البحث الدقيق لا أستهدف منه سوى الوصول إلى الحقيقة مجردة من كل زيف، لأن هذا الموضوع لايهم مصر وحدها بل يهم الأمة العربية بأسرها، إن الأمانة التاريخية تقتضى منى استخدام الأسلوب العلمى فى كشف الحقائق مدعمة بالأدلة والمستندات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول إلى النتائج السليمة.. ويهمنى أن أنوه أننى لا أبتغى من وراء إظهار الحقيقة أى أغراض شخصية ولا أقصد منها الإشادة بأحد أو الإساءة إلى أحد، إذ إن من سأتناولهم فى البحث قد باتوا فى ذمة الله والتاريخ ولا أنتظر من أحدهم نفعا ولاضرا.

ماذا قال السادات؟

ذكر الرئيس الراحل أنور السادات في الصفحة ٣٠ من كتاب «البحث عن الذات» أنه أنشأ عام ١٩٣٩ أول تنظيم سرى من الضباط، وكان ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرءوف وكان يعتبر الرجل الثانى بعده وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وأحمد سعودى وحسن عزت والمشير أحمد إسماعيل الذى كان يحضر الاجتماعات دون مشاركة سياسية، فقد كان رجل عسكرية كرس حياته لعمله وتخصصه.. وإنه نظرا لاعتقاله فى صيف ١٩٤٢فقد تسلم جمال عبد الناصر هذا التنظيم فى أوائل عام ١٩٤٣ عقب عودته من السودان.. ويتضح لنا مما ذكره السادات فى الصفحة ١١٣ من نفس الكتاب أن عبد الناصر لم يكن عضوا بهذا التنظيم من قبل، وإنه عقب نزوله بكتيبة من السودان ووصوله إلى مصر فى أواخر عام ١٩٤٢ اتصل به عبد المنعم عبد الرءوف (الذى تولى القيادة بعد دخول السادات المعتقل) لضمه إلى التنظيم، واستجاب عبد الناصر على الفور ولم يكن من الصعب عليه بعد ذلك أن يزيح عبد المنعم عبد الرءوف عن طريقه وأن يتولى هو قيادة التنظيم بدلا منه.

هذا ولم يترك لنا أنور السادات أية فرصة كى يتجه بنا الظن إلى أن التنظيم الذى أنشأه كان تنظيما آخر خلاف الضباط الأحرار، فعلى الرغم من أنه لم يذكر هذا الاسم صراحة فى الصفحة ٣٠ كما رأينا واقتصر قوله على أنه أنشأ تنظيما سريا من الضباط إلا أنه سرعان ما عاد ليؤكد لنا الاسم الذى يعنيه بطريقة صريحة، فذكر أنه تنظيم الضباط الأحرار وكان ذلك فى صفحتى ٣٨، ٤٣ من «البحث عن الذات» وهو فى معرض الكلام عن أحداث جرت بين عامى ١٩٤١، ١٩٤٢ قبل اعتقاله – وهذه العبارات التى كتبها السادات فى كتابه عام ١٩٧٨ تكشف لنا بمنتهى الصراحة والوضوح عن معلومتين هامتين وجديدتين على كل من قرأهما أو سمع بهما.

الأولى: أن المؤسس الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار الذى أشعل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو أنور السادات وليس جمال عبد الناصر كما كنا نعلم.

والثانية: أن تنظيم الضباط الأحرار قد أنشئ عام ١٩٣٩ وليس فى أواخر عام ١٩٤٩ كما كان الجميع يعرفون.. وقبل أن نضع هاتين المعلومتين الجديدتين موضع البحث والدراسة يجدر بنا أن نعود قليلا إلى الماضى لنتوقف عند نوفمبر عام ١٩٥٤ أى قبل ربع قرن من صدور «البحث عن الذات»، فقد سبق للسادات أن أصدر فى ذلك التاريخ كتابا سماه «صفحات مجهولة» أصدرته دار التحرير للطبع والنشر (العدد ٨٤ كتب للجميع) ثم عاد أنور السادات وأصدر نفس الكتاب ولكن بعنوان آخر عام ١٩٥٧ هو «أسرار الثورة المصرية» - أصدرته دار الهلال (العدد ٧٦ يوليو ١٩٥٧)، ونظرا لأن الكتابين هما كتاب واحد لذلك سوف نتخذ كتاب أسرار الثورة المصرية ما دتنا فى البحث لضمان توحيد الصفحات، وإذا عقدنا مقارنة بين ما ورد فى كتابى «أسرار الثورة المصرية» و «البحث عن الذات» فيما يتعلق بتنظيم الضباط الأحرار لوجدنا البون شاسعا، فإن أوجه التعارض بينهما لم تقتصر على أمور ثانوية لا أهمية لها وإنما تعدتها إلى أمور جوهرية لا يمكن إغفالها.. كما أن طريقة عرض المعلومات مختلفة أشد الاختلاف، فشتان بين المعلومات الصريحة التى ذكر بها أنور السادات فى كتاب البحث عن الذات إنشاءه للتنظيم عام ١٩٣٩ وأسماء الأعضاء، وكيفية انضمام عبد الناصر للتنظيم لأول مرة عقب نزوله من السودان على يدى عبد المنعم عبد الرؤوف ثم توليه القيادة عام ١٩٤٣، شتان بين ذلك الوضوح الشامل وبين الألغاز المبهمة التى نطالعها فى كتاب «أسرار الثورة المصرية» كلما تطرق حديث السادات إلى ناحية التنظيم.

ولنبدأ الآن فى قراءة ما دونه لنا فى ذلك الكتاب.

وتبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان تخرجوا فى الكلية الحربية

عام ١٩٣٨ واجتمعوا للخدمة معا فى « منقباد » بمحافظة أسيوط، ونجد أن المجموعة أخذت تلتف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصعيدية الكاملة ،وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذى استحوذ بخصاله واتزانه على إعجاب واحترام زملائه، وأضحى هو لهذه المجموعة بمثابة الرائد فهو الذى رسم لأفرادها رسالتهم الكبرى فى مقاومة الإنجليز، وشهدت تباب الشريف حيث معسكر المناورات عهدا مقدسا ربط مجموعة صغيرة من الشباب الصغار.

وفى بداية الأربعينيات تشتت شمل المجموعة ونقلوا جميعا من منقباد وكان حظ السادات النقل إلى سلاح الإشارة بالمعادى، بينما نقل عبد الناصر إلى السودان – ولم يصرح لنا السادات قط وهو يؤرخ أحداث الأربعينيات بأية عبارات تبين لنا أن تنظيما سريا قد تشكل، ولكنه يوحى للقارئ طوال الوقت بأن هناك تنظيما قائما له شأن وله كيان – ويبدو ذلك واضحا عند الحديث عن لقاءاته بالشيخ حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين والفريق عزيز المصرى الأب الروحى للضباط، فهو لا يلتقى بهما عام ١٩٤٠ بصفته الشخصية ولكن بصفته مندوبا عن تشكيل الأحرار، وهكذا يظهر لنا هذا الاسم لأول مرة فى الصفحة ٥٢ من الكتاب إذ قال بصدد اللقاء الذى هيأه له حسن البنا مع عزيز المصرى « كان على أن أرجع إلى تشكيل الأحرار قبل المقابلة وكان على أن أعود إليهم بعد المقابلة.. فلابد من الحذر.. إن أى شك يحوم حولى قد يذهب بتشكيل الأحرار كله ».

ويزيد السادات من قناعتنا بوجود هذا التشكيل عندما أجاب عن سؤال للشيخ حسن البنا في الصفحة ٥٨ من الكتاب بأنه لا يعمل وحده وأن هناك تشكيلا معينا موجودا، وأن البلد لن تخلص من الاستعمار إلا بانقلاب عسكرى يقوم به رجال الجيش.

وعندما أراد السادات التعليق على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ذكر أن

التشكيل لم يكن قد توقع هذا الحادث ولم يشعر به عندما وقع وعندما طاش صواب ضباط الجيش - بسبب الحادث - كان التشكيل قد بدأ فى التفكير، ولايشك أحد ممن يقرأ ما ورد بالصفحة ٦٦ فى أن التشكيل قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التخطيط والتنظيم والقوة، فلقد أجرى التشكيل تقديرا للموقف على طريقة العسكريين لبحث خطة الرد على الإنجليز، وكان القرار كما ذكر السادات «صممنا على أن نضع خطتنا لكى تأتى ضربتنا للإنجليز محكمة ودامية، فى الوقت نفسه قررنا كذلك أن تنأى خطتنا فى هذه المرة عن أى صلة بالإخوان المسلمين».

وينتابنا الشعور - بعد قراءة هذه الصفحة أيضا- بأن التشكيل قد بلغ أوج قوته عند اقتراب الجيش الألمانى من العلمين إلى الحد الذى استطاع به إنشاء ورشة كاملة لصنع المسدسات بدأت تخرج السلاح فعلا، كما استطاع أفراده تحضير البارود تحضيرا علميا، وعندما وصل روميل إلى العلمين وضع التشكيل خطة واحدة سريعة لإبادة الإنجليز أفرادا وجماعات عند انسحابهم، وكان جانب من الخطة يحدد تفاصيل العمل العسكرى الداخلى والجانب الآخر يرسم خطة الاتصال بالألمان.

ولكن القدر كما ذكر السادات كان فى نفس الوقت يضع خطة أخرى، وترك السادات حديثه عن التنظيم جانبا وبدأ يروى لنا بالتفصيل قصة اتصال الجاسوسين الألمانيين أبلر وساندى به كى يصلح لهما جهازهما اللاسلكى المعطل، تلك القصة التى انتهت فصولها بطرد السادات من الجيش فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢.

ولم تتوقف عجلة الأحداث عن الدوران بعد طرد السادات من الجيش ثم اعتقاله عام ١٩٤٢، فقد عاد عبد الناصر من السودان وتفهم من سياق الكلام أنه عاد لكى يمارس التوجيه في التشكيل، فهو يرى فى (الصفحة ١٠٦) أنه من المصلحة للتشكيل والثورة عدم استمرار العمل المنظم إلا بعد استكمال أسباب النجاح ووسائله.

هذا ما تضمنته المرحلة الأولى من كتاب «أسرار الثورة المصرية»عن كل ما يخص التنظيم من معلومات.. تلك المرحلة التى بدأت بالعهد المقدس بجوار النار الموقدة فوق تباب الشريف بين مجموعة من أصدقاء منقباد عام ١٩٣٩ وانتهت بطرد السادات من الجيش فى أكتوبر ١٩٤٢.

ومن تحليلنا للمعلومات التى أمكن لنا استخلاصها خلال تلك المرحلة من الكتاب والتى تتعلق بذلك التشكيل الذى كان السادات يظهره لنا من بعيد دون أن يحاول أن يكشف لنا الستار عن شيء من أسراره أو يطلعنا على أى جانب من خباياه، على عكس الطريقة التى اتبعها عندما كتب عن التنظيم فى «البحث عن الذات»والتى اتسمت بالصراحة والوضوح.

إن عشرات الأسئلة لابد أن تثور بعد قراءتنا المرحلة الأولى من «أسرار الثورة المصرية».. تلك المرحلة التى تهمنا فى بحثنا في الدرجة القصوى، إذ إنها المرحلة التى قال السادات فى «البحث عن الذات» أنه أنشأ فى بدايتها تنظيم الضباط الأحرار، والتى قال إنه في نهايتها جرى اعتقاله وتم لجمال عبد الناصر تسلم التنظيم عقب عودته من السودان.

هنا نتساءل: هل كان للظروف التى صدر فيها الكتاب دخل فى هذا الغموض؟ لقد صدر الكتاب كما نعلم فى وقت كان فيه عبد الناصر رئيسا للجمهورية، فهل كان لهذا الوضع تأثير على السادات كمؤلف؟ لقد كان في وضع عبد الناصر بالطبع وهو فى قمة السلطة ما يحتم على السادات أن يلتزم الحذر البالغ تجنبا للمتاعب، ومن هنا جاء كل ما يتعلق بالتنظيم سطحيا ومبهما ويعتمد على الإيحاء دون التحديد وعلى التعميم دون التخصيص.

ولكن الدنيا ما لبثت أن تغيرت - وسبحان مغير الأحوال - فقد توفى عبد الناصر عام ١٩٧٠ وأتى السادات إلى قمة السلطة، ثم صدر له كتاب «البحث عن الذات» عام ١٩٧٨، وليس هناك أى مجال للمقارنة سواء فى طريقة الكتابة أو أسلوب عرض الموضوعات بين الكتابين اللذين أصدرهما السادات رغم أن الفارق الزمنى بينهما لا يزيد عن ٢٠ عاما.

مناقشة بالمستندات لأقوال السادات

ذكر السادات كما رأينا فى البحث عن الذات الهيكل الذى تكون منه تنظيمه، ويتضح منه أنه كان مكونا بصفة أساسية من خمسة ضباط طيارين وواحد من ضباط الجيش - وقد استبعدنا أحمد إسماعيل لأنه كان يحضر الاجتماعات دون مشاركة سياسية وبذلك انتفت عنه صفة العضوية.

وفيما يتعلق بالضباط الطيارين نجد أن الحيرة تنتابنا، فإن أسماءهم التى أوردها السادات ضمن تنظيمه هى نفس الأسماء التى ذكر عبد اللطيف البغدادى فى الصفحة ١٢ من مذكراته الجزء الأول أنهم قد شكلوا معا تنظيما سريا بين ضباط الطيران والجيش لمقاومة الاحتلال البريطانى وكان ذلك فى بداية عام ١٩٤٠.. وذكر لنا البغدادى أيضا فى الصفحة ١٣ أن أنور السادات انضم إلى تنظيم الطيران بناء على ترشيح صديقه حسن عزت عضو تنظيم الطيران.

وهكذا يحدث التعارض أمامنا منذ اللحظة الأولى بين التنظيمين فكل منهما يدعى أنه الأصل وأن الطرف الآخر عضو فيه.

ونتيجة لتحكيم العقل والمنطق فى هذا الخلاف يتضح لنا أن تكوين مجموعة الطيران كان أمرا طبيعيا، فقد تشكلت من أربعة ضباط طيارين برتبة الملازم تجمعهم وحدة العمل فهم يعملون في مطار ألماظة الحربى، كما تجمعهم وحدة السكن فهم يقطنون شقة واحدة فى مصر الجديدة - وكان الضباط فى تلك الآونة يمضون الجانب الأكبر من وقتهم فى وحداتهم لا يغادرونها إلا فيما ندر بسبب ظروف الحرب وحالة الطوارئ المعلنة بالبلاد، مما أدى إلى توثيق عرى الصداقة وازدياد الروابط بين زملاء السلاح الواحد.. فإذا طبقنا نفس المعيار على مجموعة السادات لأدركنا فى الحال مدى مجافاتها لقواعد المنطق، إذ ما الذى دفع السادات إلى تشكيل مجموعته من ضباط طيارين لا توجد بينه وبين معظمهم صلات صداقة قديمة أو زمالة فى السلاح،

بالإضافة إلى أنهم يعملون في مطار ألماظة الجوى بينما هو يعمل فى سلاح الإشارة بالمعادى أى يفصل بينه وبينهم ما لايقل عن ثلاثين كيلو مترا – وكان المفروض أن ظروف الحرب وحالة الاستعداد فى الجيش والبعد بينه وبينهم فى مكان العمل كفيلة بأن تحول تفكيره لتقوده إلى الاتجاه المنطقى السليم نحو زملاء سلاحه ورفاقه من ضباط سلاح الإشارة بالمعادى الذين يمضى معهم معظم أوقاته، والذين لابد أن تكون قد قربت بينه وبينهم ظروف الحرب وأخطار الغارات الجوية، فضلا عن صلات العمل اليومية، وعلى فرض أن الفرصة لم تكن مواتية للسادات لتجنيد ضباط سلاح الإشارة فى تنظيمه رغم ما فى هذا الفرض من استحالة فهل غاب عن فكره زملاؤه السابقون أصدقاء منقباد الذين نقلوا أيضا إلى القاهرة مثل ما نقل هو إلى سلاح الإشارة؟ ولاشك أن العهد المقدس الذى أقسموه معا فوق تباب الشريف فى منقباد كان فرصة سانحة لتجنيدهم فى تنظيمه دون أى جهد أو مشقة، وكان من بينهم بعض أبناء دفعته الذين زاملوه وكان منهم زكريا محيى الدين (نائب رئيس الجمهورية فيما بعد) وحمدى عبيد (وزير الإدارة المحلية فيما بعد).

ولكن الغريب فى الأمر أن السادات لم يحدثنا إطلاقا عن ضم أى ضابط من الذين كان المفترض أن يكونوا أول من ينجذبون إلى تنظيمه إما بحكم زمالة الدفعة بالكلية الحربية أو زمالة الخدمة فى منقباد أو روابط العهد المقدس فوق تباب الشريف.

من إذن من الضباط نستطيع أن نقرر عن قناعة أنه كان ضمن تنظيم السادات عام ١٩٣٩؟ إن الضباط الطيارين الذين ذكر أسماءهم فى تنظيمه يتضح من مراجعة مذكراتهم وشهاداتهم المنشورة أنهم جميعا أنكروا انضمامهم فى هذه الآونة إلى أى تنظيم خلاف تنظيم الطيران مما يجعلنا نستبعد أسماءهم، أما ضابط الفرسان خالد محيى الدين فإذا تغاضينا عن حقيقة صارخة وهى أنه عندما ذكر السادات اسمه ضمن تنظيمه عام ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد فى الكلية الحربية، فكيف نتغاضى عما ذكره خالد محيى الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت فى صيف عام

١٩٤٢ عندما عين حرسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات فى ميس سلاح الفرسان فى قضية الجاسوسين الألمانيين فى أغسطس ١٩٤٢ (أى بعد انقطاع صلة السادات بتنظيمه)، وأن حسن عزت هو أول من ربطه بالسياسة، ولذا نضطر إلى استبعاده هو الآخر من التنظيم.

لم يبق إذن من الأسماء التى أوردها السادات فى «البحث عن الذات» سوى عبد المنعم عبد الرءوف وله قصة: تخرج عبد المنعم عبد الرءوف فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨ فهو من نفس دفعة السادات، وعين ضابطا طيارا بسلاح الطيران وعرفت عنه الاستقامة والصلاح وصدق الوطنية - وقد حذا عبد المنعم حذو الكثيرين من الضباط الشبان المتحمسين الذين اجتذبتهم شخصية عزيز المصرى، فبدأ يتردد على منزله بالمطرية وتولدت نتيجة لذلك رابطة قوية من المودة والثقة إلى الحد الذى جعل عزيز المصرى يصارح عبد المنعم برغبته الملحة فى السفر إلى بيروت ويسأله المعونة، وكان عزيز المصرى يهدف من وصوله إلى بيروت أن يساعده عملاء الألمان بها على السفر إلى العراق للمساهمة فى ثورة رشيد عالى الكيلانى التى قام بها ضد الإنجليز.

واستطاع عبد المنعم بدوره إقناع زميله ودفعته حسين ذو الفقار صبرى للاشتراك فى نقل عزيز المصرى إلى بيروت بطائرة من السلاح الجوى المصرى بحكم وجود حسين ذو الفقار فى سرب المواصلات.. ولكن المغامرة التى وقعت يوم ١٦ مايو ١٩٤١ لم يتيسر لها النجاح، فإن حالة الاستعجال سببت فى أن يغلق الميكانيكى مفتاح الزيت بدلا من أن يفتحه مما أدى إلى هبوط الطائرة اضطراريا بالقرب من قليوب.. ورغم اختفاء عزيز المصرى والطيارين لمدة ٢١ يوما فى حى إمبابة عند أحد أصدقاء عبد المنعم، تمكن البوليس من القبض عليهم يوم ٦ يونيو ١٩٤١ وأجرى التحقيق معهم بعد اعتقالهم وقدموا للمحاكمة واستمروا معتقلين حتى أفرج عنهم فى مارس ١٩٤٢ فى عهد حكومة مصطفى النحاس، ولم يعد عبد المنعم عبد الرؤوف إلى سلاح الطيران بطبيعة الحال بل نقل إلى الجيش وانضم لقوة الكتيبة الثالثة المشاة

بمنشية البكرى بالقاهرة، وهناك جمعته الأقدار بضابط شاب تعرف عليه لأول مرة ولعب بعد ذلك دورا خطيرا فى مجرى حياته.. وكان ذلك الضابط هو جمال عبد الناصر الذى كان يعمل وقتئذ مساعدا لأركان حرب الكتيبة الثالثة وكان من ضمن قوة الكتيبة التى نقلت من الصحراء الغربية إلى القاهرة فى مارس ١٩٤٢، وهو نفس الشهر الذى أفرج فيه عن عبد المنعم وانضم فيه على قوة الكتيبة هو الآخر.. يجدر بنا الآن وبعد حدوث اللقاء الأول بين عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف فى مارس ١٩٤٢ بعد الإفراج عنه والذى تم فى مقر الكتيبة الثالثة بمنشية البكرى بالقاهرة أن نستعيد ما ذكره السادات عن دعوة عبد المنعم عبد الرءوف لعبد الناصر للانضمام إلى التنظيم بمجرد عودته من السودان، فقد قرأنا فى كتاب البحث عن الذات فى هذه المناسبة تواريخ شديدة الاختلاف تحتاج إلى تمحيص ودراسة وبحث.

متى عاد عبد الناصر من السودان؟

لقد حرص أنور السادات فى أكثر من موضع من كتابه «البحث عن الذات» على أن يسجل بدقة ملحوظة أن عودة عبد الناصر من السودان كانت فى ديسمبر ١٩٤٢، ولايمكن احتمال الخطأ فى ذكر ذلك التاريخ فقد أورده ثلاث مرات فى (الصفحات ٣٠، ٤١، ١١٣)، ولكن واقع الأمر يخالف ذلك فقد عاد عبد الناصر من السودان قبل التاريخ الذى ذكره السادات بأكثر من عام، ونظرا لما لهذا الموضوع من أهمية حيوية في البحث الذى نجريه لأنه يوضح لنا حقائق فى غاية الخطورة، لذلك ينبغى علينا ألا نقرر حكما فى ذلك الاختلاف إلا إذا كان مؤيدا بالدليل القاطع.

إن أول دليل نستند إليه بشأن التاريخ الصحيح لعودة عبد الناصر هو ما أورده السادات نفسه فى كتابه «أسرار الثورة المصرية» فقد ذكر في (الصفحة ٣٦) بالحرف الواحد: «وقد تختفى من بيننا أسماء فى كثير من الأوقات كما اختفى اسم عبد الناصر عامين كاملين بين ديسمبر ١٩٣٩ وديسمبر ١٩٤١، إذ كان فى هذه الفترة قد نقل إلى السودان»، وهكذا يقرر السادات فى وضوح أن عودة عبد الناصر من السودان إلى مصر كانت فى ديسمبر ١٩٤١.

أما الدليل الثانى فهو ذلك الخطاب الذى أرسله عبد الناصر إلى صديق له يعلق فيه على حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى أثاره كما أثار زملاءه ضباط الجيش، وقد أورد عبد الناصر فقرات من هذا الخطاب في (الصفحة ١٥) من كتابه «فلسفة الثورة» وهو قاطع الدلالة على أن عبد الناصر كان موجودا فى مصر أثناء وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ولم يكتب الخطاب الذى ذكرناه إلا نتيجة الغضب الذى تملكه من جراء ذلك الحادث الذى أهان كرامة البلاد، وأن ما ورد فى الصفحات من ١٧٠ إلى ١٧٢ من كتاب «أسرار الثورة المصرية» عن واقعة اتصال الشهيد وجيه خليل بكل من عبد الحكيم عامر وعبد الناصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يجزم بوجودهما وقتها فى مصر.

أما الدليل الثالث الذى فيه فصل الخطاب ولامجال بعده لنقاش أو جدل فهو ملف الخدمة العسكرية الخاص بعبد الناصر، ويحمل هذا الملف الرقم ٢٤٣٤ وقد استخلصنا منه البيانات التالية:

● فى مارس ١٩٤٠ سافر ضمن قوة الكتيبة الثالثة بنادق مشاة للعمل فى بورسودان فالخرطوم وجبل الأولياء، وظل بالسودان حتى عادت الكتيبة إلى القاهرة وتم تجمعها فى معسكر «كمبرا» بإمبابة فى نوفمبر ١٩٤١.

● نقل عبد الناصر مع كتيبته الثالثه من معسكر «كمبرا» بإمبابة إلى الصحراء الغربية يوم ٨ ديسمبر ١٩٤١.

● فى ٤ مارس ١٩٤٢ عاد جمال عبد الناصر مع كتيبته الثالثة من الصحراء الغربية إلى القاهرة – واستقرت الكتيبة بمعسكر منشية البكرى.

فى ٤ نوفمبر ١٩٤٢ اختير للعمل مدرسا بالكلية الحربية.

ويتضح مما قرأناه فى الملف الشخصى لعبد الناصر أنه وصل القاهرة فى النصف الأول من نوفمبر ١٩٤١ وأنه أمضى عام ١٩٤٢ بأكمله فى مصر ما بين الصحراء الغربية والكتيبة الثالثة والكلية الحربية بالقاهرة، ولم يمض هذا العام كما ذكر السادات فى السودان.

وقد يثور التساؤل وما أهمية عودة عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٤١ أو أواخر عام ١٩٤٢ إلى مصر أفلا يكون ذلك التأخير فى تاريخ عودته قد حدث بنوع الخطأ أو النسيان وجل من لا يسهو؟ والجواب الذى أسجله للحقيقة والتاريخ أن ذلك التأخير لم يحدث خطأ فإن وراءه تدبيرا محكما وسببا فى غاية الأهمية.

لو ذكر السادات فى «البحث عن الذات» التاريخ الصحيح لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ فى الوقت الذى يعرف فيه الناس أن السادات لم يقبض عليه فى قضية الجاسوسين الألمانيين سوى فى أغسطس ١٩٤٢ حيث وضع فى الإيقاف فى ميس سلاح الفرسان بكوبرى القبة إلى حين صدور قرار بطرده من الجيش فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ (وهذان التاريخان اعترف بهما السادات فى الصفحتين ٨٩، ١٠٧ من أسرار الثورة المصرية) - لو ذكر السادات التاريخ الصحيح لانتابت الناس الدهشة ولتساءلوا: وكيف لم تتم أية لقاءات بين السادات وزميله عبد الناصر فى القاهرة عقب عودته من السودان طوال المدة الى أمضاها الأخير فى مصر قبل اعتقال السادات (من نوفمبر ١٩٤١ حتى أغسطس ١٩٤٢)، وهى مدة لا تقل عن تسعة أشهر منها قرابة نصف عام قضاها عبد الناصر بالكتيبة الثالثة بمنشية البكرى بالقاهرة.. وكان السادات باعترافه يخدم فى نفس الفترة التى حددناها كضابط إشارة بكتيبة إشارة سلاح الحدود بالجبل الأصفر بالقاهرة كما ذكر فى (الصفحة ٤٤ من البحث عن الذات)، وكان اللقاء بالطبع سهلا متيسرا خاصة وأن البيت الذى كان يقطن فيه السادات وقتئذ كان في كوبرى القبة أى على مسافة شديدة القرب من معسكر الكتيبة الثالثة بمنشية البكرى، بل هو فى طريق ذهابه وإيابه من عمله.

وإذا كان ذلك هو السؤال الأول فإن السؤال الثانى الذى لابد أن يفرض نفسه علينا هو أن نتساءل عن سر عدم دعوة السادات زميله وصديقه عبد

الناصر إلى الانضمام إلى تنظيمه الذى أنشأه عام ١٩٣٩ والذى كان قد مضى عليه وقتئذ ثلاث سنوات.

ولم تكن العلاقة بين عبد الناصر والسادات تسمح بتجاهل أى منهما للآخر، كما أنها لا تسمح للسادات باستبعاد صديقه عن التنظيم، فلقد كان عبد الناصر هو المركز الذى التأمت حوله مجموعة أصدقاء منقباد كما ذكر السادات نفسه، وقد كان دوره مع زملائه بمثابة الرائد والموجه فهو الذى رسم للجماعة رسالتها الكبرى فى مقاومة الانجليز وهو واحد من الذين أقسموا العهد المقدس فوق تباب الشريف بمنقباد إيذانا بالرابطة الوثيقة التى غدت تربط أفراد الجماعة ببعضهم البعض، وتبدو هذه الأمور بوضوح شديد فى الصفحات من ٣٠ إلى ٣٦ من كتاب «أسرار الثورة المصرية».

ولو كان السادات قد سجل فى كتابه أى ذكر لحدوث مثل هذا اللقاء بينه وبين عبد الناصر أو أنه دعاه للإنضمام إلى تنظيمه خلال المدة التى أمضياها معا بالقاهرة قبل اعتقاله، لما استقام الأمر ولتصدع بنيان القصة التى رواها في البحث عن الذات عن التنظيم الذى أنشأه عام ١٩٣٩ والذى تسلمه عبد الناصر من عبد المنعم عبد الرؤوف فى أوائل عام ١٩٤٣.

والآن دعونا نتصور ما الذى كان متوقعا أن يكتبه لنا السادات فى «البحث عن الذات» لو افترضنا أنه سجل لنا اللقاء الحقيقى الذى تم بينه وبين عبد الناصر، ولكن فى الظروف التى ذكرها لنا عن إنشائه تنظيم الضباط عام ١٩٣٩ - إن نتيجة هذا اللقاء لن تخرج عن احتمالين: إما أن يذكر لنا السادات أن عبد الناصر لبى دعوته وانضم عضوا عاديا إلى التنظيم مثل غيره من الأعضاء لأن منصب نائب رئيس التنظيم لم يكن هو الآخر شاغرا فقد كان يتولاه وقتئذ عبد المنعم عبد الرؤوف، وبالطبع كان السادات أول من يعلم أن أحدا لن يصدق هذا القول لأن ذلك يتناقض مع شخصية الرجل تناقضا تاما، ولن نبرهن على ذلك بما نعرفه بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد يكون فى ذلك تحامل وظلم، وإنما يكفى أن نرجع إلى أيام الخدمة فى منقباد لنرى

شخصية عبد الناصر وهو ما زال ضابطا صغيرا برتبة الملازم، وكيف استطاع أن يقوم بدور الموجه والقدوة لباقى الملازمين الذين يخدمون معه، وبعضهم كان من دفعته والبعض كان أقدم منه فى الرتبة مثل السادات وزكريا محيى الدين وحمدى عبيد .

أما الاحتمال الآخر الذى أمام السادات فهو أن يذكر لنا أن عبد الناصر لبى دعوته وأنه قام بتسليمه قيادة التنظيم، ولكن فى هذه الحالة تضيع على السادات الفرصة التى ينشدها لإثبات أنه منشئ التنظيم ورئيسه، فإن عبد الناصر الذى كان فى منقباد بمثابة الرائد قد أضحى بمجرد عودته من السودان هو الرئيس والقائد .

إذن مـاذا يكون الحل للخلاص من ذلك الموقف المعقد . . فى الواقع أن السادات أمكنه الإفلات من تلك الحيرة بذكاء يحسد عليه - ولم يكن الأمر يستلزم أكثر من تغيير بسيط فى تاريخ عودة عبد الناصر من السودان إلى مصر ليصبح فى أواخر عام ١٩٤٢ بدلا من أواخر عام ١٩٤١، بهذا التعديل استقام الأمر وأضحى التسلسل منطقيا لا تشوبه شائبة ولا يدعو إلى حرج وارتباك، فالأمر الطبيعى أنه بعد دخول السادات المعتقل فى صيف عام ١٩٤٢ أن يتولى القيادة من بعده نائبه والرجل الثانى فى التنظيم عبد المنعم عبد الرؤوف، وعندما يعود عبد الناصر من السودان فى ديسمبر ١٩٤٢ ينجح عبد المنعم فى ضمه إلى التنظيم (دون أى تدخل من السادات بالطبع بحكم وجوده بالمعتقل)، ثم لا يجد عبد الناصر صعوبة فى إزاحة عبد المنعم عبد الرؤوف وتولى القيادة بدلا منه ويتسلم التنظيم فى أوائل عام ١٩٤٣ .

بهذا التسلسل المنطقى المحكم أورد السادات فى (الصفحة ٣٠) من « البحث عن الذات » هذه التواريخ الثلاثة المتعاقبة فى دقة وإتقان بالغين وفى سطر واحد فقط إذ قال بالحرف :

« لم ألجأ إلى الخلايا السرية للدفع بهذه الثورة المسلحة لبلوغ أهدافها كما فعل عبد الناصر بعد عودته من السودان فى ديسمبر ١٩٤٢ وتسلمه التنظيم فى أوائل سنة ١٩٤٣ بعد اعتقالى فى صيف عام ١٩٤٢ » .

وهناك ملاحظة أود أن أذكرها قبل أن أنتقل إلى النقطة التالية في البحث، وهى تتعلق بالكيفية التى أمكن بها لعبد الناصر إزاحة عبد المنعم عبد الرءوف دون أية صعوبة وتوليه قيادة التنظيم بدلا منه كما ذكر السادات، فإنه على فرض صحة هذه الواقعة فإن السادات لم يفسر لنا الوسيلة التى تمكن بها عبد الناصر من ذلك وهو العضو الجديد فى التنظيم، على الرغم مما كان يتميز به عبد المنعم وقتئذ عن عبد الناصر من حيث مؤهلات القيادة، فهو أقدم منه فى الرتبة وأرسخ منه قدما فى التنظيم فهو الرجل الثانى بين المؤسسين وقد أمضى به نحو ثلاث سنوات، ثم هو بعد ذلك القائد الذى تولى قيادة التنظيم بمجرد غياب القائد الأصلى.

موقف عبد المنعم عبد الرءوف من السادات

لم يكن عبد المنعم عبد الرءوف فى الفترة التى ذكر السادات أنه تولى خلالها قيادة التنظيم من بعده فى حالة تسمح له بمزاولة أى نشاط سياسى سواء بطريقة علنية أو سرية، فقد تم الإفراج عنه فى مارس ١٩٤٢ بعد قضائه نحو عشرة أشهر فى السجن إثر مغامرة هروبه المعروفة مع عزيز المصرى وحسين ذو الفقار التى سبق أن ذكرنا أمرها -، وعندما ألقى القبض على السادات فى أغسطس ١٩٤٢ فى حادث الجاسوسين الألمانيين لم يكن قد مضى على عبد المنعم وهو يمارس حريته إلا قرابة أربعة أشهر.

وخلال هذه الشهور الأربعة ثبت أن السادات قد قطع صلته به تماما وكف عن زياراته له، وهو أمر طبيعى بعد أن أدى حادث عبد المنعم مع عزيز المصرى إلى ذلك الدوى الهائل فى كل أرجاء مصر، ولم يكن الإفراج عنه يعنى إفلاته من مراقبة المباحث مما دفع الكثيرين من معارفه ومنهم السادات إلى تجنب الاتصال به، ولكن ذلك التصرف أغضب عبد المنعم من صديقه كما يتضح من أقوال السادات فى الصفحة (١٠٧) من أسرار الثورة المصرية «عندما أفرج عنه (يقصد عبد المنعم عبد الرءوف) لم أشأ أنا أن أتصل به فى

شيء كنت أخشى عليه أن تثور حوله شكوك جديدة وكنت أريد له فترة من الراحة بعد المحاكمة والسجن والاعتقال، ولكن يبدو أن عبد المنعم أساء فهمى حينذاك فقد غضب فى نفسه وتضايق وعرفت ذلك فيما بعد » .

إن ما ذكره السادات عن تولى عبد المنعم عبد الرءوف قيادة التنظيم من بعده عقب اعتقاله مسألة فيها نظر، فإننا قد رأينا كيف أن السادات نفسه وهو رئيس التنظيم - كما يقول - قد آثر قطع اتصالاته مع عبد المنعم حتى لاتثور حوله شكوك جديدة، فهو موضوع بلاشك فى القائمة السوداء لدى سلطات الأمن ورقابة المباحث اللصيقة تحيط به من كل جانب، إذن فهل يتماشى مع المنطق أن يغامر عبد المنعم مرة أخرى فى ظل ما يعانيه من أوضاع سيئة ليتولى قيادة تنظيم سرى تم اعتقال رئيسه؟.. ولماذا يفعل ذلك وهو قد رأى بنفسه كيف تباعد عنه هذا الرئيس إثر الإفراج عنه ليبعد عن نفسه الشبهات؟

بقيت نقطة أخرى هامة وهى أن السادات لم يذكر لنا فى كتابه أن عبد الناصر وعبد المنعم كانا يخدمان معا فى كتيبة واحدة وهى الكتيبة الثالثة عقب الإفراج عنه إذ إن ذكر هذه الحقيقة كان يؤثر بلاشك على مجرى الأحداث كما كتبها فى « البحث عن الذات » فما أورده فى كتابه يشير لنا بأن عبد المنعم اتصل بعبدالناصر بمجرد نزول كتيبته من السودان لضمه إلى التنظيم، ولم يكن وقوع اختيار عبد المنعم عليه اعتباطا بل كان بناء على علة وضحها لنا السادات فى (الصفحة ١١٣) من كتابه، وهى أن عبد الناصر كان ضابطا ممتازا وذكر بأن هذه هى القاعدة التى أرساها - أى السادات - بأن لاينضم إلى التنظيم إلا المتميز فى عمله، هذا ولم تكن فى مقدرة عبد المنعم وهو ضابط طيار ضم حديثا إلى الجيش أن يحكم على درجة كفاءة أى ضابط بالجيش وقتئذ، كما لم تكن الظروف المحيطة به تسمح له بمزاولة أى نشاط سياسى سرا أو علانية، وبالتالى فلم يكن فى استطاعته أن يتولى قيادة تنظيم سرى أو أن يضم إليه عضوا جديدا مثل عبد الناصر، ولم يكن فى حاجة إلى

الاتصال بعبد الناصر لضمه إلى التنظيم بمجرد عودته من السودان لأن عبد الناصر كان أولا يخدم معه فى نفس الكتيبة، وثانيا لأن عبد الناصر كان موجودا فى مصر منذ تسعة أشهر.

المرحلة الثانية من الكتاب

وبعد أن استعرضنا ما ورد فى المرحلة الأولى من كتاب «أسرار الثورة المصرية» فى الجزء الأول من بحثنا وهى المرحلة التى انتهت بطرد السادات من الجيش عام ١٩٤٢ واعتقاله، نجد من المفيد أن نلقى بنظرة على المرحلة الثانية من الكتاب كى يمكننا استكمال بحثنا دون أى قصور أو نقصان وذلك توخيا منا للوصول إلى الحقيقة التى لا ننشد سواها، وقد كنا نود لو أن السادات اقتصر في تسجيله لتاريخ التنظيم على المرحلة الأولى من الكتاب.. إذ إننا رغم اختلافنا معه فى وجهات النظر فإننا نعترف بأنه كان يكتب عن أحداث عاصرها بنفسه وانفعل بها وجدانه، ولذا كان التسلسل فى هذه المرحلة – رغم ما شابه من غموض – تسلسلا منطقيا لا نشعر فيه باضطراب أو بفقدان للرؤية، على عكس الحال فى المرحلة الثانية التى كان يؤرخ فيها لتطور التشكيل بعد اعتقاله، فقد كان يكتب نقلا عن روايات لأفراد آخرين ويبدو أنه جمع هذه الروايات دون أن يمحصها أو يرتبها من ناحية التسلسل الزمنى أو المنطقى.

إن أولى المفاجآت التى تصادفنا فى المرحلة الثانية من الكتاب نجدها فى الصفحة ١٨٣ إذ يقرر فيها السادات دون أى لف أو مداراة أن أول تكوين فعلى للضباط الأحرار كان عام ١٩٤٤ –، إذن عن أى تشكيل كنا نقرأ منذ بداية الأربعينيات حتى بلغنا عام ١٩٤٢، ووصل الأمر بالتشكيل إلى حد إنشاء ورشة المسدسات وتحضير البارود ووضع خطة محكمة لإبادة الإنجليز أفرادا وجماعات عند انسحابهم؟ أو لم يكن التشكيل أيضا يحمل نفس الاسم «تشكيل الأحرار»؟

ونقرأ بعد ذلك عن اللقاء الذى تم بين عبد الناصر والسادات فى سبتمبر ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلغاء الأحكام العرفية، وكان السادات قد هرب من المعتقل فى أكتوبر ١٩٤٤ وظل مختبئا هاربا لمدة عام كامل حتى سقطت الأحكام العرفية.

ويروى السادات فى (الصفحة ٦٩) من «البحث عن الذات» الظروف التى كان يعيشها فى هذه الفترة بعد سنوات من التشرد والحرمان بلا عمل ولادخل فيقول بالحرف:

«فى تلك الفترة لم يكن عندى أى عمل وكانت الخمسة مليمات بالنسبة لى عملة صعبة، فكنت أسير على الأقدام يوميا من منزلى بكوبرى القبة إلى العتبة أى أكثر من ٢٠ كيلو متراً لأنى لا أملك ٦ مليمات أجرة الترام».

وفى اللقاء الذى جرى بين عبد الناصر والسادات الذى تم بعد إلغاء الأحكام العرفية والذى أشرنا إليه من قبل، يسترعى التفاتنا أن السادات رغم ظروفه المعيشية القاسية وما كان عليه من فاقة وحرمان كان لا يزال منشغلا بالأمور السياسية، وأنه اتفق مع عبد الناصر على إنشاء تشكيلين أحدهما شعبى يتولاه السادات، والثانى عسكرى داخل الجيش ويتولاه عبد الناصر بنفسه وينظمه تنظيما جديدا، على أن يعمل التشكيلان جنبا إلى جنب كل بوسائله وكل بخططه.

ولكن هذا الاتفاق الذى تم كما هو موضح فى (الصفحة ١١٢) من «أسرار الثورة المصرية» لم يؤت ثماره، فإن التشكيل الشعبى الذى جرى الاتفاق مع عبد الناصر على تعاونه مع التنظيم العسكرى يتضح لنا من (الصفحة ٧٠) فى «البحث عن الذات» أنه لم يكن إلاجمعية سرية كونها السادات مع حسين توفيق، وكانت مهمتها اغتيال رجال السياسة المصريين الذين يساندون الإنجليز وقتها.

وبدأت الجمعية السرية عملها بتدبير اغتيال مصطفى النحاس زعيم

الوفد يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٥ وكان يوافق للأسف الاحتفال بذكرى المولد النبوى، وتدخلت عناية الله ففشل تدبير الجمعية ونجا مصطفى النحاس، وكانت المحاولة الثانية التى دبرتها الجمعية ونجحت فيها هى قتل أمين عثمان وزير المالية فى عهد مصطفى النحاس، فقد أطلق عليه حسين توفيق الرصاص يوم ٦ يناير ١٩٤٦ وقتله، وألقى القبض على حسين توفيق فى نفس اليوم ووضع فى سجن الأجانب وتبعه السادات فى ١٢ يناير وبقى السادات فى السجن رهن المحاكمة ٣١ شهرا حتى صدر الحكم بتبرئته فى أغسطس ١٩٤٨.

واستمر السادات فى كتاب «أسرار الثورة المصرية» فى سرد أحوال التنظيم وتطوره، ولم يكن معايشا لهذه الأحداث أو على اطلاع بخفاياها، وكيف يمكن ذلك وقد كان خلال هذه الفترة نزيل الزنزانة ٥٤ فى سجن قره ميدان كما ذكر فى «البحث عن الذات»، وكانت النتيجة أن جاء تسلسل الأحداث كما سبق أن ذكرت مرتبكا وتماسكها مفقودا لانه اعتمد فى كتابته على روايات الغير الذى تتباين وجهات نظرهم وأفكارهم، وليس أدل على ذلك من أن السادات بعد أن قرر لنا فى وضوح وحسم تكوين تشكيل الأحرار عام ١٩٤٤ عاد بعد ذلك إلى استخدام لفظ «مجموعة» كلما تحدث عن التشكيل، والمعروف أن مرحلة المجموعة تسبق مرحلة التشكيل أو التنظيم.

ونقرأ فى الصفحة ١٨٥ عن نشاط مجموعة من الأصدقاء كانت مهمتها خلق رأى عام واع بين ضباط الجيش ليستطيع هذا الرأى العام تحريك الجيش، واستقرت المجموعة على خطة بعيدة المدى وبرنامج مرسوم للوصول إلى الهدف الكبير.. ونعود ونقرأ فى صفحتى ١٩٣، ١٩٤ كيف قررت هذه المجموعة عام ١٩٤٧ نبذ العلنية وتكوين جهاز سرى داخل الجيش يناط به جمع اشتراكات وطبع منشورات ومعاونة أسر الضباط الذين يلحقهم الأذى.

وهنا تثور أسئلة عديدة فإن تنظيم الضباط الأحرار الذى تكون عام ١٩٤٤ - كما ذكر السادات - لم يكن بالطبع إلا تنظيما سريا داخل الجيش، لأنه ليس من المعقول تكوين تنظيم علنى للضباط وإلا تعرضوا للمحاكمة

والطرد من الخدمة، فكيف يفكر أفراد المجموعة الذين هم من أفراد هذا التنظيم السرى أن يكونوا جهازا سريا داخل الجيش.. أى تكوين جهاز سرى داخل التنظيم السرى.

وأخيرا وبعد هذه الرحلة الطويلة الشاقة وصل بنا السادات إلى خاتمة المطاف وإلى المرحلة الحقيقية لتكوين الضباط الأحرار، ومن عجب أنه ضرب صفحا عن كل ما ذكره من قبل من معلومات وتواريخ متناقضة.

وفى الصفحات من ٢٠٧ إلى ٢٠٩ من كتاب «أسرار الثورة المصرية» نجد الحقائق المجردة الآتية التى تروى لنا تكوين التنظيم:

● فى هذا العهد عادت القوات المصرية من فلسطين ودعى عبد الناصر لمقابلة إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء برفقة عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش لتحذيره عن نشاطه مع الإخوان المسلمين (والمعروف أن هذه المقابلة كانت فى ٢٥ مايو ١٩٤٩).

● بدأنا فى تكوين القاعدة وفى الأيام التى تلت ذلك فرغ جمال من وضع أساس التنظيم كله.

● اختار جمال للتشكيل اسم الضباط الأحرار وظهر الاسم لأول مرة.

● وضعت أهداف التشكيل وطبعت وتم توزيعها فعلا على الضباط الأساسيين فيه.

النتائج التى نستخلصها من البحث

أولا: يمكن الجزم بأنه لم يتم تكوين تنظيم سرى - يستحق أن يطلق عليه هذا الاسم - داخل الجيش المصرى إلا تنظيم الضباط الأحرار الذى أنشأه عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ عقب عودة الجيش من حرب فلسطين، وهى حقيقة اعترف بها السادات فى نهاية كتاب «أسرار الثورة المصرية» كما رأينا، كما اعترف بها جميع الضباط الأحرار دون استثناء سواء فى كتبهم أو مذكراتهم التى نشرت أو فى أقوالهم التى أدلوا بها أمام لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ثانياً: أن ما ذكره السادات عن إنشائه أول تنظيم سرى للضباط عام ١٩٣٩ وكان يقصد به تنظيم الضباط الأحرار كما رأينا قول لم نستطع إثباته، ففضلا عن عدم إمكان الاهتداء إلى أسماء ضباط اعترفوا بانضمامهم لهذا التنظيم فإن السادات نفسه قد اعترف فى أكثر من موضع فى كتابه «أسرار الثورة المصرية» أن عبد الناصر هو الذى شكل أول تنظيم سرى داخل الجيش وأن اسم الضباط الأحرار قد ظهر لأول مرة فى عام ١٩٤٩.

وهذا القول ينطبق أيضا على ما أطلق عليه اسم تنظيم الطيران، بينما هو لا يزيد على كونه مجموعة ضمن المجموعات التى تكونت فى أوائل الأربعينيات من الضباط لمقاومة الإنجليز، وكان الجيش يزخر بعشرات منها كما سبق أن ذكرنا.

ثالثاً: إن قصة انضمام عبد الناصر إلى تنظيم السادات عن طريق عبد المنعم عبد الرءوف بعد عودته من السودان ثم تسلمه التنظيم فى أوائل عام ١٩٤٣: هذه القصة لم تظهر ولم تنشر إلابعد وفاة عبد الناصر.

رابعاً: إن أقصى ما يمكن أن نتصوره عن نشاط السادات السياسى فى مطلع الأربعينيات أنه تمكن من تجميع بعض الضباط الأصدقاء حوله فى مجموعة، وكانوا يناقشون فى اجتماعاتهم الأوضاع السياسية فى البلاد ويفكرون فى الوسيلة التى يمكنهم بها مقاومة الإنجليز، - وكان الجيش المصرى وقتئذ يموج بعشرات من هذه المجموعات فى مختلف الأسلحة والوحدات - هذا ولم نتمكن من الاستدلال على الأسماء التى كانت فى مجموعة السادات وقتئذ - فإن الأسماء التى ذكرها تأكد لنا نتيجة للبحث إلى أنهم لم يكونوا ضمن مجموعته - ولم يذكر لنا السادات أية أسماء أخرى كما لم نسمع أو نقرأ عن أى ضابط ذكر أنه كان فى تنظيم أو مجموعة السادات وهو أمر يثير الدهشة والاستغراب، ولا نستطيع أن نحدد فى هذا المجال سوى اسمين يمكن أن نقتنع بأنهما كانا على اتصال وثيق به خلال السنوات الأولى من

الأربعينيات وهما عبد المنعم عبد الرءوف وحسن عزت، وإن كانت علاقة السادات قد ساءت بكليهما بعد ذلك، فإن عبد المنعم عبد الرءوف كما ذكر البغدادى فى مذكراته كان هو الوحيد ضمن أعضاء لجنة القيادة الذى اعترض على ضم أنور السادات إلى هذه اللجنة عندما رشحه عبد الناصر فى نهاية ١٩٥١ عقب عودته إلى الجيش.

كما أن السادات نعت حسن عزت بأوصاف سيئة فى الصفحة ١١٠ من «البحث عن الذات» فى معرض الحديث عن عملهما المشترك فى أعمال المقاولات عام ١٩٤٩ إذ قال: «عرفته على حقيقته (يقصد حسن عزت) واشمأزت نفسى منه ومن السوق والعمل به فتركته وفى جيبى ١٢٠ قرشا وكان لى عنده ٣٠٠٠ جنيه من نصيبى من عملية الزقازيق ولكنى لم أطلبها منه».

خامسا: انحصر نشاط السادات السياسى فى بداية الأربعينيات فى إجراء بعض المقابلات والاتصالات، وكان أهمها ما أجراه مع حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين والفريق عزيز المصرى، وكان يذكر لهما أنه يمثل تشكيلا كبيرا فى الجيش وأنه يهدف إلى القيام بثورة مسلحة وإقامة حكومة عسكرية، ولم تكن هذه الأقوال بالطبع إلا ضربا من المبالغة والإفراط فى الخيال.

سادسا: إن العبرة فى إطلاق اسم تنظيم لا تتحقق من مجرد إطلاق هذا الاسم على مجموعة من الأفراد، وإنما العبرة الحقيقية هى نجاح هؤلاء الأفراد فى تحقيق الأهداف التى تم تكوين التنظيم من أجلها.

فإذا طبقنا هذا المبدأ على تنظيم السادات فإنه يمكننا الجزم بأنه لم يتمكن من تحقيق أى أهداف ذات قيمة، وبناء على ذلك تنتفى عنه صفة التنظيم ويصبح في أحسن الأحوال مجرد تجمع لعدد من الأفراد.

● ربط أنور السادات بين تنظيمه وبين حادث هروب عزيز المصرى وزميليه الطيارين الذى سبق لنا ذكره، ويتضح ذلك مما أورده فى الصفحات من ١٠٠ إلى ١٠٢ «أسرار الثورة المصرية» وفى الصفحتين ٣٨، ٣٩ «البحث عن الذات» -

كما حاول عبد اللطيف البغدادى أن ينسب تدبير هذا الحادث إلى تنظيم الطيران كما ورد فى حديثه لمجلة الشرق الأوسط الصادرة فى ١١ مارس عام ١٩٨٢، ولكن أوراق التحقيق الرسمية فى الحادث ومذكرة النائب العام وقتئذ عبد الرحمن الطوير بك تثبتان أن هذا العمل تم عن طريق تجنيد عزيز المصرى للطيارين بجهده الخاص دون أن يكونا تابعين لأى تنظيم سرى بالجيش.

● فى ٢٩ يونيو ١٩٤٢ حاول الضابط الطيار أحمد سعودى الاتجاه بطائرته إلى مرسى مطروح بغرض تزويد القيادة الألمانية بالمعلومات والصور الخاصة بالقوات البريطانية فى مصر، ولكن الطيار المصرى لم يتمكن من الوصول ويبدو أن طائرته أسقطت بواسطة الدفاع الجوى الألمانى ظنا منها أنها طائرة بريطانية.

وعلى الرغم من أن تنظيم الطيران صرح بأنه كان وراء هذه المحاولة كما ذكر البغدادى فى صفحتى ٢١، ٢٢ من مذكراته، كما أن الطيار أحمد سعودى كان واحدا من هذا التنظيم كما أوضحنا من قبل - إلا أن السادات حاول أيضا نسبة هذا العمل إلى تنظيمه، وذكر لنا اتفاق التنظيم على إرسال مندوب منه إلى روميل فى العلمين لإخطاره بشروط التنظيم للتعاون معه فى مقابل أن تنال مصر استقلالها، وقال فى الصفحة ٤٣ من «البحث عن الذات» ما يلى:

«كانت هذه هى شروط المعاهدة التى أمليتها وحملها المرحوم الطيار أحمد سعودى على طائرة هرب بها من القاهرة إلى العلمين وأنا عندى ٢٢ سنة بعد أن عرضتها على إخوانى وحازت قبولهم، ولم يكن عبد الناصر معنا فقد كان فى السودان كما ذكرت».

ولا يمكن أن نتصور بالطبع أن يحمل الطيار سعودى معه إلى القائد الألمانى الفيلد مارشال روميل شروط معاهدة يقترح عقدها معه ضابط صغير الرتبة والسن بالجيش المصرى، إذ لا يمكن أن يكون القائد الألمانى الذى سمى ثعلب الصحراء، لفرط دهائه ومهارته بهذه الدرجة من الطيبة والسذاجة.

ومن العجيب أن يذكر السادات اسم عبد الناصر فى هذا المقام رغم أنه لم يكن له أدنى علاقة بالموضوع، ولكن يبدو أنه كان يريد أن يؤكد للقراء فى كل موقف حدث فى عام ١٩٤٢ أن عبد الناصر كان وقتئذ فى السودان، ولكن حادث أحمد سعودى وقع فى ٢٩ يونيو ١٩٤٢، ولم يكن عبد الناصر فى السودان بل كان يخدم وقتئذ فى الكتيبة الثالثة المشاة فى منشية البكرى وعلى مسافة شديدة القرب من منزل السادات.

* * *

قضية الأسلحة
والذخائر الفاسدة

الفصل الرابع

كيف نشأت قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة؟

فـى التـقرير السنوى لديـوان المحاسبة الذى يقدم إلى مجلس النـواب وفقا لقانون إنشائه فى نهـاية كـل عـام عـن الحساب الختـامى لميزانيـة الحكومة، تضمن التقرير فى بداية عام ١٩٥٠ ملاحظات الديوان عن طائفة من المخالفات الجسيمة التى وقعت بالنسبة لبعض صفقات الأسلحة والذخائر التى عقدتها لجان المشتريات المصرية مع بعض شركات الأسلحة الأوربية عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ والتى اكتشف الديوان ما يحيط بها من فساد وما يكتنفها من شكوك وشبهات، وقد تضمن التقرير أيضاً أن مستشفى المؤاساة بالإسكندرية الذى كان يرأسه الدكتور أحمد النقيب صرف إلى كريم ثابت المستشار الصحفى لفاروق خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات الخاصة بالمستشفى بدعوى أنها مقابل دعاية قام بها المذكور لصالح المستشفى، ولم تكن فى الواقع سوى منحة أمر بها فاروق له من أموال ذلك المستشفى الخيرى.

وعندما علمت الحكومة بما يتضمنه التقرير من ملاحظات ومناقضات حاولت الضغط على رئيس الديوان محمود محمد محمود لحمله على حذفها من التقرير، ولكنه أصر على بقائها وبادر بتقديم استقالته احتجاجا على تدخل الحكومة فى عمله، وسرعان ما قبلت استقالته وتم تعيين الدكتور أحمد إبراهيم رئيساً لديوان المحاسبة فى أبريل ١٩٥٠، وفى التاسع والعشرين من مايو ١٩٥٠ تقدم مصطفى مرعى المحامى المعروف وعضو مجلس الشيوخ بسؤال إلى الحكومة الوفدية التى كان يرأسها مصطفى النحاس زعيم الوفد عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة التى أكد أن وراؤها بلا شك دافعا خطيرا، وعندما لاحظ مصطفى مرعى تباطؤ الحكومة وعدم اهتمامها بالرد على سؤاله طلب تحويل سؤاله إلى استجواب للحكومة، وفى جلسة مجلس الشيوخ التى حددت لنظر الاستجواب وكانت يوم ٢٩ مايو عام ١٩٥٠ واستمرت إلى منتصف الليل شرح مصطفى مرعى للمجلس المخالفات المالية التى شابت

نفقات حملة فلسطين، وأشار إلى مسئولية لجنة الاحتياجات التى شكلت بقرار من وزير الحربية يوم ١٣ مايو (قبل الحرب بيومين فقط) وكيف خولت اللجنة بموجب هذا القرار سلطة إبرام الصفقات اللازمة لسد احتياجات الجيش من الأسلحة والذخائر، وأوضح مصطفى مرعى أن هناك موردين من ذوى السمعة السيئة اشتركوا فى توريد صفقات مشبوهة إلى الجيش مثل المورد (أبو رجيلة) الذى اتفق مع لجنة الاحتياجات على توريد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات (صناعة أمريكية) ثمن الطلقة الواحدة منها ٩٠٠ ليرة إيطالية أى ما يعادل أربعة جنيهات ونصف بالعملة المصرية.

ثم جاء فى تقرير المفتش الرسمى الموفد من قبل وزارة الحربية لفحص الطلقات موضوع العقد أن جزءا من المواد المستخدمة فى صنعها من ضمن مخلفات الجيوش الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام، وأشار المفتش الرسمى إلى أنه فى الوقت الذى دون فيه بالعقد أن ثمن الطلقة الواحدة (المصنوعة من هذه المخلفات الرديئة) ما يعادل أربعة جنيهات ونصف الجنيه بالعملة المصرية وقتئذ، تبين أن ثمن الطلقة الجديدة من بريطانيا أقل من جنيهين اثنين مصريين.

وفى داخل البرلمان أثار موقف حكومة الوفد من استجواب مصطفى مرعى كثيراً من علامات الدهشة والاستغراب، فقد نصبت الحكومة نفسها مدافعا عن الوقائع المريبة والصفقات المشبوهة التى وردت خلال الاستجواب، برغم أن هذه الوقائع كلها قد جرت خلال العهد الذى كانت فيه الحكومة تتشكل من تآلف حزبين من أحزاب الأقلية وهما الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين.

وعلى الرغم من أن اتجاها قد ظهر داخل مجلس الشيوخ تبناه المعارضون للحكومة بوجوب تشكيل لجنة من المجلس لتقصى الحقائق فى وقائع الصفقات

التى تضمنها الاستجواب، فإن هذا الاتجاه بضغط من الملك السابق فاروق والحكومة لم يقيض له الاستمرار.

وكان رد فاروق وحكومته على استجواب مصطفى مرعى وعلى الكلمات العنيفة التى ألقاها المعارضون للحكومة خلال نظر الاستجواب فى مجلس الشيوخ وما اقترحوه بشأن تأليف لجنة تقصى الحقائق أن صدرت ثلاثة مراسيم ملكية فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ عصفت بكيان مجلس الشيوخ وأخرجت منه عدداً كبيراً من أقطاب المعارضة بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور، وكان من الواضح أن عملية العصف بكيان مجلس الشيوخ والاقتصاص من أعضاء المعارضة قد تمت بالاتفاق والتنسيق بين الملك السابق فاروق والحكومة الوفدية كما اعترف بذلك حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى مذكراته.

كيف بدأ التحقيق فى القضية

على الرغم من النجاح الذى أحرزه الملك السابق فاروق والحكومة الوفدية فى إخماد صوت المعارضة فى مجلس الشيوخ بعد صدور المراسيم الملكية الثلاثة التى أتاحت للوزارة النحاسية أغلبية كانت تفتقدها فى مجلس الشيوخ، فضلا عن إدخال بعض الشخصيات المعروفة بولائها للقصر، فإن الملك والحكومة عجزا عن إخماد صوت المعارضة فى الصحف وبين الرأى العام، فقد انبرت صحف المعارضة وعلى رأسها مجلة روزاليوسف التى ساندتها بعض الصحف وخاصة صحيفتى الاشتراكية (أحمد حسين) والجمهور المصرى (أبو الخير نجيب) تستثير الرأى العام فى مصر وتكشف له عن صفقات الأسلحة المشبوهة التى حارب بها الجيش المصرى فى فلسطين عام ١٩٤٨، وسرعان ما أطلق على هذه القضية الاسم الذى اشتهرت به بعد ذلك وهو قضية الأسلحة الفاسدة.

وكان الكاتب الكبير إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روزاليوسف هو الذى تزعم الحملة الصحفية العنيفة التى شنتها صحافة

المعارضة ضد الحكومة وضد الفريق محمد حيدر الذى كان وزيراً للحربية فى أثناء حرب فلسطين، والذي كان يشغل فى ذلك الوقت منصب القائد العام للقوات المسلحة وراحت تكشف الستار فى مقالاتها عن أنواع الفساد الذى شاب صفقات الأسلحة التى تم توريدها إلى مصر وعن العمولات الضخمة التى تقاضاها بعض السماسرة والوسطاء، والذين كان من بينهم بعض كبار الشخصيات البارزة فى المجتمع.

وقد ذكر مصطفى نصرت وزير الحربية وقتئذ فى شهادته أمام محكمة الجنايات عام ١٩٥٣ أنه بعد أن أخذت الصحف فى نشر الكثير عن أسلحة الجيش اجتمع فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة لمناقشة الإجراءات التى ينبغى اتخاذها بعد الحملة الصحفية العنيفة القائمة، وكان رأى الفريق محمد حيدر وجوب إبلاغ النيابة العامة حرصا على كرامة الجيش وضباطه، وفى ٢٢ يونيو عام ١٩٥٠ تلقى النائب العام محمد عزمى البلاغ الذى أرسله إليه وزير الحربية مصطفى نصرت والذى كان نصه كما يلى:-

حضره صاحب العزة النائب العام لمناسبة ما جاء بعدد روزاليوسف رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٠ والعددين السابقين من اتهامات إلى رجال الجيش، وبما إننى أرى أن سمعه الجيش وضباطه يجب ألا يتطرق إليها أى شك من جهة الأمانة والاستقامة، فلذلك رأيت إبلاغ عزتكم للتحقيق فى التهم المنسوبة لإظهار الحقيقة فيحول للمحاكمة كل من تثبت إدانته وحتى يقصى كل من تحوم حوله الشبهات، أما إذا ظهرت الحقيقة عكس ذلك فيؤاخذ كل متقول عما أشاعه من تهم باطلة وبذلك توضع الأمور فى نصابها إحقاقا للحق وإظهارا للباطل، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام:

التوقيع وزير الحربية والبحرية مصطفى نصرت.

ونظرا لما توقعه النائب العام من المشاكل والصعاب التى ينتظر أن

تعترض طريقه فى التحقيق بسبب الشخصيات الكبيرة المتورطة فى هذه القضية، فقد تحدث مع مصطفى نصرت وزير الحربية وقال له إن البلاغ الذى تلقاه منه سوف يؤدى إلى تحقيقات خطيرة وسيأتى اليوم الذى سيصطدم فيه مع شخصيات كبيرة فى الدولة، فهل الحكومة مستعدة لمساندته والوقوف إلى جانبه فى هذه الحالة، فرد عليه وزير الحربية بأنه ينبغى أن يكون على ثقة تامة من ذلك.

وبادر النائب العام بتعيين اثنين من رؤساء النيابة لمعاونته فى التحقيق وهما: الأستاذان عبد الحميد لطفى وأحمد موافى، كما أمر بوضع الرقابة على تليفونات طائفة من الأشخاص المشتبه فى أمرهم وعلى البرقيات المرسلة منهم إلى الخارج، ونظرا لحاجة النيابة العامة إلى وجود حلقة اتصال قوية مع البوليس لضمان سرعة وسلامة إجراءات القبض على المتهمين وتفتيش منازلهم ومكاتبهم فقد اختار النائب العام أحد الضباط المعروفين فى البوليس السياسى وهو العميد محمد إبراهيم إمام ليكون ضابط الاتصال بين النيابة العامة والبوليس.

وكانت أولى القضايا التى قامت النيابة العامة بالتحقيق فيها هى القضية الوحيدة التى استطاع إحسان عبد القدوس تقديم الدليل المادى عليها، وهو العقد المبرم بين زوجة المقدم جورج إبراهيم سعد أركان حرب سلاح المهندسين والوسيط التاجر عبد الصمد محمد عبد الصمد بشأن توريد صفقة أسلحة للجيش، وقد أصدر أحمد موافى رئيس النيابة الذى كلف بالتحقيق فى هذه الواقعة أمره بالقبض على المقدم جورج سعد وتفتيش منزله، وقد تسبب القبض عليه دون إخطار القيادة العامة وحضور البوليس الحربى فى حدوث ضجة لدى رئاسات الجيش، وطلب الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة من النائب العام ضرورة إخطار القيادة العامة مسبقا ووجود البوليس الحربى عند إلقاء القبض على أى ضابط فى الجيش، ولكن النائب العام لم

يلتزم بتنفيذ هذا المطلب حرصا على سرية التحقيق من جهة وضمانا للمفاجأة من جهة أخرى، حتى لا يقدم المتهمون على إتلاف أية أدلة موجودة لديهم.

وكان التحقيق يجرى منذ بدايته فى الإسكندرية فى سراى النيابة العامة على طريق الكورنيش نظراً لأن العادة قد جرت قبل الثورة على انتقال الملك والحكومة خلال فصل الصيف إلى الإسكندرية، وكانت النيابة العامة من ضمن أجهزة الدولة التى تنتقل رئاستها مع الحكومة أثناء فترة الاصطياف، ولم يكن الملك السابق فاروق موجوداً فى الإسكندرية عندما بدأ التحقيق فى القضية، فقد كان يصطاف فى الخارج متجولا فى بعض البلدان الأوروبية.

وفى بداية التحقيق قدم بلاغ جديد إلى النيابة العامة ضد أحد الوسطاء الذين قاموا بتوريد أسلحة بلجيكية فاسدة كانت عبارة عن بنادق عيار ٣٠٣، ٠ ثبت أنها صناعة عام ١٩١٦، وهى القضية التى عرفت فيما بعد باسم قضية البنادق البلجيكية FN، وكان الاتهام موجها فيها إلى وسيط مصرى من أصل سورى يدعى إدمون جهلان، وقد أثار تحقيق النيابة فى هذه القضية ضجة كبرى، فقد ظهر أن إدمون جهلان كان أحد رجال فاروق المقربين وكان برفقته فى (دوفيل) أحد المصايف الفرنسية عند بداية التحقيق فى قضيته، وكان هو المسئول عن نفقات وحسابات الرحلة الملكية فى أوروبا، ونظرا لأن (فاروق) كما اتضح فيما بعد كان متورطًا معه فى صفقات أسلحة مشبوهة وفى تقاضى عمولات ضخمة من شركة الأسلحة الوطنية فى بلجيكا وغيرها، لذا انتاب فاروق الذعر عندما بدأت النيابة العامة تحقيقاتها فى قضية جهلان خشية انكشاف المستور فى فضائحه وأسراره، ولذا فقد تدخل بشكل سافر لدى الحكومة لحماية جهلان الذى سرعان ما أصبحت قضيته بسبب تدخل الملك السابق، من أشهر قضايا الأسلحة الفاسدة، وقد روى النائب العام السابق محمد عزمى فى شهادته أمام محكمة الثورة فى عام ١٩٥٣ الظروف المثيرة التى أحاطت بقضية إدمون جهلان وقد ورد ضمن شهادته ما يلى:

«بعد تفتيش منزل ومكتب جهلان اتصل بى فى اليوم التالى الأستاذ فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وطلب مقابلتى وذهبت إليه فقال لى:

«إيه يا راجل ده الشغل بتاعك عنيف قوى دا الملك اتجنن والنحاس كلمنى من أوروبا وإدمون جهلان موجود مع الملك فى دوفيل فكيف تفعلون معه هذا وتبهدلوا أسرته وهو مع الملك؟»

فقلت له: «إن النائب العام لا يعلم أن إدمون جهلان من رجال الحاشية الملكية والملك وحده هو الذى جعله الدستور فوق القانون ولكن ما عداه من رجال الحاشية يخضعون للقانون ولا يمكن أن يكون حصل بهدلة لأسرة جهلان».

فقال لى: «إن الملك أخبر مصطفى النحاس رئيس الحكومة أن له بعض أوراق شخصية داخل خزانة جهلان وإنه يريد أن تنتظر النيابة العامة حضور جهلان ليقوم بفتح الخزانة أمامها ليستخرج الأوراق الخاصة بالملك ويسلمها أمام النائب العام إلى ناظر الخاصة الملكية».

وفى صباح ٢٦ سبتمبر عام ١٩٥٠ حضر إدمون جهلان فجأة بالطائرة إلى مطار القاهرة قادما من الخارج، واتصل العميد محمد إبراهيم إمام ضابط الاتصال بين النيابة العامة والبوليس من القاهرة بالنائب العام هاتفيا فى الاسكندرية ليخطره بوصوله، فأمره بالتحفظ عليه بنفسه وإحضاره برفقته فى أول قطار إلى مقر النيابة العامة بالاسكندرية، ولكن جهلان لم يسافر إلى الاسكندرية وعلم النائب العام بعد اتصال هاتفى أجراه معه فؤاد سراج الدين وزير الداخلية أن جهلان تم تهريبه من المطار بواسطة العميد أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية، الذى قام بنقله فى سيارته التابعة للقصر من المطار إلى قصر عابدين بناء على تعليمات من الملك السابق شخصيًا، وأن (فاروق) أصدر أمره إلى العميد أحمد كامل بعدم تسليم جهلان إلى النائب العام إلا إذا تعهد بعدم القبض عليه بعد إتمام استجوابه.

واضطر النائب العام إلى الموافقة على سفر جهلان إلى الخارج خضوعًا

للإرادة الملكية، فقد أبلغوه أنه هو الذى يتولى حسابات الرحلة الملكية ولابد من عودته لتقفيل حسابات هذه الرحلة، ولكن النائب العام طالب بضرورة عودته إلى مصر بمجرد تقفيل الحسابات، وعند منتصف الليل اتصل سراج الدين هاتفيا بالنائب العام وأخطره بسفر جهلان إلى الخارج بالطائرة.

وقد أثار حضور جهلان إلى مصر وعودته إلى الخارج فى اليوم نفسه دون القبض عليه كما أمرت النيابة العامة بذلك سخط جانب كبير من الرأى العام فى مصر، واستغلت المعارضة الفرصة لشن هجماتها على الحكومة الوفدية لتخاذلها أمام الملك، ونشر مكرم عبيد زعيم حزب الكتلة مقالا عنيفا فى جريدة الحزب ينطوى على التعريض بموقف الحكومة، وكان المقال يحمل عنوانا ساخرا وهو: «هل وزير الحربية جاهل أم جهلان».

الشاهد قال قبل أن يموت: (إدمون جهلان يعنى الملك فاروق).

ونتيجة للضجة الشديدة التى حدثت فى مصر بسبب هروب إدمون جهلان من قبضة العدالة، لذا اضطر الملك السابق فاروق أن يأمر جهلان بالعودة إلى مصر بعد فترة قصيرة من سفره إلى الخارج للقيام بفتح خزانته أمام النيابة العامة فى حضور نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية الذى أوفده فاروق خصيصا كى يحضر التفتيش، وليأخذ من الخزانة الأوراق الخاصة بالملك، وقد روى محمد عزمى النائب العام السابق قصة فتحه لخزانة جهلان وتفتيشها فى شهادته أمام محكمة الثورة فى أكتوبر ١٩٥٣، وقد ورد ضمن أقواله ما يلى:

«ووجدت ظرفين مقفلين عليهما اسم الملك فاثبت وصفهما وسلمتهما لناظر الخاصة، أما دفاتر الشيكات التى وجدتها فقد أعطيت الدفاتر غير المستعملة لجهلان وكانت الدفاتر المستعملة بها كعوب شيكات مسحوبة على البنك الأهلى والبنك البلجيكى، وقال لى جهلان إنها حسابات خاصة بالملك ولكنى نقلت أرقام الشيكات فى محضرى، والحكاية دى نفعت قوى لأنى أحضرت البيانات من البنوك التى دلت على أن(فاروق) مشترك فعلا فى اغتراف الأموال فى حملة فلسطين، ولولا ذلك لم استطعنا أن نثبت عليه شيئًا».

وقد بين دفتر البنك البلجيكي أن الحساب الخاص للملك تم فتحه في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ ومعركة فلسطين على أشدها، وفتح الحساب باسم إدمون جهلان بمبلغ مائتي ألف جنيه، ثم وجدنا بالخزانة أشياء أخرى وجدنا عقد عباس حليم (أحد أفراد الأسرة المالكة) الخاص بالمدافع الأسبانية (عيار ١٠٥ م) وكان حسابه باسم جهلان والمبلغ المسحوب كان مائة ألف جنيه، وكان التاريخ يتفق مع عقد توريد المدافع الأسبانية، وفيه واحد تاني اسمه الدكتور الشاذلي اتضح أنه قد تقدم بعطاء لتوريد المدافع عيار ١٠٥ م بسعر سبعة آلاف جنيه للمدفع الواحد وهو أقل بكثير من العطاء الذى تقدم به عباس حليم.

ولكن عطاء الشاذلي أهمل دون فحصه وتم قبول عطاء عباس حليم، ويظهر أن الدكتور الشاذلي عمل ضجة ولذا تم إعطاؤه عشرة آلاف جنيه ثمنا لسكوته، وعندما استدعيت الدكتور الشاذلي بعد ذلك للتحقيق معه في هذه الواقعة اضطرب والخبط في كلامه وحاول التخلص بقوله إنهم أعطوه هذا المبلغ ليصرفه لهم بفرنكات سويسرية عندما يسافر إلى سويسرا، وأثناء التحقيق طلب مني الشاذلي أن يحدثني على انفراد ولما اختليت به قالي لي: «أنت عاوز تموتني أنت مش عارف مين اللى وراء هذه الحكاية».

والشاذلي غلبان وهو مات فعلا بعد ذلك في سويسرا، وأنا أشك في سبب موته لأنه أثناء التحقيق معه قال لي بصريح العبارة إن إدمون جهلان يعني الملك فاروق، وهكذا ثبت للنائب العام في أثناء التحقيق أن إدمون جهلان هو الاسم الذى يتخفى وراءه فاروق عند عقد صفقات الأسلحة مع بعض شركات السلاح الأوروبية، وكذا عند فتح الحسابات السرية في البنوك الموجودة في مصر أو بالخارج لتلقي العمولات الضخمة بالعملات الأجنبية من شركات الأسلحة.

تهديد المحققين من أعضاء النيابة بالقتل

لم يلبث التحقيق الذى كانت تجريه النيابة العامة بمقرها بسراى النيابة بالاسكندرية في قضية الأسلحة الفاسدة أن اتسع وتشعب بسبب البلاغات

الكثيرة التى انهمرت على مكتب النائب العام والتى كان معظمها من ضباط من أسلحة الجيش المختلفة، مما أدى إلى استجواب العديد من المتهمين وإلى الاستماع لشهادات الكثيرين من الشهود، لذلك انتدب النائب العام محمد عزمى فضلا عن الأستاذين عبد الحميد لطفى وأحمد موافى رئيسى النيابة سبعة آخرين من أعضاء النيابة لمعاونته فى التحقيق وهم الأساتذة: محمد عبد السلام، صدقى البشبيشى، أحمد فتحى مرسى، محمد أبو الفضل حفنى، توفيق الخشن، عدلى بغدادى، وحسن المرصفاوى.

وخلال التحقيق استلزم الأمر القبض على النبيل السابق عباس حليم لاستجوابه فى الاتهام الموجه إليه، كما قامت النيابة العامة بتفتيش بيوته الثلاثة التى يملكها فى القاهرة والاسكندرية والمعادى، ونظرا لأنه كان من أعضاء الأسرة المالكة فقد جرى استجوابه بمعرفة الأستاذ أحمد موافى رئيس النيابة وبحضور النائب العام شخصيّا، وقد اعترف النائب العام أن عباس حليم دخل غرفة التحقيق وهو مسلح بمسدسه (مخالفا بذلك القانون) كوسيلة لإرهاب المحقق، واستمر التحقيق معه من الصباح حتى الساعة العاشرة مساء.

ونظرا لأن التحقيق معه لم يكن قد انتهى بعد فقد كان من المنتظر إصدار الأمر بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق، ولكن النائب العام كما يبدو خشى من اتخاذ ذلك القرار بسبب مركز المتهم وهو ما أخذ عليه بعد ذلك وخاصة عندما كان يدلى بشهادته أمام محكمة الثورة فى أوائل نوفمبر ١٩٥٣ ضد كامل القاويش محافظ القاهرة السابق، فقد وجه إليه عبد اللطيف البغدادى رئيس المحكمة انتقادات حادة بسبب ذلك الموقف المتخاذل الذى وقفه.

وقد أكد النائب العام فى شهادته أنه بعد الإفراج عن عباس حليم اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان عدم هروبه من مصر، فقد أمر بمنع سفره إلى الخارج كما أمر بوضع الرقابة على جميع محادثاته الهاتفية وعلى رسائله وبرقياته للخارج، كما كلف البوليس بمراقبة كل تحركاته واتصالاته الداخلية.

كما أوضح النائب العام للمحكمة التهديدات التى وجهت لأعضاء النيابة المحققين، ومن ذلك أن ضابطا كان محجوزا فى السجن رهن التحقيق قال لوكيل النيابة المحقق «إحنا ناس عرب وبنعرف ننتقم»، ووصل إلى بعض المحققين خطابات تهديد بالقتل مما حدا بالنائب العام إلى طلب حراسة خاصة على أعضاء النيابة القائمين بالتحقيق.

وقد ذكر النائب العام أيضا أنه فى أثناء تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة بدأ يفقد ثقته فى بعض معاونيه من أعضاء النيابة العامة، بعد أن اتضح له من تصرفاتهم أن السراى نجحت فى استقطابهم إلى جانبها بشتى المغريات وفى إقناعهم بالعمل لصالح الملك ورجال حاشيته بالنسبة للقضايا التى تتعلق بهم، وبالإضافة إلى موضوع صدقى البشبيشى وكيل النيابة الذى وصل متأخرا إلى بنك الكريدى ليونيه مما أتاح الفرصة لبوللى لفتح خزانته الخاصة وأخذ كل ما يريد الحصول عليه منها من وثائق ومستندات ربما كانت كفيلة بإدانته وإدانة مليكه، فإن النائب العام فى شهادته أمام محكمة الثورة أوضح أن وكيل النيابة محمد أبو الفضل حفنى المحقق فى قضية إدمون جهلان قدم له مذكرة فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ أكد فيها بالأدلة القاطعة أن تهمة جهلان ثابتة عليه بما لا يقبل أى شك، ولكن هذا المحقق نفسه عاد بعد أقل من ثلاثة شهور وفى ٩ يناير ١٩٥١ قدم مذكرة أخرى إلى النائب العام كانت تتكون من ٢٥ صفحة ناقض فيها كل ما كتبه فى مذكرته الأولى وفند كل التهم الخاصة بشراء الأسلحة البلجيكية، مما كان يعنى براءة إدمون جهلان من أى اتهامات كانت موجهة ضده، وهذا ما دعا النائب العام إلى أن تساوره الشكوك فى بعض معاونيه وقال إنه بدأ يحس بأنه أصبح وحيدا فيما عدا بعض أعوانه الموثوق بهم، وكان فى مقدمتهم رئيسا النيابة أحمد موافى وعبد الحميد لطفى اللذان كان يتميزان بالنزاهة والاستقامة والصلاح.

وفى يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٠ دعا الملك السابق رئيس الوزراء مصطفى النحاس وأعضاء وزارته للاجتماع معه فى قصر عابدين بمناسبة عودته إلى

القاهرة بعد رحلة اصطيافه فى الخارج، وقد حضر الاجتماع الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة ،وفى أثناء الاجتماع وجه فاروق حديثه إلى الفريق محمد حيدر قائلا: «النائب العمومى ياحيدر طالب إخراجك والمذكرة الآن يتم تبييضها فى النيابة»، وعندما نقل عبد الفتاح الطويل وزير العدل إلى محمد عزمى النائب العام حديث الملك إلى حيدر بشأن المذكرة التى يتم إعدادها فى النيابة العامة بطلب إبعاده عن منصبه تملكه الغضب فقد أدرك على الفور أن تليفون النائب العام سواء فى المكتب أو فى المنزل موضوع تحت الرقابة وأن جميع محادثاته الهاتفية تنقل إلى الملك السابق.

وبعد بضعة أيام أرسل النائب العام إلى وزير العدل المذكرة الرسمية التى يطلب فيها إبعاد الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة والفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش عن منصبيهما لصالح التحقيق وقد استجابت الحكومة على الفور لهذا الطلب نظرا لموافقة فاروق التى أبداها علانية فى أثناء اجتماعه مع رئيس وأعضاء الوزارة فى قصر عابدين وفى حضور الفريق محمد حيدر ذاته، وقد تم بالفعل إبعاد محمد حيدر وعثمان المهدى عن منصبيهما ولكن يبدو أن الملك السابق لم يوافق على إبعاد الاثنين إلا كنوع من الزجر والتأديب لهما، وقد أثبت مجرى الأحداث أن الملك لم يكن فى تفكيره التخلص من حيدر وعثمان المهدى نهائيا، والدليل على ذلك هو أن منصب القائد العام للقوات المسلحة بعد إبعاد حيدر عنه ظل شاغرا دون تعيين قائد عام جديد مكانه، كما أن الفريق حسين فريد قائد قسم القاهرة (المنطقة المركزية حاليا) الذى عين مكان عثمان المهدى تم تعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش بالنيابة، وبذا بقى المنصبان شاغرين فى الحقيقة تمهيدا لإرجاع حيدر والمهدى بعد فترة قصيرة إليهما وهو الأمر الذى جرى بالفعل بعد حوالى نصف عام.

إعلان تقرير الاتهام وإحالة المتهمين إلى قاضى الإحالة

فى ١٥ يناير ١٩٥١ وقع النائب العام محمد عزمى تقرير الاتهام فى قضية الأسلحة الفاسدة بعد تحقيق طويل تم خلاله استجواب عشرات من المتهمين والاستماع لشهادات عدد كبير من الشهود كان أغلبهم من ضباط الجيش، وبلغ عدد صفحات التحقيق فى القضية الأصلية والقضايا المتعلقة بها ١٨ ألف صفحة، كما استغرق التحقيق فترة حوالى سبعة شهور بذل خلالها المحققون من رؤساء ووكلاء النيابة العامة جهودا مضنية، واضطر بعده النائب العام محمد عزمى الذى كان يشرف بنفسه على التحقيق إلى ملازمة الفراش بسبب مرضه وعملا بنصيحة الأطباء، ثم لم يلبث بعد انتهاء التحقيق وتوقيعه تقرير الاتهام أن انتقل إلى استراحة الآثار فى سقارة لقضاء إجازته فيها، وليستريح من عناء العمل ومن وطأة الضغوط التى تركزت عليه سواء من جانب الحكومة أو من جانب السراى.

وكان التحقيق منذ بدايته قد تشعب إلى شعبتين رئيسيتين: شعبة خاصة بالقضايا المتعلقة برجال الحاشية الملكية وبعض أعوان الملك المقربين، وكان عدد هؤلاء خمسة أشخاص هم: بوللى السكرتير الخصوصى للملك والأميرالاى (العميد) محمد حلمى حسين سائقه الخاص وحسن عاكف طياره الخاص والأميرالاى (العميد بحرى) جلال علوبة قائد اليخت الملكى (المحروسة) وإدمون جهلان التاجر والوسيط الذى كان فاروق يتخفى وراء اسمه عند عقد صفقات السلاح وتقاضى العمولات، وقد تولى التحقيق فى هذه القضايا أربعة من أعضاء النيابة العامة هم الأساتذة: توفيق الخشن، عدلى البغدادى، أبو الفضل حفنى وصدقى البشبيشى، وكانت الشعبة الثانية خاصة بالقضايا المتعلقة بالمتهمين الآخرين وكان عددهم ثمانية من ضباط الجيش وخمسة من المدنيين، وقد تولى التحقيق فى قضايا هذه الشعبة أربعة من أعضاء النيابة العامة هم الأساتذة: عبد الحميد لطفى، أحمد موافى، أحمد فتحى مرسى، وأحمد مختار قطب.

وعقب توقيع النائب العام تقرير الاتهام فى السابعة مساء يوم ١٥ يناير ١٩٥١ قام الأستاذ عبد الحميد لطفى رئيس النيابة فى الساعة الثامنة مساء من نفس اليوم وفى سراى النيابة بتوزيع صور من تقرير الاتهام على مندوبى الصحف ووكالات الأنباء، ووفقاً لتقرير الاتهام أحالت النيابة العامة إلى قاضى الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية ١٣ متهما بطلب إحالة هذه القضية إلى محكمة جنايات مصر لمعاقبة المتهمين طبقا لنصوص المادة المدونة أمام أسمائهم وأرفقت مع تقرير الاتهام قائمة بأسماء شهود الإثبات.

أسماء المتهمين

١- **محمود توفيق أحمد** باشا وكيل وزارة الحربية.

٢- **اللواء إبراهيم سعد المسيرى** بك مدير سلاح المهندسين.

٣- البكباشى (المقدم) **مصطفى شديد** من سلاح الأسلحة والمهمات.

٤- النبيل **عباس حليم** (من أعضاء العائلة المالكة).

٥- القائم مقام (العقيد) **عبد الغفار عثمان** كبير مفتشى المفرقعات بالجيش.

٦- الصاغ (الرائد) **فؤاد محمد عاطف** مفتش المفرقعات فى رفح.

٧- البكباشى (المقدم) **حسين مصطفى منصور** كبير ضباط مخازن الذخيرة.

٨ - الصاغ (الرائد) **فؤاد بقطر** مفتش مفرقعات السلاح البحرى.

٩- أمير البحر (اللواء بحرى) **أحمد بدر** بك قائد عام بحرية جلالة الملك.

١٠- **محمود فهمى** (تاجر وسكرتير النبيل عباس حليم).

١١- **جوزيف كلو كوترونيس** (تاجر).

١٢- البكباشى (المقدم) **جورج إبراهيم سعد** أركان حرب سلاح المهندسين.

١٣- **عبد الصمد محمد عبد الصمد** (تاجر).

ويتضح من تقرير الاتهام أن النيابة العامة قد أحالت ١٣ متهما فقط، وأن الأسماء المذكورة فى هذا التقرير قد خلت من أسماء المتهمين من أفراد الحاشية الملكية الأربعة وهم (بوللى، حلمى حسين، حسن عاكف، وجلال علوبة) باعتبار أن التحقيق معهم لا يزال مستمرا وهى حجة مكذوبة، لأن واقع الأمر أن النائب العام تعمد فصل قضايا الحاشية الملكية عن باقى القضايا ريثما يتم له إيجاد السبيل لحفظ قضايا الحاشية كما تم بالفعل بعد حوالى شهرين ونصف شهر، أما العضو الخامس من الحاشية وهو إدمون جهلان فقد حرص النائب العام على إخراجه تماما من دائرة الاتهامات، فلقد ثبت فى التحقيقات أن الجانى الحقيقى فى قضيتة كان الملك السابق فاروق ذاته ولم يكن جهلان سوى الستار الذى يستتر فاروق خلفه.

فاروق يشعل الخلاف بين النائب العام ووزير العدل للتخلص من الاثنين

استغل الملك السابق فاروق الخلاف الحاد الذى نشب بين النائب العام محمد عزمى ووزير العدل عبد الفتاح الطويل خلال المرحلة الأخيرة من التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة، لإشعال جذوة ذلك الخلاف وإحداث مزيد من الوقيعة والبغضاء بين الطرفين كى يهيئ لنفسه الفرصة لإقصاء كلا الرجلين عن منصبيهما كوسيلة للانتقام منهما، فقد اتضح من مجرى الأحداث أن فاروقا لم ينس مطلقا موقفهما المتشدد ضده وضد رجال حاشيته المقربين فى المرحلة الأولى من التحقيق، إذ وصلت بهما الجرأة إلى حد إرسال المحققين إلى داخل سراى عابدين للقيام بتفتيش خزانة أمين أسراره إدمون جهلان، وكذا تفتيش منازل أخلص أعوانه وترويعهم باقتيادهم إلى سراى النيابة، ووقوفهم الساعات الطويلة أمام المحققين مما أضاع هيبة حاشيته الملكية ومكانتها المرموقة، وأن يحدث ذلك كله فى الفترة التى كان يصطاف فيها خارج البلاد مما أساء إلى سمعة العرش وسمعة رجاله المقربين أبلغ إساءة.

وكان كامل القاويش الذى كان يشغل منصب رئيس نيابة النقض الجنائى فى أثناء التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة قد تم تكليفه بإيعاز من الملك السابق

فاروق كما شهد بذلك النائب العام الأسبق محمد عزمى أمام محكمة الثورة كى يلعب دورا شائنا لخداع رئيسه فى ذلك الوقت وهو النائب العام.

وكانت المهمة التى كلف بها كامل القاويش هى تحريض النائب العام على الالتجاء إلى الملك لكشف عيوب وأخطاء عبد الفتاح الطويل وزير العدل، وإيهام النائب العام بأنه سوف يحظى بمساندة وتأييد الملك فى صراعه ضد الوزير، وكان هدف فاروق الحقيقى من وراء إشعال جذوة الخلاف بين عزمى والطويل هو أن تتاح له الفرصة لإقصاء كلا الرجلين عن منصبيهما بقصد الانتقام منهما، فهو لم ينس ذلك الموقف المتشدد الذى وقفاه ضده وضد رجال حاشيته فى المرحلة الأولى من التحقيق حينما كان يصطاف بالخارج مما أساء إلى مكانته وإلى سمعة رجاله أبلغ إساءة.

الصفقات المشبوهة التى عقدها الملك السابق فاروق وأفراد من حاشيته وأعوانه المقربين

كان التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة قد تناول بعض الصفقات المريبة التى قام بعقدها مع الشركات بالخارج أفراد من الحاشية الملكية وبعض أعوان الملك المقربين، وكان عدد هؤلاء خمسة أشخاص هم:

- **أنطوان بوللى** (مدير الشئون الخصوصية للملك).
- الأميرالاى (العميد) **محمد حلمى حسين** (السائق الخاص للملك).
- قائد فرقة جوية (العميد طيار) **حسن عاكف** (ياور الملك وطياره الخاص).
- الأميرالاى (العميد بحرى) **جلال الدين علوبة** (قائد اليخوت الملكية).
- **إدمون جهلان** (التاجر والوسيط السرى الذى كان يعقد الصفقات ويتقاضى العمولات لصالح الملك).

وكانت قضايا الحاشية الملكية تتضمن أربع صفقات رئيسية كما يلى :-

أولا : صفقة بنادق الموزر التى عقدت مع الشركة البلجيكية الوطنية المسماة اختصارا (FN)، وكان الوسيط فيها إدمون جهلان وقام بالتحقيق فيها الأستاذ محمد أبو الفضل حفنى وكيل النيابة.

ثانيًا : صفقة الطائرات المشتراة من شركتى ماكى وفيات، وكان المتهم فيها إدمون جهلان وحسن عاكف وقام بالتحقيق فيها الأستاذان عبد الحميد لطفى وأحمد موافى رئيسا النيابة وحسن صادق المرصفاوى ومصطفى عبد الوهاب خليل وكيلا النيابة.

ثالثًا : صفقة السيارات طراز رينو وفيات وجنرال موتورز، وكان المتهمان فيها محمد حلمى حسين وانطوان بوللى وقام بالتحقيق فيها الأستاذ عبد الحميد لطفى رئيس النيابة.

رابعًا : صفقات السلاح البحرى وهى عبارة عن أربع صفقات :

١- شراء الحكومة اليخت الملكى فخر البحار (هى إحدى سرقات الملك السابق فاروق الشخصية من أموال الشعب).

٢- إصلاح اليخت الملكى المحروسة (هى أيضا إحدى سرقات الملك السابق فاروق الشخصية من أموال الشعب).

٣- تسليح القطع البحرية.

٤- إصلاح القطع البحرية بميناء الإسكندرية.

وكان المتهمون فيها إدمون جهلان ومحمد حلمى حسين وانطوان بوللى وعميد بحرى جلال الدين علوبة، وكان المحقق فى هذه الصفقات الأستاذ أحمد مختار قطب وكيل النيابة.

وكان النائب العام الأسبق محمد عزمى قد حاول خلال المرحلة الأخيرة من التحقيق كسب رضاء الملك السابق فاروق عن طريق حفظ كل قضايا

أعضاء الحاشية الملكية، والتى كانت إحدى الحلقات المهمة فى قضايا الأسلحة الفاسدة التى شغلت الرأى العام فى مصر فى أوائل حقبة الخمسينيات والتى كانت بلا شك أحد العوامل المؤثرة فى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن الحق أن يقال إن محمد عزمى لم يجرؤ على اتخاذ مثل هذا القرار الخطير وهو حفظ قضايا الحاشية الملكية الذى أثار بين الرأى العام فى مصر موجة عارمة من السخط إلا بعد أن دعم موقفه مسبقا، وتلقى الضوء الأخضر من مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد ورئيس مجلس الوزراء وقتئذ، وفى الواقع أن النحاس الذى عرف عنه فى وزاراته السابقة الحرص على حقوق الشعب والاستمساك بالدستور إلى حد العناد والاصطدام برغبات الملك قد تغير مسلكه فى وزارته السابعة والأخيرة واتبع سياسة المهادنة الكاملة للسراى، مما جعل بعض المؤرخين يطلقون على وزارته الأخيرة بأنها وزارة التنازلات والاستسلام للملك.

ومما يدعو للعجب أن تنصب الحكومة الوفدية نفسها للدفاع عن السراى، وعن جميع تصرفات الملك وتصرفات الحكومات السابقة لها، بل وحتى الانحرافات والقضايا التى وقعت فى عهود غير عهدها ومن بينها قضية الأسلحة الفاسدة، وقد شهد أحد أقطاب هذه الوزارة الوفدية أن سياسة حكومتهم الأخيرة كانت تهدف إلى العمل على البقاء فى الحكم أطول فترة ممكنة عن طريق إرضاء الملك وتلبية كل رغباته، وكفاهم ما عانوه لمدة تزيد عن خمس سنوات قضوها فى الشارع على حد قوله.

قرار النائب العام بحفظ قضايا أفراد الحاشية الملكية

أصدر النائب العام يوم ٢٧ مارس ١٩٥١ قرارا بحفظ قضايا أفراد الحاشية الملكية ،وكان قرار الحفظ فى هذه القضايا عبارة عن سطر واحد دون كتابة أية حيثيات أو أسباب تبرر هذا القرار وكان نصه كما يلى: «حيث تبين من الاطلاع على الأوراق أنها لا تصلح موضوعا لمحاكمة جنائية لذا تحفظ الأوراق»، وقد استدعت النيابة مندوبى الصحف مساء يوم ٢٨ مارس وأعلنت

بينهم (أنه تم التصرف بالحفظ فى التحقيقات الخاصة بصفقات الأسلحة المشتراة من المصنع الوطنى البلجيكى المعروف بشركة (FN)، وكذلك فى التحقيقات الخاصة بصفقات الطائرات المشتراة من شركة ماكى وفيات، وصفقات السيارات المشتراة من شركة رينو وفيات وجنرال موتورز والمسائل الخاصة بالبحرية).

وقد اتضح من أقوال كامل القاويش فى أثناء محاكمته فى نوفمبر ١٩٥٣ أمام محكمة الثورة أن النائب العام محمد عزمى قبل إصداره قرار الحفظ قد ذهب إلى رئيس الوزراء وقتئذ مصطفى النحاس وتحدث معه بشأن قضايا الخاصة برجال الحاشية الملكية، واتفق معه على الصيغة الخاصة بالحفظ وكذا على صيغة البيان الرسمى الذى أعلنته النيابة العامة على مندوبى الصحف يوم ٢٨ مارس وكان نصه كما يلى:

«تعلن النيابة العامة أن كل ما أسند إلى حضرات أصحاب العزة حسن عاكف بك وجلال الدين محمد علوبة بك ومحمد حلمى حسين بك وانطوان بوللى بك بمناسبة تحقيقات الجيش تبين أنه غير صحيح».

وفى يوم ٣٠ مارس خرج مصطفى النحاس على الناس بتصريح إلى مندوبى الصحف استند فيه إلى قرار النيابة العامة بحفظ قضايا رجال الحاشية الملكية، وقد نشرت الصحف هذا التصريح فى اليوم التالى وكان نصه كما يلى:

«لقد ظلت المعارضة تستغل تحقيقات الجيش فترة طويلة من الزمن أسوأ استغلال، وقد حرصنا على أن نتجنب الخوض معها فى هذا الشأن لأننا آثرنا أن نترك الأمر للسلطة الأمينة على التحقيقات تتصرف فيها بوحى من ضميرها وتقديرها الذى لا يمكن أن يتأثر إلا بالوقائع التى تجلبها التحقيقات، وقد تمكنت النيابة العامة من أداء واجبها على الوجه الأكمل وباشرت سلطتها الكاملة فى حرية واطمئنان وانتهت إلى رأى حاسم أعلنته وتبين منه وجه الحق بالنسبة للأبرياء الذين تعرضوا وقتا طويلا للحملات الظالمة التى شنت عليهم وكانت

ترمى إلى التشهير بهم، وإن كان هناك ما يدعو للأسف فى كل ما وقع فهو أن البعض لم يقدر ما سببته مثل هذه الحملات من أثر فى نفس أكبر مقام فى البلد، فليس أدعى للمرارة أن يتعرض المخلصون الأوفياء للحملة عليهم بغير حق، وأنه ممايدعو إلى الغبطة والسرور أن تفضل حضرة صاحب الجلالة مولاى الملك المعظم فاروق الأول حفظه الله فتعطف على من أسىء إلى سمعتهم من رجاله المخلصين بالإنعامات السامية التى أذيعت أمس (أنعم فاروق على المتهمين من أفراد الحاشية الملكية برتبة البكوية من الدرجة الأولى) فكانت خير بلسم لجراحهم، رعى الله الملك المحبوب وأدام حياته وحقق للوادى العزيز ما يصبو إليه فى عهده السعيد من كبار الآمال».

ومن المؤسف أن يصدر من رئيس الوزراء وقتئذ والذى كان يعد وقتئذ زعيم الشعب هذا التصريح الملىء بالنفاق للملك السابق فاروق، وأن يسمح لنفسه بنبذ الحق ومساندة الباطل فيجرى الاتفاق مع النائب العام الأسبق محمد عزمى (الذى تنصل من مواقفه المشرفة السابقة خلال المرحلة الأولى من التحقيق) كى يقوم النائب العام بالتصرف بالحفظ فى قضايا الحاشية الملكية مع علمه بأنه تبين من التحقيقات أن التهم ثابتة على هؤلاء الأشخاص، وكل ذلك من أجل غرض زائل وهو بقاء حكومته أطول فترة ممكنة فى الحكم.

قائمة الإنعامات الملكية

حرص الملك السابق فاروق على مكافأة أعضاء النيابة العامة الذين كان لهم الفضل فى حفظ قضايا المتهمين من أفراد الحاشية الملكية، لذا تضمنت قائمة الإنعامات الملكية الضخمة التى صدرت يوم ٦ مايو ١٩٥١ بمناسبة عيد الجلوس الملكى (ذكرى جلوس فاروق على عرش مصر) والقران الملكى السعيد (زواج فاروق من ناريمان) أسماء كل من أسهم فى حفظ قضايا الحاشية الملكية، حيث تم الإنعام عليهم بالرتب والنياشين.

وهكذا أنعم بنيشان النيل من الطبقة الرابعة على وكلاء النيابة العامة الذين تولوا التحقيق فى قضايا الحاشية الملكية وهم (محمد أبو الفضل حفنى

مسعود، محمد صدقي البشبيشي، عدلي مصطفى بغدادي، ومصطفى عبد الوهاب خليل) بينما خلت قائمة الإنعامات الملكية من أسماء رؤساء ووكلاء النيابة الآخرين الذين كانوا يقومون بالتحقيق مع المتهمين من غير رجال الحاشية الملكية، برغم ما بذلوه من جهد وما يتميزون به من كفاءة ونزاهة وطهارة يد والحفاظ على كرامة مناصبهم.

ولم يكن محمد عزمي يتخيل أن الملك السابق فاروق الذى سخره عن طريق كامل القاويش كي يلعب دور مخلب القط فى يد الملك لقضاء كل مآربه وتنفيذ كل مطالبه سوف ينتهى به الحال إلى أن يجد نفسه مقصيا بعد بضعة أيام عن منصبه القضائى الكبير، ففى الوقت الذى كان خلاله غارقا فى أحلام يقظته وينتظر ما سوف يحيق بخصمه عبد الفتاح الطويل وزير العدل من سقوط ذريع وإقالة مهينة من منصبه الوزارى وإبعاده عن السلطة والجاه، بينما سوف ينفتح الطريق أمامه هو لتولى أرفع وأهم المناصب القضائية فى الدولة بعد أن حقق لملك البلاد كل ما يشتهى ويبغى من مطالب سواء شرعية أم غير شرعية، فقد تصرف بالحفظ فى جميع قضايا الحاشية الملكية برغم تأكده من أن الملك وحاشيته قد ارتكبوا بالفعل كل تلك الجرائم التى نسبت إليهم فى تحقيقات النيابة العامة.

كما بعث عن طريق الوسيط المخادع كامل القاويش تلك المذكرة السرية التى طلبها فاروق والتى حشد هو فيها كل ما جادت به قريحته من طعون واتهامات ضد عبد الفتاح الطويل وزير العدل ولم يتوان عن تذييلها بإمضائه بعد أن ألح عليه القاويش ومحمد حسن السليماني الشماشرجي الخاص للملك بضرورة توقيعه عليها تنفيذا لتعليمات مولاه، فإذا به يفاجأ بعد رفعه هذه المذكرة بأربعة أيام فقط بالمرسوم الملكى الذى صدر فى ٢٣ أبريل ١٩٥١ بإقصائه عن منصبه الخطير ذى السلطة والهيمنة ونقله ليكون رئيسا لقلم قضايا الحكومة، وقد جرى ذلك بعد انتهاء النيابة العامة من تحقيق القضية ونظرها أمام قاضى الإحالة تمهيداً لإحالتها أمام محكمة الجنايات، ولما رفض

محمد عزمى تنفيذ النقل تقرر إحالته إلى المعاش فى ٩ مايو ١٩٥١ أى بعد حوالى أسبوعين فقط، واتضح له كما قال بالحرف الواحد :

« أتاريهم بيدبروا أنهم يهدموا القضية وأتارى أنا متسلط على عبد الفتاح الطويل وهو متسلط علىّ » .

ونتيجة للمسلك المشين الذى سلكه النائب العام محمد عزمى فى تحقيقات قضايا الأسلحة الفاسدة وقيامه بالتصرف فى كل قضايا الحاشية الملكية بالحفظ، فقد سجلت محكمة الثورة فى البند الثانى من حكمها على المتهم محمد كامل القاويش (رئيس نيابة النقض ثم محافظ القاهرة الأسبق) يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٣ ما يلى :

(تسجل المحكمة بمزيد الأسف المسلك المعيب للنائب العام الأسبق محمد عزمى من تحقيقات الأسلحة والذخائر الفاسدة) وكان محمد عزمى أحد الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم فى القضية .

وفى التعقيب على الحكم الذى ورد فى الصفحة ٣٤٤ من كتاب محكمة الثورة الجزء الثالث كان نصه كما يلى :

« والجديد فى قضية محمد كامل القاويش أن محكمة الثورة سجلت فى حكمها القوى العادل موقفا غير كريم لموظف عمومى كان يشغل منصبا قضائيا خطيراً هو الأستاذ محمد عزمى النائب العام السابق، الذى كان شاهدا فى الدعوى وحاول جاهدا أن يظهر بمظهر البطولة فى مواقفة من المتهم القاويش الذى كان وسيطا بينه وبين تابع الملك المخلوع (يقصد محمد حسن السليمانى)، لتلقى توجيهات السراى بشأن التصرف فى تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة وكذلك للإيقاع بوزير العدل فى ذلك الحين (يقصد عبد الفتاح الطويل) الذى دأب على معارضة ومناوأة هذا الاتجاه الفاسد .

ولكن المحكمة كشفت أمر محمد عزمى على حقيقته وسجلت موقفه المعيب وتعاونه مع المتهم فى أمور لا تمت للكرامة ولا للنزاهة بسبب » .

ولم ينس فاروق الانتقام من غريمه الثانى وزير العدل الوفدى عبد الفتاح

الطويل الذى تم تحقيق القضية فى عهده بإقالته من الوزارة، ولما رفض رئيس الوزراء مصطفى النحاس ذلك حرصا على عدم حدوث انشقاق فى حزب الوفد، لذا تم التوصل إلى حل يرضى الطرفين وتبع ذلك صدور التعديل الوزراى فى سبتمبر ١٩٥١ بنقل عبد الفتاح الطويل وزير العدل ليكون وزيرا للمواصلات ونقل محمد محمد الوكيل وزير المواصلات ليكون وزيرا للعدل، وهكذا شفى فاروق غليله وتمكن من تنفيذ انتقامه من النائب العام ثم من وزير العدل.

محاكمة المتهمين أمام محكمة الجنايات

استغرقت تحقيقات النيابة العامة مع المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة حوالى سبعة شهور، وفى ١٥ يناير ١٩٥٠ أعلنت النيابة العامة تقرير الاتهام فى هذه القضية وكان التحقيق بلا شك عملاً شاقا ومضنيا بذل فيه المحققون من أعضاء النيابة جهدا كبيرا، فقد قاموا بالتحقيق مع عدد كبير من المتهمين واستمعوا لشهادات عشرات من الشهود كان أغلبهم من ضباط الجيش، وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٥١ تسلم قاضى الإحالة الأستاذ إبراهيم عمر هندى تقرير الاتهام المرسل إليه من النيابة العامة، وكان يحوى أسماء ثلاثة عشر متهما كان من بينهم ثمانية من ضباط الجيش وخمسة من المدنيين، مع بيان التهم الموجهة لكل منهم وكذا قائمة بأسماء الشهود.

وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٥١ بدأ الأستاذ إبراهيم عمر هندى قاضى الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية فى نظر قضية الأسلحة الفاسدة، ومثل النيابة الأساتذة عبد الحميد لطفى وأحمد موافى وأحمد مختار قطب وأحمد فتحى مرسى ومحمد صدقى البشبيشى، وقد تم لقاضى الإحالة نظر القضية فى ثلاث جلسات (أيام ٢٦ مارس، ٢٣ أبريل، ١٤ مايو)، وكان أهم ما جرى خلال هذه الجلسات هو الدفع الذى قدمه أحد محامى الدفاع بعدم اختصاص قاضى الإحالة بنظر الدعوى لانتهاء ولايته القانونية، فرفعت الجلسة للفصل فى الدفع بعدم الاختصاص، وبعد قليل أعيدت الجلسة للانعقاد وتلا القاضى قراره

الصواب ١٥ يناير ١٩٥١.. وذلك بالرجوع إلى مجلة آخر ساعة الصادرة يوم ٢٧ يونيو ٢٠٠١ مقال (الحقيقة فى قضية الأسلحة الفاسدة) لجمال حماد وكذلك فى الصفحات السابقة تحت عنوان "إعلان تقرير الاتهام وإحالة المتهمين إلى قاضى الإحالة": (فى ١٥ يناير ١٩٥١ وقع النائب العام محمد عزمى تقرير الاتهام فى قضية الأسلحة الفاسدة)... وكذلك ورد فى كتاب "الجيش المصرى و حرب فلسطين ١٩٤٨-١٩٥٢" تأليف: عبد الوهاب بكر محمد أن إحالة المتهمين إلى محكمة جنايات مصر كان فى ١٥ يناير ١٩٥١ فى قضية الجناية ٥٨١ سنة ١٩٥١ الوايلى - ٣٣ كلى سنة ١٩٥١م
الصواب ٢٥ يناير ١٩٥١.. بالرجوع للمقال السابق لجمال حماد فى مجلة آخر ساعة

الذى كان يقضى برفض الدفع بعدم ولاية المحكمة كما طلب أحد محامى الدفاع قبوله مدعيا بالحق المدنى قبل المتهمين جميعا ووزارة الحربية بصفته وكيلا عن أمهات بعض الضباط الذين استشهدوا فى فلسطين بسبب فساد الأسلحة، كذلك طلب الدفاع سماع شهادة كل من الفريق محمد حيدر وزير الحربية أثناء الحرب واللواء أحمد فؤاد صادق القائد العام للقوات المصرية فى المرحلة الأخيرة من حرب فلسطين.

وفى يوم ١٥ يوليو ١٩٥١ الذى كان موعدا لصدور قرار قاضى الإحالة فى القضية وعقب افتتاح الجلسة أعلن قاضى الإحالة القرار التالى:

«قررت المحكمة حضوريا رفض الدفع الخاص ببطلان التحقيق الابتدائى (تحقيق النيابة العامة) وإحالة جميع المتهمين إلى محكمة جنايات مصر لدور شهر سبتمبر ١٩٥١ لمحاكمتهم عن التهم الواردة بقرارى الاتهام المؤرخ أولهما فى ١٥ يناير، والثانى بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥١ وبالمواد والأوصاف الواردة فى القرارين المذكورين، وعلى النيابة إعلان شهود الإثبات الموضحين بالقائمة».

وفى ٢٣ فبراير ١٩٥٢ بدأت محكمة الجنايات فى نظر قضية الأسلحة الفاسدة، وعقدت الجلسة الأولى برئاسة المستشار محمد غالب عطية وعضوية المستشارين محمد توفيق رفقى ومحمود عبد اللطيف، ومثل الادعاء الأستاذ أحمد موافى رئيس النيابة، وفي بداية الجلسة طلب أحد محامى الدفاع التأجيل للاستعداد، وقال الأستاذ أحمد موافى أنه لا يمانع فى التأجيل نظرا لأن ممثلى الادعاء فى هذه القضية مشغولون بالتحقيق فى حوادث ٢٦ يناير (حريق القاهرة).

وفى الجلسة التالية وقف الأستاذ أحمد البلتاجى النائب الأول بإدارة قضايا الحكومة ودفع بعدم قبول الدعاوى المدنية، وكان بعض أسر الشهداء فى الحرب وهم أسر الشهداء اليوزباشية (النقباء) جمال خليفة، محمود سامى، انطوان جرجس، فؤاد نصر هندى، عبد السلام فريد، وأنور طعمة قدموا دعاوى مدنية

قبل المتهمين جميعا ووزارة الحربية يطلبون فيها تعويضا عما أصاب ذويهم نتيجة لإمداد المتهمين الجيش بأسلحة فاسدة لتحقيق أرباح غير مشروعة، وقد رفضت المحكمة هذه الدعاوى المدنية إذ إنها بنيت على أساس وقوع جريمة قتل لذويهم أثناء الحرب سواء عن عمد أو خطأ، فى حين أن الجرائم المقدم عنها المتهمون إلى محكمة الجنايات هى جرائم مالية لا جرائم قتل.

وواصلت المحكمة نظر القضية فى جلسات عديدة خلال النصف الأول من عام ١٩٥١، وفى الجلسة التى عقدت فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ (عقب قيام الثورة) قررت المحكمة تأجيل القضية إلى ١٥ نوفمبر، ولكن قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أدى إلى تغيير فى دائرة محكمة الجنايات بأكملها، فقد ترك رئيس الدائرة المستشار محمد غالب عطية وعضو اليمين المستشار محمد توفيق رفقى سلك القضاء، ونقل عضو اليسار المستشار محمود عبد اللطيف إلى دائرة مدنية، وفى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ (اليوم المحدد للجلسة المؤجلة) عقدت محكمة الجنايات بعد إعادة تأليفها جلستها برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت، ومثل النيابة الأساتذة أحمد موافى ومحمد صادق المهدى وأحمد فتحى مرسى، وعقدت المحكمة جلسات عديدة بلغ عددها ٤٨ جلسة فى فترة بلغت حوالى سبعة شهور استمعت خلالها إلى شهود الإثبات والنفى وناقشت الخبراء فى تقاريرهم الخاصة بمدى صلاحية الأسلحة والذخائر، وكان أغلب الشهود من ضباط الجيش ومن بينهم بعض قادة الجيش السابقين.

وأخيراً استمعت المحكمة فى عدة جلسات إلى مرافعة ممثل الادعاء الأستاذ أحمد موافى رئيس النيابة ثم إلى مرافعات الدفاع عن المتهمين التى قام بها عدد من أكبر المحامين فى مصر وقررت بعد ذلك حجز القضية للحكم، وفى الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء ١٠ يونيو ١٩٥٣ برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت وحضور المستشارين أحمد مختار ومحمد كامل لبهنساوى بمحكمة استئناف مصر والأستاذ أحمد موافى رئيس النيابة والأستاذ حسن الفكهانى سكرتير الجلسة أصدرت المحكمة الحكم الآتى:

حكمت المحكمة غيابيا بالنسبة للمتهم الحادى عشر (**جوزيف كلو كوترونيس**) وحضوريا بالنسبة للباقين:

أولا: باعتبار التهمة الأولى المسندة إلى كل من المتهمين الخامس القائمام **عبد الغفار عثمان** والسابع البكباشى **حسين مصطفى منصور** تنطبق على المادة ٨٣ / ٢ مكررة من قانون العقوبات وتغريم كل منهما مائة جنيه.

ثانيا: براءة المتهمين سالفى الذكر من باقى التهم المنسوبة إليهما.

ثالثا: براءة كل من المهندس **محمود توفيق أحمد**، واللواء **إبراهيم سعد المسيرى** والبكباشى **مصطفى محمد شديد**، والنبيل **عباس حليم**، والصاغ **فؤاد محمد عاطف**، والصاغ **فؤاد بقطر**، وأمير البحر **أحمد بدر**، **ومحمود فهمى**، **وجوزيف كلو كوترونيس**، والبكباشى **جورج إبراهيم سعد**، **وعبد الصمد محمد عبد الصمد**، وذلك عن جميع التهم المسندة إلى كل منهم.

لماذا أصدرت محكمة الجنايات حكم البراءة فى قضية الأسلحة الفاسدة؟

أحدث الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت فى العاشر من يونيو عام ١٩٥٣ ببراءة كل المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة من جميع التهم المسندة إلى كل منهم هزة كبيرة للرأى العام فى مصر بل وفى البلاد العربية، فقد ظلت القضية عامين كاملين يتداولها القضاء المصرى ما بين التحقيق واسع النطاق بمعرفة النيابة العامة وبين عرضها بعد ذلك على قاضى الإحالة وأخيرا نظرها أمام محكمة الجنايات، فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام المصرى منشغلا بهذه القضية أشد الانشغال ومتابعا لخط سيرها عبر مراحلها الثلاث بلهفة واهتمام بالغ لفرط خطورتها وشهرتها، فقد كان فى قفص الاتهام لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ثلاثة عشر متهما من ذوى المراكز المرموقة ومن ضباط الجيش.

كان من بينهم محمود توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الحربية واللواء إبراهيم سعد المسيرى بك مدير سلاح المهندسين وأمير البحر (اللواء بحرى) أحمد بدر بك قائد البحرية، وضابط واحد برتبة العقيد هو عبد الغفار عثمان كبير مفتشى المفرقعات بالجيش، وثلاثة برتبة المقدم هم مصطفى شديد من سلاح المهمات وعضو لجنة الاحتياجات وحسين مصطفى منصور كبير ضباط مخازن الذخيرة وجورج إبراهيم سعد أركان حرب سلاح المهندسين، واثنان برتبة الرائد هما فؤاد محمد عاطف مفتش مفرقعات رفح وفؤاد بقطر مفتش مفرقعات السلاح البحرى، وواحد من العائلة المالكة هو النبيل عباس حليم، وثلاثة من التجار هم محمود فهمى سكرتير عباس حليم وجوزيف كلو كوترونيس وعبد الصمد محمد عبد الصمد.

وقد قدمت النيابة هؤلاء المتهمين إلى القضاء بصفتهم مسئولين عن الأسلحة الفاسدة التى حارب بها الجيش المصرى فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والتى تسببت - كما كان المفهوم وقتئذ - فى إلحاق الهزيمة بالقوات المصرية فى تلك الحرب. وقد قام بالدفاع عن هؤلاء المتهمين لفيف من أكبر المحامين فى مصر، وعقدت محكمة الجنايات فى أثناء نظرها القضية ٤٨ جلسة واستمعت إلى شهادات عشرات من الشهود كان أغلبهم من ضباط الجيش، وكان من بينهم ثلاثة كانوا يمثلون قمة المؤسسة العسكرية المصرية فى حرب فلسطين وهم: الفريق محمد حيدر وزير الحربية، والفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش فى أثناء الحرب، واللواء أحمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية بفلسطين فى المرحلة الأخيرة من الحرب.

وعلى قدر ما كانت تمثله قضية الأسلحة الفاسدة من أهمية وخطورة وما حازته من شهرة مدوية سواء فى مصر أم فى البلاد العربية باعتبارها كانت أحد العوامل المهمة التى أدت إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إذا بصدمة هائلة تحيق بالرأى العام المصرى والعربى من جراء ذلك الحكم الذى أصدرته

محكمة الجنايات ببراءة جميع المتهمين من كل التهم المسندة إليهم، خاصة أن ذلك الحكم بالبراءة قد صدر من المحكمة لا فى حكم فاروق ونظامه الملكى البائد والذى كانت قضية الأسلحة الفاسدة إحدى فضائحه ومثالبه، ولكنه صدر فى ظل النظام الثورى الحاكم فى مصر والذى كانت تلك القضية إحدى الصفحات المؤثرة فى سجل نجاحه فى إشعال الثورة وفى القضاء على النظام الملكى الفاسد فى مصر.

ومما يؤسف له أن حيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات فى هذه القضية التاريخية لم أجد له أثرا فى أى مكان طرقته للحصول على صورة منه كى أستقى منه الأسانيد والمبررات التى استندت إليها المحكمة فى إصدارها ذلك الحكم.

وأخيرا توجهت إلى المتحف القضائى بالعباسية الذى يضم كل الملفات الخاصة بالقضايا التاريخية والشهيرة التى نظرها القضاء المصرى فى تاريخ مصر المعاصر والتى تحوى التحقيقات والمستندات والأحكام وحيثيات هذه الأحكام، وعلى الرغم من وجود ملفات هذه القضايا كاملة بكل وثائقها فى أرشيف المتحف كما شاهدت ذلك بنفسى، ومنها على سبيل المثال قضايا الاغتيالات السياسية التى من ضمنها قضايا مصرع القائد البريطانى السير لى ستاك سردار الجيش المصرى، ورؤساء الوزارات الثلاثة بطرس غالى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، ووزير مالية الوفد أمين عثمان والمرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا، والمحاولات الثلاثة لاغتيال مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، فضلا عن قضايا السفاحين الشهيرة مثل ريا وسكينة وسفاح كرموز وكذا قضية حريق القاهرة ولكنى لفرط أسفى وإحباطى وجدت أن ملف قضية الأسلحة الفاسدة الضخم والذى يضم ثلاثين ألف صفحة يحوى جميع الأوراق والوثائق التى تتعلق بالقضية فيما عدا لسوء الحظ حيثيات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات يوم ١٠ يونيو ١٩٥٣ ببراءة جميع المتهمين، مما يدل بجلاء على أن إحدى الجهات المسئولة بالدولة

حرصت على انتزاع حيثيات هذا الحكم بالذات من ملف القضية عقب صدور الحكم مباشرة لغرض لا يعلمه سواها وهى خسارة تاريخية كبيرة لمصر وتاريخها القضائى بلا ريب.

وعندما قمت بالبحث فى قضية تقديم العقيد عبد الغفار عثمان فى ٤ نوفمبر ١٩٥٣ إلى محكمة الثورة لمحاكمته وجدت أن الدكتور زهير جرانة الذى كان يتولى الدفاع عن عبد الغفار عثمان كان من ضمن مطالبه فى بداية المحاكمة ضم ملف قضية الأسلحة الفاسدة التى نظرتها محكمة الجنايات وصدر فيها الحكم فى ١٠ يونيو ١٩٥٣ ببراءة موكله، وأن قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى والذى رأس محكمة الثورة قرر بعد المداولة (ضم الأوراق التى طلبها الدفاع)، وهذا يثبت أن حيثيات الحكم كانت بلا شك ضمن الملف الذى طلبه الدفاع، وبذا فإن لدى اليقين الآن أن حيثيات حكم البراءة فى قضية الأسلحة الفاسدة موجودة ضمن ملف قضية محاكمة عبد الغفار عثمان أمام محكمة الثورة، ولذا أناشد المتحف القضائى القيام بالبحث عن هذا الملف ضمن أوراق قضية عبد الغفار عثمان بمحكمة الثورة.

ماذا قال رئيس محكمة الجنايات بعد ربع قرن؟

قامت جريدة الجمهورية لحسن الحظ بإجراء حديث صحفى مع المستشار كامل أحمد ثابت رئيس محكمة الجنايات التى أصدرت حكم البراءة لجميع المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة، وقد نشر الحديث فى العدد رقم ٨١٩٤ الصادر فى الثالث من يونيو ١٩٦٧ تحت عنوان (القاضى يتكلم بعد ربع قرن من الصمت)، وجاء العنوان الرئيسى للحديث على لسان المستشار رئيس المحكمة وهو:

(لماذا أصدرت حكم البراءة فى قضية الأسلحة الفاسدة؟) وقد قدمت الأستاذة فيفى العريان التى أجرت الحديث فى بداية مقالها المستشار كامل ثابت للقراء فقالت:

«طلب الرجل الذى حاكم المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة أن تسمعه لجنة التاريخ فلديه وثائق وحقائق ودراسة شاملة لأسباب هزيمة ١٩٤٨ وللقضية التى فجرت ثورة ٢٣ يوليو، اسمه كامل أحمد ثابت مستشار سابق له تاريخ حافل بالنضال الوطنى، يحدد فى السطور التالية مسئولية الأسلحة الفاسدة، ويكشف أسرار حرب ١٩٤٨، ويروى لأول مرة ذكرياته عن القضية التى شغلت مصر كلها قبل الثورة ويسترجع الرجل الذى جاوز الثمانين من عمره وقتئذ الأيام والشهور والسنوات ليقف عند ١٠ يونيو ١٩٥٣ ... وفى ذلك اليوم قال كلمته كقاضى فى واحدة من أخطر القضايا السياسية المعاصرة وكانت كلمة القضاء صدمة لكثيرين ... الحكم فى قضية الأسلحة الفاسدة ببراءة المتهمين وعددهم ١٣ شخصا من التهمة وتغريم بعضهم (اثنين منهم) مائة جنيه كعقوبة على الإهمال .. فقط الإهمال هكذا يقول القانون».

وأسجل فيما يلى نص الحديث الذى أدلى به المستشار كامل ثابت لجريدة الجمهورية عن كل ما يتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة من وجهة نظره، وربما يكون لهذا الحديث بعض الفائدة باعتبار أن قائله هو رئيس محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم بالبراءة على المتهمين وإن كان ذلك لا يعوضنا عن حيثيات الحكم التى فقدناها:

«لقد دخل الجيش المصرى حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ رغم ما كان عليه هذا الجيش من نقص فى السلاح وعجز فى المؤن والذخيرة، وبالرغم من معارضة الرجال العسكريين المصريين الذين أجمعوا أن الوقت غير ملائم فقد كانوا متأكدين من أن الوحدات المصرية لا تملك الإمكانيات التى تمكنها من أن تخوض حربا منتصرة، ولكن رجال السياسة لم يأخذوا برأى العسكريين فكان دخولهم مجازفة خطيرة، إزاء ذلك أنشئت لجنة تسمى لجنة الاحتياجات للقوات المسلحة بقرار من مجلس الوزراء فى ١٣ مايو، وقد أعفيت من كل القيود والإجراءات المالية حتى تسرع فى الحصول على الأسلحة والذخائر لسد حاجة الجيش أثناء اشتباكه فى المعارك.

وبدأت اللجنة تشترى السلاح عن طريق التجار والسماسرة والبعثات التى أوفدت إلى الخارج، إلا أن مجلس الأمن أصدر قرارا بحظر إرسال أسلحة إلى الدول المتحاربة ونفذ هذا القرار بحسم ضد الدول العربية فقط، فكان من الصعب أن تتعاقد مصر باسمها على شراء أسلحة فاضطرت إلى التعاقد مستترة وراء أشخاص آخرين مثل عبد اللطيف أبو رجيلة وغيره، وانتهز بعض فرصة حاجة الجيش إلى الأسلحة فاستغلوا ما لديهم من نفوذ لدى بعض الجهات العليا ليتم الاستيراد عن طريقهم وأحضروا أسلحة وذخائر غير صالحة، وانتهت حرب فلسطين بالهزيمة وظل الهمس يدور حول الأسلحة الفاسدة التى وردت للجيش والتى كانت أحد عوامل الهزيمة.

وبدأت النيابة التحقيق واستمعت إلى كل من وردت أسماؤهم على ألسنة الشهود، ثم حفظت بعض التحقيقات لأن المتهمين فيها كانوا بعض رجال حاشية الملك، وقال النائب العام وقتئذ أن التحقيق انتهى إلى براءتهم مع أن الواقع عكس ذلك، إذ قالت النيابة فى مرافعتها أمام المحكمة عندما قدمت القضية للمحكمة بعد قيام الثورة: إنه ثبت أن الملك هو الجانى الأصلى فى صفقات الأسلحة وهو الذى حصل لنفسه منها حسابا خاصا فى البنك البلجيكى والدولى باسم إدمون جهلان أحد سماسرة الأسلحة، وهوالذى أوفد ناظر خاصته أثناء تفتيش خزانة جهلان ليفرض على سلطة التحقيق أخذ أوراق من الخزانة، وهو الذى طلب كشوف الحساب التى تكشف عن أوزاره ولم يردها فارتكب كل الجرائم، وأن النيابة كانت تتوق أن ترى الملك السابق مع المتهمين الماثلين أمام المحكمة.

ولم يقدم أحد من حاشية الملك فى القضية وكانت المحاكمة لعدد من المسئولين فى القوات المسلحة وخارجها، وقالت النيابة أنهم تسببوا فى السلاح الفاسد الذى شهدته ساحة المعركة على أرض صحرائنا فقد كان ما يدور على أرض المعركة غريبا:

• القائد العام للجيش المصرى فى فلسطين اللواء أحمد فؤاد صادق كان يصرخ طالبا من القاهرة إنقاذ جيشه ولم يستمع إليه أحد ... وهو يصف الموقف على أرض المعركة فيقول: إن الدبابات عندما تسير بضع خطوات لا تلبث أن تتوقف عن الحركة تماما لا تتقدم ولا تتأخر ولا يصدر منها طلقة واحدة.. فى بعض المعارك تقدمت سبع عشرة دبابة لم يرجع منها سوى اثنتين وتكبدت القوات المصرية خسائر فادحة فالبطاريات التى تحركها ضعيفة وغير ملائمة لها.

• الألغام الأرضية التى ألح فى طلبها أرسلت له كميات منها ولكن بغير فتيل إشعال، ولفت نظر المسئولين بالقاهرة فأرسلوا له كميات أخرى ولكن بنفس الحالة، فاستغاث فأرسلت له كميات ثالثة ورابعة وخامسة حتى تجمعت لدية مجموعة ضخمة من الألغام وكلها بغير فتيل إشعال.

• ربما كانت رؤية قائد الحرب تعكس بعضا من أسباب الهزيمة، ولكن تحقيقات النيابة العامة تتحدث بوضوح أكثر عن الأسلحة التى استخدمت فى الحرب وكيف وردت إلى مصر.. أعضاء بعثة المشتريات تعاقدوا على شراء عدد من الطائرات ماكى وفيات وقطع الغيار اللازمة لها بأسعار متناهية فى الارتفاع فى الوقت الذى حصلت فيه اللجنة على مثيلاتها بأسعار أقل منها بين ٥٠٪ و٧٠٪، وكان وسيط صفقة الطائرات إدمون جهلان ومن ورائه أنطوان بوللى وحسن عاكف.

ويقرر المستشار كامل أحمد ثابت فى ختام حديثه لصحيفة الجمهورية أن الجيش المصرى لم يعتمد فى أسلحته على ما استورد منها، بل إنه اعتمد على مخلفات الحرب العالمية الثانية التى تركتها الجيوش المتحاربة فى رمال الصحراء الغربية، واضطرت اللجنة إلى جمعها من الصحارى بواسطة البدو وكانت معظمها غير صالحة للحرب.

ومع ذلك فقد أصدر حكمه - كما قال - ببراءة المتهمين ليس لأنه لم

تكن هناك أسلحة فاسدة، بل لأن الأسلحة الفاسدة لم تستخدم فى الحرب بل ظلت فى صناديقها واستخدمت أسلحة أخرى وردت عن طريق البدو وهى فاسدة أيضا. وكل ما ثبت على المتهمين العسكريين هو الإهمال الذى جعله يصدر حكما ببراءتهم وتغريم بعضهم (اثنين منهم) مائة جنيه لإهمالهم ولم يكن هؤلاء المتهمين مسئولين عنها.

وقد تركزت مسئولية الهزيمة فى رأى المستشار كامل أحمد ثابت على وزير الحربية الفريق محمد حيدر باشا وزير الحربية أثناء حرب فلسطين، الذي لم تحله النيابة العامة إلى المحاكمة فى القضية ولم تحقق معه وكل ما حدث كان سماع أقواله كشاهد.

الأسلحة الفاسدة هل كانت قضية حقيقية؟

لا شك فى أن العامل الرئيسى الذى أدى إلى وجود قضية ضخمة مثل قضية الأسلحة الفاسدة التى حازت شهرة ربما لم تحزها أية قضية أخرى فى تاريخ القضاء المصرى هو دخول الجيش المصرى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ دون أن يكون لديه الاستعداد الكافى لخوض غمار هذه الحرب، سواء من ناحية التخطيط أو التدريب أو التسليح، وكان أصعب المشاكل التى واجهت القيادة العسكرية المتمثلة فى الفريق محمد حيدر وزير الحربية والفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش وقتئذ بعد اشتراك الجيش وتورطه فى الحرب هى الوسيلة التى يمكن عن طريقها تزويد هذا الجيش بالأسلحة والمعدات والذخائر التى تكفل له الاستمرار فى القتال من أجل تحقيق الأهداف التى سبق الإعلان عنها على الشعب المصرى بل وعلى الأمة العربية جمعاء، وهى الاشتراك مع باقى الجيوش العربية لمنع اليهود الصهاينة من الاستيلاء على أرض فلسطين العربية، وكانت القيادة العسكرية فى الواقع تعارض فى دخول الجيش النظامى فى حرب فلسطين وتفضل بدلا من ذلك إرسال قوات من المتطوعين على نسق القوات التى كان يتولى قيادتها الشهيد

العقيد أحمد عبد العزيز لإتاحة الفرصة والوقت للجيش النظامى لاستكمال تدريبه وتسليحه بما يؤهله بعد ذلك للاشتراك فى الحرب بالكفاءة المطلوبة، ولكن فاروقا كان مصرا على دخول الحرب جريا وراء مطامعه وأحلامه فى زعامة العالم العربى، واضطر محمود فهمى النقراشى زعيم الحزب السعدى ورئيس الوزراء وقتئذ للخضوع لمشيئته.

وتم دفع الجيش للحرب ليدفع الثمن غاليا ولتلحق به الهزيمة المريرة، ونتيجة للموقف العصيب الذى واجهته القيادة المصرية إزاء العجز الخطير الذى كان يعانى منه الجيش فى الأسلحة والذخائر وعتاد الحرب مما كان يهدد الجيش بالتوقف عن مواصلة القتال ويعرضه بالتالى لأفدح الأخطار، لذا أصدر الفريق محمد حيدر وزير الحربية قرارا فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بتشكيل لجنة احتياجات الجيش برئاسة اللواء إبراهيم سعد المسيرى مدير سلاح المهندسين وعضوية المقدم مهندس محمد صدقى سليمان والمقدم مصطفى شديد، وعهد إليها بشراء كافة الأصناف التى يحتاج إليها الجيش من أسلحة وذخائر من أسواق السلاح الأوربية المتيسرة مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن ودون التقيد باللوائح والنظم الروتينية المعتادة منعا لتعطيل اللجنة وعرقلة أعمالها، وحتى يمكن للجيش المصرى الاستمرار فى القتال، ونتيجة لهذه المهمة التى كلفت بها اللجنة وهذه الصلاحيات الواسعة النطاق التى أسندت إليها أتيحت الفرصة لطائفة من السماسرة والوسطاء من المصريين والأجانب للتدخل فى عمليات الشراء والتوريد، ولعرض العمولات المغرية سواء على بعض المسئولين من الضباط فى لجنة الاحتياجات أو أعضاء لجان المشتريات التى انبثقت عن لجنة الاحتياجات، والذين أرسلوا على عجل إلى بعض أسواق السلاح الأوربية نظير موافقتهم على تمرير بعض الصفقات التى تخالف الشروط مما أفسد كثيراً من الذمم والضمائر.

وقد تسببت هذه الأوضاع التى اتسمت بالتسيب والانفلات وذلك النهم المسعور للوصول السريع إلى الثراء دون التقيد بأى مبادئ أو مثل فى

حدوث زيادة بالغة فى أسعار الأسلحة والذخائر والمعدات فاقت كل المعدلات المعروفة فى أسواق السلاح العالمية، كما أدت إلى توريد أنواع من الأصناف المطلوبة ثبت أنها لا تصلح للاستخدام فى ميدان القتال.

ونظرا لصدور قرار الأمم المتحدة أثناء الحرب بحظر تصدير الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة فى الشرق الأوسط، لذا اضطرت لجنة المشتريات المصرية إلى التحايل على هذا القرار، وكان من ضمن الوسائل التى لجأت إليها اللجان فى هذا السبيل هو الاتفاق مع بعض الوسطاء من المصريين والأجانب لعقد الصفقات بأسمائهم مع شركات الأسلحة تجنبا لتطبيق قرار الحظر عليها إذا ما عقدت باسم الحكومة المصرية.

وكان هذا الإجراء الذى اتبع هو السبيل الرئيسى فى سنوح الفرصة لبعض الضباط من أعضاء اللجان المصرية المسئولة عن المشتريات، ولبعض الوسطاء لاستغلال مواقعهم للحصول على عمولات ومزايا متعددة فى الخفاء من شركات السلاح الأجنبية نظير تمرير صفقات الأسلحة وإرسالها إلى مصر دون التقيد بالأسعار العالمية أو التدقيق فى فحص مواصفاتها، ودون التأكد قبل إرسالها إلى مصر من مدى كفاءتها للاستخدام فى ميدان القتال.

ولقد ساد الاعتقاد لدى الكثيرين ومن بينهم بعض المؤرخين والكتاب أن قضية الأسلحة الفاسدة التى قامت النيابة العامة بالتحقيق فيها منذ ٢٢ يونيو عام ١٩٥٠، والتى نظرت أمام محكمة الجنايات ومحكمة النقض فى أوائل حقبة الخمسينيات لم تكن قضية جنائية يحكمها قانون العقوبات، ويحكم فيها القضاء بقدر ماهى قضية سياسية عامة كان يحكمها الشعور القومى ويحركها الرأى العام المصرى الذى أثاره هزيمة جيشه فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وأن ما أثير بشأن صفقات الأسلحة الفاسدة لم يكن سوى مجرد دعاية ضد الملك السابق فاروق ونظام حكمه، وأن النظام الحاكم بعد الثورة عمل على تضخيم القضية بصورة مبالغ فيها كنوع من الدعاية

لحكم الثورة، ولكي يبين للشعب مقدار الفساد الذى كان مستشريا بمصر فى العهد السابق وللنيل من فاروق وحاشيته السيئة السمعة والسيرة، ومما ساعد على رسوخ هذا الاعتقاد أحكام البراءة للمتهمين التى أصدرتها محكمة الجنايات فى ١٠ يونيو عام ١٩٥٣ أى فى عهد الثورة.

ولكن ذلك الذى جرى كان يرجع فى الواقع إلى عاملين مهمين:

أولهما: إنه كان من الصعب على النيابة العامة إثبات أغلب التهم التى وجهت إلى المتهمين نظرا لأن وقائعها حدثت فى الخارج، وكان من المتعذر إحضار الشهود الذين يعول على شهاداتهم لأن معظمهم كانوا من الأجانب المقيمين فى الخارج سواء من السماسرة أو تجار السلاح، ولم يكن من المعقول أن يقبلوا الحضور إلى مصر للاعتراف فى شهاداتهم أمام القضاء المصرى بأنهم كانوا أطرافا فى جرائم الرشوة أو بيع الأسلحة الفاسدة.

وثانيهما: يرجع إلى الجو الرهيب الذى تم فيه إجراء التحقيق فى هذه القضية، إذ لم يحدث فى تاريخ مصر المعاصر أن تدخل النظام الحاكم لإفساد التحقيق وإرهاب رجال النيابة المحققين وعلى رأسهم النائب العام ذاته والتأثير على الشهود المصريين مثلما جرى فى هذه القضية.

ويكفى لإثبات ذلك أن النيابة العامة قبل الثورة قررت حفظ التحقيق بالنسبة للمتهمين من رجال الحاشية الملكية والذين كانوا متهمين فى أخطر الاتهامات، بعد أن ثبت لها بالدليل القاطع من خلال التحقيق أن المتهم الأول فى هذه القضية هو فاروق شخصيا، وأنه كان يتستر خلف أسماء بعض رجال حاشيته والمقربين منه لتقاضى الرشاوى والعمولات سرا، مما جعل المحققين من أعضاء النيابة العامة عاجزين عن مواصلة التحقيق بضمائر مستريحة فى أغلب قضايا أفراد الحاشية الملكية لأن الجانى الحقيقى كان هو الملك شخصيا، ولم يكن فى الإمكان محاسبته ومساءلته تمهيدا لمحاكمته لأنه كان فوق القانون وفقا للدستور القائم وقتئذ (دستور عام ١٩٢٣)، ولعل أبلغ دليل يوضح مدى تورط الملك السابق فاروق فى هذه القضية أن نسجل ذلك الاعتراف

الذى أدلى به النائب العام السابق محمد عزمى الذى أشرف بنفسه على التحقيق فى هذه القضية، وذلك فى شهادته أمام محكمة الثورة فى أواخر عام ١٩٥٣ فقد قال: «إن الفساد صاحب التحقيق الذى كنت أشرف عليه وكان معروفا أن الملك يريد (تبويظ) القضية».

قضية أسلحة وذخائر الصحراء الغربية

عقب صدور قرار الفريق محمد حيدر وزير الحربية يوم ١٣ مايو ١٩٤٨ بتشكيل لجنة احتياجات الجيش لشراء كافة الأسلحة والذخائر التى يحتاج إليها الجيش المصرى عقب دخول وحداته إلى فلسطين، وبالنسبة للظروف المعاكسة التى واجهت عملية توريد الأسلحة والذخائر من أسواق السلاح الأوربية، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن بحظر تصدير الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة فى الشرق الأوسط، لذا اتجهت أنظار لجنة الاحتياجات إلى ميدان جديد لجلب الأسلحة والذخائر منه وهو الصحراء الغربية المصرية، فقد ثبت أن هذه الصحراء الشاسعة يوجد على أرضها مخلفات لا حصر لها من الأسلحة والذخائر تركتها جيوش الطرفين المتحاربين (الحلفاء والمحور) التى قاتلت على أرضها فى بداية الأربعينيات لعدة سنوات، وبرغم تركها فى العراء تحت تأثير العوامل الجوية لفترة تقترب من ستة أعوام وقتئذ مما كان يتحتم معه إعدامها والتخلص منها نظرا لخطورتها الشديدة على من يحاول رفعها أو استخدامها ،إلا أن الحاجة الملحة للحصول على أسلحة وذخائر من أية جهة وبأية وسيلة كى يتمكن الجيش المصرى من الاستمرار فى القتال، جعلت لجنة الاحتياجات تتغاضى عن موضوع عدم الصلاحية أملا فى العثور على بعض أسلحة وذخائر صالحة – مهما كان حجمها – كى يستخدمها الجيش المصرى فى القتال. ولتنفيذ هذا الهدف قامت لجنة الاحتياجات بتسليم العميد حسين سرى عامر أركان حرب سلاح الحدود وقتئذ مبلغ ستة وعشرين ألفا من الجنيهات لتكليف رجال سلاح الحدود بجمع كل ما يمكنهم جمعه من الأسلحة والذخائر غير المدمرة من مخلفات الجيوش المتحاربة فى الصحراء

الغربية، وقام رجال الحدود بتنفيذ هذه المهة الوطنية التى كلفوا بها بإخلاص مستعينين ببدو الصحراء، وجابوا الصحراء الغربية شمالا وجنوبا وشرقا وغربا أملا فى العثور على أية أسلحة لإنقاذ الجيش المصرى من المأزق الذى يواجهه فى ساحة القتال وقد أسفرت جهودهم عن تسليم لجنة الاحتياجات أكثر من ٢٠٠٠ طن من الذخائر المختلفة الأنواع.

وعندما انتهت حرب فلسطين وحدثت الضجة التى ثارت حول الأسلحة والذخائر الفاسدة خلال عام ١٩٥٠ وبدأت النيابة العامة فى تحقيقاتها حول صفقات الأسلحة المشتراة من الأسواق الأوربية وصل إلى علم السلطات المصرية معلومات عن حدوث تلاعب واستغلال للموقف من بعض رجال الحدود عند توريدهم الأسلحة والذخائر من الصحراء الغربية إلى لجنة الاحتياجات، وأن ثراء مفاجئا قد ظهر على بعض ضباط سلاح الحدود العاملين فى هذه الصحراء، وكلفت النيابة العامة بالتحقيق عن صحة هذه المعلومات فقامت النيابة العامة بندب الأستاذ مصطفى محمود فهمى وكيل النائب العام للعمل بنيابة مرسى مطروح لمعرفة حقيقة هذه الأمور وكتابة تقرير شامل عن نتائج بحثه لتقديمه إلى النائب العام، وقد تم تقديم التقرير للنائب العام فى ١٤ أغسطس ١٩٥٠ وفيما يلى أهم ما ورد به:

١- كانت هناك كميات كبيرة قديمة من الأسلحة والذخيرة سبق ضبطها مع بعض المصريين قبل حرب فلسطين بعدة سنوات وتم التحفظ عليها فى مخازن سلاح الحدود بالصحراء الغربية، واستغل بعض رجال الحدود وجود هذه الأصناف وباعوها للجنة الاحتياجات باعتبارها أصناف جديدة جمعوها من الصحراء.

٢- قام بعض رجال الحدود بجمع أسلحة وذخائر من الصحراء مستخدمين فى ذلك سيارات وجنود سلاح الحدود وباعوها للجنة الاحتياجات باعتبارها أصناف اشتروها من بدو الصحراء وسددوا لهم أثمانها.

٣- ظهر ثراء مفاجئ على بعض ضباط سلاح الحدود الذين اشتركوا فى

توريد السلاح إلى لجنة الاحتياجات وعلى رأسهم العميد حسين سرى عامر منهم بالشراء غير المشروع، فقد كان يكلف الضباط بشراء أسلحة وذخائر ثم يستكتبهم إيصالات بأكثر من الثمن المدفوع فيها.

وإزاء ما ورد بهذا التقرير من اتهامات خطيرة طلب النائب العام من وزارة الحربية إما محاكمة العميد حسين سرى عامر أمام مجلس عسكرى أو الاكتفاء بالاستغناء عن خدماته بالجيش، وعندما عرض الموضوع على الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش رأى أن قضية حسين سرى عامر مطلوب الفصل فيها عسكريا وثيقة الاتصال بقضية الأسلحة الفاسدة التى تقوم النيابة العامة بالإسكندرية بالتحقيق فيها، لذلك فهو يرى أن تحال هذه القضية أيضا إلى النيابة العامة ليكون الحكم فى القضيتين من جهة قضائية واحدة تحقيقا للعدالة.

ونتيجة لذلك أمرت النيابة العامة بالقبض على حسين سرى عامر وظل مسجونا على ذمة التحقيق بسجن الحدرة بالإسكندرية، كما أمرت النيابة بالقبض على العقيد السيد فرح وكيل محافظة مطروح وعلى حسين صالح مهندس بسلاح الحدود بتهم الاختلاس وتقديم أسلحة وذخيرة غير صالحة للاستعمال، وبعد إجراء النيابة العامة بالإسكندرية التحقيق فى القضية قررت الإفراج عن حسين سرى عامر بعد قضائه ثلاثة شهور فى سجن الحدرة لعدم توافر أدلة تدينه، فى الوقت الذى قررت فيه تقديم العقيد السيد فرح والمهندس حسين صالح إلى محكمة الجنايات على التهمتين السابق ذكرهما.

وقد اكتشفت المحكمة أثناء محاكمة المتهمين أن هذه القضية قد تأسست على بلاغ شخصى من وكيل النائب العام مصطفى محمود فهمى، الذى دفعه حقده الشخصى بسبب خلافات قديمة إلى اتهام أشخاص دون أن يلتزم فى ذلك حدود الصالح العام، ثم تمادى فى خصومته فقام بتحرير محضر اتهام لهما بصفته وكيلا للنائب العام غير فيه الحقيقة وقبض على بعض الأشخاص، ثم قدم المتهمين وحدهما إلى المحكمة بالأدلة المزيفة التى انتهت المحكمة إلى القطع بانهيارها، إذ إن المتهمين أديا واجبهما على خير وجه.

ونتيجة لذلك حكمت المحكمة حضوريا فى ١٧ نوفمبر ١٩٥١ ببراءة كل من العقيد السيد فرج والمهندس حسين صالح مما أسند إليهما، كما أعلنت أنها لا يسعها إلا أن تنوه بالجهود المضنية التى بذلها العقيد السيد فرج والعميد حسين سرى عامر وكثيرون ممن عاونوهما فى جمع الأسلحة والذخائر والذين أدوا مهمتهم أداء كريما لما اعتقدوا أنه واجبهم نحو بلادهم وجيشهم، وهكذا تم للقضاء تبرئة كل المتهمين فى قضايا الصحراء الغربية قبل قيام الثورة بحوالى ثمانية شهور.

هل كان للأسلحة الفاسدة دور فى حرب فلسطين ١٩٤٨؟

نتيجة للدراسة المطولة والدقيقة التى أجريناها بشأن قضية الأسلحة الفاسدة يمكننا أن نقرر بضمير مستريح أن الأسلحة الفاسدة لم يكن لها أى دور فى ساحات القتال فى حرب فلسطين ١٩٤٨، وبالتالى لم يكن لها يد فى الهزيمة التى حاقت بالجيش المصرى فى هذه الحرب وإن كانت هناك بلا شك أسباب أخرى داخلية وخارجية ذات أهمية بالغة كانت هى السبب الحقيقى لهذه الهزيمة.

ولا يعنى هذا الكلام أنه لم تكن هناك أسلحة فاسدة، فقد كانت هناك بالفعل صفقات كبيرة لأسلحة وذخائر فاسدة تم شراؤها من الأسواق الأوربية ودفعت فيها الحكومة المصرية مبالغ طائلة، ولكن كل هذه الأسلحة والذخائر ظلت منذ وصولها إلى مصر قبيل انتهاء الحرب فى صناديقها ولم ترسل إلى ميدان القتال فيما عدا صفقة القنابل اليدوية الإيطالية التى أرسلت إلى الميدان فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ واستخدمت خلال المرحلة الأخيرة من الحرب التى لم تتجاوز ثلاثة شهور، وقد أثبتت المعارك أن هذه القنابل بشتى أنواعها لم يكن لها تأثير يذكر فى العمليات الحربية.

حقيقة الأسلحة الفاسدة التى أحدثت خسائر بالقوات المصرية

- **القنابل اليدوية الإيطالية**: فى بداية حرب فلسطين استخدمت الوحدات المصرية القنابل اليدوية التى تم جمعها بواسطة رجال الحدود من الصحراء الغربية، ولكن سرعان ما تم سحبها من الميدان لخطورتها

على الذين يستعملونها لتفجيرها المبكر وارتداد شظاياها للخلف وضعف تأثيرها عند استخدامها على العدو، وتم عقب ذلك تزويد الوحدات بالقنابل اليدوية الإيطالية ولكن شكوى الضباط والجنود لم تلبث أن تصاعدت من جراء خطورة هذه القنابل اليدوية الإيطالية على الذين يستعملونها بسبب سوء صناعتها وضعف تأثيرها ضد العدو، مما أدى إلى إجراء عدة تجارب عليها في ميدان القتال خلال شهر ديسمبر ١٩٤٨، وعندما أثبتت التجارب عدم صلاحيتها أوقف استخدامها على الفور.

- وعلى الرغم من عدم صلاحية هذه القنابل فلم يثبت أنها المسئولة عن إصابة أحد من الضباط أو الجنود أثناء المعارك الحربية، والضابط الوحيد الذي أصيب نتيجة انفجار قنبلة يدوية في يده يوم ٤ يناير ١٩٤٩ وهو النقيب مختار الدسوقي، لم يثبت أن القنبلة اليدوية الإيطالية كانت السبب في إصابته نظرا لوجود أنواع مختلفة من القنابل اليدوية في الميدان في ذلك الوقت، وبالنسبة للدور الذي لعبته القنابل اليدوية في الحرب فمن المؤكد أنه لم يكن لها دور يذكر في سير القتال فلا توجد حرب في التاريخ كسبت عن طريق القنابل اليدوية وحدها.
- **المدافع من عيار ٢٥ رطلا**: أثير أثناء الحرب حادث انفجار أربعة مدافع ميدان من عيار ٢٥ رطلا يومي ٧ يونيو و١٢ يوليو ١٩٤٨ بسبب انفجار مواسيرها أثناء المعارك مما أسفر عن تلف هذه المدافع ووفاة جنديين وإصابة ثمانية جنود، وقد أثبتت مجالس التحقيق بعد ما أجرته من تحقيقات في هذه الحوادث أن سبب الانفجارات يرجع إلى عيوب في الذخيرة وليس في المدافع ذاتها، فإن هذا النوع من المدافع وهو صناعة إنجليزية يعد من أفضل مدافع الميدان في العالم في ذلك الوقت، وقد تم شراء مصر صفقة منه من بريطانيا قبل الحرب وأصبح من أهم أسلحة المدفعية المصرية مما يعني أنه لم يكن ضمن صفقات الأسلحة الفاسدة التي اشتريت أثناء حرب فلسطين.

أما الذخيرة التى انفجرت أثناء استخدامها فهى بالقطع ليست من الذخيرة التى وردت من بريطانيا مع صفقة المدافع بل هى غالبا من الذخيرة التى جمعت من الصحراء الغربية، فقد ثبت أن كمية من ذخيرة هذه المدافع كانت من ضمن المخلفات التى جمعها رجال الحدود، إذ إن مدفعية الميدان البريطانية التى خاضت مع الجيش الثامن البريطانى حرب الصحراء ضد قوات المحور كانت المدافع من عيار ٢٥ رطلا هى سلاحها الرئيسى فى القتال وبالتالى فإن كميات كبيرة من ذخيرة هذه المدافع كانت من ضمن مخلفات حرب الصحراء، وبالطبع لم يكن أغلبها يصلح للاستخدام بعد مرور عدة سنوات عليها وهى فى العراء.

● **الدبابات طراز (لوكاست)**: ذكر اللواء أحمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية فى المرحلة الأخيرة من حرب فلسطين فى شهادته أمام محكمة الجنايات أن هذه الدبابات عندما كانت تسير بضع خطوات لا تلبث أن تتوقف عن الحركة تماما لا تتقدم ولا تتأخر ولا يصدر منها طلقة واحدة، وفى بعض المعارك تقدمت سبع عشرة دبابة لم يرجع منها سوى دبابتين نظرا لتعذر تسييرها مع تعطل مدفعها وجهاز إرسالها اللاسلكى، فيضربها الإسرائيليون على المسافات القريبة فى خزانات الوقود بذخيرة مضادة للدروع وحارقة، ولهذا تسببت هذه الدبابات فى حرق وموت الكثير من أطقمها من الضباط والجنود أثناء العمليات الحربية.

وكان السبب فى حصول مصر على هذه الصفقة الخاسرة من الدبابات طراز (لوكاست) هو تعمد بريطانيا مدا احتكارها لعملية توريد الأسلحة لمصر حرمان الجيش المصرى من الدبابات خشية استخدامها ضد قواتها فى منطقة القناة، ولعدم إمكان الحصول على الدبابات من الأسواق الأوربية لصعوبة تهريبها فى الوقت الذى كان الجيش المصرى يحتاج إليها بشدة حتى يمكنه اقتحام المستعمرات الإسرائيلية القوية التحصين.

لذا اضطرت لجنة الاحتياجات إلى شراء عدد من الدبابات الخردة التى استغنى عنها الجيش البريطانى والتى كان يتم بيعها بالمزاد العلنى فى معسكراته بمنطقة قناة السويس بعد نسف فوهات مدافعها للتأكد من عدم إمكان استخدامها مرة أخرى. وعن طريق الاتفاق مع بعض الشركات المصرية التى كان يرسو عليها المزاد وعن طريق إرسال بعض الضباط (مرتدين الزى المدنى) وعمال الصيانة باعتبارهم عمال هذه الشركات الذين كلفوا بنقل هذه الدبابات من المعسكرات البريطانية، أمكن نقل هذه الدبابات مفككة بطريقة سليمة إلى ورش سلاح الصيانة حتى لا يجرى تحطيمها إلى أجزاء كما هو المفترض قبل نقلها من المعسكرات البريطانية.

وكانت تلك الدبابات التى تم الاستيلاء عليها بهذه الحيلة من طراز (لوكاست) وهى دبابة خفيفة مسلحة بمدفع ٣٧ مم ورشاش براوننج، ونظرا لنسف فوهة مدافعها لذا كانت ورش الصيانة المصرية بعد قيامها بعملية إصلاح الدبابات وترميمها تقوم بقطع مواسير هذه المدافع بعد مكان نسفها لتصبح مدافع مقروطة، وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى عدم تساوى أطوال مواسيرها مما كان يجعل لكل مدفع مدى يختلف عن الآخر.

وعلى الرغم من تشكيل كتيبة دبابات كانت تتكون من ٢٠ دبابة من طراز لوكاست بهذه الطريقة وإرسالها إلى ميدان القتال، حيث اشتركت فى العمليات الحربية منذ أوائل ديسمبر ١٩٤٨ إلا أن النتيجة كانت مؤسفة، إذ تم تدميرها عن آخرها خلال المعارك التى اشتركت فيها وأصيب أفراد أطقمها بخسائر فادحة نظرا لسوء حالتها وخفة تدريعها واختلاف مدى مدافعها، وبالطبع لم تكن هذه الدبابات ضمن أية صفقات أسلحة فاسدة وردت إلى مصر.

● **الألغام الأرضية**: تزرع حقول من الالغام الارضية أمام المواقع الدفاعية لمنع

قوات العدو من اقتحامها وكذا كوسيلة إنذار لهذه المواقع فى حالة تسلل بعض جنود العدو لمهاجمتها وقد أدلى اللواء أحمد فؤاد صادق بشهادته أمام محكمة الجنايات عن هذه الالغام الارضية فقال إنه ألح فى طلب هذه الألغام فأرسلت له كميات منها بغير فتيل إشعال (مفجر) ولفت نظر المسئولين بالقاهرة فأرسلوا له كميات أخرى عدة مرات حتى تجمعت عنده مجموعة ضخمة من الألغام وكلها بغير فتيل إشعال.

والواقع أن هذه الألغام الأرضية كانت تصنع محليا ويرجع إرسالها بدون مفجر إلى خطورة شحن المفجر معها، ولكن ذلك لا يبرر إرسالها بدون المفجر فهناك طرق عديدة لتلافى هذا العيب كإرسال عبوات الألغام وحدها وإرسال المفجرات فى عبوات منفصلة كى يصل الاثنان فى وقت واحد، ويتم بعد ذلك تزويد الألغام بمفجراتها وبذا يمكن استخدامها بكفاءة تامة، والذى يهمنا هو أن نسجل أن هذه الألغام لم تكن ضمن صفقات الأسلحة الفاسدة لأنها صناعة محلية.

جهود لجنة الاحتياجات لتسليح الجيش المصرى فى حرب فلسطين

أثيرت مشكلة تسليح الجيش المصرى على نطاق واسع عندما تقرر دخول هذا الجيش فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، فقد تكشف للمسئولين فى مصر مدى العجز الخطير الذى يعانيه الجيش فى الأسلحة والمعدات والعربات وباقى عتاد الحرب نتيجة للسياسة البريطانية المغرضة، التى لم تزود الجيش المصرى خلال السنوات التى أعقبت المعاهدة بالأسلحة والمعدات التى تكفل له الاشتراك فى أية عمليات حربية.

وإزاء هذا العجز الخطير الذى كان يهدد سلامة الجيش فى ميدان القتال بأفدح الأخطار تم إنشاء لجنة خاصة سميت لجنة احتياجات القوات المسلحة فى ١٣ مايو عام ١٩٤٨ (قبل يومين من نشوب الحرب) برياسة العميد أح إبراهيم المسيرى مدير سلاح المهندسين، وعهد إليها بشراء ما تحتاج إليه القوات المصرية من الأسلحة وعتاد الحرب من أسواق السلاح الأوربية مهما كانت الوسيلة ومهما كان الثمن. ونظرا لأن مصر كان قد سبق لها التعاقد مع

بريطانيا على شراء كمية من الأسلحة والذخائر قبل الحرب بعدة سنوات وسددت ثمنها نقدا دون وصول هذه الأصناف برغم وعود بريطانيا المتكررة، فقد بادرت لجنة الاحتياجات بالاتصال بالسلطات البريطانية فى مصر ونجحت فى إقناعها بصرف هذه الأصناف المتأخرة إلى مصر من مخازن القاعدة البريطانية بمنطقة قناة السويس مباشرة بدلا من انتظار توريدها من بريطانيا، وتم فى إثر ذلك استلام عشرة ملايين طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة وثلاثة آلاف بندقية وعدد من المدافع المضادة للطائرات والمضادة للدبابات.

وعندما صدر قرار مجلس الأمن بحظر توريد السلاح والعتاد إلى الدول المتحاربة فى الشرق الأوسط تحايلت لجنة الاحتياجات لتخطى هذا القرار الذى كاد يشل جهودها بعدة وسائل مشروعة وغير مشروعة، فقد قامت اللجنة بتنظيم حركة تهريب واسعة النطاق لنقل الأسلحة والعتاد من بعض أسواق السلاح الأوربية التى كان أهمها إيطاليا وأسبانيا والسويد وسويسرا وبلجيكا نظرا لأن أسواق السلاح بالدول الأخرى كانت مغلقة فى وجه اللجنة بسبب النفوذ الصهيونى.

وقد تم عن طريق مندوبى اللجنة من الضباط الموجودين فى الدول التى تم الشراء منها شحن كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد باسم دول لا يشملها قرار الحظر ،على أن يتم لمصر بموجب حق السيادة إنزالها من السفن التى تنقلها أثناء وجودها فى المياه المصرية ثم الاستيلاء عليها. وبهذه الوسيلة تمكنت مصر من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والهاونات بأنواعها والمدافع الخفيفة المضادة للطائرات والأسلحة المضادة للدبابات والذخائر اللازمة لها، وكذا بعض الأسلحة والطوربيدات اللازمة للسلاح البحرى، وبلغ جملة ما جلبته لجنة الاحتياجات من الأسلحة والعتاد بهذه الوسيلة ما يعادل جملة ما تسلمه الجيش المصرى من بريطانيا خلال العشرين عاما السابقة على حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وقد نجحت لجنة الاحتياجات كذلك فى الحصول على عدد من الطائرات المقاتلة من طراز سبيت فاير البريطانية وماكى وفيات الإيطالية وإحضارها مفككة من الأسواق الأوربية، كما زودت السلاح الجوى

بمئات الأطنان من قنابل الطائرات من مختلف الأنواع من مخلفات الحرب بالصحراء الغربية المصرية، فضلا عن عدد كبير من عربات الوقود لملء الطائرات وكذا الأوناش وأجهزة التصوير والرادار واللاسلكي.

وفضلا عن جهود لجنة الاحتياجات قام بعض المواطنين المصريين فى منطقة القناة بمجهود مشرف لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر عن طريق الاستيلاء عليها بعد التسلل إلى مخازن ومعسكرات الجيش البريطانى، وكان من أبرز هؤلاء الأستاذ عبد الحميد صادق المحامى بالإسماعيلية الذى شكل عدة جماعات من المصريين للقيام بهذه العمليات الخطيرة. وكانت الأصناف المطلوب الاستيلاء عليها تحدد بواسطة بعض الضباط نيابة عن قيادة الجيش حسب الحاجة إليها فى ميدان القتال.

وقد تمكن عبد الحميد صادق وجماعاته من تزويد الجيش المصرى بأسلحة وذخائر وعتاد حربى من المعسكرات والمخازن البريطانية بالقناة بما قيمته حوالى ٦ ملايين جنيه بأسعار عام ١٩٤٨، ومن الجدير بالذكر أن هذه العمليات قتل فيها تسعة وثلاثون بطلا وأصيب كثيرون ممن تخلفت لبعضهم عاهات مستديمة أثناء تسللهم داخل المعسكرات البريطانية، وأن هذه العمليات لم تكلف الحكومة سوى خمسة وثلاثين ألف جنيه دفعتها كتعويضات رمزية لعائلات القتلى والمصابين. وعلى الرغم من الجهود الوطنية العظيمة التى بذلت للحصول على السلاح والعتاد الحربى سواء من الأسواق الأوربية أو من المعسكرات والمخازن البريطانية فى منطقة القناة أو مخلفات الحرب العالمية الثانية بالصحراء الغربية، فإن كل هذه الجهود لم تزد عن كونها محاولات يائسة أتاحت للجيش المصرى بالفعل الاستمرار فى القتال ولكنها لم تتح له الفرصة لإحراز النصر.

ويكفى أن السلطات المصرية المسئولة اضطرت فى سبيل تلبية احتياجات الجيش إلى الاستعانة بالأسلحة التى قام بضبطها رجال الشرطة مع المجرمين والأشقياء، وكذا بجلب الأسلحة المحفوظة على ذمة القضايا التى

ستنظر أمام المحاكم، هذا في الوقت الذى كان فيه الجيش الإسرائيلى مزودا بأحدث ما فى ترسانات بعض دول الغرب من أسلحة ومعدات، إذ كانت تتدفق على ذلك الجيش برغم قرار الحظر شحنات السلاح من مختلف أسواق السلاح الأوربية والأمريكية.

هذا وقد انتهت حرب فلسطين التى شهدت الجولة الأولى من الصراع العربى الإسرائيلى بفرض الهدنة للمرة الثالثة فى ٧ يناير ١٩٤٩. وفى ١٣ يناير بدأت فى جزيرة رودس تحت إشراف الدكتور رالف بانش الوسيط الدولى مفاوضات الهدنة فى نطاق القرارات الصادرة من مجلس الأمن، وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ تم توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل.

ثم توالت الاتفاقيات مع باقى الدول العربية، فتم توقيعها مع لبنان فى ٢٣ مارس ومع الأردن فى ٣ أبريل وأخيراً مع سوريا فى ٢٠ يوليو ١٩٤٩، وبرغم اتفاقيات الهدنة التى عقدت بين الدول العربية الأربع وإسرائيل فإن جميع الأطراف التى اشتركت فى القتال كانت على يقين من أن الصراع العربى الإسرائيلى لم يتم حسمه بعد، وأن الجولة الأولى التى دارت بين الطرفين سوف تعقبها جولات عديدة وهو الأمر الذى جرى بعد ذلك بالفعل.

محاكمة عبد الغفار عثمان أمام محكمة الثورة:

هل كان هو كبش الفداء فى قضية الأسلحة الفاسدة؟

فى ٤ نوفمبر ١٩٥٣ بدأت محاكمة القائمقام (العقيد) عبد الغفار عثمان أمام محكمة الثورة التى كان يرأسها البكباشى (المقدم طيار) عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات والصاغ (الرائد طيار) حسن إبراهيم، ومثل الادعاء المقدم محمد التابعى المدعى العام والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام وكان محامى المتهم الدكتور زهير جرانة.

الادعاء المقام عليه:

أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك أنه فى غضون

عام ١٩٤٨ تعاقد على صنع ٢٥٠٠٠٦ قنابل يدوية للجيش المصرى بمناسبة حرب فلسطين، واشترك مع الشركة الصانعة فى إساءة صنع هذه القنابل عمدا فوردتها غير صالحة للاستعمال، وقد ترتب على استعمالها فى ميدان القتال أضرار جسيمة بالجيش وكان لها أثرها السيئ فى مجرى الأمور (وقد أفاد المتهم من توريد هذه القنابل على هذا النحو ثروة ضخمة لنفسه ولذويه).

وقد تم لممثل الادعاء الأستاذ مصطفى الهلباوى فى بداية الجلسة الأولى المطالبة بتعديل الادعاء المقام على المتهم بإضافة الجملة الموضوعة بين القوسين والتى تشير إلى أن المتهم أفاد من توريده للقنابل اليدوية تكوين ثروة ضخمة لنفسه وذويه، وفى بداية الجلسة التى تعد الثامنة والعشرين لمحكمة الثورة منذ إنشائها دارت مساجلة قانونية مهمة بين ممثل الدفاع وممثل الادعاء، فقد ذكر الدكتور زهير جرانة المحامى أنه بالرجوع إلى المادة الثالثة من الأمر الصادر بتشكيل المحكمة يتضح أن القضايا التى تتناولها بالنظر هى كل الدعاوى فيما عدا تلك التى صدر فيها حكم وهذه القضية صدر فيها حكم، وإذا كان قد ورد على هذا الحكم طعنان أحدهما من جانب النيابة والثانى من جانب المتهم فهما طعنان استثنائيان لا ينصبان إلا على حسن تطبيق القانون ولا يمسان نهائية الحكم.

ورد ممثل الادعاء الأستاذ مصطفى الهلباوى على هذا الدفع الذى قدمه المحامى بقوله: إن النيابة بعد صدور الحكم لم ترض عن هذا الحكم وأن المتهم أيضا لم يرض عن هذا الحكم والاثنان طعنا بطريق النقض فأصبح الحكم غير نهائى، وستعود القضية بطريق الطعن إلى الوراء وتنظر القضية من جديد لأن الخلاف كان قائما فى محكمة الجنايات هل ما فعله المتهم مع الشركة كان عمدا أو إهمالا.

وعاد المحامى ليوضح أن القول بأن المسألة المطروحة أمام محكمة النقض سترتد سيرتها الأولى، فهذا يعتبر رجما بالغيب فمن الجائز أن تطعن النيابة أو يطعن الدفاع لكن مثل هذه الطعون لا تنهض إلى حد نقض الحكم وإعادته

إلى محكمة الموضوع، وعلى ذلك فالحكم نهائى لا شك فيه، ولكن محكمة الثورة لم تلتفت إلى دفع المحامى واستمرت فى نظر القضية مما دل على أنها اقتنعت بوجهة نظر الادعاء.

وفى الواقع أن الناحية السياسية وليست القانونية هى التى دفعت نظام الحكم الثورى فى مصر خلال تلك المرحلة إلى تقديم العقيد عبد الغفار عثمان إلى محكمة الثورة، فقد أصدرت محكمة الجنايات برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت فى ١٠ يونيو ١٩٥٣، حكمها ببراءة جميع المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة، والحكم بتغريم كل من العقيد عبد الغفار عثمان والمقدم حسين مصطفى منصور مائة جنيه على جريمة الإهمال ، ونظرا لأن ذلك الحكم قد أصاب الرأى العام فى مصر وقتئذ بصدمة بالغة بعد تتبعه مسير هذه القضية في مختلف مراحلها باهتمام شديد طوال عامين كاملين باعتبارها أحد العوامل التى أدت إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لذا أرادت القيادة الثورية مواجهة ذلك الحكم برد فعل قوى يؤدى إلى تهدئة النفوس واستمرار الثقة فى رجال الثورة، ولم تجد هذه القيادة وسيلة لتحقيق ذلك الهدف أفضل من إثارة قضية الأسلحة الفاسدة من جديد ولكن فى نطاق محدود حتى لا تفلت النتائج من قبضتها كما جرى عقب حكم محكمة الجنايات، وتم ذلك باختيار أحد المتهمين المعروفين فى القضية والذى يمكن إسناد عدة تهم جسيمة إليه (عسكرية ومدنية) وهو العقيد عبد الغفار عثمان كبير مفتشى المفرقعات ليكون كبش الفداء وتقديمه إلى محكمة الثورة، فقد كان مسئولا فى أثناء حرب فلسطين عن توريد ربع مليون قنبلة يدوية إيطالية إلى الجيش المصرى، ومن سوء حظه أن هذه القنابل كانت هى صفقة السلاح الوحيدة التى استخدم جانب منها فى ميدان القتال من دون كل صفقات الأسلحة الفاسدة الأخرى التى شحنت إلى مصر، وانتهت الحرب وهذه الأسلحة الأخرى ما تزال داخل صناديقها، كما تعرضت صفقة القنابل اليدوية بالذات للعديد من الحملات والشائعات خلال الحرب نظرا لحدوث إصابات لبعض الضباط

والجنود أثناء استخدامها فى المعارك، الأمر الذى أدى إلى تصاعد الشكاوى منها مما اضطرت معه القيادة الميدانية إلى عمل بعض التجارب عليها ثم صدور الأمر بوقف استخدامها فى القتال.

وفضلا عن ذلك كان العقيد عبد الغفار قد ثار ضده الكثير من المآخذ والانتقادات، كما تواترت شائعات عديدة تمس نزاهته ومسلكه الشخصى وهذا ما هيأ الفرصة للمسئولين لتقديمه وحده دون جميع المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة إلى محكمة الثورة متهما بجناية جسيمة وهى أنه أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن دون خشية من صدور حكم له بالبراءة مثلما حدث عند عرض هذه القضية أمام محكمة الجنايات، فإن المحكمة منبثقة من مجلس قيادة الثورة ولا خوف من إصدار حكم رادع عليه، فإن مجلس قيادة الثورة هو جهة التصديق على الحكم.

وقد تم لمحكمة الثورة نظر القضية فى جلستين متتاليتين الأولى يوم الأربعاء ٤ نوفمبر والثانية يوم الخميس ٥ نوفمبر، وصدر الحكم يوم السبت ٧ نوفمبر ١٩٥٣، أى أن نظر القضية ومناقشة شهود الإثبات وشهود النفى والاستماع إلى مرافعة المدعى العام ثم إلى مرافعة الدفاع وأخيرا إصدار الحكم لم يستغرق ذلك كله سوى أربعة أيام، وفى اليوم التالى مباشرة لصدور الحكم وهو يوم الأحد ٨ نوفمبر ١٩٥٣ تم تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم.

- **شهود الإثبات**: كانوا خمسة منهم ثلاثة من الضباط هم العميد حسن رجب وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع، والرائدان أحمد مختار الدسوقى وفتحى عبد الحميد رمضان، وملاحظان فنيان بسلاح الذخيرة هما عبد الستار الطويلة (ابن خال المتهم) وحسن أسعد.
- **شهود النفى**: ثلاثة منهم اثنين من الضباط من مساعدى العقيد عبد الغفار عثمان فى سلاح الأسلحة والمهمات وهما المقدم جمال حلمى والرائد صلاح نصحى، والمحاسب محمد صبرى الحكيم خبير النيابة المنتدب فى قضية الأسلحة الفاسدة.

ويمكن تقسيم التهم التى وجهتها محكمة الثورة إلى عبد الغفار عثمان أثناء المحاكمة إلى ثلاثة أقسام :-

١- صفقة القنابل اليدوية الفاسدة التى عقدها مع الشركة الإيطالية .

٢- استغلال نفوذه للزواج من مطلقة ابن خاله .

٣- تضخم ثروته بعد إبرامه صفقة القنابل اليدوية .

١- فساد صفقة القنابل اليدوية

قال الأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام وممثل الادعاء فى مرافعته أمام المحكمة أن حرب فلسطين أعلنت عندما كان المتهم فى أوربا، وبعد أسبوعين من نشوب الحرب تعاقد المتهم مع شركة (كونستر كزيونى ميكانيكا) بمدينة روما على صنع ٢٥٠ ألف قنبلة بثمن قدره ١٩٤ ألف جنيه على أساس سعر القنبلة الواحدة ١٥ شلنا وستة بنسات أى أكثر من ٧٥ قرشا ونص فى العقد، على أن تصنع هذه القنبلة كمثيلاتها التى يستخدمها الجيش الإيطالى على أن يدفع من الثمن مقدما ٣٠ فى المائة وقت تحرير العقد، والباقى يدفع بعد تقديم بوليصة الشحن وتقديم المشترى أو مندوبه الشهادة للمصنع الدالة على صلاحية هذه القنبلة، وأرفق بهذا العقد قائمة بالمواصفات الفنية والرسومات التى توضح أجزاء القنبلة، وفى يوم ١٨ أغسطس ١٩٤٨ قدم المتهم للمصنع شهادة الصلاحية التى تفيد أنه فحص ١٠٠ ألف قنبلة وأنه فك أجزاءها فوجدها مطابقة للعقد، وبمقتضى هذه الشهادة شحنت الشركة هذه الكمية إلى مصر، وفى ٢٨ سبتمبر وطبقا للعقد كتبت الشركة إلى وزارة الحربية عن طريق المفوضية المصرية فى روما لإيفاد المندوب لفحص ٥٠ ألف من هذه القنابل فى المصنع طبقا للعقد قبل شحنها إلى مصر، وعندما تلقى خطاب الشركة فى القاهرة العقيد صلاح الدين صبرى مدير مكتب وزير الحربية وكان يعمل أيضا مديرا لمكتب وكيل الوزارة المهندس توفيق أحمد وهو الصديق الحميم جدا للمتهم بادر إلى وضع الخطاب فى درج

مكتبه وحفظه دون عرضه على وكيل الوزارة، وعندما لم يحضر أى مندوب مصرى للشركة قامت الشركة بشحن القنابل إلى مصر دون أن يفحصها أحد .

وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨ تكرر نفس الموقف مع باقى صفقة القنابل ومقدارها ١٠٠ ألف قنبلة وحفظ صلاح صبرى خطاب الشركة فى درج مكتبه مرة أخرى ،فاضطرت الشركة إلى شحن القنابل إلى مصر دون أن يفحصها أحد، وكان ما دفع صلاح صبرى إلى القيام بذلك التصرف هو رغبته فى خدمة المتهم والتستر عليه . وبمجرد وصول صفقة القنابل اليدوية إلى مصر أمر عبد الغفار عثمان بتشكيل لجنة برياسة نائبه المقدم جمال حلمى (شاهد النفى الأول) وأمره ألا تمس اللجنة هذه القنابل من الداخل وألا تفحصها إلا فحصا ظاهريا لأنه هو المسئول عنها وهو الذى فحصها فى المصنع فى روما، فأذعنت اللجنة لأمر رئيسها وحررت محضرى فحص لهذه القنابل واعتمد المتهم هذين المحضرين، وأضيفت القنابل إلى العهدة ودخلت المخازن وعقب ذلك أرسلت هذه القنابل إلى ميدان القتال على دفعات كان أولها فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ .

ولبيان فساد هذه القنابل فى ميدان القتال أتى الادعاء بشاهدين من الضباط أحدهما الرائد مختار الدسوقى الذى حضر معركة رفح فى ٤ يناير ١٩٤٩ وشهد أمام المحكمة كيف هاجم اليهود موقعهم وكيف أنهم استعانوا بكل الأسلحة التى لديهم، وعندما نفدت أسلحتهم استخدموا هذه القنبلة اليدوية فكانت لا تنفجر أو لا تحدث أى تأثير إذا انفجرت، وكان اليهود يتندرون ويتهكمون عليهم ويقولون : ارم يا مصرى من ده كمان، وبينما كان هذا الضابط يلقى إحدى هذه القنابل انفجرت فى يده قبل أن يلقيها وانتهت المعركة باقتحام اليهود للموقع وسقوط العديد من القتلى والمصابين والأسرى، ولولا حلول الظلام لكان هذا الضابط قد وقع فى الأسر .

كما شهد الرائد فتحى رمضان بأنه خلال معركة العوجة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ استخدمت هذه القنابل اليدوية بعد أن نفدت جميع

الأسلحة فانفجر نصفها وكذّب النصف الآخر، وكانت نتيجة ذلك أسر هذا الضابط وسقوط العديد من القتلى والجرحى، وكان اللواء فؤاد صادق القائد العام للقوات المصرية فى فلسطين قد شهد فى أثناء تحقيق النيابة فى قضية الأسلحة الفاسدة بأنه ترامت إليه شكاوى عديدة من هذه القنبلة، فأمر بإجراء تجربة عن هذه القنبلة وعندما تبين منها أن شظاياها تنطلق إلى الخلف وأنها خطر على راميها أمر بوقف استخدامها فى ميدان القتال.

وبعد انتهاء الحرب أمرت إدارة الجيش بتشكيل عدة مجالس تحقيق ولجان فنية لفحص هذه القنبلة، وقد اتضح بعد إجراء هذه اللجان التحقيقات والتجارب أن هذه القنابل بها عيوب جسيمة وغش فى الصناعة وأنها تخالف ما ورد فى العقد وبالمواصفات والرسومات المدونة، ولذا أوصت هذه اللجان بعدم استخدام الكميات الباقية من هذه القنابل لأنها لا تصلح كسلاح فى القتال.

وفى مرافعته أمام المحكمة قال الدكتور زهير جرانة المحامى عن المتهم العقيد عبد الغفار عثمان إنه نتيجة لتسلط البعثة العسكرية البريطانية على الجيش المصرى أصبح الجيش لا يعرف إلا القنبلة اليدوية الإنجليزية (ميلز ٣٦ الدفاعية)، وللأسف فإن القائد العام الذى تولى أمر الجيش بعد إعلان الهدنة فى نوفمبر ١٩٤٨ عندما سئل عن القنبلة الهجومية قال: « أنا عمرى ما سمعت عن حاجة اسمها قنبلة هجومية ولا دفاعية »، وكان كل ما يملك جيشنا من قنابل يدوية عند نشوب الحرب ١٧٠٠٠ قنبلة يدوية إنجليزية، ثم بلغ بنا الأمر إلى أن نزود الجيش بالأسلحة عن طريق التهريب وأن تجمع من الصحراء عام ١٩٤٨ قنابل يدوية إيطالية من مخلفات الجيش الإيطالى التى تركها أثناء معارك ١٩٤٠ و ١٩٤١ قبل حرب فلسطين بسبع سنوات، قنابل معرضة لهجير الشمس ولفح الحرارة وبرد الشتاء .. السلاح البالى العتيق الذى ترك فى الرمال ليس هو السلاح الذى يدفع به إلى الجيش المحارب.

ودافع المتهم عن نفسه فقال: إن القنابل اليدوية التى كانوا يجمعونها من الصحراء وكانوا يسلمونها للوحدات رأسا أساءت كثيرا إلى سمعة القنابل اليدوية، وقد ثبت أن الصفقة التى وردت من هذه القنابل من إيطاليا وقدرها

ربع مليون قنبلة لم يستخدم منها فى الحرب وفى التجارب سوى عشرة آلاف قنبلة، وبقيت ٢٤٠ ألف قنبلة فى المخازن وهى موجودة حاليا وهى مكسب للجيش ويمكن أن تجربوها.

٢- استغلال نفوذه للزواج من مطلقة ابن خاله

شهد عبد الستار الطويلة ابن خال المتهم وكان مرؤوسا له فى قسم الذخيرة بسلاح الأسلحة والمهمات أن المتهم انتدبه فى مأمورية فى بلجيكا لفحص ذخيرة لمدة ثلاثة شهور، ولكن المأمورية امتدت لتكون خمسة عشر شهرا فى أوروبا، وقد اتضح له بعد عودته إلى مصر أن غرض عبد الغفار عثمان من إطالة مدة المأمورية كان إبعاده عن مصر ليخلو له الجو مع السيدة جنات شفيق عبد الله زوجته، كما وجد أن زوجته تملك سيارة بويك وتعلمت السواقة وبلغه أولاده أن زوجته وعبد الغفار عثمان كان يبيتان معا فى البيت، وقد سكت فى البداية على مضض برغم شكه فى سلوك زوجته وأخيرا طلقها وبعد فترة تزوجها عبد الغفار عثمان لتكون زوجته الثانية، فإن لعبد الغفار زوجة أخرى إنجليزية.

وفى استنكاره لزواج عبد الغفار عثمان من مطلقة ابن خاله بهذا الشكل قال عبد اللطيف البغدادى رئيس المحكمة للمتهم: «تفتكر لما تسرق واحدة ست من زوجها قريبك وهى كمان قريبتك تبقى دى أخلاق دى تبين إنك تقدر تعمل أى شىء تانى زى سرقة جيشك» وفى دفاع المحامى عن المتهم قال: «لقد قال الزوج عبد الستار طويلة إنه ارتاب فى سلوك زوجته ولكنه سكت على مضض، إن هذا الرجل كانت مظاهر سكوته على مضض تتمثل فى صورة خطابات أرسلها إلى عبد الغفار عثمان على غرار الخطاب المرسل منه بخط يده إلى عبد الغفار فى أوربا ويقول إنه يقبل يديه وأن زوجته جنات كذلك تقبل يديه، وأنه يترك للمحكمة دفعه بالنعوت التى يستحقها وأن هذا الرجل طوال الفترة التى اعتقل فيها عبد الغفار فى قضية الأسلحة كان يصرح بأنه راض على قريبه عبد الغفار، فهو إذن لم يطلق زوجته لريبه لأن قريبه كان محبوسا حين طلق زوجته جنات».

٣- تضخم ثروة المتهم عقب توقيعه العقد مع الشركة الإيطالية:

أخذ المدعى العام يعدد مظاهر الثراء التى جدت على المتهم بعد توقيعه عقد صفقة القنابل اليدوية، فقد انتقل مع زوجته الإنجليزية فيوليت من شقة إيجارها الشهرى ثمانية جنيهات إلى شقة بحى الزمالك إيجارها الشهرى ٢٩ جنيها، وأن زوجته الإنجليزية أودعت فى بنكى الأهلى وباركليز فى عام واحد على دفعات مبلغ ٢١٥٨٦ جنيهات كما اشترت زوجته الثانية جنات أرضا وأقامت بيتا بحى الزيتون، مما جعل ثروتها تبلغ ٧٧٧٥ جنيهات وهى التى كانت تسكن مع زوجها الأول عبد الستار بشقة بحى السيدة زينب بإيجار شهرى جنيهان، وهكذا أصبحت ثروة عبد الغفار وزوجته ٣٣١٣٠ جنيها بخلاف السيارات.

ختام مرافعات الادعاء والدفاع

قال الأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام الذى اتضح أنه كان أحد ممثلى الادعاء فى قضية الأسلحة الفاسدة أمام محكمة الجنايات فى ختام مرافعته: «لقد تقدمنا إلى محكمة الجنايات وقلنا إن ما فعله المتهم كان عن عمد ليثرى هو وذووه، ودللنا على هذا العمد بعدة أدلة وأسانيد ولكن محكمة الجنايات رأت غير ما رأينا وقالت إن تلك العيوب الفنية التى بالقنبلة والتى تخالف العقد ليست عن عمد من المتهم، وإنما هى نتيجة إهمال وآخذته بعقوبة الإهمال، هذا ما حكمت به محكمة الجنايات ولكنى أطلب أقصى العقوبة الموجودة فى أمر تشكيل المحكمة لأن الإهمال فى فحص السلاح الذى يستخدمه الجيش أثناء الحرب لا يمكن أن يسمى إلا بالخيانة العظمى لا سيما إذا كان الخائن ضابطا كبيرا»، واختتم الدكتور زهير جرانة محامى المتهم مرافعته قائلا: «لا يمكن أن يقال عن هذه القنبلة والظرف الذى تم التعاقد فيه والشروط التى اشترطت ورضاء وزارة الحربية عنها أن فيها خيانة أو تواطؤ، وإنما يمكن أن يكون فيها إهمال لعدم إيفاده مندوبين لمعاينة هذه القنابل ،وأعتقد أنكم لو حاسبتموه عسكريا فإنه يسعدكم أن تقولوا بإنه لم يكن بين ضباط الجيش المصرى خائن، ولم تكن هناك أسلحة فاسدة استوردها

المتهم وإن كان ولا بد فليحاسب أولئك الذين جمعوا الأسلحة الفاسدة العتيقة من الصحراء، إن المتهم كان يملك ٦٠ فدانا اشتراها سنة ١٩٤٠ بسعر ٤٠ جنيها للفدان ودفع ٤٠ فى المائة من ثمنها والباقى كان يدفع أقساطا على ٢٠ سنة، وبخصوص زوجته جنات تبين أنها كانت قاصرا والمجلس الحسبى كان يجمع لها ثمن بعض الغلات حتى تجمع لها قدر من المال بالإضافة إلى ما باعته من الأرض الزراعية التى ورثتها فاشترت البيت الذى قيل إنه عمارة بينما هو بيت مبنى على ٦٠ مترا. أنا لا أتقدم إليكم كمدافع ويعلم عبد الغفار أننى غير مأجور فى هذه القضية كما لم أكن مأجورا يوم حكم ببراءته فهو إيمانى بأنه برىء وإيمانى بعدلكم».

الحكم

حكمت المحكمة على المتهم القائمقام بالمعاش عبد الغفار عثمان فى الادعاء المقام عليه بما يأتى:-

أولا: تجريده من رتبته العسكرية والنياشين والميداليات الحاصل عليها.

ثانيا: سجنه ١٥ عاما.

ثالثا: مصادرة كل ما زاد من أمواله وأملاكه هو وزوجتاه السيدة جنات شفيق والسيدة فيوليت عما كان لديهم قبل أول يناير سنة ١٩٤٦ لصالح الشعب.

* * *

نـــادى ضباط الجيش

الشرارة التى اشعلت ثورة ٢٣ يوليو

الفصل الخامس

نبذة عامة عن تاريخ نادى الضباط

لم يكن المكان المعروف حاليا باسم نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك والذى يشغل مساحة من الأرض تبلغ حوالى ثلاثة أفدنة في حى من أجمل أحياء القاهرة يضم حتى نهاية القرن التاسع عشر أى مبان أو منشآت تابعة للجيش المصرى.

ومع بداية القرن العشرين وفى عام ١٩٠٠ قامت إدارة الأشغال العسكرية ببناء قصر فخم من طابقين فى هذا المكان المميز، وتم تخصيصه ليكون سكنا خاصا لسردار الجيش المصرى (السردار لقب عسكرى تركى معناه القائد العام للجيش)، وعقب الاحتلال البريطانى لمصر وبعد فشل الثورة العرابية أصدر الخديو توفيق الممالئ للإنجليز فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسوما بإلغاء الجيش المصرى، وبذا طويت صفحة ذلك الجيش المجيد الذى بدأ محمد على فى تكوينه عام ١٨٢٠ وأحرز به أعظم الانتصارات فى ساحات القتال فى أوروبا وآسيا وأفريقيا، والذى استطاع الخديو إسماعيل بفضله تكوين إمبراطورية مصرية كبرى في قلب أفريقيا، ومنذ يناير ١٨٨٣ بدأت التدابير العملية لإنشاء وتنظيم جيش مصرى جديد تحت السيطرة البريطانية على أن يتولى مهام قيادته وقيادة تشكيلاته ووحداته ضباط بريطانيون.

وهكذا أصبح سردار الجيش المصرى لأول مرة ضابطا بريطانيا كبير الرتبة وجرى العرف على أن يمنحه خديو مصر لقب الباشوية عند تعيينه.

وقد تولى منصب السردار منذ الاحتلال البريطانى لمصر خمسة من كبار الضباط الإنجليز كان أولهم الفريق السير إفلن وود باشا الذى أصدر الخديو توفيق مرسوما بتعيينه فى يناير ١٨٨٣، وتلاه الفريق السير فرنسيس جرانفيل باشا فى ١٩ أبريل ١٨٨٥، وخلفه اللورد كتشنر فى مارس ١٨٩٢ وتولى المنصب من بعده الفريق السير ويجنلد ونجت باشا فى ديسمبر ١٨٩٩، وعندما عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر خلفه فى منصب السردار فى أول أبريل ١٩١٩ الفريق السيرلى ستاك باشا.

وكان السردار اللورد كتشنر قد تولى فى أول مايو ١٨٩٦ قيادة الحملة العسكرية المصرية التى زحفت من مصر والتى اشتركت فيها بعض الوحدات البريطانية للقضاء على الثورة المهدية واسترداد السودان، وقد انتهت العمليات الحربية فى السودان بدخول الخرطوم فى سبتمبر ١٨٩٨ ثم بقتل التعايشى خليفة المهدى فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩.

وعقب استقرار الأحوال فى السودان أكرهت بريطانيا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت تجعل الحكم فى السودان مشتركا بين مصر وبريطانيا من الناحية الرسمية ووقفا على بريطانيا من الناحية الواقعية، وعين اللورد كتشنر على أثرها حاكما عاما للسودان مع احتفاظه بمنصب سردار الجيش المصرى، ومنذ هذا التوقيت أصبح السردار يجمع بين المنصبين وهكذا أصبح الحاكم العام هو السلطة العليا فى السودان يتجمع فى يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والتنفيذية، وتم تشتيت الجيش المصرى فى أرجاء السودان وتحويله إلى حاميات صغيرة مبعثرة فى المدن البعيدة بينما تمركزت قوة الاحتلال البريطانية فى الخرطوم.

وتبعا لذلك صارت الخرطوم عاصمة السودان هى محل الإقامة الدائم للسردار، فقد كانت تضم مركز قيادة الجيش المصرى نظرا لمرابطة معظم الوحدات المصرية فى ربوع السودان تنفيذا للسياسة البريطانية الاستعمارية التى كانت تستهدف إبعاد الجيش عن مصر، كما كانت الخرطوم تضم فى نفس الوقت مقر إدارة الحاكم العام للسودان والسراى الكبيرة المخصصة لسكناه وقد قامت بإنشاء كل هذه المبانى والمنشآت إدارة الأشغال العسكرية المصرية.

وبحكم الإقامة الدائمة للسردار فى الخرطوم ليمارس أعمال وظيفتيه كسردار للجيش المصرى وكحاكم عام للسودان، اقتصرت إقامته فى القصر المخصص لسكناه فى الزمالك (مكان نادى الضباط حاليا) على فترات قليلة

من كل عام عند قدومه إلى القاهرة فى المهام الرسمية أو هو فى طريق سفره إلى لندن لقضاء إجازته أو فى طريق عودته إلى مقر عمله بالسودان .

إرجاع الجيش المصرى من السودان

كان أول من سكن قصر الزمالك من السردارية هو الفريق السير ريجنلد ونجت باشا بعد تعيينه سردارا وحاكما عاما للسودان، وخلفه فى منصبه وفى سكنه الموجود بالقاهرة السيرلى ستاك آخر من تولى منصب السردار فى الجيش المصرى .

وقد وقع للسردار السيرلى ستاك أثناء وجوده فى القاهرة حادث أدى إلى مصرعه وكانت له عواقب سياسية خطيرة كما انعكست آثاره على الجيش المصرى بصورة ضارة، فقد أطلق عليه الرصاص وهو راكب سيارته بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ بعد أن غادر مكتبه بوزارة الحربية متوجها إلى سكنه الخاص فى قصر الزمالك، وتوفى فى اليوم التالى متأثرا بجراحه .

واستغل الإنجليز الفرصة التى سنحت لهم بمصرع السردار لمحاولة القضاء على الشعور الوطنى المتزايد فى مصر والسودان وتحقيق أغراضهم الاستعمارية المبيتة ضد مصر، فتوجه اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى مساء يوم ٢٢ نوفمبر فى مظاهرة عسكرية كانت تتكون من ٦٠٠ فارس بريطانى إلى دار رياسة مجلس الوزراء وقدم إنذارا مهينا كان يتكون من سبعة بنود إلى سعد زغلول باشا رئيس أول وزارة شعبية بعد الاحتلال البريطانى، كان أهم بنوده أن تصدر الحكومة المصرية خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان .

ولم يلبث اللورد اللنبى أن ألحق بإنذاره الذى وجهه إلى سعد زغلول بلاغا آخر كان يضم ثلاثة مطالب، كان المطلب الأول ينص على أنه بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من السودان تحول

الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها، وتحت قيادة الحاكم العام الذي تصدر البراءات للضباط باسمه.

وفى خلال أيام قلائل تمكنت السلطات البريطانية فى مصر والسودان من تحقيق أهدافها الاستعمارية، فقد اضطر الزعيم الوطنى سعد زغلول تحت وطأة التهديدات والإجراءات البريطانية التعسفية إلى تقديم استقالة حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤، وعهد الملك فؤاد فى اليوم التالى إلى أحمد زيور باشا بتشكيل حكومة جديدة وتحت الشعار الذى اقترن باسم أحمد زيور وهو «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» قبلت حكومته كل المطالب البريطانية دون قيد أو شرط، وكانت القوات المصرية المرابطة فى معسكراتها بالخرطوم بحرى قد رفضت تنفيذ الأوامر التى أصدرها إليها اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام بالعودة إلى مصر، وتحصنت فى معسكراتها رغم ضعف إمكاناتها وقلة ذخائرها، فضلا عن حصار القوات البريطانية لها من كل جانب، وصمم أفرادها ضباطا وجنودا على المقاومة حتى الفناء حفاظا على شرفهم العسكرى.

وبادرت حكومة زيور باشا فور أن علمت بذلك الموقف بإرسال مندوب خاص إلى السودان لإقناع القوات المصرية بوجوب مغادرة السودان حقنا للدماء التى ستسفك بدون جدوى، وسافر المندوب الخاص الأميرالاى (العميد) محمد أمين هيمن بك على متن طائرة بريطانية إلى الخرطوم فوصلها ليلة ٢٧ نوفمبر، وفى صباح اليوم التالى اجتمع الأميرالاى هيمن بالضباط المصريين فى ميس الضباط بمعسكرهم بالخرطوم بحرى وقرأ عليهم الخطاب الموجه إليهم من وزير الحربية اللواء محمد صادق يحيى باشا الذى اعتمده مجلس الوزراء، والذى كان يتضمن أوامر الحكومة المصرية الجديدة بعودة الجيش المصرى من السودان استجابة لحكم القوة القاهرة.

وعقب عودة الوحدات المصرية من السودان أصبح الجيش المصرى بأكمله مستقرا فى مصر وانفصلت من الناحية الواقعية قيادة الجيش المصرى عن إدارة الحاكم العام للسوادن بعد أن كانت فى الماضى شيئًا واحداً.

وفى ٥ ديسمبر ١٩٢٤ أصدر الملك فؤاد الأول أمرا ملكيا بتعيين السير جفرى أرثر حاكما عاما للسودان دون إصدار أمر ملكى آخر بتعيينه سردارا للجيش المصرى، وبذا أصبح منصب السردار خاليا لأول مرة منذ تعيين السير إفلين وود باشا سردارا للجيش المصرى فى يناير ١٨٨٣.

ولم تكن هناك حاجة فى الواقع لتعيين سردار جديد للجيش المصرى، فقبل عودة القوات المصرية من السودان كان قد تم تعيين قائد بريطانى كبير لينوب عن السردار فى قيادة الوحدات المصرية المرابطة فى مصر وهو اللواء سبنكس باشا وأصبح يدعى المفتش العام للجيش المصرى، وكان هذا المنصب قد أنشئ بمعرفة السردار السيرلى ستاك فى أول يناير ١٩٢٤ وبعد عودة القوات المصرية من السودان أصبح المفتش العام اللواء سبنكس باشا يتولى قيادة الجيش المصرى بأكمله.

وفى مايو ١٩٢٧ نشبت أزمة حادة بين الحكومة المصرية التى كان يرأسها عبد الخالق ثروت باشا واللورد جورج لويد المندوب السامى لبريطانيا عرفت باسم أزمة الجيش، كان من أهم أسبابها منصب المفتش العام للجيش الذى كان يتولاه وقتئذ اللواء سبنكس باشا، ففى مذكرة تسلمها ثروت باشا من المندوب السامى البريطانى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ اتهم المندوب السامى السلطات المصرية بأنها ترمى إلى إدخال النفوذ السياسى إلى الجيش المصرى، وأن هذا الاتجاه اصطحب بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وفى نهاية المذكرة طلب المندوب السامى من الحكومة المصرية ستة مطالب كان الغرض منها إحكام السيطرة البريطانية على الجيش المصرى وهى:

١- وجوب تمكين المفتش العام للجيش من أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ (كان هدلستون باشا يتولى منصبى نائب السردار ونائب الحاكم العام للسودان وقد لعب دورا خطيرا فى إخراج الجيش المصرى من السودان)، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المناسب لواجباته وأن يعطى عقدا لمدة ثلاث سنوات على الأقل بصفة مبدئية.

٢- وجوب ألا يتأخر وزير الحربية عن أن يرفع إلى ملك مصر توصيات لجنة الضباط فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة.

٣- تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون نائبا للمفتش العام ينوب عنه فى حالة غيابه ويقوم بالأعمال التى يقوم بها نفسه.

٤- تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت إشراف المفتش العام أو نائبه فى غيابه، ويمكن أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا كما كان الحال حتى شهر إبريل ١٩٢٥.

٥- تظل المناصب التى يشغلها الآن ضباط بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية محفوظة فى أيد بريطانية ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦- فيما يتعلق بالاختصاص القضائى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود يبقى النظام العرفى ساريا.

ونظرا لأن هذه المطالب البريطانية قد اقترنت بوصول بعض القطع الحربية البريطانية من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد، لذا اضطرت الحكومة المصرية فى منتصف يونيو ١٩٢٧ بعد أن تفاقمت الأزمة بصورة خطيرة إلى الإذعان لجميع هذه المطالب وقامت بمد خدمة سبنكس باشا المفتش العام ومنحه رتبة

الفريق، وبادرت بتعيين اللواء بالمر باشا نائبا للمفتش العام، وكذا قامت بتعيين عدد من الضباط البريطانيين الجدد فى مناصب رئيسية بالجيش المصرى، وكان الفريق سبنكس باشا الذى أصبح حائزا لجميع السلطات والصلاحيات العسكرية التى تكفل له السيطرة التامة على مقدرات الجيش المصرى قد سبق له الانتقال مع أسرته إلى قصر الزمالك ليصبح ثالث قائد بريطانى للجيش المصرى يشغل هذا القصر المنيف.

وكان قصر المفتش العام مكونا من بناءين كبيرين أحدهما المبنى الرئيسى (فى نفس المكان الذي يشغله المبنى الرئيسى لنادى ضباط القوات المسلحة حاليا) وكان مخصصا لسكن الفريق سبنكس باشا وأفراد أسرته.

وعلى بعد بضع عشرات من الأمتار إلى الغرب من المبنى الرئيسى وفى مكان حديقة نادى الضباط الموجودة حاليا على يسار الداخل كان يقع المبنى الفرعى، وكان مصنوعا من نوع فاخر ومتين من الخشب ومصمما هو وأثاثه على الطراز الإنجليزى، وقد خصص الفريق سبنكس باشا هذا المبنى الخشبى ليكون مكاتب للضباط والموظفين القائمين بأعمال السكرتارية الخاصة به.

وقد أقام الفريق سبنكس هو وأفراد أسرته فى هذا القصر الفخم بحدائقه الفيحاء النضرة مدة تزيد عن عشر سنوات، ولكنه اضطر إلى إخلائه والرحيل عنه بل وعن مصر كلها قبل نهاية عام ١٩٣٦، فقد تم توقيع المعاهدة التى سميت باسم معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، ورغم مساوئ هذه المعاهدة فقد أتاحت الفرصة للجيش المصرى للتحرر من قيادته البريطانية التى كانت تستهدف دائما إضعافه وتعمل على استمرار تخلفه عن الجيوش الحديثة وإحكام سيطرتها على مقاديره.

●ووفقًا للمعاهدة: تم الاستغناء عن الفريق سبنكس باشا المفتش العام هو ونائبه وقتئذ اللواء فوربس باشا وعن واحد وعشرين ضابطا بريطانيا منهم ١١ برتبة أميرالاى (عميد) و٦ برتبة قائمقام (عقيد) و٤ برتبة بكباشى

(مقدم)، وكان أول ضابط مصرى يتولى منصب المفتش العام عام ١٩٣٧ هو اللواء محمود شكرى باشا ولم يلبث أن تغير اسم منصبه فى نفس العام ليصبح رئيس هيئة أركان حرب الجيش مع منحه رتبة الفريق.

وخلال عهد السيطرة البريطانية على الجيش المصرى لم يحدث أى تفكير فى إقامة أى نواد للضباط حتى لا تتاح لهم الفرصة لعقد اجتماعات موسعة فى مثل هذه الأماكن العامة، خشية أن تمتد أحاديثهم إلى نواح سياسية أو تساعد هذه الاجتماعات على تكوين رأى عام موحد فى الجيش، مما يعد خطرا على الاحتلال البريطانى، ولكن الأمر لم يلبث أن اختلف عقب عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وتخلص الجيش المصرى من قيادته البريطانية التى كانت تجثم على أنفاسه وتمنعه من التقدم والتطور ومجاراة الجيوش الحديثة.

وهكذا بدأ التفكير لأول مرة فى إنشاء ناد لضباط الجيش بالقاهرة ليكون منتدى لائقا ومكانا عاما محترما يقضى فيه الضباط أوقات فراغهم ويمارسون فى أرجائه نشاطهم الاجتماعى، وفى ١٥ يناير ١٩٣٨ أصدر الملك السابق فاروق أمرا ملكيا بإنشاء ناد لضباط الجيش بالقاهرة (كان السلاح البحرى والسلاح الجوى يعتبران ضمن أسلحة الجيش) وتم تخصيص قصر المفتش العام البريطانى السابق بالزمالك ليكون مقرا لهذا النادى، وقد استمر يطلق عليه اسم نادى ضباط الجيش حتى صدر قانون النادى رقم ٣ عام ١٩٥٣ بتسميته نادى ضباط القوات المسلحة.

ونظرا لأن الترتيبات الخاصة بتحويل قصر الزمالك من مقر للسكن إلى ناد اجتماعى للضباط قد استغرقت بعض الوقت لذلك لم يصدر القانون الأساسى للنادى إلا فى أوائل عام ١٩٤١، وقد صدر القانون رقم ١ الذى يعتبر أول قانون للنادى فى ثلاث عشرة صفحة وكان يضم خمسة أبواب وقامت بطبعه (مطابع وزارة الدفاع الوطنى الفرعية) ودونت على غلافه العبارات التالية :

« قانون نادى ضباط الجيش – تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول قائد الجيش الأعلى » وقد نصت المادة الثانية (الفقرة أ) من الباب الأول على أن الغرض من تأسيس النادى هو تنمية الروح الاجتماعية والمعنوية وتقوية أواصر الألفة والمودة بين أعضائه مع توفير أسباب الثقافة بين ضباط الجيش وتشجيع الروح الرياضية، وذلك فى حدود القوانين العسكرية، كما نصت (الفقرة ب) من المادة نفسها على أن المجادلات الدينية والسياسية ممنوعة منعا باتا فى النادى.

وصف المبنى القديم للنادى

لم يشغل نادى الضباط عقب تخصيص قصر المفتش العام البريطانى بالزمالك ليكون مقرا له سوى المبنى الرئيسى بالقصر الذى كان يشغله المفتش العام وأسرته، وهو الذى شيد فى مكانه المبنى الرئيسى الحالى للنادى بعد إزالة المبنى الأصلى عام ١٩٤٩ بعد أن أصبح آيلا للسقوط، أما المبنى الخشبى الذى كان يجاوره من ناحية الغرب والذى كانت تشغله قبل إخلائه هيئة السكرتارية الخاصة للمفتش العام البريطانى وهو جزء من حديقة النادى حاليا فقد تم تخصيصه للاتحاد الإنجليزى المصرى، وهو ناد اجتماعى كان يضم فى عضويته أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة وكبار رجال الجالية البريطانية فى مصر وبعض كبار الشخصيات من المصريين من رجال السياسة والمال والأعمال ومن المعروفين بعلاقاتهم الوثيقة بالإنجليز، وأصبح المدخل الخارجى الرئيسى الذى كان يتوسط السور المحيط بالقصر يحمل بابه العمومى لافتتين نحاسيتين إحداهما على يمين الداخل مكتوب عليها « نادى ضباط الجيش » والثانية على يساره مكتوب عليها **« الاتحاد الإنجليزى المصرى Anglo Egyptian Union »** ولم يكن هناك حاجز ملموس يفصل بين أرض نادى الضباط وأرض الاتحاد الإنجليزى المصرى، فالحدائق متصلة بينهما ولكن الأعضاء من الطرفين كانوا حريصين على عدم اجتياز الحاجز الوهمى الذى كان يفصل بين الناديين.

وكان المبنى القديم لنادى الضباط يتكون من طابقين ولم يكن تصميمه من حيث الجوهر يختلف كثيرا عن تصميم المبنى الحالى، وكان التصميم يقوم على أساس وجود بهو متسع فى الطابقين وعلى جانبى كل منهما تقع قاعات كبيرة كان بعضها يخصص كغرف جلوس (صالونات) والبعض الآخر كغرف للطعام، بينما استخدم الجزء الخلفى للمبنى فى الطابق الأول كحجرة (للتحضير) وحجرة كبيرة للمطبخ وصمم باقى هذا الجزء من الطابق الثانى ليكون مكاتب لإدارة النادى ولموظفى السكرتارية.

وكان باب دخول المبنى يقع فى نفس مكان باب الدخول الحالى، وعلى يمين الداخل فى الطابق الأول كانت توجد حجرة صغيرة للاستعلامات تقع بجوارها مباشرة دورة مياه كبيرة ثم قاعة متسعة خصصت للبار كانت تتكون من منصة توضع عليها المشروبات ومقاعد عالية لمن يريد الجلوس أمام المنصة لتناول الشراب، بينما تناثرت داخل القاعة عدد من الموائد والمقاعد لمن يريد الجلوس لتناول الطعام مع الشراب.

وعلى يسار الداخل فى الطابق الأول كانت توجد قاعتان كبيرتان، القاعة الأولى كانت تسمى صالون الملك وكانت مؤثثة بأفخم أنواع الأثاث وكانت لا تفتح إلا عند حضور الملك للنادى، وكانت تضم مدفأة فخمة على الطراز الإنجليزى تعلوها لوحة داخل إطار ذهبى جميل كان منقوش عليها بيت من الشعر لأمير الشعراء أحمد شوقى من قصيدته الشهيرة «نهج البردة» بخط فارسى منمق:

صلاح أمرك للأخلاق مرجعه　　فقوّم النفس بالأخلاق تستقم

وفضلا عن هذه اللوحة زينت جدران الصالون بلوحتين زيتيتين كبيرتين إحداهما صورة كاملة للملك السابق فاروق بملابسه العسكرية كقائد أعلى للجيش، والأخرى صورة لمحمد على باشا رأس الأسرة المالكة بملابس ذلك العصر الموشاة.

أما القاعة الثانية على يسار الداخل فى الطابق الأول فكانت مخصصة كقاعة للطعام، وكانت تحوى عددا كبيراً من الموائد المربعة وحولها المقاعد التى كان يجلس عليها الضباط لتناول وجبات الطعام، وكان للنادى شهرة فيما يتعلق بجودة الطعام الذى يقدمه لرواده.

وفى منتصف المسافة بين صالون الملك وقاعة الطعام كان يوجد درج رخامى يستخدمه رواد النادى للصعود إلى الطابق العلوى والنزول منه.

وعلى يسار البهو فى الطابق العلوى وفوق صالون الملك وقاعة الطعام بالطابق الأول كانت توجد قاعتان كبيرتان تم تخصيصهما للمعيشة والجلوس خاصة فى فصل الشتاء، وكانت القاعتان مؤثثتين بعدد من الأطقم المألوفة فى الصالونات ذات المقاعد المريحة.

وكانت جدران قاعتى الصالون بالطابق الثانى مزينة بمجموعة نادرة من الصور الزيتية لبعض قادة وأبطال الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، وكان الصالون الأول مزدانا بصورة الفريق شاهين باشا والأميرالاى (العميد) أحمد عبد الغفار أحد أبطال الثورة العرابية والفريق أحمد المنيكلى باشا أحد أبطال حرب القرم والفريق عبد القادر حلمى باشا أحد أبطال حرب الحبشة ومنقذ القوات المصرية عند حصار الأحباش لها فى زيلع وهرر ثم حاكم عام السودان قبل إخلائه عقب ثورة المهدى، وكان الصالون الثانى مزدانا بصور خورشيد باشا أحد أبطال جيش إبراهيم باشا بن محمد على والحائز على نيشان الميرمران وصورة الفريق إبراهيم يكن باشا أحد أبطال حرب اليمن والفريق إسماعيل سليم باشا أحد أبطال حرب كريت وأخيرا صورة اللواء محمود سامى البارودى باشا أحد أبطال الثورة العرابية وهو يرتدى الزى العسكرى للضباط بسلاح الفرسان.

ولم يكن نادى ضباط الجيش بالزمالك بالمكان الذى يزدحم برواده فى بداية الأربعينيات كما هو الحال اليوم ،فقد كانت حديقته الفيحاء وصالوناته

الفخمة تكاد تكون مقفرة من روادها أغلب ليالى الأسبوع، ولم يكن يتمتع بالجلوس وقضاء السهرة بالنادى سوى مجموعة معينة من كبار قادة الجيش كانت تحتكر أمكنة شبه مستديمة لها فى حديقة النادى صيفا وفى صالوناته شتاء وكانت الغرفة التى خصصت للبار والتى تقع فى الطابق الأول عامرة بكل أنواع الخمور والمشروبات وكان بعض الضباط يمضون سهراتهم فيها فى مرح ولهو، بينما أصوات ضحكاتهم تدوى فى أرجاء النادى وقد تم خلال عام ١٩٤٧ تحريم تقديم الخمور بالنادى.

وكانت قلة من الضباط الشبان هم الذين يمضون وقت فراغهم بالنادى، وكان انصراف الأغلبية عن ارتياده وقضاء سهراتهم فيه يرجع إلى عوامل متعددة، فقد كان بعضهم مشغولين فى عملهم بسبب ظروف الحرب التى كانت سائدة فى ذلك الوقت (الحرب العالمية الثانية)، وكانت طبيعة عملهم تحتم عليهم البقاء فى مواقعهم ومعسكراتهم معظم ليالى الأسبوع، وكان البعض الآخر ممن يقيمون فى مساكن خاصة أو فى ميسات للضباط بعيدة عن النادى - كأولئك الذين يقطنون فى منشية البكرى ومصر الجديدة أو الذين يعيشون فى ميسات الضباط فى الماظة والمعادى .. يتعذر عليهم قضاء سهراتهم به لانتهاء عمل المواصلات العامة فى وقت مبكر نظرا لحالة الإظلام التام السائدة فى القاهرة طوال مدة الحرب بسبب الغارات الجوية الألمانية والإيطالية، مع عدم تخصيص القيادات العسكرية فى الجيش أية سيارات عسكرية لنقل الضباط من مختلف الرتب من معسكراتهم أو منازلهم إلى مقر النادى وإعادتهم ثانية إلى مقار إقامتهم، فقد كان استخدام السيارات العسكرية فى غير أوقات العمل الرسمية مقصورا على كبار القادة فقط، وكان معظم ضباط الجيش فى ذلك الوقت بمن فيهم أصحاب الرتب الكبيرة لا يملكون سيارات خاصة بسبب ضعف المرتبات من جهة ونظرا لظروف الحرب التى أدت إلى تعذر استيراد أى بضائع أو عربات من الخارج من جهة أخرى.

هذا ولم تكن الحياة الاجتماعية فى النادى فى الأربعينيات تشبه مثيلتها حاليا، فلم يكن مسموحا للضباط باصطحاب عائلاتهم إلى النادى، ولم تكن زوجات الضباط يدعون إلى الحفلات العامة التى كان يقيمها النادى فى مختلف المناسبات المختلفة.

وكان الضباط الشبان يشعرون فى هذه الآونة نظرا للجو العام الذى كان يسود النادى أن هذا النادى ليس بناديهم حقا وإنما هو نادى قادة الجيش وكبار ضباطه، وكان الفريق إبراهيم عطا الله باشا ياور الملك السابق فاروق والذى عينه فى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى بداية الأربعينيات ليضمن ولاء الجيش له هو رئيس نادى الضباط وفقا للمادة الأولى من الباب الثانى من القانون الأساسى للنادى، التى كانت تنص على أن رئيس النادى هو أقدم ضابط بالجيش العامل.

وكان الفريق إبراهيم عطا الله هو أبرز النجوم فى مجموعة القادة الذين اعتادوا تمضية سهراتهم بالنادى فى معظم الليالى، وكان يتمتع بشخصية قوية ومرهوبة الجانب بحكم منصبه، ولذا كان الضباط المشرفون على النادى وموظفوه وعماله يتسابقون جميعا عند حضوره لتقديم خدماتهم ومحاولة نيل رضائه وحظوته فى الوقت الذى كان فيه الضباط من صغار الرتب يتحاشون الجلوس بالقرب من مجلسه ويختارون موائد بعيدة للجلوس حولها درءا للمتاعب وتجنبا لأى ملاحظات أو انتقادات قد يوجهها إليهم، كما كان يحدث أحيانا وحتى يمضون سهراتهم دون قيد أو حرج.

الصراع بين الاتحاد الإنجليزى المصرى ونادى الضباط

لم يكن أمرا طبيعيا استمرار نادى الضباط فى مبناه الفخم وحديقته الفسيحة فى الوقت الذى يلاصقه فيه مبنى الاتحاد الإنجليزى المصرى الذى كان كل شيء فيه يتسم بالطابع الإنجليزى البحت، كما أن أغلب أعضاء هذا الاتحاد المشبوه سواء من الإنجليز أو من كبار الشخصيات من المصريين الذين

كانوا يعتبرون أصدقاء أوفياء لبريطانيا الحليفة كانوا جميعا يترددون على ناديهم الرائع فى قلب الزمالك لقضاء سهراتهم ولا ينظرون بارتياح إلى وجود ناد لضباط الجيش المصرى بجوار ناديهم الأرستقراطى، وفى المقابل كان ضباط الجيش بدورهم يشعرون بالغم والضيق حينما يرون أعداء وطنهم المستعمرين يجلسون أمام موائدهم بصحبة عائلاتهم فى حديقة ناديهم فى ليالى الصيف وهم يتناولون عشاءهم وأمامهم كؤوس الشراب دون أن يكون هناك أى فاصل بين حديقة كل من الناديين. وإزاء تلك الأوضاع سرعان ما نشب الصراع بين إدارتى الناديين فى أوائل الأربعينيات إذ كان كل منهما يريد إزاحة النادى الآخر والاستيلاء على مبناه ليخلو الجو لرواده وحدهم دون شريك أو مزاحم، وانتهزت إدارة الاتحاد فرصة إقفار نادى الضباط من رواده أغلب ليالى الأسبوع بسبب ظروف الحرب ليتوجهوا بمطالبهم إلى بعض أصدقائهم من كبار المسئولين فى الحكومة والسراى لمعاونتهم فى تحقيق أملهم المنشود فى ضم مبنى نادى الضباط إلى ناديهم ما دام الضباط المصريون غير مقبلين على الحضور إلى ناديهم، فى الوقت الذى يكتظ فيه نادى الاتحاد بأعضائه من المصريين والإنجليز مع عائلاتهم، وحدد هؤلاء المسئولون المصريون بالاتفاق مع إدارة نادى الاتحاد أحد أيام الصيف للحضور إلى النادى كى يروا بأنفسهم على الطبيعة حقيقة الأوضاع فى الناديين ليمكنهم معاونتهم فى تحقيق رغباتهم فى إزاحة نادى الضباط ونقله إلى مكان آخر، وبذا ينفرد الاتحاد الإنجليزى المصرى بشغل المبنيين وامتلاك الحديقة الفسيحة وحده دون شريك، وكانت صدمة أليمة لإدارة الاتحاد حينما لبى المسئولون المصريون دعوتهم للحضور إلى نادى الاتحاد فى اليوم المحدد للمعاينة، فقد فوجئوا بأن جميع موائد نادى الضباط مشغولة بعدد كبير من ضباط الجيش مما ضيع عليهم الفرصة التى كانوا ينتظرونها وخيب الأمل الذين كانوا يتوقون إلى تحقيقه، وكانت اتصالات عاجلة قد جرت قبل ذلك بين القيادات العسكرية والضباط لحثهم على ضرورة الحضور لناديهم فى تلك الليلة بعد أن تسرب نبأ المؤامرة

المرسومة بين إدارة الاتحاد وبعض المسئولين المصريين إلى إدارة نادى الضباط عن طريق أحد الموظفين الوطنيين بالاتحاد، ولم تلبث قيادة الجيش أن تنبهت إلى المحاولات المبيتة للاستيلاء على نادى الضباط وبادرت بالعمل على منع أية مؤامرة جديدة حتى لا يصبح وضع قيادة الجيش مشينا أمام الضباط إذا نجحت إدارة الاتحاد فى طردهم من ناديهم.

وأعدت القيادة لهذا الغرض جدولا ثابتا خصصت فيه لكل من الأسلحة والتشكيلات العسكرية يوما محددا فى الأسبوع ليحضر فيه جميع ضباطها الخالين من الخدمة بمن فيهم قادتهم للسهر بالنادى وتناول العشاء الذى كان يجبرون على تناوله وسداد ثمنه، وصدرت الأوامر بعدم السماح لأى ضابط بالتخلف عن الحضور إلا بعذر قاهر، مما أصبح قضاء هذه السهرة بالنادى بالنسبة للضباط هو أشبه بحضورهم طابور الصباح بالوحدات.

ولم تكتف إدارة نادى الضباط بهذه السهرات الإجبارية التى نظمتها إدارة الجيش والتى أضحى النادى بعدها عامرا كل ليلة برواده، بل عملت على إشاعة جو من البهجة والسرور فى أنحاء النادى لتشجيع الضباط على الحضور فخصصت فرقة موسيقية من إدارة الموسيقات لتعزف كل ليلة ألحانها الشجية فى الكشك العالى الذى كان يتوسط حديقة النادى، وكان الفنان الكبير الراحل محمد عبد الوهاب يحضر أحيانا إلى النادى لقضاء سهرته مع بعض أصدقائه من الضباط وليستمع إلى فرقة الموسيقى العسكرية التى كانت تعزف العديد من ألحانه وقطعه الموسيقية الشهيرة، وكان يذهب أحيانا إلى قائد هذه الفرقة الموسيقية لإبداء ما يراه من ملاحظاته على عزفها.

هذا ولم يصل الصراع بين إدارة نادى الضباط وإدارة نادى الاتحاد إلى نهايته إلا فى عام ١٩٤٧، فقد صدرت الأوامر إلى الاتحاد الإنجليزى المصرى بترك مبناه المجاور لنادى الضباط بعد أن أصبح مقفرا يكاد يخلو من رواده فى إثر انتقال قوات الاحتلال البريطانى من ثكناتها الضخمة بالقاهرة (قصر النيل

والقلعة والعباسية) ومن معسكراتها بالإسكندرية (مصطفى باشا ورأس التين والرمل) إلى منطقة القناة وفقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦، بعد أن تأخر ذلك الانتقال سنوات عديدة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وهكذا تم لإدارة نادى الضباط استلام مبنى الاتحاد المصرى الإنجليزى من أول يناير ١٩٤٨ بكل ما يحتويه من أثاث وأجهزة وأدوات، وأضحى جزءا لا يتجزأ من نادى ضباط الجيش ولم يلبث مبنى نادى الاتحاد السابق المصنوع من أفخر أنواع الخشب والمصمم على الطراز الإنجليزى أن أصبح المكان الوحيد لجلوس رواد النادى من الضباط، فقد حدث تصدع جسيم فى غرفة البار بالمبنى الرئيسى مما خشى معه من تصدع باقى المبنى وربما فى انهياره، لذا صدر أمر إدارى بإغلاق المبنى الرئيسى واقتصر جلوس الضباط فى مبنى الاتحاد السابق شتاء وفى حديقة النادي الفسيحة صيفا لحين الانتهاء من عملية الترميم بالمبنى الرئيسى ولكن التفكير سرعان ما استبعد عملية الترميم واتجه إلى أفضلية بناء مبنى جديد يليق باسم النادى وسمعته، وبدأت عملية هدم وإعادة بناء المبنى الرئيسى فى أوائل عام ١٩٤٩ عقب انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨واستمرت لعدة سنوات ولم تتم إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المجيدة، وبعد بضعة شهور من هذا التاريخ قام الرئيس الراحل محمد نجيب بافتتاح المبنى الرئيسى الجديد القائم حاليا والذى تتصدر مدخله لوحتان كبيرتان بارزتان إحداهما تمثل الجيش المصرى الظافر بقيادة فرعون مصر رمسيس الثانى، والثانية تمثل الجيش المصرى العظيم بقيادة إبراهيم باشا بن محمد على الكبير، وكان من المقرر أن يفتتح الملك السابق فاروق مبنى النادى الجديد ولكن ثورة ٢٣ يوليو كانت أسرع منه.

نادى الضباط وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

نظرا للظروف التى كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية والتى جعلت معظم وحدات الجيش المصرى موزعة فى مواقع متباعدة عن بعضها

سواء فى منطقة القاهرة أو فى المناطق العسكرية الخارجية، لذلك لم تكن تسنح الفرصة لضباط الجيش لحضور أى اجتماعات عامة في ناديهم بالزمالك طوال هذه السنوات إلا فى مناسبتين رسميتين فى كل عام، أولاهما: يوم الاحتفال بعيد ميلاد الملك السابق فاروق فى ١١ فبراير، والثانية: يوم الاحتفال بعيد جلوسه على العرش يوم ٦ مايو، وكانت إدارة النادى تقيم يومى الاحتفال بهذين العيدين سرادقا ضخما فى حديقة النادى يتسع لما يزيد عن ألف شخص من المدعوين من العسكريين والمدنيين، كما كانت تقيم مسرحا خشبيا كبيرا فى مواجهة المدعوين نظرا لعدم وجود مسرح دائم فى حديقة النادى كما هو الوضع حاليا.

وكانت نسبة كبيرة من ضباط الجيش من مختلف الرتب تتم دعوتهم من إدارة النادى - بالاتفاق مع رئاسات الأسلحة - لحضور الحفلتين الساهرتين اللتين تقيمهما هذه الإدارة كل عام ،وكان يدعى أيضا عدد كبير من الوزراء وكبار رجال الدولة والشخصيات العامة البارزة، وكان الملك السابق فاروق يرسل مندوبا عنه لحضور هذه الحفلات وكان عادة هو كبير الياوران (كان فى بادئ الأمر الفريق عمر فتحى باشا ثم جاء من بعده اللواء عبد الله النجومى باشا) وكان كثير من نجوم الغناء والفن يسهمون فى إحياء هذه الحفلات، ومن أبرزهم أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وليلى مراد والمطرب الشعبى محمد الكحلاوى والمطرب اللبنانى محمد سلمان، واشتركت فرقة نجيب الريحانى مرة واحدة فى إحياء إحدى الحفلات، كما اشتركت الراقصة هاجر حمدى وكل من المنلوجست ثريا حلمى وسهام رفقى فى إحياء بعض الحفلات.

وكان الضباط المدعوون من الرتب الصغيرة والمتوسطة يتناولون عشاء خفيفا من الشطائر يوزع عليهم وهم جلوس فى أماكنهم وكانوا يدفعون ثمن هذه الوجبة لإدارة النادى ،أما كبار الضباط من القادة والرتب الكبيرة والمدعوين المدنيين فكانوا يدعون للذهاب إلى قاعة الطعام داخل المبنى حيث يتناولون عشاء فاخرا بدعوة من إدارة النادى.

ولم يفكر ضباط الجيش منذ بدء النشاط الاجتماعى بالنادى فى عقد أى اجتماعات سياسية أو دينية داخل ناديهم، فقد كانت المادة الثانية من الباب الأول من قانون النادى الصادر عام ١٩٤١ تنص على أن المجادلات الدينية والسياسية ممنوعة منعا باتا فى النادى ولكن حادثا مفاجئا دفع ضباط الجيش وخاصة الضباط الشبان منهم إلى تجاهل هذه المادة، فقد عقدوا من تلقاء أنفسهم وبدون تدخل من قيادتهم مساء يوم ٧ فبراير اجتماعا وطنيا سياسيا فى ناديهم بالزمالك اتسم بالحماسة والجرأة والصخب، وحضر هذا الاجتماع حوالى خمسمائة ضابط من مختلف الرتب والأسلحة وكان دافعهم إلى ذلك هو حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وهو الحادث الذى حاصرت فيه الدبابات البريطانية سراى عابدين واقتحم السفير البريطانى مايلز لامبسون وبرفقته الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر مكتب الملك بالطابق الثانى، الذى وقف بعض الضباط البريطانيين المسلحين بالمسدسات على بابه ليقدم إلى الملك إقرارا بتنازله عن العرش بالنسبة له ولورثته كى يوقعه على الفور، وكانت الخطة المرسومة تقضى بإجبار الملك بعد ذلك على الخروج معهم برضائه أو باستخدام القوة لنقله إلى إحدى السفن البريطانية التى كان من المقرر أن تبحر به فى اليوم التالى إلى المنفى الذى خصص له فى كندا، وأوشك الملك بعد فترة من التردد أن يوقع على هذا الإقرار لولا تدخل أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى الذى تحدث إليه باللغة العربية طالبا منه التريث وبذل محاولة أخيرة مع السفير البريطانى لاسترضائه، واضطر فاروق إلى استرضاء السفير بأن طلب منه أن يمنحه فرصة أخرى أكد له أنه سوف يستجيب للإنذار البريطانى الذي قدم إليه فى الصباح وسوف يستدعى فورا مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد ليكلفه بتشكيل وزارة جديدة.

وخلال اجتماع الضباط بناديهم للرد على الإهانة التى هزأت باستقلال الوطن وجرحت كرامة الجيش المصرى قام بعض المتحمسين من الضباط الشبان

بعرض اقتراحات متطرفة كانت تدعو إلى استخدام القوة والاشتباك ضد القوات البريطانية فى معارك مسلحة وشن الهجمات الفدائية على معسكراتهم لتدميرها وتفجير القنابل داخلها، مما كان سيؤدى فى حالة تنفيذ هذه الاقتراحات إلى مجازر رهيبة وعواقب وخيمة بسبب التفاوت الكبير فى القوة والتسليح بين الجيشين المصرى والبريطانى.

وبعد مناقشات حادة وخطب ملتهبة تغلب صوت العقل والحكمة واستقر رأى الأغلبية على التوجه إلى قصر عابدين للتعبير عن مشاعر ا الجيش الغاضبة ضد حادث ٤ فبراير والإعلان عن ولائهم وتأييدهم لقائدهم الأعلى، وانتقل الضباط بعد ذلك الاجتماع الوطنى بعرباتهم إلى سراى عابدين واصطفوا بنظام فى الفناء الداخلى للقصر وردد الضباط خلف رئيس أركان حرب الجيش الفريق إبراهيم عطا الله هتاف الجيش التقليدى بحياة فاروق ملك مصر ثلاث مرات، وفى أعقاب الهتاف أطل الملك على الضباط من شرفة القصر بالدور الثانى حيث حياهم بقبضتى يديه وألقى كلمة قصيرة أبدى فيها شكره على ما ظهر من ولائهم وتأييدهم وطلب منهم العودة فى هدوء إلى أعمالهم.

وتوجه وفد من الضباط يمثل مختلف الرتب والأسلحة إلى دفتر التشريفات حيث قيدوا أسماءهم إعلانا عن ولاء الجيش ضباطا وجنودا للملك، واستغل رجال القصر وعلى رأسهم أحمد حسنين رئيس الديوان حادث ٤ فبراير وما أحيط به من عوامل الإثارة وما نسج حوله من شائعات لاكتساب الرأى العام فى مصر إلى صف الملك وخاصة ضباط الجيش بتصوير فاروق بطلا شعبيا لم يأبه للإنذار البريطانى ولم يكترث بالدبابات البريطانية فى سبيل الحفاظ على كرامة مصر، وساعد على تجسيم هذه الصورة الأسطورية للملك حملات الدعاية التى أطلقتها أحزاب الأقلية وبعض دور الصحف المعروفة بانتمائها للسراى بغرض التزلف للملك من جهة ولمحاولة القضاء على شعبية الوفد من جهة أخر ى، بترديد الشائعات عن تواطؤ

مصطفى النحاس مع السفير البريطاني وإطلاق الاتهامات بأن الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس قد شكلت على أسنة الحراب البريطانية.

وكانت الخدعة الكبرى التى وقع الكثيرون فى حبائلها عندما نجحت حملات الخداع والتضليل فى إيهام فئات عريضة من الشعب خاصة بين ضباط الجيش والفئات المثقفة أن الملك قد تخلى عن مكانه الطبيعى فى خيانة الشعب ومقاومة الحركة الوطنية، وأنه فسخ تحالفه التاريخى مع الاحتلال البريطانى الذى يحمى عرشه بأسنة حرابه وفوهات مدافعه منذ عهد الخديو الخائن توفيق، وفى دهاليز القصر الخفية رسمت الخطط وأحكم التدبير لإخراج بضعة مشاهد مسرحية متقنة فى نادى الضباط لإظهار مدى ما يحظى به الملك من حب وتأييد من ضباطه الأوفياء كنوع من استعراض القوة أمام الوزارة الوفدية الجديدة التى شكلها مصطفى النحاس زعيم الوفد عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

وكانت الفرصة لتنفيذ الخطة المرسومة قد سنحت بسرعة، إذ لم يمر سوى أسبوع واحد على حادث ٤ فبراير حتى حل عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير الذى اعتادت إدارة نادى ضباط الجيش بالزمالك الاحتفال به فى كل عام، وقد حرصت إدارة النادى فى حفل ١١ فبراير ١٩٤٢ على أن يكون السرادق الذى تقيمه فى حديقة النادى متسعا وأن يزداد عدد الحاضرين من المدعوين والضباط بنسبة كبيرة تفوق كل الأعوام السابقة، وأن يكون العشاء فاخرا وأن تشترك كوكب الشرق أم كلثوم في إحيائه ولبى الدعوة لحضور الحفل رئيس الوزراء وقتئذ مصطفى النحاس، وسكرتير عام حزب الوفد ووزير المالية مكرم عبيد، ومعظم أعضاء الوزارة وعدد كبير من رجالات الدولة والشخصيات العامة، ولم يكد المندوب الذى أنابه الملك لحضور الحفل وهو ياوره اللواء عبد الله النجومى يصل إلى النادى حتى عزفت الموسيقى السلام الملكى وأطفئت الأنوار وبدأ الحاضرون يتابعون فى اهتمام برنامج الحفل على

خشبة المسرح، وبعد مرور حوالى نصف ساعة على بداية الحفل أحس المشاهدون بحركة غير عادية تنبعث من الممر الأوسط للسرادق أعقبها تصفيق بعض الأفراد الجالسين بجوار الممر وفجأة أضيئت جميع أنوار السرادق ولمح الضباط رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين باشا الذى كان معروفا أنه رجل الملك ومستشاره الأول وهو يسير فى الممر الأوسط قاصدا مكانه فى الصف الأمامى، ووقف جميع الضباط فى السرادق يصفقون فى حماسة لرئيس الديوان أكثر من خمس دقائق كان خلالها يبادلهم التحية بيده، وتوقف البرنامج بالطبع طوال تلك الفترة التى استغرقتها المظاهرة المسرحية الصاخبة التى دخل بها رئيس الديوان الملكى إلى السرادق حتى جلس فى المقعد المخصص له، وتسبب هذا المنظر بالطبع فى شعور مصطفى النحاس رئيس الوزراء وأعضاء وزارته الحاضرين بكثير من الحرج وعدم الارتياح.

وفى حفل آخر مشابه أقيم بعد ذلك فى حديقة نادى الضباط بمناسبة عيد الجلوس الملكى فوجئ المدعوون والضباط فى منتصف الحفل بلافتة ضخمة يزاح عنها الستار فجأة ليظهر شعار الجيش الجديد فى هالة من الأنوار الساطعة، وكانت صدمة كبرى للحاضرين حينما اكتشفوا التغيير الغريب الذى جد على الشعار، فإن الفريق عطا الله رئيس أركان حرب الجيش فى سبيل التزلف لمولاه قد جعل الملك يسبق الوطن فى الشعار الجديد الذى غدا منذ تلك اللحظة الشعار الرسمى للجيش والدولة وهو (الله الملك الوطن).

زيارات فاروق المفاجئة للنادى

كان الملك السابق فاروق فى بداية الأربعينيات لا يبدى اهتماما جديا بزيارة نادى ضباط الجيش بالزمالك، ولكنه عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد ما أظهره الجيش من ولاء وإخلاص له وكتعبير عن تقديره لمشاعرهم الفياضة نحوه لذا اعتاد مفاجأة نادى الضباط بزيارة شخصية فى وقت متأخر فى مساء يوم ٤ فبراير من كل عام، وكان يواظب على هذه الزيارة إلى درجة جعلت

الفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وكبار قادته وضباط إدارة النادى ينتظرون هذه الزيارة التى أصبحت شبه منتظمة ويستعدون لها ويبقون فى النادى إلى حين أن يصل الملك فاروق مهما تأخر الوقت.

وحينما كان يحضر الملك كان يتوجه فى الحال إلى صالونه الخاص بالطابق الأول بالنادى الذى لم يكن مسموحا بفتحه أو استخدامه إلا عند حضور فاروق، وبعد دخول الملك الصالون وجلوسه على مقعده الوثير الذى يتصدر الصالون لا يلبث أن يشير بيده إلى الحاضرين من كبار رجال الحاشية الذين جاءوا برفقته وقادة الجيش الذين كانوا فى انتظاره كى يجلسوا على المقاعد الموجودة بالصالون، وسرعان ما توجه الدعوة لباقى الضباط الموجودين بالنادى من مختلف الرتب للحضور إلى صالون الملك فيلتفون حوله إما وقوفا أو جلوسا على الأرض لعدم إمكان استيعاب الصالون لأى مقاعد إضافية، وكان فاروق يبذل جهده فى هذه اللقاءات لإظهار وده وعطفه على ضباط جيشه فكان يتبسط فى حديثه معهم ويشجعهم على أن يتبادلوا معه الحديث كما كان يتبادل النكات والقفشات مع البعض منهم.

وقد تخصص اثنان من كبار الضباط لهذا الغرض بفضل تمتعهما بخفة الروح كى يرويا للملك أحدث النكات التى كان بعضها لا يخلو من المعانى الجنسية وهما اللواء حمدى طاهر رئيس إدارة الجيش والأميرالاى (العميد) عبد المنعم الرشيدى أركان حرب إدارة التجنيد، وكان فاروق طوال الزيارة يبدى انسجامه ورضاءه ولا يكف عن إطلاق ضحكاته المدوية حتى تنتهى الزيارة فى ساعة متأخرة من الليل.

وكان قادة الجيش يعتبرون هذه الزيارة رضاء ملكيا ساميا من الملك على ضباط جيشه، فيتوجهون فى صباح اليوم التالى لقيد أسمائهم فى دفتر التشريفات إعلانا عن شكرهم على زيارة الملك لناديهم وفضلا عن تلك الزيارة الشخصية مساء يوم ٤ فبراير من كل عام، فقد كان فاروق يفاجئ النادى

بزياراته غير المتوقعة مرة أو مرتين فى العام ليجلس فى صالونه ويدعو الضباط الذين يتصادف وجودهم بالنادى للحضور إلى مجلسه، ويتبادل معهم الحديث ببساطة وود كوسيلة لاكتساب شعبية بين ضباط الجيش باعتبار أن نادى الضباط هو المكان الذى ينتسبون إليه جميعا مهما اختلفت رتبهم وأسلحتهم، وقد حدث فى إحدى زياراته أن أحضر معه سمكة ضخمة يبدو أنها وقعت فى شباكه أثناء قيامه بالصيد وكان طولها حوالى مترين ووزنها نحو ٣٠ كيلو جراما، وقد أمر بسرعة طهيها بالنادى ودعا جميع الضباط الموجودين بالنادى لتناول العشاء من هذه السمكة على مائدته.

ولكن الزعامة الزائفة التى أراد فاروق أن يحتلها فى قيادة الحركة الوطنية بفضل دعايات المضللين لم تكن غير انعطاف حاد فى خط المسيرة الوطنية ونتوء شاذ كان يتناقض تماما مع منطق الأمور وطبيعة الحركة الثورية المصرية، لذا سرعان ما انكشفت الحقيقة الأليمة للواهمين والمخدوعين من الشعب بعد سنوات قلائل، ففى إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت حركة المد الثورى تتخذ طريقها بقوة منذ أوائل عام ١٩٤٦ فى عهد حكومة إسماعيل صدقى لمطالبة الإنجليز بالجلاء عن مصر، وفى ٢١ فبراير ١٩٤٦ وهو اليوم الذى عرف بيوم الجلاء وقعت اشتباكات دامية بين المتظاهرين من أبناء الشعب وبعض الجنود البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية، وعندما اشتد التوتر وأصبح الموقف السياسى ينذر بالأخطار هرع فاروق ليتخذ مكانه الطبيعى والتاريخى كحليف للاستعمار الذى يدعم عرشه ويحميه من نقمة الشعب، وانتهز فاروق فرصة نقل السفيرالبريطانى مايلز لامبسون من مصر وضعف حكومة إسماعيل صدقى التى لا تستند إلى أى تأييد شعبى ليسفر القناع عن حقيقته كطاغية مستبد انفرد تماما بالحكم دون أى اكتراث لدستور أو حكومة أو برلمان.

وقد أدت هزيمة الجيش فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وانكشاف ما يحيط بالجيش والمجتمع من فساد ورشوة وانحلال إلى خلق رابطة فكرية

مشتركة بين عدد من الضباط الوطنيين من اتجاهات سياسية مختلفة، وكانت هذه الرابطة الوطنية هى الأساس الذى بنى عليه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار الذى كونه فى سبتمبر ١٩٤٩ والذى ضم الطليعة الوطنية الواعية من ضباط الجيش.

وسرعان ما تركزت بين الضباط النقمة الشديدة على الملك بعد أن انكشفت أمامهم فضائحه ومخازيه، فلقد رأوه لا يتورع عن القتل وسفك الدماء بواسطة ضباط حرسه الحديدى الذين أرسلهم عدة مرات لاغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد، وبعد أن اكتشفوا أن الملك ينتهك الأعراض والحرمات ويسلب أموال الشعب ويدير أهم شئون الدولة وهو على مائدة القمار وأن السلطة الحقيقية فى الدولة قد انتقلت إلى أيدى الخدم والشماشرجية والقوادين.

وهكذا تحولت مشاعر الضباط من الولاء والحب والتأييد للملك فى فبراير ١٩٤٢ إلى النقمة والكراهية بل والثورة ضده فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أى بعد عشر سنوات فقط، وقد عبر الرئيس الراحل محمد نجيب عن هذا التناقض الذي جرى فى مشاعر الضباط حينما وصف فى كتابه (كلمتى للتاريخ) وقفته التاريخية مع بعض زملائه الثوار أمام الملك المعزول فاروق على ظهر اليخت الملكى المحروسة بعد أن صعدوا إليه لوداعه قبل رحيله عن البلاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فقد قال لفاروق:

« عندما اقتحمت الدبابات البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قصرك كنت أنا الضابط الوحيد الذى قدم استقالته احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد فعلت ذلك باسم الجيش كله وعبرت به عن شعور الذين قاموا بالحركة اليوم وفى هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحركة لك .... أما الآن فقد تطورت الأمور والأحوال وانقلبنا نحن حماتك إلى ثوار عليك نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك ».

انتخابات نادى الضباط

الأوضاع الخاطئة بالنادى قبل الانتخابات

كان قانون النادى الذى صدر فى عام ١٩٤١ والذى قامت إدارة الجيش بصياغته قد تضمنت مواده ما يجعل إدارة الجيش لها الهيمنة الكاملة على إدارة النادى، إذ طوعت مواد هذا القانون لصالحها دون اكتراث بمصالح الضباط لذا حرصت على أن تكون الجمعية العمومية للنادى وهى المفترض أن تكون أعلى سلطة بالنادى ألعوبة فى يدها، فجعلت عدد أعضائها ضئيلا لا يزيد عن ٢٪ من مجموع الضباط العاملين على أن يتم تعيينهم بواسطة قادة الأسلحة، وعلى الرغم من هذه الضمانات فإن إدارة الجيش - استهانة منها بمشاعر الضباط - لم تكلف نفسها عناء دعوة هذه الجمعية العمومية للانعقاد ولو مرة واحدة منذ إنشاء النادى لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كما نص قانون النادى على ذلك، واكتفت بتعيين لجنة بمعرفتها أسمتها اللجنة التنفيذية تتكون من رئيس وأربعة أعضاء للإشراف على إدارة النادى.

وللتغلب على ما اشترطه قانون النادى من ضرورة تصديق مجلس الإدارة على المصروفات الشهرية ومناقشة الحساب الختامى للنادى والتصديق عليه، ابتدعت إدارة الجيش نظاما يخالف كل عرف أو قانون بالنوادى المماثلة، فكانت كلما احتاجت إلى الحصول على تصديق من مجلس الإدارة لصرف مبالغ مالية أو إقامة إحدى الحفلات تقوم بتشكيل مجالس إدارة شكلية عن طريق ممثلين عن الأسلحة يتم لإدارات الأسلحة تعيينهم من الضباط الخالين من الخدمة بعد تلقيها إشارات تليفونية من إدارة النادى، ولذا كان هؤلاء الضباط يتغيرون ما بين جلسة وأخرى وكان يرأس اجتماعات مجالس الإدارة المشكلة بهذه الطريقة المخالفة للقانون رئيس اللجنة التنفيذية المعين من إدارة الجيش، ولم تكن لهذه المجالس المعينة مهمة - كما هو ثابت من دفتر اجتماعاتها - إلا إقرار المبالغ اللازمة لإقامة الحفلات الساهرة وتقديم الهدايا الثمينة وباقات الزهور الفاخرة فى المناسبات الملكية السعيدة، أولإقامة حفلات الكوكتيل

لضباط الحليفة العظمى بريطانيا خاصة خلال الحرب العالمية الثانية التى كانت الجيوش البريطانية تملأ خلالها أرجاء الأراضى المصرية.

وقد بدأت أحداث النادى المثيرة فى يوم ١٩ من أكتوبر عام ١٩٥١، فقد عقد بعد ظهر ذلك اليوم اجتماع بحديقة النادى بالزمالك حضره ما يقرب من ثلاثين ضابطا من مختلف أسلحة الجيش، وكان المقدم رشاد مهنا من سلاح المدفعية هو الذى دعا إلى هذا الاجتماع عن طريق اتصالات هاتفية عاجلة أجراها مع بعض أركانات حرب الأسلحة، ونظرا لأننى كنت أتولى وقتئذ منصب أركان حرب سلاح المشاة فقد لبيت دعوة المقدم رشاد مهنا وحضرت الاجتماع مع بعض ضباط المشاة الذين أمكننى الاتصال بهم.

وعرض المقدم رشاد مهنا الذى رأس الاجتماع بحكم أقدميته على الضباط الحاضرين الأوضاع الخاطئة بالنادى والمخالفة للقانون وأكد على ضرورة البحث عن الوسيلة المجدية لتصحيحها، وبعد مناقشات مطولة وجدنا أن أفضل الحلول هو طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاجتماع، فطبقًا لقانون النادى هى السلطة المختصة بعمل أى تعديلات فى هذا القانون كما أنها الجهة المختصة بإجراء انتخابات رئيس وأعضاء مجلس إدارة النادى والتى لم يتم إجراؤها منذ إنشاء ا لنادى.

كيف تمت دعوة الجمعية العمومية للاجتماع؟

لم تكن دعوة الجمعية العمومية للاجتماع بصفة غير عادية متيسرة وفقا للمادة الخامسة من الباب الثالث من قانون النادى الصادر عام ١٩٤١ إلا بناء على قرار من مجلس الإدارة أو بناء على طلب مسبب يقدمه عشرون عضوا على الأقل إلى مجلس الإدارة ،وتنفيذا لذلك قام الضباط الحاضرون قبل انصرافهم بإعداد الطلب المسبب لدعوة الجمعية العمومية غير العادية للاجتماع ووقعه الجميع بأسمائهم – دون خوف من العواقب المتوقعة – وتولى المقدم رشاد مهنا تقديمه بصفة رسمية إلى إدارة النادى.

وكان زمام الأمور فى القوات المسلحة وقتئذ فى يد الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة، وكان يمر بمرحلة حرجة منذ هزيمة الجيش فى حرب فلسطين ثم بعدما وجه إليه من نقد بسبب موقفه فى قضية الأسلحة الفاسدة، مما جعل النائب العام وقتئذ المستشار محمد عزمى يطلب تنحيته عن منصبه وتم ذلك بالفعل فى نوفمبر ١٩٥٠، وعلى الرغم من أن الملك السابق فاروق قد أعاده إلى منصبه فى مايو ١٩٥١ إلا أنه بدا واضحا أن مركزه قد تزعزع. وفضلا عن ذلك كان هناك صراع خفى قد اشتدت حدته فى العام السابق للثورة بين الفريق محمد حيدر القائد العام واللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود والذى يفسر بلا شك كثيرا من الأسرار والتساؤلات التى كانت تثير الحيرة فى ذلك الوقت.

وكان اللواء حسين سرى عامر رجلا طموحا لاحد لآماله ومطامعه، وبعد تمضيته بضعة شهور فى الحبس الاحتياطى فى سجن الحدرة بالإسكندرية بسبب اتهامه فى قضية الأسلحة الفاسدة عاد إلى سلاح الحدود لتولى منصب وكيل عام السلاح عام ١٩٥١ بعد أن قررت النيابة العامة الإفراج عنه فى هذه القضية.

وقد استطاع باعتباره أحد عملاء السراى وبفضل أساليبه الملتوية أن يزيح مدير السلاح اللواء محمد نجيب بعد فترة قصيرة من عودته وأن يتولى هو رئاسة سلاح الحدود، وعن طريق صداقته الشخصية لاثنين من أقرب المقربين للملك وهما محمد حسن الشماشرجى الخاص للملك وحلمى حسين سائقه الخاص بدأت الحملات العنيفة ضد الفريق حيدر تنبعث لأول مرة من داخل السراى، وشعر الفريق حيدر بتغير معاملة الملك له وفكر جديا فى الاستقالة من منصبه لولا نصح المقربين منه وبعض أصدقائه بوجوب بقائه فى منصبه، وبدأ الفريق حيدر يشكو بعد ذلك سوء ما يعانيه إلى المقربين منه وغير المقربين إلى الحد الذى دعاه إلى مصارحة اللواء محمد نجيب بما يكابده

من هموم، ولم يكن محمد نجيب صديقا له أو مقربا منه لكنه كان نوعا من التنفيس عما يطويه فى صدره من آلام، فقال له فى مرارة عندما جاءه محتجا على تنحيته عن منصب مدير سلاح الحدود ليحل مكانه حسين سرى عامر.

كما ورد في الصفحة ٢٦ من (كلمتى للتاريخ) لمحمد نجيب:

« أنت لا تعرف صلة حسين سرى عامر بالملك.. ده أقرب له منى.. أنا مضى على ثلاثة أسابيع لا أستطيع فيها مقابلة الملك ».

ونظرا لهذه الظروف لم يشأ الفريق محمد حيدر باشا أن يتحدى مشاعر الضباط بتجاهل مطالبهم الخاصة بناديهم، وكان يروم من التماشى مع مشاعرهم أن يحقق ما كان يصبو إليه دائما منذ أن تولى القيادة العامة وهو أن يصنع لنفسه شعبية داخل القوات المسلحة فيتدعم مركزه، وقد يساعده ذلك على استعادة مكانته لدى مليكه خاصة أنه كان يعلم مقدار السخط الذى يطويه معظم الضباط فى صدورهم ضد حسين سرى عامر نظرا لنجاحه بوسائله غير المشروعة فى إزاحة اللواء محمد نجيب عن منصب مدير سلاح الحدود ليحل هو مكانه، كما لم يكن الفريق حيدر يتصور أن مطالب الضباط بشأن تعديل قانون النادى لها أى أبعاد سياسية بل كان يعتقد أنها مجرد مطالب اجتماعية لتحسين أوضاع النادى دون أن يتوقع أن يكون لها أية خطورة سواء عليه أو على نظام الحكم فى المستقبل ولا شك أن هذا هو التفسير المنطقى لموقف الفريق محمد حيدر من انتخابات نادى الضباط وهو ما يفسر أيضا لماذا استجابت إدارة الجيش لمطلب الضباط بعقد جمعية عمومية غير عادية ،فإن هذه الإدارة لم تكن تملك القبول أو الرفض ما لم يكن ذلك بموافقة القائد العام شخصيا.

وقد حددت إدارة الجيش فى بادئ الأمر يوم الإثنين ١٧ ديسمبر ١٩٥١ موعدا لانعقاد الجمعية العمومية غير العادية بقاعة السينما بثكنات العباسية، ثم لم تلبث أن أعلنت تأجيل هذا الموعد لموعد آخر سوف يحدد فيما بعد. وعندما أدركت ما أحدثه تأجيل الموعد من استياء وغضب فى نفوس الضباط

سارعت بتحديد يوم الإثنين ٣١ من ديسمبر ١٩٥١ الساعة الرابعة مساء موعدا للاجتماع بقاعة السينما (كانت تقع فى ثكنات العباسية قبل أن يتم هدمها أمام المكان القديم لأكاديمية الشرطة) .

وشهدت الفترة السابقة على اجتماع الجمعية العمومية تعاونا وثيقا بين كافة العناصر الوطنية فى القوات المسلحة، ولا يمكن الادعاء بأن طرفا بمفرده كان له الفضل فى إدارة معركة الانتخابات بهذا النجاح الباهر الذى جرى، فقد كان الأمر من الاتساع بحيث احتاج إلى تضافر الجميع، ولا جدال فى أن شعبية اللواء محمد نجيب الجارفة كان لها تأثير كبير على سير المعركة فإن مجرد ترشيحه لنفسه لرئاسة مجلس إدارة النادى لم يلبث أن أشعل المعركة الانتخابية.

هذا ولا ينبغى أن نغفل فى هذا المقام أهم العوامل التى ساعدت على النجاح وهو وطنية الضباط أنفسهم، فقد أقبلوا على خوض معركة الانتخابات بدافع من وطنيتهم وحسن تقديرهم للمسئولية ولم يضنوا بأصواتهم على المرشحين الذين توسموا فيهم الإخلاص والوطنية دون الخضوع لأى ضغط أو مؤثر خارجي، ولما بدأت المعركة تأخذ طابع التحدى لعملاء السراى وقفوا بكل جرأة وشجاعة إلى جانب اللواء محمد نجيب ومرشحى الضباط الأحرار غير مبالين بما سوف تجره عليهم وقفتهم من أضرار أوبلايا.

كيف تم إعداد القانون المقترح للنادى

قامت إدارة نادى الضباط بإرسال إشارات هاتفية لجميع الأسلحة والوحدات يوم الخميس ٢٧ من ديسمبر لتأكيد الموعد الذى حددته إدارة الجيش لاجتماع الجمعية العمومية للضباط وهو يوم الإثنين ٣١ من ديسمبر ١٩٥١ .

وكانت التعديلات المقترحة فى قانون النادى القديم قد قامت قيادات وإدارات الأسلحة – بأوامر من إدارة الجيش – بتدوينها إثر الاجتماعات التى

أجرتها مع ضباطها لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم وبعثت بها إلى إدارة النادى، وقامت هذه الإدارة بدورها بتشكيل لجنة خاصة برئاسة اللواء متقاعد حافظ صدقى من المحاربين القدماء وعضوية المقدمين رشاد مهنا من سلاح المدفعية وسعيد سالم من إدارة الجيش والصادق حبيب من سلاح خدمة الجيش لحصر التعديلات المقدمة من مختلف أسلحة الجيش وتجميعها فى صيغة قانون جديد مقترح لنادى الضباط، ولما انتهت اللجنة الخاصة من عملها بعثت إدارة النادى بالقانون المقترح الذى كان يضم ٤٢ مادة إلى أسلحة وإدارات الجيش لاستطلاع رأى الضباط فى ذلك القانون قبل التصويت عليه فى الجمعية العمومية.

وكانت معركة انتخابات نادى الضباط قد اشتعلت منذ أوائل شهر ديسمبر فور إعلان فتح باب الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس الإدارة، وبعد وصول القانون الجديد المقترح للنادى إلى رئاسات وإدارات أسلحة الجيش. وأخذ الرأى العام داخل الجيش وخارجه يتتبع أنباء الانتخابات باهتمام شديد، فقد أحس الجميع أنها ستكون بمثابة صراع سافر بين الضباط الوطنيين وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب مدير المشاة والذى رشح نفسه لتولى رئاسة مجلس الإدارة، وبين عملاء السراى من قادة الجيش وعلى رأسهم اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود.

وقد أخطأ بعض المؤرخين بقولهم إن اللواء حسين سرى عامر قد رشح نفسه لرئاسة مجلس الإدارة فى هذه الانتخابات، والحقيقة أنه كان من الذكاء بحيث لا يمكن له أن يغامر بترشيح نفسه أمام اللواء محمد نجيب لأنه كان يعلم جيدا استحالة نجاحه بسبب المكانة المرموقة التى كان يتبوأها محمد نجيب فى نفوس ضباط الجيش بحكم تقديرهم لشجاعته الفائقة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ التى جرح خلالها ثلاث مرات، فى الوقت الذى كانوا يكنون فى صدورهم كراهية عميقة للواء حسين سرى عامر لمعرفتهم أنه عميل للسراى، وأنه استغل صلاته المشبوهة مع السائق الخاص والشماشرجى الخاص

للملك لإزاحة اللواء محمد نجيب عن منصبه كمدير لسلاح الحدود ليتولى هو ذلك المنصب مكانه، ولذا كانت منشورات الضباط الأحرار لا تكف عن مهاجمة حسين سرى عامر وفضح أساليبه الملتوية لتحقيق أغراضه ومآربه، وكان ذلك هو العامل الأساسى فى عزوفه عن ترشيح نفسه فى انتخابات رئاسة مجلس الإدارة حتى لا يكتشف الملك بعد سقوطه المنتظر ضعف شعبيته بين الضباط وشدة عدائهم له مما لا بد أن يؤثر على مركزه فى السراى.

وعندما تلقت قيادات وإدارات الأسلحة المشروع الجديد المقترح لقانون النادى لمناقشته مع ضباطها واستطلاع رأيهم فى مواده اتضح خلال الجلسات التى عقدت أن مادتين من مواده أثارتا كثيرا من أوجه الجدل والنقاش، وأولهما: كانت المادة ٨ التى تنص على تحديد الأسلحة التى يمثلها أعضاء مجلس الإدارة، فقد ثار الخلاف حول هل يدخل سلاح الحدود ضمن قائمة الأسلحة المذكورة أو لا يدخل باعتباره سلاحا غير قائم بذاته، فضباطه منتدبون من مختلف أسلحة الجيش وعندما تنتهى مدة انتدابهم يعودون مرة أخرى إلى أسلحتهم الأصلية. ولم تكن المعارضة التى ظهرت ضد تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس إدارة النادى تتعلق بسلاح الحدود ذاته، بل كان الموضوع أعمق من ذلك كثيرا فقد كان فى واقع الأمر نوعا من التحدى لمدير هذا السلاح وقتئذ اللواء حسين سرى عامر الذي اعتبره الضباط الأحرار عدوهم اللدود كما ظهر ذلك فى منشوراتهم السرية التى كانت تهاجمه بعنف والتى كانت توزع على الضباط على نطاق واسع، أما المادة الثانية التى أثارت الخلاف فكانت المادة ٩ التى تنص على أن أعضاء الجمعية العمومية يقومون مجتمعين بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الأسلحة المختلفة، إلا أن دعوة خبيثة حاول بعض الضباط الموجهين من رئاساتهم إقناع زملائهم بصوابها وعدالتها وهو أن يجرى أعضاء كل سلاح انتخاب ممثليهم على حدة باعتبار أنهم أدرى بضباطهم من الآخرين، وأنه من الخطأ أن ينتخب ضباط أى سلاح ممثلى الأسلحة الأخرى الذين يجهلونهم كل الجهل، وكانت هذه الدعوة أشبه بحق يراد به باطل فقد كان الهدف المقصود منها

هو تفرقة الضباط وانفراد رئاسة كل سلاح بضباطه، خاصة الأسلحة التى يمثلها فى الجمعية العمومية عدد صغير من الضباط مثل أسلحة المهمات وخدمة الجيش والصيانة والمهندسين والخدمات الطبية والحاشية العسكرية الملكية، وكان بعضها لا يمثله فى الجمعية العمومية سوى ٧ ضباط فقط، مما يسهل معه لقادة هذه الأسلحة السيطرة على انتخاباتها وإجبار ضباطها على انتخاب من يريدون إنجاحه.

وقد جرى صدام عنيف حول هذه المادة فى الاجتماع الذى دعا إليه اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة قبل أسبوع من موعد اجتماع الجمعية العمومية فى دار المشاة بمعسكر العباسية لمناقشة قانون النادى المقترح، فقد تبنى العميد جلال صبرى رئيس اللجنة التنفيذية بنادى الضباط - باعتباره أحد ضباط المشاة - تلك الدعوة الخطيرة ووقف أمام ممثلى ضباط المشاة فى الجمعية العمومية الذين حضروا الاجتماع معددا مزايا أن يجرى ضباط كل سلاح انتخاب ممثليهم على حدة، وطالب بانتهاز فرصة وجود هذا التجمع لممثلى ضباط المشاة فى (دار المشاة) لإجراء الانتخابات على الفور بين الضباط المرشحين لعضوية مجلس الإدارة عن سلاح المشاة حتى تحذو الأسلحة الأخرى حذو ضباط المشاة، وكان ذلك يعنى أن الانتخابات سوف تنحصر داخل الأسلحة وأنه لن تجرى أى انتخابات عند اجتماع الجمعية العمومية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١، وأن عمل الجمعية العمومية عند انعقادها سوف يقتصر على مناقشة المشروع الجديد المقترح للنادى والتصويت على مواده تمهيدا لإقراره.

وسرعان ما تصدى اللواء محمد نجيب لهذه المحاولة الخبيثة بكل قوة وحزم ووقف يفند هذه الدعوة المسمومة ويعدد أخطارها ووجه عبارات قاسية لأولئك الذين يحاولون إثارة الفتنة والخلاف بين الضباط، وقوبلت كلمته بعاصفة من التصفيق الحاد اضطر معها العميد جلال صبرى إلى مغادرة الجلسة هو وبعض أعوانه من الضباط الذين أيدوا دعوته وهم يجرون أذيال الخيبة والفشل.

وكان ترشيح اللواء محمد نجيب نفسه لرئاسة مجلس إدارة نادى الضباط قد تم بالاتفاق بينه وبين تنظيم الضباط الأحرار الذى خاض معركة الانتخابات كوسيلة لاختبار مدى قوته وشعبيته داخل الجيش، ومعرفة مدى نجاح المنشورات السرية التى كانت توزع بين حين وآخر فى التأثير على الرأى العام بين الضباط بهدف حشدهم وراء التنظيم فى خطه الوطنى السليم بعيدا عن اتجاه قياداتهم المهترئة التى لم يكن لها عمل سوى التزلف للملك السابق فاروق وحاشيته الفاسدة، والزعم بأن الجيش ليس جيش مصر بل هو جيش الملك وأنه سلاحه البتار الذى يخيف به الشعب وأن ضباطه وجنوده جميعا رهن إشارته.

وكان لابد لإحراز النجاح فى الانتخابات من ضم جهود العناصر الوطنية فى جميع أسلحة الجيش، وكان التعاون على أشده بين سلاحى المشاة والمدفعية باعتبارهما أكبر سلاحين فى الجيش، وكان عدد أصوات أعضائهما فى الجمعية العمومية نحو ٥٠٪ من مجموع الأصوات مما جعل لهما وزن كبير فى المعركة الانتخابية. وقام الضباط الأحرار بتوزيع منشور قبيل اجتماع الجمعية العمومية دعوا فيه إلى انتخاب الضباط المعروفين بوطنيتهم وهاجموا الأوضاع الفاسدة فى البلاد وفى الجيش.

كما استغل التنظيم اسم اللواء محمد نجيب أحسن استغلال فوضع اسمه على رأس قائمة مرشحى الضباط الأحرار، تلك القائمة التى تولى الرائد طيار حسن إبراهيم طبعها على الرونيو بأعداد وفيرة داخل السلاح الجوى بمعاونة بعض ضباط الصف، وتم توزيعها فجأة على أعضاء الجمعية العمومية فى بداية اجتماعها.

اجتماع الجمعية العمومية للضباط

جاء اليوم الموعود واجتمعت الجمعية العمومية فى قاعة السينما بمعسكر العباسية فى تمام الساعة الرابعة مساء ورأس الاجتماع العميد جلال صبرى

رئيس اللجنة التنفيذية بالنادى، وتولى أعمال السكرتارية العقيد عبد الله رفعت سكرتير اللجنة التنفيذية، ولم يكن عدد الضباط المنتمين إلى تنظيم الضباط الأحرار يتجاوز بأى حال نسبة ١٠٪ من مجموع الضباط الحاضرين الذين يبلغ عددهم وقتئذ ٤٥٥ ضابطا، ولم يكن فى إمكان الضباط الأحرار بعددهم القليل السيطرة على جو الاجتماع ولكنهم استطاعوا بفضل تكتلهم توجيه الرأى العام فى قاعة الاجتماع إلى الوجهة الصحيحة التى تتفق مع الصالح الوطنى.

وبدأ رئيس اللجنة فى قراءة مواد القانون الجديد المقترح وكما كان منتظرا حدث الصدام العنيف عند عرض المادتين ٨، ٩ على الأعضاء لإبداء الرأى، فقد انقسمت الآراء وتعالت أصوات المؤيدين والمعارضين كل يحاول عرض وجهة نظره فى حدة وعصبية، وفشلت اللجنة المنوط بها إدارة الجلسة فى السيطرة على الموقف إلى الحد الذى كاد معه الاجتماع ينتهى بالفشل وكان ذلك يعنى ضياع فرصة الضباط الأحرار فى انتخاب مرشحيهم.

وكانت المفاجأة الكبرى عندما صعد إلى المنصة الرئيسية المقدم رشاد مهنا من سلاح المدفعية، فقد تناول الميكرفون من أمام رئيس الجلسة وتمكن بفضل قوة شخصيته وسلامة حجته من إعادة الهدوء والنظام إلى قاعة الاجتماع متجاهلا اللجنة التى لم تلبث بعد قليل أن سلمت له وهى مرغمة زمام إدارة الجلسة، ومضى المقدم رشاد مهنا فى شرح المادتين اللتين أثارتا الشقاق والانقسام بين الضباط الحاضرين ولخص آراء وحجج المؤيدين والمعارضين، واقترح حسما للنزاع التصويت على كل من وجهتى النظر وطرحت المادتان للتصويت وكانت النتيجة هى فوز الاتجاه الوطنى فوزا ساحقا، فقررت الجمعية العمومية عدم تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى، كما قررت أن تجرى الانتخابات بواسطة أعضاء الجمعية مجتمعين وليس بواسطة كل سلاح على حدة.

ولم يكد يعلن رشاد مهنا قرارى الجمعية حتى وقف العقيد محمود الشاذلى أركان حرب سلاح الحدود وأعلن انسحابه هو وضباطه من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار وكان عددهم يبلغ ٢٠ ضابطا، وكان المقدم رشاد مهنا لا يزال واقفا على المنصة مستمرا فى إدارة الجلسة فى الوقت الذى ثارت فيه أزمة جديدة كادت أن تعصف بجو الاجتماع وكان مبعثها ضباط سلاح الفرسان الذين حرصوا عند دخولهم قاعة الاجتماع على الجلوس مجتمعين فى ركن خاص بهم يتقدمهم العميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع، وكان سبب الأزمة هو أن المقدم محمد إبراهيم فهمى وهو ضابط فى سلاح الفرسان ومنتدب فى سلاح الحدود كان قد رشح نفسه لتمثيل سلاح الفرسان وكان ضابطا وطنيا كفئا وكان اسمه مدرجا فى قائمة مرشحى الضباط الأحرار عن سلاح الفرسان، ومن المنتظر فوزه بجدارة فى الانتخابات، ووقف عدد كبير من ضباط الفرسان يبدون رفضهم لترشيحه ممثلا لسلاحهم فى مجلس إدارة النادى ويعترضون على أن يمثلهم فى المجلس ضابط فى سلاح آخر لا صلة له بهم، ويهددون فى حالة إصراره على ترشيح نفسه بالانسحاب من الاجتماع، وكان الوضع فى سلاح الفرسان فى ذلك الوقت يختلف عن الوضع فى باقى الأسلحة فهو السلاح الوحيد الذى لم يجرؤ أحد من ضباطه التقدم لترشيح نفسه لتمثيل السلاح منافسا للعميد حسن حشمت، والضابط الوحيد الذى تقدم لمنافسته كان ضابطا منتدبا خارج السلاح وكان ذلك يرجع إلى سيطرة رئاسة السلاح وقتئذ على ضباطها فضلا عن قوة شخصية العميد حسن حشمت الذى كان أغلب ضباط الفرسان يرهبونه ويخشون سطوته. ولم يشأ رشاد مهنا الذى تمكن من السيطرة على زمام الجلسة أن يفسد جوها بهذا الموضوع الشائك، كما لم يكن من الصالح العام حدوث انسحاب ضباط سلاح الفرسان من اجتماع الجمعية العمومية وكان عددهم ٣٤ ضابطا حتى لا يكون جملة الضباط المنسحبين من سلاحى الحدود والفرسان ٥٤ ضابطا، وتجنبا لهذا الموقف الحرج انطلق صوت رشاد مهنا فى الميكرفون يناشد المقدم

محمد إبراهيم فهمى إعلان انسحابه من الترشيح حسما للنزاع واستجاب الضابط فى الحال للنداء، وأصبح العميد حسن حشمت المرشح الوحيد لسلاح الفرسان وضمن بذلك فوزه بالتزكية. ونزل المقدم رشاد مهنا من على المنصة بعد أن أتم مهمته وأرسى الجلسة المضطربة على شاطئ الأمان، واستأنف العميد جلال صبرى بعد أن استعاد الميكرفون قراءة باقى مواد القانون المقترح وكان معظمها عاديا لا مجال فيه للتناحر أو الخلاف.

وقد انتهى الاجتماع الصاخب للجمعية العمومية غير العادية لضباط الجيش فى الساعة السادسة والنصف مساء، وأعلن رئيس الجلسة العميد جلال صبرى إعطاء الضباط الحاضرين استراحة لمدة نصف ساعة تعود بعدها الجمعية إلى الانعقاد كجمعية عمومية عادية لإجراء الانتخابات وفقا للقانون الجديد للنادى الذى تم للجمعية التصديق عليه فى جلستها غير العادية، واتضح أن الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش كان قد حضر الاجتماع سرا فى بلكون السينما الخالى بالدور الثانى ومضى يتابع باهتمام، أحداث الرواية المثيرة التى تجرى أمامه والتى لم تكن فصولها قد تمت بعد، فقد كان الجميع فى انتظار عملية الانتخابات التى ستجرى بعد قليل والتى كانت وقتئذ ولأول مرة موضع اهتمام الرأى العام سواء داخل الجيش أو بين الكثيرين من أفراد الشعب.

وفى الساعة السابعة مساء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ عادت الجلسة إلى الانعقاد فى قاعة السينما نفسها، وتبين أن نحو مائة ضابط تخلفوا عن حضور جلسة الجمعية العمومية العادية وقد ضم هذا العدد ضباط سلاح الحدود الذين انسحبوا من الجلسة غير العادية وعددهم ٢٠ ضابطا احتجاجا على رفض الجمعية تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس إدارة النادى، وكذا عددا من الضباط من ممثلى سلاح الفرسان والخدمات الطبية نظرا لأن العميد حسن حشمت المرشح عن سلاح الفرسان والعميد طبيب عياد إبراهيم المرشح عن الخدمات الطبية قد فازا بالتزكية لعدم وجود أى منافس لهما من سلاحيهما،

فضلا عن أن بعض الضباط بعد بقائهم زهاء ثلاث ساعات فى جلسة الجمعية العمومية غير العادية قد أصابهم الملل والتعب أو كانت لديهم مواعيد مهمة ففضلوا الانصراف عن حضور الجمعية العمومية العادية.

وكان ذلك يعنى أن عدد الضباط الذين حضروا جلسة الانتخابات لم يزد عددهم عن ٣٥٠ ضابطا وهو عدد يسمح بأن يكون اجتماع الجمعية صحيحا وفقا للمادة ٣٨ من قانون النادى الجديد الذى تمت الموافقة عليه منذ قليل، والذى حدد صحة الاجتماع بحضور ٦٠ ٪ من أعضاء الجمعية العمومية أى ٢٧٠ ضابطا.

وقبل بدء عملية التصويت تلا رئيس الجلسة أسماء الضباط المرشحين عن الأسلحة المختلفة وبلغ جملة عددهم ٤٤ ضابطا منهم ٤ ضباط رشحوا أنفسهم لرئاسة مجلس الإدارة، وقد اتضح أن أكبر عدد من المرشحين وهو (٧ ضباط) كان فى كل من سلاحى المشاة والمدفعية باعتبارهما أكبر سلاحين فى الجيش وقتئذ، وأن عددهم بلغ ٥ ضباط فى السلاح الجوى وأن عددهم بلغ ٣ ضباط فى كل من أسلحة الإشارة والسلاح البحرى والمحاربين القدماء، بينما كان أقل عدد من المرشحين وهو ضابطان فى كل من أسلحة الصيانة والمهمات والمهندسين وخدمة الجيش والحاشية العسكرية الملكية، وكان هناك مرشح واحد فاز بالتزكية فى كل من سلاح الفرسان والخدمات الطبية وتم رفع لوحة كبيرة على المنصة دونت عليها أسلحة الجيش وكتب أمامها أسماء الضباط المرشحين عن كل سلاح بخط واضح وفقا لأقدميتهم العامة، ووزعت على الحاضرين بطاقات الانتخاب وطلب منهم كتابة أسماء الضباط الذين ينتخبونهم فى البطاقة وفقًا للأعداد التى تقررت عن كل سلاح فى قانون النادى الجديد.

و أخذ كل ضابط من الحاضرين وهو جالس فى مقعده فى كتابة أسماء الضباط الذين قرر انتخابهم فى بطاقة الانتخاب المسلمة له، واتضح أن أغلب

الحاضرين كانوا ينقلون هذه الأسماء من قائمة الضباط الأحرار التى وزعت عليهم فى بداية الجلسة، ودعى الناخبون للتوجه إلى المنصة لتسليم بطاقات الانتخاب إلى سكرتير الجلسة العقيد عبد الله رفعت الذى كان يسقطها فى فتحة صندوق خشبى كبير مغلق بالشمع الأحمر. واستمرت عملية الانتخاب زهاء ساعتين، وعقب الانتهاء منها أخذ أغلب الضباط فى مغادرة قاعة السينما والتوجه إلى منازلهم بعد أن استغرقت اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية ثم الجمعية العمومية العادية ما يزيد على خمس ساعات. وكان رئيس الجلسة قد شكل لجنة فرعية لفرز الأصوات ضمت مندوبين عن جميع أسلحة الجيش بلغ عدد أعضائها خمسة عشر عضوا، واستمرت عملية فرز الأصوات تحت إشراف اللجنة الرئيسية المكونة من العميد جلال صبرى والعقيد عبد الله رفعت قرابة ثلاث ساعات ولم تنته عملية الفرز وإعلان النتيجة إلا عند منتصف الليل.

إعلان نتيجة الانتخابات

لم يترك التيار الوطنى الجارف الذى ساد جو قاعة الانتخابات مجالا للفصل بين الضباط المنتمين لتنظيم الضباط الأحرار وبين باقى الضباط الحاضرين الذين كانوا يشاركونهم اتجاههم الوطنى نفسه، فالتقى الجميع على قائمة الضباط الأحرار التى كان يتصدرها اسم اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة والتى اعتبرت الأسماء التى تضمها هم مرشحو العناصر الوطنية بالجيش. ولم يكن أحد من الضباط الأحرار الذين حضروا الاجتماع – فيما عدا أفرادا قلائل – يتصور أن العقيد رشاد مهنا غير منتم للتنظيم، بل كان الجميع يعتقدون أنه أحد أقطابه المعدودين وكان يرجع ذلك إلى نطاق السرية المفروض على أعضاء التنظيم بحيث لا يعرف أحد من الأعضاء الآخرين بخلاف الخلية التى هو منضم إليها.

وكانت نتيجة الانتخابات التى أعلنت فى الدقائق الأولى من العام

الجديد - عام ١٩٥٢ تحوى دلالات مهمة طرب لها الأحرار والوطنيون من ضباط الجيش، بينما فزع منها كبار القادة الذين كان أغلبهم من عملاء وأذناب السراى وكان أهمها ما يلى:

١- فاز اللواء محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة بجدارة تامة، فإن المرشحين الثلاثة الذين كانوا ينافسونه على الرئاسة وهم: اللواء السيد محمد مدير إدارة التجنيد واللواء إبراهيم زكى الأرناؤوطى مدير سلاح الأسلحة والمهمات والعقيد محمد نايل مدير سلاح المهندسين لم يحصلوا مجتمعين إلا على حوالى ١٥ ٪ من الأصوات التى حازها اللواء محمد نجيب.

٢- فاز العقيد محمد رشاد مهنا بتمثيل سلاح المدفعية فى مجلس الإدارة - نتيجة للدور المهم الذي لعبه خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بأكبر نسبة من أصوات الناخبين، إذ بلغت النسبة ٩٤ ٪ وزادت هذه الأصوات على تلك التى حازها اللواء محمد نجيب نفسه - برغم شعبيته - بخمسة وخمسين صوتا.

٣- فازت قائمة الضباط الأحرار فوزا ساحقا لفت إليه أنظار الجميع وأصبح مجلس الإدارة يضم خمسة من الضباط الأحرار هم: المقدم زكريا محيى الدين (حصل على ٩٠ ٪ من الأصوات) والمقدم حمدى عبيد (٨٣٪) والرائد جمال حماد (٨٢٪) والنقيب أمين شاكر (٧٣٪) والرائد طيار حسن إبراهيم (٦٥٪).

٤- ضم المجلس فضلا عن الضباط المنتمين لتنظيم الضباط الأحرار مجموعة من الضباط المشهود لهم بالوطنية والكفاءة وكانوا كلهم برتبة الرائد أو المقدم، وكان على رأسهم المقدم محمد رشاد مهنا والمقدم إبراهيم حافظ عاطف (سلاح المدفعية) والمقدم جلال ندا (المحاربين القدماء) والمقدم إبراهيم فهمى دعبس (سلاح المهندسين) والعقيد عبد الرحمن فوزى (سلاح الأسلحة والمهمات).

٥- أسقط الناخبون كل المرشحين الذين تزيد رتبتهم عن رتبة المقدم،

وكان الاستثناء الوحيد هو فوز العقيد عبد الرحمن فوزى من سلاح الأسلحة والمهمات (حصل على ٨٦٪ من الأصوات) نظرا لوطنيته المعروفة وشخصيته المحبوبة، وبذا أسقطوا كل الضباط المرشحين من الرتب الكبيرة وكان أبرزهم اللواء مجدى ثروت من السلاح البحرى (حصل على ٢٨٪ من الأصوات) والعميد محمد إبراهيم كبير معلمى الكلية الحربية والمرشح عن سلاح المشاة وقد تقلد منصب رئيس أركان حرب الجيش ووزير الحربية فيما بعد (حصل على ١٥٪ من الأصوات) والعقيد إبراهيم فؤاد شرف من سلاح المدفعية (٤,٥٪) والعقيد زكريا الوردانى من سلاح المهندسين وحصل على أربعة أصوات فقط، واللواء حافظ صدقى عن المحاربين القدماء (٨٪) والعميد عبد المنعم الرشيدى عن المحاربين القدماء (٤,٥٪).

٦- أسقط الناخبون كلا من المقدم محمد فوزى من سلاح المدفعية (الفريق أول ووزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة فيما بعد) فلم يحصل إلا على نسبة ١٠٪ من الأصوات، والمقدم طيار جمال سالم (عضو مجلس الثورة فيما بعد) ولم يحصل إلا على ١٥٪ من الأصوات وهى نتيجة تدل على ضعف شعبيتهما وقتئذ بين ضباط الجيش.

وكانت معركة انتخابات النادى ونتائجها الباهرة فرصة هيأها القدر لإعداد اللواء محمد نجيب للدور الذى قدر له القيام به بعد أقل من سبعة أشهر من وقوعها، وهو قيامه بقيادة الثورة، فقد استأثرت هذه المعركة باهتمام دوائر الجيش وطوائف الشعب لما أحاط جو الانتخابات من عوامل التحدى والإثارة واهتمت الصحف اليومية بإبراز نتائجها فى الصفحة الأولى من أعدادها الصادرة صبيحة ليلة الانتخابات فنشرت أسماء الضباط الذين فازوا بعضوية مجلس الإدارة كما نشرت نبأ فوز اللواء محمد نجيب بعناوين بارزة كما قامت المجلات واسعة الانتشار مثل آخر ساعة والمصور بعمل تحقيقات صحفية عن انتخابات نادى الضباط وقامت بنشر صور رئيس وأعضاء مجلس إدارة النادى الذين فازوا فى الانتخابات مع كتابة نبذة عن تاريخ حياة كل منهم.

وعقد مجلس إدارة النادى جلسته الأولى فى الساعة الرابعة مساء يوم أول يناير ١٩٥٢ برئاسة اللواء محمد نجيب وأجرى المجلس وفقا لقانون النادى الجديد انتخاب اللجنة التنفيذية وتم انتخاب العميد حسن حشمت من سلاح الفرسان نائبا للرئيس - بحكم أقدميته - والمقدم مهندس إبراهيم فهمى دعبس من سلاح المهندسين أمينا للصندوق والمقدم عبد الرحمن أمين من سلاح خدمة الجيش سكرتيرا للنادى كما تم تعيين الرائد طيار حسن إبراهيم من السلاح الجوى والنقيب أمين شاكر من سلاح الإشارة والنقيب بحرى أحمد عبد الغنى مرسى من السلاح البحرى مساعدين لسكرتير النادى باعتبارهم أحدث الأعضاء رتبة.

وفى اليوم الثانى من يناير عاد المجلس إلى الاجتماع فى الساعة الخامسة مساء، وعقب التصديق على محضر الجلسة الأولى انتقل المجلس إلى مكتب الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة فى ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون النيل ومبنى الجامعة العربية ومقر الحزب الوطنى والبنوك حاليا) وعرض عليه قرار الجمعية العمومية باختياره رئيسا شرفيا للنادى فقابل محمد حيدر ذلك الاختيار بالسرور وبتوجيه الشكر للضباط. وكانت اللطمة التى كالها الضباط للواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود فى أثناء اجتماع الجمعية العمومية برفض تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى وكذا سقوط كبار القادة فى الانتخابات جعلته يستشيط غضبا ويعتبر أن ما حدث لا يعد إهانة بالغة لشخصه ولقيادات الجيش فحسب، بل يعتبر تمردا وسوء انضباط من الضباط بالنسبة لقائدهم الأعلى الملك فاروق، لأنهم جميعا يعلمون صلات حسين سرى عامر الوثيقة بالسراى ورجال الملك، ولذا هرع إلى صديقيه الحميمين محمد حسن السليمانى شماشرجى الملك وحلمى حسين سائقه الخاص وشرح لهما خطورة الوضع فى الجيش وضرورة التدخل السريع لدى القيادات العسكرية العليا لكبح جماح الضباط والقضاء على من يسمون أنفسهم الضباط الأحرار، وأن أول خطوة ينبغى اتخاذها لإعادة الانضباط فى الجيش هو ضرورة تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى.

ويبدو أن حسين سرى عامر قد نجح فى اتصالاته مع السراى بسرعة لم يتوقعها أحد، فقد تسلم اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسا لمجلس إدارة نادى الضباط خطابا عاجلا يوم الخميس ٣ يناير ١٩٥٢ من الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش ينص على أن سلاح الحدود أصبح سلاحا قائما بذاته مثل باقى أسلحة الجيش، ولذا فينبغى تمثيله فى مجلس إدارة النادى.

وكان الفريق محمد حيدر قد شعر بمزيد من الزهو والسرور عقب الضربة القاسية التى حاقت بغريمة اللواء حسين سرى عامر برفض الجمعية العمومية تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة فى الوقت الذى اختارته هو رئيسا شرفيا للنادى.

وازداد أمل الفريق محمد حيدر فى قرب استرداده لمكانته لدى الملك بعد اهتزازها بشدة فى الفترة الأخيرة، وذلك عندما أجرى الملك اتصالا معه وطلب منه التدخل فورا لإنقاذ الموقف وضرورة تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى بأى شكل من الأشكال.

واعتزم الفريق محمد حيدر استغلال الفرصة والتدخل العاجل بشخصه فى تلك الأزمة الشائكة لاستعراض عضلاته وإظهار مدى قوته وشعبيته بين الضباط أمام الملك السابق، وفى الوقت نفسه للكشف عن مدى ضعف شعبية حسين سرى عامر وانحطاط مكانته لدى الضباط، ولذا بادر فأمر الفريق عثمان المهدى بسرعة إرسال خطاب رسمى إلى اللواء محمد نجيب ينص فيه على أن سلاح الحدود أصبح سلاحا مستقلا ولذا ينبغى تمثيله فى مجلس إدارة النادى.

كيف دبر عبد الناصر محاولة اغتيال مدير سلاح الحدود؟

لم تكد تعلن نتيجة انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش حتى دب القلق فى نفس الملك السابق فاروق، فقد أزعجته هذه الظواهر غير المألوفة من ضباط جيشه المطبوعين كما كان يعتقد على التفانى فى تحقيق رغباته

والولاء التام لعرشه، وفى الوقت نفسه أصيب اللواء حسين عامر بالغيظ والإحباط بسبب تلك الروح العدائية التى أظهرها الضباط تجاهه فى أثناء انعقاد الجمعية العمومية يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١، وزاد من حدة غضبه أن الجمعية العمومية - فى الجلسة نفسها - قررت منح الرئاسة الشرفية للنادى لغريمة الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة والذى كان حسين سرى يطمع فى مؤزارة أصدقائه فى السراى كى يخلفه فى ذلك المنصب الخطير الذى كان يشغله والذى كان يرضى غروره.

ولم يخب ظن حسين سرى عامر فى صديقيه محمد حسن شماشرجى الملك وحلمى حسين سائقه الخاص اللذين كان يقابلان الملك كل يوم بعد أن أطلعهما على ما جرى فى أثناء اجتماع الجمعية العمومية للضباط وما أسفرت عنه الانتخابات من نتائج بالغة الخطورة فقد تمكنا من إقناع الملك بأن كل ما تم وقوعه من انفلات وسوء انضباط وتحد للسراى فى أثناء انتخابات نادى الضباط إنما يرجع إلى ضعف الفريق محمد حيدر وعجزه الفاضح أمام الضباط، فلقد شاخ وهرم وأصبح مظهره الصارم وتكشيرته الحادة لا يخيفان طفلا صغيرا. وعلى الرغم من مشاعر الفرح التى انتابت الفريق محمد حيدر عندما أجرى الملك اتصالا به - بعد فترة طويلة من الانقطاع عنه - طالبا منه التدخل السريع لإنقاذ الموقف واستعادة الانضباط الذى فقد خلال جلسة الجمعية العمومية، وأن أول ما ينبغى أن يبدأ به هو ضرورة تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى بأية وسيلة من الوسائل، فقد أحس بالقلق مخافة أن يفشل فى تلبية مطلب الملك مما يؤدى إلى سوء مركزه أمامه وكثرة السهام الذى سوف تصوب إليه من الأعداء والحاقدين والطامعين فى اقتلاعه من منصبه ليخلفه غريمه حسين سرى عامر.

وإزاء ذلك الوضع المتحرج لم يكتف الفريق محمد حيدر بالخطاب الرسمى الذى أرسله الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش إلى

اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسا لمجلس إدارة النادى بناء على تعليمات حيدر بعد يومين فقط من اجتماع الجمعية العمومية غير العادية ليخطره (بأن سلاح الحدود أصبح سلاحا قائما بذاته مثل باقى أسلحة الجيش ولذا فينبغى تمثيله فى مجلس إدارة النادى)، بل قرر التدخل بنفسه لحل هذه المشكلة التى أقضت مضجع الملك ولم يكن هناك مفر أمامه إلا الضغط على مجلس إدارة النادى للانصياع لأمر مولاهم، ورأى أن يبادر باستدعاء الضابطين اللذين كان يعتقد أنهما يمثلان مركز القوة والهيمنة فى مجلس الإدارة وهما اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الإدارة والمقدم رشاد مهنا الذى أحرز أعلى نسبة من الأصوات فى الانتخابات والذى لعب دوراً مؤثرا فى أثناء جلسة الجمعية العمومية كى يحضرا إلى مكتبه مساء يوم الجمعة ٤ يناير برغم أن هذا اليوم كان عطلة رسمية.

وقد وصف اللواء محمد نجيب هذا اللقاء الساخن فى الصفحتين ٣٢، ٣٣ من كتابه كلمتى للتاريخ فقال: «استدعانى الفريق محمد حيدر إلى مكتبه ومعى رشاد مهنا وقال لنا فى صراحة إن أوامر مولانا أن يدخل مندوب حسين سر ى عامر مجلس إدارة النادى هكذا دون لف أو مواربة، وقلت لحيدر إن هذا ليس من حق مجلس الإدارة بل هو من صميم حقوق الجمعية العمومية، فإذا أصر مولانا فسأعقد الجمعية العمومية وأعرض الأمر عليها واستمرت الجلسة سبع ساعات حتى الثانية صباحا فى حوار ونحن لا نتزحزح عن موقفنا شعرة برغم ظهور نبرة تهديد صريحة فى حديث حيدر عندما أعيته الحيل».

كيف تحايل مجلس الإدارة لإنقاذ الموقف

عقب أن تسلم اللواء محمد نجيب يوم الخميس ٣ يناير الخطاب الوارد من الفريق عثمان المهدى رئيس الأركان والخاص بتمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة كلف المقدم عبد الرحمن أمين سكرتير النادى بدعوة أعضاء

مجلس الإدارة للاجتماع بمقر النادى بصفة غير عادية فى الساعة الخامسة مساء يوم السبت ٥ يناير ١٩٥٢ لبحث بعض الأمور المهمة والعاجلة، وفى الموعد المحدد عقد مجلس الإدارة جلسته برياسة اللواء محمد نجيب بحضور جميع أعضائه ولم يتخلف عن الحضور سوى ضابطين - وبعد أن صدق مجلس الإدارة على محضر الجلسة السابقة عرض اللواء محمد نجيب على المجلس الخطاب الوارد إليه من رئيس الأركان والخاص باعتبار سلاح الحدود الملكى سلاحا قائما بذاته.

وكما كان متوقعا أثار هذا الموضوع مناقشات عديدة بين أعضاء المجلس، ولكن الأغلبية كانت ترى أنه مع التسليم بمبدأ تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة، إلا أن تنفيذ ذلك وفقا لقانون النادى لا يتحقق إلا عن طريق الجمعية العمومية للضباط باعتبارها صاحبة السلطة الوحيدة فى تعديل قانون النادى.

ولم يكن أحد من أعضاء مجلس الإدارة حتى ذلك الحين لديه علم بما جرى فى الجلسة الخطيرة التى حضرها اللواء محمد نجيب والمقدم رشاد مهنا فى مكتب الفريق محمد حيدر فى الليلة السابقة مباشرة والتى استمرت سبع ساعات حتى الثانية صباحا، والتى انتهت بعبارات تهديد صريحة أطلقها الفريق محمد حيدر لحمل الضابطين على الإذعان لرغبة مولانا الملك على حد قوله ،وهى ضرورة دخول مندوب حسين سرى عامر مجلس إدارة النادى.

ويبدو أن اللواء محمد نجيب والمقدم رشاد مهنا عقب تلك الجلسة مع الفريق حيدر كان من رأيهما ضرورة تهدئة الموقف وفضلا عدم دخول مجلس إدارة النادى فى صدام مباشر مع الملك والفريق محمد حيدر مما يعرض المجلس للحل قبل أن يثبت أقدامه، فلم يكن قد مضى على انتخاب هذا المجلس سوى بضعة أيام، ولذا اتفقا على طرح اقتراح على المجلس يعتبر حلا وسطا لإنقاذ الموقف وكان الاقتراح الذى وافق عليه المجلس كما ورد فى محضر الجلسة التى عقدت يوم ٦ يناير ١٩٥٢ كما يلى:

١- استقر رأى المجلس على أن سلاح الحدود الملكى أصبح له الحق فى التمثيل بمجلس الإدارة، ولما كان هذا يعتبر تعديلا للقانون وأن التعديل فى القانون من حق الجمعية العمومية وحدها كما أن انتخاب العضو الممثل للسلاح هو من حق الجمعية كذلك، وحيث إن المرشح الوحيد لسلاح الحدود الملكى أمام الجمعية المنعقدة بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥١ هو حضرة البكباشى (المقدم) محمد إبراهيم فهمى فقد رأى مجلس الإدارة انتدابه لحضور جلسات مجلس إدارة نادى الضباط حتى تبت الجمعية العمومية فى تعديل القانون وفى انتخاب من يمثل سلاح الحدود الملكى.

٢- استقر رأى المجلس على دعوة الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٨ فبراير ١٩٥٢.

ومن الواضح أن هذا القرار الذى أصدره المجلس كان يعد نوعا من التحايل لإنقاذ الموقف وعدم الصدام مع الملك والفريق محمد حيدر فى هذه المرحلة المبكر ة من عمر المجلس، إذ إن المقدم محمد إبراهيم فهمى كان منتدبا من سلاح الفرسان للخدمة بالحدود ولم يكن مرشحا فى الانتخاب عن سلاح الحدود كما ورد فى القرار، بل رشح نفسه عن سلاحه الأصلى وهو سلاح الفرسان لأن سلاح الحدود لم يكن مدرجا بعد ضمن قائمة أسلحة الجيش التى لها ممثلون فى مجلس الإدارة ،وعندما اعترض ضباط الفرسان فى أثناء الجمعية العمومية على ترشيحه عن سلاحهم لأنه يخدم خارجه وهددوا بالانسحاب من الجلسة إذا استمر هذا الضابط مرشحا عن سلاح الفرسان اضطر محمد إبراهيم فهمى إلى التنازل عن ترشيح نفسه استجابة للنداء الذى وجهه إليه المقدم رشاد مهنا حسما للنزاع.

الأفراح والأحزان فى سلاح الحدود

لم يكن الفريق محمد حيدر بعيدا عن اجتماع مجلس الإدارة الأخير فقد ظل قابعا فى إحدى الغرف بالنادى، وما كادت الجلسة تنتهى ويتم

اطلاعه على القرار حتى سارع بالاتصال بالسراى ليزف النبأ الذى اعتبره مكسبا شخصيا تم له إحرازه بفضل شعبيته فى الجيش وقوة شخصيته بين الضباط . وما كاد القرار يصل بصفة رسمية إلى سلاح الحدود حتى انطلق اللواء حسين سرى عامر فى صباح يوم الاثنين السابع من يناير على رأس موكب من ضباط سلاح الحدود إلى قصر عابدين وحرص على أن يرافقه فى سيارته المقدم محمد إبراهيم فهمى الذى غدا نجم سلاح الحدود فى ذلك اليوم بلا منازع، والتقى موكب سلاح الحدود فى قصر عابدين فى موعد تم تحديده من قبل مع الفريق عثمان المهدى رئيس الأركان ونخبة من قادة الجيش وكبار ضباطه الذين قاموا بتهنئة مدير الحدود على انتصاره بدخول مندوبه إلى مجلس إدارة نادى الضباط، وتوجه الجميع فى شبه مظاهرة إلى سجل التشريفات الملكية لقيد أسمائهم وللتعبير عن ولائهم للملك . ولكن اللواء حسين سرى عامر لم يهنأ طويلا بأفراح ذلك اليوم فقد تعرض لمحاولة مدبرة لاغتياله مساء اليوم نفسه وقد أبرزت الصحف تفاصيل هذه المحاولة وكانت تتضمن ما يلى :

(عقب أن أمضى اللواء حسين سرى عامر سهرة فى نادى الضباط بالزمالك يوم ٧ يناير ١٩٥٢ مع اللواء أحمد توفيق مدير الخدمات البيطرية غادرا النادى معا فى العاشرة مساء عائدين إلى داريهما، فنزل اللواء توفيق عند داره فى العباسية وواصل اللواء عامر السير فى سيارته الحكومية إلى منزله بشارع القرقول بالزيتون، وما كادت السيارة تقف أمام المنزل حتى هرول السائق من مقعده ليفتح الباب لرئيسه وعندما فتح الباب وتأهب اللواء عامر للنزول انهمر حوله الرصاص فبادر بإغلاق الباب وجثم على دواسة السيارة ليحتمى من الرصاص، وفى هذه اللحظة أصيب السائق برصاصتين ونقل إلى مستشفى الدمرداش .

وقدرت الرصاصات التى أصابت جسم السيارة بعدد ١٣ طلقة بخلاف

طلقتين أصابتا السائق، بينما استقرت ثلاث رصاصات فى الحائط وبذا يكون المجموع ١٨ رصاصة وقد نجا اللواء عامر من الموت بأعجوبة) . وقد ورد ضمن مقال لحسن التهامى أحد الذين اشتركوا فى محاولة الاغتيال تم نشره فى ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٢ ما يلى: (توجهنا نحن الأربعة - عبد الناصر وحسن إبراهيم وحسن التهامى وكمال رفعت - بعربة عبد الناصر إلى مكان الحادث قبل وصول الرجل إلى بيته بنصف ساعة، وبينما بقى عبد الناصر وحسن إبراهيم ينتظران فى السيارة فى شارع جانبى على مسافة ٣٠٠ متر من الفيللا الخاصة به توجهت وكمال رفعت إلى مدخل هذه الفيللا واحتمينا بسور من شجر الدرانتة مزروع خارجها وبارتفاع حوالى متر واحد وبينه وبين الحائط حوالى ٣ أمتار، وكان الشارع ترابيا والوقت ليلا وطلبت من كمال رفعت عدم الضرب على الرجل وترك هذه المهمة لى على أن يلتزم هو بستر ظهرى والتصدى لأى تدخل خارجى أثناء الضرب، وعندما وصلت السيارة التى تقل حسين سرى عامر وقفت أمامى على مسافة أقل من عشرة أمتار ولما فتح باب السيارة وشرع فى النزول أطلقت عليه نيران الرشاش وارتمى الرجل داخل السيارة على الدواسة واستكمالا للعملية حولت الرشاش من الضرب الفردى إلى الضرب السريع وضربت أربع دفعات نيران وكان بينها وبين جسد الرجل ما لا يزيد على قبضة يد ولو أصابته لحولت جسده إلى منخل، وعندما بدأ الصراخ من بيته أطلقت دفعة نيران على العجلة الخلفية للسيارة فنامت ووقعت كل هذه الأحداث فيما لا يزيد عن نصفه دقيقة).

ولم يكد المقدم جمال عبد الناصر ينطلق بسيارته الأوستن الصغيرة بأقصى سرعة عقب انتهاء النقيب حسن التهامى من إطلاق نيران رشاشه على السيارة التى كان اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود جاثما على دواستها ليحتمى من الرصاص الذى انهال على السيارة من كل جانب حتى انتابت عبد الناصر مجموعة من الانفعالات الحادة بعد أن دوى فى سمعه أصوات الصريخ والعويل والاستغاثة المحمومة التى ملأت الجو بشارع القرقول

بحى الزيتون، وظل عبد الناصر يعانى برغم ابتعاد سيارته عن مكان الحادث من حالة نفسية سيئة لم يشعر بها من قبل، فهذه أول مرة فى حياته يدبر عملية اغتيال لشخص كان فى اعتقاده يجب أن يزول من على وجه الأرض، وقد أشرك معه فى هذه العملية ثلاثة من زملائه الضباط الأحرار وهم حسن إبراهيم وحسن التهامى وكمال رفعت، ولما وصل إلى بيته واستلقى على فراشة كانت أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة مازالت تطرق سمعه ولم ينم طوال الليل وبقى مستلقيا على فراشه فى الظلام يشعل سيجارة وراء الأخرى وهو سارح فى خواطره الأليمة التى تلاحقها الصرخات العالية وأصوات الاستغاثة المليئة بالرعب والفزع. ودار فى نفس عبد الناصر حوار طويل ومؤثر بين ضميره وعقله وصفه باستفاضة فى الصفحات من ٣٨ إلى ٤٠ فى كتابه فلسفة الثورة كان أهم ما تضمنه ما يلى:

«أكنت على حق؟ وأقول لنفسى فى يقين: دوافعى كانت من أجل وطنى. أكانت تلك هى الوسيلة التى لا مفر منها؟ وأقول لنفسى فى شك: ماذا كان فى استطاعتنا أن نفعل؟.

إننا نحلم بمجد أمة فما هو الأهم أيمضى من يجب أن يمضى أم يجىء من يجب أن يجىء؟ وأقول لنفسى: بل المهم أن يجيء من يجب أن يجىء إننا نحلم بمجد أمة ويجب أن يبنى هذا المجد. وإذن؟ وأقول لنفسى فى يقين هذه المرة: إذن يجب أن يتغير طريقنا ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه .. المسألة أعمق جذورا وأكثر خطورة وأبعد غورا.

وأحس براحة نفسية ولكن الصفاء لا يلبث أن تمزقه هو الآخر أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة تلك التى مازلت أصداؤها ترن فى أعماقى، ووجدت نفسى أقول فجأة: ليته لا يموت وكان عجيبا أن يطلع على الفجر وأنا أتمنى الحياة للواحد الذى تمنيت له الموت فى المساء!

وهرولت فى لهفة إلى إحدى صحف الصباح وأسعدنى أن الرجل الذى

دبرت اغتياله قد كتبت له النجاة ولكن تلك لم تكن المشكلة الأساسية، وإنما المشكلة الأساسية هى العثور على العمل الإيجابى ومنذ ذلك الوقت بدأ تفكيرنا الحقيقى فى شىء أعمق جذورا وأكثر خطورة وأبعد أغوارا، وبدأنا نرسم الخطوط الأولى فى الصورة التى تحققت مساء يوم ٢٣ يوليو .. ثورة منبعثة من قلب الشعب حاملة لأمانيه مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مسقبله».

وكان أول من التقى معه عبد الناصر صبيحة الليلة التى تم فيها محاولة الاغتيال هو صديقه وزميله الرائد أ.ح ثروت عكاشة وقد أورد ثروت فى الصفحة ٧٦ من كتابه المتميز (مذكرات فى السياسة والثقافة) واقعة هذا اللقاء فقال: «وفى صبيحة تلك الليلة فوجئت بجمال عبد الناصر يطرق على باب بيتى فى ساعة مبكرة لم يكن قد اعتادها وتحت إبطه صحف الصباح، وقد رأيت فى قسمات وجهه سمات من تحرر من عبء وهم ثقيل وإذا هو يحدثنى لأول مرة بما كان منه فى الليلة الماضية حامدا الله على أن المغامرة لم تتم كما أرادوا، وعلمت منه أنه بقى ليلته كلها ساهرا يدعو الله ألا يكون الاغتيال قد نجح متلهفا على أن يتلقى صحف الصباح لتحمل إليه نبأ فشل المحاولة، فلقد كان جد آسف على ما كان ولم يعد يرى فى الاغتيال وسيلة لتحقيق مأرب وطنى، وكنا نظن أن هذه الحادثة كفيلة بأن تعيد حسين سرى عامر إلى رشده غير أننا وجدناه قد ازداد عتوا وازداد تحديا وازداد شرا مما زاد فى ثورتنا عليه».

وعلى الرغم من أن عبد الناصر حالفه الحظ بعد هذه المحاولة التى دبرها لاغتيال اللواء حسين سرى عامر فلم تتجه إليه أية شبهات ولم يتعرض هو أو أحد من المجموعة التى نفذت المحاولة للتحقيق أو لإلقاء القبض عليهم، فى الوقت الذى تعرض فيه اثنان من ضباط سلاح الحدود لا علاقة لهما بتاتا بتلك المحاولة لإلقاء القبض عليهما وهما النقيب مصطفى كمال صدقى والمقدم محمد إبراهيم فهمى بسبب الشبهات التى حامت حولهما، إلا أن

عبد الناصر لم يسلم خلال اجتماع لجنة القيادة للضباط الأحرار من انتقاد حاد وجهه إليه كل من زميليه فى اللجنة وهما عبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم بسبب إقدامه على هذه المغامرة التى قام بها منفردا دون استشارة زملائه.

وقد ورد فى الصفحتين ٤٤، ٤٥ من مذكرات عبد اللطيف البغدادى الجزء الأول تفاصيل ما جرى فى هذا الاجتماع فقال ما يلى: «حدث بين جمال عبد الناصر وبينى مشادة عنيفة إثر محاولته اغتيال اللواء حسين سرى عامر، وكان قد قام بهذه المحاولة بعد انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط بخمسة أيام عندما كانت السراى قد رأت فرض حسين سرى عامر عضوا فى مجلس إدارة النادى كممثل لسلاح الحدود (الصحيح أن السراى كانت تريد فرض ضابط من سلاح الحدود لتمثيل السلاح فى مجلس الإدارة وليس فرض مدير السلاح ليكون عضوا فى مجلس الإدارة وهو خطأ وقع فيه كثير من المؤرخين).

وكان جمال قد قام بهذه المحاولة مستقلا دون أخذ قرار من لجنة القيادة للضباط الأحرار، واشترك معه فيها كلا من حسن إبراهيم واليوزباشى (النقيب) كمال رفعت واليوزباشى حسن التهامى من التنظيم، وكنت قد اعتبرت هذا التصرف منه عندما اجتمعنا ثانى يوم لهذه المحاولة خروجا منه على رأى الجماعة وهو مبدأ رئيسى فى تنظيمنا وأن الحرية والاستقلال فى التصرف فى هذه الأمور لها خطورتها بالإضافة إلى الأضرار التى ربما تقع على التنظيم نفسه لو أمكن للبوليس اكتشاف أمر الذين قاموا بهذا الاعتداء، وقد بلغ من حدة المناقشة وعنفها فى ذلك اليوم أن طالب جمال عبد الناصر إعادة طرح الثقة به كرئيس للجنة وقد حاز أغلبية الأصوات، وكان صلاح سالم مشاركا معى فى الرأى وضد خروج جمال على رأى الجماعة».

وكان مجلس إدارة نادى الضباط قد حدد يوم الإثنين ١٨ من فبراير ١٩٥٢ موعدا لانعقاد الجمعية العمومية غير العادية للضباط لعرض ما كان

يطالب به الملك السابق فاروق عن طريق قائده العام الفريق محمد حيدر، وهو تمثيل سلاح الحدود بعضو فى مجلس إدارة نادى الضباط أسوة بباقى أسلحة الجيش، وذلك ترضية لعميل السراى اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود باعتبار أن الجمعية العمومية غير العادية هى السلطة الوحيدة التى لها الحق فى إجراء أى تعديل فى قانون النادى، ولكن ذلك الاجتماع للجمعية العمومية الذى كان من المقرر عقده فى ذلك التاريخ تأجل إلى أجل غير مسمى، ففى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ وقعت مذبحة الإسماعيلية التى دكت فيها القوات البريطانية بمدافع دباباتهم وعرباتهم المدرعة ومدافعهم الثقيلة مبنى المحافظة والثكنات على رؤوس ضباط وجنود بلوكات النظام بعد معركة غير متكافئة أبلى فيها أفراد القوة المصرية برغم ضعف أسلحتهم بلاء عظيما، ولكن رد فعل هذه المذبحة الأليمة على المواطنين فى مصر كان سيئا ومثيرا ،فقد اشتعلت نفوسهم غضبا على فظائع الاحتلال البريطانى وأدى ذلك إلى وقوع حادث جسيم وهو حريق القاهرة المشئوم الذى أحرقت فيه جموع المتظاهرين وجنود من بلوكات النظام وممن انضم إليهم من عناصر الشغب ومحترفى النهب والسلب بعض معالم العاصمة الجميلة وخاصة الكائنة منها فى وسط المدينة.

فى اجتماع الجمعية العمومية للضباط أسقط الجيش ولاءه للملك

فى الساعة التاسعة مساء يوم ١٦ يونيو ١٩٥٢ الموافق يوم ٢٣ من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٧١ هجرية اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بحديقة نادى ضباط الجيش بالزمالك استجابة للدعوة التى وجهها مجلس إدارة نادى الضباط إليها للانعقاد فى ذلك التاريخ، وقد تم ذلك عقب استقرار الأوضاع واستتباب الأمن فى القاهرة وصدور الأوامر بعودة قوات الجيش التى كانت ما تزال تتولى مهام حراسة المنشآت والمرافق العامة فى العاصمة منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ إلى معسكراتها، وبعد تكامل العدد القانونى للاجتماع وبحضور

جميع أعضاء مجلس إدارة النادى افتتحت الجلسة برئاسة اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية المقدم إبراهيم حافظ عاطف سكرتير النادى وحضور مقرر الجلسة العقيد محمد رشاد مهنا الذى جاء خصيصا من مقر عمله بالعريش، وقد بدأ الاجتماع بكلمة ألقاها اللواء محمد نجيب حث فيها أعضاء الجمعية العمومية على ضرورة مراعاة النظام والانضباط اللذين يعتبران أول ما يتميز به أفراد القوات المسلحة.

وبدأ التحدى سافرا للملك السابق فاروق منذ بداية الجلسة، فقد وقف النقيب جمال علام من سلاح الصيانة وطالب الحاضرين بالوقوف لمدة خمس دقائق حدادا على الملازم أول عبد القادر طه الضابط بسلاح الصيانة الذى اغتيل فى الشهر السابق وكان الشائع وقتئذ أن الحرس الحديدى للملك السابق فاروق هو الذى قام بتدبير وتنفيذ عملية اغتياله.

وكان البند الأول فى جدول أعمال جلسة الجمعية العمومية هو الخاص بتعديل المادة ٨ من قانون النادى كى يضاف اسم سلاح الحدود إلى الأسلحة التى لها ممثلون فى مجلس إدارة النادى، وقد تلا المقدم إبراهيم عاطف سكرتير النادى نص الخطاب الذى أرسله الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش إلى اللواء محمد نجيب يوم ٣ يناير ١٩٥٢، والذى أخطره فيه بأن سلاح الحدود أصبح سلاحا قائما بذاته مثل باقى أسلحة الجيش، ولذا فينبغى تمثيله فى مجلس إدارة النادى، كما أخطر سكرتير النادى أعضاء الجمعية بقرار مجلس الإدارة فى هذا الشأن وهو انتداب المقدم محمد إبراهيم فهمى الضابط بسلاح الحدود لحضور جلسات مجلس الإدارة بصفة مؤقتة لحين عرض الأمر على الجمعية العمومية غير العادية باعتبارها الجهة الوحيدة التى لديها السلطة فى إجراء أى تعديل على قانون النادى وفقا للمادة ٣٩ من هذا القانون.

وتعاقب بعض الضباط على الميكروفون حيث وجهوا نقدهم لرئيس أركان حرب الجيش لتدخله غير المشروع فى شئون النادى، ومحاولته فرض ممثل لسلاح الحدود فى الإدارة برغم قرار الجمعية العمومية الصادر فى

٣١ ديسمبر ١٩٥١ برفض تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة، ووقف العقيد محمد رشاد مهنا مقرر الجلسة وأعلن أنه وصلته ثلاثة اقتراحات سيقوم بعرضها على الجميعة العمومية للتصويت عليها.

الأول: ترك البت فى هذا الموضوع إلى الجمعية العمومية العادية القادمة فى ديسمبر ١٩٥٢، حيث سبق البت فيه فى الاجتماع السابق للجمعية.

الثانى: الموافقة على تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة.

الثالث: رفض تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة.

وعند إجراء التصويت على الاقتراحات التى أعلنت رفضت الجمعية العمومية على الفور الاقتراحين الأول والثانى، أما الاقتراح الثالث الذى كان ينص رفض تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة فقد تمت الموافقة عليه بإجماع الأصوات عدا صوت واحد، ثم قدم اقتراح بتمثيل القوات المرابطة في مجلس إدارة النادى باعتبارها سلاحا من أسلحة الجيش وقد رفض هذا الاقتراح بإجماع الأصوات.

وكان رفض الضباط تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة للمرة الثانية فى أقل من ستة أشهر برغم إخطارهم أن رئيس أركان حرب الجيش أخطر مجلس الإدارة رسميا أن سلاح الحدود أصبح سلاحا قائما بذاته مثل باقى أسلحة الجيش، فضلا عن أنهم يعلمون جيدا أن الملك شخصيا يلح بشدة لتحقيق هذا المطلب بمثابة لطمة عنيفة لفاروق وتحديا مباشرا له وكذا لقيادات الجيش التى تلوذ به وتسير فى ركابه وتتنافس فى إظهار الولاء لعرشه.

وقام سكرتير النادى بعد ذلك بقراءة البند الثانى من جدول الأعمال، وكان عبارة عن خطاب من قيادة البحرية بالإسكندرية (كانت تسمى قبل الثورة بحرية جلالة الملك) تطلب فيه تمثيل سلاح البحرية بنسبتها العددية فى اللجنة التنفيذية التى تتولى إدارة نادى ضباط الجيش بالإسكندرية نظرا لأن الإسكندرية هى المقر الرئيسى لبحرية جلالة الملك.

وقام العقيد رشاد مهنا مقرر الجلسة بشرح جميع الظروف التى بموجبها طلبت البحرية تعديل المادة ٢٤ من قانون النادى التى تنص على أنه لا يجوز انتخاب أكثر من ضابطين من سلاح واحد فى اللجنة التنفيذية التى تدير أى ناد فرعى (كان العدد المحدد للنادى الفرعى هو خمسة ضباط)، وكان التعديل يقضى بزيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية فى النادى الفرعى بالإسكندرية إلى ١١ عضوا يمثلون جميع الأسلحة بالانتخاب، وألا يزيد عدد مندوبى أى سلاح عن خمسة أعضاء وتعيين قائد بحرية جلالة الملك بالإسكندرية نائبا لرئيس النادى، وعندما عرض هذا التعديل على الجمعية قوبل بالرفض إذ لم يحصل إلا على ٨١ صوتا وهى أقل بالطبع من ثلاث أرباع أصوات الحاضرين، وهى النسبة المطلوبة لإقرار أى تعديل فى قانون النادى، وعندما تم عرض اقتراح بتأجيل النظر فى هذا الموضوع لحين عرضه على الجمعية العمومية العادية التى سوف تنعقد فى شهر ديسمبر ١٩٥٢ نال هذا الاقتراح الأغلبية المطلوبة فقد حصل على ٣٢٢ صوتا.

وعقب ذلك القرار وقف المقدم بحرى أنور عبد اللطيف عضو مجلس إدارة النادى عن البحرية، وكان يشغل منصب مدير مكتب الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة وأعلن انسحاب جميع الضباط الذين يمثلون البحرية من الاجتماع (كان عددهم ٢٩ ضابطا) كما صاح قائلا :

« لا نسمح لأنفسنا بالاستمرار فى هذا الاجتماع كما أننا لا نوافق على الكلام الذى يقال فيه » .

وانتقل سكرتير النادى إلى عرض البند الأخير من جدول الأعمال وهو طريقة استكمال تأثيث مبنى النادى الجديد، ووقف المقدم إبراهيم دعبس أمين صندوق النادى وأعلن أن المبلغ الذى وعدت السراى بإرساله إلى النادى لتجهيزه بالأثاث اللازم لم يصل بعد برغم استعجاله عدة مرات، وطالب أعضاء الجمعية العمومية بتدبير موارد جديدة يمكن عن طريقها تأثيث النادى.

وأدرك الضباط أن الملك يستخدم سلاح المال للضغط عليهم فإن استجابوا لمطلبه بإدخال ممثل سلاح الحدود إلى مجلس الإدارة سدد لهم المبلغ الذى وعدهم به وإن لم يستجيبوا فسوف يتخلى عن تنفيذ وعده لهم، وأحدث النبأ همهمة مرتفعة وارتفعت أصوات الاحتجاج من كل ركن فى الاجتماع، وكاد بعض الضباط يوقعون الميكرفون على الأرض لفرط تكالبهم عليه لإلقاء كلماتهم ،وخطب الكثيرون وكانت كلماتهم أشبه بالقذائف وكلها تحمل أبشع الإهانات للملك السابق، فقد وقف بعض الضباط فى شجاعة وثبات يطالبون إخوانهم بالاعتماد على مواردهم الخاصة مهما كانت قليلة فإنها من الأموال الحلال ويحذرونهم من قبول الهبات الحرام والإعانات المنهوبة من الفلاحين والملطخة بدماء هذا الشعب البائس، وفجأة نقل أحد الخطباء الحديث إلى حادث اغتيال الملازم أول عبد القادر طه وما لبث الجو أن تكهرب حين قال المقدم عبد المنعم أمين إن القتلة المجرمين وهم من عصابة الحرس الحديدى لم ينالوا جزاءهم بعد، وإنه لا يوجد الآن ضابط وطنى يستطيع أن يأمن على نفسه ما دامت هذه العصابة الأثيمة مطلقة السراح.

وكان الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة لا يبعد كثيرا عن مكان الاجتماع، فقد كان يجلس بعيدا عن الأنظار فى حديقة النادى فى ركن بعيد عن مكان اجتماع الجمعية العمومية وهاله أن يحدث ذلك فى النادى ومن ضباط الجيش الذين طالما أفهم مولاه أنهم أشد الناس ولاء له وانصياعا لأوامره وأكثرهم محبة واعتزازا بقيادته لهم، فأرسل يستدعى اللواء محمد نجيب وما كاد يراه حتى صب عليه جام غضبه وحمله شخصيا مسئولية الأقوال الخطيرة التى صدرت من بعض الضباط ضد مليكهم وقائدهم الأعلى، وطالبه بموافاته فورا بأسماء هؤلاء الضباط ليوقع عليهم عقوبة رادعة قد يكون أهونها الاستغناء عن خدماتهم، وأخيرا طالبه بفض الاجتماع فى الحال، ولكن اللواء محمد نجيب لم يكن فى مقدرته تنفيذ أمر الفريق فقد

استمر بعض الضباط فى إلقاء كلماتهم المعبرة عما يجيش فى صدورهم من غضب جارف ضد هذا النظام الذي يحكم مصر والذى استشرى خلاله الفساد فى كل أجهزة الدولة وهيئاتها إلى درجة لم يسبق لها من قبل، وكان ما وقع بالنادى من أحداث أخطر من أن يمر دون أن يحل العقاب الرادع بمن تسببوا فى وقوعه، فقد كان أشد ما يخشاه الملك وأعوانه أن تتواتر الأنباء بما وقع فى النادى إلى أسماع الشعب خاصة وأن مكبرات الصوت المنتشرة فى أرجاء النادى كانت تنقل كل ما قاله الخطباء إلى أسماع أهل حى الزمالك الذين كانت منازلهم ومحالهم على مقربة من النادى، مما قد يؤدى إلى استهانة الشعب بالملك وضياع هيبته بينهم، فقد كان المعروف أن الجيش هو السلاح الذى يهدد به الملك شعبه الأعزل ويكبح به جماحه، فإذا عرف الشعب أن الجيش أسقط ولاءه للملك وأن سلاحه البتار قد تمرد عليه وسقط من يده وأصبح الملك بلا جيش يحميه فالويل له من شعبه.

وحاول الفريق محمد حيدر استرضاء مولاه الملك بالتخلص من مجلس إدارة النادى بطريقة لا تثير ثائرة الضباط، فقد كان حريصا على الحفاظ على مكانته بينهم وكانت خطته مبنية على حدوث الانفجار من الداخل بإقناع عشرة ضباط من أعضاء مجلس الإدارة الذى يتكون من ١٩ ضابطا (بمن فيهم الرئيس) بتقديم استقالتهم فينهار المجلس إذ تصبح اجتماعاته غير قانونية.

وكان الرجل الذى توسم فيه الفريق حيدر القدرة على إنجاز هذه المهمة هو العميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع وممثل سلاح الفرسان فى مجلس إدارة النادى، وبذل العميد حسن حشمت جهودا مضنية مع جميع أعضاء مجلس الإدارة لمحاولة الحصول على الاستقالات العشرة المطلوبة، وكان يلجأ إلى أسلوب التهديد لتخويف الأعضاء بما سوف يحل بهم من عقوبة صارمة فى حالة الامتناع عن تقديم استقالاتهم، كما كان يحاول إيهام كل عضو على حدة أن باقى الأعضاء قدموا استقالاتهم، ولكن مسعاه خاب وتهديداته انتهت بالفشل وكانت حصيلة جهوده هى خمس استقالات فحسب، ولم

تكن هذه الاستقالات مفاجأة لأحد بل كانت متوقعة من أصحابها وهم العميد حسن حشمت ممثل سلاح الفرسان والعميد طبيب عياد إبراهيم ممثل الخدمات الطبية والمقدم أنور عبد اللطيف والنقيب عبد الغنى مرسى من بحرية جلالة الملك والرائد يحيى إمام من الحرس الملكى.

وعندما أدرك الملك السابق فاروق اليأس من استطاعة قائده العام الفريق محمد حيدر السيطرة على الأمور فى مجلس إدارة النادى بعث إليه رسالة تحذير عن طريق رئيس الوزراء الذى كان يشغل هذا المنصب وقتئذ وهو حسين سرى باشا وكان فحواها بأن مجلس إدارة نادى الضباط يجب أن يصدر القرار بحله قبل منتصف شهر يوليو وإلا فإن الفريق حيدر يعتبر نفسه مفصولا من منصبه، وحز فى نفس حيدر أن تأتيه رسالة الملك عن طريق رئيس الوزراء وليس بواسطة الملك نفسه كما كان يجرى عليه الحال من قبل، مما يدل على شدة غضبة الملك عليه.

وخضوعا لمشيئة فاروق صدر القرار بحل مجلس إدارة النادى فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ أى بعد مضى شهر واحد فقط على اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، وتم تعيين مجلس مؤقت لإدارة النادى برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة (شقيق اللواء محمد نجيب)، وعضوية العميد جلال صبرى والعقيد يوسف العجرودى والمقدم مصطفى عبد الرازق وقائد الأسراب على صبرى، ولم يمر سوى أسبوع واحد حتى قامت الثورة وتم لمجلس إدارة النادى الشرعى الاجتماع برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الإدارة وقائد الثورة فى مقر النادى بالزمالك (فيما عدا الأعضاء الخمسة الذين قدموا استقالاتهم) إيذانا بانتصار مجلس الإدارة على سطوة فاروق وقائده العام حيدر وكل قيادات الجيش المهترئة التى كانت تلوذ به وتتبارى فى إظهار الولاء لعرشه.

* * *

الفصل السادس

حـريـق القـاهـرة
٢٦ ينـايـر ١٩٥٢

كيف قامت الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة ١٩٣٦

في يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ورئيس وزراء مصر وقتئذ أمام البرلمان (مجلسي النواب والشيوخ) إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء، وقابل البرلمان المصرى بمجلسيه هذه المراسيم بالتأييد والفرحة البالغة والتصفيق الحاد وأقرها بالإجماع، واستقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وسارت المظاهرات الشعبية الحاشدة في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تعلن تأييدها للحكومة، وتجلت في الشعب صورة من الروح الوطنية العالية التي سبق أن ظهرت في ثورة ١٩١٩ الشعبية وتعالت هتافات جموع الشعب منادية: «نريد السلاح للكفاح»، وسارعت السفارة البريطانية في القاهرة مساء يوم إلغاء المعاهدة بإصدار بيان أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني ويخالف أحكام المعاهدة، ولذا فإن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى المعاهدة.

وحاولت بريطانيا في سبيل إنقاذ الموقف واحتواء الأزمة مع مصر استبدال هذه المعاهدة وعقد أخرى لا تختلف عنها من حيث الجوهر أى أن يحل الاحتلال الدولى محل البريطاني فاقترحت بعد التشاور مع حلفائها أن تقبل مصر مبدأ الدفاع المشترك مع أربع دول هي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وأن تكون حماية قناة السويس مسندة إلى قوات دولية تشترك فيها قوات ثماني دول هى قوات من الدول الأربع مضافا إليها قوات من مصر واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، ويكون لجانب من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم، ثم استمرار الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية شكلية لاتحد من سيطرة بريطانيا عليه.

وفى يوم ١٣ أكتوبر استقبل الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية بدار الحكومة فى بولكلى (مقر اصطياف الحكومات المصرية وقتئذ) وزراء خارجية الدول الأربع على التعاقب، حيث قدم كل منهم إلى وزير خارجية مصر تلك المقترحات وكان السفراء قد طلبوا مقابلة محمد صلاح الدين مجتمعين ولكنه أصر على أن يقابلهم منفردين حتى لايكون اجتماعهم فى أثناء المقابلة أشبه بمظاهرة دولية.

وفى اليوم التالى اجتمع مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس وقرر رفض المشروع المقترح رفضاً باتا باعتبار أنه يهدد سيادة مصر واستقلالها ويربطها بعجلة حلف الأطلنطى ويؤدى إلى تدويل الدفاع عن مصر وعن قناة السويس، وفى يوم ١٥ أكتوبر أعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية المصرية وقتئذ بوصفه ممثلا الحكومة هذا القرار أمام مجلس النواب.

وكانت وزارة العمال هى التى تتولى سدة الحكم فى بريطانيا فى تلك الفترة، وكانت الانتخابات العامة البريطانية محددا لها يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ فأراد حزب العمال كى يضمن نجاحه فيها أن يظهر أمام الناخبين بمظهر المتمسك بسياسة بريطانيا الاستعمارية مثل حزب المحافظين الذى ينافسه فى الانتخابات، ولذا أعلنت الحكومة البريطانية أنها متمسكة بمعاهدة ١٩٣٦ واعتبارها سارية المفعول، وصرح هربرت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس، وألقى ونستون تشرشل زعيم حزب المحافظين وزعيم المعارضة فى مجلس العموم وقتئذ خطابا فى المجلس أيد فيه موقف حكومة العمال وقال:

« إن إقدام حكومة مصر على طلب إجلاء البريطانيين عن منطقة قناة السويس وعن السودان يعد ضربة أكثر مهانة للكرامة من اضطرارها للجلاء عن (عبدان) فى إيران ».

ولكن موقف حزب العمال المتشدد والمساند للاستعمار لم يشفع له فى الانتخابات التى أجريت فى ٢٦ أكتوبر، فقد فاز حزب المحافظين بالأغلبية وتولى ونستون تشرشل الاستعمارى المعروف رئاسة الحكومة البريطانية.

موقف الشعب المصرى

أظهر الشعب المصرى عقب إلغاء المعاهدة حماسة متدفقة وروحا معنوية عالية حفزته على التضحية والفداء، فقد امتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية فى منطقة قناة السويس عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم مما أدى إلى توقف القطارات المخصصة لنقلهم، كما امتنع عمال الشحن والتفريغ عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية فى موانئ القناة الثلاثة (**بورسعيد والإسماعيلية والسويس**) مما أدى إلى خسارة بريطانيا أكثر من مليونى جنيه فى أسبوع واحد.

كذلك أضرب العمال الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية عن العمل وانسحبوا جميعاً منها وضحوا بمرتباتهم وأجورهم وبلغ عددهم ستين ألف عامل، وقد قابلت الحكومة المصرية هذه الحركة الوطنية الرائعة بالتأييد والتشجيع، فألحقت العمال المنسحبين جميعاً بمختلف وزاراتها ومصالحها وصرفت لهم الأجور منذ انقطاعهم عن العمل، وتحملت خزانة الحكومة فى عام واحد نحو ستة ملايين جنيه، وكان لانسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية صدى واسع النطاق سواء فى الداخل أم الخارج، فقد جاء دليلا واقعيا على استعداد الشعب المصرى للتضحية والفداء وعدم التعاون مع قوات الاحتلال مما يجعل وضع القاعدة البريطانية فى منطقة القناة مهددا بالمخاطر ويصبح جدواها لبريطانيا محوطاً بالشكوك لوجودها بين شعب معاد ومستعد للتضحية والكفاح ضد قواتها فى المنطقة.

وفى الوقت الذى أضرب فيه العمال المصريون بمنطقة القناة عن العمل وامتنعوا فيه عن التعاون مع قوات الاحتلال خرجت المظاهرات الحاشدة تجوب شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن القناة والمدن الكبرى فى مصر وهى تضم عشرات الألوف من الطلاب والموظفين والعمال، بينما كانت هتافاتهم تتعالى

بحياة المطلبين اللذين انعقد عليهما إجماع الأمة وقتئذ وهما (الجلاء ووحدة وادى النيل)، واعتباراً من يوم ١٦ أكتوبر أخذت القوات البريطانية فى منطقة القناة بالتصدى للمظاهرات الوطنية السلمية التى كانت تجوب شوارع المدن بالمنطقة بإطلاق نيران رشاشاتها وبنادقها عليها مما تسبب فى مصرع وإصابة المئات من المواطنين.

وفى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥١ قامت المظاهرة الكبرى فى القاهرة وهى التى دعا إليها وقام بتنظيمها حزب الوفد ووافقت عليها الحكومة واشتركت فيها جميع التنظيمات الحزبية والوطنية الأخرى، وامتلأت خلال سيرها ميادين وشوارع القاهرة بالجماهير سواء الذين ساروا فى المظاهرة أو وقفوا يشاهدونها على الأرصفة، مما جعل عددهم يتجاوز المليون مواطن.

وقد التزم المشتركون فى هذه المظاهرة بالصمت فلم يرتفع فيها صوت واكتفى الجميع برفع اللافتات التى قدر عددها بعشرة آلاف لافتة، والتى كان مدونا عليها الشعارات الوطنية ومنها سقوط الاستعمار والدفاع المشترك، كما تم توزيع المنشورات الثورية على المشتركين بالمظاهرة التى كان على رأسها مصطفى النحاس رئيس الوزراء وبجواره على ماهر ومكرم عبيد، وفى اليوم نفسه عمت المظاهرات المماثلة كل مدن مصر الكبرى والتى اشترك فيها الملايين من المواطنين وفقا للتنظيم الذى أعدته الهيئة التى أشرفت على سير هذه المظاهرات فى ذلك اليوم فى كل أرجاء مصر.

وكانت حركة الكفاح المسلح قد نشطت وقتئذ ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، وقد تطوع للانضمام إليها عدد كبير من الشباب (كان أغلبهم من طلاب الجامعات والعمال) وتكونت من بينهم كتائب مسلحة سميت كتائب الفدائيين، وكان من واجبها تنظيم حركة الكفاح المسلح ضد البريطانيين فى منطقة القناة وبث روح المقاومة والصمود فى نفوس المواطنين، وكانت هذه الكتائب تدرب فى القاهرة على حرب العصابات وأنشئت أيضا

مراكز أخرى للتدريب فى بعض عواصم المديريات وفى بعض القرى الواقعة على مقربة من منطقة القناة، وكان من أشهر هذه الكتائب كتيبة خالد بن الوليد وكتيبة أحمد عبد العزيز وكتيبة محمد فريد وكتيبة مصطفى كامل وغيرها من الأسماء التاريخية، وتطوع بعض القادة والضباط القدامى وبعض الضباط الأحرار لتدريب هذه الكتائب وكان فى مقدمتهم الفريق عزيز المصرى واللواء صالح حرب، وأخذ المواطنون فى القاهرة والمديريات (المحافظات) يتبرعون لهذه الكتائب بالأموال كى يمكن لها التزود بالأسلحة والعتاد.

وكانت خطة السلطات البريطانية لمواجهة حركة الكفاح الشعبى المسلح فى منطقة القناة هى الاستيلاء على جميع المرافق الحيوية والأماكن المهمة فى المدن الثلاث الكبيرة بورسعيد والإسماعيلية والسويس، واعتبار هذه المنطقة تحت السيطرة البريطانية الكاملة وتجاهل السلطات المصرية الموجودة داخلها، وسد مداخل الطرق القادمة من القاهرة والدلتا إلى منطقة القناة لعزل هذه المنطقة عن باقى البلاد عزلاتاما وإقامة حكما عسكريا بريطانيًّا لايعترف بوجود السلطة الشرعية المصرية ومقاومة كل حركة مقاومة لقوات الاحتلال بأشد صنوف القمع والعسف والإرهاب.

وقد أثار انضمام قوات البوليس إلى القوى الشعبية فى حركة الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية وقيامها بالرد عليها بالنيران برغم أسلحتها الضعيفة فى حالة اعتداءاتها على الأهالى ثائرة القيادة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة التى كان يرأسها الجنرال أرسكين، فأخذت قواتها تتحرش برجال البوليس المصريين وتتحين أية فرصة للانتقام منهم تمهيدا لإبعادهم عن منطقة القناة ولو باستخدام القوة.

وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التى لحقت بأفراد المقاومة المصرية فى كفاحها ضد جنود الاحتلال بسبب ضعف تسليحهم وقلة عتادهم ونقص مستوى تدريبهم مقارنة بإمكانات القوات البريطانية الشديدة التفوق فى

العدد والتسليح والمعدات، فقد حققت كتائب الفدائيين بمعاونة رجال البوليس نتائج إيجابية فعالة، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على الكثير من أسلحة ومعدات البريطانيين وقتل عدد كبير منهم، وكذا نسف بعض المنشآت ومستودعات الوقود داخل المعسكرات البريطانية، والاستيلاء على بعض القطارات والسيارات وقطع العديد من المواصلات التليفونية والبرقية ومهاجمة القوافل البريطانية وعرقلة تحركاتها، كما أجبرتهم على ترحيل العائلات البريطانية فى منطقة القناة إلى خارج مصر.

موقف الجيش المصرى بعد قيام الكفاح المسلح فى منطقة القناة

مع اشتعال جذوة المقاومة الشعبية فى منطقة القناة كان رجال الجيش ضباطا وجنودا تغلى نفوسهم كالبركان إزاء الوضع المشين الذى أصبحوا يواجهونه عقب إلغاء المعاهدة، فقد كان مهينا لكرامتهم أن تشترك قوات البوليس ببنادقها القديمة مع المقاومة الشعبية فى منطقة القناة ضد قوات الاحتلال فى الوقت الذى فرض عليهم فيه ممارسة حياتهم العادية داخل معسكراتهم، وكان الجيش المصرى فى الواقع يدفع ثمن الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة بإقدامها على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ دون أن تخطر القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية مسبقا لتعد للأمر عدته، ولاتخاذ التدابير العسكرية الوقائية الواجبة والإجراءات الاحتياطية لمواجهة الموقف الخطير الذى كان من المحتم أن ينشأ عقب إلغائها للمعاهدة، فقد كان من الواجب تحصين بعض المواقع المهمة التى تتحكم فى مداخل القاهرة وتعزيز الحراسة على بعض النقاط الحيوية، واتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة فى المناطق العسكرية البعيدة لتشوين مواد الإعاشة التى سوف تحتاج إليها فى المستقبل وإمدادها بالأسلحة والذخائر والمعدات اللازمة استعدادا للطوارئ.

وعندما طلبت الحكومة من القيادة العامة للجيش بعد إلغاء المعاهدة عمل الإجراءات اللازمة للدفاع عن العاصمة لم يكن أمام القيادة العامة نظرا لضعف إمكاناتها سوى إصدار أوامرها باحتلال لواء مشاة بكتائبه الثلاث

وبعض الوحدات المعاونة مواقع دفاعية على عجل على مدخل القاهرة الشرقى على طريق السويس الصحراوى، وكذا احتلال لواء مشاة (عدا كتيبة) وبعض الوحدات المعاونة مواقع دفاعية على عجل على مدخل القاهرة الشمالى على طريق الإسماعيلية، ولكن لم تكن لهذه المواقع الدفاعية أية جدوى حقيقية سوى من الناحية الشكلية من جهة الدفاع عن العاصمة، فقد كان في مقدرة القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة على مسافة حوالى ١٠٠ كيلو متر والتى لديها التفوق الساحق فى الأسلحة والمعدات برا وجوا إما اختراق هذه المواقع الدفاعية الهشة والمكشوفة من الأجناب، أو القيام بحركة التفاف حولها وتطويقها والنفاذ بسهولة إلى العاصمة، خاصة وقد كان لدى القيادة البريطانية فى منطقة القناة خطة معدة من قبل وتم لقواتها التدريب عليها للتقدم من منطقة القناة واحتلال الدلتا والعاصمة (خطة روديو) .

وفضلا عن ذلك أصبحت أضخم وأقوى قوة مقاتلة لدى الجيش المصرى وهى الفرقة الأولى المشاة التى كانت وحداتها متمركزة في شمال سيناء وخاصة في رفح والعريش والقنطرة شرق وكانت تواجه القوات الإسرائيلية فى موقف شديد الحرج، إذ وجدت نفسها بعد إلغاء المعاهدة تحت رحمة القوات البريطانية التى تتحكم تماما في خطوط مواصلاتها عبر قناة السويس، وخاصة بعد استيلاء هذه القوات بعملية ليلية مفاجئة يوم ١٧ أكتوبر ١٩٥١ على كوبرى الفردان الذى كان يحرسه عدد ضئيل من الجنود، والذى كانت تمر عليه القطارات لربط سيناء بمراكز إعاشة الفرقة الأولى المصرية وقواعد إمداداتها فى القاهرة والدلتا .

وكانت أوضاع الجيش المصرى سيئة للغاية فقيادته العليا على رأسها الفريق محمد حيدر المدير السابق لمصلحة السجون ورجل الملك الذي فرضه قائدا عاما للقوات المسلحة، أما الفريق عثمان المهدى الذي أنفق معظم خدمته فى السراى ولم يشهد أو يشترك فى أى مناورة أو بيان عملى أو تدريب أو دراسة عسكرية، فقد عينه الملك فاروق رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش إذ

كان كل هم فاروق ضمان ولاء الجيش لذاته الملكية عن طريق وضع رجاله فى المناصب القيادية فى الجيش، بصرف النظر عن مقدرتهم أو كفاءتهم العسكرية.

وكان ضعف تدريب الجيش ورداءة تسليحه وقدم معداته أمرا طبيعيا، فما كان أحد يتصور أن دولة الاحتلال التى كان المنوط بها تدريبه وتحديثه وإمداده بالأسلحة والمعدات والذخائر يمكن أن تدربه وتزيد من كفاءته القتالية وأن تمده بأسلحة حديثة ومعدات متطورة ليستخدمها بعد ذلك فى طرد قواتها من منطقة القناة، وكشفت معارك حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بوضوح عن سوء تدريب الجيش ورداءة تسليحه وضعف مقدرته القتالية، ولهذه الأسباب كان من المتعذر الزج بالقوات المصرية فى مواجهة مباشرة وحرب نظامية ضد القوات البريطانية، وإلا كانت النتيجة هزيمة أمر وأقسى من هزيمة أحمد عرابى فى معركة التل الكبير عام ١٨٨٢، مما كان سيغرى البريطانيين لإعادة احتلال القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى الأخرى.

وحاول الإنجليز استغلال الموقف لصالحهم فأعلن أنطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا فى تصريح له فى مجلس العموم «إن الجيش المصرى هو أشد المصريين حبا فى السلام وأن علاقته ببريطانيا هى علاقة المودة والصداقة»، وكان الهدف من ذلك التصريح المسموم إما إثارة الجيش المصرى ودفعه إلى خوض معركة غير متكافئة بقصد القضاء عليه، وإما أنها لعبة سياسية خبيثة لإيجاد هوة عميقة بين الشعب وجيشه.

ومهما كانت وجاهة الأسباب والدوافع لمنع الجيش المصرى من التصدى للقوات البريطانية فى منطقة القناة فإن رجال الجيش أحسوا بأن كرامتهم قد امتهنت أمام الشعب فباتوا يتوقون للانتقام من كل من تسبب فى وقوفهم هذا الموقف الذليل سواء كان المستعمر أو الملك وحكومته، ولم يغير من مشاعرهم ما أسهم به بعض الضباط الأحرار بصفتهم الشخصية وبدافع من وطنيتهم فى ملحمة الكفاح الشعبى المسلح فى منطقة القناة، فقد خططوا

واشتركوا فى بعض العمليات الفدائية الناجحة، كما قاموا بإمداد الفدائيين بمنطقة القناة بالكثير من الأسلحة والذخائر التى أمكنهم الحصول عليها سرا من مخازن الجيش المصرى، وكان من أبرز هؤلاء الضباط قائد الأسراب (الرائد طيار) وجيه أباظة والنقيب كمال رفعت.

مجزرة يوم ٢٥ يناير بالإسماعيلية

فى يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ وقعت فى مدينة الإسماعيلية مجزرة بشرية دمغت بريطانيا بالوحشية وسجلها التاريخ فى أسود صفحاته وألبست الاستعمار البريطانى ثوب الخسة والعار، فقبل انبلاج الفجر وفي طى الظلام فى هذه الليلة تحركت من معسكر الإسماعيلية قوات ضخمة من الجيش البريطانى تقدر بسبعة آلاف ضابط وجندى تضم وحدات من المشاة والعربات المدرعة والدبابات ومدافع الميدان، وقامت بضرب الحصار حول مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام المجاورة لها، وفى منتصف الساعة السادسة صباحا توجه ضابطان بريطانيان إلى منزل البكباشى (المقدم) شريف العبد ضابط الاتصال المصرى وطلبا منه القيام معهما لمقابلة قائد القوات البريطانية فى منطقة الإسماعيلية البريجادير (العميد) اكسهام.

وعندما قابل ضابط الاتصال المصرى القائد البريطانى اكسهام سلمه إنذارا شديد اللهجة طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات رجال البوليس بما فيهم بلوكات النظام الموجودين بالإسماعيلية، وجلاء قوات البوليس عن دار المحافظة وعن الثكنات المجاورة لها مجردة من أسلحتها، ورحيل كل قوات البوليس الموجودة بالإسماعيلية إلى خارج منطقة القناة، وأبلغ ضابط الاتصال نص هذا الإنذار على الفور إلى اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام وإلى على حلمى وكيل المحافظة (كانت الإسماعيلية تتبع وقتئذ محافظة القناة التى مقرها بورسعيد) فقررا رفض هذا الإنذار، ثم اتصلا على الفور بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين وأبلغاه بالإنذار وبالقرار الذى اتخذاه، فاقرهما على موقفهما وأمرهما بمقاومة أى عدوان بريطانى يقع على دار المحافظة أو على ثكنات

بلوكـات النظام أو على أفـراد من البـوليس أو المواطنين، ودفع القـوة بالقـوة والصمود حتى آخر طلقة وآخر رجل.

ولما أخطر القائد المصرى القائد البريطانى برفض التسليم وأصدر أمره إلى قواته بالمقاومة حتى النهاية نفذ القائد البريطانى إنذاره وأمر قواته بضرب دار المحافظة والثكنات بنيران المدفعية ومدافع الدبابات، وانهالت القنابل ونيران الرشاشات على جنود البوليس فدمرت الجدران وقتلت وأصابت عشرات الجنود.

وهكذا درات معركة رهيبة غير متكافئة بين قوات مصرية صغيرة الحجم ضعيفة التسليح، إذ لم يكن عددها يتجاوز ثمانين جنديا بدار المحافظة وثمانمائة جندى فى معسكر بلوكات النظام ولم تكن تملك من سلاح سوى بنادق من طراز (لى أنفيلد ٣٠٣) القديمة التى لا تطلق سوى طلقات فردية، فى مواجهة سبعة آلاف جندى بريطانى مسلحين بأحدث أسلحة الفتك والدمار من دبابات طراز (سنتوريون) ذات المدافع من عيار ١٠٠ ملليمتر ومدفعية ميدان ذات المدافع من عيار ٢٥ رطلا، بخلاف العربات المدرعة والمشاة المزودة بالرشاشات والبنادق الآلية التى تطلق آلاف الطلقات فى دقائق معدودة.

وأبدى ضباط وجنود قوات البوليس فى دار المحافظة والثكنات فى أثناء المعركة شجاعة بالغة وبلاء عظيما برغم تصدع المبانى وتهدم الجدران وسقوط عشرات من القتلى والمصابين من زملائهم، بينما سالت الدماء حولهم أنهارا وأمر القائد البريطانى بوقف الضرب لعدة دقائق وإنذار قوة البوليس المصرية التى أرهبته بشدة مقاومتها وأدهشته بروحها المعنوية العالية، برغم ضعف أسلحتها وكثرة خسائرها - بأنه سيهدم دار المحافظة وثكنة بلوكات النظام على رؤوسهم إن لم يتوقفوا عن القتال وتسليم أسلحتهم، ولكن رجال القوة وضباطهم رفضوا الإنذار ورفضوا تسليم أسلحتهم وصرخ أحد ضباطهم الشبان وهو النقيب مصطفى رفعت فى وجه الإنجليز قائلا:

«لن تستلموا منا إلا جثثا هامدة».

واستمرت القوة المصرية فى القتال وظل أفرادها يقاومون ببسالة لمدة

ساعتين حتى نفدت ذخيرتهم، وعندئذ اقتحمت الدبابات والعربات المدرعة البريطانية دار المحافظة والثكنات وأسرت من بقى على قيد الحياة من رجال البوليس، وأحنى البريجادير اكسهام رأسه احتراما لهم وقال لضابط الاتصال بأن رجال القوة المصرية جميعا قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف فحق علينا احترامهم جميعا ضباطا وجنودا، وقد سقط فى ساحة الشرف فى هذه المعركة من جنود البوليس ٥٠ شهيداً وأصيب ٨٠ ضابطاً وجنديا بجراح بالغة، وأسر الإنجليز من بقوا من القوة المصرية على قيد الحياة وكان عددهم يتجاوز ٧٠٠ ضابط وجندى وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف والنقيب مصطفى رفعت، ولم يفرج عنهم إلا فى شهر فبراير عام ١٩٥٢، ونتيجة لهذه المجزرة الوحشية تم تدمير دار المحافظة وثكنة بلوكات النظام تدميرا تاما وأعلنت القيادة البريطانية أن خسائرها فى هذه المعركة ١٣ قتيلاً و ١٢ جريحا.

أحداث حريق القاهرة

لم تشهد القاهرة فى تاريخها الحافل الطويل يوما أشد شؤما وإيلاما من يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ فقد تعرضت فيه عاصمة مصر لفتنة جامحة هوجاء تألبت عليها خلالها عناصر الشر والإجرام فأشعلت النار فى مختلف أرجائها وأشاعت الخراب والدمار في أجمل أحيائها وتركتها طوال النهار وجانبا من الليل طعمة للنيران والدخان، وتحولت معالم وسط المدينة وقلبها النابض إلى خرائب وأطلال ينعق فيها البوم والغربان كما دمرت الحرائق المنشآت الاجتماعية والثقافية والتجارية وبذا أصاب التخريب والدمار جانبا كبيرا من تاريخ عاصمة تعد من أعرق العواصم فى العالم، وزالت منشآت ومعالم ارتبطت بأحداث مهمة فى تاريخ مصر المحروسة.

وقد بدأت الأحداث المباشرة والمتسببة فى وقوع هذا الحريق فى مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢، فقد أذاعت وزارة الداخلية عن طريق الإذاعة أنباء مجزرة الإسماعيلية التى وقعت صباح ذلك اليوم والتى أسفرت عن قتل ٥٠ من رجال البوليس وإصابة نحو ٨٠ منهم، وهدم دار المحافظة بالإسماعيلية وثكنة بلوكات النظام المجاورة لها، فاشتعلت نفوس المصريين غضبا وازداد

سخطهم على فظائع الاحتلال البريطاني، وتوقع الناس أن يشتد الكفاح المسلح ضد الاحتلال فى منطقة القناة، ولكن أحدا لم يكن يتوقع أن يكون رد الفعل هو حرائق مشتعلة فى شتى أنحاء العاصمة تهدد بالقضاء على تراثها وعمرانها وجمالها.

وقد توالت النذر بعد استفاضة الأنباء عن وقوع تلك المجزرة الوحشية بالإسماعيلية بأن اليوم التالى لوقوعها وهو يوم السبت سيكون يوماً عصيباً فى كل أرجاء مصر ولكن وزارة الداخلية المسئولة عن الحفاظ على الأمن وخاصة فى العاصمة لم تتخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع أية محاولات للإخلال بالأمن أو بإثارة الفتنة والفوضى في البلاد، وكانت أولى تلك النذر التى تشير إلى هول ما ينتظر وقوعه هو ما جرى فى مطار ألماظة (مطار القاهرة وقتئذ) بعد وصول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية فى الساعة الثانية بعد منصف الليل، فقد تجمع عمال المطار حول هذه الطائرات بصورة عدائية ورفضوا وضع السلالم لنزول ركاب الطائرات وكلهم من الأجانب، كما امتنعوا عن تزويد تلك الطائرات بالوقود وحالوا دون استئنافها للسفر، وحاول بعضهم إضرام النار فيها ولكن بعض زملائهم منعوهم من الاستمرار فى محاولتهم، وعندما بلغ النبأ وزارة الداخلية أوفدت إلى المطار أحد كبار ضباطها فاقنع العمال المحتشدين حول الطائرات بالعدول عن نواياهم العدوانية لما يترتب عليها من عواقب دولية وخيمة، فاقتنعوا بكلامه وعادوا إلى عملهم وبذا تمكنت الطائرات من استئناف رحلاتها.

وقد بدأت أحداث الفوضى وعدم الانضباط فى ذلك اليوم المشئوم فى الساعة السادسة صباحاً، فقد تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم فى ثكنتهم بالعباسية وامتنعوا عن الذهاب إلى الأماكن المخصصة لهم للحفاظ على الأمن فى العاصمة، وبدلا من ذلك خرجوا من معسكرهم وهم يحملون أسلحتهم فى مظاهرة كبيرة متعللين بأن ما فعلوه إنما هو نتيجة لسخطهم على ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية فى اليوم السابق من قتل ودمار وأسر، واتجهت

مظاهرتهم من العباسية إلى الأزهر ثم إلى ميدان العتبة ومنه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير)، وفى التاسعة صباحاً وصلت مظاهرة جنود بلوكات النظام إلى جامعة فؤاد بالجيزة (جامعة القاهرة) فانضم إليهم طلاب الجامعة وسار الجميع فى مظاهرة ضخمة متجهين إلى وسط المدينة، وقد بادر أحد كبار الضباط المسئولين عن الأمن بالجيزة بتقديم اقتراح إلى المسئولين بمديرية الجيزة بفتح الكباري بين الجيزة والقاهرة لمنع المظاهرة الحاشدة من الوصول إلى القاهرة وحصرها في داخل الجيزة ولكن اقتراحه لم يصادفه القبول.

وفى منتصف الساعة الثانية عشرة ظهرا وصلت المظاهرات القادمة من الجيزة ومن مختلف أرجاء القاهرة تباعا إلى دار رئاسة مجلس الوزراء، فاحتشد الآلاف منهم فى حديقة المجلس وأخذوا يرددون هتافاتهم ضد الاستعمار البريطاني، وطلبوا أن يخرج إليهم مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء، ولكن لم يلبث أن أطل عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية وألقى فيهم خطاباً حماسياً اختتمه بهتافاته التى أخذ المتظاهرون يرددونها خلفه ضد الاستعمار وضد الإنجليز الطغاة ثم انطلقت هذه الجموع الحاشدة إلى قلب العاصمة وهى تطالب فى هتافاتها بالحصول على السلاح لقتال قوات الاحتلال فى منطقة القناة، وكان منظر المظاهرات التى تضم عدة آلاف من المتظاهرين أغلبهم من الطلاب وجنود بلوكات النظام وهم يخترقون الميادين والشوارع مرددين الهتافات العدائية ضد الاستعمار وضد قوات الاحتلال بمنطقة القناة في حماسة وعصبية يدل على قرب حدوث انفلات فى الأمن والنظام، خاصة بعد أن اندس إلى صفوفهم الكثير من الغوغاء، لذا فما كاد فريق من المتظاهرين يصلون إلى ميدان الأوبرا حتى هاجموا كازينو أوبرا وانهالوا عليه بالإتلاف والتدمير وقذفوا أثاثه ومحتوياته إلى الطريق العام ثم أشعلوا النار فى الكازينو، ولما جاء رجال المطافئ إلى مكان الحريق لإخماده تصدى لهم المتظاهرون وحالوا بينهم وبين أداء واجبهم كما عمد بعضهم إلى قطع خراطيم المياه.

ولم تكد النار تشتعل فى كازينو أوبرا حتى سرت عدوى الإحراق

والتدمير بين المتظاهرين فراحوا يشعلون النار فى عدد من المبانى القريبة، ثم انتقلت تلك العدوى الملعونة إلى الأحياء المجاورة وسرعان ما أصبحت مبانى وسط القاهرة شعلة متوهجة من النيران مما حولها بعد حين إلى أطلال وخرائب، وكان المتظاهرون يستخدمون فى إضرام النار البترول والبنزين والكحول وغير ذلك من مواد الحريق، ولم تلبث حوادث إشعال الحرائق أن امتدت إلى المتاجر ومكاتب الشركات ودور السينما والفنادق والبنوك والمطاعم والمقاهى ومعارض السيارات والشقق السكنية، وكلها تقع فى أهم شوارع العاصمة وميادينها وتخللت الحرائق حوادث السلب والنهب لمعظم المنشآت والمبانى والمحال المحترقة.

ولم تلبث حوادث الحريق حتى امتدت إلى أطراف العاصمة فقد وصلت إلى أحياء الفجالة والظاهر والقلعة وميدان الإسماعيلية (التحرير) وميدان محطة مصر والجيزة وشارع الأهرام، وقد بلغ عدد المحال التجارية والمنشآت التى أصابها الحريق ما يزيد عن سبعمائة، وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم ٢٦ فرداً منهم ١٣ فى بنك باركليز وتسعة في الترف كلوب والباقى داخل بعض المبانى والشوارع، وبلغ عدد من أصيبوا بحروق أو كسور أو جروح ما يزيد عن ٥٠٠ فرد وكان من بين هؤلاء القتلى والمصابين عدد كبير من الأجانب.

وأدى وقوع هذه الحوادث الخطيرة إلى تشريد عدد كبير من الموظفين والعمال المصريين الذين كانوا يعملون فى المحال والمنشآت والمتاجر التى أصابها الحريق، وقد بلغ عددهم عدة آلاف كانوا يعولون مئات من الأسر ذات المستوى المتواضع أو الفقير.

وهكذا خيم الخراب والدمار على منطقة كبيرة فى قلب القاهرة كانت تعد أرقى مناطقها عمرانا وأكثرها روعة وجمالا وأكبرها ازدهاراً بالتجارة وأشدها ازدحاما بالرواد وظلت رائحة الدخان تنبعث من مبانيها أياما.

وقد ظهر بوضوح خلال أحداث الحرائق وعمليات السلب والنهب أن رجال البوليس أبدوا تهاونا جسيما فى أداء واجبهم، فلم يحاولوا التصدى

للمتظاهرين أو منعهم من إشعال الحرائق أوالقبض على الجناة الذين استغلوا الفرصة لنهب وسلب المحال والمنشآت المحترقة، وربما كان السبب فى ذلك وجود زملائهم من جنود بلوكات النظام ضمن المتظاهرين وكان بعضهم مسلحين بالبنادق، فضلا عن إحساسهم بالسخط والمرارة بسبب ما جرى لزملائهم من قوات الاحتلال فى مجزرة الإسماعيلية من قتل وإصابات جسيمة، ثم تجريدهم من أسلحتهم واقتيادهم إلى معسكر الاعتقال بسبب وضعهم فى معركة غير متكافئة واجهوا فيها الإنجليز المزودين بأقوى وأحدث أسلحة الفتك والدمار ببنادقهم القديمة والعتيقة الطراز.

القاهرة تحترق وفاروق يحتفل بسبوع ابنه

فى الوقت الذى كانت فيه الحرائق تشتعل وألسنة النيران تتصاعد وتتوهج وحوادث السلب والنهب على أشدها ومبانى ومحال وسط المدينة تتحول إلى أنقاض وخرائب، كان المسئولون فى سراى عابدين مشغولين تماما وغافلين عما يجرى على بعد عدة أمتار من قصر مليكهم، فقد كان اهتمامهم وانشغالهم مركزا فى الإعداد لمأدبة الغداء الكبرى التى دعا إليها الملك السابق فاروق ستمائة من ضباط الجيش والبوليس احتفالا بسبوع صاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير أحمد فؤاد، وهى واحدة من سلسلة المآدب التى أخذ الملك السابق فاروق فى إقامتها ابتهاجا بميلاد ولى عهده، وتم له من قبل دعوة أمراء البيت المالك والوزراء وكبار رجال الدولة لحضورها.

وقبيل الظهر بدأ الضباط المدعوون يتوافدون على قصر عابدين لحضور المأدبة الملكية، وكنت وقتئذ برتبة الصاغ (الرائد) وأتولى منصب أركان حرب سلاح المشاة الذى كان قائده وقتئذ اللواء محمد نجيب، وخامرتنى الدهشة وكذا الكثير من زملائى لإصرار الملك السابق على إقامة تلك المأدبة على الرغم من أنباء المذبحة الأليمة التى وقعت فى اليوم السابق فى الإسماعيلية، وكنا ننتظر إلغاء هذه المأدبة وغيرها مجاراة لمشاعر الرأى العام فى مصر ومشاركة لأحزان رجال الشرطة الذين تعرض زملاؤهم فى الإسماعيلية لهذه المجزرة الوحشية من قوات الاحتلال البريطانية.

وكانت نذر الشر وحشود الغوغاء التى رأيناها بأعيننا تملأ الميادين والشوارع حينما كنا في طريقنا إلى قصر عابدين لاتدع مجالا للشك فيما ينتظر وقوعه بعد قليل من أحداث رهيبة، وكان السؤال الذى يدور فى أذهان الجميع هو كيف يمكن للسلطات المسئولة عن الحفاظ على الأمن القيام بواجبها والسيطرة على الموقف المتدهور فى العاصمة فى الوقت الذى يحتجز فيه الملك فى قصر عابدين صفوة القادة والضباط الذين يمثلون القوة الحقيقية القادرة على سحق أى أحداث مهددة للأمن، والضرب بشدة على أيدى أى عناصر تهدف إلى إثارة الفتنة أو أعمال التخريب والتدمير.

وما أن حلت الساعة الثانية ظهرا حتى حضر الملك ببزته العسكرية إلى قاعة الطعام وجلس على المائدة الرئيسية يحيط به قادة الجيش والبوليس وكبار رجال السراى، وبدأ الغداء الذى لم نحس مطلقا بأى طعم أو مذاق له، فقد كان القلق يستبد بالجميع لما كان يجرى خارج القصر الملكى من أحداث بعد أن رأينا أثناء قدومنا نذر العاصفة التى ينتظر أن تجتاح العاصمة.

وفى أثناء تناول الغداء لاحظنا أن الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة والذى كان يجلس على يمين الملك قد استدعى عدة مرات إلى الخارج وكان يهمس فى أذن الملك سواء قبل خروجه أو بعد عودته بحديث خافت يكاد لايسمعه أحد، وقد علمنا فيما بعد أن القائد العام كان يستدعى إلى الخارج لتلقى محادثات هاتفية من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الذى كان يبلغه عن تردى الأوضاع الأمنية فى العاصمة بعد اندلاع المظاهرات الحاشدة واشتعال الحرائق فى أرجائها، وكان يطلب منه إبلاغ الملك بهذه الأحداث الخطيرة كى يأمر بإنزال الجيش إلى المدينة لمعاونة البوليس فى مهمته الصعبة.

ولما استبطأ وزير الداخلية رد الفريق حيدر على مطلبه حضر بنفسه إلى قصر عابدين، وعندما خرج الفريق حيدر من قاعة الطعام لمقابلته كرر له فى

قلق وانزعاج أنباء المظاهرات واشتعال الحرائق وأحداث السلب والنهب وطلب منه أن يسرع بإبلاغ الملك بحقيقة المأساة التى تتعرض لها القاهرة كى يأمر بوصفه القائد الأعلى بإنزال قوات الجيش فورا إلى شوارع المدينة لفرض الأمن والنظام فيها، فوعده الفريق حيدر بأنه سينقل طلبه إلى الملك فورا ولكن وعد الفريق حيدر لم يتحقق من جهة سرعة نزول الجيش، فقد استكمل الملك طعام الغداء دون أى تعجل وبعد أن انتهى منه مشى فى هدوء إلى الفسقية المجاورة لقاعة الطعام وطلب من الضباط اللحاق به فالتفوا حوله فى دائرة كبيرة ليستمعوا إلى الكلمة التى توقعوا أنه سوف يلقيها عليهم، وقبل أن يتحدث الملك جرت بين ضباط الجيش والبوليس مباراة مؤسفة فى إبداء الولاء.

فما كاد أحد كبار الضباط وهو القائم مقام (العقيد) الدغيدى يهتف « الجيش سيف الملك » ويردد بعض ضباط الجيش الهتاف خلفه حتى انبرى أحد كبار ضباط البوليس ليهتف فى حماسة: « البوليس درع الملك » وردد خلفه بعض ضباط البوليس هتافهم، وسرعان ما انفرجت أسارير فاروق بعد سماعه هذه الهتافات من ضباطه وبدا سعيدا منشرحا فى الوقت الذى كانت فيه عاصمة ملكه فريسة للحرائق والتخريب وعصابات السلب والنهب.

وخطب فاروق فى الضباط قائلا:

« لكل شيء وقته ولكل عمل مناسبة وأنا أدرك تماما شعوركم وأعلم أن كل ضابط يدخر جهوده للوقت الذى يدعوه فيه داعى الوطن ».

وكان مثيرا للعجب أن يطلب الملك من ضباطه ادخار جهودهم للوقت المناسب، كأن ما يحدث فى القاهرة من حرائق ودمار ليس هو الوقت المناسب بعد للقيام بواجبهم، وكان مثيرا للدهشة كذلك أن يقف الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش على درج القصر المؤدى إلى الخارج ليواجه الضباط أثناء انصرافهم من المأدبة ليأمرهم لا بالتوجه مباشرة إلى مقر قياداتهم وإلى وحداتهم كما كان الجميع يتوقعون، ولكن بوجوب استخدام أبعد الطرق عن وسط العاصمة وتجنب السير بعرباتهم فى الشوارع المزدحمة.

الملك يقيل حكومة مصطفى النحاس بعد اتهامها بالتقصير

لم تتمكن قوات الجيش التى صدرت الأوامر بنزولها من سرعة النزول إلى شوارع العاصمة لمواجهة الحالة الخطيرة بها نظرا لما حدث من احتجاز القادة والضباط داخل قصر عابدين عدة ساعات ثمينة، ثم فقدهم وقتا ثمينا آخر أمضوه فى التحرك للعودة إلى منازلهم قبل استدعائهم بعد ذلك للذهاب إلى وحداتهم. وعندما تفاقم الوضع فى القاهرة وخشى الملك وحاشيته من أن تمتد الحرائق لتصل إلى سراى الملك وأن يتعرضوا جميعا لهجمات الغوغاء أمر الملك قائده العام الفريق محمد حيدر بسرعة إنزال الجيش إلى الشوارع ونظرا للتأخير الذى حدث فلم تتمكن وحدات الجيش من النزول إلا قبيل الغروب، وكان أول تشكيل عسكرى تم له التحرك من معسكره فى الماظة إلى وسط المدينة هو اللواء السادس مشاة بقيادة الأميرالاى (العميد) محمود حمزة، وتم توزيع وحدات هذا اللواء على المرافق الحيوية والسفارات الأجنبية والبنوك والأماكن المهمة ليتولى حراستها، واتخذت قيادة اللواء السادس المشاة من حديقة الأزبكية مركزا لها، وبفضل نزول الجيش ساد الأمن والهدوء والنظام أرجاء العاصمة الحزينة وتوقفت حوادث إشعال الحرائق وتم ضرب الشغب والفوضى بيد من حديد، واختفت عصابات الغوغاء التى كانت قد استغلت الفرصة للقيام بعمليات سلب ونهب المنشآت والمحال المحترقة.

وفى اليوم نفسه وعقب توقف تلك الأحداث الخطيرة بعد نزول الجيش عقد مجلس الوزراء برياسة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد اجتماعا عاجلا فى الساعة السابعة مساء فى دار مصطفى النحاس بجاردن سيتى وانتهى الاجتماع فى الساعة العاشرة مساء، وقرر المجلس إعلان الأحكام العرفية فى جميع أرجاء البلاد كما قرر تعطيل الدراسة فى جميع الجامعات والمعاهد، والمدارس إلى أجل غير مسمى.

وفى الساعة العاشرة والنصف مساء قامت دار الإذاعة بإذاعة المرسوم الملكى الذى وقعه الملك السابق فاروق وكان يقضى بإعلان الأحكام العرفية

ابتداء من مساء اليوم نفسه وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا عاما، ووجه رئيس الوزراء والحاكم العسكرى بعد ذلك نداء عن طريق الإذاعة وجهه إلى الشعب قال فيه إن عناصر من الخونة المارقين انتهزوا فرصة غضب الشعب من عدوان الإنجليز الوحشى فى منطقة القناة فاندسوا فى صفوف المواطنين وارتكبوا جرائم الاعتداء على المتاجر والمنشآت والمنازل وإشعال النيران والتخريب والتدمير والنهب والسلب، وإن علاج تلك الحالة الشاذة الخطيرة قد اقتضى إعلان الأحكام العرفية مؤقتا فى أنحاء البلاد حتى تتمكن الحكومة من القضاء على الفتنة المدبرة والمؤامرات المبيتة، وتبادر إلى إقرار الأمن ولإشاعة الهدوء والطمأنينة فى البلاد، ودعا مصطفى النحاس المواطنين إلى الإخلاد إلى الهدوء والسكينة وأن ينصرف كل فرد إلى عمله.

وكان أول قرار أصدره الحاكم العسكرى مصطفى النحاس تعيين عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية رقيبا عاما، وتعيين المحافظين ومديرى المديريات حكاما عسكريين فى مناطقهم ومنع التجوال فى القاهرة وضواحيها وكذا مدينة الجيزة منعا باتا فيما بين الساعة السادسة مساء والساعة السادسة من صباح اليوم التالى، وأصدر أمرا عسكريا آخر بمنع التجمهر واعتبار كل تجمهر يزيد عن خمسة أشخاص مهددا للسلم والنظام العام يستحق مرتكبوها الحبس مدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان حاملا سلاحا يعاقب بالحبس خمس سنوات كما أصدر أمرا آخر بغلق المحال العامة والتجارية فى القاهرة والإسكندرية من الساعة السادسة مساء إلى السادسة صباحا.

وفى مساء اليوم التالى (٢٧ يناير ١٩٥٢) تسلم مصطفى النحاس فى منزله كتاب إقالة وزارته موقعا عليه من الملك السابق فاروق، وورد فى هذا الكتاب إنه «نظرا لم أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نجم عنها خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم» وجاءت هذه الإقالة بعد أن مكثت آخر حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فى الحكم عامين وبضعة أيام.

من الذى أحرق القاهرة؟

لاشك فى أن حريق القاهرة يعد أحد الحوادث الغامضة فى تاريخ مصر، فعلى الرغم من مضى هذه السنوات الطويلة على وقوعه فإن الستار لم يكشف بعد عن الجناة الحقيقيين المسئولين عن تدبير هذا الحادث المروع، فقد تضاربت آراء الباحثين والمؤرخين فى معرفة شخصياتهم، فمن قائل إنه من تدبير المخابرات البريطانية مستندين فى ذلك إلى استقراء الماضى، حينما قامت بريطانيا بتدبير حادث مذبحة الإسكندرية يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ الذى هيأ لبريطانيا أهم المبررات لغزو مصر واحتلالها وهى حجة حماية أرواح الأجانب، ومن قائل إنه من تدبير بعض رجال السراى وأن الملك فاروق كان من وراء ذلك التدبير.

وقد بنى هؤلاء المؤرخون والباحثون عريضة اتهامهم لبريطانيا وللملك فاروق على أساس حقيقة معروفة فى عالم الجريمة يؤمن بصحتها دائما رجال المباحث والمحققون عندما يجرون تحقيقهم فى أية جريمة وهى من المستفيد من هذه الجريمة؟ ولو طبقنا هذه الحقيقة على النتائج الواقعية لحادث حريق القاهرة لوجدنا أن أكثر المستفيدين من هذا الحادث هما بالفعل بريطانيا والملك فاروق، إذ إن أهم نتائج حادث حريق القاهرة تمثلت فى نتيجتين الأولى وهى الخاصة بالملك هى إقالة حكومة الوفد التى كان يرأسها مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، وهى الحكومة التى قامت فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وأشعلت حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانية فى منطقة قناة السويس، الأمر الذى جعلها تحرز تأييدا شعبيا جارفا وتسبب ذلك فى الوقت نفسه فى وضع الملك فاروق فى مأزق صعب، إذ أصبح عاجزا عن إقالة هذه الحكومة التى تحظى بثقة الشعب.

ولذا فإن حادث الحريق هيأ الفرصة أمام فاروق لتحقيق مأربه فبادر وأرسل مساء يوم الأحد ٢٧ يناير إلى مصطفى النحاس رئيس حكومة الوفد فى منزله كتاب إعفائه من منصبه أى إقالة وزارته.

وأما النتيجة الثانية الخاصة ببريطانيا فهى توقف الكفاح المسلح الذى

اشتعل إثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة وتسبب فى إلحاق خسائر مادية وسياسية فادحة للاحتلال البريطانى، مما هدد بقاء القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة فى منطقة القناة وجعل مستقبلها محاطا بالشكوك لصعوبة بقائها وسط شعب معاد.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق فإن الشكوك والشبهات التى حامت حول أيدى بريطانيا والملك فاروق في تدبير حادث حريق القاهرة لايمكن اعتبارها أدلة مادية تدينهما بصفة قاطعة، كما لايمكن فى الوقت نفسه تبرئتهما بصفة نهائية.

ولهذا سيظل هذا الحادث لغزا من الصعب الاهتداء إلى حله، وهذا ما جعل بعض المؤرخين يصفون حادث حريق القاهرة بأنه الجريمة الكاملة، إذ إن الجناة لم يتركوا وراءهم بعد ارتكاب جريمتهم أية أدلة مادية تنم عليهم.

مسئولية القوى السياسية والعسكرية فى مصر تجاه حريق القاهرة

أولا- حكومة الوفد:

لاشك فى أن الحكومة الوفدية قد قصرت فى أداء واجبها إذ لم تبادر بمواجهة الفوضى والإخلال بالأمن بالشدة والحزم اللازمين، ووقفت جامدة دون أى تدخل فى مسيرة الأحداث الخطيرة التى كانت تجرى فى العاصمة يوم السبت ٢٦ من يناير ١٩٥٢ مكتفية بالبقاء فى مقاعد المتفرجين، وعلى الرغم من أن مدير الأمن العام أبدى نصحه لوزير الداخلية بضرورة العمل على تأجيل استئناف الدراسة فى الجامعات والمعاهد والمدارس فى ذلك اليوم فإن الوزير لم يهتم لهذه النصيحة، وعندما تمرد جنود بلوكات النظام فى الساعة السادسة صباحاً ورفضوا أداء الخدمات المطلوبة منهم لم يتخذ وزير الداخلية أى إجراء لوقف هذا التمرد، وعندما وصلت المظاهرات الحاشدة التى كانت تضم جنود بلوكات النظام وطلاب الجامعة والمدارس إلى رئاسة مجلس الوزراء قابلت الحكومة هذه المظاهرات بالتشجيع، فقد وقف عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية يخطب جموعها بعبارات التأييد ويطلق الهتافات الحماسية التى أخذت جموع المتظاهرين فى ترديدها خلفه.

وعندما امتلأت منطقة وسط العاصمة بالمظاهرات التى انضم إليها فى أثناء تحركها عدد كبير من الغوغاء وأخذت جماعات من المخربين والدهماء فى إضرام النار فى المبانى والمحال والقيام بعمليات السلب والنهب وقطع خراطيم رجال المطافئ لمنعهم من إطفاء الحرائق، لم يحاول أحد التصدى لهم كما لو كانت مصر قد خلت من حكومة تعنى بالحفاظ على الأمن وحماية أرواح الناس وأموالهم أوخلت من رجال البوليس الذين وقفوا على الأرصفة يتفرجون على ما يحدث من حريق ودمار وسلب ونهب دون أن يحاولوا أى تدخل من جانبهم لمنع هذه الكارثة الشنعاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزير الداخلية برغم تتابع النذر والأحداث المفجعة لم يغادر منزله إلاقبيل الظهر، وعندما وصل إلى مكتبه انشغل بتوقيع عقد شراء عمارة كبيرة بشارع عبد الخالق ثروت من بائعها جورج عريضة بثمن قدره ثمانون ألف جنيه، وتم توثيق العقد فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بحضور مدير الشهر العقارى الذي انتقل بنفسه إلى مكتب الوزير وأجرى التوثيق فى ذلك الوقت العصيب، وقد استمرت أحداث الحريق وعمليات السلب والنهب إلى أن نزلت قوات الجيش قبيل الغروب وأوقفت الحرائق النهب والسلب وضربت الفوضى بيد من حديد فعاد الأمن والنظام واختفي المجرمون.

ولم يظهر للحكومة أى نشاط فى ذلك اليوم حتى الساعة السابعة مساء منذ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بمنزل رئيسه مصطفى النحاس بجاردن سيتى تقرر خلاله إعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ووقف الدراسة فى جميع الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى.

ثانياً: الملك السابق فاروق

على الرغم من عدم وجود أدلة تدين الملك السابق فاروق من جهة تدبير حادث حريق القاهرة، فإنه يعد شريكا فى المسئولية بطريق غير مباشر بسبب مأدبة الغداء التى أقامها فى قصر عابدين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، والتى دعا إليها

عددا كبيراً من ضباط الجيش والبوليس احتفالاً بسبوع ولى عهده الأمير أحمد فؤاد، إذ إن احتجازه صفوة العناصر التى كان فى مقدرتها السيطرة على زمام الأمن والنظام فى العاصمة خلال الفترة العصيبة التى استغرقت عدة ساعات والتى وقعت فيها القاهرة نهبا للفوضى وللحرائق وللسلب والنهب إلى حين نزول قوات الجيش قبيل الغروب، وقد كان الواجب على فاروق أن يأمر بإلغاء هذه المأدبة كدليل على مشاركته للشعب ولرجال البوليس فى الحداد على شهداء مجزرة الإسماعيلية، فضلا عن أن تأخيره غير المفهوم فى إصدار قراره بنزول قوات الجيش يدعو إلى الدهشة خاصة بعد إبلاغه بحقيقة ما يجرى فى العاصمة من فوضى وانفلات فى الأمن.

وقد قام فاروق فى هذا اليوم بتصرف غير مألوف فى السياسة المصرية، فقد قرر برغم تردد مستشاريه باستدعاء السفير الأمريكى لمقابلته دون أن يلجأ للأسلوب السياسى المعهود وهو استدعاء السفير البريطانى.

وفى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٦ يناير استقبل فاروق السفير الأمريكى جيفرسون كافرى وبلغه أنه قرر إقالة وزارة مصطفى النحاس فى اليوم التالى، وأنه اختار على ماهر لرئاسة الوزارة الجديدة باعتباره أفضل المرشحين لرئاسة الوزارة فى هذه الظروف العصيبة.

كما طلب من السفير الأمريكى بصفة عاجلة تدخل الحكومة الأمريكية مع حكومة بريطانيا لإقناعها بعدم اتخاذ أية إجراءات استفزازية أو عنيفة فى منطقة قناة السويس، فقد بلغه أن الجنرال ارسكين القائد العام البريطانى أصدر أمرا إنذاريا للقوات البريطانية – عقب معرفته بحالة الفوض والحرائق التى تجتاح القاهرة وخطورتها على أرواح الأجانب – لتكون جاهزة خلال ٤٨ ساعة للتحرك من المنطقة لاحتلال القاهرة والدلتا (وفقا للخطة روديو).

وأكد فاروق أن قوات الجيش المصرى قد سيطرت تماما على الموقف المضطرب فى العاصمة ومنعت كل أحداث الفوضى والحرائق والسلب

والنهب، مما يجعل تدخل القوات البريطانية أمرا عدائيا وسوف يحول الجيش المصرى إلى جيش معاد يتصدى للقوات البريطانية بكل قوة وضراوة، وقبل انتهاء المقابلة أقسم الملك بشرفه للسفير الأمريكى أنه لن يتردد فى دعوة القوات البريطانية للتدخل إذا شعر أن الموقف الداخلى سيفلت من يده وأنه فى حاجة إلى حماية بريطانيا، وهكذا عاد فاروق إلى مكانه الطبيعى فى الحركة الوطنية وهو استعداده لطلب تدخل قوات الاحتلال البريطانى لحمايته من شعبه كما فعل سلفه الخديو الخائن توفيق عندما طلب تدخل القوات البريطانية للقضاء على الثورة العرابية.

ثالثا: سلطات الاحتلال البريطانى

لا شك فى أن أول المسئولين عن نشوب حادث حريق القاهرة هو جيش الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة، إذ إن وجوده فى هذه المنطقة من أرض مصر فى معسكراته الضخمة كان يدعو إلى إثارة السخط فى نفوس الأهالى، وعندما ألغت الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ أصبح وجود قوات الاحتلال أمرا غير شرعى، ولذا سرعان ما نشبت المعارك بين الأهالى وكتائب الفدائيين الذين تدعمهم قوات البوليس وبلوكات النظام وبين قوات الاحتلال البريطانية، وبرغم عدم التكافؤ بين الطرفين من جهة العدد التسليح والمعدات والتدريب فقد استخدم الجنود البريطانيون أسلحتهم بطريقة وحشية، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والمصابين، وعندما وقعت مجزرة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ازداد الشعور الوطنى التهابا وتصاعدت روح الكراهية للبريطانيين إلى حد خطير، ولذا تحولت المظاهرات الشعبية فى العاصمة فى اليوم التالى التى اشترك فيها لأول مرة جنود بلوكات النظام إلى مجموعات غوغائية انصرفت إلى إشعال الحرائق وتفرغ بعضها للسلب والنهب كنوع من التنفيس والغضب اللاشعورى، وتفاقم الشعور العدائى ضد البريطانيين بصفة خاصة والأجانب بصفة عامة فاستهدفت الحرائق العديد من محالهم التى تعرضت أيضاً لعمليات السلب والنهب، وكان يخشى أن تمتد

هذه الحرائق وعمليات التخريب والتدمير إلى السفارات والمنشآت الأجنبية ذات الأهمية مما يعد خطرا على أرواح وأموال الأجانب وهى الحجة المعتادة التى يتذرع بها الإنجليز لتبرير تدخلهم العسكرى ضد البلاد التى يريدون احتلالها. ولم تكن مصر فى هذا اليوم المشئوم بعيدة عن ذلك التهديد الخطير من جانب قوات الاحتلال البريطانية بمنطقة القناة فقد أصدر قائدها العام الجنرال أرسكين أمرا إنذاريا لقواته لتكون جاهزة خلال ٤٨ ساعة لتنفيذ الخطة السرية التى تم إعدادهم وتدريبهم عليها وهى الخطة (روديو) التى تعنى احتلال الدلتا والقاهرة، ولولا سرعة استقرار الأحوال فى العاصمة بعد نزول الجيش وإعلان الأحكام العرفية ومنع التجوال لكانت بريطانيا قد قامت بتنفيذ خطتها السرية روديو ولكانت قد نشبت معارك دامية بين الجيش البريطانى والجيش المصرى.

رابعا: موقف الجيش

لم يشعر ضباط الجيش الذين حضروا مأدبة الغداء التى أقامها الملك بسراى عابدين يوم ٢٦ يناير احتفالا بسبوع ولى عهده بالارتياح أو الاطمئنان، بل توقعوا أوخم العواقب عندما مروا بعرباتهم العسكرية فى ميدان الأوبرا المؤدى إلى شارع إبراهيم (الجمهورية حاليا) وشاهدوا جانبا من المظاهرات الصاخبة وإحاطة المتظاهرين بكازينو أوبرا وسمعوا هتافاتهم التى كانوا يرددونها فى حماسة واندفاع، وكان الجميع يتوقعون إزاء تلك الاضطرابات وانفلات الأمن أن يصدر الملك السابق فاروق أمرا عاجلا بإلغاء تلك المأدبة، وعندما بلغتهم أنباء الحرائق وهم يتناولون طعام الغداء الذى لم يتذوقوا طعما له أدهشهم تقاعس الملك وعدم مسارعته بإنهاء حفل الغداء وصدور الأمر العاجل للضباط الحاضرين من الجيش والبوليس بالالتحاق بمراكز عملهم ووحداتهم على الفور، وعلى العكس كان تصرفه يدل على الإبطاء

وتضييع الوقت، وقد أدى ذلك إلى تأخر نزول الجيش عدة ساعات ثمينة تصاعدت خلالها حالة الفوضى والانفلات الأمنى في قلب العاصمة وتوسعت عمليات الحرائق والسلب والنهب بصورة خطيرة.

وأخيرا نزلت قوات الجيش قبيل الغروب لإنقاذ العاصمة من الدمار وتمكنت من ضرب الفتنة ووقف الحرائق ومطاردة عصابات السلب والنهب التى لجأت كلها إلى الفرار، وقامت قيادة هذه القوات بنشرها فى كافة أحياء وسط المدينة وتوزيعها لحراسة السفارات والبنوك والمرافق الحيوية مما جعل هذه القوات تحكم سيطرتها على العاصمة إحكاما تاما مما فوّت الفرصة على الإنجليز للتدخل بقواتهم بحجة المحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب.

وتسببت أحداث حريق القاهرة وما لحقها من تخريب ودمار من جرائه فى جعل تفكير الضباط الأحرار يتجة إلى ضرورة التعجيل بقيام الثورة لإنقاذ مصر من شرور وويلات المستعمر الدخيل، ومن طغيان وفساد الملك العميل وفى ذلك قال عبد الناصر:

« حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا فى القناة ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر وبدأنا نفكر فى العمل الإيجابى وآثرنا أن نصرع الفساد قبل أن يصرعنا وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا ».

وتحقق ما قاله عبد الناصر فقبل أن تمضى ستة أشهر على حريق القاهرة كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد قامت وكان فاروق قد تم عزله وطرده خارج البلاد.

* * *

الفصل السابع

الوضع السياسى فى مصر صباح ٢٢ يوليو ١٩٥٢

ماذا قالت الصحف؟

كان يومًا عاديًا لا يكاد يختلف عن غيره من أيام شهر يوليو الحارة، ولو أن درجة حرارة القاهرة لم تتجاوز معدلها الطبيعي وهو ٣٥ درجة - ولم تكن حرارة الجو هي السبب فيما كان يعانيه أبناء مصر وقتئذ من ضيق في الصدور وتثاقل في الأنفاس، بل كان مرجعه هو ذلك الغضب الجارف الذي اجتاح نفوس الشعب من فرط ما يراه من عبث واستهتار بمقاديره، فأضحت النفوس مثل بركان مكبوت لا تنتظر إلا الإشارة لكي تنطلق الحمم من أعماقها محطمة في طريقها كل من تسبب في إذلال الشعب وهوانه. واستقبل المصريون صحف الصباح ببرود وقلة اكتراث رغم ما كانت تزين به صدر صفحاتها من عناوين عريضة حمراء حفلت بعبارات التشويق والإثارة، فإن أنباء تغيير الوزارة التي كانت إلى عهد قريب مجالا لإثارة الاهتمام ومدعاة لاحتدام النقاش بين المواطنين وسببا في ارتفاع معدلات توزيع الصحف أصبحت اليوم أمرا لا يثير غير الحسرة والخوف من المستقبل بعد أن تعاقبت على الحكم ثلاث وزارات في أقل من ستة أشهر، وأدرك الناس أن لعبة تغيير الوزارات باتت هواية جديدة لمليكهم العابث لا تدانيها سوى هوايته المعروفة في لعب القمار التي ينكب عليها كل ليلة حتى الصباح.

وكانت المؤامرة قد بدأت بأحداث حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ التي أدت إلى إقالة الحكومة الوفدية التي كانت قد ألغت معاهدة ١٩٣٦ وشجعت حركة الكفاح المسلح ضد جيش الاحتلال في منطقة قناة السويس.

وأسندت الوزارة عقب ذلك إلى علي ماهر باشا (٢٧ يناير- أول مارس ١٩٥٢) الذي لم تعمر حكومته سوى ثلاثة وثلاثين يوما، وخلفتها وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الأولى (أول مارس -٢ يوليو ١٩٥٢) التي لم تستطع الاستمرار في الحكم سوى أربعة أشهر، وأخيراً شكل حسين سري باشا وزارته (٢ يوليو -٢٢ يوليو ١٩٥٢) التي طالع المصريون في اليوم السابق نبأ تقديم استقالتها بعد عشرين يومًا فقط من توليها الحكم، وقرأ الشعب في

استغراب الأمر الملكى بقبول استقالة حسين سرى باشا فقد كان جافا عنيفا فيه اتهام لحسين سرى بأنه هرب من الموقف ولم يكن الشعب يدرى أن الملك كان قد أعد أمراً غير ذلك الأمر الملكى الذى نشر يحوى عبارات جارحة إلى رئيس الوزراء المستقيل لولا رجاء مدير الإدارة العامة بالقصر الذى شاركه فيه حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى. ولم تثر صورة أحمد نجيب الهلالى باشا التى توسطت الصفحات الأولى من الصحف تحت عناوين بارزة بتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة.. لم تثر أى اهتمام فى نفوس القراء كذلك لم يعبأوا كثيراً بأسماء الوزراء المرشحين للوزارة والذين نشرت صورهم حول صورة رئيس الوزراء الجديد وكان أغلبهم من أعضاء وزارته السابقة.

وعلى العكس كان الإنطباع لدى الرأى العام هو الدهشة والإستنكار، إذ كيف يقبل الهلالى تأليف وزارة جديدة ولم يمض سوى عشرين يوماً على تقديم استقالته؟ لقد قادته سياسته التى أعلنها وهى اتخاذ التطهير طريقاً للتحرير إلى طريق مسدود إثر اصطدامه بالحاشية الفاسدة التى قاومت سياسة التطهير التى تهدد كيانها فى الوقت الذى وصلت فيه الحالة السياسية والاقتصادية إلى أحط درجاتها.. وكان رئيس الوزراء يعتمد على تدعيم رئيس الديوان لوزارته لدى الملك ليمكنه من الوقوف أمام دسائس الحاشية، وإذا به يكتشف أن رئيس الديوان لم يقابل الملك أكثر من مرتين خلال ثلاثة أشهر، وأن الحلقة الوحيدة للاتصال بالملك هى الشماشرجى محمد حسن السليمانى وانكشفت الوزارة أمام الشعب كوزارة معادية للدستور بإصدارها قراراً بحل مجلس النواب الوفدى فى ٢٤ مارس ١٩٥٢، ثم بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، أملا فى وهم كالسراب بذل الهلالى فيه جهده ولكنه فشل فى تحقيقه فشلا ذريعا، وهو أن يتمكن من تشكيل حزب جديد يضم إليه العناصر الوفدية الصالحة.

وذاعت فى ذلك الوقت شائعة زلزلت الثقة التى كانت لا تزال فى النفوس وهى قصة المليون جنيه التى دفعها المليونير أحمد عبود للملك فاروق عن طريق بعض رجال الحاشية ثمنا للتخلص من وزارة الهلالى.

وأخذ الناس يتساءلون في صباح ٢٢ يوليو وهم في حيرة... ما الذى جد على تلك الأوضاع التى أرغمت الهلالى على تقديم استقالته منذ أقل من ثلاثة أسابيع؟ هل تغيير الملك العابث أو تغيرت نزواته الماجنة وحاشيته الفاسدة؟ إذا كانت الأوضاع والأمور هى هى فكيف يقبل الهلالى أن يهبط إلى هذا الدرك الوخيم فى مقابل حكم فقد هيبته وهان شأنه على الناس؟

ونشرت الصحف فى أمكنة بارزة أول تصريح أدلى به رئيس الوزراء الجديد للصحفيين فى صالون منزله الخاص بالمندرة بالاسكندرية فى منتصف الليلة السابقة، وقد ذكر لهم فيه تكليف الملك له بتأليف الوزارة وأنه قد بدأ العمل للنزول على الإرادة الملكية الكريمة، وعبر الهلالى للصحفيين عن أمله فى إتمام تأليفه الوزارة اليوم «الثلاثاء».

كما نشرت الصحف تحت تصريح رئيس الوزراء بيانا من رئاسة الديوان الملكى بتحديد بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ يوليو موعداً لتشرف دولة الهلالى باشا وأصحاب المعالى وزرائه بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك لرفع فريضة الشكر على إسناد مناصبهم إليهم ولحلف يمين الولاء والإخلاص لجلالة الملك والوطن.

ولم يكن ذكر الولاء للملك قبل الوطن يثير أى استغراب فى مصر وقتئذ، فهذا ما جرى عليه العرف وما كان يحتمه البروتوكول لدى مختلف الطوائف والهيئات بالدولة، وهذا ما كانت تعلنه الشعارات المرفوعة وفى مقدمتها شعار الجيش «الله. الملك. الوطن» الذى يرجع سبب تحويره بهذا الشكل وتقديم الملك على الوطن إلى الفريق إبراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى الأربعينات كوسيلة لنيل الحظوة والتزلف للملك.

وكانت أهم الأنباء الخارجية التى نشرتها صحف ذلك اليوم هى قرب وصول الوفد السودانى برئاسة عبد الرحمن المهدى باشا لإجراء مباحثات مع الحكومة المصرية لإيجاد حل مصرى سودانى لمشكلة السودان التى كانت العقبة الكأداء فى كل المفاوضات المصرية البريطانية.

وكان المهدى قد أرسل وفده إلى القاهرة من قبل بناء على دعوة من

نجيب الهلالى أثناء وزارته الأولى، وأجرى الوفد السودانى مباحثاته مع الهلالى دون التوصل إلى نتيجة مرضية، وبعد استقالة الهلالى تم الاتفاق بين المهدى ورئيس الوزراء الذى خلفه وهو حسين سرى على الحضور إلى القاهرة لاستئناف المباحثات، ولما تحدد موعد قدوم المهدى باشا على رأس وفده كان حسين سرى قد ذهب وتقررت عودة الهلالى . . . وعندما حل الموعد لم يجد وفد المهدى لا حسين سرى ولا الهلالى . . هكذا كان عمر جميع وزارات الاحتضار مثل عمر الزهور.

واحتلت أنباء افتتاح الدورة الأوليمبية الخامسة عشرة فى هلسنكى بفنلندا جانبا من اهتمام الصحف إذ كانت مصر تشترك فيها ببعض الفرق الرياضية، ويبدو أن المحسوبية كان لها دخل فى اختيار اللاعبين والإداريين مما حدا بمجلة روز اليوسف إلى إبراز النبأ التالى :

« تكية هلسنكى- إن الرياضة فى مصر تماثل تماماً السياسة فقد سافر إلى هلسنكى وفى الطريق إليها أفواج أخرى الإداريون مبسوطون واللاعبون فى انشراح كامل وسر هذا الانبساط هو أن تكية هلسنكى ضمنت لهم جميعاً صيفية مباركة- أما البركة فإنها لن تحل أبداً بهذا البلد » .

ونشرت الصحف نبأ قيام حركة إرهابية فى ألمانيا الشرقية تمهيدا لتحويلها إلى دولة سوفيتية تابعة لروسيا- وكان أحد الأنباء الذى استرعى الالتفات هو مطالبة الغرب حكومة إسرائيل بإعادة وزارة خارجيتها من القدس إلى تل أبيب- ويبدو أن هذه المطالبة سوف تبقى أبد الدهر.

ولم يكن فى الأنباء الداخلية ما يستحق الاهتمام سوى الإعلان عن افتتاح سنترال باب اللوق فى أول أغسطس، وإعلان حكمدارية بوليس الإسكندرية حالة الطوارئ بالمدينة، وكذا اجتماع الهيئة السعدية برئاسة إبراهيم عبد الهادى باشا وبحثها الموقف السياسى الداخلى والخارجى، ثم أنباء المحاكمات وعن مثول بعض المتهمين فى حريق ٢٦ يناير أمام المحكمة العسكرية العليا المشكلة من ثلاثة من المستشارين واثنين من كبار ضباط الجيش، وأخيراً بعض التفاصيل عن حادث سقوط قطار دمياط بالقرب من طنطا.

اصطياف الزعماء والكبراء

أثار نبأ صغير نشرته جريدة المصرى صباح ٢٢ يوليو لمراسلها فى باريس كوامن الشجون فى نفوس القراء، فقد قرأوا أن رفعة حسين سرى باشا وسعادة الدكتور محمد هاشم باشا (زوج ابنته ووزير الداخلية فى وزارته السابقة) قد حجزا لنفسيهما شقتين منذ أيام فى أحد الفنادق الكبرى فى إكس ليبان. وكان سر الأسف هو أن معظم زعماء مصر ورجالاتها قد تركوها فى تلك الآونة العصيبة للاصطياف بالخارج والترويح عن النفس، فقد نشرت مجلة المصور خبراً تحت عنوان «الوفد يسافر» جاء فيه «سافر ثلاثة من أقطاب الوفد إلى أوروبا خلال أسبوع واحد الرئيس مصطفى النحاس باشا والسكرتير العام للوفد فؤاد سراج الدين باشا والسكرتير المساعد محمود سليمان غنام باشا.. وقبل ذلك سافر إلى لبنان أقطاب الوفد عبد الفتاح الطويل باشا ومحمد الوكيل باشا والدكتور محمد صلاح الدين باشا، وكأنما الوفد كله يعيش فى الخارج... خارج مصر».

وكان القراء قد طالعوا فى اليوم السابق نبأ قيام محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين برحلة إلى الخارج مع استعداده للعودة فى أى وقت يتطلب عودته.

وفى مجلة الجيل الجديد طالع القراء نبأ سفر الباخرة الإيطالية إسبريا من ميناء الإسكندرية فى طريقها إلى فينيسيا بإيطاليا وعلى ظهرها عدد كبير -ذكرت المجلة أسماءهم- وكانوا من ألمع شخصيات المجتمع ترافقهم عائلاتهم وسياراتهم.

وكان باقى الزعماء والسياسيين الذين لم تسعدهم ظروفهم بالسفر إلى الخارج يمضون الصيف فى الاسكندرية بعيدا عن حر القاهرة اللافح، وكانوا ينزلون عادة فى فندق سيسيل أو سان استفانو حيث يجلسون فى شرفة الفندق المطلة على البحر فى حلقات للنقاش والسمر ويتناولون الوضع السياسى المتردى فى البلاد بتعليقاتهم الساخرة، وكانت أشهر تلك الحلقات تعقد فى فندق سيسيل بمحطة الرمل ويتصدرها فيلسوف الجيل أحمد لطفى السيد باشا.

هكذا كانت الإسكندرية تتركز فى أرجائها مظاهر الحركة والنشاط السياسى يوم ٢٢ يوليو، فالملك فاروق وأسرته وحاشيته ينعمون بإقامة هنيئة وعيشة رغدة ما بين بلاج قصر المنتزة الساحر وأبهائه الفخمة وغرفه الوثيرة التى تزينها أجمل الثريات والتحف وما بين حدائقه المنبسطة الخضراء التى تكاد تحسبها قطعة من الجنة- وأنّى للملك الغارق فى لهوه أن يعلم أنه بعد أيام قلائل فقط سوف يطرد من هذا النعيم!!

وكانت المكاتب بقصر المنتزه تموج بالحركة استعداداً لقدوم رئيس الوزراء الجديد ووزرائه الذين تحددت لهم الساعة الرابعة موعدا لحلف يمين الولاء لصاحب العرش، بينما كان الأستاذ محمد ثابت سكرتير عام مجلس الوزراء والأستاذ صلاح الشاهد تشريفاتى رئاسة الوزراء منهمكين فى إجراء الاتصالات التى يطلبها رئيس الوزراء وفى إعداد دار الوزارة ببولكلى لاستقبال الرئيس والوزراء عقب أداء اليمين الدستورية ليحتلوا مكاتبهم ويبدأوا فى تصريف أمور البلاد.

وعلى العكس كانت القاهرة عاصمة البلاد يظللها الهدوء وتخيم عليها السكينة، فقد ابتعدت عنها الأضواء ونأت عنها مظاهر الحركة والنشاط، فالقصور الملكية مغلقة لا يسمع فيها إلا صوت الحراس على الأبواب الخارجية البعيدة، ودور الوزارات شبه خاوية، فالوكلاء وكبار الموظفين من المحظوظين يحتلون مكاتبهم فى دار الوزارة ببولكلى ويتمتعون بقضاء الصيف بالاسكندرية على حساب الدولة ويتقاضون بدل سفر مجزيا يكفل لهم تمضية فترة ممتعة فى الصيف مع أسرهم.

والقيادة العامة للقوات المسلحة التى يقع مقرها فى ثكنات قصر النيل (مكان فندق الهيلتون والجامعة العربية حاليا) كانت هى الأخرى تشكو فراغها وعزلتها، فإن انتقال الفريق محمد حيدر باشا إلى الإسكندرية كان يعنى إصابتها بالشلل، فى الوقت الذى تدب فيه الحياة والنشاط فى مكتب القائد العام داخل ثكنات مصطفى باشا الذى تملؤه بمجرد وصوله هيئة مكتبه والسكرتارية الخاصة به.

وبسبب اصطياف الملك وحكومته بالاسكندرية خلت القاهرة يوم ٢٢ من أى مسئول ذى سلطان من رجالات الدولة كان فى إمكانه اتخاذ القرار ولديه الصلاحيات لإصدار التعليمات الفورية لمواجهة أى موقف طارئ.. إذ إن مركز السلطة بكل ثقله فى الاسكندرية ولا توجد وسيلة لمعرفة حقيقة ما يجرى بالعاصمة وإصدار التعليمات بشأنها للمرءوسين إلا عن طريق الهاتف. وكانت وسيلة عقيمة أثبتت فشلها خاصة وأن شخصية المتحدث إليهم لم يكن بالإمكان التأكد منها مما أدى إلى وقوع عدة مواقف هزلية.. وهكذا أثبتت الوقائع أن وجود الملك والحكومة بالاسكندرية كان عاملا هامًا فى نجاح حركة الجيش، فإن بعدهم عن مسرح الأحداث أدى إلى انفلات زمام الموقف من أيديهم عندما حانت الساعة الحاسمة.

ولم يكن بالقاهرة فى هذا اليوم من يمكن لجوء السلطة إليه سوى رجلين تركزت خلالهما جميع الاتصالات بين الاسكندرية والقاهرة بحكم منصبيهما، وكان الأول هو الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش الذى يقع مكتبه بالدور الثانى بمبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة (مقر وزارة الدفاع حاليا)- وكان الرجل الثانى هو اللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة والذى يقع مكتبه بديوان المحافظة القديم بباب الخلق.

وكان منصب حكمدار القاهرة وقتئذ من الأهمية إلى حد أنه كان المنصب التالى مباشرة لوزير الداخلية، وكان يتبع الحكمدار جميع قوات البوليس بالقاهرة علاوة على فرقة الأمن المدرعة، وهى الفرقة التى تشكلت بعد حريق القاهرة من رجال أشداء مسلحين جيدا لقمع أى شغب مهما بلغت قوته أو شدته، وكانت تعد وقتئذ القوة الضاربة الوحيدة لدى البوليس.

الرجل والبطل

فى صباح يوم ٢٢ يوليو طالع القراء فى اهتمام شديد الكلمة التى نشرتها جريدة الأخبار بقلم الكاتب الكبير كامل الشناوى فى عموده اليومى «وجهة نظر» والذى كان يقع بالصفحة الأولى للجريدة على مسافة شديدة

القرب من صور الهلالي ووزرائه. أثارت كلمة كامل الشناوى الكثير من التعليقات وتساءل بعض الضباط الأحرار هل نما إلى علم الكاتب الكبير شيء عن ذلك السر الخطير الذى يطوونه بين صدورهم؟ وكان عنوان الكلمة مثيرا وملفتا للأنظار فقد كان «أين الرجل»؟ وكان أهم ما تضمنته.

«تروى الأساطير أن «ديوجنيس» حكيم اليونان خرج من داره يومًا وفى يده مصباح وظل يطوف بشوارع أثينا باحثا عن شيء على ضوء مصباحه ودهش أهل أثينا عندما رأوا حكيمهم يحمل مصباحا فى ضوء النهار والشمس مشرقة وسألوه ماذا تصنع يا ديوجنيس؟ فقال أبحث عن رجل!! وكان سائلوه من الرجال ومع ذلك فهو يبحث عن رجل.

وما أشبه مصر اليوم بديوجنيس.. فهى تحمل مصباحها فى يدها ليل نهار تنقب عن رجل... لكن المصباح سينضب زيته وتحترق ذبالته وينطفئ قبل أن تجد مصر هذا الرجل، فإنها تبحث عنه بين طائفة من الساسة تجاوزوا مرحلة الرجولة وعبثا تحاول أن تعيدهم إلى هذه المرحلة..

لتدع مصر مصباحها ولتبحث بلا مصباح فى صفوف الشعب عن الرجل الذى تنشده».

ولم يكن هناك وصف لما كانت تنشده مصر فى ذلك اليوم أصدق مما حوته تلك الكلمة القصيرة المعبرة، ولا شك أن كامل الشناوى كان يعبر يومها عن نبض الشعب فلم تكن مصر فى حاجة إلى رجل فى تاريخها الطويل أشد من حاجتها إليه فى ذلك اليوم، وكان الكاتب فى أعلى درجات الحكمة والصدق حينما دعا مصر ألا تبحث عن رجلها المنشود بين طائفة الساسة الذين شاخوا، وإنما بين صفوف الشعب ومن عجب أن الرجل المنشود كان موجوداً بالفعل بل وكان متأهبا للعمل فى نفس اليوم.

كان الرجل الذى تبحث عنه مصر شابًا فى الرابعة والثلاثين من عمره أسمر اللون بارز الملامح معتدل القوام قوى العزيمة، ولم يكن من رجال السياسة أو محترفيها فقد كان يرتدى الملابس الكاكية اللون التى تدل على

انتمائه للجيش- ولم يكن ثريا كمعظم السياسيين، فلم يكن يملك سوى مرتبه البسيط الذى يتقاضاه من الجيش. ولم يكن يملك جاها أو نفوذا فرتبته العسكرية لا تؤهله لذلك وكان يعيش عيشة متواضعة بعيدة كل البعد عن حياة الرفاهية، ولم يكن يستطيع أن يصطاف مع أسرته ولو بالاسكندرية فقد كان ذلك ترفا لا تتحمله موارده المحدودة، ولم يكن منتميا لحزب من الأحزاب ولا لهيئة من الهيئات إذ كان ولاؤه مكرسا للقضية التى عاش طوال عمره من أجلها.. قضية تحرير الوطن ولم تكن عليه سيطرة أو وصاية من أحد سواء من داخل مصر أو خارجها.

ورغم ضعف شأنه ورقة حاله كان قلبه عامرًا بالأمل فى مستقبل مشرق لوطنه مليئا بإيمان راسخ بأنه الرجل الذى اصطفته العناية الإلهية لتغيير تلك الأوضاع الكريهة التى كانت ترزح مصر وقتئذ تحت وطأتها، وأنه مع ذلك النفر القليل من زملائه سوف يتمكنون بفضل إيمانهم من حمل الأمانة وأداء الرسالة وإنقاذ مصر من محنتها.

كان الرجل المنشود هو المقدم أ.ح جمال عبد الناصر الذى لم يكن أحد من الشعب فى صباح ذلك اليوم يعرفه أو سمع عنه، ولم يكن هو وحده الرجل الذى عناه كامل الشناوى فى كلمته ولكنه كان فقط تجسيدا حيا لما كان يعنيه، فقد كان كل فرد من الضباط والجنود الأحرار فى ذلك اليوم هوالرجل بل هو البطل.

وكان عبد الناصر وزملاؤه على موعد مع القدر فى تلك الليلة.. كانوا يعلمون أنهم أمل مصر الوحيد فى نيل حريتها فإن كل السبل الأخرى قد أغلقت فى وجهها.. إن أبناء مصر قد سجلوا بدمائهم أسطورة كفاح خالدة منذ ثبت المستعمر أقدامه فى سبتمبر ١٨٨٢م وشهد عام ١٩١٩م ذروة كفاحهم فى سبيل حريتهم، ولكن الثورة انتكست ولم تحقق النتائج المنتظرة منها... وأدرك أبناء مصر أن خطورة المستعمر لا تكمن فى جيوشه الحاشدة أو حرابه المشرعة، وإنما فى أولئك العملاء الذين ارتبطت مصالحهم ببقائه وعلى رأسهم ذلك الملك العميل الذى أصبح عرشه مستقراً بحمايتهم منذ عهد الخديو الخائن توفيق.

وأضحى طريق الكفاح الشعبى ميئوسا منه فقد كان الجيش هو أداة البطش والإرهاب فى يد الملك يقمع بها كل محاولة لتغيير الأوضاع أو المطالبة بالحريات..

وكانت خطة عبد الناصر وزملائه فى ذلك اليوم أن ينزعوا من الجيش ولاءه للملك ليصبح عن جدارة جيش الشعب، وكان تعبير عبد الناصر أصدق وصف لما حدث حين قال: «كنا نحن الشبح الذى يؤرق به الطاغية أحلام الشعب وقد آن لهذا الشبح أن يتحول إلى الطاغية فيبدد أحلامه».

كان عبد الناصر يمثل جيل الضباط الوطنيين الذين تخرجوا فى الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات وكانوا يوم ٢٢ يوليو فى رتبة المقدم أو الرائد، وكان معظم شباب هذا الجيل من الضباط قد عقدوا آمالهم فى بادئ الأمر على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى والذى وقف فى صلابة وحزم ضد تسلط الملك وعبثه بالدستور. لكن ذلك الأمل لم يلبث أن خبا عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى حاصر فيه الإنجليز قصر عابدين بدباباتهم وأرغم فيه السفير البريطانى الملك على تكليف زعيم الوفد مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية. لقد أدت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ودعايات أحزاب الأقلية إلى الإساءة للوفد، وأصبح حادث ٤ فبراير نقطة سوداء فى تاريخه يطعنه عن طريقها أعداؤه ويلطخون بها صفحة كفاحه الناصعة.

وترك حادث ٤ فبراير فى الجيش تأثيرات بعيدة المدى أدت إلى التفاف ضباط الجيش حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الإستعمار، علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة بعد ذلك الحادث الذى أحسوا أنه عدوان على شرفهم العسكرى، ولذا كانت النتيجة الحتمية هى ابتعاد ضباط الجيش عن الوفد.

غير أن حقيقة الملك لم تلبث أن انكشفت بعد قليل عن مخلوق ماجن استباح الأموال والأعراض وغرق فى بحر من شهواته ونزواته الطائشة، ولم

يتورع فى سبيل الاحتفاظ بعرشه وسلطانه من أن يبيع نفسه وبلاده للشيطان. وكان هذا الشيطان إنجليزيا أحمر الوجه يحكم مصر من مقر السفارة البريطانية بقصر الدوبارة ويدعمه أكثر من ثمانين ألف جندى بريطانى يحتلون منطقة قناة السويس. ووقع الضباط الشبان فى حيرة بالغة فالأمل الذى كانوا يعلقونه على انتصار الألمان فى الصحراء الغربية ودخولهم مصر وطرد الإنجليز منها لم يلبث أن زال بعد هزائم الألمان وانسحابهم من شمال أفريقيا.. والأمل فى التحرير عن طريق الملك والأحزاب السياسية القائمة سرعان ما تبين للضباط أنه ضرب من الوهم والخيال، فالكل يتناحر ويتصارع لا فى سبيل التحرير ولكن فى سبيل الوصول إلى الحكم والسلطان.

أخذ الضباط بعد هذا اليأس المرير يبحثون عن ملجأ يمارسون فيه نشاطهم الوطنى، فلم يجدوا أمامهم سوى الجماعات الجديدة التى بدأت تظهر على مسرح السياسة المصرية والتى كانت تحاول وقتئذ اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية أو اليسارية.

الجيش بين اليمين واليسار

كانت أشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب الضباط هى جماعة الإخوان المسلمين، فإنها بتنظيمها الهرمى الذى يقف المرشد العام على قمته وبجناحها العسكرى الذى يضم العسكريين وبجهازها السرى للقيام بالعمليات الخاصة وبجماعاتها المسلحة من الفدائيين- كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكرى الذى اعتادوه.. وعلاوة على ذلك كان للمرشد العام الشيخ حسن البنا مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط إلى الجماعة من خلال أحاديثه عن علاقة الدين بالوطن، ورسالة الإخوان المسلمين فى توعية الناس بدينهم ومحاربة الفساد والانحلال الخلقى وحاجة الوطن إلى المواطن القوى المؤمن.

وكان من الطبيعى أن ينضم إلى صفوف الجماعة نخبة كبيرة من ضباط الجيش كان فى مقدمتهم سبعة من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وهم: جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وصلاح سالم- وبعضهم عقد البيعة مع الإخوان بالصورة العادية، والبعض الآخر ومنهم عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين عقدوا البيعة مع عبد الرحمن السندى المسئول عن الجهاز السرى فى غرفة مظلمة بالصليبة بحى طولون حيث أقسموا على المصحف والمسدس على طاعة الله والالتزام بقيادة الجماعة فيما لا معصية فيه.

ويعترف خالد محيى الدين بهذه الحقيقة رغم انضمامه بعد ذلك إلى اليسار فيقول: «كنت ضمن المجموعة التى انضمت للجهاز السرى للإخوان برئاسة عضو مكتبهم عبد الرحمن السندى والتى كانت مكونة من جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين ومنّى، وقد حلفنا على المصحف والمسدس ليلا»، وازدادت أواصر الصلات بين عبد الناصر والإخوان المسلمين وخاصة بعد تعرفه الوثيق بالرائد محمود لبيب عام ١٩٤٤ وهو أحد العسكريين السابقين الذى تشرب بالخبرة العسكرية الألمانية عندما هاجر إلى ألمانيا فى شبابه وكان المرشد العام قد كلفه بالإشراف على الجناح العسكرى بالجماعة فأصبحت اتصالات الضباط بالجماعة تتم كلها عن طريقه.

وأسهم عبد الناصر فى تدريب أفراد الجماعة على استخدام السلاح وخاصة أثناء الإعداد لحرب فلسطين عام ١٩٤٨ وازدادت صلاته بالجماعة إلى الحد الذى حمل إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء إلى استدعائه إلى مكتبه برفقة الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ٢٥ مايو ١٩٤٩ عقب عودة الجيش من حرب فلسطين لتحذيره من نشاطه مع جماعة الإخوان المسلمين.

وكان انضمام عبد الناصر إلى جماعة الإخوان المسلمين مجرد مرحلة مؤقتة من مراحل كفاحه المرسوم لتحقيق الأمل الذى يراوده والذى كرس حياته من أجل تحقيقه، فلم يلبث أن نجح فى اجتذاب مجموعة من ضباط الجيش المنضمين مثله إلى صفوف الإخوان وشكل منهم فى سبتمبر ١٩٤٩ نواة التنظيم الذى عرف فيما بعد باسم تنظيم الضباط الأحرار، والذى انفصل منذ ذلك التاريخ عن صفوف الإخوان ولم تعد للجماعة عليهم أية وصاية أو توجيه.

وعندما أصبح انضمام الضباط إلى تنظيم الأحرار لا علاقة له بمبادئ الإخوان المسلمين انضم إليه الكثيرون من مدارس فكرية ومذاهب مختلفة تباينت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ورغم هذا الاختلاف العقائدى فقد كانت تجمعهم وحدة الهدف الوطنى الذى تمثل فى المبادئ الستة التى أعلنت فى بيانات مختلفة فى منشورات الضباط الأحرار.

وكان إصرار عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة على عدم خضوع التنظيم لوصاية أو توجيه أحد من خارج الجيش سبباً فى إسقاط عضوية المقدم عبد المنعم عبد الرءوف العضو الثانى بعد عبد الناصر من المؤسسين للتنظيم، وذلك قبل قيام حركة الجيش بثلاثة أشهر لالتزامه وارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين ومحاولته نقل ولاء بعض الضباط الأحرار إلى هذه الجماعة، وبرغم إخراج المقدم عبد المنعم عبد الرءوف من قيادة التنظيم حرص عبد الناصر على الاحتفاظ بصلات وثيقة وصداقات شخصية مع بعض أقطاب الإخوان المسلمين، كما حرص على أن يظل التعاون قائماً بينهما أملا فى مؤازرة جماعة الإخوان المسلمين لحركة الجيش عند قيامها، وكان ذلك هو السبب الذى دفعه للاتصال بالإخوان لإخطارهم بموعد الحركة قبل أيام من قيامها طالبا لتأييدهم كما سيرد بالتفصيل فيما بعد، وكانت جماعة الإخوان هى الهيئة المدنية الوحيدة التى أخطرت بموعد الحركة عن طريق عبد الناصر شخصياً.

وعلى الرغم من اتصالات عبد الناصر الوثيقة باليمين ممثلا فى جماعة الإخوان المسلمين فقد حرص فى نفس الوقت على تدعيم صلته باليسار عن طريق خالد محيى الدين زميله فى لجنة القيادة- وكان خالد محيى الدين قد ترك جماعة الإخوان المسلمين وانضم عام ١٩٤٧ إلى منظمة اسكرا اليسارية بعد قراءته بعض الكتب الماركسية.. وفى عام ١٩٥٠ انضم عن طريق أحمد فؤاد (رئيس مجلس إدارة بنك مصر بعد الثورة) إلى منظمة يسارية أخرى هى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وقدم خالد محيى الدين زميله أحمد فؤاد إلى جمال عبد الناصر الذى عقد معه صلة شخصية وثيقة.

وكان لمنظمة (حدتو) قسم خاص بالجيش تديره لجنة مكونة من أحمد فؤاد المسئول الثقافى والرائد أحمد حمروش المسئول السياسى وشوقى فهمى حسين المسئول التنظيمى- ووافقت لجنة الجيش بالمنظمة على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار وأصبح أحمد فؤاد هو المسئول عن ذلك.

وكان قسم الجيش فى (حدتو) يشترك مع عبد الناصر فى كتابة منشورات الضباط الأحرار، وكما ذكر أحمد فؤاد: «أصبحت (حدتو) بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير هى الجهة التى تقوم بطبع وتوزيع المنشورات، وأذكر أننى قدمت لجمال عبد الناصر الأهداف الستة بناء على طلبه ونزل بها منشور» وكان قسم الجيش بحدتو يضم بعض الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى حركة الجيش مثل المقدم يوسف صديق والملازم أول آمال المرصفى والنقيب المهندس أحمد جمال علام.

هذا ولم يحدث خلاف بين لجنة القيادة بتنظيم الضباط الأحرار وبين خالد محيى الدين قبل قيام الحركة بسبب اتصالاته اليسارية مثل ما وقع مع عبد المنعم عبد الرءوف بسبب صلاته بالإخوان... ذلك الخلاف الذى انتهى بإخراجه من اللجنة قبل ثلاثة أشهر فقط من قيام الحركة.

ولا يرجع ذلك إلى التعليل الذى حاول أحمد حمروش أن يقنعنا به وهو أن منظمة (حدتو)كانت تجند الضباط أولا لتنظيم الضباط الأحرار فإذا

استكملوا مواصفات الدخول لتنظيم (حدتو) عرض عليهم الانضمام لقسم الجيش (بحدتو) ولذا لم يحدث تناقض بين الضباط الأحرار والضباط الشيوعيين.

هذا التعليل يخالف المنطق ويجافى الواقع، ومن مذكرات يوسف صديق وخالد محيى الدين يتضح أنهما انضما إلى التنظيمات اليسارية أولا قبل انضمامهما إلى الضباط الأحرار، كما أنه من غير المعقول أن يسخر التنظيم اليسارى إمكانياته لتجنيد الضباط لحساب تنظيم الأحرار بدلا من تجنيدهم مباشرة فى قسم الجيش بالمنظمة وهو الأمر الطبيعى. لكن السبب الحقيقى فى موقف خالد محيى الدين هو أن المجال لم يكن مهيئا أمامه لإغراء الضباط الأحرار بتحويل ولائهم إلى المنظمة اليسارية، فلم يكن أحد من هؤلاء الضباط وقتئذ يقبل أو يهضم الفكر الشيوعى، ولذا لم تجد لجنة قيادة الأحرار أية خطورة على التنظيم من نشاط خالد محيى الدين اليسارى أما فى حالة عبد المنعم عبد الرءوف فقد كانت الخطورة محققة فإن دعوة الإخوان وقتئذ كان لها بريقها وجاذبيتها بالنسبة للضباط، وكان عدد لا يستهان به من الضباط الأحرار من أصل إخوانى مما كان يسهل معه تحويل ولائهم مرة أخرى إلى الجماعة. وقد بذل عبد المنعم عبد الرءوف محاولات عديدة لإقناع زملائه أعضاء لجنة القيادة بضرورة ربط التنظيم بجماعة الإخوان المسلمين ولكن أعضاء اللجنة لم يقتنعوا بالمبررات التى قدمها زميلهم لتنفيذ هذا الاقتراح الذى كان كفيلا بوضع التنظيم تحت وصاية الإخوان المسلمين.

ولذا لم تجد لجنة القيادة بدا من إبعاده اتقاء لخطره. لكن مجريات الحوادث أثبتت أن علاقة عبد الناصر بالإخوان كانت أقوى وأشد ارتباطا وأن اعتماده على مؤازرتهم كان يفوق كثيراً اعتماده على (حدتو)، فلم يهتم بإبلاغ المنظمة اليسارية بموعد الحركة أو طلب تأييدها مثل ما فعل مع الإخوان المسلمين- رغم علاقته الوثيقة (بحدتو) واشتراكها معه فى كتابة وطبع

المنشورات-، ولولا قيام أحمد حمروش بإخطار المنظمة بموعد الحركة بمبادرة شخصية منه وبلا تكليف من عبد الناصر لما علمت (حدتو) بأية معلومات عن حركة الجيش قبل قيامها.

لقاءات نجيب الهلالي

فى صباح ٢٢ يوليو شهد منزل نجيب الهلالى باشا بالمندرة بالاسكندرية نشاطا غير عادى، ونزل صاحب الدولة من غرفة نومه مرتديا بدلة بيضاء أنيقة إلى صالونه الخاص بالدور الأول فى العاشرة صباحا. وكان كتلة من النشاط ويبدو على أساريره المرح والانشراح وهو فى طريقه لمقابلة أعضاء وزارته الذين كلف الأستاذ صلاح الشاهد تشريفاتى الرياسة فى مساء اليوم السابق بالاتصال بهم ودعوتهم إلى الحضور لمقابلته، وكان ذلك عقب تكليفه بتأليف الوزارة.

ولم يفاجأ صلاح الشاهد بهذا النبأ بل وأخبر رئيسه أنه قد عرف الأمر من قريبته أصيلة هانم والدة الملكة ناريمان عندما قالت له أن الرجل النظيف آت إلى الوزارة، وذكر أنه قال لها إن شروط الهلالى للخروج من صومعته وقبول الوزارة هى تطهير الحاشية من المفسدين، فردت بأن الملك قد قبل ذلك. ولم يلبث المنزل الهادئ أن تحول إلى خلية نحل فقد أخذ الوزراء يتوافدون على البيت فى الوقت الذى علت فيه أصوات الصحفيين بالخارج وهم يحتجون على جنود الحراسة الذين كانوا يحاولون منعهم من الدخول.

واستقبل الهلالى باشا من أعضاء وزارته الأولى الباشوات عبد الخالق حسونة ومرتضى المراغى ومحمد كامل مرسى وطراف على وزكى عبد المتعال ومحمد المفتى الجزايرلى وراضى أبو سيف راضى ومحمد رفعت وفريد زعلوك وطه السباعى وتم الاتفاق معهم على دخولهم الوزارة الجديدة.

وكان الهلالى قد استدعى جميع أعضاء وزارته الأولى للاشتراك معه فى تشكيل الوزارة ماعدا محمود غزالى وصليب سامى، كما استبعد نجيب إبراهيم الذى اشترك فى وزارة حسين سرى باشا قائلاً إنه لن يتعاون مع وزير جلس إلى جوار كريم ثابت فى مجلس الوزراء.

واستقبل الهلالى بعد ذلك الوزراء الجدد وهم حسن كامل الشيشينى المرشح وزيراً للزراعة والدكتور سيد شكرى المرشح وزيراً للصحة، وكان الهلالى قد بحث فى اليوم السابق عن اسمى وزيرين قبطيين ليدخلا الوزارة فرشح المحيطون به المهندس يوسف سعد لوزارة الأشغال والأستاذ مريت غالى لوزارة الشئون البلدية والقروية ورحب الهلالى بالترشيح واستقبل الوزيرين القبطيين.

وكانت تعليمات رئيس الوزراء لأعضاء وزارته أن يلتقوا جميعًا قبل الساعة الرابعة فى صالون قصر المنتزة لحلف اليمين أمام الملك.

ودعى الهلالى بضع مرات إلى الهاتف ليتحدث إلى حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى، وكانت المكالمات تتسم بروح الود والصداقة فإن الهلالى كان شديد الاطمئنان إلى تعاون حافظ عفيفى معه كما كان بالغ الثقة فى كفاءته ونزاهته وحسن نواياه.

وعندما زاره حافظ عفيفى فى منزله فى اليوم السابق وأبلغه أن الملك يكلفه بتأليف الوزارة الجديدة وحاول الهلالى الاعتذار محتجا بأن المؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين رد حافظ عفيفى: «لقد تغيرت الأوضاع ووعد الملك بأن يلتزم حدوده وألا يمكّن غير المسئولين من شئون الحكم».

وهكذا كان الهلالى فى ذلك الصباح كما وصفه من شاهدوه أسعد ما يكون الإنسان.

وفى الوقت الذى كان فيه الهلالى مشغولا بلقاءاته مع وزرائه فى منزله بالاسكندرية كان العمل فى قيادات الجيش ووحداته بالقاهرة يسير سيره المعتاد دون أن يبدو فى الأفق أى نذير لشىء غير متوقع، فالفريق حسين فريد أقبل إلى مكتبه بكوبرى القبة مبكرا نشطا كعادته كل صباح ومضى يصرف الأمور بصرامته المعروفة، بينما أخذ مدير مكتبه العقيد أ. ح عبد العزيز فتحى فى عرض الأوراق والمذكرات المهمة عليه وهو يذيلها بعد قراءتها بتأشيراته الموجزة الدقيقة.

وقبل أن ينصرف مدير المكتب أمره رئيس الأركان باستدعاء اللواء محمد نجيب لمقابلته على الفور. وكان محمد نجيب وقتئذ مديرا لسلاح المشاة ورئيسا لمجلس إدارة نادى الضباط الذى صدر القرار بحله يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ بناء على ضغط الملك على الفريق محمد حيدر القائد العام.. وعاد عبد العزيز فتحى بعد قليل لينبئ رئيسه بأن اللواء محمد نجيب قد حجز بكشف المرضى فى منزله منذ أيام وسأله إن كان يود أن يطلبه له على الهاتف فهز الفريق حسين فريد رأسه وأخبره فى اقتضاب أنه يريده شخصيا، فإن الهاتف لا يصلح فيما يريده من أجله وأشار الفريق بيده فبادر مدير مكتبه بالانصراف.

ماذا كان يريد حسين فريد يا ترى من اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم.. هل كان يريد أن يخطره بأن يهيئ نفسه للسفر إلى الصعيد فإن قرار تعيينه قائداً للمنطقة الجنوبية بمنقباد على وشك الصدور... هل كان يريد أن يسأله عن سر مقابلته للدكتور محمد هاشم وزير الداخلية فى حكومة حسين سرى باشا المستقيلة يوم ١٨ يوليو فى شقته بالزمالك بعد منتصف الليل والتى رصدها رجال المباحث.. أم كان يريد أن ينصحه بدافع من الزمالة أن يقلل من نشاطه واتصالاته لأنه موضوع تحت رقابة المباحث؟

الواقع أن سبب هذا اللقاء الذى لم يتم سيظل سرًّا مجهولاً إلى الأبد.

وكانت الحركة فى معسكرات الجيش بهايكستيب والعباسية والماظة تجرى على منوال العمل اليومى، فالجنود فى طوابيرهم خلف مدافعهم وأسلحتهم تحت إشراف ضباطهم وقد علت الأصوات ونشطت الحركات وتتابعت النداءات. أما القادة ومديرو الأسلحة والإدارات فقد ظلوا فى ذلك اليوم فى مكاتبهم يقابلون زوارهم ويردون على المكالمات الهاتفية ويوقعون على الأوراق الهامة التى قدمها لهم ضباط أركان حربهم، والبعض منهم

أخذوا يمرون على وحداتهم ويلقون على مروءسيهم من الضباط أوامرهم وتعليماتهم وكان بعضها يتعلق بموضوعات وإجراءات يريدون منهم تنفيذها فى اليوم التالى .

ولكن من كان من هؤلاء القادة يتخيل أن شمس اليوم التإلى لن تطلع عليه إلا وهو رهين الاعتقال؟ من كان يظن أن هذا الهدوء الشامل فى معسكرات الجيش سوف تعقبه العاصفة التى ستقتلع كل هذه الأوضاع والمفاهيم البالية .

أسباب التعجيل بموعد قيام حركة الجيش

شائعتان تعجلان بموعد قيام حركة الجيش

كانت النية معقودة لدى لجنة القيادة فى الضباط الأحرار على القيام بالحركة عام ١٩٥٥ وذلك ما صرح به جمال عبد الناصر بنفسه بعد الثورة- وقد قدرت هذه المدة على أساس مرور ست سنوات على بدء تشكيل التنظيم، لتكون الفرصة قد تهيأت لاستكمال بنائه فإن عملية إنشاء تنظيم سرى بالجيش تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات لم تكن أمراً هينا فى وجود أجهزة متعددة للأمن مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسى وأجهزة الملك الخاصة بالأمن، كما أن أجهزة المخابرات الإنجليزية والأمريكية لم تكف عن نشاطها فى الآونة الأخيرة بحثا عن الضباط الأحرار .

وفوجئ التنظيم وهو مازال هشا غير متكامل بأحداث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ التى انتهت بنزول الجيش إلى الشوارع لإعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة وضاعت من التنظيم فرصة ذهبية باستغلال انتشار قوات الجيش فى أرجاء العاصمة للاستيلاء على السلطة بضربة واحدة ودون مغامرة أو جهد .

وانقسم الرأى بين أعضاء لجنة القيادة... فريق يرى ضرورة استغلال فرصة وجود الجيش فى قلب العاصمة وظروف منع التجول ليلا للقيام بالحركة على الرغم من عدم استكمال التنظيم قوته، إذ إنه من المستبعد أن تسنح فرصة مماثلة فى المستقبل، أما الفريق الآخر ومن بينه عبد الناصر فقد كان يؤثر عدم التحرك فى هذه الآونة لأن التنظيم أضعف من أن يقوم بالضربة المنتظرة. وحسم عبد الناصر الأمر بعد اللقاء الذى أجراه مع اللواء محمد نجيب فى مكتبه برئاسة المشاة الذى حضره معه اثنان من أعضاء لجنة القيادة هما عبد الحكيم عامر وصلاح سالم كما حضره أحد ضباط التنظيم وهو الرائد أ.ح جمال حماد أركان حرب سلاح المشاة وقتئذ، وفى هذا اللقاء حذر محمد نجيب من عواقب القيام بأى تحرك فى هذه الفترة التى يتربص فيها الاستعمار بالوطن بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإقالة الحكومة الوفدية، فقد يستغل الفرصة ويزحف بقواته إلى القاهرة بحجة المحافظة على الأمن وحماية أرواح الأجانب وهى الحجة التى يتذرع بها على الدوام لتنفيذ مآربه. واتجه تفكير لجنة القيادة بعد ذلك إلى التعجيل بموعد الحركة الذى تحدد عام ١٩٥٥ ليأتى مبكراً ثلاث سنوات عن ميعاده واختير شهر نوفمبر ١٩٥٢ موعداً للقيام بالحركة، وكان السر فى ذلك أن البرلمان الوفدى الذى سبق لنجيب الهلالى استصدار مرسوم من الملك بحله فى ٢٤ مارس، ١٩٥٢ أثناء وزارته الأولى كان من المفروض اجتماعه فى هذا الشهر بقوة الدستور فى حالة عدم دعوته من قبل الملك. فإذا حدثت مخالفة دستورية ولم يتم دعوة المجلس للانعقاد كما كان منتظراً فإن حركة الجيش عندئذ تكون لحماية الدستور وبذا تضمن تأييد الشعب.

وكانت هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زلزلة الوضع السياسى وتحطيم صورة الملك أمام الشعب تحطيما لا يمكن جبره مما شجع لجنة القيادة على اتخاذ قرار التبكير بالحركة ثلاث سنوات.

أولها قضية الأسلحة الفاسدة فقد أثبتت أن الملك يسرق هو وحاشيته ولو على جثث الضحايا.

وثانيها كانت مأساة زواج أخته فتحية من رياض غالى وتجريدها هى وأمها نازلى من لقبيهما، وبذا انكشف للشعب جو الانحلال الذى تعيش فيه الأسرة المالكة.

أما ثالثها فكانت مؤامرته الأخيرة مع الإنجليز لاستغلال أحداث حريق القاهرة لإقالة الحكومة الوفدية، فقد كانت طعنة دامية للكفاح الوطنى ضد الإنجليز ودمغته أمام الشعب بتهمة التواطؤ مع الاحتلال، وأجبرته على تأليف وزارات متعاقبة لا عمر لها ولا سند لها من الشعب أو الدستور عرفت باسم وزارات الموظفين أو وزارات الاحتضار.

وأدى ذلك كله إلى ضياع ثقة الشعب فى حكومته وأصبح الوضع فى الداخل أشبه بأوراق الخريف لا يحتاج إلا إلى هزة بسيطة يسقط بعدها هشيما تذروه الرياح.

وعجل فاروق بإشعال المعركة بينه وبين الضباط مبكرة أربعة أشهر عن موعدها، فقد أصدر الفريق محمد حيدر إرضاء له قراراً بحل مجلس إدارة نادى الضباط فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ عقابا رادعا للضباط على جرأتهم وتطاولهم على قائدهم الأعلى خلال اجتماع الجمعية العمومية بناديهم بالزمالك مساء يوم ١٦ يونيو، وكان الفارق الزمنى بين اجتماع النادى وقرار الحل شهراً واحداً بالضبط.

وبادرت لجنة القيادة للضباط الأحرار إلى التقاط القفاز الذى قذف به الملك فى وجه ضباط الجيش واجتمعت يوم ١٧ يوليو ١٩٥٢ للنظر فى الموقف، وحضر الاجتماع عبد اللطيف البغدادى لأول مرة بعد انقطاع دام ستة أشهر احتجاجا على قرار اللجنة السابق بعدم التحرك عقب أحداث حريق القاهرة.

ولقد ثبت أن اللجنة قد اجتمعت ثلاث مرات خلال أيام ١٧، ١٨، ١٩ يوليو وحضر اجتماعاتها جميع أعضائها الموجودين بالقاهرة ومعهم عبد الحكيم عامر الذى كان يعمل برئاسة الفرقة الأولى برفح ويمضى بالقاهرة إجازة ميدان، كما ثبت أن التفكير اتجه أولا إلى اختيار يوم ٥ أغسطس موعداً لقيام الحركة وبررت اللجنة ذلك الاختيار بسببين.

أولهمـــا خشية امتناع البنوك عن صرف مرتبات الضباط والجنود.

وثانيهما -وهو الأهم- انتظار وصول القوة الأساسية لكتيبة مدافع الماكينة الأولى من العريش والتي كانت مقدمتها قد وصلت هايكستيب يوم ١٣ يوليو بقيادة المقدم يوسف منصور صديق قائد ثاني الكتيبة.

وكان مقررا أن تلعب هذه الكتيبة الدور الأول بين وحدات المشاة لما تتمتع به من قوة نيران كثيفة.

لكن هذا الموعد ٥ أغسطس تم تقديمه كما نعلم إلى ليلة ٢٣ يوليو وإذا رجعنا إلى المذكرات والأقوال التي نشرت لمعرفة متى حدث على وجه التحديد هذا التغيير الذي عجل بموعد قيام الحركة نحو أسبوعين لوجدنا كثيراً من التضارب، فالبغدادي يروي أن ذلك تم خلال اجتماع لجنة القيادة يوم ١٨ يوليو واللواء محمد نجيب يروي أن ذلك تم خلال مقابلته لعبد الناصر وعبد الحكيم عامر في غرفة الطعام بمنزله بعد ظهر يوم ١٩ يوليو بعد أن أخذهما إليها من الصالون الذي كان يجلس فيه الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل والمقدم جلال ندا عندما أدرك أنهما -أي عبد الناصر وعبد الحكيم- يريدان أن يسرا إليه بشيء خاص، وعندما أخبراه بأن الموعد هو ٥ أغسطس وبررا له ذلك بالسببين السابق ذكرهما ضغط على عبد الناصر للتعجيل بموعد الحركة لأن الجهات المسئولة عرفت عدداً من أعضاء اللجنة، وقد علم محمد نجيب ذلك من الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية عندما استدعاه إلى منزله بالزمالك يوم ١٨ يوليو ودامت المقابلة إلى ساعة متأخرة من الليل.

أما خالد محيي الدين فيروي أن موعد الحركة لم يتحدد بالضبط إلا خلال الاجتماع الذي عقد بمنزله ظهر يوم ٢٢ يوليو وحضره أعضاء مجلس القيادة.

ومن تضارب هذه الأقوال تتضح لنا الصعوبة في تحديد الوقت الذي تقرر فيه العدول عن قيام الحركة في ٥ أغسطس والتعجيل بها لتكون ليلة ٢٣ يوليو.

وإذا ضربنا صفحا عن الأقوال التى أوردناها والتى قد يكون الخطأ قد شاب بعضها بسبب طول المدة واحتمال النسيان، واعتمدنا على تحليل الأحداث والوقائع تحليلا منطقيا لأمكننا فى النهاية أن نصل إلى أقرب ما يمكن إلى الصواب من ناحية تسلسل الأحداث.

إن صدور القرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط يوم ١٦ يوليو كان ناقوس الخطر الذى أيقظ أعضاء لجنة القيادة فبادروا إلى الاجتماع يوم ١٧ يوليو بعد أن أحضروا زميلهم الغائب عبد اللطيف البغدادى ليكتمل عقدهم، وانضم إليهم عبد الحكيم عامر الذى كان بالقاهرة فى إجازة ميدان.

وعقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات متوالية فى أيام ١٧، ١٨، ١٩ يوليو جرت فيها مناقشة الاقتراحات المعروضة أمام اللجنة للرد على قرار حل مجلس إدارة النادى، وكان الاقتراح الأول هو القيام بعملية اغتيالات واسعة النطاق لثلاثين شخصا من السياسيين المصريين على أن يتم ذلك فى يوم واحد. ثم عدل عن هذا الاقتراح الدموى وتم الأخذ بالاقتراح الثانى وهو القيام بحركة عسكرية ليكون تغيير الأوضاع جذريا ولتكون للتضحية ثمارها.

وخلال هذه الاجتماعات وكانت أعصاب أعضاء اللجنة لا تزال هادئة نوقش قرار حل مجلس إدارة النادى الذى كان يعنى فى الواقع أن الملك وقائده العام محمد حيدر قد قررا انتهاج سياسة أكثر تشددا وحزما إزاء الضباط الأحرار الذين يثيرون المتاعب فى الجيش كما يعنى بوضوح أن الملك قد بدأ المعركة. وإزاء هذا الموقف وعلى ضوء مناقشة العوامل المؤثرة قررت اللجنة تحديد يوم ٥ أغسطس موعداً لقيام الحركة.

ولا يمكن من الوجهة المنطقية أن نتصور أن تعدل اللجنة عن قرارها وتسارع بالتعجيل بالحركة نحو خمسة عشر يوما إلا إذا كانت هناك أسباب جوهرية قد جدت على الموقف، أو أن هناك قوة ضاغطة قد طرأت فجأة فاضطرت اللجنة إلى هذا التعجيل مضحية فى سبيل ذلك بالفترة التى كانت

خصصتها لإتمام الاستعدادات داخل الأسلحة وإخطار أكبر عدد من الضباط الاحرار ليعود من قام منهم بالإجازة، وأخيراً وهو الأهم أن تكون القوة الضاربة من المشاة وهى الكتيبة الأولى مدافع ماكينة والمسلحة بستة وأربعين مدفع ماكينة فيكرز قد وصلت من العريش. فإذا أمعنا التفكير فى العوامل التى طرأت على الموقف بعد يوم ١٩ يوليو لخرجنا بالحقائق التالية:

أولاً: قدم حسين سرى رئيس الوزراء استقالته يوم ٢٠ يوليو، وكان معروفا أن حسين سرى يعلم بحالة السخط الموجودة بالجيش ومن أجل ذلك رشح اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ولكن فاروق رفض ذلك، واستمرت سياسة حسين سرى فى محاولة التهدئة فدعا الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية اللواء محمد نجيب إلى مقابلته فى منزله بالزمالك يوم ١٨ يوليو ودامت المقابلة إلى ساعة متأخرة من الليل، وكان الغرض منها معرفة أسباب تذمر رجال الجيش وما هى مطالبهم، وباستقالة وزارة حسين سرى تكون السياسة التى اتبعها فى محاولة استرضاء الجيش قد فشلت لأنها لم تجد استجابة من الملك.

ثانياً: بمجرد تقديم حسين سرى استقالة وزارته علمت المصادر المطلعة أن نية الملك متجهة إلى قبولها وتكليف نجيب الهلالى بتشكيل وزارة جديدة، ولم يكن شخص نجيب الهلالى فى ذاته يشكل أية خطورة على الضباط، فقد كانت رغبته واضحة هو الآخر فى محاولة استرضاء ضباط الجيش عندما عقد النية فى وزارته الأولى على إسناد وزارة الحربية إلى محمد نجيب، وتم الحصول على موافقته فعلا لولا رفض الملك للتعامل مع عرابى رقم ٢ على حد قوله.

ثالثًا: كان النبأ الذى أدى إلى انزعاج الضباط الأحرار والذى أثار ثائرتهم هو انتظار تقلد اللواء حسين سرى عامر مدير الحدود وخصم الضباط الأحرار اللدود منصب وزير الحربية، ولم يكن ذلك يعنى سوى تحدى الملك للضباط وبدء سياسة انتقامية.

رابعًا : اقترن نبأ قرب تعيين حسين سرى عامر وزيراً للحربية بنبأ آخر أثار القلق فى نفوس أعضاء لجنة القيادة على وجه الخصوص وهو أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء ١٢ ضابطًا من بينهم معظم أعضاء لجنة القيادة نفسها، وأن الغرض من تعيين حسين سرى عامر هو التنكيل بهؤلاء الضباط بشتى الوسائل من طرد من الخدمة أو اعتقال أو تشريد .

هكذا دب الاضطراب والقلق فى نفوس أعضاء لجنة القيادة، فالخطر الذى كان فى دائرة الاحتمال أصبح وشيكا داهما وأحسوا بأنهم هم أنفسهم معرضون فى أية لحظة للإجراءات الانتقامية من الخصم العنيد، وغدا الأمر بمثابة صراع مع الزمن أو سباق الموت بين لجنة القيادة وغريمها حسين سرى عامر.

وكان السؤال الذى يدور فى ذهن أعضاء اللجنة هل سيتمكنون من الغداء به قبل أن يتعشى بهم، ولم تكن هناك إجابة لهذا السؤال سوى التعجيل بقدر ما يستطاع بسرعة الحركة ولذا عدل بالطبع عن الموعد الأصلى وهو ٥ أغسطس وجرت محاولة لتكون الحركة، ليلة ٢٢ يوليو ليتم تحطيم الوزارة الجديدة بما فيها وزير الحربية قبل أداء اليمين الدستورية، ولما تعذر ذلك تحددت ليلة ٢٣ يوليو أى بعد ساعات قلائل من أداء الوزارة اليمين الدستورية حتى لا تتاح أية فرصة لوزير الحربية الجديد لإصدار أى تعليمات أو أوامر يسبق بها ضربة الضباط الأحرار التى كانت تعد وقتئذ فى عناية وكتمان لتهوى على رأس الأفعى فتسحقها سحقا.

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن بعد أن استعرضنا العوامل السابقة هو أن نصل إلى المصدر الذى استقت منه لجنة القيادة المعلومات الخطيرة التى بدلت تقديراتها، وكذا وقت توصلها لهذه المعلومات كى يمكننا استقصاء أمر هذه الأنباء والحكم بعد مناقشتها وتحليلها عما إذا كانت أنباء صحيحة أم كانت مجرد شائعات؟ لقد ثبت أن أول تبليغ وصل إلى لجنة القيادة كان عن

طريق اللواء محمد نجيب حينما زاره عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى منزله بعد ظهر يوم ١٩ يوليو، فقد أخبرهما بنبأ اكتشاف السلطات المسئولة معظم أسماء هذه اللجنة وكان مصدر النبأ موثوقا به فقد جاء عن طريق وزير الداخلية نفسه خلال زيارة محمد نجيب له فى منزله فى الليلة السابقة مباشرة.

وكان التبليغ الثانى الذى أثار الأعصاب بلا شك وأدى إلى تصميم عبد الناصر على التعجيل بالحركة بأقرب وقت ممكن هو تلك المحادثة الهاتفية التى تمت يوم ٢٠ يوليو بين الصحفى المعروف أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى من الاسكندرية وبين شقيق زوجته الرائد ثروت عكاشة أحد الضباط الأحرار البارزين بسلاح الفرسان فى منزله بالقاهرة، وكان يتناول الغداء عنده وقتئذ المقدم حسين الشافعى زميله فى السلاح والتنظيم. وعن طريق هذه المحادثة علم ثروت عكاشة أن حكومة حسين سرى قد قدمت استقالتها وأن نجيب الهلالى قد كلف بتشكيل الوزارة الجديدة وأن اللواء حسين سرى عامر ينتظر أن تسند إليه وزارة الحربية، وأن اثنى عشر ضابطا ينتظرهم السجن والتشريد، وكانت تلميحات أحمد أبو الفتح توحى بضرورة التحرك السريع لأن الموقف لا يحتمل التأخير.

ولم يعد هناك مجال للبحث أو النقاش فإن الأحداث هى التى فرضت نفسها بعد أن أصبح الموضوع مسألة حياة أو موت بالنسبة للتنظيم، فما كاد ثروت عكاشة وزميله يبلغان تلك الأنباء إلى عبد الناصر اللذين توجها إليه مباشرة عقب الحديث الهاتفى حتى أصدر التعليمات لهما بإعداد قوة سلاح الفرسان الضاربة على الفور حتى تصدر لهم أوامر التحرك. والتزم ضباط سلاح الفرسان الأحرار ثكناتهم يوم ٢١ يوليو، ولم يغادروها منذ ذلك اليوم حتى يوم ٢٦ يوليو كما صدرت التعليمات إلى الضباط الأحرار فى باقى الأسلحة بعدم مغادرة بيوتهم يوميًا بعد الساعة الثالثة ظهرًا إلى حين أن تصدر لهم الأوامر النهائية.

وهكذا ووفقا لتسلسل الأحداث لابد أن نعتبر أن المعلومات التى أوصلها ثروت عكاشة إلى جمال عبد الناصر نقلا عن أحمد أبو الفتح يوم ٢٠ يوليو كانت هى العامل الأساسى فى التعجيل بقيام الحركة وفى تغيير الموعد السابق تحديده بمعرفة لجنة القيادة، وبدأ عبد الناصر منذ هذه اللحظة يمسك بزمام المبادرة بنفسه ويتخذ القرارات المصيرية كموعد القيام بالحركة ليلة ٢٢ يوليو ثم تأجيله بعد ذلك ٢٤ ساعة ليصبح ليلة ٢٣ يوليو، فإن الوقت لم يعد يسمح باجتماع اللجنة القيادية والاستماع إلى مناقشاتها الطويلة والموقف أصبح فى حاجة إلى قائد واحد فقط يحسم الأمور ويصدر التعليمات، ولذا لم تعقد اللجنة اجتماعا آخر عقب يوم ١٩ يوليو وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه، وحينما اجتمعت اللجنة ظهر يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين كان اجتماعها لمجرد تلقى الأوامر التنفيذية للتحرك والتى ألقاها المقدم زكريا محيى الدين ولم يكن وقتئذ من أعضاء اللجنة، كما شاركهم الاجتماع من خارج اللجنة إبراهيم الطحاوى وعبد المنعم أمين وحسين الشافعى.

ولا يعنى انفراد عبد الناصر بالقيادة والتوجيه أن صلاته بأعضاء لجنة القيادة قد انقطعت فى الأيام الأخيرة، فقد كان دائما على اتصال وثيق بهم ويخبرهم بالموقف أولاً بأول ولكن ذلك كان يتم معهم فرادى أو مجموعات صغيرة بقصد التشاور، ولكن المقصود أن اللجنة مكتملة العدد وباختصاصاتها لم تنعقد بعد يوم ١٩ يوليو حتى نجاح الحركة إذ إن اجتماع يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين لا يعتبر اجتماعا خاصا باللجنة، فقد حضره أربعة ضباط من خارجها ويمكن اعتبار الحاضرين فى هذا الاجتماع بمثابة مجموعة الأوامر، وقد قدموا لتلقى تعليمات التحرك من القائد كما هو المتبع فى فن التكتيك الحربى.

والحقيقة أن أسلوب جمال عبد الناصر الذى اتبعه خلال تلك الفترة فى تحمل المسئولية والانفراد بإصدار القرارات كان يتماشى تماما مع طبيعة

شخصيته وفى حبه للرئاسة رغم ما كان يكلفه ذلك من عناء... وقد كان طبيعيا بعد أن شعر عبد الناصر بأنه يمارس فعلاً سلطاته كرئيس للجنة القيادة أن يحس بالقلق عندما أخذ زكريا محيى الدين -وهو أقدم منه فى الرتبة- يقرأ خطة العمليات على الحاضرين فى اجتماع يوم ٢٢ يوليو بمنزل خالد محيى الدين قبل ساعات من قيام الثورة، ففى إثر انتهاء زكريا من قراءة الخطة قال: «كويس على بركة الله» ثم وضع الورقة التى كان يقرأ منها الخطة فى جيبه وانصرف، وهنا التفت عبد الناصر إلى زملائه الموجودين وقال معلقا على تصرف زكريا: «الحكاية مش أقدمية».

هل كانت هناك فعلا قائمة بأسماء ١٢ ضابطا؟

إن أول مرة تردد فيها أن الملك لديه قائمة بأسماء ١٢ ضابطا من الضباط الأحرار كان يوم ٥ يوليو، فقد ذكر الأستاذ موسى صبرى أن حافظ عفيفى رئيس الديوان حضر إلى مكتب حسين سرى رئيس الوزراء وهو ممسك بورقة صغيرة فى يده وأخبره أن الملك له طلبات عنده أولها إبعاد ١٢ ضابطا من الجيش، وثانيها حل مجلس إدارة نادى الضباط.

ولما سأله حسين سرى عن أسماء هؤلاء الضباط أجاب حافظ عفيفى بأنه لا يعرفهم وأنه سمع أن حيدر باشا يعرفهم جيدا، ولما استفسر حسين سرى من رئيس الديوان عن صاحب الخط الذى كتبت به مطالب الملك فى الورقة التى يمسكها لأنه ليس خط الملك أجابه بأنه خط الشماشرجى عزيز -أحد خدام الملك-، وعلى أثر هذا اللقاء حضر الفريق حيدر إلى مكتب حسين سرى وكان من الطبيعى أن يسأله عن أسماء الضباط الذين يطلب الملك إبعادهم وكانت المفاجأة أن حيدر باشا نفى علمه بهذه الأسماء.

لقد ظل موضوع هذه القائمة بأسماء الضباط يتردد منذ قيام حركة الجيش حتى رسخ فى الأذهان كقضية مسلمة دون أن يحاول أحد مناقشته أو يبحث عن مدى صحته.. لقد كان المفترض أن يكون أول شخص لديه هذه الأسماء هو الفريق محمد حيدر لأنه القائد العام للقوات المسلحة الذى ستوكل

إليه مهمة إبعاد هؤلاء الضباط، ولكن الفريق حيدر كما رأينا أنكر أمام رئيس الوزراء معرفته بهذه الأسماء، ولا يمكن بالطبع أن نتخيل أن الفريق حيدر كان ضالعا مع الضباط، الأحرار وأنه أخفى هذه الأسماء فإنه أول من يعلم أن هذه القائمة لو كانت وصلته حقا فإن أجهزة الأمن لديها بلا شك عدة صور أخرى تحتفظ بها لنفسها كما أن نسخة منها لابد أن تكون قد أرسلت إلى السراى إظهاراً لنشاط هذه الأجهزة ومدى ولائها وإخلاصها للملك.

وينبغى ألا يغيب عن بالنا مدى ما كان يعانيه الفريق محمد حيدر فى هذه الفترة من ضعف مركزه وتقلص سلطانه بسبب غضب الملك عليه، لعجزه عن كبح جماح الضباط الذين يثيرون القلاقل فى الجيش ووصل غضب الملك عليه إلى الحد الذى جعله يبادر حسين سرى رئيس الوزراء فى أول لقاء معه بعد أن حلفت وزارته اليمين الدستورية يوم ٢ يوليو ويطلب منه أن يعتبر حيدر غير موجود بالجيش أى مفصولا، واستمهله حسين سرى بعض الوقت ليبحث موضوعه، وفى يوم ٥ يوليو قابل الفريق حيدر رئيس الوزراء حسين سرى فى مكتبه عقب زيارة حافظ عفيفى ونقل رئيس الوزراء إلى حيدر بالطبع مطلبى الملك فى إبعاد الضباط وحل مجلس إدارة نادى الضباط اللذين قرأهما عليه رئيس الديوان أثناء مقابلته له.

وحينما اتصل الفريق حيدر بالسراى يوم ١٠ يوليو أمهلوه خمسة أيام لتنفيذ مطالب الملك وإلا اعتبر نفسه مستقيلا، وبادر الفريق حيدر قبل انتهاء المهلة بإصدار القرار بحل مجلس إدارة النادى استرضاء للملك وأملا فى استعادة مركزه ونفوذه السابقين.

والسؤال الآن هو إذا كان لدى الفريق حيدر حقًّا قائمة بأسماء الضباط المطلوب إبعادهم فلماذا لم يبادر بتنفيذ مطلب الملك فى إبعادهم وهو يعلم أن ذلك المطلب جاء فى الأهمية الأولى وفقا لترتيب الطلبات فى الورقة التى كان يمسك بها حافظ عفيفى فى الوقت الذى سارع فيه بتنفيذ المطلب ذى الأهمية الثانية وهو حل مجلس إدارة نادى الضباط.. وكان حيدر يعلم بلا

شك أن أمله فى استعادة مكانته لدى الملك رهين بتنفيذ مطالبه والاستجابة إلى رغباته... لا شك أن نتيجة هذه المناقشة لابد أن تصل بنا إلى حقيقة لا مجال لنكرانها وهى أن قائمة أسماء الضباط لم يكن لها وجود حقيقى.

بقيت نقطة أخرى هامة وهى أنه إذا صدقنا حقا أنه كانت هناك قائمة تضم أسماء الضباط كما ذكر، وإذا صدقنا أن الأسماء المدونة بها ظلت سرًّا مجهولا إلى حين قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فما هى أسباب عدم عثور أى إنسان على دليل واحد يؤيد وجود هذه القائمة بعد قيام الحركة؟ لقد وضعت الثورة يدها على جميع المستندات والوثائق والتقارير فى مختلف أجهزة الدولة بما فيها أجهزة الأمن، ولقد نشرت عشرات الكتب والمذكرات عن العهد الماضى بكل دقائقه وأسراره، ولقد مثل عشرات من السياسيين من مختلف رجال الأحزاب وكبار المسئولين فى العهد الماضى أمام محاكم الثورة سواء أكانوا شهوداً أم كانوا فى قفص الاتهام وأدلوا باعترافات خطيرة وأسرار مثيرة عن كل ما يتعلق بالعهد الماضى، وكل هؤلاء وأولئك لم يتطرق واحد منهم إلى ذكر قائمة أسماء الضباط الذين قرر الملك التنكيل بهم رغم أن هذا الموضوع أصبح ينشر فى الكتب والمراجع كحقيقة مؤكدة دون أن يحاول أحد مناقشته أو تمحيصه.

ورأيت أن أستقصى هذا الأمر بنفسى علنى أصل إلى هدفى وهو مجرد معرفة الحقيقة، فذهبت إلى واحد من الذين كان لديهم المقدرة على إزالة الغموض والكشف عن الأسرار وهو السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية السابق فقد كان بحكم وضعه كعضو فى مجلس قيادة الثورة ثم برئاسته لجهاز المخابرات العامة خير من كانت لديه الفرصة للإطلاع على قائمة الأسماء التى تردد ذكرها كثيراً -إن كان لها وجود حقيقى-، ولقد أسعدنى أن التحليل المنطقى الذى سردته اتفق فى نتيجته تماماً مع ما أنبأنى به السيد زكريا محيى الدين وهو أنه لم يعثر على أثر لمثل هذه القائمة ولم تصله أية معلومات بصحة هذه الواقعة.

منصب وزير الحربية فى وزارة الهلالى

إن الشائعة التى كان لها أثر خطير فى التعجيل بقيام الحركة كانت ذلك النبأ المثير عن انتظار إسناد وزارة الحربية إلى اللواء حسين سرى عامر، وأنه سيعين خصيصا لتصفية موضوع الضباط الأحرار بالجيش والقضاء على شوكة أولئك الضباط الذين تحدوه جهارا فى إنتخابات نادى الضباط.

وإذا ناقشنا حقيقة هذا النبأ الذى ذاع وملأ الأسماع قبل الحركة وكان له دوى هائل سيتضح لنا أنه كان مجرد شائعة لا سند لها من الواقع، فلقد ثبت بما لا يقبل الشك أن نجيب الهلالى لم يدر فى خلده مطلقا سواء فى وزارته الأولى أو الثانية إسناد منصب وزير الحربية إلى حسين سرى عامر، ولم يتردد هذا الأسم بتاتا فى محيط المقربين إلى الهلالى والذين كانوا يعاونونه فى ترشيح الوزراء، وعلى العكس فإن الضابط الوحيد الذى رشحه نجيب الهلالى فى وزارته الأولى ليكون وزيراً للحربية كان اللواء محمد نجيب وقد كلف الأستاذ صلاح الشاهد بالاتصال به لمعرفة رأيه، وعندما وافق محمد نجيب على الاشتراك فى الوزارة اتصل الهلالى برئيس الديوان الذى لم يلبث أن أبلغه برفض الملك الذى وصف اللواء محمد نجيب بانه عرابى رقم ٢ وكان ذلك هو سر إسناد وزارة الحربية إلى مرتضى المراغى بالإضافة إلى وزارة الداخلية.

وعندما بدأ نجيب الهلالى فى تأليف وزارته الثانية بالإسكندرية مساء يوم ٢١ يوليو إثر تكليفه بذلك وضع أمامه على منضدة صغيرة كشفا بأسماء الذين رشحهم لدخول الوزارة، وكان يجرى الاتصال التليفونى بهم عن طريق الأستاذ صلاح الشاهد لمعرفة رأيهم، وكان يضع علامة (صح) بجوار اسم الوزير الذى تم الاتفاق معه على الاشتراك فى الوزارة، وقد تمكن المصور الخاص بمجلة المصور بفضل براعته من أن يسجل بعدسته صورة هذا الكشف الذى كان يعد من أسرار رئيس الوزراء وقتئذ، ونشر هذا الكشف بمجلة المصور يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ بعد قيام حركة الجيش تحت عنوان « شهدنا مولد الوزارة

الجديدة »، والذى يهمنا فى هذا المقام أنه بمراجعة الكشف المنشور بالمصور نجد أن مرتضى المراغى كان موضوعا أمام اسمه (وزير الداخلية والحربية) .

وهذا الكشف هو بلا شك وثيقة دامغة إذ إنه أول ما دونه نجيب الهلالى كمشروع لتأليف وزارته بمجرد تكليفه بذلك ولا نجد لاسم حسين سرى عامر أثراً فى ذلك الكشف مما يدل بوضوح على أن اسمه لم يخطر على بال نجيب الهلالى ولم يكن قط من المرشحين للوزارة .

حقيقة حدث تغيير فى اللحظة الأخيرة قضى بإسناد وزارة الحربية إلى العقيد إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية أخت الملك فاروق وأن يكون مرتضى المراغى وزيراً للداخلية فقط، وكان هذا التغيير بناء على رغبة الملك وكاد ذلك يؤدى إلى عدول الهلالى عن تأليف الوزارة فى اللحظة الأخيرة، ولكن تحت إلحاح من كانوا وقتئذ حول نجيب الهلالى قبل رغبة الملك على مضض، ولكن ما علاقة ذلك كله بموضوع حسين سرى عامر؟

الصراع الخفى بين الفريق حيدر وحسين سرى عامر

أغفل المؤرخون ذلك الصراع الخفى الذى اشتدت حدته فى العام الأخير قبل حركة الجيش، والذى كان يدور بلا هوادة بين الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة واللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود والذى يفسر بلا شك كثيراً من الأسرار، ويجيب عن عديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام التى كانت تثير الحيرة فى ذلك الوقت.

كان حسين سرى عامر رجلا طموحا لا حد لآماله ومطامعه وقد استطاع بعد عودته إلى سلاح الحدود فى منصب وكيل عام السلاح عام ١٩٥١ بعد أن برأه القضاء فى قضية الأسلحة الفاسدة أن يزيح مدير السلاح اللواء محمد نجيب بعد فترة قصيرة وأن يتولى هو رئاسة سلاح الحدود.

وكانت وسيلته لتحقيق طموحه هى صداقته الشخصية لاثنين من أقرب المقربين إلى الملك وهما حلمى حسين سائقه الخاص ومحمد حسن خادمه الخاص.

وكان الثلاثة يمضون سهراتهم بفندق الكونتننتال فى جو من البذخ، وكان حسين سرى عامر حريصا على إغراق صديقيه بهداياه الثمينة التى كان يجلبها من مختلف المناطق الصحراوية التى كان يعتبرها مملكته الخاصة. وكان لإحدى هذه الهدايا تأثير خاص لا على الصديقين فقط بل على الملك فاروق نفسه، وهى صندوق كبير ملىء بذلك النوع من الأحياء المائية «الاستاكوزا» كان يصل بطائرة خاصة من الغردقة كل يوم أربعاء مع الحرص على أن تظل الاستاكوزا عائمة فى كمية كافية من المياه المالحة لتصل إلى القاهرة وهى على قيد الحياة. وكان سر شغف فاروق بهذه الهدية ما كان يعتقده فى تأثيرها على تقوية وتنشيط رجولته.

وعن طريق الاستاكوزا عرف حسين سرى عامر كيف يحصل على الرضاء الملكى السامى إلى الحد الذى جعل الملك يمنحه الترقية لرتبة اللواء ويعينه مديراً لسلاح الحدود ويبعد اللواء محمد نجيب عن منصبه ليفسح له مكانه، مما كاد يحمل محمد نجيب على تقديم استقالته، وامتد طموح حسين سرى عامر إلى ذلك المنصب المرموق الذى يتولاه الفريق حيدر، فقد زهد بعد قليل فى منصب مدير الحدود الذى ضاق عن أطماعه ووعده صديقاه بأنهما عن قريب سيزيحان له الفريق حيدر كما أزاحا من قبل محمد نجيب ليتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة.

وبدأت الحملات العنيفة ضد الفريق حيدر تنبعث لأول مرة من داخل السراى ولم يكف السائق الخاص والخادم الخاص اللذان كانا يقابلان الملك كل يوم تقريبا عن نقد تصرفات حيدر واتهامه بالعجز والضعف أمام الضباط، وأنه شاخ وهرم وأصبح مظهره الصارم وتكشيرته الحادة لا يخيفان طفلاً صغيراً، وأن المنصب فى حاجة إلى قائد ملىء بالحيوية والشباب من طراز حسين سرى عامر.

وانعكست هذه الحملة بالطبع على مشاعر فاروق تجاه حيدر فبدأت معاملته له تتغير وأبعده عن دائرة المقربين إليه، وشعر الفريق حيدر بتغير المعاملة وفكر جديا فى الاستقالة ولكن بريق المنصب وإلحاح المحيطين به أثنياه عن عزمه، وبدأ حيدر يشكو سوء ما يعانيه إلى المقربين منه وغير المقربين إلى الحد الذى دعاه إلى مصارحة اللواء محمد نجيب بما يعانيه، ولم يكن محمد نجيب صديقا أو مقربًا له ولكنه كان نوعًا من التنفيس عما يطويه فى صدره من هموم، فقال له فى مرارة عندما جاءه محتجا على تنحيته عن منصب مدير سلاح الحدود ليحل مكانه حسين سرى عامر:

«أنت لا تعرف صلة حسين سرى عامر بالملك.. ده أقرب له منى.. أنا مضى على ثلاثة أسابيع لا أستطيع فيها مقابلة الملك».

وجاءت انتخابات نادى الضباط وسط ذلك الجو من الشقاء الذى كان يعيش فيه حيدر، وكانت الأحداث التى وقعت بمثابة نجدة من السماء جاءت لحيدر على غير انتظار، ففى الوقت الذى قررت فيه الجمعية العمومية للضباط إسناد منصب الرئاسة الشرفية للنادى إلى الفريق حيدر رفضت بإصرار وعناد الموافقة على ضم مندوب سلاح الحدود إلى مجلس إدارة النادى.

وكان حيدر محبوبا من الضباط وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها فقد كان دائمًا يلبى مطالبهم ويحاول أن يحصل لهم على ما يستطيع من امتيازات لرفع مستواهم المادى. واشتدت ثورة الملك على حيدر التى كان يذكيها حلمى حسين ومحمد حسن وضغط فاروق على حيدر بضرورة تمثيل سلاح الحدود فى مجلس الإدارة، فقد خرج الموضوع عن إطاره الطبيعى وأصبح بمثابة إهانة شخصية لحسين سرى عامر.

وضغط حيدر بدوره على محمد نجيب ومجلس الإدارة ولكن ذلك لم يكن من سلطة المجلس فدعيت الجمعية العمومية للانعقاد لعرض الأمر عليها.

وبسبب أحداث حريق القاهرة لم يعقد الاجتماع إلا يوم ١٦ يونيو فى حديقة نادى الضباط بالزمالك وكان اجتماعا مشهوداً اعتبره بعض المؤرخين أخطر اجتماع عسكرى منذ الثورة العرابية فإن ما قيل وما حدث فى هذا الاجتماع أفصح بما لا يدع مجالاً للشك أن الملك فقد سيطرته على الجيش، وأن الجيش أسقط ولاءه للملك وأن الثورة العارمة ضد الملك قد خرجت من إطار السرية إلى حيز العلنية.

هكذا جرت منذ البداية أحداث نادى الضباط التى كان الفريق حيدر يظهر علانية امتعاضه منها وتبرمه بها فى الوقت الذى كان فيه باطنه يهتز طربا وارتياحا لهذ الإهانات والتحديات المتتالية التى يكيلها الضباط لمنافسه وغريمه حسين سرى عامر ،والتى كان يأمل أن يكتشف الملك بعدها حقيقة أمره ومدى عداء الضباط له، ولكن الأحداث لم تلبث أن تفاقمت بصورة لم يكن يتوقعها حيدر ولم يكن يريدها فقد انفلت زمام الموقف وانتقل الضباط من مرحلة تحدى حسين سرى عامر إلى مرحلة تحدى الملك نفسه، وشعر حيدر بأن الأرض بدأت تميد تحت قدميه فقد توقع اشتداد الحملة ضده داخل السراى بعد هذه الإهانات الجارحة التى لحقت بالملك، وكان شعور حيدر فى محله فقد اشتد سخط الملك عليه إلى الحد الذى جعله يطلب من رئيس وزرائه حسين سرى فى أول لقاء معه يوم ٢ يوليو أن يعتبر حيدر مفصولا من الجيش. وتلقى حيدر طلبات الملك الخاصة بالجيش يوم ٥ يوليو عن طريق حسين سرى رئيس الوزراء وليس عن طريق الملك مباشرة كما كان الحال دائماً بقصد الإمعان فى إذلاله، وعندما اتصل حيدر بالسراى يوم ١٠ يوليو (وأغلب الظن أن اتصاله كان مع حافظ عفيفى رئيس الديوان) أعطى مهلة خمسة أيام فقط لتنفيذ مطالب الملك وإلا اعتبر نفسه مستقيلا.

وكان حلمى حسين ومحمد حسن قد استغلا الظروف الأخيرة أحسن استغلال فزادا من ضغطهما على الملك لتنحية حيدر وتعيين الرجل القوى

حسين سرى عامر ليعيد الانضباط والنظام إلى الجيش، وكاد هذا الضغط يؤتى ثماره فعلا فقد كانت المهلة المعطاة لحيدرتنتهى فى منتصف يوليو وكان اعتماد رجال السراى أن حيدر لا يمكن أن يغامر بفقد مكانته بين الضباط ويقدم على حل مجلس إدارة النادى، وأنه إزاء ذلك إما أن يقدم استقالته أو تنتهى المهلة بلا نتيجة فيحيله الملك إلى المعاش.

وتأهب حسين سرى عامر ليحتل المنصب الخطير الذى تاقت إليه نفسه منذ زمن وراودته أحلامه فى كيفية الانتقام من هذا النفر من الضباط وخاصة أعضاء مجلس إدارة النادى الذين أمعنوا فى إهانته وتحديه فى انتخابات النادى وفى اجتماع الجمعية العمومية وعلى رأسهم غريمه السابق اللواء محمد نجيب.. وكان اطمئنانه كاملا فى أن تعيينه وحلفه اليمين أمام الملك ليست إلا مسألة أيام قلائل، ولذا أجرى اتصالا هاتفيا من الاسكندرية مع أركان حرب الحدود بالقاهرة المقدم فؤاد الدجوى (صاحب محاكمات الدجوى الشهيرة فيما بعد) وكان من المقربين إليه وأمره أن يرسل له على وجه السرعة بزته العسكرية الجديدة الموجودة بمنزله مع مبلغ مائتى جنيه من المصروفات السرية، وتأهب المقربون إليه لتهنئة القائد العام الجديد. لكن الفريق محمد حيدر خيب آمال الذين ائتمروا به وضغطوا عليه بموضوع حل مجلس إدارة النادى كوسيلة لإرغامه على الاستقالة فلقد بادر حيدر تحت تأثير ما وقع عليه من ضغوط إلى إصدار القرار بحل مجلس إدارة النادى فى آخر يوم من المهلة وهو يوم ١٦ يوليو رغم ما يعلمه من سوء وقعه على الضباط، وما سوف يؤدى إليه من فقده لمكانته بينهم بعد ما بذله من جهد للحصول على حبهم ولكن الرجل كان مغلوبا على أمره وسيف التهديد بطرده وشماتة أعدائه به كانا مسلطين على رأسه.

وأدى قرار حل مجلس إدارة النادى إلى عكس ما كان يتخيله المتآمرون على الفريق حيدر، فقد كان من المستحيل أن يصدر قرار الحل ثم يحيله الملك

إلى التقاعد فى اليوم التالى أو حتى بعد فترة زمنية قصيرة، إذ إن ذلك سوف يكون معناه أن حيدر يعاقب على الخطأ الذى ارتكبه بإصدار قرار حل مجلس الإدارة مما سوف يدفع الضباط إلى المطالبة بتصحيح الأوضاع وعودة مجلس إدارة النادى المنحل.

وأسقط فى يد حلمى حسين ومحمد حسن بعد أن فشلت خطتهما فشلا ذريعا، وماذا ينتظر من عقلية سائق وخادم مهما علا شأنهما.

وجاءت استقالة حسين سرى وتكليف نجيب الهلالى بتأليف الوزارة، وظن حلمى حسين ومحمد حسن أن فرصة تعويض رجلهما قد حانت بعد أن طار منه منصب القائد العام فى اللحظة الأخيرة، فأخذا يهمسان فى أروقة السراى بالأمنية التى يتوقان لتحقيقها وهى إسناد وزارة الحربية إلى حسين سرى عامر وفى اعتقادى أن هذا هو سر الشائعة التى انتشرت بدون أساس عن انتظار تقلده الوزارة.

ولا يستبعد أن يكون الرجلان قد فاتحا الملك نفسه فى هذا الترشيح أو فاتحا حافظ عفيفى، فقد كان لرجال الحاشية دالة عليه وما واقعة حمله ورقة بخط الشماشرجى عزيز ليبلغها لرئيس الوزراء حسين سرى بصفتها مطالب للملك إلا دليلا على ضعفه واستكانته لرجال الحاشية.

ولكن الظروف لم تكن مواتية على الإطلاق فلم يجرؤ الملك أو حافظ عفيفى على مفاتحة الهلالى بهذا الأمر، فإن نجيب الهلالى كان قد قدم هذه المرة وهو يستعرض عضلاته ويفرض شروطه مقدما بعد أن أيقن بعد لجوء الملك إليه لتأليف الوزارة عقب عشرين يوماً فقط من تقديم استقالته أن الملك قد غدا فى غاية الضعف والهوان، وأن هذه هى فرصته الوحيدة لفرض شروطه ومحاولة اكتساب شعبية بين الجماهير، فلم يسمح للملك أن يتدخل فى تشكيل وزارته كما اعتاد أن يفعل مع رؤساء الوزارات، ورفض إجابة طلب الملك الوحيد بإسناد وزارة الحربية إلى زوج أخته إسماعيل شيرين وكاد يعدل

عن تأليف الوزارة لولا إلحاح رئيس الديوان وتوسلاته له، واشترط الهلالى إخراج أفراد الحاشية الفاسدين واضطر الملك إلى مجاراته ووعده بتلبية مطلبه فى المستقبل، ولم يكن بالطبع جادا وإنما كانت مناورة منه ريثما تتألف الوزارة، فلقد تردت الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد ووصلت إلى أحط درجاتها وكان فاروق يظن أن وزارة الهلالى قد تكون حلقة النجاة لإنقاذه من تلك الأمواج الثائرة التى تحدق به من كل جانب، ولكن فرصة الإنقاذ كانت قد ولت وكانت عجلة القدر تدور بأسرع مما قدر الملك أو توقع الهلالى.

وزارة الهلالى تحلف اليمين الدستورية

فى الساعة الرابعة إلا خمس دقائق بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ دخل نجيب الهلالى يتبعه وزراؤه إلى قاعة كبرى بقصر المنتزة استعدادا لحلف اليمين الدستورية أمام الملك. وكانت القاعة أشبه بالمتاحف لفرط فخامتها وقد فرشت بالسجاد العجمى وتدلت فى سقفها أجمل الثريات الكهربائية من الكريستال، وكانت القاعة مطلية باللون الأخضر وكل ما فيها من أثاث أو تحف أخضر اللون.

ومرت الساعة الرابعة ولم يدخل الملك حتى دقت الساعة الربع بعد الرابعة ورأى الوزراء رئيس الديوان يدخل ويتوجه إلى الهلالى ويهمس فى أذنه ويقوم الهلالى ويسير متوجها مع رئيس الديوان إلى غرفة مكتب الملك، وظل الوزراء ينظر كل منهم إلى الآخر ولا يقول أحد منهم شيئًا. وفى الساعة الخامسة دخل الهلالى القاعة وتوجه إلى حيث جلس مرتضى المراغى وجلس بجانبه وتنهد ودار بينهما الحديث التالى:

المراغى: خيرا..

الهلالى: إنك تعرف أن مرسوم تعيينك وزيراً يتضمن أنك وزير داخلية وحربية.

المراغى: نعم أعلم ذلك.

الهلالى: لقد استدعانى الملك كما تعلم وطلب منى أن أصرف النظر عن تعيينك وزيراً للحربية اكتفاء بوزارة الداخلية.

المراغى: ليس فى ذلك من بأس وكم كنت مرهقا من الجمع بينهما لكن لى سؤالا: لقد علمت منك أنه قد وافق على المرسوم الذى قدمته إليه فما الداعى لهذا التعديل الآن؟

الهلالى: لأنه يريد أن يعين زوج أخته إسماعيل شيرين.

المراغى (بغضب): إن إسماعيل شيرين ضابط احتياطى فكيف يقفز إلى رتبة وزير؟ إذاكان الملك يريد ضابطا فعنده على الأقل مائة لواء.. لماذا لم يعين حيدر أو حسين فريد أو محمد نجيب.

الهلالى: إنه مصر على تعيين إسماعيل شيرين.

المراغى: ألم أقل لك أنه لا فائدة أرجوك أن تدعنى انصرف.

الهلالى: أرجوك أن تبقى ستكون فضيحة لو خرجت لقد وعدته بقبول دخول إسماعيل شيرين، هل تريد أن تفضحنى؟

وكانت الدموع تترقرق فى عينيه فسكت مرتضى المراغى الذى نقلنا من مذكراته نص الحديث السابق وقال: «أعتقد أن أكبر خطأ ارتكبته فى حياتى هو قبولى لذلك الوضع ولا أزال نادما عليه حتى الآن»... وظل الهلالى ووزراؤه جالسين حوالى الساعة بالصالون حتى وصل إسماعيل شيرين وهو مرتد ملابس التشريفة ليحلف مع أعضاء الوزارة اليمين.

وفى السادسة تماما دخل الوزراء الجدد قاعة الملك بعضهم قبل يده وبعضهم لم يقبلها. لم يقبلها نجيب الهلالى وطه السباعى وزكى عبد المتعال وسيد شكرى ومريت غالى وطراف على وبعد أن أقسموا اليمين قال الملك:

– أتمنى لكم التوفيق ولو إن فيه واحد منكم من اللى كتبوا العريضة إياها ولم يعتذر.

وكان يشير بذلك إلى طه السباعى.

فقال نجيب الهلالى: يا مولاى لقد كان وزيرا معى فى وزارتى السابقة وأقسم يمين الولاء.

ولم يعتذر طه السباعى بل وقف ينظر إلى الملك السابق فى تعجب.

ويقول الأستاذ موسى صبرى إن هذا يقطع فى الدلالة على أن الملك لم يكن جادا عندما قبل شروط الهلالى، فهو يطلب الاعتذار من رجل وقع عريضة بالاشتراك مع زعماء المعارضة احتجوا فيها على تدخل الوسطاء وغير المسئولين من أفراد الحاشية الملكية. وقصة تغيير وزير الحربية فى اللحظة الأخيرة ليكون إسماعيل شيرين بدلاً من مرتضى المراغى يرويها لنا الأستاذ صلاح الشاهد تشريفاتى رئاسة الوزراء وقتئذ بطريقة أخرى تخالف ما ذكره مرتضى المراغى فى مذكراته. وكم يثير هذا الاختلاف فى الوقائع من أولئك الذين كانوا قريبين من مسرح الأحداث حيرة المؤرخين.

يقول الأستاذ صلاح الشاهد: طلب منى نجيب الهلالى كتابة أسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لإصدار المرسوم الملكى بتعيينهم وزراء، وبالفعل أعد المرسوم من الإدارة العربية لرفعه إلى القصر وأرسل فعلا.. وعاد عفيفى باشا بالمرسوم دون توقيعه من الملك وسأل الهلالى باشا عن سبب عدم إدراج اسم إسماعيل شيرين ضمن الوزراء وزيرا للحربية برغم أن الملك موافق على تعيينه.

فبدت الدهشة على وجه الهلالى وقال:

– مين قال إنى أريده وزير حربية.

فقال حافظ عفيفى.

– لقد أخذت رأيك وأنت مدحته.

فرد الهلالى:

– لقد سألتنى عن شخص معين دون الوظيفة يا حافظ باشا وزير الداخلية مرتضى المراغى هو وزير الحربية.

فقال حافظ عفيفى.

- لقد فهمت خطأ ورفعت إلى الملك موافقتكم على تعيينه وزيرا والحل الوحيد هو أن أقدم استقالتى.

وهنا حاول كل الموجودين بصالون الهلالى إقناعه بالموافقة كى تمر الأزمة، خاصة وأن الملك أجاب كل مطالب الهلالى من تطهير وإبعاد الحاشية ورضى الهلالى دون أن يقتنع.

ويروى لنا الأستاذ صلاح الشاهد رواية غريبة لم يذكرها أحد غيره عن إسماعيل شيرين الذى حاول نجيب الهلالى أن يرفض تعيينه وزيرا للحربية، فقد جاء قبل ذلك إلى الملك وحاول وهو يقبل يده والدموع فى عينيه أن يقنع فاروق بأن انقاذ العرش لن يتأتى إلا بإسناد الوزارة إلى زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس باشا، فإن البوادر تدل على قرب حدوث انقلاب فى الجيش سوف يطيح بالعرش.

وعرض إسماعيل شيرين على الملك أن يكلفه بالذهاب بطائرة خاصة لاحضار مصطفى النحاس من أوروبا فى بضع ساعات زاعما بأن الشعب عندما يرى زعيمه بين صفوفه سوف يهتف للملك والعرش. وكان الملك مترددا وكان يخشى سطوة النحاس وشعبيته بين جماهير الشعب، وقبل الملك فى النهاية واستعد إسماعيل شيرين للسفر ولكن الداهية حافظ عفيفى تدخل لدى الملك لمنع إسماعيل شيرين من تنفيذ اقتراحه بحجة أنه شاب لم ينضج بعد وأنه قليل التجربة فى الحياة السياسية والنحاس باشا لو دعى لرئاسة الوزارة لشارك هو بنفسه فى خلع الملك، واقتنع فاروق ولكن اسماعيل شيرين كان على صواب فقد كان العرش فى خطر وكأنه كان يقرأ الغيب فى كتاب مفتوح.

أوضاع القوات بالقاهرة

كان معسكر هايكستيب الذى يقع أقصى شمالى القاهرة يضم رئاسة الفرقة الثانية المشاة، وكانت الفرقة المشاة وقتئذ تعد أقوى تشكيل مقاتل بالجيش المصرى. ولم تكن مصر تملك وقتئذ إلا فرقتى مشاة إحداهما الفرقة

الأولى التى تقع رئاستها فى رفح وتتمركز قواتها فى شمالى سيناء فى مواجهة إسرائيل ويقودها اللواء أ.ح محمد إبراهيم سيف الدين، وكانت الفرقة الثانية بالقاهرة تحت قيادة اللواء عبد الرحمن مكى وكانت تضم ثلاثة ألوية من المشاة (الأول والسادس والسابع) بالإضافة إلى الأسلحة المعاونة. وكان اللواء الأول المشاة يرابط فى معسكر هايكستيب منذ قدومه من الإسكندرية فى مايو ١٩٥٢ وكان يتكون من كتيبتين مشاة هما الكتيبة الأولى والكتيبة الثالثة، أما الكتيبة الثانية فقد كانت ترابط وقتئذ فى السودان. وكان اللواء السابع تحت قيادة العميد رشدان محمد رشدان يعسكر بكتائبه الثلاث ١٩، ٢٠، ٢١ مشاة فى ثكنات العباسية القريبة من رئاسة الجيش بكوبرى القبة، أما اللواء السادس المشاة تحت قيادة العميد أ.ح محمود حمزة فكانت كتائبه فى بادئ الأمر يرابط معظمها فى منطقتى حديقة ا لأزبكية والمعرض الزراعى (أرض الأوبرا حاليا) أى فى قلب العاصمة منذ صدور الأوامر إليه بالنزول إلى شوارع القاهرة مساء يوم ٢٦ يناير ٥٢ عقب حريق القاهرة لإعادة الأمن والهدوء إليها، وتوزعت بعض سراياه وفصائله منذ ذلك اليوم فى الشوارع لحراسة البنوك والسفارات والمرافق العامة.

وفى أوائل مارس ١٩٥٢ وبعداستتباب الأمن وعودة النظام عادت معظم وحدات اللواء إلى معسكراتها بالماظة. وفى ١١ يوليو ١٩٥٢ تم عودة جميع وحدات اللواء إلى ثكناتها فى منطقة الماظة وهى الثكنات التى كان يشغلها. من قبل لواء الأساس، وأصبحت هذه الثكنات تضم كتائب اللواء الثلاث ١٦، ١٧، ١٨ مشاة.

ومن واقع تحرك الوحدات ليلة ٢٣ يوليو يتضح لنا أن ألوية هذه الفرقة الثلاثة لم تشترك منها فى حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو سوى بعض السرايا من كتيبتى اللواء الأول مشاة (الأولى والثالثة) أى أنه لم يكن ضمن ضباط هذه القوة الضاربة الضخمة سوى عدد محدود من الضباط الأحرار، بل إن أحد هذه الألوية وهو اللواء السابع المشاة بمعسكر العباسية كاد قائده العميد

رشدان محمد رشدان أن ينجح فى تجميعه تمهيدا للتحرك به للقضاء على الحركة تنفيذا لتعليمات ر ئيس الأركان الفريق حسين فريد لولا تدخل الرائد أ.ح جمال حماد أحد الضباط الأحرار وأركان حرب سلاح المشاة وقتئذ.. كما سيرد فيما بعد.

والعمل المهم الذى جرى لصالح الحركة من جهة هذه الفرقة قام به الرائد عبد القادر مهنا أركان حرب اللواء الأول مشاة وهو إعداد مجموعة من عربات نقل الجند لنقل ومرافقة قوة المقدم يوسف منصور صديق مع بعض الأعمال الأخرى للسيطرة على معسكر هايكستيب عاونه فيها الملازم أول فؤاد المهداوى.

ومن المفارقات التى تدعو إلى التأمل أن قوات المشاة الأساسية التى اشتركت فى الحركة وفقا -لخطة العمليات- كانت كلها وحدات قدمت من العريش ووصلت القاهرة خلال شهر يوليو فقط، ولعب الحظ دورا كبيرًا فى وجودها واشتراكها. فالكتيبة ١٣ مشاة لم تصل إلى معسكرها بالعباسية إلا فى أوائل يوليو ١٩٥٢، وكانت الكتيبة فى طريقها إلى السودان لغيار الكتيبة الثانية مشاة بعد أن تركت جميع أسلحتها الثقيلة وعرباتها بالعريش حيث كان معسكرها ووصل أفرادها بأسلحتهم الشخصية فقط، فقد صدرت التعليمات بسبب عجز الميزانية ورغبة فى توفير أجور الشحن والنقل أن تترك كل من كتيبة العريش والسودان الأسلحة الثقيلة والعربات فى مكانها على أن يتم تبادلها عند وصول كل منهما إلى معسكر الكتيبة الأخرى، وكان مقدرًا ألا تبقى الكتيبة ١٣ مشاة بالقاهرة إلا لفترة محدودة ريثما يتم تجهيزها وإعدادها للسفر بالمظهر اللائق إلى الخرطوم.

أما وحدة المشاة الثانية التى اشتركت فى الحركة فقد كانت مقدمة الكتيبة الأولى مدافع ماكينة التى لم تصل من العريش إلى معسكرها بهايكستيب إلا قبل الحركة بعشرة أيام فقط، وكانت مهمة هذه المقدمة هى إعداد المعسكر لباقى الكتيبة من النواحى الإدارية وكان ينتظر وصول القوة الأساسية للكتيبة إلى القاهرة فى أواخر يوليو وهى وحدة تتميز بقوة نيران عالية، فهى مسلحة بعدد ٤٦ مدفع ماكينة متوسط (فيكرز) ولم تكن مقدمة

كتيبة مدافع الماكينة التى كان يتولى قيادتها المقدم يوسف صديق بقوة مناسبة للاشتراك فى حركة الجيش، فهى قوة إدارية لا يتجاوز عدد أفرادها ستين جنديا مسلحين بالبنادق فقط، ويتكون معظم جنودها من الحرفيين كالطباخين والنجارين والخبازين، ولذا لم يكن جمال عبد الناصر يعلق عليها أهمية تذكر بل كان يتطلع فى أمل إلى وصول باقى الكتيبة من العريش، ولم يكن قد بقى سوى أيام قلائل على ذلك وهذا هو السبب فى أنه كان يريد تأجيل القيام بالحركة حتى ٥ أغسطس لولا أن الأحداث أرغمته على التعجيل بالقيام بها دون انتظار وصول هذه القوة المرهوبة الجانب.. ولذلك لم يخصص لمقدمة الكتيبة الضعيفة القوة والتسليح سوى دور ثانوى فى خطة العمليات وهو أن تكون قوة احتياطية للقوة المخصصة للاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة وهى السرية الرابعة من الكتيبة ١٣ مشاة، وشاء الله أن يضع سره فى أضعف خلقه فقامت القوة الصغيرة بدور خطير كان يفوق قدرتها وتسليحها وعوضت الشجاعة والإقدام نقص القوة والتسليح كما سيرد فيما بعد.

وإذا كان تنظيم الضباط الأحرار لم ينجح فى ضم عناصر مؤثرة من وحدات الفرقة الثانية المشاة المتمركزة بالقاهرة فإنه قد لاقى النجاح فى ضم عدد لا يستهان به من ضباط المشاة الذين لا ينتمون لتشكيلات الفرقة، وقد قام هؤلاء بأدوار هامة ساعدت الحركة على النجاح.

وكان الوضع فى سلاح الفرسان يدعو إلى الثقة والاطمئنان فقد نجح التنظيم فى ضم عدد كاف من ضباط سلاح الفرسان بلغ عددهم ٣٢ ضابطا مما جعل حسين الشافعى وثروت عكاشة يبثان الطمأنينة فى نفس عبد الناصر عند لقائهما به يوم ٢٠ يوليو، إثر مكالمة أحمد أبو الفتح الهاتفية لثروت عكاشة، ويؤكدان له أن القوة الضاربة لسلاح الفرسان على أهبة الاستعداد لتنفيذ خطة التحرك.. وكانت هذه القوة تتشكل من الآلاى المدرع الأول (٤٨

دبابة) وآلاى السيارات المدرعة (٤٨ سيارة مدرعة) بالإضافة إلى الكتيبة الميكانيكية وهى تتكون من وحدات مشاة تحملها عربات نصف جنزير.

وكان سلاح المدفعية يضم بدوره عدداً كبيراً من الضباط الأحرار انتشروا فى مختلف وحدات مدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات والمضادة للدبابات ومدفعية كل من الفرقة المدرعة والفرقة المشاة ومدرسة المدفعية ومركز تدريب المدفعية، وكان الفضل فى نجاح التنظيم فى تجنيد هذا العدد من الضباط الأحرار بالمدفعية يرجع إلى جهود مجموعة متآلفة من الضباط الأحرار الشبان عرف عنهم الجرأة والوطنية. وكانوا موزعين فى وحدات المدفعية بمعسكرات ألماظة والهايكستيب والعباسية .

وإذا كان التنظيم لم يصادف نفس القدر من النجاح مع ضباط الألوية المشاة الثلاثة بالقاهرة فإن هذا يرجع إلى عوامل تتعلق بطبيعة توزيع وحدات المشاة وعدم تجمعها فى معسكرات واحدة مثل وحدات المدفعية والفرسان، كما يعود إلى طبيعة الخدمة بالقاهرة التى لا تبيح للضباط فرصة الإقامة الدائمة بالميسات مثل ما يجرى عليه الحال بالمناطق الخارجية مما يساعد على توثيق روابط الصداقة بين الضباط ويهيئ لهم الفرصة للمصارحة بالأفكار وتبادل الأسرار، ولهذا السبب لم ينجح التنظيم نجاحا كافيا فى تجنيد عناصر فعالة من ضباط الفرقة الثانية المشاة بالقاهرة بمختلف تشكيلاتها رغم ضخامة عددهم، فى الوقت الذى نجح فيه نجاحا ملحوظا فى تجنيد ضباط المشاة فى الوحدات التى تخدم خارج القاهرة مثل الكتيبة ١٣ مشاة والكتيبة الأولى مدافع ماكينة اللتين كانتا تخدمان بمنطقة العريش واللتين شاءت إرادة الله أن يصل العديد من عناصرهما إلى القاهرة فى أنسب الأوقات.

وقد أحس عبد الناصر بذلك النقص الخطير الذى يعانيه التنظيم بين وحدات الفرقة الثانية المشاة، فحاول سد ذلك الفراغ فى اللحظة الأخيرة وعهد إلى صديقه عبد الحكيم عامر يوم ٢٢ يوليو بجس نبض العقيد عبد الواحد

عمار قائد الكتيبة ١٨ من اللواء السادس المشاة ومحاولة ضمه ليتولى قيادة هذا اللواء ليلة الحركة.

وكان الرجل صادقا مع التنظيم ومع نفسه فرغم وطنيته المعروفة وشخصيته الانضباطية القوية اعترف لعبد الحكيم أن المغامرة أقوى مما تتحملها أعصابه، ولكنه أبدى استعداده لقيادة اللواء السادس المشاة وضمه إلى الحركة صباح يوم ٢٣ يوليو فى حالة نجاح خطة الحركة وإتمام السيطرة على القوات المسلحة وقد تم الاتصال به فعلا بعد النجاح وتولى الرجل قيادة اللواء السادس المشاة فى الصباح وضمه إلى القوات المشتركة فى الحركة بعد أن نحى العميد أ.ح محمود حمزة عن قيادة هذا اللواء.

هذا ولم يقتصر نشاط التنظيم على تجنيد ضباط الأسلحة المقاتلة فحسب، فقد حاول مد نشاطه إلى الأسلحة الإدارية الأخرى ولكن نجاحه كان محدودا وكاد يقتصر على ضباط سلاح خدمة الجيش الذين كانت الحركة فى أشد الحاجة إليهم لإعداد اللوارى وعربات النقل وتزويد المركبات بالوقود، مما ساعد القوات على التحرك إلى الأماكن المخصصة لها. وكان للرواد مجدى حسنين وإبراهيم الطحاوى ومعروف الحضرى دوركبير فى نجاح حركة التنظيم داخل سلاح خدمة الجيش.

الوضع فى الطيران والبحرية

كان سلاح الطيران أحد الأسلحة الرئيسية بالقوات المسلحة وكان مندوبوه بلجنة القيادة للضباط الأحرار ثلاثة هم قائد الجناح جمال سالم وكان يتولى قيادة مطار العريش وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وقائد الأسراب حسن إبراهيم. ولم يكن هؤلاء يعتمدون فى الإعداد للثورة داخل سلاحهم على إنشاء الخلايا الرئيسية أو الفرعية، وإنما كان اعتمادهم على الاتصالات الشخصية التى كانت تربط بينهم وبين ضباط الطيران الآخرين، وكان من أبرز هؤلاء الطيارين المقدمون وجيه أباظة وعمر الجمال ومحمد شوكت والرائد محمد صادق القرموطى.

وكانت هذه الصلات تكفى كما قدروا لتنفيذ الطيارين للواجبات التى سوف توكل إليهم عقب نجاح الحركة خاصة وأن عمل الطيارين لن يبدأ قبل طلوع الصباح وستكون الصورة أمامهم قد وضحت والحركة قد صادفها النجاح.

هذا ولم يكن لتنظيم الضباط الأحرار أى مندوبين أو ممثلين داخل السلاح البحرى، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم وجود زمالة السلاح بين ضباط الجيش وضباط البحرية، فقد كان الضباط البحريون يتخرجون فى الكلية البحرية بالإسكندرية ويمضون معظم مدة خدمتهم فى القاعدة البحرية بالإسكندرية، أو على ظهر القطع البحرية مما لم يتح الفرصة أمامهم لإنشاء صداقات بينهم وبين ضباط الجيش على عكس الحال بالنسبة لضباط الطيران فقد كانوا يتخرجون فى بادئ الأمر فى الكلية الحربية ثم ينضمون بعد ذلك إلى سلاح الطيران لاستكمال تدريبهم كطيارين، مما أتاح الفرصة لإيجاد رابطة الزمالة فى السلاح بينهم وبين ضباط الجيش.

وعلاوة على ما ذكر لم يكن هناك داع يستوجب تجنيد أحد من ضباط البحرية فى تنظيم الضباط الأحرار، إذ لم يكن هناك فى خطة العمليات أى دور يتعلق بالسلاح البحرى وكان المنتظر أن ينضم ضباط البحرية إلى الحركة فور نجاحها، وأن يأتمروا بأوامرها بدافع من وطنيتهم وإخلاصهم لوطنهم وقد تم ذلك بالفعل.

هل سيطيع الجنود ضباطهم؟

كانت النقطة الوحيدة التى تثير القلق قبل قيام الحركة هى مدى نجاح الضباط الأحرار فى السيطرة على جنودهم المحدودى الثقافة والمدارك وقتئذ، والذين ليس لديهم أية فكرة عن تنظيم الضباط الأحرار عندما يطلبون منهم التحرك تحت قيادتهم ساعة الصفر للاشتراك فى حركة مسلحة ضد رؤسائهم من كبار قادة الجيش، بل واقتحام مبنى رئاسة أركان حرب الجيش واعتقال من

يصادفونه من أصحاب الكابات الحمراء الذين تعودوا أن يروهم فى سياراتهم الفارهة التى تخفق على مقدمتها أعلام القيادة، بينما تزين صدورهم صفوف من الأوسمة المتعددة الألوان، واعتادوا ألا يسمعوهم إلا وهم يرعدون بأصواتهم العالية عندما يلقون عليهم التعليمات والأوامر فى حدة وصرامة، أو وهم يوقعون الجزاءات القاسية عليهم بمجرد أقل هفوة يرتكبونها.. ألا يكفى هذا لترويع هؤلاء الجنود وبث الخوف فى نفوسهم؟ ولم يكن أشد الناس تفاؤلا يتخيل أن يستجيب الصف ضباط والجنود إلى ضباطهم الأصاغر عندما أيقظوهم من رقادهم عند منتصف الليل للقيام بالتحرك بهذه الصورة التى فاقت كل تقدير.

لقد أثبت الواقع أن الضباط الأصاغر الشبان تمكنوا من السيطرة على وحداتهم وتحريكها بسهولة تامة، وأن جنودهم كانوا شعلة من الحماسة والوطنية عندما أدركوا أن تحركهم هذه المرة لا لضرب الشعب وقمع إرادته لحساب الحكام كما كان الحال من قبل، بل لضرب جلاديه وجلاديهم على السواء فإن الجيش جزء لا يتجزأ من الشعب.

كانت الاستجابة مذهلة واتضح أن الضباط الأصاغر بحكم اتصالهم المباشر بالجنود كانوا أقدر على النفاذ إلى قلوبهم واكتساب ثقتهم ومحبتهم، مما سهل عليهم مهمة إعدادهم للتحرك ثم قيادتهم لتنفيذ الواجبات المكلفين بها بعكس الحال تجاه القادة المتعجرفين الذين ثبت أنهم لا يكنون لهم أى روح ودية، فلما حانت لحظة الحسم انحاز الجنود بلا تردد إلى جانب قادتهم الشبان الذين يشاركونهم آمالهم وآلامهم ولم يترددوا فى شهر سلاحهم فى وجه القادة الكبار البعيدين عن عواطفهم، ولم يكن عجيبا بعد هذه الحقيقة أن نرى الجنود وهم يقتحمون ببنادقهم وسونكياتهم مكتب الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش، أو أن نرى اللواء عبد الرحمن مكى قائد الفرقة الثانية وهو واقع فى الأسر فى حراسة جندى بسيط من فرقته.

* *

اتصالات عبد الناصر السرية بالإخوان المسلمين

الفصل الثامن

ثبت بما لا يقبل الشك أنه لم يكن لدى أحد من الأحزاب السياسية أو التنظيمات الوطنية علم مسبق بموعد حركة الجيش المنتظرة سوى قيادة جماعة الإخوان المسلمين، فلقد حرص عبد الناصر على إجراء عدة اتصالات مع بعض قادة الجماعة وأنبأهم بموعد الحركة وطلب منهم مؤازرة الجماعة ومساعدتهم.

ويروى صلاح شادى ضابط الشرطة السابق وأحد أقطاب الإخوان تفاصيل المقابلات التى جرت بهذا الشأن قبيل أيام من قيام حركة الجيش، وقد تمت كلها فى منزل عبد القادر حلمى أحد أعضاء الجماعة الكبار، والذى يذكر صلاح شادى هذه التفاصيل نقلا عن مذكراته.

كانت المقابلة الأولى يوم ١٨ يوليو ١٩٥٢ بناء على طلب عبد الناصر، وقد تمت فى الحادية عشرة مساء وحضرها معه كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر، وحضرها من الإخوان عبد القادر حلمى وحسن العشماوى وصالح أبو رقيق وأخبرهم عبد الناصر ان أمورا خطيرة قد حدثت إذ إن أسماء قيادة الضباط الأحرار قد عرفها البوليس السياسى، ولذلك فقد تقرر الإسراع فى القيام بالحركة وسيكون ذلك خلال عشرة أيام وسأل عما إذا كان الإخوان موافقين ومستعدين للقيام بدورهم الذى سبق الاتفاق عليه وتحمل المسئوليات بعد إتمام الحركة وطلب ردا سريعا، ولكن أعضاء الإخوان أفهموه أنه لابد من أخذ رأى المرشد العام المستشار حسن الهضيبى فهو صاحب الكلمة، ونظرا لأنه فى الاسكندرية فإن الرد يحتاج إلى ٤٨ ساعة للسفر لاستطلاع رأى المرشد - وانصرف جمال عبد الناصر وزميلاه على موعد جديد بعد عودة الذين سيسافرون للقاء المرشد بالإسكندرية.

وسافر أربعة من قادة الإخوان للقاء المرشد لهذا الغرض وهم عبد القادر حلمى وصالح أبو رقيق وفريد عبد الخالق وحسن العشماوى، واتفق على بقاء صالح شادى فى القاهرة لانتظار عبد الناصر فى الميعاد المحدد فى حالة تأخر الإخوان الأربعة عن العودة من الاسكندرية.

وعندما حضر عبد الناصر للمرة الثانية فى الموعد المحدد وهو ٢٠ يوليو قابل صلاح شادى وحده وتأجل اللقاء إلى يوم ٢١ يوليو حتى يعود الذين سافروا للقاء المرشد.

ويستأنف صلاح شادى روايته نقلا عن مذكرات عبد القادر حلمى فيقول: إن الإخوة الأربعة عرضوا الموضوع على المرشد العام فوجه إليهم عدة استفسارات أهمها مدى تمسك هؤلاء الضباط بالإسلام ومدى إخلاصهم فى قولهم بالعمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وهل تم الاتفاق فى وضوح وصراحة على هذا الأمر؟ وهل اتفق على المشاركة الكاملة بين الإخوان والضباط الأحرار فى الانقلاب والمسئولية إزاءه والتعاون فى تنفيذه بعد نجاحه؟ وفى النهاية أعطاهم المرشد موافقته المشروطة بالأمرين السابقين كما أعطاهم الحق فى الاتصال بالإخوان الأعضاء لتنفيذ التعليمات التى تترتب على قيام الانقلاب فى الوقت المناسب والمشاركة فيه بمن فيهم ضباط الإخوان فى الجيش لتنفيذ ما يصدر إليهم من تعليمات من قيادتهم. وعندما عاد الإخوة الأربعة من الاسكندرية عرفوا الموعد الجديد الذى حدده صلاح شادى للقاء عبد الناصر يوم ٢١ يوليو.

وحضر عبد الناصر وحده مبكرا بعد ظهر يوم ٢١ يوليو وللسرية والاحتياط نقلت سيارته الاوستن من أمام منزل عبد القادر حلمى إلى شارع خلفى، كما نقل عبد الناصر نفسه إلى غرفة داخلية ليتمكن صلاح شادى من حضور اجتماع عقد بصفة عاجلة فى صالون المنزل بناء على طلب المقدم عبد المنعم عبد الرءوف والرائد أبو المكارم عبد الحى اللذين حضرا بصحبة حسين كمال الدين مسئول الإخوان عن منطقة القاهرة وعبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى للإخوان. وفى هذا الاجتماع ذكر الضابطان أنهما قد شعرا بتحركات غير عادية للضباط الأحرار داخل الجيش، ولما سألا الدكتور حسين

كمال الدين وعبد الرحمن السندى لم يجدا عندهما معلومات بهذا الشأن، ولذا جاءا للإستفهام من صلاح شادى عن هذا الموضوع وانصرفا دون أن يدريا أن عبد الناصر بالداخل على بعد أمتار قليلة منهما.

وكان صلاح شادى بالاتفاق مع إخوانه الأربعة الذين سافروا إلى الإسكندرية قد اتفقوا على أنه ليس من المصلحة الكشف فى هذه الآونة عما جرى من اتصالات بين عبد الناصر والإخوان، ولذا حرص صلاح على عدم الإدلاء بأية معلومات للضابطين بالرغم من أن المقدم عبد المنعم عبد الرءوف كان حتى ثلاثة أشهر فقط عضوا بلجنة القيادة للضباط الأحرار.

وعندما تكامل عدد الإخوان الأربعة تم عقد اجتماعهم بعبد الناصر وشرح له عبد القادر حلمى وجهة نظر المرشد العام بالتفصيل، وقد وافق عبد الناصر على جميع تحفظات المرشد وأكد قبولها وأنه سبق الاتفاق عليها بينه وبينهم، وذكر لهم أنه تأكد له اليوم أن اسمه قد عرف لدى البوليس السياسى، لذلك فقد اتفق على قيام الحركة فى خلال يومين على الأكثر وأنه سيخطر الإخوان بالموعد. وقبل انصراف عبد الناصر استأذن صلاح شادى من الإخوة الموجودين لينفرد به وتم ذلك لفترة قصيرة انصرف بعدها عبد الناصر - وأبلغ صلاح زملاءه أنهما تذاكرا فى هذا اللقاء عهدهما السابق على المبادئ والأهداف التى بايعا الله عليها قبل الإقدام على هذه الخطوة المصيرية وأشهدا الله على هذا العهد بقراءة الفاتحة.

وليست لدينا أية أسباب تدعونا إلى الشك فى صحة هذه الواقعة التى رواها صلاح شادى، فإن الدلائل والبراهين كلها تؤيد صدقها .. حقيقة هناك بعض الاختلافات بين ما رواه وبين ما ورد فى مذكرات بعض الذين كتبوا عن واقعة اتصال الضباط الأحرار بالإخوان المسلمين لطلب تأييدهم لحركة الجيش سواء كان هؤلاء الكتاب من الضباط الأحرار أو من الإخوان المسلمين، ولكن

هذه الاختلافات تقتصر على الشكل فقط دون المضمون كأسماء الأشخاص الذين جرى معهم الاتصال أو توقيت اللقاءات، أما جوهر الواقعة نفسه فلم يقدم أحد على إنكاره.

لقد اعترف معظم أعضاء لجنة القيادة للضباط الأحرار بحدوث الاتصال بين التنظيم والإخوان المسلمين عقب اجتماع اللجنة يوم ١٨ يوليو، والذى استقر فيه الرأى على ضرورة الإسراع بالحركة - وكان الدافع للاتصال هو التأكد من مؤازرة الإخوان للحركة ولكى يسهم متطوعو الإخوان مع قوات الجيش للسيطرة على طريق السويس والتصدى للقوات البريطانية إذا ما حاولت الزحف إلى القاهرة لإخماد الحركة.

وقد ثبت أن القيام بالمؤازرة وتدعيم الحركة قد تما فعلا بدليل اشتراك عدد من الإخوان المسلمين بعد قيام الحركة فى حراسة بعض المنشآت العامة والسفارات وأماكن العبادة خشية اندساس عناصر من العملاء بين الجماهير التى غمرتها الفرحة لارتكاب أعمال تخريبية على غرار حرائق يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، مما قد يتيح الفرصة للقوات البريطانية للتدخل بحجة حماية الأجانب وإعادة الأمن والاستقرار وهى الذريعة التى تذرعت بها بريطانيا منذ سبعين عاما لإخماد الثورة العرابية. وما دام هذا التعاون قد تم بهذه الصورة فلا يمكن عقلا أن يحدث دون تنسيق مسبق وبدون الحصول على موافقة المرشد العام شخصيا، وكان فى تلك الفترة موجودا بالإسكندرية لأن جماعة الإخوان المسلمين كان أهم ما يميزها وقتئذ الانضباط التام بين أفرادها وعدم الخروج على تعليمات القيادة.

وهناك نقطة أخرى تؤيد صدق رواية صلاح شادى عن اجتماع يوم ٢١ يوليو بين عبد الناصر وقادة الإخوان بمنزل عبد القادر حلمى، وهو إننى بعد مراجعة دقيقة لأقوال ومذكرات جميع الضباط الأحرار التى نشرت بمن فيهم

أعضاء لجنة القيادة اتضح لى أن أحدا منهم لم يشر إلى أى لقاء قد تم بين عبد الناصر وبين واحد منهم فى الفترة التى ذكر صلاح شادى أن المقابلة قد جرت خلالها، أما ما ذكره كمال الدين حسين فى مذكراته بمجلة المصور فى عددها الصادر يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ عن واقعة ذهابه مع عبد الناصر صباح يوم ٢٢ يوليو إلى السيد صالح أبو رقيق، والتى قال فيها بالنص «وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة بهدف كسب تأييدهم لثورتنا كما اتفقنا معه على أن تقوم قوات من متطوعى الإخوان بالمعاونة مع وحدات الجيش للسيطرة على طريق السويس لصد أى هجوم إنجليزى محتمل يستهدف الوصول إلى القاهرة صباح يوم الثورة».

إن هذه الأقوال التى لا يتطرق إلينا الشك فى صحتها تؤيد تماما كل ما ذكره صلاح شادى، فإن الإخطار بموعد الحركة حسب الاتفاق المسبق يعنى حدوث اتصالات ولقاءات سابقة قد جرت وتم فيها الاتفاق على ضرورة إخطار الإخوان بموعد الحركة، كما أن طلب التأييد من الإخوان لحركة الجيش والاتفاق على قيام متطوعى الإخوان بالتعاون مع الجيش لصد أى هجوم إنجليزى محتمل لا يمكن من الوجهة المنطقية أن يوجه إلى الإخوان قبل ساعات معدودة من قيام الثورة، وإلا كيف يتصور أحد أن يتمكن الإخوان من تجميع المتطوعين وإعدادهم بما يلزمهم من سلاح وذخيرة لمقاومة الجيش الإنجليزى وإصدار التعليمات الخاصة بهذه العملية المصيرية التى تتطلب الكثير من الجهد والإعداد فى مثل هذا ا لوقت القصير؟ وهل يملك صالح أبو رقيق - مهما كان وضعه فى الإخوان - أن يبت فى مسألة لها كل هذه الأهمية والخطورة وحده دون الرجوع إلى قيادة الجماعة والمرشد العام؟

إن أقوال كمال الدين حسين تثبت بطريق غير مباشر صحة ما ذكره صلاح شادى عن لقاءات عبد الناصر بقادة الإخوان فى منزل عبد القادر حلمى وتثبت الاتصال الذى تم بين قادة الجماعة فى القاهرة ومرشدها العام فى

الاسكندرية لعرض ما دار فى هذه الاجتماعات والحصول على موافقته لمؤازرة الإخوان للحركة – ولم يكن هناك بعد الاجتماع الأخير الذى جرى بعد ظهر يوم ٢١ يوليو أى موضوع معلق بين الإخوان وقيادة الأحرار سوى إخطار الإخوان بموعد الحركة على وجه التحديد .

وقد تم ذلك كما قال كمال الدين حسين صباح يوم ٢٢ يوليو أى عندما استقر الرأى نهائيا على موعد الحركة، وليس هناك غرابة فى إبلاغ الموعد إلى صالح أبو رقيق فإنه كان واحدا من الأربعة الذين سافروا إلى الإسكندرية للقاء المرشد العام، وكان أحد شهود الاجتماع الذى جرى يوم ٢١ يوليو بمنزل عبد القادر حلمى والذى تم فيه إخطار عبد الناصر بموافقة المرشد العام والشروط التى اشترطها للتعاون والتى قبلها عبد الناصر .

ومن الطبيعى بعد أن تم الاتفاق مع قادة الإخوان على جميع التفصيلات أن يوكل تلقى الإخطار عن موعد الحركة من عبد الناصر إلى واحد من الرجال الذين شهدوا الاجتماع الأخير، إذ لا وقت ولا داعى لعقد اجتماع موسع جديد مادام كل شىء قد تم بحثه والاتفاق عليه، ولم يبق سوى أن يتولى مندوب الإخوان الذى علم بالموعد النهائى – وكان هو صالح أبو رقيق – أن يخطر قيادة الجماعة به لوضع المخطط المتفق عليه مع عبد الناصر موضع التنفيذ .

هذا وقد كان مقدرا أن تقوم حركة الجيش ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وفى آخر لحظة تأجل موعد قيامها ٢٤ ساعة لتكون ليلة ٢٣ يوليو، ويذكر جميع من أرخوا للثورة هذه الحقيقة دون أن يحاولوا دراسة أسباب التأجيل رغم ما لهذا الأمر من أهمية بالغة .

وقد استلفت نظرى أن بعض من كتبوا من الإخوان المسلمين ذكروا أن السر الحقيقى فى التأجيل يعود إلى تأخير وصول موافقة المرشد العام من الاسكندرية على تأييد الحركة ومؤازرتها – ومن رواية صلاح شادى يتبين لنا

أن عبد الناصر عندما حضر إلى لقاء صلاح شادى يوم ٢٠ يوليو أخطره أن المندوبين الأربعة لم يحضروا بعد من الاسكندرية، وضرب له موعدا جديدا للقاء وهو يوم ٢١ يوليو (أى بعد ٢٤ ساعة) - ومن هذا الواقعة جرى الربط بين تأجيل موعد الحركة وتأجيل موعد المقابلة للحصول على موافقة المرشد العام وكلاهما قد تأجل لمدة ٢٤ ساعة.

ويذكر عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته أنه تقرر تأجيل التنفيذ لمدة ٢٤ ساعة ليتم للجنة القيادة دراسة الخطة التفصيلية للتنفيذ، وتحديد مهمة كل وحدة من الوحدات العسكرية التى ستساهم بدور فى الانقلاب، ودور كل ضابط سيشرك بها وكذا لإبلاغ جمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات الموجودين بمنطقة العريش ورفح بالموعد الذى تحدد للتنفيذ.

وبرغم هذا التحليل السليم للبغدادى والذى حذا حذوه فيه بعض من أدلوا بأقوالهم من الضباط الأحرار وهو أيضا يتماشى مع ما ذكره اللواء محمد نجيب فى مذكراته، على الرغم من ذلك لا يمكننا استبعاد التعليل الذى ساقه بعض الإخوان المسلمين لتبرير التأجيل حتى ولو اعتبرناه على أضعف الفروض كان عاملا من العوامل التى حفزت عبد الناصر على اتخاذ قرار التأجيل، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التى ذكرها عبد اللطيف البغدادى ومن أيدوه فى وجهة نظره.

لقد ثبت من أقوال ثروت عكاشة أن ضباط الفرسان كانوا جاهزين والتزموا ثكناتهم لم يغادروها منذ يوم ٢١ يوليو، وكانوا ينتظرون التحرك ليلة ٢٢ يوليو فلما وصل إخطار تأجيل التحرك لمدة ٢٤ ساعة انطلق ثروت عكاشة إلى الآلاى الأول المدرع ليجد جميع الضباط الأحرار فى الانتظار وكانوا كما ذكر فى حالة رغبة عارمة فى الخروج على متن دباباتهم لتنفيذ الخطة وتغيير الأوضاع، وأحس ثروت عكاشة عندما أعلن عليهم قرار التأجيل بأنهم قد صدموا ولكنهم كظموا غيظهم.

ويؤيد هذا الكلام النقيب توفيق عبده إسماعيل الأركان حرب الفنى للآلاى الأول دبابات، فقد ذكر أن أحد عشر ضابطا من الأحرار كانوا بالآلاى يوم ٢١ يوليو جاهزين للتحرك، ولما أبلغهم ثروت عكاشة بتأجيل الحركة يوما أبلغوه بأنه إذا لم يتم التحرك فى اليوم التالى أى ليلة ٢٣ يوليو فإنهم سيتحركون وحدهم.

ويتناول هذا الموضوع بالدراسة العميد أ.ح مصطفى ماهر رئيس مركز دراسات التاريخ العسكرى السابق خلال بحثه القيم عن الجيش المصرى وثورة ٢٣ يوليو، والذى ألقاه فى ندوة الجيش المصرى بالكلية الحربية فيقول: «فى يوم ٢١ يوليو أصدر جمال عبد الناصر تعليماته بتأجيل الموعد يوما ليكون ليلة ٢٣ يوليو وأزعج ذلك ضباط الفرسان إذ كان وجودهم المستمر فى المعسكر أمرا يثير الشبهات وبرر عبد الناصر التأجيل للفرسان بأن المدفعية غير جاهزة وبالنسبة للمدفعية بأن الفرسان غير جاهزة والحقيقة أن الجميع كانوا مستعدين ولا يعلم أحد سبب التأجيل».

هذه العبارة التى استخلصها العميد مصطفى ماهر من أقوال عشرات من الضباط الأحرار الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة تسجيل تاريخ الثورة تؤيد ما ذكرته من أن سبب التأجيل يمكن أن نعزوه إلى أكثر من عامل واحد، قد يكون من بينها انتظار وصول موافقة المرشد العام للإخوان المسلمين من الإسكندرية لضمان مؤازرة الجماعة وتأييدها لحركة الجيش قبل قيامها.

وحتى تكون دراستنا دقيقة ينبغى أن نعيد تصور الأوضاع التى كانت موجودة فى تلك الآونة، أى قبل قيام الحركة ونفكر بتعمق فيما إذا كانت معاونة الإخوان المسلمين للحركة وقتئذ ضرورية أم لا؟.

لقد كان الخوف من التدخل البريطانى وزحف القوات البريطانية على القاهرة موضوعا يثير بلا شك القلق والاضطراب فى نفوس الضباط الأحرار بصفة عامة، إذ إن معناه إعادة مأساة معركة التل الكبير واحتلال الإنجليز

للقاهرة وفشل حركة الجيش بنفس الطريقة التى فشلت بها ثورة عرابى فى شهر سبتمبر عام ١٨٨٢، ولم يكن هناك للحقيقة والتاريخ أى حزب أو جماعة سياسية فى مصر فى هذه الآونة لديه الإمكانيات للتصدى للقوات البريطانية إلى جانب الجيش المصرى سوى جماعة الإخوان المسلمين فقد كانت وقتئذ قوة شعبية منظمة ومتماسكة ولديها جماعات عديدة من المتطوعين المدربين والمزودين بالسلاح والذين سبق أن أثبتوا شجاعتهم خلال حرب ١٩٤٨ بفلسطين وأثناء معركة الكفاح المسلح ضد ا لإنجليز فى منطقة قناة السويس بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولا جدال فى أن عبد الناصر بذل كافة جهوده لضمان وقوف هذه القوة الشعبية إلى جانب حركة الجيش بمجرد قيامها لتؤازره فى الداخل ولتسهم إلى جانب الجيش فى الدفاع عن العاصمة فى حالة تفكير الإنجليز فى ارتكاب حماقة التدخل.

هذا ولم يكن عبد الناصر بحكم طبيعة شخصيته التى تؤثر الصمت والكتمان يقوم بمصارحة زملائه أعضاء لجنة القيادة بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقاءات أو تصرفات، ويكفى للتدليل على ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ دون التشاور مع لجنة القيادة للضباط الأحرار وأشرك معه فى التنفيذ كلا من حسن إبراهيم عضو اللجنة وكمال الدين رفعت وحسن التهامى من الضباط الأحرار وقد أدى ذلك إلى وقوع مناقشة عنيفة بينه وبين عبد اللطيف البغدادى خلال اجتماع اللجنة بلغ من عنفها وحدتها أن طالب عبد الناصر إعادة طرح الثقة به كرئيس للجنة.

إن أعضاء اللجنة كانوا يعلمون قطعا بأن عبد الناصر كان يجرى اتصالات مع الإخوان المسلمين وكانت هذه الاتصالات تجرى بمعرفتهم وتأييدهم، لكن حقيقة هذه الاتصالات وسر ما دار فى هذه اللقاءات لا شك أن عبد الناصر كان يحتفظ بالكثير منها لنفسه، ولم يكن ضالعا معه فى إجراء الاتصال بالإخوان من أعضاء اللجنة سوى كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر.

وفضلاً عن ذلك فقد سبق أن ذكرنا أن عبد الناصر انفرد وحده باتخاذ القرارات وعقد اللقاءات فى الأيام الثلاثة التى سبقت قيام الحركة مباشرة بعد آخر اجتماع للجنة القيادة يوم ١٩ يوليو ، وخلال هذه الفترة القصيرة من ناحية الزمن بذل عبد الناصر من أجل التحضير والإعداد للحركة جهودا فوق طاقة البشر، فقد كان الدينامو الذى لا يهدأ ولا ينام يركب سيارته الاوستن الصغيرة ويذرع شوارع القاهرة طولا وعرضا مرتديا البنطلون والقميص والعرق يتصبب على جبينه الأسمر، ليتأكد من أن جميع الحلقات قد ربطت ببعضها ويطمئن بنفسه على استعداد كل سلاح أو وحدة من التى ستشترك فى الحركة، ويحاول سد أية ثغرة فور حدوثها ولا يجد الزمن الكافى للنوم أو لتناول طعامه البسيط.

إن هذه الأيام الثلاثة كانت من أهم الفترات بالنسبة لنجاح الثورة بل كانت العامل الأساسى فى ذلك النجاح، وإن كان هناك فضل للضباط الأحرار فى أن الأوضاع قد تغيرت فى مصر وعلى أن الجيش قد قام بحركته الخالدة فإن صاحب هذا الفضل فى المقام الأول هو جمال عبد الناصر، ولم تكن العملية سهلة ولم تكن نسبة النجاح تتعدى ٢٠٪ كما قدّر ذلك عبد الناصر نفسه، ولكنه مع رفاقه لم يخافوا ولم ينكصوا على أعقابهم، وقد صور عبد الناصر حقيقة المشاعر التى كانت تخالجه خلال هذه الأيام فى خطاب له بمناسبة العيد العاشر للثورة فقال:

«لو كنا قعدنا نحسب العملية بورقة وقلم كنا نجد أن النجاح احتماله ضعيف ولكن كل واحد من الضباط الأحرار اللى اشتركوا فى الثورة كان بيقول إذا لم نستطع إن إحنا ننجح فى القضاء على هذا الظلم وعلى هذا الاستعباد فليس أقل من أن نضحى ونثبت للأجيال القادمة أن الجيل اللى كان عايش عام ١٩٥٢ مارضيش يسكت على الظلم ولكنه قام وقاتل حتى استشهد».

بقيت نقطة أخرى ينبغى أن نناقشها قبل أن نختم هذا الموضوع وهو أن

انتباه لجنة القيادة كان مركزا على الدفاع عن طريق السويس - القاهرة ضد احتمال التقدم البريطانى من منطقة قناة السويس لمحاولة إخماد الحركة، ومن أجل ذلك طلبت معونة متطوعى الإخوان المسلمين للتعاون مع الجيش للسيطرة على طريق السويس.

والأمر الذى يثير الدهشة أن لجنة القيادة لم يحاول أحد من أعضائها خلال بحث احتمال تقدم الجيش البريطانى أن يثير احتمال تقدم القوات البريطانية على طريق الإسماعيلية - القاهرة مع أن هذا الطريق لا يختلف عن مثيله طريق السويس من حيث عاملى الوقت والمسافة كما يقول العسكريون، وأن تركيز الدفاع على طريق السويس عند مشارف القاهرة لابد أن يغرى الجيش البريطانى - إذا كانت لديه نية للتقدم - على استخدام الطريق الآخر الخالى من الدفاعات، وكان وصول هذه المعلومات إلى قيادته أمرا محتما من طلعات الاستطلاع الجوى. لا ندعى أن ذلك الخطأ يرجع إلى عدم كفاءة أعضاء اللجنة فكلهم كانوا من الضباط الممتازين ومن بينهم من كانوا أساتذة فى كلية أركان الحرب، ولكن يبدو أن بحث احتمال تدخل الجيش البريطانى إما أنه لم يدرس الدراسة الكافية ولم تبذل له العناية الواجبة وإما أنه لم يؤخذ أثناء الدراسة على محمل مأخذ الجد على اعتبار أنه احتمال مستبعد، فقد كانت لدى اللجنة معلومات موثوق بصحتها بأن بريطانيا قد ضاقت ذرعا بهذا الملك العربيد الذى فقد سمعته فى كازينوهات القمار وملاهى أوربا، وأن الرأى العام البريطانى سوف يثور ضد حكومته إذا ما حاولت إراقة قطرة دماء واحدة من جندى بريطانى لتحافظ له على عرشه، وأعتقد أن الاحتمال الثانى هو الأرجح.

اتصالات الضباط الأحرار مع حزب الوفد قبل الثورة

كان الكاتب الصحفى الكبير أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى من أخلص الأعوان لتنظيم الضباط الأحرار فى مجال الصحافة فلقد

أفسح صفحات جريدته الواسعة الانتشار لنشر الأنباء التى كان يزوده بها بعض ضباط التنظيم وخاصة الرائد ثروت عكاشة شقيق زوجته والذى قام بعملية التعارف بينه وبين المقدم جمال عبد الناصر رئيس التنظيم والذى كان يعبر لثروت دائما عن إعجابه بأحمد أبو الفتح لدفاعه ودفاع جريدته عن الحريات والديمقراطية ولهجومه العنيف على الاحتلال البريطانى الجاثم على صدر البلاد.

وكانت جرأة شديدة بلا شك من أحمد أبو الفتح حينما نشر فى مكان بارز من جريدة المصرى فى أواخر ديسمبر ١٩٥١ قائمة الضباط الذين رشحهم تنظيم الضباط الأحرار لعضوية مجلس إدارة نادى الضباط وعلى رأسهم اللواء أح محمد نجيب المرشح لرئاسة مجلس الإدارة وكان ذلك العمل يعد تحديا خطيراً للملك السابق فاروق وللقيادة العامة للجيش فضلا عن تجاهله للرقابة التى كانت مفروضة على الصحف وقتئذ مما كاد يؤدى إلى تعطيل صحيفة المصرى.

وأسهم أحمد أبو الفتح إسهاماً فعالا فى التعجيل بقيام الثورة التى كان محددا لها شهر نوفمبر ١٩٥٢ وكان السبب فى ذلك هو تلك المحادثة التليفونية الخطيرة التى تمت يوم ٢٠ يوليو بين أحمد أبو الفتح من الإسكندرية وثروت عكاشة فى منزله بمعسكر العباسية والتى عن طريقها علم ثروت عكاشة أن وزارة حسين سرى باشا قد قدمت استقالتها وأن نجيب الهلالى باشا كلف بتشكيل الوزارة الجديدة وأن اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود ينتظر أن تسند إليه وزارة الحربية وأن الهدف من تعيينه هو التنكيل بالضباط الأحرار، ولذا فإن اثنى عشر ضابطا من قيادة التنظيم والذين عرفت السراى أسماءهم ينتظرهم السجن والتشريد وكانت تلميحات أحمد أبو الفتح توحى بضرورة التحرك السريع لأن الموقف لا يحتمل التأخير. ولم يلبث ثروت عكاشة أن ذهب على الفور إلى منزل عبد الناصر وكان برفقته

المقدم حسين الشافعي الذى كان يتناول عنده طعام الغداء فأنهى إليه ثروت ما أفضى به إليه أبو الفتح وحين سأله عبد الناصر عن رأيه قال له إن لا مفر من التعجيل بموعد الثورة وإن الغد هو اليوم المناسب لذلك.

وأصدر عبد الناصر تعليماته إلى ثروت وحسين الشافعى بإعداد قوة سلاح الفرسان الضاربة على الفور لحين صدور الأمر إليهم بالتحرك وظل أحمد أبو الفتح على صلة وثيقة بتنظيم الضباط الأحرار إلى أن قامت الثورة فظهر عندئذ بوضوح صدق وطنيته وجرأته فإذا هو ينشر فى الصفحة الأولى من صحيفة المصرى الصادرة فى صباح يوم ٢٤ يوليو أنباء الثورة بعناوين بارزه في الصفحة الأولى مع نشر صور للواء محمد نجيب قائد الثورة وضباط قيادته دون اكتراث بالأخطار التى يمكن أن يتعرض لها هو وصحيفته فى حالة فشل الثورة (لم تتمكن جميع الصحف الصادرة صباح ٢٣ يوليو من نشر أى أنباء عن الثورة لانتهاء عملية طباعتها قبل منتصف ليلة ٢٣ يوليو) وفى الوقت نفسه أهملت بعض الصحف الأخرى إبراز ذلك النبأ الهام يوم ٢٤ يوليو واكتفت بنشر أسطر قلائل عن الأحداث التى جرت دون أى تعليق منها مخافة إغضاب الملك السابق فاروق وحكومته وخشية تعرضها للعواقب إذا ما فشلت الثورة.

وقبل أن يتم خلع الملك ومغادرته للبلاد وإتمام سيطرة الجيش على مقاليد الأمور وخشية من تدخل الإنجليز بقواتهم للقضاء على الثورة جرت اتصالات عاجلة بين ضباط الثورة وأحمد أبو الفتح وبعض زملائه من الوفديين الأحرار كى يعلن حزب الوفد الذى كان يمثل وقتئذ أغلبية الشعب المصرى تأييده للثورة للاستفادة من شعبيته الجارفة فى البلاد وتخويف الإنجليز من مخاطر تدخلهم ضد ثورة الجيش إذ إن الشعب المصرى كله يؤيد الثورة وسوف يتصدى بقوة لأية محاولة من جانبهم للتدخل ضدها.

وكان مصطفى النحاس زعيم الوفد وفؤاد سراج الدين السكرتير العام يستشفيان فى سويسرا عندما قامت الثورة فاتصل بهما من القاهرة أحمد أبو

الفتح وإبراهيم فرج وجميل سراج الدين كى يقطعا رحلتهما ويعودا فورا إلى القاهرة لإعلان تأييد الوفد للثورة وتردد النحاس ولكنه إزاء إلحاح فؤاد سراج الدين قبل أخيرا أن يعود إلى القاهرة وأن يركب الطائرة التى لم يستخدمها من قبل فى أسفاره.

ووصل النحاس وسراج الدين إلى مطار القاهرة عند منتصف ليل ٢٧ يوليو ١٩٥٢ وكان فى استقبالهما أحمد أبو الفتح واتجه موكب النحاس الذى أحاطت به موتوسيكلات البوليس الحربى رأسا من المطار إلى القيادة العامة بكوبرى القبة. وفى الدور الأرضى وبإحدى غرف مبنى القيادة انتظر الاثنان حوالى ٤٠ دقيقة حتى حصل لهما أحمد أبو الفتح على الإذن بالصعود إلى الطابق العلوى حيث استقبلهما اللواء محمد نجيب فى مكتبه وحوله ضباط مجلس القيادة وظل الجميع واقفين لمدة عشر دقائق حتى انتهت الزيارة.

وقد ذكر فؤاد سراج الدين أن محمد نجيب قد رحب بهما ببشاشة بينما سلم عليهما الضباط بصرامة وأنه قرأ فى أعينهم ما يجعله يخاف على مصير البلاد. وعلى الرغم من فتور اللقاء ومجافاته للذوق واللياقة فإن النحاس والحق يقال كان مقبلا على تأييد الثورة من أعماق نفسه فلقد خلعت الملك فاروق ألد أعداء حزب الوفد وزعيمه وأشد الحكام عبثا واستهتارا بالدستور وما من حكومة شكلها النحاس بعد إحراز الوفد الأغلبية فى الانتخابات إلا ويهوى فاروق بسيف الإقالة عليها ليحرم الوفد من حقه الشرعى فى الحكم وكان النحاس متفائلا بعد أن علم بما تضمنه البيان الأول للثورة من احترام الدستور وكان على يقين من أن البرلمان الوفدى المنحل ذا الأغلبية الوفدية سيدعى إلى الانعقاد وأنه بعد قليل ستوكل إليه مقاليد الحكم باعتبار زعيم حزب الأغلبية.

وقد اخطأ بعض المؤرخين والكتاب فى تحديد موعد عودة النحاس وفؤاد سراج الدين إلى القاهرة ومن العجيب أن يشاركهم فى ذلك الخطأ فؤاد سراج الدين نفسه وهو قولهم إن النحاس زعيم حزب الوفد وسراج الدين سكرتيره

العام عادا إلى القاهرة عند منتصف ليلة ٢٦ / ٢٧ وإن مقابلتهما لمحمد نجيب وضباط القيادة جرت فى الساعة الأولى من صباح يوم ٢٧ يوليو لكن الواقع أنهما وصلا عند منتصف ليل ٢٧ /٢٨ يوليو ١٩٥٢ .

وأن مقابلتهما لمحمد نجيب والضباط قد تمت فى الساعة الثانية صباحا يوم ٢٨ يوليو أى أن هناك فرقا فى التوقيت قدره ٢٤ ساعة كاملة ولو فكرنا فى الموضوع من الناحية المنطقية لأدركنا استحالة تواجد محمد نجيب بمقر القيادة فى مساء يوم ٢٦ يوليو إذ إنه كان فى الساعة السادسة وبضع دقائق مساء ذلك اليوم فوق اليخت «المحروسة» فى ميناء الإسكندرية فى وداع الملك السابق فاروق ولم يستطع العودة من الميناء إلى مقره بمعسكر مصطفى كامل إلا بعد فترة طويلة لأن الشوارع كانت مسدودة بجماهير الشعب التى وقفت تحييه وتهتف له فى حماسة جنونية لفرط فرحتهم برحيل الملك عن البلاد وفضلا عن ذلك الدليل المنطقى فإن لدينا دليلا رسميا آخر لا يتطرق إليه الشك وهو كتاب «هذه الثورة العام الأول» وهو سجل يومى رسمى محلى بالصور لجميع الأحداث التى جرت خلال العام الأول للثورة وقد صدر عن جريدة الأهرام يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ وهو من تجميع النقيب محمود فوزى الوكيل ففى الصفحة ١٩ من الكتاب تحت عنوان الأحد ٥ ذى القعدة ١٣٧١-٢٧ يوليو ١٩٥٢ ورد ما يلى:

(وصل القائد العام فى الساعة الثانية مساء إلى القاهرة عائدا من الاسكندرية) وفى الصفحة ٢٠ من الكتاب نفسه وتحت عنوان الاثنين ٢٨ يوليو ١٩٥٢ جاء ما يلى (زيارة النحاس للقائد العام - فى الساعة الثانية صباحا استقبل القائد العام بمقر القيادة بكوبرى القبة الرئيس السابق مصطفى النحاس ومعه الأستاذ فؤاد سراج الدين اللذين وصلا لتوهما من أوربا - حيث كانا يستشفيان - لمدة عشرة دقائق وودعهما بعدها وقد قال الرئيس السابق مصطفى النحاس عند خروجه: إنى أؤيدك وأدعو الله أن ينصرك ويوفقك على الدوام).

* * *

الذين هربوا والذين لحقوا بالقطار

قصة الذين هربوا

قبل قيام الثورة ببضعة أيام تم إخطار الضباط الأحرار بواسطة مندوبى أسلحتهم بالتأهب والاستعداد وعدم مغادرة بيوتهم يوميا من الساعة الثالثة حتى الساعة الثامنة مساء لحين إخطارهم بالموعد المحدد لقيام الثورة، وكان تخلف بعض الضباط الأحرار منتحلين شتى الأعذار مفاجأة لزملائهم لفرط ما كانوا يظهرونه من حماسة واندفاع والضغط على قيادة التنظيم بضرورة التحرك الفورى وإلا اضطروا إلى التحرك وحدهم، فلما حان وقت الجد وحلت الساعة الحاسمة اتضح أن هؤلاء ليسوا على مستوى الموقف وأن أعصابهم أضعف من أن تتحمل تلك المخاطرة التى قد تقودهم إلى حتفهم، ولو كانوا يتحلون بالإيمان والشجاعة مثل زملائهم الذين أقدموا على الاشتراك فى الثورة بعزيمة وثبات لما دب الخوف إلى قلوبهم ولما اجتاحهم الذعر الذى أصابهم وهز كيانهم.

وكان البكباشى (المقدم) محمد فوزى يتولى قيادة تنظيم الضباط الأحرار بسلاح المدفعية، وقد قطع شوطا طويلا مع جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وكان الاعتماد عليه كبيراً فى قيادة وحدات المدفعية ليلة الثورة بالنسبة لقدم رتبته مما سيكون حافزا لضباط المدفعية الأحرار على التحرك، خاصة وأن معظمهم كانوا من الضباط الأصاغر من رتبتى نقيب وملازم.

ولكن محمد فوزى لم يكد يخطر بالتأهب والاستعداد قبل موعد الثورة بثلاثة أيام حتى تخلى عن واجبه حيال التنظيم ونكص على عقبيه مؤثرا السلامة عن التورط فى مغامرة غير مأمونة العواقب وقد تعرضه للوقوف فى ساحة الإعدام. ولم تحاسبه حكومة الثورة على ما اقترفه فى حقها من إساءة بل على العكس كافأته مكافأة لم يحظ بعشرها العديد من الضباط الأحرار الذين قاموا بأدوار بطولية فى ليلة الثورة فقد تم تعيينه رئيسا لأركان حرب

القوات المسلحة فى مارس ١٩٦٤، ولم يكن هذا التعيين مفاجأة لضباط القوات المسلحة فحسب بل كان مفاجأة لمحمد فوزى نفسه، كما اعترف هو بذلك فى مذكراته وعقب الهزيمة المريرة التى حاقت بالقوات المصرية فى حرب يونيو ١٩٦٧ وكان محمد فوزى خلالها يعمل رئيسا للأركان، تم تعيينه بعد ظهر يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ قائدا عاما للقوات المسلحة وفى ٢٠ يناير ١٩٦٨ تم تعيين الفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية ليجمع لأول مرة فى تاريخ الجيش المصرى بين منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة.

ولم يكن محمد فوزى هو الوحيد من الضباط الأحرار الذين تخلفوا عن القيام بواجبهم حيال التنظيم، فقد تخلف مثله عدد من الضباط الأحرار من أسلحة مختلفة منتحلين أعذاراً مكشوفة وحججا واهية كان بعضها يدعو إلى السخرية، فقد جاء أحدهم بعد نجاح الثورة وهو فى شدة الخجل من زملائه مبرراً سبب عدم حضوره فى الموعد المحدد للاشتراك فى الثورة بأن زوجته ما كادت تراه يهم بمغادرة البيت ليلا مرتديا ملابسه العسكرية بعد أن ثارت شكوكها نظرا لاضطرابه وقلقه ولطلبه دعواتها حتى أمسكت به ورفعت بالصوت فى بئر السلم مما اضطره إلى العودة حرصاً على عدم افتضاح أمر الثورة، وادعى آخر بأن زوجته أصيبت بمغص حاد قبل الموعد المحدد لخروجه للالتحاق بوحدته مما اضطره إلى نقلها إلى المستشفى حيث أجريت لها عملية المصران الأعور، وأن ذلك كان السبب فى عدم اشتراكه مع زملائه من الضباط الأحرار ليلة الثورة.

ولكن هذه القصة المحبوكة لم تنطل على أحد زملائه الذين كان ساكناً بجواره فقد شاهده لسوء حظه فى مساء ذلك اليوم يخرج بسيارته مع زوجته وأطفاله لقضاء سهرة ممتعة بعيداً عن أحداث ليلة الثورة ومخاطرها الجسيمة. وعلى الرغم من أن أغلب الضباط الأحرار لم يتخلف منهم أحد لفرط

حماستهم وإيمانهم، فإن موقف الملازم أول (ع . عبد العال) أصاب زملاءه بالدهشة، فعلى الرغم من وصوله مع بعض زملائه الأحرار فى الوقت المحدد إلى معسكر الآلاى الثانى المضاد للدبابات بألماظة لبدء التحضيرات اللازمة لتحريك بطاريات الآلاى فى ساعة الصفر لاحتلال مواقعها المحددة لها وفقاً للخطة، إلا أن هذا الضابط الذى ينتمى للأحرار لم يلبث أن اختفى فجأة عن الأنظار، وعندما أخذ زملاؤه فى البحث عنه اتضح لهم أن شقيقه الأكبر وهو ضابط شرطة برتبة نقيب وكان يعمل بالمباحث بقسم شرطة مصر الجديدة حضر حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء بسيارته الملاكى ووقف بها أمام بوابة الآلاى وبعث بأحد الجنود لإحضار شقيقه من داخل المعسكر، وعندما حضر إليه طلب منه الركوب بجواره وبعد حوار قصير وحاد بين الشقيقين انطلق ضابط الشرطة بسيارته حيث أعاد الملازم أول (ع . عبد العال) إلى البيت بعد أن أقنعه أنه قد أنقذه من هذه المغامرة الخطيرة التى قد تكلفه حياته دون أن يدرى أنه أضاع على شقيقه فرصة عمره وحرمه من شرف الاشتراك فى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة مما كان سيبقى مفخرة له ولأسرته ولأبنائه وأحفاده من بعده.

وكان ضمن الذين تخلوا عن واجبهم حيال التنظيم وحيال وطنهم وآثروا الهروب والسلامة تلك المجموعة من الضباط من سلاح المدفعية الذين كانوا مرتبطين تنظيميا بالرائد، كمال الدين حسين وكان عددهم ستة ضباط كلهم برتبة الرائد وبرغم أن كمال الدين حسين أخطرهم بوجوب الاجتماع فى منزل النقيب محسن عبد الخالق لتلقى التعليمات الخاصة بالحركة فإنهم جميعاً تخلفوا عن الحضور، ومما يدعو للدهشة أن ضابطين من هؤلاء توليا منصب الوزير فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كما تولى الباقون مناصب كبيرة بالدولة.

وقد علق كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة على هؤلاء

الذين هربوا بقوله: «وكما هو الحال فى كل الثورات عندما يجد الجد تخلفت القلة وقامت الأغلبية الساحقة بواجباتها، ومن هؤلاء الذين هربوا من تولى بعد فترة من الثورة أكثر المناصب حساسية فى إدارة شئون البلاد».

قصة الذين لحقوا بالقطار

فى الوقت الذى تخلف فيه هذا النفر الذين خانتهم شجاعتهم وأعصابهم من ضباط تنظيم الضباط الأحرار وآثروا الهروب والتخلى عن واجبهم المقدس، كشفت ساعة الجد عن معدن رجال شجعان سارعوا بالانضمام إلى الحركة قبل قيامها بساعات برغم عدم عضويتهم فى التنظيم من قبل وبرغم علمهم بأن ما يقدمون عليه هو مغامرة خطيرة قد تكلفهم حياتهم، ولكنهم لم يترددوا وكان إيمانهم أقوى من أى شعور بالخوف من العواقب الجسيمة التى سوف يواجهونها فى حالة فشل الحركة التى انضموا إليها، وقد ثبت أن هؤلاء الضباط الذين من خارج التنظيم والذى تمت دعوتهم للاشتراك فى حركة الجيش قبل ساعة الصفر بزمن قصير قد لبوا الدعوة بشجاعة وحماسة ووطنية فاقت كثيراً ما كان يظهره بعض الضباط المنتمين إلى التنظيم من شجاعة وهمية، فلما حان الجد إذا بهم يلوذون بالفرار والاختفاء عن الأنظار، وفى مقدمة الأبطال الذين لحقوا بالقطار وانضموا إلى الحركة قبل ساعات من قيامها ولم يكونوا ضمن تنظيم الضباط الأحرار المقدم عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية والعقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ مشاة، وفيما يلى قصة انضمام كل منهما إلى الحركة.

أولاً: انضمام المقدم عبد المنعم أمين

لم يكن المقدم عبد المنعم أمين منتميا لأى حزب أو هيئة سياسية ولكنه كان ضابطا معروفا بوطنيته منذ شبابه، فعندما كان ضابطا فى المدفعية المضادة للطائرات بمرسى مطروح عام ١٩٤٠ وكان عندئذ برتبة النقيب حاولت القيادة البريطانية ردا على سياسة حكومة على ماهر بعدم اشتراك مصر فى الحرب أن

ترغم القوات المصرية التى كانت تحتل مواقع دفاعية حول مرسى مطروح أن تخلى دفاعاتها وتعود إلى القاهرة على أن تترك مدافعها الميدانية والمضادة للطائرات ورشاشاتها المتوسطة والخفيفة التى كان يقوم عليها النظام الدفاعى وقتئذ. وكانت حجة البريطانيين هى شدة حاجة القوات البريطانية إلى هذه الأسلحة التى من دونها يختل نظام الدفاع عن مرسى مطروح ما دامت القوات المصرية لن تشترك فى قتال القوات الإيطالية عند اجتيازها الحدود.

وكان لعبد المنعم أمين موقف مشرف مع باقى الضباط الشبان فى رفض ترك سلاحهم والتهديد بالقتال حتى الموت قبل تسليمه، مما أجبر الإنجليز على الرضوخ وترك القوات المصرية تعود بسلاحها.

وخلال حرب فلسطين سافر عبد المنعم أمين كعضو فى لجنة لشراء أسلحة للجيش من سويسرا، ولكن اللجنة أهملت رأيه كخبير واعتمدت على المهربين والوسطاء الذين اشتروا للجيش المصرى أسلحة وذخائر قديمة بأبهظ الأثمان.

وأثارته هذه التصرفات فاتصل بعد عودته بالكاتب المعروف إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روزاليوسف وزوده ببعض المستندات التى ساعدته فى حملته الصحفية الشهيرة على الأسلحة الفاسدة، كما أدلى عبد المنعم أمين بشهادته أمام النيابة العامة ومحكمة الجنايات فى هذه القضية. وفى اجتماع الجمعية العمومية بنادى الضباط بالزمالك يوم ١٦ يونية وأثناء عرض موضوع تمثيل سلاح الحدود بمجلس إدارة النادى وكان معروفا للضباط أن ذلك قد تم بإيعاز من الملك لفت عبد المنعم أمين الأنظار بكلمته الجريئة التى أعلن فيها أنه لا يجوز لأحد - مهما كان مركزه - أن يفرض إرادته على الضباط.

وكان طبيعيا أن تتجه إليه أنظار تنظيم الضباط الأحرار، وقد تحدث كمال الدين حسين عن قصة انضمامه فقال: «كنا نفكر قبل الثورة فى إشراك

بعض كبار الضباط ذوى رتبة المقدم أو ما فوقها إلى التنظيم ولديهم الاستعداد للعمل معنا، وكان هذا التفكير يخدم حركتنا كإجراء تكتيكى فى تحريك الوحدات ليلة الثورة ومن هنا رشحت لجمال عبد الناصر اسم عبد المنعم أمين من ضباط المدفعية المضادة للطائرات، وذهبت إليه برفقة عبد الناصر فى منزله بالجيزة صباح يوم ٢٢ يوليو وفاتحناه فوافق الرجل بلا أدنى تردد وفى المساء اجتمع معنا فى منزل خالد محيى الدين».

وليس هناك أى تناقض بين ما ذكره كمال الدين حسين وبين ما رواه عبد المنعم أمين نفسه عن قصة انضمامه سوى تحديد موعد الزيارة التى أدت إلى انضمامه للضباط الأحرار، فقد ذكر عبد المنعم أمين أن كمال الدين حسين حدثه تليفونيا صباح يوم ٢١ يوليو وأخبره أنه سيمر عليه فى البيت مساء اليوم نفسه واستطرد قائلا: «وفى العاشرة مساء جاء برفقة عبد الناصر وناقشنا موضوع التحرك وتحدثنا طويلا واتفقنا على الخطوط الأساسية للحركة وأهدافها وفى المقدمة إسقاط الملكية ثم حددنا موعداً جديداً وهو ظهر اليوم التالى ٢٢ يوليو فى بيت خالد محيى الدين بمصر الجديدة».

ويمكن الحكم بأن الموعد الأقرب إلى الواقع هو الذى ذكره عبد المنعم أمين، فإن زيارة خطيرة مثل تلك الزيارة الحافلة بتبادل الأفكار والاتفاق على الخطوط الأساسية للحركة لا يمكن أن تتم إلا فى وقت ملائم حتى يمكن إقناع عبد المنعم بالانضمام إلى هذه المغامرة التى قد تقوده إلى حتفه. ولا يمكن أن نتصور أن الوقت الملائم للزيارة هو موعد العمل الرسمى الذى يفترض أن يكون الضباط خلاله فى وحداتهم، وقد ثبت بالقطع أن عبد الناصر وكمال الدين حسين كانا فى وحدتهما وهى كلية أركان الحرب بمنشية البكرى، وكانا يشتركان مع باقى زملائهما ومنهم المقدم زكريا محيى الدين فى تصحيح أوراق امتحان طلبة الدفعة الجديدة التى سبق أن عقد لهم اختبار تمهيدا لاختيار الناجحين منهم ليلتحقوا بالدراسة بالكلية.

كما أن أمر اشتراك عبد المنعم أمين بالتنظيم والذى كان محل تفكير

من عبد الناصر وكمال الدين حسين كإجراء تكتيكى فى تحريك الوحدات ليلة الثورة لم يكن يصح أن يتأخر تنفيذه إلى صباح يوم ٢٢ يوليو أى قبل ساعات معدودة من بدء تحريك الوحدات، إذ كان هناك بلا شك احتمال لرفض عبد المنعم أمين الاشتراك فى الحركة ولم تكن هناك فرصة فى هذه الحالة للاتصال بضابط آخر تتوفر فيه الشروط المطلوبة، وهى قدم الرتبة والاستعداد للعمل والماضى النظيف وهى شروط لا تتوفر إلا فى عدد محدود بالطبع.

أما السبب الحقيقى الذى دفع عبد الناصر إلى العمل على إشراك عبد المنعم أمين إلى الحركة فلا يرجع فقط إلى ما ذكره كمال الدين حسين، فهناك سبب آخر مهم وهو الفراغ الذى نشأ فى سلاح المدفعية إثر رفض المقدم محمد فوزى الاشتراك فى الحركة وبالتالى انسحابه من التنظيم.

ثانيا: انضمام العقيد أحمد شوقى

كانت الكتيبة ١٣ مشاة قد وصلت من العريش إلى القاهرة فى أوائل يوليو ١٩٥٢ لتمضى فترة قصيرة بها يتم فيها تجهيزها واستكمال ما ينقص من معداتها تمهيدا لسفرها بالمظهر المشرف إلى الخرطوم لغيار الكتيبة الثانية مشاة.

ونظراً لعدم توافر مكان لإيوائها فى معسكرات هايكستيب والعباسية بسبب اكتظاظها بالوحدات، فقد أسندت مهمة إيجاد معسكر لائق بها قبل وصولها من العريش إلى الرائد جمال حماد أركان حرب سلاح المشاه وأحد الضباط الأحرار، وكان قد سبق انتخابه عضواً بمجلس إدارة نادى الضباط ممثلا لسلاح المشاة بأغلبية كبيرة.

وبعد جهد شاق وبحث طويل أمكن لجمال حماد العثور على معسكر مهجور فى مكان ناء غير مطروق بثكنات العباسية يدعى « معسكر دودج »، ويبدو من اسمه أنه كان مخزنا لعربات الجيش البريطانى من هذا الطراز قبل جلائهم عن القاهرة وبقى المعسكر محتفظا بهذا الأسم.

وكان السر فى خلو المعسكر من القوات وعدم إشغاله هو عدم وجود أى مرافق به، لذا تم الاتفاق مع إدارة الأشغال العسكرية على تزويد المعسكر بالمرافق اللازمة على وجه السرعة واستكمال النقص فى مبانيه القليلة بإنشاء جناح بداخله من الخيام، وبهذه الوسيلة أمكن استقبال الكتيبة عند حضورها وتم إيواؤها بهذا المعسكر، وكان اختيار جمال حماد لهذا المعسكر البعيد عن الأنظار لإيواء الكتيبة ١٣ مشاة عملا يدل على التوفيق وحسن الحظ، فلقد كان ذلك من العوامل التى ساعدت الكتيبة على إعداد سراياها للتحرك فى ساعة الصفر ليلة الحركة فى حرية وأمان، ولم يستطع أحد من قادة الجيش الذين أرسلهم رئيس الأركان الفريق حسين فريد يذرعون معسكرات العباسية طولا وعرضا وينقبون عن أية بادرة تثير الشبهات أن ينجحوا فى الوصول إلى (معسكر دودج) لتطرفه وبعده، ولعدم إمكان الوصول إليه إلا عن طريق غير مطروق يمر خلف معسكر العباسية بجوار أرض تدريب الخيالة وهكذا استطاعت الكتيبة ١٣ مشاة وهى القوة الوحيدة التى تحركت ليلة الحركة من معسكر العباسية أن تقوم بإعداد سراياها للتحرك بسلامة وهدوء وبدون أى تدخل من أحد .

وكان العقيد أحمد شوقى يكثر من زياراته لزميله جمال حماد بمكتبه برئاسة المشاة لإخطاره بما ينقص الكتيبة من معدات أو مهمات ليعاونه باتصالاته فى استكمالها عن طريق القيادات والإدارات المختصة برئاسة الجيش . ونتيجة لتلك الصلة الجديدة تولدت بين الضابطين علاقة وطيدة من الصداقة والثقة سمحت لهما بتبادل الأحاديث وانتقاد بعض الأوضاع السيئة فى الجيش بحرية وصراحة .

وكان جمال حماد قبل أيام قلائل على قيام الحركة قد علم أن الكتيبة ١٣ هى وحدة المشاة الرئيسية التى ستقوم بالتحرك ليلة ٢٣ يوليو، وكان بالكتيبة عدد من الضباط الأحرار يكفى لتحركها وتنفيذ المهام الموكولة لها،

ولكن وجود قائد الكتيبة الأصلى على رأس كتيبته عند القيام بالحركة كان من وجهة نظر حماد أمرا لابد أن يثير الحماس ويبث الاطمئنان فى نفوس جميع الضباط والجنود، وكانت شخصية أحمد شوقى المحبوبة ووطنيته الصادقة التى انعكست على أحاديثه قد بعثت الأمل فى نفس زميله جمال حماد بأن يتمكن من تجنيده ومن ضمه للحركة قبل قيامها ليتولى بنفسه قيادة كتيبته.

وفى صباح ٢٢ يوليو حضر أحمد شوقى إلى مكتب زميله برئاسة المشاة إثر دعوته للحضور لأمر عاجل، وكان جمال حماد قد هيأ الأمر واعتزم مفاتحته هذا الصباح إذ أنها آخر فرصة أمامه لضمه إلى صفوف الضباط الأحرار، وانتاب أحمد شوقى شيء من الدهشة وهو يرى زميله لا يدعوه للجلوس بمكتبه كالعادة بل قاده مباشرة إلى مكتب اللواء محمد نجيب المجاور لمكتبه، وكان المكتب خاليا لوجود محمد نجيب فى منزله محجوزا منذ أيام بكشف المرضى، وجلس أحمد شوقى على الأريكة المواجهة للمكتب بينما جلس زميله إلى جانبه بعد أن حرص على إغلاق باب الغرفة جيدا من الداخل.

ولم يُضع جمال حماد وقته فلم يكن قد بقى أمامه وقت ليضيعه، واختار أن ينفذ إلى الموضوع عن طريق إثارة قضية كانت الشغل الشاغل لضباط الجيش وقتئذ وهى القرار الذى صدر بحل مجلس إدارة نادى الضباط ولم يكن قد مضى على صدور القرار سوى أيام قلائل، وكان التجاوب رائعا فقد انطلقت الشتائم من فم أحمد شوقى كالقذائف تسب الملك والقائد العام وكل من تسبب فى إصدار هذا القرار.

وكان من الطبيعى أن ينتقل جمال حماد إلى الخطوة الثانية فصور لزميله الحالة السيئة التى بات فيها اللواء محمد نجيب رئيس مجلس إدارة النادى المنحل، فرقابة المباحث والمخابرات تطارده وتترصد حركاته والتهديد بنفيه إلى منقباد ليتولى قيادة المنطقة الجنوبية يطرق مسامعه كل يوم مما حدا به إلى

ملازمة البيت والدخول بكشف المرضى برغم أنه سليم معافى حتى يبعد عن هذا الجو الخانق الذى يحيط به.. وسرعان ما أنتج الحديث ثماره بشكل غير متوقع فقد وقف أحمد شوقى فى غضب وانفعال وأخرج مصحفا من جيبه ووضع كفه اليمنى عليه مقسما أنه لا ينتظر سوى إشارة من اللواء محمد نجيب كى يزحف بكتيبته على الفور.

وطلب جمال حماد من أحمد شوقى عنوان منزله ورقم تليفونه ودونهما فى ورقة صغيرة، وساق له الرجاء ألا يغادر منزله بعد ظهر ذلك اليوم إذ ربما يتصل به لأمر مهم.

وكان عبد الحكيم عامر فى القاهرة يمضى إجازة ميدان وجرفته أحداث الايام الأخيرة من جهة الإعداد للحركة وتعدد اللقاءات وتجهيز خطة التحرك عن الالتفات إلى حقيقة غابت عن باله وهى أن إجازته تنتهى يوم ٢١ يوليو. واتصل أركان حرب الفرقة الأولى المشاة برفح والتى كان يعمل عبد الحكيم برئاستها لإخطار رئاسة المشاة أن عبد الحكيم عامر قد تغيب بدون إذن عن وحدته. وخشى جمال حماد أن يثير هذا الأمر شكوك الرئاسات فى سر غياب الرائد عبد الحكيم إذ إن ذلك لم يكن شيئا مألوفا بين الضباط خاصة وهو ضابط أركان حرب ويعمل برئاسة الفرقة.

ولم يجد وسيلة لإنقاذ الموقف سوى محاولة إدخال عبد الحكيم عامر بكشف المرضى، وسرعان ما دون اسمه على النموذج العسكرى المعد لذلك وأسرع إلى المستشفى العسكرى بكوبرى القبة ومن حسن الحظ أنه التقى بالطبيب الذى كان يبحث عنه وهو العقيد طبيب صلاح فوزى، وكان جمال حماد قد تعرف بهذا الطبيب عن طريق اللواء محمد نجيب فقد صادفه بمنزله عندما استدعاه محمد نجيب ليقوم بالكشف الطبى عليه ويحجزه بكشف المرضى فقد كانت تربطه به صلة صداقة. وكان صلاح فوزى يعرفه الجميع بصوته الجهورى وجرأته التى لا حد لها، وشعر جمال حماد بالخجل ينتابه

وهو يقدم النموذج الطبى للطبيب فقد كان المريض غائبا والأمر مكشوفا وحاول إبداء بعض كلمات الاعتذار، ولكن الطبيب لم يدعه يسترسل وبادر بحجز عبد الحكيم عامر فى كشف المرضى وذيل النموذج بتوقيعه. وهكذا حجز الطبيب كلا من محمد نجيب وعامر فى كشف المرضى دون أن يعلم بالدور المهم الذى سيلعبه كلاهما بعد ساعات قلائل ولكنه كان يعلم بالتأكيد حقيقة واحدة هى أن الضابطين متمارضان. والتقى جمال حماد بعد قليل بعبد الحكيم عامر بمنزله بشارع غرب القشلاق بالعباسية وصادف عنده ثروت عكاشة وكانت مناسبة طريفة إذ إن الضباط الثلاثة فضلا عن انتمائهم للأحرار كانوا أبناء دفعة واحدة فى الكلية الحربية.

وعاتب جمال حماد صديقه عبد الحكيم لعدم حرصه فى أمر غيابه بعد انتهاء إجازته، وأخطره بأنه قد أمكن حجزه بكشف المرضى بمنزله وأن إشارة رسمية قد أرسلت من رئاسة المشاة إلى قيادة الفرقة برفح بذلك. وابتسم عبد الحكيم محتجا بأن ذلك يعنى عدم قدرته على مغادرة البيت فهو مريض وخروجه الآن فيه مخالفة للقانون، وأخذ يمزح مع صديقه قائلاً إنه لم يكن هناك داع لتغطية مسألة غيابه لأنهما فى صباح اليوم التالى إما سيكونان معا فى قيادة الجيش أو سيكونان مع باقى الزملاء فى غياهب السجن وإن إضافة جناية الغياب بدون إذن إلى قائمة الادعاءات الأخرى التى ستوجه إليه والتى عقوبتها الإعدام مسألة لا تقدم ولا تؤخر وضحك الصديقان من الأعماق.

واستطاع جمال حماد فى هذا اللقاء القصير أن يقنع عبد الحكيم عامر بمدى الأهمية التى يعلقها على تولى العقيد أحمد شوقى قيادة كتيبته فى تلك الليلة، وبعد اتصال تليفونى قصير دار بين جمال حماد وزميله أحمد شوقى فى منزله تم الاتفاق على موعد للقاء بعد الظهر.

وفغر أحمد شوقى فاه من الدهشة وهو يرى عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وجمال حماد يدلفون إلى صالون منزله بمصر الجديدة بالقرب من ميدان

روكسى فى الموعد المحدد، فقد كان يظن أن الذى سيزوره هو جمال حماد بمفرده ولم يجل بخاطره أن يصحبه فى زيارته أحد من الضباط خاصة وأن معرفته بهما كانت سطحية.

وجلس جمال حماد مع زملائه فى الصالون وقد استبد به القلق فقد خشى أن يعدل أحمد شوقى فى حضور هذان الضابطان الغريبان عنه عما ذكره له فى الصباح برئاسة المشاة فيصبح موقفه حرجا أمام زميليه. وبينما كان الزوار يتناولون شرابا مثلجا استرعت أنظارهم صورة ضابط كبير بملابس الشرطة برتبة اللواء معلقة على الحائط داخل إطار أنيق وسأل جمال حماد مضيفه عن صاحب هذه الصورة وأصيب الحاضرون بالوجوم حينما رد أحمد شوقى فى براءة: «ده خالى اللواء أحمد طلعت» وكان اللواء أحمد طلعت يتولى وقتئذ منصب حكمدار بوليس القاهرة وكانت له شهرة مدوية فى أعمال الاعتقالات وقمع المظاهرات، وكانت تحت قيادته المباشرة فرقة الأمن المدرعة وهى القوة الضاربة الوحيدة التابعة لوزارة الداخلية وقتئذ.

وثارت المخاوف فى نفس جمال حماد خشية أن يكون قد قاد زميليه عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى كمين محكم، وأن يكون كل سهر الليالى الماضية فى الإعداد للحركة قد ضاع هباء وأن يجدوا أنفسهم جميعا بعد قليل رهن الاعتقال، واشتدت حيرته فى التصرف الواجب إزاء ذلك الموقف وهل من الصواب أن يفاتحوا أحمد شوقى فى الانضمام للحركة بينما خاله اللواء أحمد طلعت هو العدو الأول لها، وأحس أحمد شوقى من جو الصمت الثقيل الذى ساد الصالون بحقيقة ما يدور فى أعماق ضيوفه من خواطر القلق والانزعاج إثر معرفتهم صاحب الصورة وقرابته الوثيقة له.

ولم يلبث أن قطع حاجز الصمت بقوله: «أنا فاهم سبب حضوركم وعارف إنكم دلوقت خايفين منى لكن أرجو أن تطمئنوا إنى فى سبيل بلدى مستعد أعمل أى حاجة حتى ولو قلتولى اقبض على خالك». وانزاح كابوس

القلق الذى كان قد خيم على جو الصالون إزاء هذه الكلمات التى تفيض بالوطنية، ودخل عبد الناصر فى الموضوع مباشرة دون مقدمات وعرض على أحمد شوقى الاشتراك فى الحركة، فوافق على الفور دون تردد ودون أن تكون لديه فكرة عن موعدها.

وكانت مفاجأة كبرى لأحمد شوقى حينما سأل عبد الناصر مستفسرا عن موعد الحركة وأجابه بأنها ستكون بعد ست ساعات فقط. ولا شك أن معادن الرجال لا تظهر على حقيقتها إلا فى أوقات الجد وفى مواجهة الأخطار، وكان ثبات أحمد شوقى وهو يتلقى هذه المفاجأة عظيما ويدل على شجاعة وإيمان كبيرين وجلس فى هدوء وثقة وهو يتلقى تعليمات التحرك الخاصة بالكتيبة ١٣ مشاة، وكانت أصوات أفراد أسرته وضحكاتهم تصل إلى أسماع الضباط الجالسين بالصالون وغاب جمال حماد فى لجة من التفكير العميق وهو يستمع إلى أصوات هذه الأسرة السعيدة ويسأل نفسه فى حيرة هل يا ترى سيكون هو السبب غدا فى سعادة هذه الأسرة عندما يجدون رجلهم وقد دخل التاريخ أم سيكون سبب شقائهم وموضع لعناتهم عندما يجدون رجلهم فى أعماق السجن وفى طريقه إلى ساحة الإعدام.. إن الفرق بين المصيرين جد قصير فهو لا يزيد على ست ساعات..

* * *

الفصل التاسع

من يقود الثورة
فؤاد صادق أم محمد نجيب؟

لم يكن في إمكان جمال عبد الناصر أو في مدى قدرته بحكم وضعه وسنه ورتبته أن يتولى قيادة حركة عسكرية شاملة يقوم بها الجيش المصرى عام ١٩٥٢ يعلن فيها تمرده على الملك والحكومة، ثم لا يلبث أن يسقط هذه الحكومة بعد أقل من ٢٤ ساعة على تأليفها ويرغم الملك على مغادرة البلاد قبل أن تنقضى أربعة أيام على موعد قيام هذه الحركة.

ولم يكن احتلال مقر رئاسة الجيش بكوبرى القبة الذى كان يحرسه بضعة جنود مسلحين بالبنادق أو ضرب الحصار حول المنطقة العسكرية الممتدة من العباسية إلى ألماظة والهايكستب أو احتلال دار الإذاعة بشارع الشريفين واستوديوهاتها بشارع علوى الذى قامت به قوات الحركة ليلة ٢٣ يوليو -، لم يكن ذلك كله كفيلا بنجاح ا لحركة أو كافيا لتهيئة الفرصة أمامها لإتمام السيطرة الفعلية على قوات الجيش بأكملها فإن الضباط الأحرار الذين أسهموا فى التنفيذ الفعلى للحركة لم يزد عددهم كما قدره عبد الناصر نفسه على تسعين ضابطا، كان ثلثاهم وفقا للإحصاء الفعلى من الضباط الأصاغر من رتبتى النقيب والملازم وهذه النسبة لا تزيد على ٤ ٪ من مجموع ضباط الجيش الذين كانوا فى الخدمة الفعلية وقتئذ - كما أن الوحدات التى اشتركت لم تكن تشكل إلا نسبة صغيرة من أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشرة فى مختلف المناطق العسكرية.

ولو كانت قوات الحركة قد صادفت فى طريقها مقاومات جدية أو وقع بينها وبين وحدات أخرى من الجيش أى صدام واشتباك مسلح لتغير وجه التاريخ ولتعرضت الحركة للفشل، ولربما قد انقلب الأمر إلى حرب أهلية كان الشعب المصرى أول من سيصطلى بنارها، هذا بخلاف ما كان متوقعا حينئذ من تدخل الجيش البريطانى في منطقة قناة السويس .. ذلك التدخل الذى لم يكن سيبقى احتمالا واردا كما كان التقدير قبل الحركة، بل كان سيضحى واقعا محتما لتجنى بريطانيا ثمار هذا الانقسام فى صفوف الجيش المصرى كما كانت عادتها في اقتناص الفرص واغتنام الأسلاب.

لقد كانت الخطة تعتمد على نجاح الطليعة التى تحركت من قوات الجيش تحت قيادة الضباط الأحرار لاحتلال الأهداف العسكرية المرسومة بالخطة، وهى منطقة المعسكرات بالعباسية وألماظة والهايكستب واحتلال الهدف المدنى الوحيد فى قلب العاصمة وهو دار الإذاعة الذى كان سيلقى من واحد من استديوهاتها البيان الأول الموجه من قائد الحركة إلى الشعب المصرى إعلانا عن تمرد الجيش على صاحب السلطة الشرعية فى البلاد. وكان الأمل فى نجاح الحركة بعد ذلك معلقا على انضمام باقى الجيش إلى تلك الطليعة التى تحركت من صفوفه تعبيرا عن إرادته ليصبح الجيش من هذه اللحظة كتلة واحدة وراء قائد الحركة فى مواجهة سلطة الملك والحكومة.

إن جمال عبد الناصر بفضل قوة شخصيته وصفاته المميزة وحركته الدائبة بين الضباط الأحرار تمكن من إقناع زملائه أعضاء لجنة القيادة التى تتولى قيادة التنظيم السرى بانتخابه رئيسا لهم بالإجماع، ولكن العمل السرى يختلف تماما عن العمل العلنى وشخصية عبد الناصر التى كان لها وزنها فى تنظيم يعمل أفراده تحت الأرض لم يكن لها ذلك الوزن بالمرة فى المجال العلنى على مستوى الجيش، فما هو إلا مقدم أركان حرب غير معروف إلا فى دائرة محدودة من الضباط بحكم زمالتهم له فى الدفعة أو السلاح، وبالجيش مئات ممن يحملون نفس رتبته ومؤهلاته وكان نجاح الحركة فى ساعاتها الأولى وهى أحرج فترة فى مسارها - متوقفا على انضمام باقى الضباط على رأس وحداتهم إلى صفوف الحركة، ولكن كيف يتوقع ذلك لو كان قائدها يحمل اسما غير معروف وميوله وأهدافه غير واضحة، وما الذى يدفع هؤلاء الضباط إلى المغامرة بمستقبلهم للانضمام إلى حركة لا يزال نجاحها فى باطن الغيب ليعرضوا أنفسهم لخطر الإعدام فى حالة الفشل كى يتبعوا هذا المقدم غير المعروف الذى لا يتميز بشىء عن أقرانه ويسلموا له طواعية بالزعامة ويبايعوه قائدا للحركة؟

ثم إن الأمر ليس مقصورا على تأييد الجيش فحسب، فلا ينبغي إغفال الشعب الذى لابد من كسب تأييده، وثقته ليقتنع بأنها حركة شاملة يقوم بها الجيش بأكمله تحت قيادة قائد له شهرته فى صفوف الجيش وشعبيته بين الجماهير وأنها ليست مجر د مغامرة عسكرية يقوم بها بعض الضباط الشبان بدافع من تهورهم واندفاعهم تحقيقا لشهرة يحصلون عليها أو أملا فى مطالب شخصية يحققونها.

هذه هى وجهة النظر التى أقنع بها عبد الناصر زملاءه أعضاء لجنة القيادة بضرورة إسناد قيادة الحركة المزمع القيام بها إلى ضابط كبير الرتبة له شهرته وشعبيته داخل الجيش وخارجه، ليتسنى تكتل الجيش والشعب من ورائه بمجرد إذاعة البيان الأول للحركة.

ووافقت اللجنة على رأيه ولم يكن بين كبار ضباط الجيش من تتوافر فيه الشروط المطلوبة سوى ثلاثة أسماء الفريق عزيز المصرى واللواء فؤاد صادق واللواء محمد نجيب.

وبدأت الاتصالات بعزيز المصرى ولكن الرجل آثر أن يظل أبا روحيا للحركة فقط، وكان له عذره فقد كان فى الحلقة السابعة من عمره ومضى عليه نحو اثنى عشر عاما خارج الجيش ... وكان التسلسل الطبيعى هو إجراء الاتصال بعد ذلك باللواء فؤاد صادق وهو القائد الذى عرف بشجاعته وثباته فى ميدان القتال بفلسطين عام ١٩٤٨ حينما كان قائدا عاما للقوات المصرية أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب بعد تنحية اللواء أحمد المواوى عن القيادة، وهو القائد الذى استحوذ على محبة الضباط وإعجابهم فقد فرض هيبته على اليهود فى فلسطين كما فرض احترامه على الرئاسات بالقاهرة، وكان يتمتع بشهرة داخل الجيش وخارجه وبالتالى تتوافر فيه جميع الشروط.

هل عرضت قيادة الحركة على فؤاد صادق حقا؟

إن كل الروايات التى نشرت عن هذا الموضوع اقتصرت على القول بأن قيادة الحركة عرضت على اللواء فؤاد صادق ولكنه رفض الفكرة أو اعتذر عن قبولها، ولم يذكر لنا واحد من هؤلاء الكتاب أية تفصيلات تحدد متى تم هذا العرض وكيف جرى أو يحاول التعليق على هذا الأمر برغم أهميته.

والرواية الوحيدة التى ذكرت لنا وقائع محددة عن هذا الموضوع هى التى أوردها أنور السادات فى كتابه « قصة الثورة كاملة » وقد تولت دار الهلال إصدار هذا الكتاب فى طبعتين (العدد ٦٤ عام ١٩٥٦ والعدد ٧٥ عام ١٩٥٧) كما أعادت دار القاموس الحديث فى بيروت طبعه وإصداره فى أوائل السبعينيات – وسيكون العدد ٧٥ الصادر عام ١٩٥٧ من دار الهلال هو المرجع لنا عند الإشارة إلى الصفحات.

فى هذا الكتاب يروى لنا السادات فى الصفحات من ٦٨ إلى ٧٠ قصة اتصال تنظيم الضباط الاحرار باللواء فؤاد صادق لمعرفة نواياه واكتشاف حقيقته. واختير لهذه المهمة الرائد صلاح سالم أحد أعضاء لجنة القيادة الذى توجه لمقابلة الرجل فى بيته. ولم يحدد لنا السادات موعد تلك المقابلة برغم ما فى ذلك الأمر من أهمية بالغة، ولكنه ذكر لنا بعض المعلومات التى أمكن عن طريقها تحديد موعد المقابلة تحديداً قاطعاً.

لقد جرت المقابلة كما ذكر عقب تقديم الفريق عثمان المهدى استقالته من منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش كما روى لنا أنه بعد هذه المقابلة تم تعيين اللواء حسين فريد في ذلك المنصب بالنيابة، وخلال المقابلة كان اللواء فؤاد صادق لا يزال ضابطا بالجيش .. من هذه المعلومات يمكن أن نجزم بأن المقابلة قد تمت خلال شهر نوفمبر ١٩٥٠ ففى هذا الشهر قدم الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة استقالته من منصبه تنفيذاً لمطلب النائب العام محمد عزمى من السلطات المسئولة استبعاده من ذلك المنصب حتى لا

يؤثر على مجرى التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة، وفى نفس الوقت أحيل الفريق عثمان المهدى إلى الاستيداع لنفس السبب.

ووصف لنا السادات فى كتابه بالتفصيل قصة المقابلة - التى استطعنا تحديد تاريخها - على لسان الرائد صلاح سالم لأنه لم يكن حاضرا، ولذلك فإن مسئولية الوقائع التى وردت فيها تقع على عاتق صلاح سالم وحده خاصة وأن الكتاب سبق نشره عام ١٩٥٦ واطلع عليه صلاح سالم بالطبع قبل وفاته. والآن لنقرأ ماذا قال السادات:

« ذهب صلاح إليه فى بيته وقال له إن الرأى العام بين الضباط فى الجيش يرشحه لتولى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش وقال له صلاح إن هؤلاء الضباط يمكنهم مساعدته لكى يتولى هذا المنصب فهم قوة ولهم نفوذ كبير وظل صلاح يحدثه عن هذا الرأى العام لهؤلاء الضباط فى الجيش حتى اقتنع فؤاد صادق وآمن بأنه سيعين رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش».

وأثناء الحديث دق جرس التليفون ورفع فؤاد صادق السماعة وكان المتكلم هو النقيب مصطفى كمال صدقى، وكان مصطفى على صلة ما بالقصر الملكى فى ذلك الوقت، وقال مصطفى كمال لفؤاد صادق إن مرسوم تعيينه رئيسا لهيئة أركان الجيش سيوقعه مولانا فى الصباح.

وظهرت على فم اللواء فؤاد صادق ابتسامة غريبة ونظر إلى صلاح نظرة ذات مغزى ثم قال وهو لا يزال يمسك بسماعة ا لتليفون: « بتقول إيه يا مصطفى؟ زعق شوية» وأشار فؤاد صادق لصلاح سالم كى يقترب منه واقترب صلاح وقرب أذنه من التليفون كما طلب منه اللواء فؤاد صادق، وسمع صلاح النقيب مصطفى صدقى يتحدث عن مرسوم تعيين فؤاد صادق الذى سيصدر فى اليوم التالى ثم وضع فؤاد صادق سماعة التليفون.

فى تلك اللحظة عرف صلاح سالم حقيقة شخصية فؤاد صادق، فالرجل شعر بعد أن بلّغه مصطفى صدقى بأمر تعيينه أن الرأى العام للضباط فى الجيش والذى حدثه عنه صلاح سالم لم يعد يعنيه.

وقد كشف فؤاد صادق عن شخصيته أمام صلاح فجأة، فبعد أن كان قد أبدى استعداده لتحقيق كل رغبات الضباط وحماية مصالحهم والوقوف إلى جانبهم انقلب فجأة – وبلا مقدمات – بعد أن عرف أن هؤلاء الضباط لن يكون لهم دخل فى تعيينه فقد عين والحمد لله .. إن اللواء فؤاد صادق كشف عن حقيقة معدنه عندما قال لصلاح بعد مكالمة مصطفى بالحرف الواحد: «إذا كنت بقيت رئيس أركان حرب الجيش فده بمجهودى أنا .... وبدراعى أنا وسأعمل على إقامة النظام الكامل فى الجيش» وصمت لحظة ثم عاد يقول لصلاح المذهول:

– لازم تفهم أنت والضباط اللى معاك اللى بقوله ده .. لأنى سأنفذ القانون وأنصحك أنت واللى معاك تدوروا على مصالحكم ومستقبلكم ومستقبل أولادكم أحسن».

وعاد صلاح إلى رفاقه يحدثهم بما دار بينه وبين فؤاد صادق المرشح الثانى لقيادة الحركة، وكانت مفاجأة للجميع كما ذكر السادات. أما لماذا لم يعين فؤاد صادق رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش وعين بدلا منه فى اللحظة الأخيرة حسين فريد فذلك له قصة ثانية لعب فيها تشكيل الضباط الأحرار – كما كتب السادات – دورا حاسما .

والفقرة الأخيرة تستحق منا وقفة للتأمل قبل أن نبحث فى تفاصيل المقابلة نفسها، فالمدهش أن يتمكن تشكيل الضباط الأحرار خلال ساعات الليل من استبدال اسم فؤاد صادق فى المرسوم الملكى ليصبح اسم حسين فريد قبل أن يوقعه الملك فى الصباح. والأكثر منه عجبا أن تجرى هذه العملية داخل السراى وكأن الحكومة لا دخل لها بالموضوع مع أن الوضع الطبيعى أن الحكومة هى التى كانت تعد المراسيم الملكية المتضمنة الأسماء التى يتقرر تعيينها فى المناصب الكبيرة بعد الحصول على موافقة الملك، وكان إعداد هذه المراسيم من اختصاص الإدارة العربية برئاسة مجلس الوزراء وكان دور الملك

مقصورا على تذييل هذه المراسيم بتوقيعه. ولم تكن حكومة الوفد التى كانت بالحكم وقتئذ يمكنها أن تتغاضى عن رفع أحد الأسماء من مرسوم أعدته بعد الاتفاق مع الملك لتفاجأ باسم آخر يوضع فى اللحظة الأخيرة فى مثل ذلك المنصب الخطير.

ولم يكن معقولا من جهة أخرى أن تقترح حكومة الوفد أو توافق من الأصل على تعيين فؤاد صادق لهذا المنصب الذى ذكر السادات أن مرسوم تعيينه كان موجودا فى السراى منتظرا توقيع الملك فى الصباح، فقد كان الود مفقودا بين فؤاد صادق وحكومة الوفد بعد أن صرح برأيه فى معارضة مبدأ الدفاع المشترك الذى كان محور المفاوضات بين حكومة النحاس والإنجليز، مما جعل الحكومة تعتبر ذلك منه موقفا عدائيا ضدها وكادت تقدم على إحالته للمعاش لولا تدخل النائب العام محمد عزمى الذى أفهم المسئولين أن ذلك سوف يضر بالتحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة ضررا بالغا، لأن فؤاد صادق هو الشاهد الأساسى فى هذه القضية ويخشى إذا هو أحيل إلى المعاش أن يفهم باقى الشهود أن هذا عقاب على شهادته.

وحدث ما كان متوقعا من الحكومة إزاء فؤاد صادق فما كاد الأمر يصدر بتعيين اللواء حسين فريد فى نوفمبر ١٩٥٠ حتى رد اللواء فؤاد صادق على ذلك بتقديمه طلبا بإحالته على الاستيداع أملا فى تغيير الأوضاع فى المستقبل إذا ما تغيرت وزارة الوفد التى كانت تقف فى طريق تعيينه، فانتهزت الحكومة الفرصة وقررت إحالته على المعاش.

هذه الحقيقة التى أوردناها والتى تثبت أن حكومة الوفد لا يمكن أن تكون قد تقدمت إلى السراى بمرسوم تعيين فؤاد صادق رئيسا لأركان حرب الجيش تهدم قصة صلاح سالم من أساسها وتسقط بالتالى كل ما نسج من حولها وكل ما ترتب عليها، وكان يكفينى هذا لإثبات عدم صحة هذه الرواية إلا أن الأمانة التاريخية تقتضى منى مناقشة الوقائع التى نقلت على لسان

صلاح سالم عما جرى خلال هذه المقابلة، لأن لذلك أهمية كبيرة فالأمر يتعلق بسمعة قائد مصرى شجاع قاد القوات المصرية أثناء الحرب بحكمة ومهارة ونجح فى اكتساب ثقة ومحبة ضباطه وجنوده.

وقد كان المنتظر لولا قيامنا بهذا البحث الدقيق أن تنقل القصة التى نشرها السادات فى كتابه «قصة الثورة كاملة» بحذافيرها للأجيال القادمة وتسجل فى التاريخ كما هى إذ إن المؤرخين فى المستقبل لم يعاصروا هذه الأحداث بالطبع ولم تتح لهم الفرصة لمعرفة حقيقة الشخصيات التى سيكتبون عنها، وكان فى ذلك ظلم فادح يحيق باللواء فؤاد صادق وتاريخه ويظهره بصورة تدل على النفاق والانتهازية والرجل منهما براء.

إن الأسلوب الذى رويت به تصرفات فؤاد صداق فى المقابلة يهبط بمستوى عقلية فؤاد صادق وتفكيره إلى الدرك الأسفل، فكيف يتصور من رجل عرفت عنه الفطنة والدهاء وكان بالطبع خير من يعرف أسلوب الحكم فى مصر وطريقة تولى المناصب الرئيسية .. كيف يتصور أن تصل به السذاجة إلى الحد الذى جعله يصدق على الفور ما أنبأه به صلاح سالم من أن الرأى العام فى الجيش يرشحه لتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش، وأن الضباط يمكنهم مساعدته فإنهم قوة ولهم نفوذ كبير، ويصل به فرط الاقتناع بكلامه إلى الحد الذى جعله يؤمن بأنه سيعين لا محالة فى هذا المنصب ويبدى استعداده - كرد للجميل - لتحقيق كل رغبات الضباط وحماية مصالحهم والوقوف إلى جانبهم.

ألم يحاول فؤاد صادق أن يسأل زائره عن أى رأى عام يتحدث ومن هم هؤلاء الضباط ذوى القوة والنفوذ؟ ومنذ متى يتم التعيين لمثل هذه المناصب بترشيح الضباط واختيارهم؟ هل ينطلى مثل هذا الكلام على فؤاد صادق الداهية الأريب الذى عركته الحرب والتجارب؟

ولم يكن الجو مناسبا لتنظيم الضباط الأحرار فى هذه الفترة لإجراء مثل

هذا الاتصال، فلم يكن قد مر على تكوين التنظيم سوى عام واحد فقط ولم يكن قد استطاع الوقوف على أقدامه بعد، أو أحس به ضباط الجيش وإذا كان موعد الحركة قد تحدد ليكون عام ١٩٥٥ كما سبق أن أوضحنا فلماذا هذه العجلة في البحث عن قائد للحركة التي يزمع القيام بها بعد خمس سنوات، ومن ذا الذي كان يضمن عمره حتى يحين الموعد أو يضمن ما سوف تكون عليه الأوضاع عند حلول ذلك الميعاد. ولم يكن صلاح سالم نفسه في وضع يسمح له بالحديث مع فؤاد صادق بهذه الطريقة فعلى فرض أنه كانت له أهمية ما في عهد الفريق حيدر بحكم سعيه الدائب للتقرب منه وإظهار إخلاصه له، فإن هذه الأهمية قد زالت في الوقت الذي جرت فيه هذه المقابلة إذ إن الفريق حيدر قد تنحى عن منصبه .

وبهذه المناسبة وما دام منصب القائد العام للقوات المسلحة قد أضحى شاغرا هو الآخر فلماذا لم يفكر صلاح سالم في أن يكون ترشيح الرأي العام بالجيش لفؤاد صادق ليتولى منصب القائد العام بدلا من منصب رئيس أركان حرب الجيش، ما دام قد اعتبر نفسه ممثلا للضباط ومتحدثا باسم الرأي العام في الجيش .. وكان صلاح سالم يعلم بلا شك أن الرجل كان أحق الناس وأجدرهم بشغل هذا المنصب.

ننتقل بعد ذلك إلى قصة التليفون الذي تصادف أن علا رنينه في نفس اللحظة التي اقتنع وآمن فؤاد صادق فيها بأن الضباط سيعينونه رئيسا للأركان، ونطالع في عجب محادثة مصطفى كمال صدقي التليفونية التي بشر فيها فؤاد صادق بأن مرسوم تعيينه سيوقعه مولانا في الصباح. إن هذه المحادثة أشبه بما يجري في الأفلام السينمائية فالمصادفة عجيبة ولكن الأغرب منها هو ذلك التصرف الصبياني الذي ادعى صلاح سالم أن فؤاد صادق قد سلكه ليسمع صلاح بنفسه البشرى التي زفها له مصطفى، وكل من عرف فؤاد صادق لا بد أن يستنكر نسبة هذا التصرف الصغير إليه، فقد كان أهم ما يميزه الاتزان والوقار.

وفضلا عن ذلك فقد كان من المستحيل أن يصدق فؤاد صادق أى نبأ ينقله له مصطفى صدقى عن أمور تجرى فى السراى، فقد كان يعلم جيدا مدى تدهور العلاقة بين مصطفى والسراى وقتئذ للاسباب التى سنوضحها فيما يلى والتى كان الكثيرون من المطلعين على بواطن الامور يعلمونها عن يقين.

علاقة مصطفى كمال صدقى بالحرس الحديدى

كان النقيب مصطفى كمال صدقى ضابطا بسلاح الفرسان واشتهر بالشجاعة والتهور الحاد، وقد ألقى القبض عليه مع مجموعة من الضباط فى يوليو ١٩٤٧ فى القضية التى عرفت بقضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش، والتى اتهم فيها هو ومجموعة من زملائه على رأسهم المقدم رشاد مهنا بالتآمر على قلب نظام الحكم، وقد تم للسلطات القبض على هذه المجموعة التى كانت تتكون من خمسة عشر ضابطا وثلاثة من الصولات (**المساعدين**) .

وعقب الإفراج عن هذه المجموعة بعد احالة الفريق إبراهيم عطا الله رئيس هيئة أركان حرب الجيش إلى المعاش نجح الدكتور يوسف رشاد الطبيب الخاص لفاروق فى تجنيد عدد من هؤلاء الضباط منهم مصطفى كمال صدقى فى الجهاز السرى الذى كونه للقيام باغتيال أعداء الملك والذى عرف باسم الحرس الحديدى. واشترك مصطفى صدقى فى عمليات الحرس الحديدى الإرهابية والتى بدأت بمحاولة اغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد يوم ٥ أبريل عام ١٩٤٨، فقد هاجمته مجموعة من أعضاء هذا الحرس بعربة من عربات القصر الملكى أحضرها النقيب عبد الله صادق ضابط المطافئ بالقصر وكان يقودها النقيب حسن فهمى عبد المجيد، واشترك فى المحاولة عبد الرءوف نور الدين وسيد جاد ويوسف حبيب، وانهال الرصاص من رشاشاتهم على ظهر مصطفى النحاس والذى كان واقفا على بعد بضعة أمتار منهم فقط ولكن العناية الإلهية أنقذته من الموت. ولم يكف الملك عن تصميمه على قتل النحاس فأرسل مجموعة أخرى من الحرس الحديدى كانت مكونة من

مصطفى كمال صدقى وعبد الرءوف نور الدين حيث قاما بتفجير سيارة معبأة بالديناميت (مفخخة) فى الشارع الملاصق لبيته وتحت نافذة غرفة نومه، وقد نجا النحاس من هذه المحاولة الجهنمية المدبرة لقتله بما يشبه المعجزة فقد ارتفعت قطعة مدببة من السيارة إلى أعلى ودخلت إلى غرفة نومه وكادت تسقط عليه لولا أن أوقفتها ناموسية السرير.

إلا أن الشقاق لم يلبث أن دب بين الملك ومصطفى صدقى بسبب العلاقة التى نشأت بينه وبين السيدة ناهد شوقى بكير أو ناهد رشاد زوجة الدكتور يوسف رشاد والتى كان الملك على صلة بها أيضا فى نفس الوقت.

وقد ثارت غيرة الملك عندما تبين له من مسلك ناهد رشاد معه واعتذارها عن حضور الحفلات التى كانت تدعى إليها باعتبارها وصيفة بالسراى أن ذلك يرجع إلى علاقتها بالنقيب مصطفى كمال صدقى، وقد كشفت المراقبة التى وضعها الملك على ناهد ومصطفى أنهما كانا يلتقيان فى منزلها ومنزله مرات عديدة، مما أحس الملك معه بطعنة فى كبريائه وأصدر أمره للدكتور يوسف رشاد بطرد مصطفى صدقى من الحرس الحديدى.

وبدأت حرب شعواء بين الطرفين شن على أثرها مصطفى صدقى هجوما عنيفا سافرا على الفريق محمد حيدر بدأ عام ١٩٥٠ بمناسبة قضية الأسلحة الفاسدة على صفحات مجلة روز اليوسف، وانتقد فيها كذلك الأوضاع القائمة فى الجيش وقدم إلى المحاكمة أمام مجلس عسكرى وانتهى الحكم عليه بالتكدير (وهو جزاء يوقع على الضباط)، واعترض مصطفى عام ١٩٥١ على تفكير بعض وحدات الجيش فى تقديم هدايا للملك بمناسبة زواجه من ناريمان على أساس أن أبناء الشهداء أحق بهذا المال، وبعد عودة الملك من شهر العسل فى سبتمبر ١٩٥١ نشر مصطفى فى جريدة الاشتراكية مقالا عن الثورة العرابية.

وقد صدرت الأوامر بنقل مصطفى إلى سلاح الحدود وإبعاده خارج القاهرة بإيعاز من الملك حتى لا يعاود علاقته بناهد رشاد، فتم نقله إلى

العريش ثم إلى الواحات البحرية وتم اعتقاله يوم ٧ يناير ١٩٥٢ متهما بالشروع فى قتل اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود، تلك المحاولة التى اتضح فيما بعد أن مرتكبها هو جمال عبد الناصر بالاشتراك مع حسن التهامى وحسن إبراهيم وكمال رفعت.

متى رشح فؤاد صادق فعلا؟

نعود مرة أخرى إلى قصة اللواء فؤاد صادق لاستئناف البحث الذى بدأناه عن حقيقة قصة تعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش. لقد رشح اللواء فؤاد صادق ليتولى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش بالفعل ولكن قبل التاريخ الذى حدده أنور السادات فى كتابه بعام كامل، وقد روى لى القصة الحقيقية السياسى الوطنى المخضرم الأستاذ مصطفى مرعى وكان وزيرا فى وزارة إبراهيم عبد الهادى عام ١٩٤٩.

عقب توقيع الهدنة مع إسرائيل فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ وعودة الجيش المصرى من فلسطين وكان فؤاد صادق قد نال فى نهاية الحرب شهرة مدوية فى الوقت الذى ظهر فيه عثمان المهدى الذى كان يتولى رئاسة الأركان بمظهر العجز والتخاذل خلال سير العمليات الحربية بفلسطين، ولذا فكرت حكومة إبراهيم عبد الهادى فى ترشيح فؤاد صادق ليتولى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش، وأمكنها الحصول على موافقة الملك وهنأ رئيس الوزراء بنفسه فؤاد صادق بالمنصب الذى تقرر أن يتولاه وأعدت الحكومة المرسوم الملكى بالتعيين وأرسلته إلى السراى ليوقعه الملك .

ولكن القدر تدخل فى اللحظة الأخيرة فقد حدث أثناء وجود المرسوم بالقصر تحت التوقيع أن وقع انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا، وتدخل الوشاة والحاسدون وعلى رأسهم الفريق محمد حيدر وزير الحربية والذى كان يخشى من تضخم قوة ونفوذ فؤاد صادق إلى هذا الحد كى يمنعوا صدور المرسوم الملكى بعد إدخال الروع فى قلب الملك بأن فؤاد صادق لن يلبث حتى يحذو

حذو حسنى الزعيم وعدل الملك عن توقيع المرسوم وكادت تحدث أزمة وزارية بسبب ذلك الموقف، فقد أصرت الحكومة على قرارها وأصر الملك على الرفض وانتهت الأزمة برضوخ الحكومة لضغط الملك، وصدر مرسوم ملكى آخر بتثبيت عثمان المهدى فى شهر يوليو عام ١٩٤٩ فى منصب رئيس أركان حرب الجيش وحاول إبراهيم عبد الهادى ترضية فؤاد صادق بأن عرض عليه منصبا مدنيا كبيرا ولكن الرجل رفض فى إباء وشمم.

بقى السؤال الذى لم تتم الإجابة عليه بعد وهو هل عرضت قيادة الحركة على فؤاد صادق حقا؟ إن قناعتى الشخصية أن ذلك الأمر لم يحدث على الإطلاق فإن شخصية فؤاد صادق لم تكن الشخصية التى يسعى عبد الناصر وراءها للإتيان بها على رأس حركة الجيش، وأعتقد أن هذا لم يكن رأيه وحده بل كان يشاركه فيه بعض زملائه من أعضاء لجنة القيادة وخاصة عبد الحكيم عامر.

إن اسم فؤاد صادق لم يكن فى الإمكان استبعاده عند عرض أسماء القادة المرشحين لقيادة الحركة والوقوف فى وجه الملك، ولكن عبد الناصر - برغم اقتناعه بهذه الحقيقة لم يكن يرحب باشتراك فؤاد صادق فى هذا الأمر لأسباب لا تتعلق بكفاءته بقدر ما تتعلق بقوة شخصيته، فإن الموجب والموجب يتنافران ولا ينجذبان لبعضهما البعض، إن القصة التى رواها السادات فى كتابه على لسان صلاح سالم تبين لنا بالبحث أنها أوهى من خيوط العنكبوت ولا يستبعد أن تكون من تأليف صلاح سالم لصرف أنظار لجنة القيادة نهائيا عن التفكير فى ترشيح فؤاد صادق لقيادة الحركة. إن القائد الصارم الشديد المراس الذى يشبه الجواد المشاكس والذى يصعب قيادته أو توجيهه لا يمكن أن يكون هو الرجل الذى يبغيه عبد الناصر ليتولى قيادة حركة الجيش والذى يريد منه أن يقنع بأن يكون هو الاسم الظاهر أمام الملأ، بينما تبقى جميع الخيوط فى يده وبالقطع لم يكن هذا الرجل هو اللواء فؤاد صادق.

وهنا اعتراف ضمنى من جمال حماد بأن المطلوب اسم ظاهر أمام الملأ فقط.. أو حسب التسمية المتداولة "واجهة".. فقد كان اللواء محمد نجيب مجرد واجهة بينما جميع الخيوط فى يد عبد الناصر

محمد نجيب.. هل كان قائدا للحركة أم كان خيال المآتة؟

كانت كل الشروط والمواصفات المطلوبة متوافرة فى اللواء محمد نجيب، فقد كانت له سمعة طيبة بين ضباط الجيش إذ اشتهر بالشجاعة فى حرب فلسطين وجرح ثلاث مرات وطلب له اللواء فؤاد صادق قائد القوات المصرية بفلسطين عام ١٩٤٨ ترقية استثنائية، ولكن الفريق محمد حيدر عارض فى ذلك ولذا منح نجمة فؤاد الذهبية مرتين تقديراً لشجاعته - وكانت واقعة إخراجه من منصب مدير سلاح الحدود ليتم تعيين اللواء حسين سرى عامر رجل السراى مكانه، سببا فى ذيوع شهرته فقد اجتذبت هذه الواقعة أنظار الضباط إليه وشعروا بتعاطفهم معه، وكاد محمد نجيب يقدم استقالته بل وكتبها فعلا ولكن بعض الضباط الذين كان يثق بهم أقنعوه أن هذا الموقف يضيف رصيدا للملك ولعملاء السراى فعدل عن الاستقالة وقبل أن يكون مديرا لسلاح المشاة بعد مقابلة تمت بينه وبين الفريق حيدر فى مكتبه، ورفض منصبا شرفيا عرضه عليه حيدر وهو وكيل وزارة الحربية لشئون الحدود واختار سلاح المشاة نظراً للعدد الكبير الذى يضمه من الضباط، ولانتشارها فى مختلف المناطق وكان ذلك فى منتصف عام ١٩٥١.

ولم يلبث اللواء محمد نجيب أن امتدت شهرته إلى النطاق الشعبى فى أواخر عام ١٩٥١ حينما اشتعلت معركة انتخابات نادى الضباط إذ إن الرأى العام داخل الجيش وخارجه كان يتتبع أنباءها باهتمام شديد، فقد أحس الجميع أنها بمثابة صراع سافر بين الضباط الوطنيين وبين عملاء السراى من قادة الجيش وعلى رأسهم اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود وقتئذ.

وكان ترشيح محمد نجيب نفسه لرئاسة مجلس الإدارة قد تم بالاتفاق بينه وبين تنظيم الضباط الأحرار الذى خاض المعركة كوسيلة لاختبار مدى قوته وتأثيره على الرأى العام بين الضباط، وكانت هذه خطوة شجاعة من

محمد نجيب بلا شك، وقد أوضح خالد محيى الدين هذه الحقيقة فى حديثه الذى نشر فى صحيفة الأهالى فى ٢٦ يوليو ١٩٧٨ حين قال: «وعندما قررنا دخول معركة الانتخابات لنادى الضباط تطوع محمد نجيب ليرشح نفسه وليكون الواجهة التى تتحرك جماعتنا فى اطارها وليتحمل المسئولية تجاه السلطة عن هذه المعركة وعن نتائجها وكانت هذه خطوة شجاعة أكسبت نجيب احترامنا وثقتنا».

وكانت معركة انتخابات النادى ونتائجها الباهرة فرصة هيأها القدر لإعداد محمد نجيب للدور الذى قدر له القيام به بعد أقل من سبعة أشهر من وقوعها، فقد استأثرت باهتمام دوائر الجيش وطوائف الشعب لما أحاط جو الانتخابات من عوامل التحدى والإثارة واهتمت الصحف اليومية وخاصة جريدة المصرى بإبراز نتائجها فى أعدادها الصادرة صبيحة ليلة الانتخابات أى فى أول يناير ١٩٥٢، كما نشرت نبأ فوز اللواء محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة بعناوين بارزة.

وهكذا توافرت فى محمد نجيب فى أوائل عام ١٩٥٢ أفضل الصفات التى تؤهله لقيادة حركة عسكرية ناجحة يقوم بها الجيش، فقد أصبح – بالإضافة إلى ما يتمتع به من سمعة وشهرة – حائزا على ثقة الضباط مما يضمن معه سرعة انضمام باقى الجيش إلى القوات التى ستقوم بالحركة بمجرد الإعلان عن قيامها تحت قيادته.

وقد عبر البغدادى عن ذلك فى الصفحة ٥٥ من مذكراته فقال: «كان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوى الرتب العالية ومن ذوى السمعة الحسنة فى الجيش ومن المعروفين لدى المدنيين من الشعب للاشتراك معنا فى القيا م بالانقلاب وتولى قيادته لأننا جميعا أعضاء اللجنة التأسيسية من ذوى الرتب العسكرية الصغيرة والرأى العام ربما لا يقتنع بنا عندما يعلن عن الانقلاب وأسماء قادته. ونحن سنكون فى أشد الحاجة إلى

ثقة واطمئنان الشعب خاصة فى المراحل الأولى من الانقلاب، ومحمد نجيب كان قد عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادى الضباط، وكان معروفا أيضا لدى ضباط الجيش من أنه قد قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وجرح مرتين».

وفضلا عن هذه الميزات المرموقة فى محمد نجيب كانت له صفات شخصية أخرى هى التى رجحت كفته على كفة اللواء فؤاد صادق عند الموازنة بينهما لاختيار قائد الحركة، وهى نفسها التى صادفت هوى فى نفس عبد الناصر وشجعته على اختياره دون سواه .. وكانت هذه الصفات هى مفتاح شخصية محمد نجيب وأبرزها طيبة القلب وسلامة النية وصفاء الطوية وسرعة الثقة بالغير وتصديقه مع إمعان فى التواضع بلا تكلف وعزوف طبيعى عن استخدام أساليب المكر والدهاء .. وهذه الصفات التى أكسبت شخصية محمد نجيب بساطة طبيعية وجاذبية لا تقاوم كانت هى سر قوة ذلك الرجل وفى نفس الوقت كانت هى سر ضعفه.

وكان عبد الناصر يتوق إلى قائد من هذا الطراز المرن فى معاملاته والناجح فى اجتذاب الناس ليضمن سرعة استجابة الجيش والشعب للحركة، مع التأكد فى الوقت نفسه أنه سوف يسهل عليه توجيهه والسيطرة عليه فى المستقبل لتبقى جميع خيوط السلطة فى قبضته .. وكان أخوف ما يخافه أن ترغمه الظروف على قبول قائد من طراز فؤاد صادق إذ كان يخشى أن يستأثر وحده بالقوة والسلطان بعد نجاح الحركة، ولا يستبعد أن يطيح فى غمرة فوزه ونشوة انتصاره بضباط لجنة القيادة الذين اختاروه وآزروه فتطحنهم الثورة فيمن تطحنه كما هى عادة الثورات فى أكل أبنائها وليست عبر التاريخ عنا ببعيدة.

هذا وقد تعددت الأقوال واختلفت الروايات فى حقيقة الدور الذى لعبه محمد نجيب بالنسبة لحركة الجيش إلى الحد الذى ضاعت فيه الحقيقة. وعلى

ذلك فإن مسئوليتنا – نحن المعاصرين – فى كتابة التاريخ تفرض علينا أن ندون الأحداث بدقة وأمانة وأن تروى الحقائق بطريقة حيادية ودون أى تحيز أو تحريف .. إن موقف الكتاب ووسائل الإعلام فى مصر من محمد نجيب فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ عند بداية الحركة ثم موقفهم منه بعد تنحيته عن منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ هو مثال واضح على مدى ما يسهم به الكثير من الكتاب والمؤرخين بفضل الرغبة فى نفاق الحكام وتغليب الأهواء الشخصية فى تشويه التاريخ وخداع الأجيال القادمة.

لقد حظى محمد نجيب فى بداية حركة الجيش بما لم يحظ به أحد من قبله من تركيز واهتمام وسائل الإعلام فى مصر وخارجها، ونسبت إليه من المناقب الجليلة والخصال المثالية وأضيفت إليه من هالات البطولة وصفات العظمة ما لم تشهده مصر من قبل إلى الحد الذى جعله يتحول فى نظر الشعب المصرى إلى شخصية أسطورية، وجعل الجماهير لا تتمالك نفسها كلما رأته من التصفيق الشديد له والهتاف المدوى باسمه والتكالب فى شبه جنون على سيارته، وافتتن رجال الثورة أنفسهم بالزعيم القائد الذى صنعوه فسايروا الشعب فى حبه والإعجاب ببطولته إلى الحد الذى جعلهم يخاطرون بحياتهم ويحيطونه بأجسادهم فوق رفارف سيارته، ليصدوا عنه طوفان الشعب الجارف كى تتمكن سيارته من شق طريقها بين مئات الألوف المحتشدة من جماهير الشعب فى حله وترحاله. وكانت خطبهم وأحاديثهم كلها تمجيداً لعظمته والإشادة بروعة قيادته إلى الحد الذى جعل أحدهم وهو أنور السادات يضع اسم محمد نجيب على رأس أعظم عشرة رجال فى العالم فى استفتاء أجرته مجلة المصور فى العدد ٤٩١ الصادر فى ٨ مايو ١٩٥٣، أى أن محمد نجيب كان فى نظر السادات وقتئذ هو أعظم رجل فى العالم .

ولم يتخلف عبد الناصر نفسه عن إعلان تأييده وإظهار إعجابه، ففى أثناء زيارة لمحمد نجيب لقرية بنى مر وقف عبد الناصر وسط أبناء قريته وبين مئات من أهله وعشيرته يعلن إيمانه بمحمد نجيب قائلا :

«باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من كل قلبى وأعلن باسم الفلاحين أننا آمنا بك فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لاعدائها.

سيدى القائد .. باسم الفلاحين أقول سر ونحن جنودك فقد حفظنا أول درس لقنتنا إياه وهو أن تحرير مصر وخروج قوات الاحتلال عن بلادنا واجب حيوى وأصبحت أملا فى أن تحقق مصر حريتها على يديك .. إن مصر كلها تناصرك للقضاء على قوات الاحتلال».

ولكن مطلع عام ١٩٥٤ شهد حالا غير ذلك الحال ورأى صورا غير تلك الصور، فقد اشتعل الصراع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وعلى رأسه عبد الناصر ذلك الصراع الذى بلغ ذروته فى شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ وأخيرا اختتمت الرواية فصولها فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بتنحية محمد نجيب عن منصب رئيس الجمهورية، ووضعه رهين الاعتقال فى استراحة ريفية نائية بضاحية المرج شمال القاهرة حيث بقى بها طوال ثمانية عشر عاما.

وسرعان ما حدث التغير الهائل والتحول الرهيب فى مقالات الكتاب وأجهزة الإعلام وحتى فى كتابات المؤرخين، واشتد التنافس بينهم – لا فى تمجيد محمد نجيب كما كان الحال عليه من قبل – ولكن فى سلبه كل ما أضفى عليه فى الماضى من صفات العظمة وآيات البطولة وفى طمس معالم كل ما قام به من أعمال جليلة سواء فى خدمة جيشه أو وطنه، ووصل الأمر فى الاستخفاف بشأنه إلى حد تصوير دوره فى قيادة الحركة بأنه كان أشبه بخيال المآتة وأنه كان فى منزله لا يعلم شيئا عما يدور حوله من أحداث طوال شهر يوليو ١٩٥٢، وقد صور السادات هذه الصورة الساخرة بقلمه فى الصفحتين ٨٠، ٨١ من كتابه (قصة الثورة كاملة) فقال:

«كان (نجيب) مثل أى رجل فى مصر وفى مثل سنه مثل أبى وأبيك .. كان موظفا يجلس إلى مكتبه من الصباح حتى الظهر وليس فى ذهنه أى شيء

عن العدالة الاجتماعية أو عن الاستغلال والاستبداد ومحنة الاستعمار .. كل الذى كان يشغل باله فى عام الثورة عام ١٩٥٢ هو نفس الشىء الذى كان يشغل بال أى موظف كبير فى مثل سنه ربما علاوة أو ترقية» .

لقد شكك الكثيرون فى حقيقة دور محمد نجيب، حتى خيل للبعض أن الرجل الطيب المسن كان راقدا فى فراشه ليلة ٢٣ يوليو ينعم بالنوم الهنىء وتداعب خياله أحلام العلاوات والترقيات عندما أيقظوه من رقاده قبيل الفجر ليزفوا إليه النبأ العظيم وهو أنه قد أصبح فجأة وبقدرة قادر بطلا لحركة وقائدا لثورة، وأن العربات المدرعة فى طريقها إليه لتعود به إلى مبنى رئاسة الجيش ليدخل إليها دخول الظافرين.

هل يصدق هذا مع رجل أمعن فى تحدى الملك -دون أى خوف أو وجل- حتى اضطره إلى التدخل شخصيا لحل مجلس إدارة النادى الذى كان يرأسه؟ هل يصدق هذا مع رجل بلغ علو مركزه وقوة شعبيته بين الضباط إلى الحد الذى جعل كلا من نجيب الهلالى وحسين سرى يرشحه وزيرا للحربية فى وزارته كوسيلة لتهدئة الجيش لولا رفض الملك خشية من أحمد عرابى رقم ٢ على حد قوله؟ هل يصدق هذا مع رجل استدعاه سرا وزير الداخلية وأقوى رجل فى وزارة حسين سرى وهو الدكتور محمد هاشم لمقابلته فى منزله يوم ١٨ يوليو ودامت المقابلة حتى ساعة متأخرة من الليل ليعرف منه أسباب تذمر الجيش ومطالب ضباطه؟ وأخيرا هل يصدق هذا مع رجل توجه إليه عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بنفسيهما بعد ظهر يوم ١٩ يوليو لإبلاغه بموعد قيام الحركة.

وقد حاول السادات تكريس ذلك الاعتقاد بأن محمد نجيب كان بمثابة خيال المآتة فى عباراته التى أوردها فى الصفحة ١٠٧ من كتاب قصة الثورة كاملة عندما قال : «والذى لم ينشره اللواء نجيب فى الأهرام هو حقيقة ما فعله بعد اتصال المراغى والهلالى به ليلة ٢٣ يوليو .. إنه كان فى منزله .. لا

يرى شيئا ولا يعلم شيئا ثم فى الساعة الثالثة صباحا اتصل بجمال فى مبنى القيادة وبعد ان كان كل شيء قد تم وأصبح الجيش تحت سيطرة الضباط الأحرار . . وقد رد جمال على سؤال نجيب بأن أوضح له الموقف كله وبلغه - لأول مرة - أن فى الجيش تنظيمًا اسمه الضباط الأحرار وأن قيادة ذلك التنظيم قد سيطرت - الآن - على جميع القوات المسلحة فى جميع أنحاء البلاد . قال جمال لنجيب بالحرف الواحد فى تلك الساعة من صباح ٢٣ يوليو شارحا له الحكاية : - الضباط الأحرار قاموا بالثورة الليلة والثورة نجحت والمنطقة العسكرية محاصرة واحنا عايزينك تيجى حنبعت لك عربية تجيبك وهكذا عرف نجيب - لأول مرة - حكاية الضباط الأحرار » .

ورأيى أنه لكى يمكن الحكم على هذا الأمر حكما سليما - بعيدا عن الأهواء والتحيز - ينبغى علينا ألا نخلط بين موضوعين رئيسيين وقع الكثيرون نتيجة للخلط بينهما فريسة للبلبلة والاضطراب وهذا الموضوعان هما :

أولا :- متى عرض على محمد نجيب قيادة الحركة؟

ثانيا :- متى أخطر محمد نجيب بموعد الحركة النهائى ؟

متى عرض على محمد نجيب تولى قيادة الحركة؟

لا يمكن من الوجهة المنطقية أن نصدق أن حركة عسكرية تدبر ويخطط لها فى الخفاء تخطيطا سليما قبل قيامها بفترة طويلة ثم لا يتم الحصول على موافقة القائد الذى اختير لقيادتها قبل وقت كاف من قيامها، أو يؤجل ذلك الأمر الخطير ليتم فى اللحظة الأخيرة بطريقة عفوية، وقبيل بضع ساعات فقط من إذاعة بيان باسم هذا القائد موجها إلى الشعب المصرى عن طريق الإذاعة .

هل يعقل أن يقبل إنسان تحمل هذه المسئولية الخطيرة التى قد تطيح بعنقه بمجرد حديث تليفونى دون أى اتصال أو تمهيد سابقين؟ وماذا كان سيغدو عليه الموقف يا ترى لو كان محمد نجيب قد رفض هذه الدعوة الخطرة

لتولى قيادة حركة عسكرية لا يعرف أهدافها أو حقيقة نواياها، بل يجهل كذلك الأشخاص القائمين بأمرها، وأهم من ذلك كله أنه لم يكن فى مقدرة أحد فى مثل هذه الساعة أن يتكهن بنتائجها وعواقبها المحتملة . . إن القائد الذى يقدم على مثل هذه المغامرة فى مثل تلك الظروف لابد أن يكون متمتعا بشجاعة أسطورية . ماذا كان يا ترى تصرف عبد الناصر لو افترضنا عزوف نجيب عن تلبية هذه الدعوة ولديه كل المبررات التى تسمح له وقتئذ بالاعتذار مادام قد أوقظ من النوم وهو لا يدرى شيئا ليشرح له فى التليفون لأول مرة أن هناك تنظيما اسمه الضباط الأحرار، وان ذلك التنظيم قد قام بتمرد مسلح ضد السلطة الشرعية فى البلاد .

ترى ما هو الداعى الذى استوجب تأخير الاتصال بمحمد نجيب لعرض قيادة الحركة عليه قبل قيامها بوقت كاف بينما كانت جميع الظروف مهيأة لهذا الاتصال . . وإذا كانت قيادة التنظيم قد أرسلت فى أواخر عام ١٩٥٠ الرائد صلاح سالم إلى اللواء فؤاد صادق – كما ذكر السادات فى كتابه « قصة الثورة كاملة » لسبر غوره واكتشاف نواياه بعد التفكير فى اختياره قائدا للحركة وكان محددا لها وقتئذ عام ١٩٥٥ أى أن الاتصال قد جرى قبل خمس سنوات من قيامها فلماذا يؤجل الاتصال فى هذا الشأن بمحمد نجيب ويترك للحظة الأخيرة، علما بأنه لا وجه للمقارنة بين علاقة عبد الناصر والضباط الأحرار السطحية والواهية بفؤاد صادق وبين علاقتهم الوثيقة القوية بمحمد نجيب .

لقد كان عبد الحكيم عامر أركان حرب محمد نجيب عندما كان يتولى قيادة اللواء العاشر الضارب بفلسطين، وقد توطدت العلاقة بينهما مدة الحرب إلى الدرجة التى جعلت عامر يقول لصديقه عبد الناصر : « لقد عثرت فى محمد نجيب على كنز عظيم » . . وعندما ترك محمد نجيب سلاح الحدود ليكون مديرا لسلاح المشاة وجد عبد الحكيم عامر إلى جانبه فى رئاسة المشاة،

وعمل فترة تحت قيادته قبل نقله إلى رئاسة الفرقة الأولى برفح وكان عبد الناصر خلال ذلك لا تنقطع زياراته لصديقه عامر ولمدير السلاح نجيب فقد كان يعمل وقتئذ مدرسا بكلية أركان الحرب بمنشية البكرى على مسافة قريبة من رئاسة المشاة بالعباسية.

وعندما بدأت معركة إنتخابات نادى الضباط أخذت العلاقة تزداد توثقا بين محمد نجيب الذى رشح نفسه لرئاسة مجلس الإدارة بالاتفاق مع قيادة التنظيم وبين عبد الناصر الذى حمل أمانة الاتصال به نيابة عن زملائه. وكان نجيب يدير المعركة بحكم وضعه من رئاسة سلاح المشاة وبصورة علنية، بينما نزل عبد الناصر بكل ثقل التنظيم ليعاونه فى المعركة بطريقة سرية .. وعندما أعلنت النتائج وتم فوز قائمة الضباط الأحرار هذا الفوز الساحق كان ذلك هو ثمرة التعاون المشترك بين النشاط العلنى والنشاط السرى.

هل كان يمكن اتهام محمد نجيب بالغباء والغفلة حتى نتصور أنه بعد كل ما دار فى معركة الانتخابات وبعد أن كشف عبد الناصر أوراقه أمامه بهذه الصورة خلال تعاونهما المشترك أثناء المعركة، وبعد أن رأى بعينيه مئات من النسخ المطبوعة سرا لقائمة المرشحين فى الانتخابات والتى وزعت على أعضاء الجمعية العمومية للضباط وقد تصدرتها عبارة «مرشحو الضباط الأحرار»... بعد كل هذا هل كان محمد نجيب فى حاجة إلى من يشرح له الأمر ويبلغه لأول مرة فى الساعة الثالثة صباحا يوم ٢٣ يوليو بأن فى الجيش تنظيما اسمه الضباط الأحرار ؟.. أحد أمرين إما أن اللواء نجيب كان فى حاجة إلى طبيب عيون أو أنه كان مصابا بتخلف عقلى، وبالإضافة إلى ما ذكرناه من تعليل منطقى فإن خالد محيى الدين قد أمدنا بالدليل المادى، فقد روى ما يلى فى معرض حديثه عن ثورة ٢٣ يوليو فى صحيفة الأهالى فى ٢٦ يوليو ١٩٧٨ تحت عنوان «نحن ومحمد نجيب» : «لفترة طويلة كان عبد الحكيم عامر أساسا وجمال عبد الناصر أحيانا على علاقة بمحمد نجيب وكانا يسلمان له

منشورات الضباط الأحرار ولقد يقول البعض أن محمد نجيب لم يشترك فى الإعداد للثورة ،وهذا صحيح لكننا يجب أن نعترف له بشجاعة الموافقة على مشاركتنا فى تحمل المسئولية عما قد يقع من نتائج لقد عرف بالموضوع وأخبرناه بعزمنا على التحرك وبعزمنا على تنصيبه قائدا للحركة وبعد أن نجحت الثورة قررنا ضم نجيب إلى المجموعة القيادية ».

وهذا الكلام يؤكد لنا أن محمد نجيب كان على اطلاع تام على نشاط الضباط الأحرار السرى إلى الحد الذى جعلهم يسلمونه منشوراتهم دون خوف أو حرج، كما يثبت لنا بجلاء أن قيادة الحركة قد عرضت عليه وأنه قبلها وكان ذلك قبل وقت من قيامها بلا شك كما اعترف خالد أيضا بشجاعة نجيب فى المشاركة وتحمل مسئولية النتائج.

وقد كشف لنا يوسف منصور صديق كذلك عن كثير من الحقائق فى مذكراته التى عنونها باسم «ليلة عمرى» إثر انضمامه للضباط الأحرار فى أكتوبر ١٩٥١ عندما كان يعمل قائدا ثانيا لكتيبة مدافع الماكينة الأولى المشاة بالقنطرة شرق فقد تم لقاؤه بعد فترة من انضمامه للتنظيم مع عبد الناصر بكلية أركان الحرب بالقاهرة، وكانت هذه أول مرة يتعرف فيها عليه وكان يوسف أقدم فى الرتبة من جمال ولذا سأله عن الضباط الذين يعملون فى قيادة الحركة، فكان جمال يؤجل ويسوف ويقول إنه سيعرفهم فى الوقت المناسب. واستطرد يوسف صديق فى مذكراته قائلا:

«ولما الححت عليه أخبرنى أن أقدم ضابط هو اللواء محمد نجيب فاسترحت لهذا الاسم الذى كنت أكن له كثيرا من الاحترام والحب لما يمتاز به من صفات وسمعة طيبة بين ضباط الجيش وكانت تجمعنى به صلة الجوار فى السكن حيث كنا نسكن فى بيتين متقاربين فى حلمية الزيتون.

وكانت جيرتي للواء محمد نجيب فى السكن تتيح لى فرصة زيارته فى كل مرة أنزل فيها إلى القاهرة وبطبيعة الحال أخبرته بانضمامى لصفوف

الضباط الأحرار وقد لاحظت أننى كلما سألته عن أى شيء بخصوص العمل أو التنظيم كان يحيلنى إلى جمال».

ولقد أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا إثر استقالة محمد نجيب فى فبراير ١٩٥٤ ذكر فيه أنه لم يخطر بوقوع الاختيار عليه لقيادة الثورة إلا قبلها بشهرين فقط، إلا أن محمد نجيب نفى ذلك وجاء رده فى الصفحة ١٢١ من مذكراته «كلمتى للتاريخ» قائلا: «هذا أمر يجافى الحقيقة تماما لأننى توليت قيادة تنظيم الأحرار فعلا بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وجميع الخطوات التى تمت بعد ذلك كانت بموافقتى أو بأمر منى وأنا الذى حددت موعد قيام الثورة ولم أوافق على اقتراح عبد الناصر وعبد الحكيم عامر بتأجيله إلى ٥ أغسطس».

ولا نستطيع بالطبع أن نقبل هذا الكلام من نجيب كحقيقة واقعة، إذ إن العلاقة بين نجيب وتنظيم الأحرار لا يمكن أن تكون قد بلغت الحد الذى جعل محمد نجيب يتولى قيادة التنظيم وأن تكون جميع الخطوات قد تمت بإذنه وموافقته كما ذكر، فإن الثابت تاريخيا أن عبد الناصر قد استمر رئيسا منتخبا لهذا التنظيم إلى حين نجاح الحركة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فى طرد الملك فاروق من البلاد، وعندئذ تنحى طواعية عن مكانه فى القيادة لمحمد نجيب، كما أن الثابت تاريخيا أن محمد نجيب لم يحضر قط أية اجتماعات عقدتها لجنة القيادة قبل قيام الحركة، ولكن يمكن مما قرأناه أن نستخلص حقيقة واحدة لا جدال فيها وهى أن محمد نجيب قد تمت مفاتحته بصورة مباشرة عن طريق عبد الناصر فى أمر قيادته للحركة فى الفترة التى أعقبت حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأنه قد قبل القيام بهذا الدور.

ويتأكد لنا هذا مما أورده يوسف صديق فى مذكراته، فإن التاريخ الذى يحتمل أن يكون قد قابل فيه عبد الناصر بكلية أركان الحرب بعد حضوره من القنطرة شرق والذى أخبره فيه جمال بأن لواء الحركة معقود لمحمد نجيب ينطبق على الفترة التى أعقبت حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، ومما يؤيد

صحة ذلك التاريخ واقعة اللقاء الذى تم فى مكتب محمد نجيب برئاسة سلاح المشاة بمعسكر العباسية عقب حريق القاهرة، وهو اللقاء الذى حضره مع عبد الناصر زميلاه فى لجنة القيادة عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وواحد من ضباط التنظيم هو جمال حماد أركان حرب سلاح المشاة وقتئذ، وقد تم هذا اللقاء كما أوضحنا فى إثر انقسام لجنة القيادة على نفسها ما بين فريق يدعو إلى القيام بالحركة على الفور منتهزين فرصة انتشار قوات الجيش فى شوارع العاصمة وظروف منع التجول ليلا، وبين فريق كان عبد الناصر من ضمنه وكان يرى أن قوة الضباط الأحرار أضعف من أن تقوم بالحركة المنتظرة فى هذه الآونة لعدم استكمال التنظيم عناصر قوته. وكان رأى محمد نجيب هو الذى حسم الموقف ورجح الرأى الثانى بعد أن حذر من عواقب تدخل القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس والتى كانت تتحين الفرصة للتدخل عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦.

بأى صفة كان محمد نجيب يتحدث إلى الضباط الذين حضروا ذلك الاجتماع؟ ومن أى منطلق جرى تحذيره لهم بالكف عن التفكير فى التحرك فى هذه الآونة؟ ليس هناك إلا اعتبار واحد فقط يعطيه ذلك الحق عليهم وهو يقينه بأنهم قد عهدوا إليه بقيادة حركتهم المنتظرة.

متى علم محمد نجيب بموعد الحركة؟

لا ينبغى أن نعلق أهمية كبيرة على حقيقة الوقت الذى علم فيه محمد نجيب بموعد الحركة، فإن العبرة بالنسبة للرجل ليست هى متى عرف ذلك الموعد بقدر ما هى متى عرضت عليه القيادة وقبلها ولقد ثبت أن ذلك الأمر لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون قد تعدى أوائل فبراير ١٩٥٢ أى قبل قرابة ستة أشهر من موعد قيام الحركة. ولم يكن إخطار محمد نجيب بموعد الحركة على وجه التحديد مستطاعا إلا قبل قيامها بأيام قلائل، فإن التفكير الفعلى فى القيام بالحركة لم يتم إلا خلال الأسبوع السابق لها مباشرة فى إثر

صدور القرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط، أما تحديد الموعد النهائى لها فإن ذلك لم يحدث إلا يوم ٢١ يوليو وكان ذلك فى إثر مكالمة أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى التليفونية لشقيق زوجته ثروت عكاشة من الاسكندرية إذ حددت ليلة ٢٢ يوليو فى بادئ الأمر ثم تأجل الموعد بعد ذلك ٢٤ ساعة، لتكون ليلة ٢٣ يوليو.

ومن استقراء الأحداث التى جرت خلال يومى ٢١، ٢٢ يوليو نجد أن الغالبية العظمى للضباط الأحرار لم يعلموا بالموعد النهائى إلا يوم ٢٢ يوليو ذاته بسبب ضيق الوقت من جهة وحفاظا على سرية الحركة من جهة أخرى، وكانوا مكلفين بالبقاء فى بيوتهم منذ ٢١ يوليو اعتبارا من الساعة الثالثة بعد الظهر لحين صدور الأمر لهم بالتحرك. أما ضباط لجنة القيادة الثلاثة الذين كانوا موجودين فى سيناء وهم أنور السادات وصلاح سالم فى رفح وجمال سالم فى العريش، فقد أوفد إليهم عبد الناصر زميله حسن إبراهيم بالطائرة إلى العريش صباح يوم ٢١ يوليو حيث أخطرهم بالموعد النهائى للحركة.

وقد روى محمد نجيب فى الصفحة ٣٧ من مذكراته واقعة زيارة الصحفى المعروف محمد حسنين هيكل رئيس تحرير آخر ساعة وقتئذ، والمقدم جلال ندا الذى كان يعمل محررا عسكريا بدار أخبار اليوم لمنزله صباح يوم ١٩ يوليو لسؤاله عما تم فى مقابلته مع الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية التى جرت فى الليلة السابقة مباشرة تلك الزيارة التى أدهشته. واستطرد محمد نجيب قائلا: «وأثناء جلستنا فوجئت بحضور المقدم جمال عبد الناصر والرائد عبد الحكيم عامرعلى غير موعد ولما وضح من حركتهما أنهما يريدان أن يسرا إلى بشىء ما أخذتهما من الصالون إلى غرفة الطعام المجاورة ولكن بعد أن طلب هيكل أن أقدمه لهما وكان لقاؤه الأول لهما، وفى هذه الجلسة تحدد موعد الثورة. وكان جمال وعبد الحكيم يريدان أن تكون الحركة يوم ٤ أغسطس لسببين:

أولهما: اكتمال وصول الكتيبة ١٤ مشاة إلى القاهرة فى حركة التنقلات العادية (يبدو أن الذاكرة هنا قد خانت محمد نجيب فإن الكتيبة التى كانت مقدمتها قد وصلت إلى القاهرة فعلا وكان عبد الناصر يترقب وصول قوتها الأساسية من العريش كانت الكتيبة الأولى مدافع ماكينة وكان ينتظر وصولها يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ – ولم يكن للكتيبة ١٤ مشاة أى دور فى التحركات) .

وثانيهما: هو أن يكون الضباط الأحرار قد حصلوا على مرتباتهم فى أول الشهر .

ورفضت السببين فإن القوات التى كانت معنا تعتبر كافية لإنجاز مهمتنا وليس هناك مبرر للتأجيل من أجل استلام المرتبات . . وحسمت الأمر بتوضيح الخطر الذى يهددنا جميعا والذى لمح به وزير الداخلية فى جلستى معه الليلة الماضية واتفقنا على أن تحركنا يجب أن يتم خلال أيام محدودة حتى نحقق عنصر المفاجأة » .

وليس فى رواية محمد نجيب ما يتناقض مع مجرى الأحداث وفقا للتسلسل الزمنى الذى سبق أن أوردناه عن بحثنا عن اليوم الذى تم فيه تحديد الموعد النهائى للحركة، فإن ما ذكره نجيب لزائريه جمال وعبد الحكيم عن وجهة نظره فى ضرورة الإسراع بالحركة بعدما استشفه من أخطار تحدق بها خلال لقائه مع الدكتور محمد هاشم وزير الداخلية كان حافزا لعبد الناصر بلا شك لإعادة تفكيره فى الموعد . وكان واحدا من العوامل الرئيسية التى جعلته يعدل عن قرار لجنة القيادة السابق بتحديد يوم ٥ أغسطس موعدا للحركة وتقديمه نحو أسبوعين ولم يتأكد قراره بالعدول إلا بعد لقاء ثروت عكاشة به يوم ٢٠ يوليو حينما أبلغه مضمون الحديث التليفونى الذى دار بينه وبين أحمد أبو الفتح، كما سبق أن أوضحنا .

ولقد أيد البغدادى فى مذكراته رواية محمد نجيب عن زيارة عبد

الناصر وعامر لبيته يوم ١٩ يوليو كما أيدها أنور السادات فى كتابه « قصة الثورة كاملة »، ولكنهما قررا أن عبد الناصر لم يتمكن من إخطاره بموعد الحركة بسبب تواجد محمد حسنين هيكل وجلال ندا فى صالون منزله، وأن ذلك كان السبب فى جهل نجيب بموعد قيام الحركة حتى تم الاتصال به تليفونيا عقب نجاح المرحلة الأولى. ولم يقدم لنا البغدادى ولا أنور السادات تعليلا منطقيا واحدا يدعونا إلى عدم تصديق رواية محمد نجيب عن معرفته موعد الحركة من عبد الناصر وعبد الحكيم يوم ١٩ يوليو، فإنه ما داما قد اتفقا مع نجيب فى حدوث هذه الزيارة وما داما قد سلما بالغرض الذى أجريت من أجله وهو إخطار نجيب بموعد الحركة، فهل يتماشى مع المنطق أن يعدم عبد الناصر الوسيلة - مع ما اشتهر عنه من ذكاء - لإخطار محمد نجيب بما يريد لمجرد وجود زائرين عنده فى صالون المنزل؟ .

وسواء صدقنا رواية نجيب عن أخذ ضيفيه إلى غرفة الطعام المجاورة للصالون حيث خلا الجو له معهما للحديث وهى الرواية التى أكدها لى شخصيا المقدم جلال ندا أحد شهود هذا الاجتماع، أم استنتجنا أنه قد تم تحايله على الموقف بوسيلة أخرى قد تكون عن طريق التحدث معهما بحرية أثناء مرافقته لهما عبر حديقة المنزل وهما فى الطريق إلى الباب الخارجى لتوديعهما كما كانت عادته فى توديع زائريه، فإن النتيجة واحدة وهي أن حديثا قد تم تبادله بين نجيب وزائريه عبد الناصر وعبد الحكيم وان هذا الحديث كان يتعلق بلا شك بموعد الحركة المنتظر . . إن عبد الناصر الذى عرفناه لم يكن هو ذلك الشخص الذى يعود من مثل هذه المهمة خائبا لسبب تافه يمكن أن يجد عشرات الحلول للتحايل عليه، ولم تكن المهمة بسيطة ليتخلى عنها بهذه السهولة فلقد جاء بنفسه ليخطر القائد أن عليه أن يتأهب، فإن موعد الضربة المنتظرة قد حان وأن الأمر لن يتعدى أياما قلائل بأية حال.

وربما كانت أكثر الروايات التى قصد بها النيل من دور محمد نجيب هى الرواية التى ذكرها أنور السادات فى كتابه « قصة الثورة الكاملة » فى الصفحتين ٨٥، ٨٦ والتى تقول:

«لقد كان اللواء نجيب في بيته لا يرى شيئا ولا يسمع شيئا بل ولم نكن قد فاتحناه حتى ذلك الوقت بمسألة قيادته للثورة .. لقد كان كل شيء يعد له لكى يدخل من أبواب التاريخ كنا جميعا نمهد له الطريق فى تلك الأيام نحو الخلود كنا نواصل ليلنا بنهارنا لكى يخرج من بيته وهو لا يعلم ويقال له .. أنت زعيم . رقابنا ومصائر أطفالنا وزوجاتنا .. كل هذا لكى يصبح اللواء الذى فى بيتـه على رأس الدولة وهو لا يعلم. لنتـأمل إذن فى هذا الوضع التاريخى العجيب وليتأمل معنا العالم كله فى كيف يصبح الرجل - أى رجل - زعيما وقائدا لثورة شعبية فى أربعة أيام .. فى غمضة عين أليس هذا شيئا أشبه بالسحر؟ .. ألا يذكرنا هذا بمصباح علاء الدين وخاتم سليمان والعملاق الذى يخرج من القمقم ليقول: شبيك لبيك عبدك ملك يديك .. لقد قلنا للواء نجيب هذا .. قلنا له شبيك لبيك وكل ماتطلبه بين يديك وطلب أن يكون فكان.

وفى اللحظة الأولى التى وطئت فيها أقدام (نجيب) مبنى رئاسة الجيش كانت أبواب التاريخ كلها قد فتحت على مصاريعها أمامه .. كان قد أصبح زعيما وهو الذى كان لا يعلم».

ولا شك فى أن هذه الرواية قد ظلمت محمد نجيب ظلما بينا بهذه العبارات القاتلة الممزوجة بالتهكم والسخرية، والتى كتبها السادات بلا شك عقب تنحية محمد نجيب عن منصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ كوسية للنيل من تاريخه والزراية بشأنه والاستخفاف بدوره بالنسبة لحركة الجيش ولإرضاء عبد الناصر وزملائه اعضاء مجلس قيادة الثورة.

لقد كان بقاء قائد الحركة فى بيته حتى انتهاء المرحلة الأولى منها أمرا طبيعيا، إذ لا مكان لضابط فى مثل رتبته بين الوحدات المشتركة فى الحركة والتى كانت قد توزعت كلها إلى سرايا وفصائل تولى قيادتها ضباط من صغار الرتب وانطلقوا بها فى الشوارع لتنفيذ المهام المكلفين بها..

وحق القائد العام فى عدم مرافقته للقوات المشتركة فى العمليات والاكتفاء بقيادتها وتوجيهها من أمكنة بعيدة فى الخلف حق طبيعى معترف به للقادة على هذا المستوى بالنسبة لجميع الجيوش، وليس هو محل خلاف بين العسكريين ولا حاجة بنا لضرب عشرات من الأمثلة على ذلك، ومن العجيب أن يوجه مثل هذا النقد لقائد الحركة ولا يوجه لبعض أعضاء لجنة القيادة الذين نأوا بأنفسهم عن مسرح الأحداث اتقاء للمسئولية، ولم يكتفوا بذلك بل أعدوا فى أحكام وبراعة أدلة النفى التى تثبت براءتهم من الاشتراك فى هذه المغامرة كى ينجوا برقابهم فى حالة فشلها.

لقد كان المقر الطبيعى المفترض أن يتواجد فيه قائد الحركة هو مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة، وحينما تم الاستيلاء عليه وعلى المنطقة العسكرية من العباسية إلى ألماظة دعى اللواء محمد نجيب كى يحضر إلى مقر قيادته الجديدة ليتولى عبء مسئوليته. ولم يكن الرجل خلال تلك الساعات الحرجة راقدا فى فراشه يغط فى نوم عميق، بل كان كما ذكر فريسة للقلق ونهبا للترقب والانزعاج ساهرا فى صمت ثقيل يدخن غليونه وقد تركزت نظراته على التليفون الذى سوف يحمل له أهم خبر فى حياته، وقد عبر نجيب بصدق عما خالجه من مشاعر خلال تلك اللحظات القلقة فى الصفحة ٣٤ من كتابه «كلمتى للتاريخ» فقال:

«ولم تمض دقائق حتى علا رنين التليفون واستبدت بى الإثارة فقد خامرنى يقين بأن اللحظة الحاسمة التى كنت أترقبها قد حانت وأمسكت التليفون بلهفة شديدة وسرعان ما دب الإطمئنان إلى قلبى فقد طرق سمعى صوت الرائد جمال حماد وهو يهنئنى بنجاح المرحلة الأولى للخطة .. وكان الرائد جمال حماد أركان حربى بسلاح المشاة وأحد الضباط الأحرار المسئولين عن تنفيذ خطة الثورة .. وأبلغنى جمال حماد وقتئذ أنه سيرسل لى ثلاث عربات مدرعة لاحضارى من المنزل».

ولم يتردد القائد فى الحضور حينما دعى إلى مقر قيادته لتولى مسئولياته، ولم ينتظر وصول العربات المدرعة بل ركب فى الحال سيارته الأوبل السوداء الصغيرة وتوجه بها إلى مبنى رئاسة الجيش فقد كان الوقت لا يحتمل التأخير. وهذا وإن تصوير الوضع بأن الأمر كان أشبه بمصباح علاء الدين أو خاتم سليمان وأن الضباط الأحرار قالوا لمحمد نجيب شبيك لبيك ما تطلبه بين يديك .. هذا التصوير كان يخالف ا لواقع تماما فعندما حضر محمد نجيب إلى مقر رئاسة الجيش لم يكن الطريق أمامه مفروشا بالورود ولم تكن الأخطار قد زالت وربما لم تكن أبواب التاريخ هى التى ستفتح أمامه كزعيم .. ربما كان سيفتح أمامه باب الزنزانة التى لن يتحرك منها إلا إلى الساحة التى سيتلقى فيها فى قلبه رصاص فرقة الإعدام.

عندما حضر محمد نجيب إلى رئاسة الجيش قبل فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن حركة الجيش قد تم لها السيطرة بعد على الأغلبية العظمى من وحدات الجيش.. لقد كانت هناك قوات كبيرة فى قلب القاهرة لم تعلن عن انضمامها بعد، وكانت قوات الفرقة الأولى المشاة فى سيناء لا تدرى شيئا بعد عن هذه الحركة.أما قوات الإسكندرية فلم تكن قد سمعت بالمرة أية أنباء عن هذه الحركة وقد ثبت أنها لم تعلم بها إلا عن طريق البيان الأول الذى أذاعه السادات من دار الإذاعة فى السابعة والنصف صباحا، وكانت الخطورة الأولى كامنة فى الإسكندرية حيث مقر الملك والحكومة والقائد العام للقوات المسلحة وحيث توجد أكثر القوات ولاء للملك كما كان مفترضا وهى قوات الحرس الملكى والسلاح البحرى وخفر السواحل، وقد ثبت أن البيان الأول للحركة الذى كتبه الرائد جمال حماد والذى أذيع باسم اللواء محمد نجيب من دار الإذاعة كان هو العامل الحاسم فى انضمام جميع قوات الجيش غير المشتركة فى الحركة إلى القوات الثائرة.

ولكن حتى بعد أن انضمت قوات الجيش بأكملها إلى الحركة صباح ٢٣

يوليو .. هل كان يمكن الجزم بأن المخاطر قد انتهت؟ لقد كان الجيش المصرى بأكمله تحت قيادة أحمد عرابى عام ١٨٨٢ حينما أعلن ثورته على الخديو توفيق، ولكن تواطؤ توفيق مع الجيش البريطانى أدى إلى كارثة التل الكبير والاحتلال البريطانى .. كيف كان يمكن ضمان النتائج صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع تواجد فاروق بالاسكندرية فى نفس الموقف الذى كا ن عليه سلفه الخائن توفيق منذ سبعين عاما، وكان الفرق الوحيد أن قوات الغزو البريطانى كانت فى عام ١٨٨٢ محمولة على ظهر سفن الأدميرال سيمور فى عرض البحر فى طريقها إلى شاطئ مصر بينما كانت قوات الاحتلال البريطانية التى كانت تزيد على ثمانين ألف مقاتل مرابطة بمنطقة القناة لا تفصلها عن القاهرة إلا مسافة مائة كيلو متر على الأكثر، كيف كان يمكن ضمان عدم استعانة فاروق بالإنجليز مثل ما فعل الخديو توفيق أو ضمان عدم تفكير الإنجليز أنفسهم فى اغتنام الفرصة والزحف على القاهرة لاستعادة سيطرتهم المفقودة وتكرار مأساة أحمد عرابى؟

إن مجرد إذاعة البيان الأول باسم اللواء محمد نجيب فى الساعة السابعة والنصف صباحا من دار الإذاعة معناه أن الرجل قد حمل على عاتقه مسئولية الحركة بأكملها تاريخيا أمام حكم التاريخ وجنائيا أمام الملك وحكومته، وأصبح هو الرمز المجسد لها ينتصر إذا دان لها النصر وإذا فشلت فسيكون عليه تحمل وزرها وعواقبها مثل ما تحملها سلفه أحمد عرابى من قبل، فهو أقدم المتمردين رتبة وأول من كانت المسئولية سوف تلقى على كاهله، كيف لا وهو الذى نصب نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة – رغما عن الملك – وهو الذى أذيع البيان الأول باسمه على الشعب من دار الإذاعة بهذه الصفة التى انتحلها لنفسه قوة واقتدارا.

هذا ولم يكن فى الإمكان القول بأن الحركة قد دان لها النجاح وأن المخاطر قد زالت إلا فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ حينما

استقل فاروق اللنش البحرى إلى اليخت المحروسة وأنزل العلم الملكى من فوق سارية قصر رأس التين. وحتى يمكننا الحكم على مدى شجاعة محمد نجيب فى تحمله مسئولية الثورة علينا أن نتذكر الكلمة التى وجهها إليه اللواء فؤاد صادق عقب نجاح الحركة وهو الرجل الذى لا يتطرق الشك إلى شجاعته فقد قال: «لقد قبلت القيام بما لم أجرؤ على مجرد التفكير فيه»، كما أن هناك واقعة أخرى لا يدرى بها إلا أفراد قلائل من الضباط الأحرار وهى ذهاب عبد الحكيم عامر صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى منزل العميد عبد الحميد نعمت، وكان رجلا معروفا بوطنيته وشجاعته فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وعرض عبد الحكيم على الرجل منصب رئيس هيئة أركان الجيش، وكان عبد الناصر يهدف من وراء ذلك إلى زيادة ثقل قيادة الحركة بضم هذا الضابط الكبير الرتبة المرموق الشخصية إلى جانب القائد العام اللواء محمد نجيب .. وعلى الرغم من أن الأمور فى القاهرة كانت قد استقرت بانضمام قوات الجيش وتأييد الشعب الجارف للحركة فإن الدهشة والذهول أصابا عبد الحكيم عامر عندما أبدى العميد اعتذاره عن تولى ذلك المنصب الخطير فإن شجاعته لم تستطع أن تزيل من نفسه عوامل القلق والخوف من العواقب التى لا تزال فى باطن الغيب. وهكذا تغلب صوت العقل عنده على دوافع المخاطرة والإقدام فى سبيل الوطن وضاعت من العميد فرصة العمر ليدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

* * *

خطــة الــثورة
وكيف تأهبت الوحدات لتنفيذها؟

الفصل العاشر

فى الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٢ يوليو اجتمع فى منزل الرائد خالد محيى الدين بشارع فوزى المطيعى بمصر الجديدة عشرة من الضباط الأحرار كان ستة منهم من أعضاء لجنة القيادة وهم عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وعبد الحكيم عامر الذى كان يعمل برئاسة الفرقة برفح وكان فى إجازة ميدان بالقاهرة، وحضر الاجتماع أربعة ضباط من خارج اللجنة هم: عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية وحسين الشافعى من سلاح الفرسان وزكريا محيى الدين من سلاح المشاة وإبراهيم الطحاوى من سلاح خدمة الجيش .. وكان موعد اللقاء محددا من قبل ويمكن اعتباره بمثابة اجتماع عقده القائد لمجموعة الأوامر ليصدر لهم أمر العمليات الذى يحدد الواجبات المخصصة لوحداتهم كما هو متبع فى فن التكتيك الحربى.

ولذا كان من المفترض أن يتولى عبد الناصر بصفته الرئيس المنتخب للجنة القيادة مهمة قراءة الأمر على زملائه الحاضرين ولكنه آثر ترك هذه المهمة لزكريا محيى الدين أستاذ التكتيك الحربى بكلية أركان الحرب. وكانت الخطة مسجلة فى ست صفحات فولسكاب ومكتوبة بخط عبد الحكيم عامر ووضعت عليها بعض التعديلات بخط زكريا محيى الدين مع بعض الملاحظات بخط عبد الناصر.

واقتصر الاجتماع على مناقشة المرحلة الأولى من الخطة والتى كانت تستهدف فى جملتها السيطرة على القوات المسلحة، وكان تنفيذها يبدأ فى الساعة الواحدة صباحا بتحرك سرية مشاة من الكتيبة ١٣ مشاة من معسكر العباسية لاحتلال مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة الذى كان يقع فى الطابق الأول منه مكاتب إدارة الجيش، بينما يقع فى الطابق الثانى منه مكتب الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش وهيئة مكتبه وعينت مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى المشاة القادمة من معسكر الهايكستيب لتكون قوة

إحتياطية للمعاونة فى تنفيذ هذا الواجب . وفى ساعة الصفر المحددة كان على وحدات المدفعية بأقسامها ووحداتها المختلفة التحرك من معسكراتها فى ألماظة وهايكستيب لضرب حلقة من الحصار حول المنطقة العسكرية الممتدة من معسكر العباسية جنوبا إلى منطقة معسكرات الجيش بألماظة شرقا وإلى منطقة هايكستيب شمالا وإغلاق جميع مداخل القاهرة الشرقية والشمالية التى تؤدى إلى مناطق المعسكرات وإلى رئاسة الجيش .

وكان سلاح الفرسان مكلفا بالاشتراك مع سلاح المدفعية فى إحكام هذا الحصار بوحدات تعين من الدبابات والسيارات المدرعة والكتيبة الميكانيكية، وكان على سلاح خدمة الجيش محاصرة هذه المنطقة بالبراميل - وخصصت سرية مشاة من الكتيبة ١٣ لاحتلال مبنى قيادة سلاح الحدود الذى كان يرأسه اللواء حسين سرى عامر عميل السراى وخصم الضباط الأحرار اللدود وكان المبنى يقع خلف رئاسة الجيش بكوبرى القبة ونظرا لتوقع حدوث مقاومة من جنود سلاح الحدود لذلك وضع تروب من الدبابات الشيرمان فى معاونة سرية الكتيبة ١٣مشاة مما أدى إلى تأجيل عملية الاستيلاء على المبنى إلى أول ضوء يوم ٢٣ يوليو ليتيسر استخدام الدبابات .

وكان احتلال دار الإذاعة بمكاتبها بشارع الشريفين وباستوديوهاتها بشارع علوى مسندا إلى فصيلة من الكتيبة ١٣ مشاة بمعاونة تروب من السيارات المدرعة من سلاح الفرسان .

وكان دور سلاح الإشارة بالخطة هو السيطرة على مصلحة التليفونات بشارع الملكة نازلى (رمسيس حاليا) عن طريق تروب من السيارات المدرعة من سلاح الفرسان بهدف تعطيل شبكة التليفونات بالمصلحة لمنع حدوث أى اتصالات بين الاسكندرية والقاهرة وكذا السيطرة على تحويلة التليفونات العسكرية الموجودة بالدور الأرضى بمبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة لمنع إجراء أى اتصالات بين قيادة الجيش ووحداته .

وفي الوقت الذي تجرى فيه وحدات الأسلحة المقاتلة هذه التحركات لتنفيذ مهامها مستخدمة عربات نقل الجند التي يتم تجهيزها وإمدادها بالوقود بواسطة سلاح خدمة الجيش، عينت مجموعات صغيرة من الضباط للقيام بعمليات اعتقال كبار قادة الجيش والطيران في بيوتهم لضمان عدم توجههم إلى وحداتهم، ومنعهم من إصدار أي أوامر لتحريك قوات عسكرية يمكن أن تتصدى للحركة.

وكان دور سلاح الطيران ينحصر في السيطرة على مطاراته الثلاثة الرئيسية حول القاهرة وهي ألماظة ومصر الجديدة وغرب القاهرة ليلة ٢٣ يوليو بمعاونة وحدات من الدبابات والسيارات المدرعة، وعلى أن يبدأ استخدام الطائرات المقاتلة صباح يوم ٢٣ يوليو بالقيام بعدة طلعات جوية فوق القاهرة والاسكندرية على ارتفاع منخفض لإحداث التأثير المعنوي المطلوب وهو تشجيع القوات المشتركة في الحركة، وفي نفس الوقت بث روح اليأس في نفوس الملك وحكومته وأعوانه لحثهم على الاستسلام. وكان من أهم أهداف الطيران القيام بطلعات استطلاع فوق مداخل القاهرة الشرقية لاستكشاف أي تحركات بريطانية في اتجاه العاصمة تمهيدا للإبلاغ عنها والتصدي لها والعمل في الوقت نفسه على إحباط أية محاولة يقوم بها الملك للهروب من مصر عن طريق البحر أو الجو.

واستكمالا لتنفيذ الخطة كانت الأوامر الصادرة لجميع قوات الحصار تقضي بمنع أي ضابط من رتبة مقدم فما فوق من اجتياز نطاق الحصار والدخول إلى أماكن تجمع الوحدات بالمعسكرات حتى لا يفكر أحد من الضباط القدامى في القيام بأعمال مضادة للحركة .. وكان أمل قيادة الحركة في انضمام باقي وحدات الجيش معقودا على وصول الضباط الشبان من رتب الرائد والنقيب والملازم إلى وحداتهم في الصباح، حيث سيكون من السهل عليهم السيطرة على وحداتهم وإعلان انضمامها إلى القوات الثائرة فإن

مشاعرهم وأمانيهم لا تختلف عن تلك التى تملأ نفوس زملائهم من الضباط الأحرار، وسوف يكون المجال أمامهم متسعا بعد غياب القادة والضباط القدامى عن أنظارهم فإن قوات الحصار سوف تكون قد تكفلت بإبعادهم ومنع دخولهم إلى المعسكرات. هذا ولم يكن واردا فى الخطة الاستيلاء على مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون ومقر الجامعة العربية حاليا)، فقد كان المبنى خاليا بسبب وجود الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة وهيئة مكتبه جميعا فى المقر الصيفى للقيادة العامة بثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية.

وكانت السيطرة على وحدات الجيش بالمناطق الخارجية وخاصة فى سيناء والاسكندرية ومنقباد موكولة إلى الضباط الأحرار بهذه الوحدات على أساس تنحية قادتهم وتوليهم قيادتها بأنفسهم بمجرد إبلاغهم إشارة النجاح. وحتى يمكن إخطار الضباط الثلاثة أعضاء لجنة القيادة الذين يخدمون فى سيناء بموعد الحركة كى يتأهبوا لتنفيذ واجباتهم أرسل عبد الناصر أحد زملائه بلجنة القيادة وهو قائد الأسراب حسن إبراهيم على متن الطائرة المتجهة إلى العريش صباح يوم ٢١ يوليو برسالة عاجلة تلقاها جمال سالم وأنور السادات فى مطار العريش كانت تقضى بنزول السادات إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو لتنفيذ الواجب المكلف به سلاح الإشارة فى تعطيل شبكة التليفونات الرئيسية بالقاهرة ليلة ٢٣ يوليو طبقا للخطة وتكليف جمال سالم وصلاح سالم بالسيطرة على قوات العريش ورفع بمجرد إبلاغهما إشارة النجاح.

ومن أجل الاتصال بالضباط الأحرار بالاسكندرية استدعى عبد الناصر النقيب أحمد حمروش الضابط بالآلاى المضاد للطائرات بالإسكندرية وكلفه بنقل رسالة إلى الضباط الأحرار بالاسكندرية لإبلاغهم بموعد الحركة وبالدور المطلوب منهم من أجل تأمين المدينة والسيطرة عليها بقواتهم على ألا تتم أى تحركات إلا بعد تلقيهم إشارة النجاح.

وكانت الخطة فى إجمالها تتميز بالبساطة والواقعية وتحددت فيها الواجبات وفقا للإمكانيات المتاحة، ولو كانت قد سارت بالطريقة التى رسمت لها لأمكن للضباط الأحرار السيطرة على القوات المسلحة دون أية مقاومة، ولتم اعتقال قادة الجيش فى بيوتهم ولكانت المفاجأة مذهلة للملك والحكومة فى الإسكندرية عند استماعهم إلى البيان الأول للحركة فى السابعة والنصف من صباح ٢٣ يوليو من دار الإذاعة بالقاهرة، ولكن الأقدار تدخلت وتسرب سر الحركة إلى الملك وأعوانه قبل ساعة الصفر بثلاث ساعات على الأقل مما كاد يهدد الحركة بالفشل بل ويقضى عليها قبل أن تبدأ ولكن عناية الله كانت فى صف شعب مصر وجيشها فحدثت وقائع ومصادفات أغرب من الخيال مما أتاح للحركة فرصة الفوز والنجاح برغم وقوع بعض الارتباك فى بادئ الأمر إلا أنه سرعان ما استقرت الأوضاع وجرى تنفيذ الخطة الموضوعة كما رسمت تماما.

وكان الخطأ الوحيد الذى لم يظهر فى الخطة إلا خلال مرحلة التنفيذ كان هو عدم إدراك واضعى الخطة أن استوديوهات الإذاعة وقتئذ بشارع علوى كانت تعتمد فى بثها على خطوط تليفونية متصلة بمحطة الإرسال الرئيسية بضاحية «أبو زعبل»، ولذا فإن من يسيطر على محطة الإرسال هذه كان فى إمكانه بث الإرسال أو قطعه كما حدث فعلا صباح يوم ٢٣ يوليو عندما انقطع الإرسال قبل إلقاء المقدم السادات البيان الأول للحركة الصادر باسم اللواء محمد نجيب، وقد تم تدارك هذا الخطأ عن طريق عملية سريعة قام بها الرائد مجدى حسنين من سلاح خدمة الجيش.

وكانت المرحلة الثانية من الخطة تقضى بالعمل على السيطرة على جهاز الحكومة المدنى عن طريق حكومة مدنية يثق فيها الشعب ويكون ولاؤها فى الوقت نفسه مكرسا للجيش.

أما المرحلة الثالثة فكانت تقضى بالتخلص من الملك فاروق وكان لابد

من إخفاء هذا الهدف حتى اللحظة الأخيرة، ريثما يتم إعداد الترتيبات والخطوات التى تضمن تنفيذه تجنبا لتدخل القوات البريطانية إذا ما لجأ إليها الملك طالبا تدخلها لحماية عرشه، أو بمبادرة من جانبها لاغتنام الفرصة واستغلال الظروف.

وحددت ساعة الصفر لبدء التحركات الساعة الواحدة صباح يوم ٢٣ يوليو واختيرت كلمة السر للعملية (نصر).

وبعد أن انتهى زكريا محيى الدين من قراءة الخطة وضعها فى جيبه وقال «على بركة الله» وقبل أن ينصرف الضباط الحاضرون تبادلوا الأحضان والقبلات، إذ كان من المحتمل أن يكون هذا اللقاء هو آخر لقاء بينهم .. وعندما انصرف زكريا التفت عبد الناصر إلى الحاضرين قائلا:

«الحكاية مش أقدمية»؟

إذ إنه كان المفترض أن يلقى عبد الناصر بنفسه أمر العمليات على زملائه ولكنه ترك هذه المهمة كما ذكرنا لزكريا محيى الدين، ونظرا لأن زكريا كان أقدم منه فى الرتبة فقد خشى من تأثير ذلك على زملائه الحاضرين.

كيف تأهبت القوات المدرعة؟

فى الخامسة مساء وعقب انتهاء الاجتماع الذى عقد فى منزل خالد محيى الدين بمصر الجديدة اتجه حسين الشافعى إلى منزل زميله ثروت عكاشة فى بيوت الضباط بثكنات العباسية، وعكفا معا على دراسة الخطة التى عرف حسين تفاصيلها أثناء الاجتماع المذكور، ومضى الزميلان يستخلصان الواجبات المنوطة بسلاح الفرسان وكانت مهمة وخطيرة، وقد دون ثروت عكاشة بخط يده الخطوات التنفيذية على وريقات صغيرة عددها عشر يمثل كل منها عملية من العمليات ووضع على رأس كل عملية اسم قائدها. وفى الثامنة مساء انضم إلى الزميلين زميلهما الثالث فى قيادة الفرسان خالد محيى الدين، ولم يكن الرجل قد تخلف عن الحضور إليهما بعد انتهاء الاجتماع

الذى عقد فى منزله إلا تلبية لواجبه الأبوى نحو ابنته المريضة، فقد حملها إلى الطبيب بميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا) كما كانت عادته كل يوم - وبمجرد عودته من عند الطبيب ارتدى ملابسه العسكرية وأسرع بالانضمام إلى زميليه فى منزل ثروت، ومضوا جميعا يراجعون تفصيلات الخطة ويقومون بتوزيع المهام على الوحدات المدرعة التى تقرر اشتراكها فى الحركة.

وخلال انهماك الضباط الثلاثة فى عملهم وحوالى الساعة التاسعة مساءً دخل عليهم عبد الناصر فجأة وكان يرتدى قميصا أبيض وبنطلونا رماديا ولم يكن قد ارتدى ثيابه العسكرية بعد وكان يبدو عليه الإرهاق الشديد -، وقدم ثروت عكاشة لزملائه طعاما خفيفا وعندما اطمأن عبد الناصر على قوة روحهم المعنوية انصرف وابتسامة الأمل ترتسم على جميع قسمات وجهه، ونظرا لما كان يعهده فى زميله ثروت من رقة العاطفة فقد التفت إليه قائلا: «ثروت أرجو ألا تجعل للعواطف أى تأثير عليك نحن فى مفترق الطرق إما الحياة أو الموت» وعندما حلت الساعة العاشرة مساء أنهى الزملاء الثلاثة الاجتماع وتوجه حسين الشافعى وثروت عكاشة إلى ثكنات سلاح الفرسان، بينما أخذ خالد محيى الدين طريقه إلى بوابة الفرسان التى تؤدى إلى الكتيبة الميكانيكية التى كان يعمل قائدا ثانيا لها، وفوجئ حسين وثروت بمجرد وصولهما إلى ثكنات سلاح الفرسان بانطفاء الأنوار فجأة، وكان أول خاطر جال بأذهان الضباط أن ما حدث كان متعمدا وأن الخطة قد انكشفت وأن إطفاء الأنوار ما هو إلا وسيلة لإحباط المخطط الذى ينوون تنفيذه، غير أن ذلك الأمر لم يفت فى عضدهم بل دفعهم إلى مزيد من الحماس.

وعلى ضوء الشموع ومصابيح اليد بدأ ثروت عكاشة يصدر الأوامر التنفيذية إلى جميع الضباط المشتركين من وحدات الدبابات والسيارات المدرعة، بينما كان حسين الشافعى يشرف على سرعة وسلامة التنفيذ، ولم تلبث الأنوار أن أضيئت بعد أقل من نصف ساعة مما أكد للضباط أن انطفاءها

كان عطلا طارئا وأمرا غير متعمد - وكان الحظ حليف القوات المدرعة فى تلك الليلة فإن دور خدمة الطوارئ بين وحدات القاهرة كان منوطا بكتيبة من الدبابات من سلاح الفرسان مما ساعد على نجاح الخطة.

كيف بلغت ساعة الصفر خطأ إلى قوة مدافع الماكينة؟

كانت مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى قد وصلت من العريش إلى معسكر هايكستيب يوم ١٣ يوليو ١٩٥٢، وهى وحدة إدارية ضعيفة لا يتجاوز عدد أفرادها المسلحين بالبنادق ٦٠ جنديا، وكانت مهمتها إعداد المعسكر لباقى القوة الأساسية التى كان مقدرا وصولها يوم ٢٦ يوليو.

وكانت التعليمات الصادرة من قيادة الضباط الأحرار تقضى بتواجد قائد هذه القوة المقدم يوسف صديق هو وضباطه الساعة الثامنة مساء بمقر الوحدة بهايكستيب حيث يصله النقيب زغلول عبد الرحمن مندوبا عن قيادة التنظيم لإبلاغه الأوامر النهائية الخاصة بساعة الصفر والواجب الذى حدد للقوة وفقا لخطة التحركات . ولم يكن أحد من ضباط قوة مدافع الماكينة - كما ذكر يوسف صديق فى مذكراته - يدرى شيئا عن الحركة المزمع القيام بها عدا قائدها بالطبع يوسف صديق والضابط الذى يليه فى الأقدمية النقيب عبد المجيد شديد.

واستغل يوسف صديق فرصة الخطأ الذى ارتكبه الضابط المنوب فى الليلة السابقة بزوغانه من المعسكر ومبيته بالخارج فى إيجاد المبرر المعقول أمام الضباط فى تكليفه لهم بالتواجد جميعا فى المساء بالمعسكر لقضاء الليل به بحجة أن ذلك سيكون فيه عبرة للجميع حتى لا يفكر أحد فى مخالفة الأوامر مرة أخرى وتصادف حضور ثلاثة من الضباط الجدد فى هذا اليوم للانضمام إلى قوة الكتيبة، واستقر رأى يوسف بعد تردد على إشراكهم فى العمل الكبير المنتظر ليفخر كل منهم بعد ذلك أمام أولاده وأحفاده بما قام به فى أول يوم من خدمته بالجيش.

وحدد يوسف لضباطه الساعة السادسة مساء كى يلتقوا بميدان صلاح الدين بمصر الجديدة حيث يركبون العربات التى ستنقلهم إلى معسكر هايكستيب .. ووصل يوسف إلى مكان اللقاء مبكرا خمس عشرة دقيقة عن الموعد واشترى حقنة من صيدلية مجاورة لوقف نزيف الرئة الذى كان قد عاوده فى الأيام الأخيرة، وبعد أن حقنه بها التومرجى الموجود بعيادة أحد الأطباء بالميدان شعر بالهدوء والراحة. وفى تمام السادسة اكتمل عقد الضباط الذين بلغ عددهم اثنى عشر ضابطا فاستقلوا العربات إلى معسكرهم.

وفى الساعة الثامنة مساء وصل النقيب زغلول عبد الرحمن مندوب قيادة التنظيم وكان يحمل معه بطيخة كبيرة، ولما حاروا فى قطعها لعدم وجود سكين استخدموا سونكى بندقية فى ذلك. وفى الوقت الذى انهمك فيه الضباط فى تقطيع وتوزيع البطيخة انفرد زغلول عبد الرحمن بالمقدم يوسف صديق وأفضى إليه بأمر القيادة الذى كلف بنقله إليه:

ساعة الصفر منتصف الليل، الواجب المخصص للقوة مساندة سرية الكتيبة ١٣ مشاة فى تنفيذ واجبها فى الاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة.

وقد ارتكب زغلول عبد الرحمن خطأ جسيما فى مفهوم الفن العسكرى بإبلاغه ساعة الصفر مبكرة عن موعدها الصحيح بمقدار ساعة كاملة إذ إن تقديم ساعة الصفر أو تأخيرها عن الموعد المحدد فى خطة العمليات قد يؤدى إلى فشل العملية بأكملها وقد يتعرض مرتكبها إلى تقديمه للمحاكمة العسكرية ولكن الله سلم فبدلا من أن يؤدى هذا الخطأ غير المقصود إلى الفشل كان من أهم عوامل النجاح للحركة.

كيف استعدت الكتيبة ١٣ مشاة
لأداء دورها التاريخي

فى إثر الزيارة التى قام بها عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وجمال حماد لمنزل العقيد أحمد شوقى بمصر الجديدة قبيل الحركة ببضع ساعات والتى انتهت بانضمامه إلى الحركة انتقل الجميع إلى سيارة عبد الناصر للتوجه بها إلى منزل الرائد صلاح نصر أركان حرب الكتيبة ١٣ مشاة بشارع الدويدار بحدائق القبة، حيث كان من المقرر وصول زكريا محيى الدين حوإلى السادسة مساء لإلقاء أمر العمليات الذى سوف يحدد المهام التى أوكلت إلى سرايا الكتيبة ١٣ وفقا للخطة الموضوعة.

وما كاد جرس الباب يدق ببيت صلاح نصر بحدائق القبة فى السادسة مساء حتى تملكته الدهشة بمجرد أن فتحه فقد وجد أمامه قائد كتيبته العقيد أحمد شوقى ولم يكن لديه أية فكرة ان رئيسه مشترك معه في الحركة فقابله بالعناق والترحيب ولم يلبث عبد الناصر أن عاد بعربته ومعه عبد الحكيم عامر، وبمجرد وصول زكريا محيى الدين بدأ الاجْتماع الذى حضره كل من صلاح نصر وأحمد شوقى وجمال حماد وقام زكريا بتحديد الواجبات التى خصصت لسرايا الكتيبة، وفقًا للخطة الموضوعة، وانتهى الاجتماع فى السابعة مساء وانصرف زكريا محيى الدين.

وفى منيل الروضة كان نحو عشرة من ضباط الكتيبة ١٣ مشاة ينتظرون وصول المندوب الذى سيحمل لهم الأوامر التفصيلية منذ السادسة مساء فى شقة زميلهم الرائد صلاح سعده بشارع خلوصى بمنيل الروضة.

وكانت أولى المفاجآت بالنسبة للضباط الذين بكروا فى الحضور عندما انفتح باب الصالون الذى يجلسون فيه ليجدوا أمامهم النقيب عمر محمود على قائد السرية الرابعة بالكتيبة ومعه ثلاثة من ضباط الكتيبة الملازمين. وكان سر المفاجأة ان أحد الضباط الثلاثة المرافقين لـه كان الملازم أول

واصف لطفى حنين وكان واصف ضابطا مسيحيا يخدم بالسرية التى يقودها عمر محمود ولم تكن له أية صلة بتنظيم الضباط الأحرار.. وروى النقيب عمر لزملائه وقتئذ قصة انضمام هذا الضابط التى تعتبر مثلا فى البطولة وصدق الوطنية.. فعندما استقل عمر محمود الأوتوبيس من ميدان المحطة مع زميليه نهاد منير ومصطفى أبو القاسم فى طريقهم إلى اجتماع ضباط الكتيبة الأحرار فى منيل الروضة تصادف أن وجدوا فى نفس الأوتوبيس زميلهم واصف حنين..

ونظرا لما كان يتصف به هذا الضابط من رجولة ووطنية لذلك لم يخف عليه عمر محمود وجهتهم عندما بادره واصف بالسؤال عن ذلك، وأبلغه أنهم فى طريقهم لتلقى الأوامر الخاصة بقيام الحركة تلك الليلة.. وفى شجاعة نادرة وبدون أدنى تردد انضم واصف حنين إلى زملائه الأحرار وقصد معهم إلى منزل صلاح سعده حيث كانت المفاجأة التى استقبلها زملاؤه بالفرحة والشقة فى النجاح، وأسهم واصف مع زملائه ضباط الكتيبة ١٣مشاة فى الحركة ونفذ الواجب الذى أوكل إليه شخصيا فى تلك الليلة وهو الاستيلاء بفصيلته على بوابة معسكر العباسية التى كانت تواجه كلية الشرطة وقتئذ.

وكانت المفاجأة الثانية بالنسبة لضباط الكتيبة ١٣ مشاة حينما انفتح الباب فى حوالى الثامنة مساء ليروا أمامهم قائدهم العقيد أحمد شوقى والرائد صلاح نصر أركان حرب الكتيبة وكانت فرحتهم غامرة حينما حضر معهم الاجتماع الرائد جمال حماد أركان حرب سلاح المشاة فقد ارتفعت روحهم المعنوية وأدركوا أن الحركة التى سيشتركون فيها مخططة ومرسومة على أعلى المستويات. وأدخل صلاح سعده الضباط الموجودين إلى قاعة الطعام التى كانت تتوسطها مائدة طويلة أشبه بموائد المؤتمرات فجلسوا حولها واستمر المؤتمر منعقدا حتى التاسعة والنصف مساءً وقام العقيد أحمد شوقى بتوزيع المهام وإصدار جميع الأوامر التفصيلية واتفق على أن يتقابل الجميع فى الحادية

عشرة والنصف مساءً فى ميس الكتيبة ١٣ مشاة بمعسكر دودج بالعباسية.

وعندما انفض الاجتماع ركب أحمد شوقى وجمال حماد السيارة الجيب التى كانت بصحبتهم طوال الوقت واتجها بها إلى منزل جمال حماد بالجيزة ليرتدى ثيابه العسكرية وبقى أحمد شوقى بالسيارة فى انتظار زميله.

وواجهت جمال حماد فى منزله محنة حادة لم يكن يتوقعها إذ وجد زوجته تعانى آلام المخاض وقد أوشكت على الوضع ولما فوجئت بارتداء زوجها ملابسه العسكرية فى مثل هذا الوقت من الليل وعلل لها ذلك بأنه الأركان حرب المنوب فى رئاسة المشاة أنبأته أن قلبها يحدثها بأنه ذاهب للاشتراك فى حركة انقلاب عسكرى، واشتد به القلق خشية أن يكون سر الحركة قد انكشف إلى الحد الذى جعل زوجته فى بيتها تطلع على ما كانوا حريصين على إخفائه، ولكن الاطمئنان لم يلبث أن دب إلى نفسه حينما تأكد بعد استجواب زوجته من أن ما ذكرته له لم يكن إلا مجرد إحساس من جانبها وأراد أن يبعد عن خاطرها أى أفكار أو شكوك فرد عليها قائلا: «هو احنا عندنا رجالة عشان نعمل انقلاب».

وعلى الرغم من محاولاته لتبديد شكوكها فقد بدا له من ملامحها أنها لم تصدق كلامه، ولكنها كانت من الشجاعة والوطنية بحيث لم تحاول إضعاف عزيمته أو منعه من الخروج بل على العكس جاءته بمصحف صغير وضعته فى جيب البوشرت الذى كان يرتديه وهى منخرطة فى البكاء، وفكر أن يودع ولديه الصغيرين برهان الدين وطارق وكانا مستغرقين فى النوم فى غرفتهما ولكنه خشى أن يصيبه الضعف البشرى إذا ما رأى طفليه بينما هو ذاهب إلى مغامرة قد تقوده إلى حتفه فطلب من زوجته أن تقبلهما وهرول نازلا على السلم فى الوقت الذى توالت دعواتها له بالتوفيق والنصر فى العمل الذى سيشارك فيه.

واتجهت السيارة بالضابطين إلى مصر الجديدة حيث منزل العقيد أحمد

شوقى ليرتدى أيضا ملابسه العسكرية، وبقى جمال حماد عنده فى صالون المنزل حتى الساعة الحادية عشرة مساء. وفى طريقهما إلى معسكر العباسية توقف أحمد شوقى عند محل ليمونيا بمصر الجديدة حيث اشترى بعض الشطائر والمخللات التى حملها معه إلى ميس الكتيبة ١٣ مشاة.

ولم تصادف السيارة لحسن الحظ اية عقبات عند دخولها معسكر العباسية، وعندما وصل الضابطان إلى ميس الكتيبة وجدا باقى الضباط فى انتظارهما فجلسا معهم فى هدوء وراحة بال يأكلون معا الشطائر ويشربون المرطبات ويستمعون فى سخرية واستهزاء إلى الراديو الذى كان يذيع بلا انقطاع مراسم تشكيل الوزارة الجديدة التى كانوا يعلمون جيدا أنهم قد أعدوا لها أكفانها وهيأوا لها لحدها.

كيف تأهب رجال المدفعية؟

لم تنقطع اجتماعات ضباط المدفعية قبل بدء الحركة بأيام وحرصا على دواعى السرية والأمن تحدد لاجتماع الضباط يوم ٢٢ يوليو مكانان فى السادسة مساء بمصر الجديدة أحدهما منزل النقيب محسن عبد الخالق وثانيهما منزل النقيب فتح الله رفعت.

وعندما غادر عبد المنعم أمين وكمال الدين حسين منزل خالد محيى الدين عقب الاجتماع الذى تم فيه مناقشة الخطة النهائية اتجها معا إلى منزلى الضابطين اللذين تجمع فيهما ضباط المدفعية الأحرار حيث عقدا اجتماعين متتاليين لم ينتهيا إلا قرب الثامنة مساء.

وتلقى ضباط المدفعية خلال الاجتماعين المهام التى كلفوا بها وحددت لهم واجبات وحداتهم بالتفصيل وفقا لخطة العمليات، واتفق على تواجد الضباط بوحداتهم قبل منتصف الليل ليبدأ التحرك فى الواحدة صباحا وهى ساعة الصفر المحددة بالخطة. ونظرا لأن معظم الضباط الأحرار بالمدفعية كانوا من الرتب الصغيرة (نقيب وملازم) فقد لاحظ عبد المنعم أمين أن بعضهم

كان يخالجه التردد بالنسبة لتبرير سبب وجودهم في وحداتهم في هذه الساعة من الليل إذا ما فاجأهم أحد قبل ساعة الصفر.

وذكر عبد المنعم أمين أنه إزاء هذا التردد الذي كان يشكل خطورة على روح الضباط المعنوية بادر بتوقيع أوامر كتابية للضباط باعتباره الضابط العظيم المنوب لسلاح المدفعية يأمرهم فيها بالتواجد في وحداتهم عند منتصف الليل مدعيا قيام حالة طوارئ وكان عبد المنعم أمين يعمل وقتئذ قائدا ثانيا للدفاع المضاد للطائرات التي تقع رئاسته في منطقة العباسية، ولم يكن بالطبع ضابطا عظيما لسلاح المدفعية في تلك الليلة ولكنه وقع الأوامر الكتابية للضباط بهذه الصفة في تلك الليلة على مسئوليته، وكان لذلك تأثير فعال في رفع الروح المعنوية للضباط ولم يكن هذا الأمر المزور كما قدر عبد المنعم وهو يشكل جناية عسكرية هي التزوير في أوراق رسمية بأمر ذي بال إذا ما قورن بالادعاءات الأخرى التي كانت ستوجه ضده – إذا ما فشلت الحركة – والتي عقوبتها الإعدام.

وفي حوالي الساعة التاسعة والنصف مساءاً يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ علم النقباء محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وكمال لطفي بنبأ تسرب سر الثورة إلى الملك والسلطات المسئولة بالدولة، فتوجهوا في الحال إلى منزل الرائد كمال الدين حسين لإبلاغه بالأمر، وعندما لم يجدوه في المنزل تركوا له رسالة بما جرى وفي سبيل تدارك الموقف قاموا بالمرور على عدد كبير من الضباط الأحرار بسلاح المدفعية في بيوتهم، حيث أخطروهم بضرورة التوجه إلى وحداتهم في الحال وإعدادها للتحرك إلى الأهداف المحددة لها في الخطة دون الانتظار لحلول ساعة الصفر فقد تم إلغاؤها.

* * *

سر الحركة
يتسرب إلى الملك

الفصل الحادى عشر

فى مساء يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ تعرضت حركة الجيش لأكبر خطر يمكن أن تصادفه بل وكاد ذلك يقضى عليها قبل أن تبدأ فعلى الرغم من السرية المطلقة التى حرصت لجنة القيادة على اتباعها منذ بدأت الخطوات الفعلية للقيام بالحركة وعلى الرغم من التزام جميع الضباط المشاركين فيها بما تعاهدوا عليه من عدم البوح بتاتا لأى إنسان بموعد قيامها والحفاظ على الأسرار التى أؤتمنوا عليها، فقد ثبت أن سر الحركة قد تسرب إلى الملك فاروق وفيما يلى القصة الحقيقية لهذا الموضوع:

كان الملازم أول بدر حميد قد توجه فى حوالى الساعة التاسعة مساء يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وبرفقته الملازم أول عبد الرحمن عبد العال، وهما من الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية ومن قوة الآلاى الثانى المضاد للدبابات فى عربة عسكرية إلى منزل زميلهما الملازم حسن صالح، وهو عبارة عن فيللا من دورين تطل على الميدان الكبير الذى يقع فيه قصر الطاهرة أحد القصور الملكية وقتئذ وعلى مسافة قريبة من بوابة القصر الرئيسية، كى يتوجهوا معا بالعربة العسكرية إلى معسكر الآلاى الثانى المضاد للدبابات بمنطقة الماظة للانضمام إلى بقية زملائهم الأحرار لإعداد وحداتهم للتحرك فى ساعة الصفر إلى الأهداف المحددة لهم فى الخطة.

وعندما دخل الضابطان من باب الطابق الأول من الفيللا وهما مرتديان ملابسهما العسكرية (البوشرت الصيفى) قادهما زميلهما حسن صالح إلى الشرفة المطلة على الميدان، واتجه هو إلى الداخل ليرتدى هو الآخر ملابسه العسكرية لينطلقوا جميعا بعد ذلك إلى معسكر وحدتهم فى الماظة.

وبعد مضى عشر دقائق سمع الضابطان وهما فى الشرفة ضجيجا عاليا ينبعث من داخل المنزل وأدركا من العبارات التى طرقت أسماعهما أن مشادة حامية قد نشبت بين زميلهما حسن وشقيقه النقيب طيار كمال صالح الذى كان قادما لتوه من الاسكندرية فقد أخذ كمال يعنف شقيقه بصوت عال

لهذه الحماقة الجنونية التى ينوى الإقدام عليها والتى سوف تقوده إلى المشنقة وسرعان ما دوت صرخات والدة الأخوين وصرخات زوجة كمال والجميع يتهمون حسن بالجنون ويبذلون ما فى وسعهم للإمساك به ومنعه من الخروج، وأصيب الضابطان اللذان بالشرفة بالذهول عندما شاهدا زميلهما حسن وقد نجح فى الإفلات من أيدى أسرته ونزل إلى الشارع فقد تبعه أفراد أسرته وأحاطوا به أما م باب الفيلا وهم مستمرون فى صياحهم وصرخاتهم المدوية.

ولم يجد الملازم أول بدر حميد وزميله حلا لإنقاذ موقفهما سوى القفز من سور الشرفة إلى الشارع بعد أن أدركا الخطر الذى يتعرضان له خاصة بعد أن شاهدا رقيبا من قوة الحراسة المعينة على بوابة قصر الطاهرة يتجه إلى موقع المشاجرة لاستطلاع الأمر، وبادر حميد باعتراض الرقيب وأخذ فى توبيخه لتركه مكان خدمته وأمره بالعودة فورا إلى باب القصر وألا يحاول التدخل فى سوء تفاهم عائلى بين شقيقين.

واقترب الملازم حسن فى هذه اللحظة من زميليه وطلب منهما بصوت خافت أن يتركا له العربة العسكرية وأن يتوجها إلى محل (بافيون دوريه) بميدان روكسى حيث سيلحق بهما بالعربة بعد قليل. وركب الضابطان تاكسى إلى المحل المذكور الذى يواجه سينما روكسى فى الجانب المقابل لها فى الميدان ووقفا أمام المحل فى انتظار زميلهما حسن. ولم تمر عشر دقائق حتى وصلت العربة العسكرية ونزل منها الملازم حسن ولاحظ الضابطان أن زميلهما فى حالة نفسية سيئة للغاية، كما لاحظا أن جميع أزرار سترة البوشرت العسكرى الذى يرتديه ممزقة مما دلهما على مدى عنف المعركة التى خاضها ضد أفراد أسرته كى يمكنه الإفلات من أيديهم، وازداد الموقف تحرجا حين أخطر حسن زميليه أن أفراد أسرته هددوه باعتزامهم الاتصال بالسراى وأشار حسن لزميليه فى اضطراب إلى الجانب الآخر من الميدان وذكر لهما أن شقيقه الأكبر العميد طيار صالح محمود صالح مر من أمامه منذ لحظات فى سيارته فى الطريق المؤدى إلى منزل الأسرة، واستنتج حسن من ذلك أن والدته لابد أن

تكون قد اتصلت بشقيقه صالح هاتفيا ودعته للحضور إليها بأسرع وقت لتعرض عليه ما جرى من شقيقه ليتخذ التصرف المناسب باعتباره كبير العائلة. وطلب حسن من زميليه أن يركبا العربة العسكرية للتوجه بها إلى معسكر وحدتهما في ألماظة، وأن يتركاه كي يذهب بتاكسي إلى منزل النقيب أبو الفضل الجيزاوى كي يروى له تفاصيل ما جرى بينه وبين أسرته عسى أن يمكنه تدارك الموقف وقد ذكر الجيزاوى فيما بعد أنه فوجئ وهو في منزله وكان معه الرائد كمال الدين حسين مساء يوم ٢٢ يوليو بحضور الملازم حسن صالح، ولما روى لهما ما جرى بينه وبين أسرته وقع الخبر عليهما كالصاعقة لأنه كان يهدد الثورة كلها بالفشل، ولم يجد الجيزاوى حلا سوى إعطاء عربته للملازم حسن ومطالبته بالرجوع فورا لوالدته والبقاء معها حتى الصباح كوسيلة لإزالة شكوكها.

ولكن ذلك كله كان عديم الجدوى فإن العميد طيار صالح محمود صالح الذى وصل بعد دقائق إلى منزل الأسرة إثر اتصال والدته به هاتفيا لم يشأ أن يضيع الفرصة الذهبية التى هيأها له القدر للعودة إلى الخدمة العاملة بسلاح الطيران، فقد كان محالا على الاستيداع منذ يناير ١٩٥١ وكان من المنتظر إحالته على التقاعد، فأسرع إلى الهاتف حيث اتصل بعامل التحويلة بمطار مصر الجديدة (ليكون شاهده في المستقبل) وطلب منه إيصاله على وجه السرعة بضابط الحرس الملكى المنوب في قصر القبة، وعندما تم الاتصال به أخطره بالنبأ المثير عن اعتزام بعض ضباط الجيش القيام بثورة ضد نظام الحكم في تلك الليلة وطلب منه إبلاغ المسئولين بالإسكندرية وعلى رأسهم الملك الذى كان يقضى الصيف هناك لتدارك الموقف واتخاذ الإجراءات اللازمة، مع التأكيد عليه بضرورة ذكر اسمه باعتباره أخلص الضباط لصاحب العرش كي يجنى الثمار عندما يتم القضاء على أولئك المتمردين.

ولم يكتف العميد طيار صالح بكشف سر الثورة المنتظرة إلى السراى عن طريق ضابط الحرس الملكى المنوب بقصر القبة، بل سارع من باب تأكيد

معلوماته وإثبات ولائه بكشف هذا السر أيضا إلى عديله النقيب فؤاد كرارة الضابط بسلاح الفرسان، وكانت أسرة كرارة معروفة بصلتها الوثيقة وعلاقتها الخاصة باللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة، ولذا لم تمض فترة قصيرة حتى كان فؤاد كرارة قد طيّر النبأ المثير إلى اللواء أحمد طلعت فارتدى ثيابه وغادر منزله بمصر الجديدة فى الحال إلى مكتبه حيث أقام الدنيا وأقعدها.

وكان مكتب اللواء أحمد طلعت يقع بمبنى ديوان محافظة القاهرة القديم قرب ميدان باب الخلق وكان منصب حكمدار بوليس القاهرة يعد وقتئذ المنصب التالى مباشرة لوزير الداخلية، وكان يتبع الحكمدار جميع أقسام وقوات البوليس بالقاهرة بالإضافة إلى فرقة الأمن المدرعة وهى الفرقة التى تشكلت بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ من رجال أشداء ومسلحين جيدا ومزودين بوسائل نقل سريعة لقمع أية مظاهرة أو شغب وكانت وقتئذ القوة الضاربة الوحيدة لدى البوليس.

وهكذا بات العميد طيار صالح محمود صالح تداعبه أحلامه بقرب تحقيق أمانيه وانفتاح باب الترقى على مصراعيه أمامه لتولى أكبر المناصب فى السلاح الجوى، ولكن آماله لم تلبث أن تبددت فى الصباح فور استماعه إلى البيان الأول للحركة من الراديو وسرعان ما حوّل مفتاح الولاء فى ضميره من الملك إلى قائد الحركة اللواء محمد نجيب، فهرول إلى مبنى القيادة بكوبرى القبة طالبا لقاءه بعد أن أعد فى مخيلته ما سوف يعدده من ألوان الظلم الذى حاق به بسبب وطنيته وإصراره على الالتزام بالمبادئ والقيم حتى أحالوه على الاستيداع ظلما وعدوانا.

ولكن مفاجأة أليمة كانت فى انتظاره فما كاد يذكر اسمه ويوضح مطلبه حتى وجد نفسه مقبوضا عليه ثم موضوعا فى السجن رهن الاعتقال وكان الفضل فى اكتشاف أمره وفقا لما رواه البغدادى فى الصفحة ٥٣ من مذكراته راجعا إلى عامل التليفون بمطار مصر الجديدة الذى اتصل به صالح

فى مساء اليوم السابق، فقد استمع كما هى عادة معظم عمال التليفونات إلى الحديث التليفونى الذى دار بينه وبين ياور الملك النوبتجى فى سراى رأس التين بالإسكندرية، وبلغ عامل التليفون مضمون الحديث صباح يوم ٢٣ يوليو إلى عبد اللطيف البغدادى حيث أعد لصالح محمود صالح القصاص العادل، واستطرد البغدادى فى الصفحة نفسها من مذكراته قائلا:

« هذا وقد قام صالح محمود بهذا الابلاغ ليحصل على ميزة مقابل هذا الدور منه خاصة أنه كان محالا إلى الاستيداع وكان معروفا بين زملائه ضباط الطيران بسوء السمعة والسلوك » وليس هناك أى خلاف فى القصة التى وقعت فعلا وبين تلك التى رواها البغدادى فى مذكراته سوى فى اتصال صالح بالسراى، فالثابت أنه اتصل بضابط الحرس الملكى المنوب بقصر القبة بالقاهرة فقد كان حريصا على سرعة إجراء الاتصال حتى لا يسرقه الوقت فضلا عن أن الملك وياورانه كانوا موجودين وقتئذ فى قصر المنتزه بالإسكندرية ولم يغادروه إلى قصر رأس التين إلا يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢، وقد أثبت العقيد حسن جميعى قائد الحرس الملكى بالقاهرة ليلة الثورة واقعة اتصال صالح محمود صالح بالضابط المنوب بقصر القبة للإبلاغ عن حركة الجيش وذلك فى المذكرة التى أرسلها إلى لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو، ومما يسترعى النظر أنه لا يؤرخ لحركة الجيش إلا وتذكر واقعة اتصال صالح محمود صالح بالسراى للإبلاغ عنها أى أنه قد دخل التاريخ ولكن من أضيق أبوابه ودون اسمه فى سجلاته ولكن فى أتعس فصوله وصفحاته.

هذاولم يعلم عبد الناصر بنبأ تسرب الحركة إلى السلطات العليا إلا قبيل منتصف الليل، وقد ذكر هذه الواقعة بالتفصيل فى خطابه بمناسبة العيد العاشر للثورة فقال: « الساعة حداشر ونص فى هذا اليوم جاءنى أحد الضباط الأحرار اللى كانوا فى المخابرات (المقصود هو الرائد سعد توفيق) فى البيت وقال لى إن الثورة انكشفت وإن الملك فى الإسكندرية اتصل بقائد الجيش وإن

قائد الجيش طلب عقد مؤتمر لكبار الضباط فى كوبرى القبة وأن لابد أن نلغى كل شىء.. ماكانش ممكن بأى حال من الأحوال إن إحنا نلغى كل شىء .. كان الضباط وصلوا إلى وحداتهم وكان لابد أن نستمر فى عمليتنا إلى النهاية قلت له إن إحنا لن نستطيع أبدا . العجلة دارت ولن يستطيع إنسان أن يوقف هذه العجلة».

هذا ولم يخامر عبد الناصر اليأس عندما تلقى هذه الأنباء المزعجة المثبطة للعزائم بل على العكس هداه تفكيره إلى ضرورة تعديل الخطة وانتهاز فرصة تجمع القادة فى مبنى رئاسة الجيش لاقتحام المبنى بأقرب فرصة دون انتظار ساعة الصفر لاعتقال جميع القادة الموجودين بضربة واحدة، وأسرع بسيارته إلى منزل عبد الحكيم عامر بالعباسية واستقل الإثنان عربة جمال وكان هدفهما هو محاولة الحصول على قوات عسكرية بأسرع وقت ومن أقرب المعسكرات ولذا اتجه تفكيرهما على الفور إلى معسكر الكتيبة ١٣ مشاة بالعباسية التى خصص لها الدور الأكبر فى تحركات المشاة بالخطة.

ولكن عبد الناصر وعبد الحكيم لم يتمكنا من دخول معسكر العباسية فقد شاهدا قوة كبيرة من البوليس الحربى تحتل البوابة الرئيسية وتسد الطريق إلى المعسكر مما جعلهما يعدلان عن فكرتهما خشية وقوعهما فى الأسر. وذكر عبد الناصر أنه فى إثر ذلك اتجه تفكيرهما إلى التوجه إلى كمال الدين حسين فى ألماظة ليحصلا منه على قوات من المدفعية لتنفيذ فكرة الهجوم على مبنى رئاسة الجيش.

هذا وتدل تصرفات عبد الناصر وعبد الحكيم فى مواجهة الموقف بعد أن فشلا فى دخول معسكر العباسية على مقدار ما أصاب تفكيرهما من اضطراب نتيجة لإدراكهما مدى الخطر الجسيم الذى تتعرض له الحركة بعد أن انكشف سرها للسلطات، مما قد يؤدى إلى قيا م قيادة الجيش باتخاذ إجراءات مضادة ربما يكون فيها القضاء عليها قبل أن تبدأ .. ويدل على ذلك

تفكيرهما فى التوجه إلى كمال الدين حسين فى ألماظة لإحضار قوات من المدفعية كما ذكر عبد الناصر فى خطابه، وغاب عن ذهنهما الحل السريع المباشر الذى كان من المفترض ان يتبعاه لوكان يفكران فى هدوء وبدون ارتباك أو انفعال إذ إن ثكنات سلاح الفرسان كانت فى خط سيرهما إلى مصر الجديدة وألماظة ولم تكن تبعد عن ميدان العباسية إلا حوالى كيلو مترين تقطع فى دقيقتين بالسيارة، وكانت بوابة سلاح الفرسان تواجه مبنى رئاسة الجيش مباشرة حيث مكتب الفريق حسين فريد والقادة المجتمعين معه – وكان الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان قد أحكموا سيطرتهم على ثكناتهم منذ بضع ساعات وأعدوا الدبابات والسيارات المدرعة استعدادا للتحرك فى ساعة الصفر، وكان موجودا وقتئذ داخل هذه الثكنات حسين الشافعى وثروت عكاشة وخالد محيى الدين وحوالى ثلاثين ضابطا من الضباط الأحرار على أتم الأهبة والاستعداد.

ولم يكن الحرس الذى يتولى حراسة القيادة وقتئذ يتكون من أكثر من ستة جنود والحكمدار مسلحين بأسلحتهم الشخصية وهى البنادق وليس فى حوزة كل منهم سوى خمس طلقات، ولم يكن الأمر يحتاج إلا لبضع دقائق ليتمكن تروب واحد فقط من السيارات المدرعة من الخروج من بوابة سلاح الفرسان واجتياز شارع الخليفة المأمون بعرض الطريق .. وكان ظهور السيارات المدرعة أمام باب مبنى رئاسة الجيش كافيا لاستسلام الحرس دون الحاجة إلى إطلاق نيران الرشاشات من داخل السيارات المدرعة بقصد إحداث التأثير المعنوى .. ولو لجأ عبد الناصر وعبد الحكيم إلى سلاح الفرسان كما كان الواجب لانتهت مقاومة حرس رئاسة الجيش فى دقائق ولأمكن لرجال المدرعات اعتقال جميع القادة الموجودين وعلى رأسهم الفريق حسين فريد دون جهد أو عناء.

ولكن الأقدار شاءت أن يغفل عبد الناصر وزميله عبد الحكيم عن التوقف عند بوابة الفرسان وأن يواصلا السير بسيارتهما فى اتجاه مصر الجديدة، وبدلا من أن يقابلا كمال الدين حسين كما كان هدفهما التقيا

صدفة وفى ظروف غريبة فى ميدان الكربة بطابور طويل من العربات يقف فى جانب من الميدان . . وأيقن عبد الناصر أن هذا الطابور هو من القوات التى حركها حسين فريد بلا شك لضرب الحركة فإن ساعة الصفر التى يبدأ فيها تحرك قوات الحركة باق عليها مالايقل عن نصف ساعة كما أن على رأس الطابور سيارة ركوب يخفق عليها علم القيادة وداخلها قائدان يرتديان الكابات الحمراء .

فاقترب عبد الناصر وزميله خطوات من الطابور المتوقف وحاول عبد الناصر معرفة حقيقة أمره بسؤال أحد الضباط الأصاغر الذى صادفه وإذا بهما يجدان نفسيهما بعد لحظات أسيرين وسط مجموعة من الضبا ط والجنود المجهولين والبنادق والسونكيات مشهرة فى وجهيهما، وأسقط فى يدهما واعتقد أنهما قد وقعا فى كمين محكم أعدته لهما القوات الموالية للملك، وأن الحركة بلا شك قد فشلت، ولكن الموقف الحقيقى لم يلبث أن تكشف لهما وجاءهما الفرج على غير انتظار ولمحا يوسف صديق ينزل من سيارته الجيب فى أول الطابور ليخرجهما من هذه الورطة ويخبرهما أن الطابور الذى شاهداه هو طابور قواته من كتيبة مدافع الماكينة الأولى القادم من الهايكستيب وأن القائدين اللذين فى العربة بمقدمة الطابور هما قائد الفرقة الثانية وقائدها الثانى وأن قواته قد أسرتهما أثناء التحرك .

واكتشف يوسف صديق لأول مرة أنه قد بلغ ساعة الصفر خطأ وأنه تحرك مبكرا ساعة عن الموعد المحدد وبلغه عبد الناصر بنبأ تسرب سر الحركة إلى الملك وأعوانه، وإن حسين فريد فى مكتبه برئاسة الجيش فى اجتماع مع قادته لاتخاذ الإجراءات المضادة للحركة – وكان هذا اللقاء دليلا واضحا على تدخل العناية الإلهية لإنقاذ حركة الجيش من الفشل، وتم الاتفاق بين عبد الناصر ويوسف صديق على أن يواصل الطابور تحركه إلى مبنى رئاسة الجيش لاقتحامه واعتقال جميع القادة الموجودين فى مكتب الفريق حسين فريد .

ماذا فعل اللواء أحمد طلعت
حكمدار بوليس القاهرة؟

ما كاد اللواء أحمد طلعت يصل إليه نبأ حركة الجيش المنتظرة فى حوالى التاسعة مساء حتى أسرع إلى مكتبه بالدور الثانى بديوان المحافظة القديم بباب الخلق وأرسل فى استدعاء ضباط البوليس السياسى الذين كانت مكاتبهم تقع فى الدور الأول من المبنى والذى كان يرأسهم اللواء محمد إبراهيم إمام .

ولم يكن أحد منهم فى مكتبه سوى المقدم محمد الجزار والرائد حسين الريحانى اللذين أدركا من حالته مدى ما كان يعانيه من توتر عصبى واضطراب .. وكان الحكمدار تتصارع فى أعماقه عوامل متضاربة فهو يعلم مقدار ماسوف يناله من حظوة وشهرة لدى رؤسائه لو صدق البلاغ الخطير الذى وصله عن حركة ضباط الجيش المنتظرة، ومن جانب آخر كان يخشى ما سوف يجره عليه مثل هذا البلاغ من نكبات إذا ما أثبتت الوقائع عدم صحته، فإن ما ينتظر من إبلاغه على الفور إلى الملك وما سيتبع ذلك من إعلان حالة الطوارئ واستنفار قوات الجيش والبوليس وانشغال الملك ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة بهذا الأمر .

كل ذلك سيزيد من سوء موقفه ويظهره بمظهر الطيش والخفة إذا لم يثبت صحة بلاغه مما قد يعرضه لفقد منصبه . وأشرك أحمد طلعت الضابطين الجزار والريحانى فيما كان يدور فى أعماقه من خواطر بعثت فى نفسه الحيرة وسببت له القلق، ولكن المقدم الجزار لم يلبث أن نصحه أن يتوكل على الله ويبلغ السلطات فليس أمامه خيار آخر ما دام يثق فى معلوماته تلك الثقة الكاملة ..

واقتنع الحكمدار بهذه النصيحة فطلب من عامل التحويلة بقصر عابدين إيصاله على الفور بالعميد أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية

بقصر المنتزه بالإسكندرية وبعد فترة وجيزة كان أحمد كامل معه على الخط، ونقل الحكمدار إلى أحمد كامل النبأ المثير الذى تردد رئيس بوليس القصور الملكية فى تصديقه فى بادئ الأمر حتى أكد له أحمد طلعت ثقته التامة فى مصادره، مما دعاه إلى الاقتناع أخيرا ووعده بأنه سيسرع بنقل هذه المعلومات الخطيرة إلى الملك ووزيرى الداخلية والحربية وسيطلب من الوزيرين الاتصال به شخصيا.

ويتضح من مجرى الأحداث أن تسرب الأنباء عن حركة الجيش المنتظرة إلى السراى – برغم أن التسرب حدث من مصدرين مختلفين – إلا أن توقيت إبلاغهما النبأ إلى السلطات جاء فى وقت واحد تقريبا وهو حوالى التاسعة والنصف مساء، وسار البلاغان فى خطين متوازيين أحدهما عن طريق الجيش وقد بدأه صالح محمود صالح بالإبلاغ إلى ضابط الحرس الملكى المنوب بقصر القبة وانتهى عند الياور النوبتجى بقصر المنتزه، والثانى عن طريق البوليس وقد بدأه فؤاد كرارة بالإبلاغ إلى الحكمدار أحمد طلعت وانتهى عند العميد أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية. ومن العجيب أن الخطين المتوازيين قد التقيا فى النهاية عند شخص واحد ولم يكن هذا الشخص هو رئيس الوزراء أو رئيس الديوان الملكى كما كان المفترض بل كان هو محمد حسن شماشرجى الملك وأمينه الخاص وحلقة الاتصال الوحيدة به.

ولم يكن فاروق فى تلك الليلة يعانى من أى همـوم أو مشكلات بل على العكس كان منشرح الصدر بادى المرح، فقد انتهت مراسم تشكيل وزارة نجيب الهلالى بأدائها اليمين الدستورية أمامه فى قصر المنتزه منذ ساعات قلائل، وكان ينتظر على يديها حل أزمة الجيش وعودة الهدوء والاستقرار إلى البلاد وكانت الليلة موعدا لإقامة حفل ساهر بالبهو الكبير بالدور الثانى من قصر المنتزة ابتهاجا بتقلد زوج شقيقته إسماعيل شيرين منصب وزير الحربية فى وزارة الهلالى، وكان قد ضغط على الهلالى ضغطا شديدا لقبوله بالوزارة

كما رأينا من قبل. وكان الحفل الساهر مقتصرا على أفراد الأسرة المالكة فحضرته الملكة ناريمان وشقيقتا الملك فوزية وفايزة وزوجاهما إسماعيل شيرين ومحمد على رؤوف.

وعندما استمع محمد حسن إلى النبأ العجيب من الياور النوبتجى نقلا عن العميد طيار صالح محمود صالح تردد فى بادئ الأمر فى إبلاغ الملك خشية إفساد الحفل الساهر الذى بذلت كل الجهود وأنفقت الأموال ليخرج فى أتم الروعة والبهاء، فضلا عن أن مصدر النبأ لم يكن موضع الثقة فربما يكون هذا الضابط الطيار قد جمح به الخيال ولذا طلب محمد حسن من الياور المنوب أن يتأكد من صحة النبأ، ولكن بلاغ العميد أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية نقلا عن اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة لم يلبث أن قضى على كل تردد عند محمد حسن، ففاجأ الملك وأسرته بدخوله الحفل دون توقع أو انتظار مما دل على حدوث أمر خطير فسكتت الموسيقى عن العزف وكف الراقصون عن الرقص واستمع فاروق فى انزعاج إلى النبأ المثير من خادمه الخاص، ولكنه لم يلبث أن تمالك أعصابه وهز كتفيه وأطلق ضحكته المدوية المعروفة عنه قائلا:

– مش معقول الكلام ده .. الجيش فى جيبى ... على كل حال اتصلوا بحيدر وحسين فريد يشوفوا الحكاية إيه ويبلغونى.

وبدأت اتصالات أحمد كامل من مكتبه بقصر المنتزه بالاسكندرية تتركزعلى رجلين بالقاهرة انتقل إليهما كل محور الاهتمام والتركيز وهما اللواء أحمد طلعت حكمدار البوليس القاهرة والفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش ... وأخذ تليفون أحمد طلعت باعتباره المصدر الرئيسى للأنباء يرن فى مكتبه دون انقطاع وكان المتحدثون هم وزير الداخلية ووزير الحربية الذى انسحب من الحفل الساهر للاطمئنان على الموقف، ثم الفريق حسين فريد من مكتبه برئاسة الجيش بكوبرى القبة .

وتحدث إليهم أحمد طلعت الواحد بعد الآخر ولاقى عنتا وإرهاقا شديدين حتى حملهم على قبول تلك المعلومات العجيبة على علاتها إذ كيف يصدقون أن تجرى مثل تلك الأمور فى مصر ومن ضباط ذلك الجيش المطبوع على ولائه لقائده الأعلى؟ ومع ذلك وفى نهاية حديث كل من وزير الداخلية والحربية اتفق على إعلان حالة الطوارئ بالجيش والبوليس فى وقت واحد، وقام مرتضى المراغى وزير الداخلية بإبلاغ أحمد طلعت بتعليمات الحكومة التى كانت تقضى بإعلان حالة الطوارئ وضرورة تواجد جميع قوات البوليس فى مواقع عملها بأسرع وقت ممكن، على أن يضع الحكمدار فرقة الأمن المدرعة وهى القوة الضاربة الوحيدة لدى البوليس تحت قيادته المباشرة .

كذلك نصّت الأوامر على ضرورة دفاع رجال البوليس عن الأقسام والوحدات الخاصة بهم وعدم السماح للمتمردين من احتلالها أو الاقتراب منها، وطلب وزير الداخلية من الحكمدار ضرورة تعاونه وجميع القوات التابعة له مع قوات البوليس الحربى وسلاح الحدود الموالين للملك فى إحباط أى تحركات للمتمردين- كما أطلقوا على القوات القائمة بالحركة.

الفريق حسين فريد يساعد بتصرفاته على نجاح الحركة

لم يعلم الفريق حسين فريد بأى نبأ عن الحركة قبل الساعة العاشرة مساء وكان ذلك عن طريق العميد أحمد كامل رئيس بوليس القصور الملكية من الاسكندرية. واستقبل حسين فريد النبأ الخطير وهو بمنزله بمصر الجديدة، وكان أول ما فعله هو الاتصال بمدير مكتبه العقيد عبد العزيز فتحى لإرسال سيارته إليه وليلتقى به فى مكتبه برئاسة الجيش. وبادر حسين فريد بالاتصال تليفونيا باللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس العاصمة ليستفسر منه عن حقيقة ما وصلته من أنباء عن تلك الحركة التى ينوى بعض ضباط الجيش القيام بها، ولكن اللواء أحمد طلعت لم يشف غليله فإن المعلومات لديه كانت قاصرة والتحركات والأهداف بالنسبة لنوايا الضباط غير محددة أو واضحة.

وارتدى حسين فريد ملابسه العسكرية بسرعة وهرول إلى مكتبه بكوبرى القبة حيث وجد مدير المكتب فى انتظاره، ولم يكن فى مبنى رئاسة الجيش وقتئذ من الضباط غيرهما سوى المقدم نائب الأحكام حسن سرى من إدارة الجيش الذى أوقعه سوء طالعه ليكون الضابط العظيم المنوب برئاسة الجيش فى هذه الليلة، فمكث بجوار مكتب الفريق حسين فريد منتظراً أى تعليمات تصدر إليه ليتولى تنفيذها.

وكانت أمام الفريق حسين فريد ساعتان من الزمن على الأقل قبل أن يبدأ أى واحد من الضباط الأحرار فى التحرك بقواته من أى معسكر من معسكرات القاهرة، فقد كانت الأغلبية العظمى من الضباط الأحرار لا يزالون فى بيوتهم ينتظرون حلول الوقت المناسب للتحرك إلى المعسكرات كى يصلوا إليها وفقا للتعليمات فى حوالى منتصف الليل، ليتم لهم إعداد قواتهم وتجهيزها كى يبدأ التحرك فى الواحدة صباحا طبقا للخطة. ولم يكن موجودا داخل المعسكرات فى هذه الساعة سوى الضباط الأحرار بسلاح الفرسان الذين كانوا مقيمين بثكناتهم لم يغادروها منذ يومين، وكان حسين الشافعى وثروت عكاشة وخالد محيى الدين قد انضموا إليهم حوالى العاشرة مساء.

كذلك كان داخل معسكر الفرقة الثانية الواسع الأرجاء فى الهايكستيب المقدم يوسف صديق ومعه ١٢ ضابطا من ضباط مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى المشاة الذين كانوا قد وصلوا إلى معسكر كتيبتهم حوالى الثامنة مساء.

وكانت الفرصة سانحة أمام حسين فريد وكان الوقت لا يزال متسعا أمامه لإجهاض ضربة الضباط الأحرار قبل أن تبدأ، وكان فى مقدرته اتخاذ عدة إجراءات سريعة وفعالة لضمان سيطرته على الموقف، فقد كان المفترض ان يتركز اهتمامه على أمرين أولهما سرعة السيطرة على الوحدات داخل المعسكرات وذلك يتأتى بإعلان حالة الطوارئ فى الجيش وإصدار التعليمات الفورية إلى قادة الأسلحة والوحدات بالتوجه فورا إلى مقار قياداتهم للسيطرة

على وحداتهم، وثانيهما التحكم فى بوابات ومنافذ الدخول إلى المعسكرات بتعزيز قوة البوليس الحربى التى تتولى حراستها وإصدار الأوامر باعتقال جميع الضباط الذين يحاولون دخول المعسكرات بدون تصاريح معتمدة من قادتهم.

وكان الدفاع الفعال عن مبنى رئاسة الجيش الذى يقع داخله مكتب حسين فريد أمرا جوهريا لذا كان ينبغى عليه سرعة اتخاذ التدابير اللازمة لتدعيمه وتعزيز موقفه فليس من المعقول أن تصل إليه أنباء عن حركة تمرد داخل الجيش ثم يظل مبنى رئاسة الجيش الذى كان عليه مقاومة التمرد فى حراسة ستة من الجنود يتولى قيادتهم حكمدار برتبة عريف وليس فى حوزتهم سوى سبع بنادق مخصص لكل منها خمس طلقات.

وكانت الفرصة سانحة أمامه لطلب نجدة قوية من قائد اللواء السابع مشاة العميد رشدان محمد رشدان الذى يقع مقر لوائه داخل معسكر العباسية على مقربة منه، وكان فى إمكانه إرسال سرية مشاة كاملة التسليح فى أقل من نصف ساعة لتتولى عملية الدفاع عن مبنى رئاسة الجيش بكفاءة تامة.

لو قام الفريق حسين فريد بهذه الإجراءات أو بأى إجراءات مماثلة تتفق معها فى الهدف لتغير وجه التاريخ ولفشلت الحركة قبل أن تبدأ ولوقع معظم الضباط الأحرار فى الأسر فى أيدى البوليس الحربى عند البوابات والمنافذ الرئيسية للمعسكرات وهم وقتئذ فى أضعف حالاتهم .. متفرقين ومجردين من السلاح وبعيدين عن جنودهم ..

ولم يكن يوسف صديق فى هذه الحالة سيواجه بقوته الصغيرة الضعيفة التسليح حرس القيادة المكون من سبعة جنود يحملون سبع بنادق ومعهم جميعا خمس وثلاثون طلقة بل كان سيواجه سرية مشاة كاملة التسليح مما كان سيعرض قوته إلى خطر الإبادة أو التسليم.. هذا إذا افترضنا أنه كان فى إمكانه التحرك أصلا بقوته من معسكر هايكستيب بعد اتخاذ مثل هذه الإجراءات التى ذكرناها .

ولكن لحسن طالع الضباط الأحرار وحسن حظ مصر أن الفريق حسين فريد رغم ماكان يتميز به من روح الجد والانضباط وما يتحلى به من نبل فى الأخلاق إلا أنه كان يفتقد أهم صفات القيادة التى كانت تؤهله لمواجهة موقف خطير مثل ذلك الذى واجهه تلك الليلة وهى سعة الأفق والسرعة فى التفكير واتخاذ القرار . . وكان ذلك عاملا فعالا أدى إلى أن تسير حركة الجيش فى طريقها المرسوم وفقا للخطة دون أن تتخذ للتصدى لها أى إجراءات مضادة جدية أو فعالة .

لقد أعرض حسين فريد عن كل الحلول المنطقية التى كان فى مقدرته اتباعها للقضاء على الحركة التى كانت وقتئذ فى أضعف حالاتها، وبدلا من تركيز جهوده فى السيطرة الفورية على المعسكرات عن طريق القادة واستنفارهم للجنود ليظلوا تحت سيطرتهم الفعلية مما كان يضيع الفرصة على الضباط الأحرار فى تحريك أية وحدات من المعسكرات، خاصة وأن ضباط الصف والجنود لم يكونوا على اتصال بتنظيم الضباط الأحرار، ولم يكونوا على علم بحركة الجيش فى تلك الليلة، ولم ينجح الضباط الاحرار فى السيطرة الفعلية على جنودهم وكسبهم إلى جانبهم إلا بعد أن أيقظوهم من رقادهم عند منتصف الليل وتولوا تحريكهم عند حلول ساعة الصفر إلى الأهداف المحددة بالخطة . .

لو كان القادة بتعليمات من الفريق حسين فريد قد نجحوا فى انتزاع السبق من الضباط الأحرار ووصلوا قبلهم إلى المعسكرات لأمكنهم السيطرة بسهولة على وحداتهم بما لهم من حق القيادة، ولكان من المستحيل قيام حركة الجيش . ولكن الفريق حسين فريد بدلا من ذلك راح ينفق جهده وجهود قادته المرؤوسين فى تصرفات لا جدوى من ورائها بدد خلالها الوقت الثمين الذى كان فى متناول يده ومضى يلهث وراء خيالات وأوهام .

لقد أسرع حسين فريد بمجرد وصوله إلى مكتبة بالاتصال بكبار قادة الجيش فعلا ولكن لا ليذهبوا على الفور إلى مراكز قيادتهم حيث يسيطرون على وحداتهم كما كان المفترض ولكن لكى يسبقوه إلى ميدان عابدين

وليس من الواضح حتى الآن السبب الذى دعا الفريق حسين فريد إلى تركيز اهتمامه على ميدان عابدين، فقد يكون ذلك راجعا إلى خطأ البلاغ الذى تلقاه من العميد أحمد كامل من الاسكندرية والذى ربما تضمن أن هدف الحركة هو الزحف إلى ميدان عابدين، وقد يكون ذلك عائدا إلى تصور شخصى خاطئ من الفريق حسين فريد جعل فكره يتأثر بمظاهرة أحمد عرابى العسكرية منذ سبعين عاما عندما زحف على رأس الجيش إلى ميدان عابدين للتصدى للخديو توفيق وأيا كانت الدوافع فقد كان تفكيرا خاطئا بلا شك إذ ما الذى يدعو الضباط إلى التجمع فى ساحة قصر عابدين إذا كان القصر خاليا والملك فى الإسكندرية؟ .

وفى طريقه إلى عابدين مر حسين فريد على مبنى البوليس الحربى بميدان باب الحديد (رمسيس حاليا) وطلب من الضابط المنوب إعداد كل ما لديه من جنود واللحاق به على وجه السرعة إلى ميدان عابدين. وفى مكتب النوبتجية بالطابق الأرضى بقصر عابدين التقى حسين فريد بكبار قادة الجيش الذين سبقوه إلى هناك، وكان على رأسهم اللواءات على نجيب قائد قسم القاهرة (المنطقة المركزية) والسيد عبد المجيد مدير الامدادات والتموين وتوفيق مجاهد المفتش العام للجيش، والسيد طه مدير العمليات وعباس حلمى زغلول رئيس إدارة الجيش وكانت قوة البوليس الحربى المكونة من أربعين صف ضابط وجندى برشاشاتهم قد وصلت إلى ميدان عابدين فأمر حسين فريد بإطفاء أنوار الميدان وأمر قائد القوة بإخفائها فى قشلاق الحرس الملكى المشاة المجاور لقصر عابدين (محافظة القاهرة حاليا) على أن تكون على أهبة الاستعداد للتدخل بمجرد وصول الضباط المتمردين. ويبدو أن ظن حسين فريد كان متجها إلى أن بعض الضباط سوف يتحركون بسياراتهم فى مظاهرة إلى ميدان عابدين لتقديم إنذار إلى الملك عن مطالب خاصة بالجيش ولم يتخيل قيام حركة انقلابية شاملة يشترك فيها الضباط على رأس وحداتهم للإطاحة بالعهد كله.

واتجه تفكير حسين فريد إلى اللواء محمد نجيب ليطمئن على وجوده بمنزله خشية أن يكون قادما إليه على رأس المظاهرة العسكرية التى كانت فى خياله، فدعا اللواء على نجيب للسؤال تليفونيا عن شقيقه فى منزله وعندما تم الاتصال بمحمد نجيب التفت على نجيب إلى حسين فريد ليحدث محمد نجيب إذا شاء فلقد كان على نجيب يدرى الهدف الحقيقى من وراء سؤال حسين فريد عن شقيقه، ولكن حسين فريد طلب منه إنهاء المكالمة شاكرا. وأراد ضابط الحرس الملكى المنوب بقصر عابدين أن يخطر رئيسه بالإسكندرية بكل ما يدور من وقائع فاتصل تليفونيا بالعميد أحمد كامل بقصر المنتزه وبلغه أن الفريق حسين فريد بالقصر الملكى وبرفقته قادة الجيش، وأن قوة من الشرطة العسكرية قد احتلت الميدان فطلب أحمد كامل الاتصال بحسين فريد وسأله عن الحالة فأجابه فى ثقة واطمئنان: «الحالة عال وأنا معى قوة وسأتحرك إلى مكتبى برئاسة الجيش».

وكان الفريق حسين فريد والقادة الذين برفقته قد أمضوا فترة من ا لوقت وهم فى انتظار ذلك الصيد الثمين من الضباط المتمردين، والذين نصب لهم رئيس هيئة أركان حرب الجيش شباكه القاتلة ورصد لهم رجال البوليس الحربى ليطبقوا عليهم بمجرد وصولهم إلى ميدان عابدين تمهيدا لاعتقالهم وإلقائهم فى غياهب السجن الحربى رهن المحاكمة العسكرية، وعندما طال الانتظار وضاع الوقت أدرك حسين فريد متأخرا أن فكرة المظاهرة العسكرية ليست واردة فى تخطيط الضباط المتمردين وأنه أضاع الوقت الثمين هباء، فطلب من القادة أن يسرعوا بالتوجه إلى المعسكرات لتفقد الحال وإخطاره بما يكتشفونه، وبدأ على الفور اللواء على نجيب بصفته قائد قسم القاهرة القيام بجولة فى المعسكرات بدأها بمعسكر العباسية ثم دخل معسكر الفرسان بكوبرى القبة فوجد نشاطا غير عادى، وصادف على نجيب الملازم أول توفيق عبده إسماعيل وكان عائدا بمفرده من ميس الضباط المعروف باسم الميس الأخضر بعد أن أيقظ بعض زملائه من الضباط الأحرار لينضموا إلى وحداتهم بعد أن أزفت ساعة التحرك. وسأل على نجيب الملازم أول توفيق عن سبب

وجوده فأجابه بأن المقدم توفيق عابد أركان حرب قسم القاهرة أبلغ السلاح تليفونيا أن حالة الطوارئ قد أعلنت.

ويبدو أن اللواء على نجيب قد اطمأن بعد أن رأى بنفسه مدى استعداد وحدات سلاح الفرسان التى خال أنها نتيجة لإعلان حالة الطوارئ ولم يدر بخلده حقيقة الأمر، ولذا انصرف مسرعا من سلاح الفرسان ومضى يتم جولته فى معسكرات المدفعية بألماظة حيث وقع فى الأسر وعاد حسين فريد إلى مكتبه بعد أن أضاع فى رحلته إلى قصر عابدين وفى إعداد البوليس الحربى ما لا يقل عن ساعة ونصف ساعة،

وكان قد جرى اتصاله بقادة التشكيلات المقاتلة لسرعة التوجه إلى قياداتهم ومنهم اللواء عبد الرحمن مكى قائد الفرقة الثانية مشاة واللواء حافظ بكرى قائد سلاح المدفعية والعميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع والعميد رشدان محمد رشدان قائد اللواء السابع المشاة بمعسكر العباسية والعميد محمود حمزة قائد اللواء السادس مشاة بمعسكر ألماظة، وبدأ هؤلاء يتصلون بوحداتهم لإرسال عرباتهم إليهم وسرعان ما توجهوا إلى قياداتهم قبيل منتصف الليل.

ولكن هذه الاتصالات المتأخرة لم تؤد إلى أية نتائج لوقف الحركة فإن العجلة كانت قد دارت فعلا كما قال عبد الناصر وأصبح من المستحيل وقف دورانها .. ولعب حسين فريد دون أن يدرى دورا فعالا فى مساعدة حركة الجيش على النجاح، فلقد أصدر تعليماته إلى قادة الجيش ورجال البوليس الحربى بالتوجه جميعا إلى ميدان عابدين حيث احتجزهم هناك مالا يقل عن ساعة. وهكذا أصدر رئيس هيئة أركان حرب الجيش تعليماته إلى أولئك القادة والجنود الذين كانوا أخطر العناصر على الحركة بالابتعاد عن مسرح العمليات بالعباسية وكوبرى القبة وألماظة والهايكستب فى أفضل توقيت ممكن، وأتاح للضباط الأحرار الفرصة للنفاذ من البوابات وهم فى أضعف حالاتهم ثم من الوصول إلى وحداتهم بسلام دون أن يعترضهم أحد.

وعندما أدرك حسين فريد اليأس من وصول المظاهرة العسكرية التى بدد الوقت فى انتظارها فى ميدان عابدين وعاد مرة أخرى إلى مكتبه برئاسة الجيش بكوبرى القبة بعد أن أصدر أوامره إلى القادة بالتوجه إلى مراكز قياداتهم داخل المعسكرات وإلى قائد البوليس الحربى بسرعة سحب قواته من ميدان عابدين واحضارها على وجه السرعة إلى ميدان العباسية، كانت الأمور قد تغيرت وكان الضباط الأحرار قد أتيحت لهم الفرصة للدخول إلى المعسكرات والسيطرة على وحداتهم وأصبحوا قوة لا يمكن قهرها، وبدلا من أن يقعوا فى الشباك التى خال حسين فريد أنه قد أعدها لهم فى مهارة وحذق إذا بالقادة الذين أرسلهم حسين فريد للسيطرة على المعسكرات هم الذين أخذوا يتساقطون بلا استثناء غنيمة سهلة فى أيدى الضباط الأحرار.

وانتظر حسين فريد بلا جدوى حضور القادة الذين أمر باستدعائهم لعقد مؤتمر عاجل فى مكتبه لمواجهة الموقف وشعر بوحدة أليمة ووحشة مفزعة وهو جالس وحده فى حجرته لا أنيس له سوى العميد حمدى هيبة مدير كلية أركان الحرب الذى نجح فى الوصول إليه بسبب حضوره إلى رئاسة الجيش مبكرًا واللواء مصطفى الشعراوى قائد السلاح الجوى والمقدم نائب الأحكام حسن سرى الضابط العظيم المنوب برئاسة الجيش الذى هيأه القدر ليشارك الفريق حسين فريد مصيره فى تلك الليلة، وحتى العقيد عبد العزيز فتحى مدير مكتب حسين فريد كان غائبا بالخارج إذ كان وقتئذ أسيرا فى أحد عنابر سلاح الفرسان.

وانتاب حسين فريد الشعوربأنه بات فى عزلة مريرة عما يجرى حوله من أحداث، فقد كفت الاتصالات وخرس رنين التليفون وأحس بالخطر الذى أوشك أن يداهم المبنى الذى يضم مقر قيادته، فقد يتعرض فى أية لحظة لهجمات أولئك الثوار الذين لا يدرى شيئا عن حقيقتهم وإن كان يحس بوجودهم فى كل مكان حوله .. وخالجه الندم لأنه لم يحاول طلب النجدة

في الوقت المناسب لاستدعاء قوة كافية تتولى الدفاع عن مبنى الرئاسة الذى لم يكن يدافع عنه سوى سبعة جنود مسلحين بالبنادق لن يكون فى أمكانهم الصمود سوى دقائق قليلة إذا تعرض المبنى لأى هجوم.

وكان المقدم حسن سرى الذى أوقعه سوء حظه ليكون الضابط العظيم المنوب لرئاسة الجيش فى تلك الليلة منهمكا فى غرفة مجاورة لمكتب حسين فريد فى إجراء بعض الاتصالات التليفونية لتدبير أية نجدات يمكن إرسالها للدفاع عن رئاسة الجيش.

وعاد بعد فترة من اتصالاته ليبث الاطمئنان فى نفس رئيسه فإن ثلاث مجموعات مختلفة من القوات فى طريقها الآن إلى رئاسة الجيش لتعزيز الدفاع عنها، الأولى قوة البوليس الحربى التى كانت فى ميدان عابدين والتى صدرت لها الأوامر بالانتقال فى عرباتها على وجه السرعة إلى رئاسة الجيش. والثانية قوة من إدارة الأسلحة والمهمات تتكون من خمسين جنديا وبحوزة كل منهم مائة طلقة بقيادة الرائد الدسوقى إبراهيم الضابط المنوب بالإدارة وابن شقيقة المطربة أم كلثوم، وكان المقدم حسن سرى قد نجح فى الاتصال به وطلب منه حشد كل من عنده من الجنود لنجدة رئيس هيئة أركان حرب الجيش، أما القوة الثالثة فقد كانت قوة من جنود السلاح الجوى على رأسها الضابط المنوب بمطار ألماظة الحربى وقد صدرت له التعليمات تليفونيا من القيادة العامة بالاسكندرية بحشد كل ما لديه من جنود فى المطار والتحرك بهم فى الحال إلى مبنى رئاسة الجيش وداعب الأمل حسين فريد فى قرب زوال المحنة التى يواجهها وفى وصول قوات الإنقاذ التى كان على يقين من أنها فى الطريق إليه لتدافع عن مقر قيادته حتى لا يسقط فى أيدى الثوار.

ولكن الأقدار أبت أن تتيح الفرصةلأية قوة من هذه القوات للوصول إلى مبنى رئاسة الجيش فقد أوقفت السيارات المدرعة على بوابة سلاح الفرسان قوة الشرطة العسكرية التى كان يقودها المقدم عبد الهادى ناصف وجردتها من

سلاحها، ووضعت أفرادها أسرى فى أحد عنابر سلاح الفرسان - واحتجزت فصيلة مدافع الماكينة التابعة للمقدم يوسف صديق عند كوبرى السيوفى قوة الأسلحة والمهمات التى كان على رأسها الرائد الدسوقى إبراهيم - أما قوة السلاح الجوى فقد أوقفتها فصيلة مدافع الماكينة التابعة أيضا ليوسف صديق عند كوبرى القبة أمام المستشفى العسكرى.

ولم يكن حسين فريد يدرى أن القوات التى كان يترقب وصولها فى تلهف قد وقعت كلها أسرى فى أيدى الثوار، وعندما استمع إلى وقع أقدام الجنود وهدير السيارات المدرعة أمام مقر قيادته ظن فى بادئ الأمر أن قوة الإنقاذ قد وصلت، وأن المحنة قد ولت، ولكن الحقيقة المرة لم تلبث أن تكشفت وإذا بالشياطين الأحرار يصلون اليه فى مقر قيادته وفى قلب مكتبه ويقتادونه أسيراً إلى غرفة مظلمة بالكلية الحربية، وانتهت المعركة ولم تستطع أية قوة إنقاذ الفريق حسين فريد من قدره المرسوم ومصيره المحتوم.

* * *

تحركات الوحدات الثائرة ليلة ٢٣ يوليو

الفصل الثاني عشر

كيف سقطت رئاسة الجيش فى أيدى الثوار؟

كان ضباط قوة مدافع الماكينة فى معسكر هايكستيب (بالقرب من مطار القاهرة الدولى) قد تجمعوا منذ الساعة الثامنة مساء فى مقر كتيبتهم وكان مندوب قيادة التنظيم النقيب زغلول عبد الرحمن قد أبلغ قائدهم المقدم يوسف منصور صديق خطأ أن موعد التحرك هو منتصف الليل وليس الواحدة صباحًا كما كان محددا بالخطة.

وقبل انتصاف الليل بنصف ساعة أمر القائد بإيقاظ الجنود من رقادهم وقسم قوته الصغيرة التى لم تكن تزيد عن ستين جنديا، مسلحين بالبنادق إلى ثلاث فصائل كل منها يتكون من عشرين جنديا ووزع الضباط على الفصائل وأمرهم بتجهيزها للتحرك فى الموعد وصرف مائة طلقة لكل جندى من مخزن الذخيرة.

ولم يحاول يوسف صديق إخفاء الموقف على ضباطه وجنوده قبل التحرك، فجمعهم وخطب فيهم ليستثير حماستهم وعرفهم لأول مرة أنهم سيتحركون للاشتراك فى عمل خطير لصالح الوطن وسيكون موضع فخر كل منهم فى المستقبل. وقبل التحرك بثوان علم يوسف بأن اللواء عبد الرحمن مكى قائد الفرقة الثانية على وشك الوصول فإن سيارته قد غادرت المعسكر منذ نصف ساعة بعد أن طلبها من عامل التليفون مباشرة .. وأسرع يوسف بالتحرك خشية وصول قائد الفرقة حتى لا يفاجئ القوة وهى لا تزال فى المعسكر فتكون له اليد العليا والأمر النافذ بما له من سلطات القيادة

وتحرك طابور مدافع الماكينة من المعسكر فى طريقه إلى رئاسة الجيش بكوبرى القبة، وكان ذلك عند منتصف الليل وكان يوسف فى المقدمة بعربته الجيب ومعه ضابطان وتبعته ثلاثة لوارى تحمل الفصائل الثلاث مع ضباطهم ثم عدد من اللوارى الخالية، وفى المؤخرة سارت عربة كان بها النقيبان زغلول عبد الرحمن وعبد المجيد شديد .

وما كادت مقدمة الطابور تجتاز بوابة المعسكر حتى شوهدت سيارة اللواء مكى قادمة بأقصى سرعة وما كاد يرى العربات أمامه حتى أخذ ينادى بصوته الجهورى «وقف عندك يا جدع أنت وهوه» . . واعترض يوسف عربة اللواء مكى بعربته الجيب وفتح السائق عليها النور المبهر ونزل الضابطان المرافقان ليوسف وهما يصوبان سلاحهما نحو القائد الذى ما كاد يتبين شبح يوسف خلفهما وكان يعرفه جيدا حتى صاح بصوت امتزج فيه الخوف بالدهشة «مين . . يوسف!!» .

واستسلم قائد الفرقة بعد أن رأى الأسلحة مشهرة فى وجهه وكان طلبه الوحيد أن يؤمنوه على حياته فوعده يوسف بذلك ما دام يطيع الأوامر، وأدخل يوسف عربة اللواء مكى ضمن عربات الطابور خلف عربته الجيب مباشرة بعد أن أصدر أوامره بإطلاق النار عليها إن حاولت الخروج عن خط السير، وفات يوسف أن ينزع عن مقدمتها علم القيادة ثم استأنف سيره.

وقبل دخول مصر الجديدة مباشرة التقى الطابور بقائد ثان الفرقة العميد عبد الرؤوف عابدين فى سيارته وكان قادما فى طريقه إلى المعسكر ولم تكن هناك وسيلة لتمييز سيارة قائد ثان الفرقة أو وقفها إذا ما واصلت السير نظرا للظلام الدامس ولأنها كانت تسير على الجانب الآخر من الطريق ولكن العميد عابدين تطوع بالوقوف بسيارته فور أن لمح الطابور المتحرك وأخذ فى إضاءة وإطفاء النور المبهر لسيارته والصياح بصوت مرتفع، مما دعا يوسف صديق إلى إصدار أمره بتوقف الطابور وهرع العميد عبد الرؤوف إلى سيارة قائد الفرقة وأدى له التحية العسكرية بنشاط وسعادة، وزاد ابتهاجه حين فتح اللواء مكى باب سيارته وأجلسه إلى جانبه، وعندما واصل الطابور حركته نظر العميد عابدين إلى قائده متسائلا «على فين يا افندم؟» والتفت إليه اللواء مكى وكان معروفا عنه خفة الروح وأجابه : «على السجن يا حبيبى» .

وعلى الرغم من نجاح القوة فى أسر القائدين مما كان له أثر بالغ فى رفع معنويات الضباط والجنود إلا إن القلق والتوتر العصبى دبا بشدة إلى نفس

يوسف، فلقد وصل إلى مصر الجديدة دون أن يلتقى بأية قوة من قوات الأحرار التى قيل له إنها ستضرب نطاقا من الحصار حول جميع المناطق العسكرية وإنها ستمنع المرور كلية على الطرق إلا لمن يحمل كلمة السر فكيف استطاع القائدان المرور والتقدم فى اتجاه المعسكر لولا تعرض قوته لهما وأسرهما؟ ثم لماذا يفكر القائدان فى الذهاب إلى المعسكر فى هذا الوقت المتأخر من الليل على غير العادة ألا يدل ذلك على حدوث أمر غير عادى؟..

وأدى ما يعانيه يوسف من اضطراب إلى اختياره طريقا خاطئا للسير برغم معارضة سائقه، فقد أمره بالانحراف إلى شارع السلطان حسين ولما أدرك خطأه بعد فترة عزم على تصحيح وضعه.

وبعد فترة قصيرة وصل طابور قوة مدافع الماكينة إلى ميدان الكربة فأمر يوسف صديق بتوقف الطابور لعمل استراحة قصيرة واعتزم القيام بجولة سريعة على طابور عرباته للتأكد من انتظام قوته وانضباطها، ولم يكد يوسف ينزل من عربته حتى وجد أمامه مشهداً لم يكن يتوقعه وقد وصفه فى مذكراته فقال بالحرف الواحد:

«لم أكد أجتاز عربة الأسرى التى تتبعنى حتى رأيت أمام اللورى الأول الذى يحمل رجالى جمهرة وسمعت غوغاء فلما أسرعت إلى مكانها وجدت بعض ضباطى وجنودى يحيطون برجلين يرتديان ثيابا مدنية عبارة عن قمصان بيضاء وبنطلونات وتجرى بينهم مناقشة كلامية حامية فلما اقتربت لأتبين الوجوه فى الظلام رأيت عجبا كان الرجلان جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر».

وخلص يوسف الرجلين وانتحى بهما جانبا حتى لا يكون الحديث فى دائرة الأسيرين وعلم يوسف من عبد الناصر أن أمر الحركة قد انكشف للملك فى الاسكندرية وأنه تم الاتصال برئيس الأركان فى القاهرة وأن رئيس الأركان مجتمع بمكتبه فى رئاسة الجيش بالقادة لاتخاذ إجراءات مضادة عاجلة.

وقبل أن ننتقل لمتابعة مجرى الأحداث يجدر بنا أن نناقش ثلاثة أسئلة

مهمة تتعلق بهذا اللقاء الذى تم مصادفة بين يوسف صديق وقوته وبين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، إذ إن الإجابة على هذه الأسئلة ستوضح لنا الكثير من المسائل التى ما زالت يكتنفها الغموض حتى اليوم.

وأول هذه الأسئلة هى: هل كان عبد الناصر وعبد الحكيم يرتديان الملابس المدنية حقا كما ذكر يوسف صديق فى مذكراته؟.. لقد شاع هذا القول لدى البعض حتى غدا بمثابة حقيقة مؤكدة، واتجهت بهم الظنون إلى اتجاهات شتى فى تفسير وجودهما فى هذه الساعة الخطيرة من ساعات الحركة وهما يرتديان ثيابا مدنية ... ولكن لو ناقشنا هذا الأمر مناقشة موضوعية لأدركنا إستحالة تصديق هذا الادعاء، فإن عبد الناصر وزميله كانا فى طريقهما إلى ألماظة لمحاولة الحصول من كمال الدين حسين على قوة من المدفعية يمكن تحريكها على وجه السرعة للانقضاض على القادة المجتمعين فى مكتب رئيس هيئة أركان حرب الجيش بمبنى الرئاسة بكوبرى القبة والقيام بأسرهم قبل أن ينجحوا فى اتخاذ الترتيبات المضادة للقضاء على الحركة. فهل كان عبد الناصر وزميله يتصوران إمكان السماح لهما بدخول منطقة ألماظة المكتظة بمعسكرات الجيش والمليئة بنقاط وبوابات التفتيش التى يتولى أمرها رجال البوليس الحربى وهما يركبان عربة عبد الناصر الملاكى ويرتديان الملابس المدنية؟ وكيف تيسر لهما ارتداء الثياب العسكرية فى الفترة الزمنية القصيرة التى لم تتجاوز نصف الساعة، وهى الواقعة بين لقائهما بقوة يوسف صديق فى مصر الجديدة وبين لقائهما بمجموعة كبيرة من الضباط الأحرار عند بوابة مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة بعد انتهاء عملية اقتحام المبنى، وأثناء نزول حسين فريد من مكتبه فى طريقه إلى المعتقل بالكلية الحربية.. لقد شاهدهما كل الضباط الموجودين وقتئذ على بوابة رئاسة الجيش ومنهم كاتب هذه السطور وكانا يرتديان الملابس العسكرية.

قد يزعم قائل إنهما ربما قد تمكنا من تبديل ثيابهما فى الفترة التى استغرقتها عملية اقتحام رئاسة الجيش خاصة وقد ثبت أنهما كان يقفان فى

الأرض الفضاء المجاورة لمبنى رئاسة الجيش وقتئذ (المقام عليها حاليا مسجد عبد الناصر) وكانا يرقبان سير العملية، ولا يستبعد أن تكون ثيابهما العسكرية موجودة وقتئذ داخل سيارة عبد الناصر وأنهما ارتدياها خلال هذه الفترة. ولكن هذا الزعم تدحضه شهادة ثلاثة من ضباط قوة مدافع الماكينة الذين اشتركوا مع يوسف صديق فى تلك الليلة والذين حضروا واقعة لقاء عبد الناصر وعبد الحكيم بقوتهم فى مصر الجديدة وهؤلاء الضباط هم النقيبان زغلول عبد الرحمن وعبد المجيد شديد والملازم محمد متولى غنيم، فقد شهدوا بأن عبد الناصر وعامر كانا يرتديان الملابس العسكرية ولا يمكن تجريح شهاداتهم، فقد أدلوا بها بعد وفاة عبد الناصر وعامر بسنوات عديدة.

وقد ذكر الملازم ثان محمد متولى غنيم وهو الضابط الذى ألقى القبض على عبد الناصر عند اقترابه من طابور مقدمة كتيبة مدافع الماكينة الأولى ليلة ٢٣ يوليو أن سبب إلقائه القبض عليه إنما يعود إلى رؤيته له مرتديا ملابسه العسكرية برتبة المقدم، وكانت الأوامر الصادرة إليه من قائده يوسف صديق تقضى بالقبض على كل ضابط برتبة المقدم فما فوق لحين أن تتضح هويته، ونظرا لعدم معرفته لجمال عبد الناصر من قبل فقد بادر بتنفيذ التعليمات وألقى القبض عليه، بينما طلب من الرائد الذين كان برفقته (عبد الحكيم عامر) الابتعاد عن طابور الكتيبة - وأكد محمد متولى غنيم أن عبد الناصر لو كان يرتدى ملابس مدنية لما تعرف على رتبته ولما ألقى القبض عليه.

وفى اعتقادى أنه بعد هذه الشهادات التى لا يمكن أن يتطرق الشك إلى صدقها وبعد ما أوردناه من أدلة وأسانيد منطقية فإنه ينبغى أن يكف أولئك الذين يرددون هذه الشائعة الظالمة عن ترديدها، ومما يثير العجب أن يوسف صديق نفسه قد اعترف فى حديث له فى مجلة المصور فى العدد ٢٤٩٤ الصادر فى ٢٨ يوليو ١٩٧٢ ثم فى العدد ٢٦٥٠ الصادر فى ٢٥ يوليو ٧٥ بأن عبد الناصر وعامر حينما التقيا بقوته ليلة ٢٣ يوليو كانا يرتديان الملابس العسكرية.

والسؤال الثانى الذى يثير التساؤ ل هو: من صاحب فكرة تقدم يوسف صديق بقوته بأسرع وقت لاقتحام مبنى رئاسة الجيش؟ ان التناقض قد يبدو واضحا إذا ما عقدنا مقارنة بين ما أورده يوسف صديق فى مذكراته وبين ما ردده عبد الناصر فى خطبة، فكل منهما قال إنه صاحب الفكرة والحقيقة أن الاثنين صادقان فيما ذكراه، فإن عبد الناصر كما رأينا كان فى طريقه إلى الماظة لمحاولة الحصول على قوة توجه لاقتحام مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة لاعتقال القادة المجتمعين، وفى الوقت نفسه كان يوسف صديق متجها على رأس قوته إلى كوبرى القبة لتعزيز سرية الكتيبة ١٣ مشاة التى عهد إليها اقتحام مبنى رئاسة الجيش والاستيلاء عليه أى أن هدفه المكلف به وفقا للخطة هو مبنى رئاسة الجيش ولذا كان أمرا طبيعيا أن يلتقى تفكير عبد الناصر مع تفكير يوسف صديق فى الإسراع باقتحام مبنى رئاسة الجيش.

أما السؤال الثالث فهو: متى علم يوسف أنه تحرك مبكرا عن موعده بمقدار ساعة؟ هل من المعقول بعد أن وصف لنا يوسف صديق فى مذكراته قلقه البالغ بسبب عدم التقاء قوته بأية قوة من قوات الحصار الذى كان مفروضا أن يتم حول المناطق العسكرية إلى الحد الذى جعله يشك فى قيام الحركة أصلا وكانت أمنيته أن يلتقى بعبد الناصر بالطبع ليزيح عن فكره هذا الغموض الذى يكتنفه من كل جانب ثم عندما هيأت له الظروف لقاء عبد الناصر مصادفة أليس من المفترض أن يكون سؤاله الأول له أن يفسر له هذا السر الذى شغل باله طويلا؟ لقد ذكر عبد الناصر أنه أخطره فى هذا اللقاء بأن الوحدات لم تتأخر، وإنما هو الذى تحرك مبكرا عن الموعد وهذا القول يتماشى تماما مع العقل والمنطق، ولذا فإننا فى دهشة لما أورده يوسف صديق فى مذكراته من أنه لم يعلم بأنه قد تحرك مبكرا مع موعده إلا عقب انتهاء عملية اقتحام مبنى رئاسة الجيش، وكان ذلك أثناء جلوسه للراحة مع أحد زملائه على درج القيادة الحجرى عندما أوضح له هذا الزميل سر ما حدث.

نعود بعد ذلك إلى متابعة الأحداث . . لقد عدل يوسف صديق خطته بالاتفاق مع عبد الناصر وبدلا من أن تكون قوته قوة احتياطية للسرية الرابعة من الكتيبة ١٣ مشاة، فقد أصبحت منذ هذه اللحظة هى القوة الأساسية المكلفة بواجب اقتحام مبنى رئاسة الجيش واعتقال الفريق حسين فريد وكل من معه من القادة. وأعد يوسف صديق فى خلال طريقه إلى كوبرى القبة الذى لم يستغرق سوى عدة دقائق خطته للهجوم على مبنى القيادة، ولم تكد قوة مدافع الماكينة تصل بعرباتها إلى منطقة الكوبرى الذى يواجه المستشفى العسكرى العام حتى فوجئت بوجود تروب من السيارات المدرعة فى مواجهتها، وخشى يوسف فى بادئ الأمر أن يكون ما اعترضه هو قوة معادية وكاد يحدث اشتباك بين القوتين لولا أن تدارك قائد التروب المدرع الملازم أول فاروق الأنصارى الموقف وذكر كلمة السر «نصر» واتضح أن سلاح الفرسان خصص هذه القوة لمعاونة المشاة فى اقتحام مبنى رئاسة الجيش.

وكانت الخطة التى أعدها يوسف للاقتحام – كما ورد فى مذكراته – تتميز بالبساطة، فقد عين الفصيلة الثالثة لقطع الطريق عند الكوبرى أمام مستشفى الجيش لمنع تدخل أية قوات من ناحية مصر الجديدة، كما عين الفصيلة الأولى لقطع الطريق عند كوبرى السيوفى لمنع تدخل أية قوات من ناحية العباسية. وقرر يوسف مهاجمة مبنى رئاسة الجيش على رأس الفصيلة الثانية، ولم يكن لديه بعد ذلك أى قوة أخرى ليحتفظ بها كاحتياط كما هو المفترض فى مثل هذه العمليات. ووفقا لمذكرات يوسف صديق وطبقا لمعظم ما نشر من روايات عن عملية اقتحام الرئاسة طوال السنوات الماضية نجد أن الأغلبية قد اتفقت على أن يوسف صديق على رأس فصيلة مدافع الماكينة المكونة من عشرين جنديا اقتحم باب مبنى الرئاسة وأجرى عملية تفتيش الطابق الأرضى، ثم صعد على رأس عشرة جنود إلى الطابق الثانى واقتحم مكتب الفريق حسين فريد حيث ألقى القبض عليه هو وثلاثة من كبار الضباط.

وبالتحقيق الدقيق في هذه الواقعة وبعد الاستماع إلى أقوال الشهود الذين اشتركوا فيها بالفعل اتضح أن تروب السيارات المدرعة بقيادة الملازم أول فاروق الأنصاري هو الذي اقتحم بوابة رئاسة الجيش وتمكن من تجريد حرس البوابة من سلاحهم وكان الحرس يتكون من ستة جنود والحكمدار، وقد ظلت بنادق الحراس محفوظة في سلاح الفرسان لمدة أربعة أيام حتى أعيدت لأصحابها.

وبعد أن انفتحت البوابة على مصراعيها تقدم يوسف صديق على رأس الفصيلة الثانية وقام بتفتيش الطابق الأرضي ووضع بعض جنوده في الأماكن الحساسة، وكانت القوة الباقية تحت قيادته بعد ذلك أقل من عشرة جنود وعندما بدأ يتهيأ لصعود الطابق الثاني وكان برفقته الرائد حسن الدسوقي وصلت في هذه اللحظة عربات السرية الرابعة من الكتيبة ١٣ مشاة بقيادة النقيب عمر محمود علي ولحقت فصيلة من السرية الرابعة بالمقدم يوسف صديق على السلم المؤدي إلى الطابق الثاني وبإضافة هذه الفصيلة إلى قوة يوسف أصبح يملك قوة كافية لاستكمال الواجب المكلف به، وعلى سلم الدور العلوي اعترض صعود القوة رقيب من قوة الرئاسة حاول منعها من الصعود وأصر على أنهم لن يمروا إلا على جثته فاضطر يوسف صديق إلى إطلاق رصاصة على قدمه حتى يفسح الطريق.

ولما وصل يوسف إلى باب مكتب الفريق حسين فريد وجده موصدا وأحس بمقاومة وراءه، فأطلق بعض الجنود نيران بنادقهم على الباب بدون أوامر وتبين أن المقاومة كانت بسبب كرسي وضع خلف الباب .. وبعد إطلاق النار فتح الباب وأضيئت الحجرة وذكر يوسف صديق أنه وجد حسين فريد ومعه ثلاثة من الضباط مختبئين خلف برافان ويلوحون بمناديل بيضاء علامة على التسليم، والثابت أنه كان بالمكتب الفريق حسين فريد والعميد حمدي هيبة مدير كلية أركان الحرب واللواء مصطفى الشعراوي قائد السلاح الجوي

والمقدم حسن سرى ضابط عظيم منوب رئاسة الجيش .. واختتم يوسف صديق مذكراته عن واقعة اقتحام مبنى رئاسة الجيش قائلا : « وقمت ومعى الأخ حسن الدسوقى لنجلس فى مكتب القيادة ولم تمض دقائق حتى حضر حارس من رجال الشرطة العسكرية ليخبرنى بوجود ضابطين على الباب يريداننى وكان أحدهما هو المقدم عبد الناصر والثانى هو الرائد عبد الحكيم عامر وكانا فى هذه المرة يرتديان الملابس العسكرية » .

ومما يؤسف له من الناحية التاريخية أن يكون ختام مذكرات يوسف صديق هذه الواقعة التى تخالف الحقيقة تماما، فإن المجموعة الكبيرة من الضباط الأحرار ومن بينهم بعض أعضاء لجنة القيادة وكاتب هذه السطور الذين كانوا جميعا موجودين أمام بوابة مبنى الرئاسة بعد انتهاء عملية اقتحامها شهدوا بأنفسهم الفريق حسين فريد وزملاءه وهم يهبطون درج رئاسة الجيش، وقد سار خلفهم يوسف صديق وبعض الجنود شاهرين السلاح وهم فى طريقهم إلى المعتقل بالكلية الحربية القديمة (الكلية الفنية حالياً) وعندما وصل الفريق حسين فريد أمامهم أدوا له التحية العسكرية .

وكان من بينهم جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر – وبمجرد أن غادر حسين فريد المبنى انطلق الضباط الأحرار الموجودون يصعدون وثبا على السلم حتى وصلوا الطابق الثانى ودخلوا مكتب حسين فريد، ثم لحق بهم بعد ذلك يوسف صديق بعد أن سلم الأسرى إلى عبد المجيد شديد، ونظرا لأن ما رويته هو حقيقة تاريخية ثابتة وليست موضع شك أو اختلاف وقد شاهدت تفاصيلها بنفسى فكيف يمكن إذن تصديق رواية يوسف صديق؟

وربما كانت أكثر الروايات غرابة وبعدا عن الحقيقة هى الرواية التى ذكرها أنور السادات عن معركة رئاسة الجيش والتى وردت فى كتابه « قصة الثورة الكاملة » فى الصفحات ٩٨، ١٠٢، ١٠٣ :

«لم يقل لى عبد الحكيم فى تلك اللحظة أنه هو الذى قاد معركة رئاسة الجيش وأنه هو الذى احتلها بجنوده أو هو الذى قاد الجنودثم تقدمهم واقتحم بهم المبنى وهو يحمل طبنجته تماما مثلما فعل ذات يوم فى فلسطين أنه فى يوم نيتساليم (بفلسطين) بمسدسه وعساكره خلفه وفى يوم رئاسة الجيش بمسدسه وعساكره من خلفه وانطلقت رصاصات جنود عبد الحكيم عامر حول مبنى رئاسة الجيش وسقطت القلعة المنيعة فى ثوان وبقوادها . لقد وفر لنا كشف المخابرات لخطتنا وقتا طيبا كما وفر علينا جهودا ضخمة فى نفس الوقت – بعد أن علم جمال باجتماع قواد الوحدات لمواجهة الثورة وإخمادها قرر القبض على هؤلاء القادة فى مبنى رئاستهم وبهذا يوفر التنظيم جهودا ضخمة فى الرجال والوقت كانت ستبذل للقبض على هؤلاء القادة فى منازلهم كل على حدة . لقد اصطاد جمال عصافير عديدة بحجر واحد أما الحجر فكان عبارة عن مجموعة من الجنود فوجىء جمال بهم ليلة الثورة وهم يتقدمون تحت رئاسة ضابطهم النقيب محمد شديد نحو مراكز تجمع قوات الضباط الأحرار – ويعرف جمال أن النقيب شديد جاء بتلك القوة التى تعمل تحت رئاسته من تلقاء نفسه وبلا أوامر من أحد عندما علم بأنباء الثورة فقرر أن يشترك بجنوده فى المعركة قبل موعد بدئها بساعة .

واتخذ القرار فى الحال بعد وصول قوة الضابط شديد بأن تتوجه نفس القوة برئاسة عبد الحكيم عامر وتحتل مبنى رئاسة الجيش ثم تلقى القبض على القادة أثناء اجتماعهم العاجل – وفعلا قام عبد الحكيم عامر وهو يشهر مسدسه وتقدم الجنود ثم اقتحم بهم مبنى الرئاسة وانتصر التنظيم فى المعركة الأولى وهى كانت أول معركة حاسمة تكسبها الثورة » .

ولا يحتاج الأمر إلى عناء كبير لإثبات مدى بعد هذه الرواية عن الحقيقة، إذ يكفى إغفالها لاسم يوسف منصور صديق وطمس معالم دوره طمسا تاما برغم ما يعلمه الجميع من أنه هو قائد العملية بل بطلها دون منازع . والذى يستلفت النظر هو إقحام اسم عبد الحكيم عامر فى هذه العملية

إقحاماً لا شك أن عبد الحكيم عامر قد خجل منه إذ نسبت إليه بطولة لا يستحقها إذ كيف يرضى أن يكتب عنه أنه هو الذى قاد المعركة وهو يحمل مسدسه على رأس جنوده واقتحم مبنى الرئاسة وألقى القبض على حسين فريد والقادة الذين معه فى الوقت الذى كان فيه عبد الحكيم عامر أول من يعلم أنه لم يشترك فى هذه المعركة إطلاقا لأنه كان واقفا مع عبد الناصر يراقبان الموقف من موقع مجاور لمبنى رئاسة الجيش كما أن عبد الحكيم لم يكن يحمل مسدسا فى تلك الليلة فقد كان مسدسه فى مخزن السلاح برئاسة الفرقة الأولى برفح التى كان يعمل بها وكان فى القاهرة وقتئذ فى إجازة ميدان.

أما ما قرأناه عن تلك المجموعة المجهولة من الجنود التى كان يقودها النقيب محمد شديد والتى فوجئ جمال بوصولها إلى مراكز تجمع الأحرار والتى أحضرها قائدها من تلقاء نفسه وبلا أوامر من أحد عندما علم بنبأ الثورة فقرر أن يشترك بجنوده فى المعركة قبل بدئها بساعة، فهذه عبارة خيالية بعيدة تماما للأسف عن الحقائق التاريخية فإن الضابط المقصود فى العبارة اسمه النقيب عبد المجيد شديد محمد رضوان وليس محمد شديد ولم يحضر هذا الضابط من تلقاء نفسه وبلا أوامر، بل جاء ضمن طابور قوة مدافع الماكينة من هايكستيب بأمر من قائده يوسف صديق، وكان هدف القوة التقدم إلى مبنى رئاسة الجيش لاقتحامه وليس إلى مراكز تجمع قوات الضباط الأحرار لأنه لم يكن فى الخطة ذكر لأى مراكز بهذه الصفة.

كيف أدت الكتيبة ١٣ مشاة دورها التاريخى؟

قبل أن ينتصف الليل بقليل وصل المقدم زكريا محيى الدين إلى ميس الكتيبة ١٣ مشاة بمعسكر دودج بالعباسية حيث كان ضباط الكتيبة الأحرار ينتظرون حلول موعد التحرك، وكان معهم العقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة والرائد جمال حماد أركان حرب سلاح المشاة الذى كان موفدا من القيادة لمرافقة الكتيبة خلال عملياتها فى تلك الليلة. وحذر زكريا الضباط من أن

بعض قادة الجيش يتجولون فى المعسكرات، كما حمل إليهم نبأ أفعم قلوبهم بالسرور وهو أسر العميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع على أيدى رجاله.

وكان المقدم زكريا قد توجه من قبل إلى ثكنات سلاح الفرسان ليستحث تروب السيارات المدرعة الذى تقرر إلحاقه على الكتيبة على سرعة الحضور إلى معسكرها. وما كاد الليل ينتصف حتى هب ضباط الكتيبة ١٣ مشاة إلى عنابر جنودهم حيث أيقظوهم من رقادهم وأمروهم بتجهيز أنفسهم استعدادا للتحرك نظرا لإعلان حالة الطوارئ. وبعد قليل وصلت الذخائر محملة فى سيارات النقل التابعة لسلاح خدمة الجيش وكذا عربات نقل الجند لنقل سرايا الكتيبة بقيادة الرائد حمزة البسيونى.

وقبيل ساعة الصفر اصطفت سرايا الكتيبة فى الساحة الفضاء التى تتوسط المعسكر وألقى العقيد أحمد شوقى خطابا حماسيا على الضباط والجنود أعلنهم فيه أنهم سيقومون فى تلك الليلة بعمل عظيم من أجل مصر. وفى الساعة الواحدة تماما تحركت السرية الرابعة المكلفة بواجب احتلال مبنى رئاسة الجيش فى ثلاث عربات نقل جند يتقدمها قائدها النقيب عمر محمود على فى حمالة مدرعة واتبعت الطريق الخلفى لمعسكر العباسية الذى قادها إلى الشارع المجاور للمستشفى العسكرى، وعند الكوبرى المواجه للمستشفى فوجئ النقيب عمر بوجود فصيلة مدافع الماكينة التى وضعها يوسف صديق لقطع الطريق على أية قوة تأتى من ناحية مصر الجديدة وخشى عمر أن تكون هذه الفصيلة قوة معادية وكاد يحدث اشتباك بين القوتين لولا تدخل الرائد عبد الحكيم عامر الذى كان يقف مع عبد الناصر فى مكان مسجد عبد الناصر حاليا وكان أرض فضاء وقتئذ وبعد أن أوضح للنقيب عمر حقيقة القوة التى واجهته أمره بسرعة التوجه إلى مبنى رئاسة الجيش والاشتراك فى عملية اقتحامه مع قوة مدافع الماكينة الموجودة هناك بقيادة المقدم يوسف صديق وطلب منه إخطاره بمجرد نجاح العملية وإتمام الاستيلاء على المبنى.

وأسرع النقيب عمر بعرباته حتى وصل إلى بوابة مبنى الرئاسة، فنزل الجنود من عرباتهم وانطلقت فصيلة مشاة من السرية وصعدت الدرج الكبير الذى يواجه البوابة، حيث التقى قائدها بالمقدم يوسف صديق عند أول السلم الذى يوصل إلى الطابق الثانى واشترك معه على رأس فصيلته فى عملية صعود السلم واقتحام مكتب الفريق حسين فريد.

أما باقى السرية فقد تولى النقيب عمر عملية توزيعها على مبنى القيادة لتتولى الحراسة فى الأماكن المهمة، وتمكن من إتمام الاستيلاء على المبنى بأكمله بعد قليل.

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه تحرك السرية الرابعة من المعسكر تحركت سرية أخرى بعرباتها لأداء الواجب الذى خصص لها وهو احتلال البوابة الرئيسية لمعسكر العباسية والبوابة الفرعية المجاورة لكلية البوليس. ورأى المقدم زكريا محيى الدين ضرورة تحرك قيادة الكتيبة للتأكد من تنفيذ القوات للواجبات المخصصة لها فى الخطة، فركب العقيد أحمد شوقى عربة جيب تولى قيادتها بنفسه وجلس بجواره المقدم زكريا بينما جلس فى المقعد الخلفى الرائد جمال حماد وهو يحمل مدفعا رشاشا كان قد استلمه قبل التحرك من مخزن سلاح الكتيبة ١٣ مشاة ولم يوافق أمين المخزن على تسليمه له إلا بعد التوقيع بالاستلام.

وقد تركت القوة الباقية من الكتيبة فى المعسكر تحت قيادة الرائد صلاح نصر أركان حرب الكتيبة ليشرف على باقى التحركات فى مواعيدها. ومرت لحظات رهيبة والعربة تشق طريقها فى شوارع معسكر العباسية التى غمرها الصمت، وفجأة شق السكون دوى بعض الطلقات (اتضح فيما بعد أنها أطلقت من قوة يوسف صديق أثناء اقتحامها مبنى رئاسة الجيش) فأطفأ أحمد شوقى أنوار العربة، ولم يلبث أن هز أرجاء المعسكر صوت البروجى وهو يضرب نوبة الكبسة من مكان مجهول بالمعسكر، تلك النوبة التى تعنى أن خطرا داهما يواجه القوات وأن على جميع الضباط والجنود ان يستيقظوا لدفعه وأن يهرعوا إلى أسلحتهم.

وانتشر نبأ خطير سبب القلق لكل الضباط الأحرار الذين كانوا وقتئذ في معسكر العباسية عندما بدأوا يبحثون عن سر ضرب نوبة الكبسة. لقد استطاع العميد رشدان محمد رشدان قائد اللواء السابع المشاة أن يصل إلى مقر قيادته وسط معسكر العباسية وبدأ على الفور في استدعاء ضباطه استعدادا لتحريك اللواء وفقًا لتعليمات الفريق حسين فريد للقضاء على حركة التمرد. ووصلت السيارة الجيب بعد قليل إلى بوابة معسكر العباسية من ناحية كلية البوليس فساد الاطمئنان لنجاح الفصيلة المشاة المعينة من الكتيبة في احتلالها واتجه أحمد شوقي بعد ذلك بالعربة إلى البوابة الرئيسية للمعسكر ولشد ماكانت دهشة راكبي السيارة عندما وجدوا رجال البوليس الحربي ما زالوا يحتلونها بقوة كبيرة، أي أن قوة الكتيبة ١٣ مشاة التي أرسلت لاحتلالها لم تصل إليها بعد.

ومرت بالضباط الثلاثة لحظات رهيبة فقد خشوا إذا هم عادوا بالعربة أن يثيروا شكوك رجال البوليس الحربي فيتعرضوا لإطلاق النار عليهم، كما قدروا إذا هم تابعوا السير فسوف يتعرضون حتما لإلقاء القبض عليهم. وتمهل أحمد شوقي على مقربة من البوابة وإذا بالمقدم حسن عبد الوهاب قائد البوليس الحربي يتقدم نحو العربة مبتعدا قليلا عن رجاله وأسرع زكريا في اقتناص الفرصة التي سنحت أمامه عندما رأى حسن عبد الوهاب زميله ودفعته بالكلية الحربية فصاح بلهجة أخوية مليئة بالحفاوة والترحيب «أهلا يا حسن.. أنا زكريا .. تعالى اركب معانا» وتأثر حسن بدعوة زميله الحارة وسرعان ما وجد نفسه بحركة لا شعورية واقفا على سلم العربة التي انطلق بها أحمد شوقي يسابق الريح، ومرت السيارة بنطاق البوليس الحربي دون أن يعترضها أحدبعد أن رأوا قائدهم بنفسه واقفا على سلمها .. وكان قائد البوليس الحربي لا يكف طوال تحرك السيارة عن الصياح «يا اخوانا بس فهموني إيه الموضوع» ولكن العربة استمرت في سيرها تقطع شارع الخليفة المأمون دون توقف حتى وصلت إلى قرب بوابة سلاح الفرسان.

ونزل حسن عبد الوهاب ليفاجأ بركاب السيارة وليذهله مشهد الدبابات والسيارات المدرعة التى كانت منتشرة بجوار البوابة . ولما استفسر منه زكريا عن سر وجوده فى هذه الساعة عند مدخل معسكر العباسية أجاب فى اضطراب أنه علم من الفريق حسين فريد أن هناك دوشة من بعض الضباط الصغار، ولكنه لم يطرأ على باله أنها حركة واسعة النطاق وبكل هذه القوة والتنظيم، وأنه بناء على الأوامر الصادرة إليه أرسل قوات كبيرة من البوليس الحربى إلى سراى عابدين التى كانوا يتوقعون أن تحرك المتمردين سيكون إليها، ولما أحسوا أخيرا أن الحركة ستكون قريبا من رئاسة الجيش بكوبرى القبة أصدروا الأمر لقواته بالتوجه من عابدين إلى مدخل معسكر العباسية حيث كان واقفا هناك فى انتظار وصول القوة.

وعندما أبدى حسن عبد الوهاب استعداده للتعاون مع الأحرار قال له زكريا إن خير معاونة يسديها للحركة هو أن يسرع بالاتصال بقواته فى سراى عابدين ويصدر لها الأمر بالبقاء فى مكانها.

ويبدو أن قائد البوليس الحربى أصابته الحيرة بشأن الموقف الذي يتخذه والجانب الذى ينضم إليه فاستقر رأيه على أن أحسن الحلول هو أن يتوجه إلى بيته ويبتعد عن جميع هذه المشاكل ولو كان حسن قد أطاع نصيحة زكريا وأمر قواته بالبقاء فى عابدين لجنب هذه القوة ما حاق بها بعد ذلك حينما تقدمت بقيادة المقدم عبد الهادى ناصف فى اتجاه رئاسة الجيش حيث أوقفتها قوة من السيارات المدرعة بالقرب من بوابة سلاح الفرسان وجردوا أفرادها من أسلحتهم واحتجزوهم أسرى فى أحد عنابر الفرسان.

وبعد دقائق توقفت العربة الجيب التى كانت تحمل شوقى وزكريا وحماد أمام معسكر سلاح الفرسان وكان الرائد ثروت عكاشة يقف أمام البوابة وهو يوجه الوحدات المدرعة المنطلقة من الداخل إلى أهدافها فى حماسة بالغة ولم يكد الضباط الثلاثة ينزلون من العربة الجيب حتى أقبل ثروت إليهم ليحتفى بهم وبأعلى صوته قال لأحمد شوقى: «ابنك بطل يا سعادة القائم مقام»

وغمرت الفرحة أحمد شوقى فلم يكن يدرى أن نجله الملازم أول ممدوح أحمد شوقى الضابط بسلاح الفرسان مشترك مثله فى الحركة وشهد الجميع موقفا وطنيا رائعا وهو أن الأب والابن مشتركان فى حركة تحريريه كبرى دون أن يدرى أحد منهما بذلك الأمر.

ولم يغب عن بال المقدم زكريا محيى الدين أمر اللواء السابع مشاة الذى أخذ قائده فى إعداده للقضاء على الحركة ولا توجد قوة كافية فى مبنى رئاسة الجيش لصده ولذا طلب من ثروت عكاشة تخصيص وحدة من السيارات المدرعة لهذا الغرض على أن تكون جاهزة فى مدى نصف ساعة للتحرك، فوعد ثروت عكاشة بإعدادها فى الموعد.

واستمرت السيارة الجيب فى طريقها إلى مبنى رئاسة الجيش حتى وصلت إلى البوابة الرئيسية للمبنى، ونزل الضباط الثلاثة حيث التقوا بمجموعة كبيرة من الضباط الأحرار ومنهم عبد الناصر وعبد الحكيم عامر والبغدادى وحسن إبراهيم وبعض ضباط قوة مدافع الماكينة، ولم يكادوا يصافحون زملاءهم حتى شاهدوا الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش يهبط سلم المبنى الرئيسى فى خطوات ثابتة وبجواره اللواء مصطفى الشعراوى قائد سلاح الطيران والعميد حمدى هيبة مدير كلية أركان الحرب والمقدم نائب أحكام حسن سرى الضابط العظيم المنوب لرئاسة الجيش فى تلك الليلة، وخلفهم بقليل كان يسير المقدم يوسف صديق وبعض الجنود شاهرين السلاح وعندما وصل الفريق حسين فريد ورفاقه إلى الباب الخارجى اصطف جميع الضباط الأحرار الموجودين وأدوا له التحية العسكرية فى آخر لحظة من رئاسته، والتفت الفريق حسين فريد إلى الضباط وقال لهم فى هدوء وهو يرد لهم التحية العسكرية «طيب أنا متشكر قوى» .. وتسلم النقيب عبد المجيد شديد الأسرى الأربعة حيث توجه بهم إلى مبنى الكلية الحربية الذى غدا الدور الأرضى منه منذ تلك الليلة معتقلا لقادة الجيش ضمانا لعدم تدخلهم لعرقلة الحركة.

وفى الوقت الذى سقطت فيه رئاسة الجيش فى أيدى الثوار تحركت من معسكر الكتيبة ١٣ مشاة بالعباسية القوة المكلفة باحتلال دار الإذاعة بقيادة النقيب جمال القاضى، وكانت تتكون من فصيلة مشاة من الكتيبة بقيادة الملازم مصطفى أبو القاسم وتروب سيارات مدرعة من سلاح الفرسان بقيادة الملازم أول أحمد المصرى.

وفى منتصف الثالثة صباحا وصلت القوة إلى دار الإذاعة بشارع الشريفين فوجدت فى حراستها قوة من رجال الشرطة، ولم يلبث قائدهم العقيد السيد عارف أن سأل جمال القاضى عن سبب حضور قوة الجيش فأجابه بأنها حالة طوارئ وطلب منه سحب الشرطة الموجودة فى الحراسة فأجابه أنه ليس لديه أوامر بسحبها فقال له القاضى «الأفضل أن تسحبها منعا للاحتكاك» وعندما صعد النقيب القاضى إلى الأدوار العليا من المبنى أسرع خلفه العقيد عارف وقال له: «متفهمنى إيه الحكاية وازاى أسحب قواتى بدون أوامر من رؤسائى» فرد عليه النقيب القاضى: «بكرة مفيش حد حيحاسبك» فأبدى العقيد عارف دهشته قائلا: «إزاى يعنى أنا مش فاهم» فقال له القاضى: «إفهمها زى ما تفهمها».

وتمكن جمال القاضى بعد فترة قصيرة من إتمام احتلال مكاتب الإذاعة وانتقل بعد ذلك إلى الاستوديوهات بشارع علوى ووضع الحراسة اللازمة عليها، وضرب بجزء من قوات المشاة والسيارات المدرعة نطاقا من الحصار حول مبنى الإدارة والاستديوهات لمنع وصول أحد من الخارج إليها. واضطر العقيد عارف إلى تجميع قوة الشرطة التى كانت تقوم بالحراسة وبعد الاتصال برؤسائه سحب قواته وغادر المنطقة.

كيف تمت السيطرة على اللواء السابع مشاة؟

ماكاد اللواء محمد نجيب يصل بعربته الأوبل إلى مبنى رئاسة الجيش حتى قابله جميع الضباط الاحرار الموجودين فى القيادة بحماس شديد وجلس على مكتب رئيس أركان حرب الجيش يمارس دوره فى قيادة الحركة والتفت حوله مجموعة من الضباط الأحرار من مختلف الأسلحة.

وكانت أنباء تجميع اللواء السابع المشاة بمعسكر العباسية بواسطة قائده العميد رشدان محمد رشدان استعدادا للانقضاض على الحركة لا تزال تثير كثيرا من القلق والاضطراب بين الضباط الموجودين وقتئذ، والذين كانوا يقدرون خطورة هذه العملية على الحركة إذ لم تكن توجد قوات كافية من المشاة لصده. ووقع اختيار المقدم زكريا محيى الدين الذى كان يتولى فى هذه الليلة مسئولية إدارة عمليات الحركة بأكملها على الرائد جمال حماد للتوجه فى الحال على رأس وحدة من السيارات المدرعة إلى معسكر اللواء السابع وكلفه بمهمة اعتقال قائد اللواء والسيطرة على وحدات اللواء وضمه إلى صفوف الحركة.

وكان سر اختيار زكريا للرائد جمال حماد هو أنه كان وقتئذ أركان حرب سلاح المشاة ولديه القدرة على التعامل مع ضباط هذا اللواء بحكم طبيعة عمله معهم، ولأنه كان الضابط المسئول عن عقد فرق التأهيل للترقى وكذا لدخول كليه أركان الحرب لضباط المشاة مما جعل له معرفة وثيقة بمعظم ضباط المشاة فضلا عن أنه كان عضوا منتخبا عن سلاح المشاة فى مجلس إدارة نادى الضباط الذى صدر القرار بحله يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢، وأوصى اللواء محمد نجيب الرائد جمال حماد قبل خروجه بضرورة تجنب إراقة الدماء بقدر الإمكان وإيضاح الموقف لضباط اللواء السابع حتى لا يغرر بهم قائدهم العميد رشدان وتمنى له فى مهمته التوفيق. وعند بوابة سلاح الفرسان وجد جمال حماد وحدة السيارات المدرعة التى وعد ثروت عكاشة باعدادها للتحرك وعلى رأسها الملازم أول صبرى القاضى (محافظ كفر الشيخ فيما بعد)، وركب أول سيارة مدرعة منها وانطلق فى المقدمة تتبعه السيارات المدرعة يشق الطريق إلى معسكر العباسية.

وعندما وصل جمال حماد إلى الساحة الفسيحة التى تتوسط معسكر اللواء السابع وزع السيارات المدرعة على طول الطريق الموازى لساحة المعسكر

بفواصل منتظمة، وأوقف السيارات بحيث تكون مقدمتها ومدافعها الرشاشة مواجهة للساحة التى تتوسط ثكنات كتائب اللواء الثلاث ١٩، ٢٠، ٢١ - واكتشف جمال حماد أن مجموعة كبيرة من ضباط اللواء متجمعة فى الساحة وأدرك أن العميد رشدان قائدهم قد استدعاهم من بيوتهم وقد سهل له هذه المهمة أن عددا كبيرا منهم كانوا يقطنون فى مساكن الضباط فى المنطقة المخصصة لهم داخل معسكر العباسية. وكف ضباط اللواء عن النقاش الذى كان محتدما بينهم بصوت مرتفع بعد أن شاهدوا السيارات المدرعة وهى تحاصرهم على الطريق الموازى لمعسكرهم ورشاشاتها مصوبة فى اتجاههم، ويبدو أن هذا المنظر أثار ثائرة أقدمهم رتبة وهو المقدم نظيم إبراهيم فاقترب من السيارات المدرعة وهو يلوح بيده وقد بدرت منه بعض العبارات التهديدية.

وكانت الخطة التى رسمها جمال حماد فى ذهنه أن يستخدم الكياسة فى التعامل مع ضباط اللواء مع الظهور فى نفس الوقت بمظهر القوة، وبإشارة متفق عليها نزل صبرى القاضى ضابط السيارات المدرعة مع رقيبين مسلحين من جنوده حيث تولوا القبض على المقدم نظيم وعادوا به أسيرا إلى إحدى السيارات المدرعة وهو يصيح بصوت عال طالبا إطلاق سراحه متوعدا الضابط الذى أسره بأشد العقوبات. وأسرع جمال حماد بدخول الساحة وحده حيث تجمع حوله الضباط على الفور واكتشف أن معظم الموجودين من زملاء سلاحه وأصدقائه الذين تربطه بهم صلات وثيقة أما العميد رشدان قائد اللواء فقد اختفى عن الأنظار فور ظهور السيارات المدرعة . وبادر الضباط بسؤال جمال حماد عن الموقف إذ إن العميد رشدان قد أبلغهم عقب استدعائهم إلى المعسكر بأن حالة الطوارئ قد أعلنت بسبب قيام أفراد من الإخوان المسلمين بعمل فتنة واضطرابات داخل الجيش، وأمرهم رشدان بتجهيز جنودهم على وجه السرعة استعدادا للتحرك.

وكان عدد كبير من ضباط الصف والجنود قد تجمعوا بأسلحتهم فى مجموعات فى الساحة الفسيحة التى كان الضباط يقفون فى ركن منها، بينما وقفت مجموعات أخرى أمام العنابر بالأدوار العليا يطلون على الساحة بدورهم. ووجد جمال حماد الفرصة سانحة أمامه لمخاطبة ضباط وجنود اللواء مباشرة وإيضاح الموقف لهم بطريقة تجعلهم على يقين من أن الحركة قد نجحت وأن الأمور قد استقرت حتى لا يكون هناك مجال لأحد للتردد فى الانضمام للحركة. وانتقل جمال حماد إلى وسط الساحة ورفع يده إشارة إلى أنه سيوجه كلمة للجميع فكفت الأصوات وألقى فى الجمع المحتشد كلمة حماسية أوضح لهم فيها أن الجيش قد قام بحركة ضد الأوضاع الفاسدة فى البلاد بقيادة اللواء محمد نجيب مدير المشاة، وأن رئاسة الجيش قد سقطت وجميع قوات الجيش انضمت إلى الحركة وجميع قادة الجيش قد تم اعتقالهم، وأكد لهم أن الحركة خاصة بالجيش ولا علاقة لها بأى حزب أو هيئة، وأن غرضها الأساسى هو تحرير مصر من الاحتلال البريطانى وإنقاذها من الظلم والطغيان .

واشتدت الحماسة بالضباط والجنود بعد هذه الكلمة، وأسرع البروجى بضرب نوبة جمع واندفع بعض جنود المشاة يعانقون جنود السيارات المدرعة الذين نزلوا من سياراتهم لمبادلتهم مشاعرهم وكان منظرا تاريخيا فذا. وأبدى المقدم نظيم تجاوبا كاملا واعتذر عن تصرفه فى بادئ الأمر الذى عزاه لعدم إدراكه وقتئذ حقيقة الموقف، فأطلق جمال حماد سراحه وانضم لزملائه ضباط اللواء، ولم تمض فترة قصيرة حتى كانت كتائب اللواء الثلاث مصطفة بأسلحتها فى الساحة التى تتوسط ثكنات الكتائب. وأمر جمال حماد أقدم الضباط بفتح مخزن الذخيرة لتوزيعها على الجنود ولما اعتذر لعدم وجود المخزنجى الذى يحتفظ بالمفاتيح أمره بكسر باب المخزن والإشراف على توزيع الذخيرة بواقع مائة طلقة لكل جندى - وكانت مفاجأة سارة غير متوقعة عندما لمح جمال حماد طابورا طويلا من عربات نقل الجند التابعة لسلاح خدمة الجيش واقفة فى الانتظار على يمين الطريق بالقرب من معسكر العباسية فوجه الطابور مباشرة إلى معسكر اللواء السابع.

وبعد أن عهد جمال حماد إلى أقدم ضابط فى كل كتيبة بتولى قيادتها بادر بالاتصال تليفونيا باللواء محمد نجيب فى مكتبه برئاسة الجيش فأبدى تهنئته وابتهاجه عندما علم بانضمام وحدات اللواء السابع إلى الحركة، وأمسك المقدم زكريا محيى الدين بسماعة التليفون وبدا الإهتمام فى نبرات صوته وهو يستعلم عن حقيقة موقف اللواء - وأوضح له جمال حماد أن كتائب اللواء الثلاث ١٩، ٢٠، ٢١ مصطفة فى ساحة اللواء، وأن الجنود مزودون بأسلحتهم وذخيرتهم كما ان الحملة اللازمة لتحركهم قد أمكن تدبيرها مما يجعل الوحدات جاهزة للتحرك بمجرد صدور الأمر إليها.

وأوضح زكريا أن وحدات اللواء السابع قد أصبحت منذ هذه اللحظة الاحتياطى العام للحركة وأن على كتائب اللواء الثلاث البقاء بجوار العربات انتظارا لأية تعليمات تصلهم للتحرك إلى أية جهة. وخشية من تعرض الفصيلة المشاة من الكتيبة ١٣ التى قامت باحتلال دار الإذاعة بمعاونة تروب سيارات مدرعة لأى موقف عدائى نظرا لوجودها فى وسط القاهرة بعيداً عن المنطقة العسكرية لذا أمر جمال حماد بتحرك سرية مشاة من اللواء السابع بقيادة الرائد محيى عبد الرحمن على وجه السرعة إلى دار الإذاعة لتعزيز القوة الموجودة هناك.

احتلال رئاسة سلاح الحدود

فى معسكر الكتيبة ١٣ مشاة بالعباسية تحركت عند أول ضوء يوم ٢٣ يوليو آخر سرية مشاة بالكتيبة وسرية المعاونة تحت قيادة الرائد صلاح سعده وفى معاونته تروب من الدبابات الشيرمان بقيادة الملازم محمد إبراهيم عطية، وكان الهدف هو احتلال مبنى رئاسة سلاح الحدود بكوبرى القبة - وكانت العملية مؤجلة حتى أول ضوء كى يمكن اشتراك الدبابات التى لم يكن فى قدرتها وقتئذ العمل فى الظلام لعدم تزويدها بأجهزة الرؤية الليلية، وكان الغرض من اشتراك الدبابات هو إحباط أية نية للمقاومة عند جنود الحدود، فقد كان مدير الحدود وقتئذ هو اللواء حسين سرى عامر عميل السراى وخصم الضباط الأحرار اللدود. ونجح الرائد صلاح سعده بفضل لباقته مع جنود

الحدود فى الاستيلاء على المبنى بدون مقاومة، ووجد هناك اللواء عازر جرجس قائد ثانى سلاح الحدود فاعتقله وأرسله تحت الحراسة إلى المعتقل بالكلية الحربية.

القوات المدرعة فى ليلة الثورة

على الرغم من أن ساعة الصفر لبدء تحركات الوحدات المشتركة بالحركة كانت الساعة الواحدة صباحا فإن القيادة الثلاثية بسلاح الفرسان (حسين الشافعى وثروت عكاشة وخالد محيى الدين) تحركوا فى الساعة العاشرة والنصف إلى معسكر الفرسان بكوبرى القبة المواجه لرئاسة الجيش وقتئذ خشية حدوث أى طارئ يمنعهم أو يعطلهم عن تنفيذ خطة العمليات. وتمكن المقدم حسين الشافعى وثروت عكاشة من دخول المعسكر من باب خلفى بينما دخل الرائد خالد محيى الدين من الباب الذى يؤدى إلى ثكنة الكتيبة الميكانيكية التى سيتولى قيادتها. وعندما وصلوا جميعا إلى داخل المعسكر فوجئوا بانطفاء الأنوار فاتجه ظنهم فى بادئ الأمر إلى أن الحركة انكشفت، ولكن سرعان ما أضيئت الأنوار واتضح أن ما حدث كان يرجع إلى عطل فنى.

وخلال الظلام وعلى ضوء الشموع أخرج ثروت الأوراق التى دون عليها كل عملية من العمليات المكلف بها سلاح الفرسان، وبعد أن أصدر الأوامر لضباط الآلاى الأول سيارات مدرعة سلم كل ضابط نسخة مفصلة سبق له إعدادها عن العملية التى عهد إليه مهمة تنفيذها، وقام الملازم أول أحمد إبراهيم حمودة بإبلاغه أنه فتح مخازن الذخيرة لتزويد الدبابات بالذخيرة ثم بالوقود وبكل ما تحتاج إليه كما قام الملازم أول توفيق عبده إسماعيل بإبلاغه أنه انتهى من إصدار أوامره كى يقوم الآلاى الأول المدرع بكل المهام المطلوبة منه، وبذا تم للضابطين برغم حداثة رتبتهما من إعداد هذا الآلاى المدرع بالذخيرة والوقود والسيطرة عليه سيطرة تامة.

وكان توفيق عبده إسماعيل قد التقى مصادفة باللواء على نجيب قائد قسم القاهرة (المنطقة المركزية حاليا) عند منتصف الليل قرب ميس سلاح الفرسان وسأله عن سبب وجوده فأجابه أنه كان يوقظ الضباط للقيام بخدمة الطوارئ، وأمره على نجيب بإعداد كتيبة الطوارئ للخروج وأنه سيمر عليه بعد نصف ساعة لمراقبة التنفيذ، وكانت كتيبة دبابات من سلاح الفرسان لحسن الحظ معينة بالفعل فى خدمة الطوارئ فى تلك الليلة وخرج على نجيب ليواصل مروره على الوحدات.

ووقع الحادث الثانى الذى كان يهدد بحدوث كارثة لولا لطف الله وشجاعة ضباط الفرسان، فبعد مرور فترة وجيزة على ساعة الصفر إذا بالعميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع ومدير سلاح الفرسان بالنيابة فى تلك الليلة (لوجود مدير السلاح اللواء على الشافعى فى إجازة) يدخل فجأة من بوابة السلاح، وكان هذا القائد يتمتع بشخصية جبارة فى سلاح الفرسان وكان الجميع يخشونه إلى الحد الذى لم يجعل أى ضابط من السلاح يجرؤ على ترشيح نفسه ومنافسته لتمثيل سلاح الفرسان فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط مماجعله يفوز بالتزكية، وكان وجوده فى هذه الفترة العصيبة بين الضباط والجنود أمرا خطيرا قد يؤدى إلى تثبيط الهمم وبث اليأس فى النفوس.

وفى طريقه إلى داخل المعسكر التقى قرب البوابة بالملازم أول إبراهيم العرابى الذى تم تكليفه بحراسة بوابة سلاح الفرسان بفصيلة من سيارات باور واجن فأمره بالعودة بفصيلته إلى داخل السلاح، وهرع الرائد عثمان فوزى الذى كان قد عهد إليه بقيادة آلاى الخيالة إلى الرائد ثروت عكاشة ليخطره بقدوم حسن حشمت، ولم يتردد ثروت فركب سيارته وأسرع صوب المكان الذى كان يقف فيه حسن حشمت مرتديا ملابسه المدنية بالقرب من آلاى الخيالة وبجواره سيارته الخاصة، فوجده مشتبكا فى جدل عنيف مع الملازم أول حسن الدمنهورى انتهى بإصداره أمره بإيقاف هذا الضابط فازداد الدمنهورى اندفاعا وتشدداً فى موقفه الذى آزره فيه الملازمان أول فاروق توفيق ومراد سكر من آلاى الخيالة وتم للدمنهورى حسم الموقف بشجاعة لا

مثيل لها برغم صغر سنه وحداثة رتبته إذ أمر الجنود بالإحاطة بالعميد حسن حشمت والتحفظ عليه باعتباره مدنيا.

ولم يتردد حسين الشافعي أيضا عندما أنبأه أحد ضباط الصف بقدوم حسن حشمت فأسرع إلى مكانه ليحول بينه وبين الوصول إلى مكتبه داخل الثكنات، حتى لا يحاول ممارسة قيادته للواء الأول المدرع وعندما أبصره العميد حسن حشمت بادره قائلا: «وأنت كمان معاهم ياحسين حتودوا البلد فى داهية» وصاح بأعلى صوته «أنا هنا قائد اللواء المدرع» فرد عليه حسين الشافعى: «احمد ربنا إنى وصلت فى الوقت المناسب قبل أن يذبحوك» وأخذ حسن حشمت يغرى الضباط الموجودين بالتراجع عما فعلوه واعدا إياهم بأنه سوف يتناسى كل ما جرى إذا هم انصاعوا لأمره وحسما للموقف وعدم إضاعة الوقت الثمين تقدم الرائد ثروت عكاشة بشجاعة فائقة مهددا إياه برشاشه الذى صوبه نحوه كى يركب العربة الجيب التى جاء بها ثروت.

وجلس حشمت بجوار حسين الشافعى الذى تولى قيادة العربة بينما جلس فى المقعد الخلفى ثروت عكاشة والملازم أول ممدوح شوقى (نجل العقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ مشاة المشتركة فى عمليات الحركة) وتم نقل حسن حشمت إلى مقر قيادة الآلاى الأول سيارات مدرعة، حيث كلف ممدوح شوقى بمهمة التحفظ عليه مع باقى الضباط المتحفظ عليهم فى إحدى حجرات الآلاى.

وكان الرائد خالد محيى الدين قد سبق له التحرك ومعه النقيب وجيه رشدى بسرية من الكتيبة الميكانيكية (قوات مشاة تحملها عربات نصف جنزير) لضرب الحصار على منطقة العمليات وعزلها عن القاهرة، وقسم خالد قواته إلى ثلاثة أقسام رابط أولها على مقربة من سينما روكسى لسد المنافذ بين منطقة مصر الجديدة ومنطقة رئاسة الجيش، ورابط القسم الثانى عند المستشفى العسكرى لسد منافذ كوبرى القبة بينما رابط القسم الثالث عند إدارة التجنيد القديمة (المدينة الجامعية لجامعة عين شمس حاليا) لسد المنافذ بين العباسية ومنطقة رئاسة الجيش.

وقد تمكنت فصيلة السيارات الباور واجن بقيادة الملازم أول إبراهيم العرابى أثناء حراستها بوابة سلاح الفرسان من أسر قوة من البوليس الحربى وتجريد أفرادها من أسلحتهم، وكانوا مكلفين بالتحرك من ميدان عابدين إلى مبنى رئاسة الجيش للدفاع عنه ضد قوات الحركة.

وتحرك الملازم أول فاروق الأنصارى على رأس فصيلة من السيارات المدرعة إلى مبنى رئاسة الجيش حيث اقتحم بعرباته بوابة هذه الرئاسة لإخلاء الطريق لقوة من مدافع الماكينة بقيادة المقدم يوسف صديق للدخول إلى مبنى رئاسة الجيش واحتلاله، وتمكن من تجريد حرس الرئاسة من أسلحتهم وإيداعها باحد عنابر سلاح الفرسان. وفى الثالثة صباحا تحرك الملازم أول أحمد المصرى على رأس فصيلة من السيارات المدرعة للاشتراك مع النقيب جمال القاضى الذى كان يتولى قيادة فصيلة من الكتيبة ١٣ مشاة للتوجه إلى مقر الإذاعة وقد تمكنت القوة المشتركة من تأمين المقر والاستوديوهات، وبذا أمكن إذاعة البيان الأول للثورة فضلا عن السيطرة على أهم جهاز إعلامى بالدولة وقتئذ.

وتحرك الملازم أول آمال المرصفى بفصيلة من السيارات المدرعة برفقة النقيب كمال رفعت لتعزيز المجموعة المكلفة باعتقال بعض قادة الجيش الخطرين على الحركة، كما قام النقيب عبد الفتاح على أحمد على رأس فصيلة من السيارات المدرعة لمعاونة النقيب مجدى حسنين لاحتلال محطة الإرسال فى منطقة (أبو زعبل).

وتم إرسال فصيلتين من العربات المدرعة بقيادة الملازم أول صبرى القاضى ليكونا تحت قيادة الرائد جمال حماد لتأمين اللواء السابع مشاة بمعسكر العباسية الذى كان قائده العميد رشدان محمد رشدان بتعليمات من الفريق حسين فريد رئيس الأركان قد شرع فى تجهيزه وإعداده للتوجه إلى مبنى رئاسة الجيش، وكان الملازمون أوائل محمد عبد اللطيف حجازى وفكرى بطاح وممدوح إسماعيل وعادل حسنى وفؤاد عمر قد تحرك كل منهم على رأس فصيلة من العربات المدرعة للاشتراك فى إحكام حلقة الحصار حول منطقة

العمليات الممتدة من العباسية جنوبا إلى مصر الجديدة شمالاً، وكان النقيب سامى ترك قد أوكل إليه مهمة تقديم العون للسلاح الجوى لتأمين المطارات ووضع تحت قيادته الملازم على محمد على فتحرك على رأس فصيلة من الدبابات لتأمين مطار مصر الجديدة وأمكنه منع سرية مشاة صدرت لها التعليمات من القيادة العامة بالإسكندرية للتحرك على وجه السرعة إلى مبنى رئاسة الجيش لتعزيز الدفاع عنه، كما وضع تحت قيادته الملازم أول بهاء الحينى على رأس فصيلة من السيارات المدرعة لتأمين مطار ألماظة، وتم إرسال الملازم أول عبد المنعم عانوس على رأس فصيلة دبابات للتوجه إلى مقر الإذاعة لتعزيز القوات التى تدافع عنها.

وعقب الاستيلاء على رئاسة الجيش تم ترحيل العميد حسن حشمت قائد اللواء المدرع والعقيد عبد العزيز فتحى مدير مكتب الفريق حسين فريد والنقيب سعد مأمون الذين تم أسرهم داخل ثكنات سلاح الفرسان إلى المعتقل بالكلية الحربية (المبنى القديم المواجه لرئاسة الجيش) وقد شارك فى حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الضباط الأحرار بسلاح الفرسان ٢٢ ضابطا من ضباط التنظيم الذى كان عددهم ٣٢ ضابطا كما انضم عشرة ضباط من غير الضباط الأحرار إلى عمليات الحركة وأدوا المهام التى تم تكليفهم بها بكل شجاعة وبطولة بدافع من وطنيتهم وإيمانهم العميق وانتمائهم لوطنهم وسلاحهم.

رجال المدفعية فى كل مكان

قبل منتصف الليل توجه الرائد كمال الدين حسين ومعه بعض ضباط المدفعية الأحرار فى عربة جيب إلى مدرسة المدفعية فى ألماظة وكانت تضم مدفعية الفرقة الرابعة المدرعة ومدرسة المدفعية ومركز تدريب المدفعية ووحدة مضادة للطائرات وكان النقباء على فوزى يونس ومبارك رفاعى وأحمد كامل ومصطفى فهمى عبد المحسن وفؤاد حسن صالح وسيد ماجد على ومحمد المكاوى قد تمكنوا من السيطرة على مدرسة المدفعية واتجه النقيبان أحمد كامل ومصطفى عبد المحسن على رأس قوة من المدرسة إلى أول طريق ألماظة

السويس لإغلاقه إغلاقًا تامًا وفى الوقت نفسه احتل النقيب فؤاد صالح على رأس قوة من المدرسة موقعا عند الكيلو ٤,٥ على طريق السويس بجوار معسكر للحدود كان قائده قد بدأ فى تجميع قواته للقيام بتحرك مضاد لحركة الجيش فبادر فؤاد صالح بقطع أسلاك التليفون الموصلة للمعسكر وأنذر قائده بإطلاق النار عليه إذا ما بدرت منه بادرة للتحرك.

وأخرج ضباط وحدة المدفعية المضادة للطائرات مدافع (البوفرز) على طريق السويس وقاموا بمنع المرور على الطريق إلا لمن يدلى بكلمة السر.

وتمكن المقدم مصطفى راغب مع ضباطه الأحرار الرائد صلاح أحمد كامل والنقيبان سعد السيد شحاته وحسين ضياء الدين سليمان من السيطرة على مركز تدريب المدفعية وأثناء وجود كمال الدين حسين داخل المركز وصل اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة (شقيق اللواء محمد نجيب) الذى كلفه الفريق حسين فريد بالمرور على الوحدات وبرفقته المقدم يوسف العجرودى أركان حرب قسم القاهرة وأحدث وصول على نجيب نوعًا من الإرتباك بين الضباط الأصاغر الموجودين ولكن سرعان ما وصل كمال الدين حسين فشهر مسدسه على اللواء على نجيب قائلا: «باسم اللواء محمد نجيب أنت معتقل» وهنا ارتسمت على وجه على نجيب امارات الغضب وصاح: «أنتم عاوزين تودوا البلد فى داهية؟ الإنجليز موجودين على طريق السويس عاوزين ترجعوا أيام عرابى»؟

ودارت مناقشة طويلة بين على نجيب وضباط المدفعية الموجودين جرى فيها النقاش عما هو متوقع من الملك والإنجليز من عمل مضاد للقضاء على الحركة وأثناء هذه المناقشة الطريفة وصل المقدم عبد المنعم أمين واشترك فى الحوار الدائر بين الضباط وقائد قسم القاهرة وأراد عبد المنعم أمين إنهاء هذا الموقف بسرعة فطلب من على نجيب أن يصحبه كى يقابل قائد الحركة شقيقه اللواء محمد نجيب فركب معهم السيارة حيث قادوه هو وأركان حربه إلى أحد المكاتب برئاسة سلاح المدفعية وعندما أحس أنهم سيضعونه فى الاعتقال

وأنه لن يقابل محمد نجيب صاح بهم ثائراً: «أهم حاجة فى الضابط كلمة الشرف بتاعته» فرد عليه عبد المنعم أمين قائلاً: «الحرب خدعة يا سيادة اللواء».

وعند تقاطع رئيسى للطرق بالقرب من مصر الجديدة كانت تسيطر عليه وقتئذ وحدة مضادة للدبابات تولى قيادتها النقيب خالد فوزى وقع الصيد الثمين الثانى وهو مدير سلاح المدفعية اللواء حافظ بكرى وبرفقته المقدم عبد الفتاح كاظم أركان حربه وكان فى طريقه إلى مركز قيادته بعد أن كلفه الفريق حسين فريد بالمرور على وحدات المدفعية والسيطرة عليها وقد تولى الرائد كمال الدين حسين ورجاله عملية القبض عليهما وتجريدهما من سلاحهما بعد أن أبدى حافظ بكرى تعجبه من اشتراك كمال الدين حسين فى هذا التمرد ضد قيادته واقتيد الأسيران إلى نفس المكتب الذى كان بداخله على نجيب والعجرودى وفى المنطقة نفسها تم القبض على العقيد طيار محمد فرج وبعض ضباط الجيش والطيران حتى تحولت المكاتب إلى شبه معتقل. وتولى النقيب مصطفى كامل مراد مهمة حراسة القادة المعتقلين وتولى بعد ذلك ترحيلهم تحت الحراسة إلى معتقل الكلية الحربية فى كوبرى القبة.

وفى ساعة الصفر خرجت من معسكرات المدفعية بالماظة وحدات مدفعية الفرقة المدرعة ذاتية الحركة (مدافع مضادة للدبابات مركبة على شاسيهات دبابات) وكانت تتكون من الآلاى الرابع ذاتى الحركة الذى تولى قيادته النقيبان حسن عبد الغفار زكى ومحمد صلاح الدين عبده والآلاى الخامس ذاتى الحركة الذى تولى قيادته الرائد محمود ربيع عبد الغنى والنقيب حسين جمال نظيم والنقيب محمد حمدى محمود والملازم أول محمد كامل رشدان وقامت هذه القوات بضرب الحصار من بداية المنطقة العسكرية بالماظة شرقًا حتى مصر الجديدة غربًا وكانت تضم عددا كبيراً من معسكرات الجيش.

وفى معسكر الآلاى الثانى المضاد للدبابات بالماظة (عيار ١٧ رطلا) من تشكيل مدفعية الفرقة الرابعة المدرعة نجح الملازم أول بدر حميد والملازم أول

يوسف زين العابدين في السيطرة على الآلاى برغم حداثة رتبتهما وصغر سنهما وكان المفترض أن يتولى قيادة هذا الآلاى الرائد جلال زكى أحد الضباط الأحرار وكان من ضمن المجموعة المرتبطة تنظيميًا بالرائد كمال الدين حسين وكانت المفاجأة أن أعضاء هذه المجموعة وهم ستة ضباط كلهم برتبة الرائد تخلوا جميعًا عن واجبهم حيال التنظيم وتغيبوا عن الحضور إلى وحداتهم وآثروا السلامة وأصبحوا ضمن الذين أطلق عليهم بعد نجاح حركة الجيش اسم (الذين هربوا) .

وفى ساعة الصفر تحرك الملازم بدر حميد بوحدة من هذا الآلاى واحتل موقعًا شمال مصر الجديدة يتحكم فى الطريق القادم من معسكر هايكستيب وقد مر على موقعه جميع الوحدات التى خرجت من ذلك المعسكر ولم يسمح لها بالمرور إلا بعد أن أدلت بكلمة السر .

وفى نفس التوقيت تحرك الملازم أول يوسف زين العابدين بوحدة أخرى من الآلاى واحتل موقعًا غاية فى الأهمية فى ميدان العباسية إذ كان يتحكم فى طريق العباسية – مصر الجديدة (شارع الخليفة المأمون) والذى كان يمر بعد بضعة كيلو مترات بأحد الأبواب الجانبية الرئيسية لمعسكر العباسية (باب ٦) وعند كوبرى القبة كان يوجد معسكر سلاح الفرسان (المدرعات) والكلية الحربية ومبنى رئاسة الجيش الذى كان يقع خلفه مبنى رئاسة سلاح الحدود ثم المستشفى العسكرى العام وقد أمكن للملازم أول يوسف بفضل التهديد بالضرب إيقاف مجموعة من رجال البوليس الحربى فى عرباتها كانت فى طريقها من العباسية إلى كوبرى القبة لتدعيم الدفاع عن مبنى رئاسة الجيش .

وفى منطقة معسكر هايكستيب صادفت وحدات مدفعية الفرقة الثانية المشاة بعض المتاعب عندما حرك ضابط عظيم المنطقة الرائد المعتز بالله الكامل قوات البوليس الحربى لاحتلال كشك التفتيش عند بوابة معسكر هايكستيب الرئيسية لمنع خروج أية وحدة من المعسكر بناء على تعليمات من الفريق حسين فريد ولكن مجموعة مدفعية الفرقة المشاة التى تحركت تحت قيادة

النقباء فتح الله رفعت ومحسن عبد الخالق وعيسى سراج الدين وعلى الشريف وعبد الستار أمين أمكنهم اعتقال الرائد المعتز بالله وعندما وصلوا إلى كشك البوليس الحربى عند بوابة المعسكر أطلقوا نيران بعض الرشاشات فى الهواء واقتحموا البوابة المغلقة بجرار أحد المدافع فحطموها وانطلقوا بقوتهم على طريق جسر السويس وشارع سليم الأول واشتركوا مع قوات سلاح الفرسان فى نطاق الحصار المضروب فى ميدان روكسى ومنشية البكرى وكوبرى القبة.

وبعد منتصف الليل اتصل من الإسكندرية الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة وطلب الاتصال تليفونيًا باللواء حافظ بكرى مدير سلاح المدفعية وكان النقيب محمد أبو الفضل الجيزاوى قد نجح من قبل فى السيطرة على مبنى رئاسة سلاح المدفعية بالماظة لذا سارع بانتهاز الفرصة وأمسك بسماعة التليفون وانتحل شخصية اللواء حافظ بكرى ودار بينه وبين الفريق محمد حيدر الحوار التالى:

حيدر: إيه الموقف عندكم يا حافظ بيقولوا فيه دوشه وفيه ضباط عاملين ثورة.

الجيزاوى: أبدا يا معالى الباشا أنا جيت هنا والموقف كويس فى الماظة وحنعلن حالة الطوارئ ممكن معاليك تطمئن.

حيدر: أنا متشكر على الهمة دى يا حافظ وحبلغ مولانا وخليك على اتصال بنا.

وهنا قال المقدم عبد الفتاح كاظم الذى كا ن يستمع إلى الحديث مع القادة المعتقلين ومنهم حافظ بكرى: «إيه اللى أنت بتعمله ده» وقال الجيزاوى موجهًا الحديث إلى اللواء حافظ بكرى: «أنا متأسف أنى استغل شخصيتك لكن تعلمنا هذه الحيل من اليهود عام ١٩٤٨ فقد كان اليهود يأسرون بعض عساكر الإشارة ويطلبون منهم إرسال إشارات لاسلكية بالانسحاب» ولم يجب حافظ بكر ى وارتسم الهم على وجهه بينما انفرجت أسارير على نجيب

وقال للجيزاوى «هات لنا يا ابنى شاى وقهوة وكازوزة».

وفى الساعة الواحدة صباحا اتصل الفريق حيدر مرة ثانية طالبا الإفادة عن الموقف وأجابه الجيزاوى محتفظا بشخصية حافظ بكرى:

– الموقف مطمئن وقادة الوحدات والضباط وصلوا.

وقال حيدر: أنا سامع إنه فيه دوشة عند القيادة.

وأبلغه الجيزاوى أن هذه المعلومات عنده وأنه سيرسل بعض القوات ولم تمض ساعة حتى عاود حيدر الاتصال وقال له الجيزاوى أنه أرسل قوات إلى العباسية وأن الموقف مسيطر عليه فى ألماظة والعباسية وأن هناك بعض الضباط متجمعون أمام القيادة وسيجرى اعتقالهم.

وفى الرابعة صباحا تلقى الجيزاوى من حيدر مكالمة رابعة وكان فى حالة نفسية سيئة ولما سأله عن الموقف وأجابه الجيزاوى بأن الموقف عال صاح غاضبا:

– عال إيه دول بيقولوا أخذوا كوبرى القبة أنت لازم مش حافظ بكرى.

– أبدا معالى الباشا أنا حافظ بكرى.

– طيب إدينى علامة.

– علامة إيه يا معالى الباشا.

– إدينى علامة بخصوص العيد.

– بعد العيد ما ينفتلش كعك.

وقال الفريق حيدر غاضبا وهو يقفل التليفون بشدة «مش عيب يا بنى كده». ولكن كان كل شيء قد انتهى.

قصة البيان الأول

الدور الذى لعبه فى نجاح الثورة

نسجل فيما يلى قصة البيان الأول للثورة نقلا عما دونه اللواء أ.ح جمال حماد فى مذكراته عن ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

«فى منتصف الساعة الرابعة صباحا يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد استيلاء قوات الثورة على مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة (مبنى وزارة الدفاع

حاليا)، وجلوس اللواء أ.ح محمد نجيب قائد الثورة خلف مكتب الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش الذى تم للمقدم يوسف منصور صديق وجنوده اعتقاله وإرساله إلى السجن الذى أقيم فى مبنى الكلية الحربية القديم الذى كان يواجه مبنى رئاسة الجيش مباشرة، لم يلبث مكتب محمد نجيب الذى جلس حوله عدد من قادة الثورة أن أصبح أشبه بخلية نحل، فقد كانت المناقشات تدور بينهم بشأن الموقف بأصوات مرتفعة فى الوقت الذى كانت فيه التليفونات الموجودة على المكتب لا تكف عن الرنين، فقد كان الجميع فى القاهرة والإسكندرية يريدون الاتصال بقيادة الضباط الثائرين لمعرفة مطالبهم واكتشاف أهدافهم ومراميهم.

كيف تمت كتابة البيان الأول للثورة؟

فى هذا الجو المليء بالضجيج انسحبت أنا وزميلى الرائد أ.ح عبد الحكيم عامر من وسط المجموعة التى كانت فى مكتب اللواء محمد نجيب، ودخلنا غرفة المؤتمرات التى كانت تواجه مباشرة مكتبه الجديد وأغلقنا باب الغرفة علينا من الداخل حتى لا يزعجنا أحد، وجلسنا على مقعدين متجاورين على مائدة المؤتمرات الخشبية الفخمة نلتقط أنفاسنا ونستعيد الهدوء الذى أفتقدناه خلال وجودنا بمكتب قائد الثورة، وكان الغرض من هذه الجلسة المغلقة هو كتابة البيان الأول للثورة الذى سيوجه من اللواء محمد نجيب إلى الشعب المصرى من دار الإذاعة المصرية فى الساعة السابعة صباحا كما كان مفترضا.

واتفقت مع صديقى عبد الحكيم عامر على النقاط المهمة التى ينبغى أن يضمها البيان بصفة عامة، ولم يستغرق ذلك سوى بضع دقائق نظرا لضيق الوقت ثم لم يلبث عبد الحكيم أن تركنى وحدى بالغرفة ليتيح لى الفرصة لصياغة البيان الأول للثورة فى هدوء دون أى إزعاج.

وشعرت فى اللحظات الأولى بفيض من مشاعر التوتر والاضطراب فقد كنت أدرك مدى جسامة مسئوليتى تجاه الثورة، ومقدار خطورة ذلك البيان الذى سيذاع بعد بضع ساعات على الجيش والشعب المصرى، والذى سيكون

له تأثير كبير بلا ريب في موقف وحدات الجيش والشعب من الثورة، وأحسست بنوع من القلق خاصة عندما تذكرت مقولة الزعيم الراحل المقدم أ.ح جمال عبد الناصر عندما كلفني بكتابة هذا البيان، فقد خاطبني بجدية واهتمام ونحن في مكتب رئيس الأركان السابق حسين فريد قائلا في همس: «أنت ستكتب لنا بيان الثورة نظرا لثقتي في قدراتك كأديب وشاعر ولا شك أنك تعرف أن هذا البيان مهم جدا لأن الجيش كله والشعب بأكمله سوف يسمعه وهو أملنا الوحيد في انضمام الجيش والشعب لحركتنا».

ولكن كل هذه المشاعر المقلقة التي انتابتني لم تلبث أن تبددت بعد دقائق معدودات حينما وضعت الورقة البيضاء أمامي وأمسكت بقلمي الحبر لأصوغ بيان الثورة الأول، ولم أعد أفكر إلا في كيف أكتب هذا البيان التاريخي في أسلوب رصين مجردا من أي أخطاء نحوية أو لغوية حتى لا يستخف بنا أحد سواء في مصر أو في الخارج - وأن يكون شاملا لجميع النقاط التي نضمن بها سرعة انضمام الجيش والشعب إلى ثورتنا التي كان نجاحها وقتئذ لا يزال في علم الغيب، وكان الأمل في انضمام الجيش والشعب إليها - كما أكد عبد الناصر - معلقا بهذا البيان الذي شاء القدر أن أجد نفسي مسئولا عن صياغته في وقت ضيق ودون أي استعداد سابق.

وبعد عدة مسودات استقر رأيي على الصيغة النهائية التي كتبتها على ورقة فلوسكاب بيضاء غير مسطرة بقلمي الحبر ولم أقم بشطب أية كلمه بها سوى كلمتين فقط، ولم تستغرق كتابة البيان مني أزيد من نصف ساعة عاد بعدها عبد الحكيم إلى الغرفة حيث قرأ البيان في اهتمام وأبدى رضاءه التام، كما عرضت البيان على الأخ جمال عبد الناصر فأبدى اقتناعه به وأقره على الفور، وكنت قد ترددت لحظة في أثناء كتابتي للبيان عندما فكرت في اللقب الذي أضعه بعد اسم اللواء أ.ح محمد نجيب الصادر البيان باسمه، هل أكتب مدير سلاح المشاة وهو لقبه الحقيقي في ذلك الوقت أم أكتب رئيس مجلس إدارة نادي الضباط المنحل أم أكتب اسمه فقط دون أي لقب.

وأخيراً خطر فى ذهنى لقب القائد العام للقوات المسلحة فكتبته على الفور برغم أنه لم يكن لقبه الحقيقى وقتئذ، إذ كان الفريق محمد حيدر باشا لا يزال يتولى ذلك المنصب ولكنى أضفته لإضفاء القوة على البيان كى يوحى ذلك لكل من يستمع إلى البيان بأن القائمين بهذه الثورة يمثلون الجيش بأكمله، وإن الذى يتولى قيادتهم هو اللواء محمد نجيب الذى لابد أنه قد تولى القيادة العامة للقوات المسلحة بدلا من الفريق محمد حيدر.

وكان اللواء محمد نجيب يتمتع وقتذاك بتقدير واحترام كبيرين سواء داخل الجيش أو على المستوى الشعبى خاصة بعد أن ظهر تحديه علانية للملك السابق فاروق فى انتخابات نادى الضباط، والتى انتخب فيها رئيسا لمجلس إدارة النادى بأغلبية ساحقة وفازت كذلك كل قائمة مرشحى الضباط الأحرار فوزا ساحقا، بينما سقط كل عملاء وأذناب السراى ومضى مجلس إدارة النادى برئاسة محمد نجيب بعد ذلك فى سياسة معارضة فاروق وتحدى رغباته إلى الحد الذى جعل الملك السابق يهدد الفريق محمد حيدر بتنحيته عن منصبه إن لم يصدر قرارا بحل مجلس إدارة [illegible] النادى بأقرب وقت، وعندما خضع حيدر للتهديد وصدر القرار بحل مجلس الإدارة فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة بعد أسبوع واحد فقط.

وعندما عرضت البيان على اللواء محمد نجيب وافق على الصيغة ولكنه رأى إضافة بعض الكلمات إلى البيان، فأخرج قلمه الحبر من جيبه وكتب هذه الكلمات حشرا بين السطور المكتوبة ثم وقع البيان بإمضائه ودونّ أسفله تاريخ ذلك اليوم بالأرقام (٢٣ / ٧ / ١٩٥٢)، وقد انحصر التعديل فى عبارة واحدة كانت فى الأصل «وإنى أؤكد أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن مجردا من أية غاية» فأصبحت بعد التعديل «وإنى أؤكد (للشعب المصرى) أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن (فى ظل الدستور) مجردا من أية غاية».

وكان المتفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وبينى أن أتولى بنفسى إذاعة البيان من دار الإذاعة باعتبارى كاتبه ولثقتهما التامة فى إجادتى النطق الصحيح باللغة العربية. ولكن الظروف تدخلت لتغيير الأمر الذى كان متفقا عليه فقد طلب منى المقدم أ.ح زكريا محيى الدين الذى كان يتولى إدارة عمليات الثورة أن أكون متأهبا فى أية لحظة للتحرك إلى معسكر اللواء السابع مشاة بثكنات العباسية لقيادة هذا اللواء، إذ إن نجيب الهلالى (رئيس الوزارة الذى كان قد شكل وزارته الأخيرة منذ حوالى عشر ساعات فقط) خلال اتصالاته التليفونية من الاسكندرية مع اللواء محمد نجيب حذره من الأنباء التى وصلته عن تحركات تقوم بها القوات البريطانية على طريق السويس فى اتجاه القاهرة.

وأكد زكريا أنه فى حالة التأكد من صحة هذه الأنباء عن طريق طلعات الاستطلاع الجوى فى الصباح الباكر، فإنه من المنتظر تحريك اللواء السابع الذى أصبح الاحتياطى العام لقوات الثورة إلى طريق السويس لاحتلال مواقع دفاعية على عجل على جانبى الطريق لصد الهجوم البريطانى المنتظر بالاشتراك مع بعض عناصر من سلاحى الفرسان والمدفعية (كان اللواء السابع يستعد للانقضاض على قوات الثورة قبل بضع ساعات فقط وتم للمقدم زكريا محيى الدين تكليفى بالذهاب إليه على رأس مجموعة من العربات المدرعة بقيادة الملازم أول صبرى القاضى بصفتى أركان حرب سلاح المشاة وأمكننى بفضل سرعة تحركى وعلاقاتى الوثيقة بضباط هذا اللواء من السيطرة عليه وضمه إلى قوات الثورة بل وأصبح الاحتياطى العام لها). وطلب منى زكريا إصدار أمر إنذارى لكتائب اللواء السابع المشاة بالاستعداد للتحرك فى ظرف ساعة من صدور الأمر إليها ولما أبلغته أن الاختيار قد وقع على شخصى لإذاعة البيان الأول من دار الإذاعة رفض ذلك بشدة وأخبرنى بأنه سيتفق مع عبد الناصر لتكليف ضابط آخر للقيام بمهمة إذاعة البيان. وبعد قليل حضر إلىّ المقدم أنور السادات وطلب منى تسليمه البيان ليقوم بإذاعته بدلا منى، وقد سمعت بعد الثورة أن عبد الناصر كلف

السادات بإذاعة البيان قاصدا توريطه فى أحداث الثورة بسبب تأخره فى الحضور نظرا لقصة ذهابه المعروفة إلى سينما الروضة الصيفى.

كيف تمت إذاعة البيان الأول للثورة؟

فى حوالى الساعة الثالثة صباحا يوم ٢٣ يوليو وصل النقيب جمال القاضى إلى دار الإذاعة على رأس فصيلة مشاة من الكتيبة ١٣ مشاة بقيادة الملازم مصطفى أبو القاسم وتروب سيارات مدرعة من سلاح الفرسان بقيادة الملازم أول أحمد المصرى، وضرب بقواته الحصار حول مبنى الإدارة بشارع الشريفين. وفى الساعة السادسة والربع صباحا وصل المقدم أنور السادات إلى دار الإذاعة وهو يحمل البيان الأول للثورة، وبعد وصوله بقليل وصل مذيع الفترة الصباحية الأستاذ فهمى عمر (رئيس الإذاعة فيما بعد) فقال له السادات إنه سيجرى بعض التغييرات فى برامج الإذاعة لأن هناك بيانا من القيادة مطلوب إذاعته، ولم يستطع فهمى عمر فى ظل الحراسة العسكرية المشددة التى كانت تحيط به من كل جانب سوى أن يجيب «الإذاعة تحت أمرك»، ودخل السادات الأستديو وكان يعتزم إذاعة البيان بعد المارش العسكرى الذى يعقب افتتاح المحطة فى الساعة السادسة والنصف والذى كان ينتهى بعد دقيقتين، ولكن فهمى عمر علم من المهندسين تليفونيا فى أثناء إذاعة المارش العسكرى أن الإرسال قد قطع من محطة أبو زعبل ولما علم السادات خرج من الاستديو وأبلغ الموقف تليفونيًّا للقيادة فى كوبرى القبة واستمر فهمى عمر فى تقديم فقرات البرنامج وفقًا لمواعيدها برغم انقطاع الإرسال وفى أثناء ذلك اتصل كبير المذيعين الأستاذ حسنى الحديدى بالمذيع فهمى عمر وقال له: «خليك حذر وإلا فإن الملك سيذبحك» وبعد حوالى أربعين دقيقة من انقطاع الإرسال وقبل نهاية إذاعة القرآن الكريم بثلاث دقائق أشار المهندسون لفهمى عمر أنه على الهواء وأن الإرسال قد عاد وكان ذلك فى حوالى الساعة السابعة وثلاث عشرة دقيقة، فبادر فهمى عمر بإخطار

المقدم السادات بعودة الإرسال فسأله هل يمكن له إلقاء البيان فقال فهمى عمر إنه بعد دقيقتين ستنتهى إذاعة القرآن الكريم وسوف يتلوه حديث دينى لمدة عشر دقائق فقال السادات: «كفاية أحاديثكم التى خدّرت الناس وأنا سأذيع البيان عقب عبارة (صدق الله العظيم) ».

وفى تمام الساعة السابعة والربع تأهب فهمى لتقديم السادات لإذاعة البيان وإذا بالمهندسين يبلغونه أن الإرسال قد قطع مرة ثانية ولكن فى هذه المرة من مصلحة التليفونات وليس من (أبو زعبل)، وثار السادات غاضبا وقال «إيه ده تانى» وأسرع إلى التليفون حيث عاود اتصاله بالقيادة وفى الساعة السابعة وسبع وعشرين دقيقة عاد الإرسال مرة أخرى، وكان ذلك من المصادفات الحسنة لأن نشرة الأخبار كان موعدها فى الساعة السابعة والنصف صباحا وهو أفضل موعد يستمع فيه الناس إلى نشرة أخبار الإذاعة، وعندما كانت تدق ساعة القاهرة الوقت معلنة النصف بعد السابعة قام فهمى عمر بعد انتهاء دقتها بتقديم أنور السادات بالصفة التى طلبها منه وهى أنه مندوب القيادة فقد رفض بدافع من حذره الطبيعى المعروف عنه أن يقدمه باسمه، وبعد إجراء التقديم قرأ السادات البيان الأول للثورة فى مستهل نشرة الأخبار واستغرقت تلاوته دقيقتين ونصف دقيقة واختتم القراءة بذكر اسم موقع البيان اللواء أركان حرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة، واستمر فهمى عمر فى قراءة نشرة الأخبار التى كان معظمها خاصا بمراسم تشكيل وزارة نجيب الهلالى ومقابلات الملك السابق فاروق مع رئيس الوزراء و أسماء الوزراء وكان المذيع قد سأل السادات قبل قراءة النشرة هل يحذف منها شيئا فقال له «اقرأها كلها كما هى» وما كاد السادات ينتهى من قراءة البيان حتى تركه لأحد الضباط القائمين على حراسة الإذاعة وقفل راجعا إلى مبنى رئاسة الجيش.

هذا ولم يتم تسجيل البيان عند إلقائه فى المرة الأولى بصوت المقدم السادات لأن الإذاعة لم يكن موجودا بها وقتئذ نظام التسجيل بالأشرطة البلاستيك بل كان التسجيل يتم بأشرطة صلب بماكينات كبيرة وصغيرة، ولم يكن فى الإمكان تسجيل أية مادة إذاعية إلا بعد وصول المهندس المختص بعد الساعة التاسعة صباحا يوميا . وعقب مغادرة المقدم السادات دار الإذاعة كثرت اتصالات الجمهور مع الإذاعة لإعادة إذاعة البيان نظرا لأن فئات عديدة من الشعب لم تتح لها فرصة الاستماع إليه .

وعندما استأنفت الإذاعة إرسالها فى فترة الضحى التى تبدأ من العاشرة صباحا وتنتهى فى الحادية عشرة والنصف كان المهندس أحمد عواد المختص بالتسجيل قد وصل ولم يحاول أحد من المذيعين تسجيل البيان بصوته خشية أن توقع عليه عقوبة صارمة فى حالة فشل الثورة .

وبهذه المناسبة عقد الأستاذ على خليل وكيل الإذاعة وقتئذ اجتماعا للمذيعين ظهر يوم ٢٣ يوليو وقال لهم : «نحن بين سلطتين سلطة شرعية تملك ولا تحكم وسلطة غير شرعية تحكم ولا تملك»، وإزاء ذلك الوضع طلب المذيعون من أحد الضباط القائمين بالحراسة إلقاء البيان بصوته ليسمعه أولئك الذين فاتهم الاستماع إليه فى الفترة الصباحية . وتقدم الرائد محيى الدين عبد الرحمن حيث ألقى البيان على الهواء مباشرة فى الساعة العاشرة صباحا وتمكن المهندس أحمد عواد من تسجيله وبدأت دار الإذاعة فى إذاعته على فترات ليسمعه أكبر عدد ممكن من المواطنين، ولكن قراءة الرائد محيى الدين عبد الرحمن كانت مليئة بالأخطاء النحوية إلى الحد الذى أثار ثائرة الكثيرين من الناس مما جعلهم يتصلون بالقيادة لتدارك الموقف، وفور علمى بذلك قمت بالاتصال تليفونيا بالرائد محيى الدين وطلبت منه وقف تلاوة البيان بصوته فورا وتكليف أحد المذيعين بقراءة البيان بطريقة صحيحة، وكان أول مذيع يقرأ البيان بصوته هو المذيع صلاح زكى كما أذاعه المذيع جلال معوض بصوته فى نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساء .

هذا ولم يسجل البيان بصوت المقدم أنور السادات كما ذكر فهمي عمر إلا خلال الاحتفال الذى أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام الثورة أى فى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣، ولكن المذيع جلال معوض ذكر ضمن رسالة بعث بها إلى الكاتب الصحفى رشاد كامل فى مجلة صباح الخير (العدد ١٧٠١ الصادر يوم ١١ أغسطس ١٩٨٨) حول هذا الموضوع ما يلى: «لقد جرت العادة أن يتم كل عام فى ٢٣ يوليو إعداد برنامج خاص عن إنجازات الثورة يتولى تقديمه كل من الزميلة همت مصطفى وأنا وكان من ضمن مواد هذا البرنامج إذاعة بيان الثورة بصوتى وقد مللت هذه المسألة فاتصلت بالسيد الرئيس أنور السادات تليفونيا أقترح عليه تسجيل البيان بصوته ورحب بالفكرة ترحيبا شديداً وسألنى إذا كان لدىّ نسخة من البيان حتى يستطيع قراءته بلا أخطاء وبالفعل كان لدّى نسخة أحضرتها له معى ولما ذهبت إليه وجدته فى انتظارى على رأس السلم المؤدى إلى مكتبه فى مجلس الأمة (الشعب حاليا) وكان موجودا بجواره سكرتيره فوزى عبد الحافظ وتم تسجيل البيان بصوته وحُفظ فى أرشيف الإذاعة».

وقد سبق للأستاذ محمد عبد السلام الزيات أن كتب هذه الواقعة فى جريدة الأهالى يوم ٩ سبتمبر ١٩٨٧ وحدد أن موعد حدوثها كان بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وكان أنور السادات وقتئذ رئيسا لمجلس الأمة.

وعندما استمعت أخيرا فى إحدى المناسبات من الإذاعة المصرية إلى البيان الأول للثورة مسجلا بصوت الرئيس السادات وهو التسجيل الذى اعتقد أن الأستاذين الزيات وجلال معوض قد تحدثا عنه كما أسلفنا لاحظت أن الرئيس السادات قد أخطأ فى النحو فى إحدى الكلمات ففى عبارة «وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كلَّه أصبح يعمل لصالح الوطن» قرأ كلمة (كلَّه) بالضم فقال (كلُّه) مع أنها تعرب توكيداً معنويا لكلمة الجيش وما دامت كلمة الجيش منصوبة لأنها اسم أن فيكون توكيدها منصوبا مثلها،

ويبدو أنه ظن أنها خبر أن فرفعها ومن العجيب أن الفنان القدير أحمد زكى بطل الفيلم السينمائى الناجح (أيام السادات) قد أخطأ هو الآخر فى نطق الكلمة نفسها ولكنه قرأها بكسر اللام فقال (كلِّه) ولا أدرى على أى أساس قرأها بالكسرة؟ » .

أين كان أعضاء لجنة القيادة ليلة ٢٣ يوليو؟

لم يشترك من أعضاء لجنة القيادة فى الخطة الفعلية للتحركات سوى ضابطين فقط أولهما الرائد كمال الدين حسين الذى تحرك مع وحدات سلاح المدفعية وأشرف بنفسه على تنفيذ وحداتها للخطة، وثانيهما هو الرائد خالد محيى الدين الذى تولى قيادة الكتيبة الميكانيكية التابعة لسلاح الفرسان واشترك بقوته ضمن نطاق الحصار الممتد من ميدان روكسى إلى العباسية .

ولم يكن لعبد الناصر وعبد الحكيم عامر دور معين فى الخطة لعدم ارتباطهما بوحدات فى خطة التحرك، فقد كان عبد الناصر مدرسا بكلية أركان الحرب وكان عبد الحكيم عامر من رئاسة الفرقة الأولى المشاة برفح وكان موجودا فى القاهرة فى إجازة ميدان .

وفى الوقت الذى قام فيه المقدم يوسف صديق على رأس قوته بمعاونة تروب من السيارات المدرعة بعملية اقتحام مبنى رئاسة الجيش كان عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرقبان العملية وهما يقفان قرب الكوبرى المجاور للأرض الفضاء المقام عليها حاليا مسجد عبد الناصر - وقد كان لوقفتهما فى هذا المكان دون الاشتراك فى عملية اقتحام رئاسة الجيش مجال لتوجيه النقد إليهما لتقاعسهما عن الاشتراك فى المعركة .

وعلى الرغم مما فى هذا النقد من وجاهة إلا أنه ثبت أن وجودهما خارج العملية قد حقق فوائد عديدة، فهو الذى أتاح الفرصة للنقيب عمر محمود قائد السرية الرابعة من الكتيبة ١٣ مشاة للاندفاع بسرعة إلى مبنى رئاسة

الجيش بعرباته بمجرد وصوله إلى الكوبرى قادما من الطريق الفرعى المجاور للمستشفى العسكرى عندما تصدت لإيقافه فصيلة مدافع الماكينة التى وضعها يوسف صديق لسد الطريق على القادمين من مصر الجديدة فقد كان لتدخل عبد الحكيم عامر بين القوتين الفضل فى عدم حدوث اشتباك بينهما وفى سرعة وصول السرية مبنى رئاسة الجيش فى الوقت المناسب، مما أتاح الفرصة لفصيلة منها فى الاشتراك مع يوسف صديق وقوته فى الصعود إلى الطابق الثانى وأسر الفريق حسين فريد والقادة الذين كانوا معه بالمكتب.

وبمجرد أن تم الاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش صعد جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى مكتب الفريق حسين فريد رئيس الأركان مع مجموعة من الضباط الأحرار وطلب عبد الناصر من الرائد جمال حماد الاتصال تليفونيا باللواء محمد نجيب قائد الحركة، وعندما وصل محمد نجيب جلس على مكتب الفريق حسين فريد وجلس حوله عبد الناصر وعامر ومجموعة من الضباط الأحرار وأخذوا فى التشاور بخصوص الخطوات القادمة، واشتركوا فى جميع الاتصالات التليفونية التى كانت تدور بين الحكومة فى الإسكندرية وقيادة الحركة فى القاهرة والتى انتهت بتكليف على ماهر بتشكيل الحكومة الجديدة.

وقد توجه عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم بعد الساعة الواحدة صباحا بسيارة البغدادى بعد أن مرا على بيوت بعض زملائهما الطيارين لإخطارهم بموعد الحركة ولكى يقوموا بتأمين المطارات فى الصباح - ،وعندما وصلا إلى مبنى رئاسة الجيش وقعا فى أسر بعض الجنود الذين كانوا يتولون حراسته وعندما استمعا إلى صوت عبد الحكيم أخذا يصيحان باسمه حتى حضر إليهما وأطلق سراحهما وانضما بعد ذلك إلى عبد الناصر وعبد الحكيم وباقى زملائهما الذين كانوا فى رئاسة الجيش . . أما جمال سالم وصلاح سالم فقد كان الاثنان بعيدين فى تلك الليلة عن مسرح الأحداث، إذ كان جمال

سالم فى العريش بينما كان صلاح سالم فى رفح وكان موكولا إليهما مهمة السيطرة على قوات رفح والعريش بمجرد وصول إشارة النجاح.

وحوالى الثالثة صباحا وصل أنور السادات إلى مبنى رئاسة الجيش بعد أن تعثر طويلا بين نطاقات الحصار فى العباسية وكوبرى القبة، وأخيرا استطاع الوصول إلى الكوبرى الذى يواجه المستشفى العسكرى وكاد يفشل فى المرور من الكمين الموضوع فوق الكوبرى لولا سماعه من بعيد صوت عبد الحكيم عامر فناداه بصوت عال وأتاح له عامر فرصة المرور فوق الكوبرى والانضمام إلى زملائه الضباط الأحرار الموجودين بمبنى رئاسة الجيش. وكان السادات قد وصل إلى القاهرة فى الرابعة بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ يوليو فى القطار القادم من غزة بعد أن استقل القطار من رفح حيث كان يعمل بآلاى اشارة الفرقة الأولى. وكان عبد الناصر قد أرسل إليه حسن إبراهيم بالطائرة يوم ٢١ يوليو والتقى به فى مطار العريش حيث أبلغه رسالة عبد الناصر بالنزول إلى القاهرة للاشتراك فى الحركة ليلة ٢٣ يولية والقيام بالدور الموكول إليه فى الخطة وهو تعطيل شبكات التليفونات بالسنترال الرئيسى بشارع رمسيس، وقد أكد حسن إبراهيم أنه أخطر جمال سالم وأنور السادات فى مطار العريش بأن موعد الثورة هو ليلة ٢٣ يوليو ولكن السادات روى رواية أخرى وذلك فى الصفحة ١١٩ من «البحث عن الذات» عن واقعة لقائه مع حسن إبراهيم فى مطار العريش ونزوله إلى القاهرة إذ قال: «فى يوم ٢١ يوليو أرسل عبد الناصر رسالة لى مع حسن إبراهيم تسلمتها فى مطار العريش يطلب منى فيها أن أنزل إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو لأن الثورة قد تحدد لقيامها ما بين ٢٢ يوليو و ٥ أغسطس.

وفعلا وصلت القاهرة يوم ٢٢ يوليو .. ولكنى لم أجد عبد الناصر فى انتظارى على محطة السكة الحديد كعادته فقلت فى نفسى لابد أن الوقت لم

يحن بعد .. ولذلك توجهت إلى بيتى واصطحبت زوجتى إلى السينما ولكننى عندما عدت إلى البيت فى منتصف الليل وجدت بطاقة من عبد الناصر يطلب منى فيها أن أقابله فى منزل عبد الحكيم عامر الساعة ١١ مساء وعلمت من البواب الذى سلمنى هذه البطاقة أن عبد الناصر قبل أن يترك البطاقة أتى إلى بيتى مرتين» .

كيف تصرفت الجبهة المعادية للثورة؟

لم يستغرق وصول نبأ سقوط مبنى رئاسة الجيش فى أيدى الثوار واعتقال جميع القادة الموجودين بها إلى اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة إلا بضع دقائق، فقد كان الحكمدار قد أرسل الرائد حسين الريحانى من البوليس السياسى إلى حى العباسية وكوبرى القبة حيث منطقة معسكرات الجيش لمراقبة الحال، ولم يستطع حسين الريحانى الاقتراب من كردونات الجيش التى ضربت الحصار حول المنطقة العسكرية بأكملها خشية وقوعه فى الأسر فاكتفى بالمراقبة من بعيد – وعندما استمع إلى صوت الطلقات النارية وتحركات السيارات والمدرعات أدرك أن مبنى رئاسة الجيش قد سقط في يد الضباط الثائرين، وأن الفريق حسين فريد وجميع من معه من القادة قد تم اعتقالهم.

وأسرع حسين الريحانى إلى أقرب تليفون وكان فى محطة البنزين التى تقع أمام المستشفى العسكرى من الناحية الأخرى من شريط المترو – وما كاد حسين ينقل النبأ إلى اللواء أحمد طلعت حتى أحس بأن رئيسه يكاد يطير من الفرحة ليس تضامنا مع الثوار وإنما ليثبت صحة النبأ الذى أبلغه إلى المسئولين فلم يصدقوه فى بادئ الأمر وقبلوه فى النهاية على مضض وها هى ذى الفرصة قد سنحت له ليظهر شماتته فيهم، حتى يصدقوا أخباره فى المستقبل، وكم كان تفكيره سقيما فى تلك اللحظة وأفقه ضيقا فأنى لهم بعد ما حدث أن يحدثوه أو يصدقوه بعد أن هوت الكراسى من تحته وتحتهم؟

المهم أن اللواء طلعت أمر الريحانى وقد بدأ فى صوته الانفعال أن يستمر فى عملية الملاحظة وأن ينقل إليه أولا بأول كل ما يقع تحت سمعه وبصره من أحداث.

وكان فاووق وأسرته لا يزالون فى الحفل الساهر الذى أقيم بقصر المنتزه ابتهاجا بتقلد إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية وزارة الحربية، ولكن رغم تظاهر فاروق بالشجاعة وعدم الاكتراث كانت نفسه من الداخل نهبا للخوف والفزع، فقد توالت الأنباء التى تؤكد خروج بعض وحدات من الجيش من معسكراتها بالقاهرة.

وأمر فاروق باستدعاء اللواء عبد الله النجومى وعندما حضر أمره بالاتصال فورا بالفريق حسين فريد بالقاهرة ليسأله عن حقيقة الموقف. وأخذ الوجوم يسيطر على ناريمان وفوزية وفايزة وإسماعيل شيرين ومحمد على رءوف وضاعت بهجة الحفل الساهر لكثرة ما استمعوا إليه من الأنباء السيئة التى كان ينقلها، إليهم الشماشرجى الخاص محمد حسن السليمانى، وتوقفت الموسيقى وخيم صمت حزين على الأسرة المالكة وأخيرا انصرفوا جميعا مهمومين.

وفى الثانية صباحا جاء النجومى يحمل أنباء سارة إلى الملك فقد اتصل برئاسة الجيش فى القاهرة وقال له الضابط المنوب ان الفريق حسين فريد نجح فى معالجة الحال وإن كل شيء هادئ الآن.

كما نقل حيدر إلى الملك تليفونيا نتيجة اتصالاته مع اللواء حافظ بكرى قائد المدفعية، فقد أكد له سلامة الموقف وأن حالة الطوارئ قد أعلنت وأن قوات المدفعية كلها رهن إشارة القائد الأعلى. ودب بعض الاطمئنان إلى نفس فاروق واستسلم قليلا للرقاد ولو كان قد عرف أن الذى رد على النجومى كان جمال عبد الناصر وأن الفريق حيدر كان بسلامة نيته ضحية لخدعة من النقيب الجيزاوى لماعرف النوم سبيلا إلى عينيه.

وكان مرتضى المراغى وزير الداخلية من ناحية أخرى على اتصال دائم باللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة الذى كان أول من أبلغه أنباء حركة الجيش، فنقل الخبر فى حوالى العاشرة مساء إلى رئيس الوزارة نجيب الهلالى وفى الثانية صباحا وصلت الأنباء إلى مرتضى المراغى من حكمدار القاهرة بأن رئاسة الجيش قد سقطت، وأن حسين فريد وبعض القادة قد اعتقلوا وان تحركات قوات الجيش قد ازدادت فى المنطقة العسكرية بشكل خطير.

وبادر مرتضى المراغى بالاتصال تليفونيا من الإسكندرية بمحمد نجيب فى منزله بالقاهرة وقال له «إن بعض أولادك قائمون باضطراب فى كوبرى القبة ورجاؤنا أن تمنعهم حرصا على مصلحة الوطن».

ورد نجيب قائلا «أنا معنديش أولاد ولا حاجة».

قال المراغى «فيه شوية ضباط متهورين عاملين دوشة».

قال نجيب «أعرف منين الكلام ده يمكن حد مدبر مكيدة ضدى علشان أروح وتمسكونى وتقولوا ده شريك معاهم» فرد المراغى بأنه سيحضر نجيب الهلالى ليتحدث إليه بنفسه ويعطيه الضمان الذى يريده، وبعد قليل دق جرس التليفون من جديد وتكلم رئيس الوزراء بنفسه قائلا «أنا أستاذك يا نجيب ومستقبل الوطن متوقف عليك فأرجوك تعمل على تهدئة الموقف لأن الإنجليز سيحتلون القاهرة وتبقى مسألة خطيرة» فطمأنه محمد نجيب قائلا «إنى ذاهب لأرى الحالة بنفسى».

واستيقظ فاروق مبكرا على نبأ استيلاء الضباط الأحرار على مبنى رئاسة الجيش واعتقال الفريق حسين فريد وكبار قادة الجيش والاستيلاء على محطة الإذاعة كما علم أن بيانا سيذاع منها فى السابعة صباحا باسم قيادة الثورة فاتصل فاروق بكريم ثابت وطلب منه بحكم صلاته السابقة بالإذاعة كمستشار لها منع إذاعة البيان بأية وسيلة، وبادر كريم بالاتصال بمحطة الإرسال فى «أبو زعبل» وطلب من المهندس الجارحى القشلان المسئول عن

إدارة المحطة فى هذه الليلة فك المحطة قائلا له إنه سيرسل له ثلاثة لوارى وثلاثة تاكسيات لأخذ المحطة. وقد ذكر المهندس الجارحى القشلان أن الغرض من إرسال اللوارى كان هو تحميلها بقطع التشغيل الرئيسية والاحتياطية للمحطة حتى لا يمكن إدارتها أما الغرض من إرسال التاكسيات فكان هو نقل المهندسين وعددهم سبعة ومثلهم من الفنيين من منازلهم لإبعادهم عن «أبو زعبل» وبذا يضمن تماما عدم تشغيل المحطة. وفى نفس الوقت وبناء على تعليمات مرتضى المراغى وزير الداخلية أصدر رئيس البوليس السيا سى اللواء محمد إبراهيم إمام أمره إلى المختصين فى محطة كهرباء «أبو زعبل» بقطع التيار الكهربائى فلما أجابوه بأن معنى ذلك حرمان مستشفى الجزام ومستشفى العمال وشركة ماركونى من الكهرباء قال لهم «كل ده مش مهم فاهمين؟».

وفى أول ضوء يوم ٢٣ يوليو وبناء على تعليمات الملك طار حسن عاكف طيار الملك الخاص بطائرة داكوتا من مطار النزهة بالإسكندرية وهبط فى مطار ألماظة الحربى قرب حظيرة السرب الملكى، وكان الغرض من حضوره كما ذكر قائد الأسراب حسن إبراهيم فى حديثه المنشور بمجلة المصور فى ٨ أغسطس ١٩٥٨ هو معرفة حقيقة ما يحدث بالقاهرة وليستعين بطائرات السرب الملكى فى القضاء على الثورة حيث يطير بهذا السرب إلى أنشاص، ومن هناك توضع خطة لإحباط عمليات وتحركات الضباط الثائرين .

وقد ذكر حسن عاكف أنه بمجرد وصوله إلى ألماظة حوالى الفجر يوم ٢٣ يوليو اتصل بضباط السرب الملكى للحضور إلى مطار ألماظة على وجه السرعة فأبلغوه أن كمائن الجيش تقبض على الضباط فى العباسية ومصر الجديدة، فطلب منهم تفادى هذه الكمائن أو الحضور بتاكسيات إلى مطار إمبابة ليطير إليهم بالطائرة الداكوتا لأخذهم رغم صغر حجم المطار. وفشلت محاولات معظم ضباط السرب الملكى فى الوصول إلى حسن عاكف بحظيرة السرب الملكى بمطار ألماظة.

وقد ذكر قائد الجناح مدكور أبو العز قائد السرب الملكى عند قيام الثورة أنه توجه صباح ٢٣ يوليو إلى مطار الماظة فى عربته الخاصة وكان برفقته قائد الأسراب فوزى الجبالى وقائد السرب مهندس عبد الحميد محمود والنقيب عبد المجيد نعمان والملازم مالك متوشالح، وعندما حاولوا الدخول من الباب الرئيسى للمطار اعترضهم قائد الأسراب حسن إبراهيم تعززه قوة من الدبابات والمشاة، وطلب منهم العودة إلى منازلهم ورفض مدكور أبو العز تنفيذ هذا الطلب ودارت مناقشة حادة بينه وبين حسن إبراهيم انتهت باصطحاب حسن ابراهيم لمدكور أبو العز ورفاقه إلى مبنى رئاسة الجيش بكوبرى القبة، حيث صدر أمر القيادة بوضعهم فى المعتقل بالكلية الحربية مع باقى القادة والضباط الذين تم اعتقالهم من قبل من الجيش والطيران.

ولكن بعض الضباط الطيارين تمكنوا من الوصول وبدأوا مع حسن عاكف فى تجهيز طائرات السرب الملكى للإقلاع بها إلى الإسكندرية ولكن أنباء وصول حسن عاكف وتجهيز طائرات السرب الملكى للإقلاع لم تلبث أن وصلت إلى أسماع قيادة الحركة فارسلوا لوريا محملا بجنود من الجيش بقيادة ملازم للقبض على حسن عاكف ومنع الطائرات من الإقلاع من المطار، وبمجرد وصول جنود الجيش انتشروا بأمر قائدهم وبدأوا فى إطلاق النار من أسلحتهم على الطائرات فأصابوا الطائرة الملكية ببعض الطلقات وكان بها قائد الأسراب سعد الدين الشريف ولكنه لم يصب بأذى، وإزاء ذلك بادر حسن عاكف بالقفز إلى طائرة هليكوبتر من طراز سيكورسكى ٥١ وحلق بها على ارتفاع بضعة أمتار من سطح الأرض ولمقاومة النيران المنهالة على الطائرة انقض حسن عاكف بالهليكوبتر على الجنود وقام بالهجوم عليهم قريبا جدا من الأرض مما اضطرهم إلى الانبطاح والزحف إلى داخل الحظيرة. ونظرا لإصابة الهليكوبتر ببعض الطلقات فى غطاء الماكينة اضطر حسن عاكف إلى الطيران على ارتفاع منخفض حتى تمكن من النزول سالما فى مطار أنشاص.

وكانت بالمطار طائرة قديمة من طراز « سى ٤٦ » تركها الأمريكان بعد الحرب فأدار عاكف الطائرة بعد عناء شديد لكبرها إذ تحتاج لأكثر من شخص

لإدارتها، وقبل إقلاعه اتصل تليفونيا بقصر عابدين من تليفون سرى تحت الأرض متصل رأسا بعابدين طالبا إيصاله بالسرب الملكى بألماظة باعتبار أنه يتكلم من مطار فاروق (القاهرة الدولى حاليا) وليس من انشاص للتضليل، وبالفعل أرسلت قوة من الجيش إلى مطار فاروق لاعتقاله ولكنها لم تعثر له بالطبع على أثر ... وحلق بعد ذلك حسن عاكف بطائرته فى اتجاه الصحراء الغربية خشية مطاردته بالطائرات المقاتلة ودار دورة كبيرة نزل فى إثرها إلى مطار الدخيلة، حيث التقى بقائد المطار قائد الأسراب عدلى الشافعى لاعب التنس الدولى المعروف وطلب منه الاتصال بقيادة الثورة مع إبداء استعداده للنزول بالهليكوبتر قرب مبنى رئاسة الجيش لمعرفة طلبات الضباط الثائرين لإبلاغها إلى الملك على شرط إعطاء الضمان له بعدم اعتقاله. وبادر عدلى الشافعى بالاتصال بقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى ولكنه رفض طلب حسن عاكف . وخشى حسن عاكف من القبض عليه بعد أن علمت القيادة بأنه فى مطار الدخيلة فاستقل عربة جيب من المطار وأسرع بها إلى قصر المنتزه وفوجئ الملك بدخول حسن عاكف عليه ببنطلون وقميص مفتوح وهو طويل الذقن منكوش الشعر وأخذ فى ذهول يستمع إليه وهو يروى له مغامرته المثيرة.

عملية الاستيلاء على المطارات

كان الضباط الطيارون قد وصلوا فى ساعة مبكرة صباح ٢٣ يوليو إلى المطارات الحربية الثلاثة (ألماظة - مصر الجديدة - غرب القاهرة) وفقا لتعليمات عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم اللذين كانا قد قاما بالمرور قبل منتصف الليل على عدد كبير منهم فى بيوتهم لإبلاغهم بموعد الحركة، كى يبادروا فى الصباح الباكر بالقيام بعملية الاستيلاء على المطارات الحربية الثلاثة بالقاهرة وتولى قيادتها وتأمينها بفرض الحراسة المشددة عليها وعدم تنفيذ أى أوامر تأتيهم من قياداتهم القديمة.

وقام الضباط الطيارون وعلى رأسهم المقدمون وجيه أباظة وعمر الجمال ومحمد شوكت والرائد محمد صادق القرموطى بتنفيذ الواجب المحدد لهم وتمكنوا من السيطرة على المطارات وتأمينها فى وقت مبكر من الصباح..

وسرعان ما اتصل بهم البغدادى وحسن إبراهيم لإبلاغهم بنجاح الحركة ولكى يقوموا بتدعيم قوات الحركة بطائراتهم فى الجو - واستبدت الفرحة بنسور مصر فانطلقوا يشقون الفضاء بطائراتهم فى مختلف أنحاء البلاد مما ترك أثرا عميقا فى رفع معنويات الجيش والشعب، وعلى العكس أصاب الملك وأعوانه بخيبة الأمل واليأس ومنعه من التفكير فى الهروب.

الاستيلاء على محطة الإرسال
ومحطة الكهرباء فى «أبو زعبل»

أثار وجود معسكر الحدود بالجبل الأصفر المجاور لمحطة الإرسال الخاصة بالإذاعة فى أبى زعبل مخاوف الرائد مجدى حسنين، خشية أن تصدر أوامر من حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود من الإسكندرية إلى قوة الحدود بالجبل الأصفر بالاستيلاء على محطة الإرسال مما يتيح لهم فرصة التحكم فى الإذاعة وتعطيلها لمنع إذاعة البيان الأول للثورة، وبادر مجدى حسنين بمقابلة جمال عبد الناصر فى الثالثة صباحا أمام مبنى رئاسة الجيش وشرح له مخاوفه فكلفه بالاستيلاء على المحطة وأن يأخذ معه تروب من السيارات المدرعة، وقاد مجدى حسنين العملية بمعاونة تروب من السيارات المدرعة بقيادة النقيب عبد الفتاح على أحمد الذى كان يرافقه النقيب مهندس أحمد جمال علام.

وحينما وصل مجدى حسنين إلى محطة الإرسال وجدها مضاءة ومغلقة ووجد بها اثنين من المهندسين كان أحدهما الجارحى القشلان فأبديا تجاوبا معه واستعدادا لمعاونته. ولكن التيار الكهربائى لم يلبث أن انقطع عن المحطة فأسرع مجدى حسنين إلى محطة الكهرباء فوجد المسئول عن إدارتها يتحدث بالتليفون فهدده بمسدسه فأدار المحطة على الفور.

ومن الطريف أنه بعد استيلاء قوة الجيش على محطة الإرسال وفى حوالى الساعة السادسة صباحا وصلت اللوارى والتاكسيات التى كان كريم ثابت قد سبق اتفاقه مع الجارحى القشلان على إرسالها لنقل المحطة بعد فك أجزائها، ولما توجه المسئول عن العملية إلى الجارحى وسأله عن الأمانة قال له «مفيش» ولما طلب منه أجر التاكسيات أجابه الجارحى أيضا «مفيش».

مجموعة اعتقالات قادة الجيش

كانت مجموعة الاعتقالات تقوم بواجبها طبقا لتطور الخطة وكانت تتكون من الرائد كمال رفعت والرائد محمد البلتاجى ووضع تحت قيادتهما تروب من السيارات المدرعة بقيادة الملازم أول آمال المرصفى ... وفى الطريق إلى مصر الجديدة توقفت المجموعة أمام مبنى رئاسة الجيش بعد انتهاء عملية اقتحامها فاستلموا كبار القادة المعتقلين وتوجهوا بهم إلى مبنى الكلية الحربية المواجه لرئاسة الجيش حيث سلموهم إلى المجموعة التى تولت إعداد المعتقل الجديد بالكلية الحربية وكانت تتكون من الرواد حمدى عاشور وعبد الحليم عبد العال وحسين حمودة وكمال الحناوى.

وتوجهت مجموعة الاعتقالات بعد ذلك إلى مصر الجديدة حيث تم اعتقال اللواء سعد الدين صبور مدير هيئة التدريب الحربى فى منزله والعميد طيار حقى هارون الذى حاول أن يقاوم وأن يستخدم مسدسه مما اضطر كمال رفعت إلى استخدام القوة معه وتم اعتقاله بعد أن كسرت ترقوته، وتم للمجموعة كذلك اعتقال قادة الجيش والطيران الآخرين ونقلهم إلى المعتقل بالكلية الحربية.

الاتصال بالمناطق الخارجية

لم تعرف معظم المناطق الخارجية أنباء نجاح الحركة إلا متأخرا فإن منطقة العريش ومنطقة القناة لم يعرفا بنجاحها إلا من محادثة تليفونية تمت فى الثالثة صباحا، وفيها أبلغ العقيد أحمد شوقى الرائد توفيق عبد الفتاح فى منطقة القناة بنجاح العملية ثم طلب منه عبد الناصر إبلاغ الرائد صلاح سالم فى رفح لتعذر الاتصال به تليفونيا، ولم ينجح توفيق عبد الفتاح فى ذلك إلا فى أول ضوء يوم ٢٣ يوليو. وبمجرد أن علم صلاح سالم بنجاح الحركة بادر بالاتصال بالعقيد رشاد مهنا وبقائد الجناح جمال سالم فى العريش وأبلغهما بذلك، وكان رشاد مهنا يعمل قائدا لمدفعية الفرقة الأولى بالنيابة لوجود القائد

فى فرقة ضباط عظام بالقاهرة. ونظرا لأن قائد الجناح جمال سالم كان ضابطا طيارا ولم يكن فى إمكانه السيطرة على وحدات الجيش فى العريش لعدم وجود صلات وثيقة بينه وبين الضباط، لذلك تم الاتفاق بين صلاح سالم ورشاد مهنا على أن يتولى صلاح مسئولية السيطرة على وحدات الجيش فى رفح بينما يتولى رشاد مهنا مسئولية السيطرة على وحدات الجيش بالعريش وبادر رشاد مهنا بابلاغ نبأ نجاح الحركة إلى جميع آلايات المدفعية وكتائب المشاة المرابطة فى منطقة العريش بمعاونة النقيب محمد حسن غنيم أركان حرب مدفعية الفرقة.

وقام رشاد مهنا باعتقال العميد مجدى الزارع قائد لواء المشاة بالعريش ووضعه تحت الحراسة حتى تم ترحيله بالقطار إلى القاهرة.

وفى رفح قام الرائد صلاح سالم بالتعاون مع العقيد عبد الفتاح فؤاد بالسيطرة على وحدات منطقة رفح، وتم إبلاغ اللواء أ. ح محمد إبراهيم سيف الدين قائد الفرقة الأولى بنبأ قيام الحركة، ونظرا لأنه كان يتمتع بشخصية قوية ومحبوبة ولذا لم يحاول أحد المساس به وبادر اللواء سيف الدين بإرسال برقية تأييد إلى اللواء محمد نجيب باسم وحدات الفرقة الأولى فى سيناء. واقتنع قائد الفرقة بضرورة تركه قيادة الفرقة بسلام فقد كان الوضع شديد الحساسية والخطورة نظرا لوجود القوات الإسرائيلية على الحدود.. وسافر اللواء سيف الدين إلى القاهرة وحضر إلى مقر القيادة بكوبرى القبة وفوجئ جميع الضباط الموجودين فيها بحرس القيادة يخرج تحت السلاح وبالبروجى يضرب نوبة سلام اللواء، وأسرعوا إلى الشرفة ليروا اللواء الوحيد منذ ٢٣ يوليو الذى يدخل إلى مقر القيادة بسيارته وتجرى له مراسم التحية فقد كان جميع زملائه ما زالوا فى المعتقل بالكلية الحربية.

وكانت الإسكندرية تعتبر أخطر المناطق بالنسبة لوضعها الفريد إذ كان فيها الملك والحكومة وقوابتها الحرس الملكى والقائد العام للقوات المسلحة

وقوات بحرية جلالة الملك (كما كانت تسمى وقتئذ) وقوات خفر السواحل بخلاف وحدات الجيش المرابطة بها، ولذا كانت فى الواقع أشد المناطق حساسية - وكان عبد الناصر قد أرسل أحد أشقائه إلى النقيب أحمد حمروش الضابط بالآلاى المضاد للطائرات بالإسكندرية لمقابلته بالقاهرة - وقد ذكر حمروش أنه التقى بجمال عبد الناصر فى حوالى الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ٢٢ يوليو أمام منزله بكوبرى القبة، (شاهدت هذا اللقاء بنفسى فقد كنت بداخل سيارة عبد الناصر مع أحمد شوقى وعبد الحكيم عامر ونحن فى طريقنا إلى منزل صلاح نصر عندما أوقف عبد الناصر سيارته أمام منزله كى يلتقى مع أحمد حمروش).

وكانت مفاجأة له عندما أخطره بأن الجيش سيتحرك فى نفس الليلة وكلفه بالاتصال بالضباط الأحرار فى الإسكندرية واستفسر منه حمروش عن طبيعة الدور الذى يمكن أن تقوم به قوات الإسكندرية. فأجابه بأن المطلوب هو تأمين المنطقة والسيطرة عليها دون تحريك للقوات أو حدوث تناقضات بين حامية الإسكندرية وحامية القاهرة. وكان عبد الناصر يتوقع بالطبع أن يبادر أحمد حمروش بعد أن حمّله هذه الرسالة بالسفر فورا إلى الاسكندرية للاتصال بالضباط الأحرار هناك والعمل على تنفيذ توجيهاته، ولكن أحمد حمروش أضاع الوقت الثمين فى مقابلات بالقاهرة مع بعض زملائه من أعضاء منظمة حدتو فى بيوتهم وهم أحمد فؤاد وخالد محيى الدين ويوسف صديق وسيد سليمان رفاعى مما جعله لا يصل إلى الإسكندرية إلا بعد منتصف الليل.

ونتيجة لتصرف أحمد حمروش البعيد عن روح المسئولية لم يعرف ضباط الإسكندرية بقيام الحركة إلا بعد استماعهم إلى البيان الأول للثورة من الإذاعة فى السابعة والنصف صباح يوم ٢٣ يوليو - وتم عقد مؤتمر لضباط الإسكندرية فى آلاى الأنوار الكاشفة واستقر فيه الرأى على تعيين المقدم عاطف نصار قائدا للمنطقة الشمالية والرائد عبد الحليم الأعسر أركان حرب للمنطقة. وبدأت القيادة الجديدة تمارس مسئوليتها من رئاسة المنطقة بمعسكر مصطفى باشا (معسكر مصطفى كامل بعد الثورة) بعد أن قاموا بإبعاد جميع

القيادات القديمة بمن فيهم الفريق محمد حيدر، وتم لها السيطرة على مصلحة التليفونات وشبكاتها والميناء البحرى و مطارى الدخيلة والنزهة وجميع المرافق الحيوية بالمدينة . وتم توجيه المدافع الساحلية على قصرى رأس التين والمنتزه لمنع فاروق من الهرب، كما وجهت بعض قطع من المدفعية إلى عدة قطع بحرية كان الاعتقاد أنها ستساند الملك ولكن ضباط البحرية سرعان ما أعلنوا جميعا تأييدهم للثورة، وتم عزل اللواء محمود بدر قائد البحرية وتعيين العقيد بحرى حمدى ناشد قائدا بالنيابة، وانضمت قوات الإسكندرية بأكملها إلى الحركة .

* * *

عـزل المـلك فـاروق
ورحيله عن البلاد

الفصل الثالث عشر

لم يكن في حسبان أحد من الضباط الأحرار الذين اشتركوا في ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تتمكن هذه الثورة في غضون بضع ساعات فقط من إحراز ذلك النجاح الباهر الذى أحرزته، وأن تصبح جميع معسكرات الجيش الواقعة في المنطقة العسكرية ما بين العباسية جنوبا وألماظة شرقا وهايكستيب شمالا في قبضة الثوار قبل أن تشرق شمس يوم الأربعاء ٢٣ يوليو.. وفي نفس الوقت كانت قوة من الجيش قد احتلت دارالإذاعة في شارع الشريفين واستوديوهاتها بشارع علـوى ومحطة الإرسال الخاصــة بها فـى (أبو زعبل)، وكانت بضع دبابات قد تمركزت بأماكن ثابتة في منطقة وسط العاصمة مما جعل الناس يدركون أن أمورا خطيرة تجرى في البلاد.

ولم يكن هناك أى خوف من حركة مضادة يقوم بها أحد قادة الجيش القدامى في القاهرة، فقد تم اعتقال معظم القادة الذين كانوا يتولون القيادات الرئيسية في الأسلحة والوحدات المقاتلة وعلى رأسهم الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش، وأودعوا تحت الحراسة المشددة في مبنى الكلية الحربية القديم في كوبرى القبة ونظرا لصدور الأمر بعدم خروج عربات القادة في الصباح لإحضارهم من منازلهم كالعادة إلى مقار عملهم فقد حضر صباح ٢٣ يوليو إلى مبنى رئاسة الجيش بعض القادة الإداريين الذين كانت مساكنهم قريبة من المبنى والذين لم يتم اعتقالهم أثناء الليل مشيا على أقدامهم، واقتادهم ضباط الحراسة إلى مكتب اللواء محمد نجيب حيث أدوا له التحية العسكرية، وكان من بينهم اللواءات السيد عبد المجيد مدير الإمدادات والتموين وعباس حلمى زغلول رئيس إدارة الجيش ونائبه جاد سالم وأمر محمد نجيب بإرسالهم على الفور إلى المعتقل بالكلية الحربية لينضموا إلى زملائهم، ولم يكد يذاع البيان الأول للثورة من دار الإذاعة بالقاهرة في الساعة السابعة والنصف صباحا باسم اللواء أ.ح محمد نجيب القائد العام للقوات

المسلحة حتى سارعت جميع الوحدات العسكرية فى القاهرة وفى المناطق الخارجية بإعلان انضمامها إلى ثورة الجيش بعد أن نحى الضباط الشبان المنتمون للضباط الأحرار وزملاؤهم المتعاطفون مع ثورتهم القادة القدامى عن قياداتهم وتولوا هم أعمال القيادة، وهكذا لم تمض أكثر من عشر ساعات على قيام الثورة حتى أصبح الجيش كله تحت السيطرة التامة لقيادة الثورة التى كان يمثلها اللواء محمد نجيب أمام الجيش وأمام الشعب.

وقد حظيت ثورة الجيش منذ الساعات الأولى بتأييد شعبى جارف لم يسبق له مثيل، فقد التفت الجماهير حول أجهزة الراديو يستمعون إلى البيان الأول للثورة وقد غمرتهم الحماسة والفرحة، وفى الساعة التاسعة صباحا خرج من مبنى رئاسة الجيش اللواء محمد نجيب فى عربة مكشوفة يتقدمها ويتبعها عدد من عربات الجيش المليئة بالضباط والجنود ومن حوله الموتوسيكلات وكان يجلس إلى جانبه العقيد أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ مشاة، وعندما اخترق موكب اللواء محمد نجيب شوارع وسط العاصمة قابلته الجماهير المحتشدة فى الشوارع بالتصفيق والهتاف فى الوقت الذى كانت فيه الإذاعة تعيد إذاعة البيان الأول للثورة فى فترات متقطعة بعد أن تم لها تسجيله.

الاتصالات لمنع البريطانيين من التدخل:

بعد هذا النجاح السريع غير المتوقع للثورة بدأ الضباط الذين تولوا قيادتها يشعرون بالموقف الحرج الذى أصبحوا يواجهونه فقد كان عليهم التفكير بسرعة فى الخطوات القادمة التى ينبغى عليهم اتخاذها بعد أن غدوا فى موضع المسئولية، وكان عليهم الإجابة بحسم ووضوح على السؤال الذى أخذ يوجه إليهم من كل حدب وصوب وهو ماذا يريدون؟.. ولم يكن لدى أعضاء لجنة القيادة فى واقع الأمر متسع من الوقت قبل قيام الثورة لوضع خطة مفصلة يتم تنفيذها على مراحل، كما أن الظروف الحرجة التى كانت تحيط بهم لم تكن تسمح لهم بمثل هذا التفكير، وقد جرفتهم الأحداث فى تيارها

عندما اضطروا إلى التعجيل بموعد الثورة الذى كان محددا له أصلا شهر نوفمبر ١٩٥٢، وكان سر التعجيل بموعد الثورة يرجع إلى صدور قرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط في ١٦ يوليو ٥٢ وكان هذا القرار هو ناقوس الخطر الذى أيقظ أعضاء مجلس قيادة التنظيم من غفوتهم، فبادروا بعقد ثلاثة اجتماعات متتالية فى أيام ١٧و ١٨ و١٩ يوليو، ويتضح لنا من دراسة ما دار فى هذه الاجتماعات أن الشكل النهائى للعمل الذى تقرر القيام به للرد على قرار حل مجلس إدارة النادى وكذا موعد هذا العمل لم يتم تحديدهما بصفة قاطعة إلا قبل ٤٨ ساعة فقط من الموعد الذى قامت فيه الثورة بالفعل، ولم يكن من المعقول فى مثل هذه الظروف الصعبة التفكير فى خطوة أبعد من الخطوة التى تم تنفيذها بالفعل بنجاح تام وهى العمل على السيطرة على القوات المسلحة، بينما تأجلت الخطوات التى تعقب ذلك إلى ما بعد التأكد من نجاح هذه الخطوة أولا، فقد كانت الخطوة الأولى نفسها معلقة فى كف القدر وكان الأمل فى نجاحها لا يتجاوز ٢٠٪ (كما قرر عبد الناصر فى إحدى خطبه) وكانت الفترة الباقية على بدء تنفيذها لا تزيد على بضعة أيام، وكان الإعداد الدقيق لضمان نجاحها يحتاج إلى جهود فوق طاقة البشر ولم يكن فى الإمكان تأجيل قيام الثورة أكثر من ذلك، فقد بدأت أجهزة الأمن تضع يدها على أسماء بعض أعضاء لجنة القيادة وبعض أعضاء التنظيم وأصبح الموقف بمثابة صراع مع الزمن أو سباق الموت بين الملك وأجهزته وضباط لجنة القيادة، وكان السؤال المطروح هو: من الذى سيسبق غريمه فى توجيه ضربته القاتلة؟ وفور إحراز النجاح المبدئى للثورة اتجه تفكير قادتها فى الساعات الأولى من فجر يوم ٢٣ يوليو صوب الخطر الأكبر الذى كان يهددها بأفدح الأخطار وهو احتمال تدخل الجيش البريطانى الذى كان يبلغ تعداده ثمانين ألف مقاتل، والذى كان يرابط فى معسكراته بمنطقة القناة على مسافة حوالى مائة كيلو متر من القاهرة، ولم يكن لدى الجيش المصرى وقتئذ أية مقدرة على مواجهته فى حالة زحفه على القاهرة نظرا لتفوقه تفوقًا ساحقا فى الأسلحة والمعدات،

وكان أهم ما يشغل أذهان قيادة الثورة هو تجنب الكارثة التى جرت منذ سبعين عاما حينما تدخل جيش الغزو البريطانى للقضاء على الثورة العرابية فى عقب التآمر الذى تم بين بريطانيا والخديو الخائن توفيق مما أدى إلى الاحتلال البريطانى لمصر، وكان الأمل كبيرا لدى قيادة الثورة فى أن الظروف الدولية وسمعة فاروق السيئة ومباذله وفجوره التى أصبحت موضع استنكار الرأى العام فى الداخل والخارج لن تشجع بريطانيا على أى تحرك عسكرى لحمايته، ومن باب الحرص والحذر وتجنبًا لحدوث أى صدام متوقع فى حالة ارتكاب بريطانيا لحماقة التدخل فكر بعض قادة الثورة فى ضرورة الاتصال بواحد من كبار المسئولين بالسفارة البريطانية بالقاهرة لإبلاغ الحكومة البريطانية بأن الثورة العسكرية التى قام بها الجيش المصرى هى حركة داخلية وأن هدفها هو تقديم بعض المطالب الخاصة بالجيش ولا يوجد أى خطر منها على مصالح الأجانب أو أرواحهم أو ممتلكاتهم، إذ إن الجيش يعتبر نفسه مسئولا عنها مع تحذير البريطانيين فى الوقت نفسه من مغبة تدخل أية قوات بريطانية ضد الثورة، فإن الجيش المصرى تؤازره القوى الشعبية سوف يتصدون لهذه القوات ويقاتلونها مهما كانت التضحيات.

ونظرا لعدم الاهتداء إلى وسيلة مباشرة للاتصال بالسفارة البريطانية، فى هذه الساعة المبكرة من الصباح ولعدم وجود معرفة سابقة بأى شخص من المسئولين بالسفارة البريطانية لذا قام قائد الجناح (المقدم طيار) عبد اللطيف البغدادى بالاتصال بقائد الأسراب (الرائد طيار) على صبرى مدير مخابرات الطيران هاتفيا فى منزله- ولم يكن من الضباط الأحرار-، وعندما استيقظ من نومه دعاه للحضور إلى مبنى القيادة حيث كلف بالذهاب للقاء مساعد الملحق الجوى الأمريكى «الكولونيل دافيد إيفانز» الذى كانت تربطه به صلة صداقة بحكم عمله كى يقوم بإبلاغ السفير الأمريكى جيفرسون كافرى بالرسالة التى يريد قادة الثورة إيصالهم إلى البريطانيين وكانت الفكرة أن يتصل السفير الأمريكى بالمستر كروزويل القائم بأعمال السفارة البريطانية لإبلاغه

بهذه الرسالة نظرا لغياب السير رالف سيتفنسون السفير البريطاني الذى كان يقضى وقتئذ إجازته فى باريس، وقد أدى اتصال قيادة الثورة فى ساعاتها الأولى بالسفارة الأمريكية إلى قيام نوع من التفاهم بين ثورة الجيش والولايات المتحدة، ولم تلبث العلاقات أن ازدادت تقاربا بينهما نتيجة للصلات الاجتماعية التى نشأت واللقاءات العديدة التى تمت بين قادة الثورة والمسئولين بالسفارة الأمريكية.

وكان الأمل معقودا على أن تقوم الولايات المتحدة باعتبارها دولة عظمى غير استعمارية بمعاونة مصر فى جهودها الرامية إلى تحقيق جلاء بريطانيا عن منطقة قناة السويس، وقد أدى هذا التقارب الذى نشأ بين قادة الثورة والمسئولين بالسفارة الأمريكية بالقاهرة إلى سريان بعض الشائعات بأن بعض قادة الثورة كانوا على اتصال مسبق بالأمريكيين قبل قيامها، وساعد على انتشار هذه الشائعات الكتاب الذى أصدره مايلز كوبلاند باسم «لعبة الأمم» والذى حاول فيه الإيحاء بأن جمال عبد الناصر كان على اتصال برجل المخابرات المركزية الأمريكية «CIA» كيرمت روزفلت الذى حضر إلى مصر بعد حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ موفدا من السلطات الأمريكية لدراسة الأوضاع السياسية فى مصر، وأستطيع أن أؤكد بالأدلة المنطقية من جهة وعلى ضوء صلتى الوثيقة بعبد الناصر قبل قيام الثورة من جهة أخرى بأن هذه الشائعات لا أساس لها من الواقع، فلو كانت صحيحة لما أصيب قادة الثورة بالحيرة فى ساعاتها الأولى بسبب عدم اهتدائهم إلى الوسيلة التى يمكنهم بها إبلاغ رسالتهم إلى المسئولين بالسفارة البريطانية لتحذير بريطانيا من مغبة تدخلها عسكريا ضد ثورة الجيش، فضلا عن أن عبد الناصر قبل قيام الثورة لم يكن معروفا لدى الأغلبية العظمى من ضباط الجيش وكذا لدى معظم ضباط التنظيم السرى للضباط الأحرار، ومما يثبت ذلك واقعة القبض عليه هو وزميله عبد الحكيم عامر بواسطة ضباط من قوة كتيبة مدافع الماكينة الأولى أثناء توقفها بميدان الكربة بمصر الجديدة، كما لم يكن يتمتع بشعبية داخل الجيش

بحيث تجعل اسمه من الأسماء اللامعة المعروفة في الأوساط المدنية مثل اسم اللواء محمد نجيب، فكيف كان في وسع مندوب المخابرات المركزية الأمريكية الاهتداء إليه وكيف يمكنه أن يتصور أن مثل هذا الضابط المغمور يمكنه التدبير لقيام ثورة عسكرية ضخمة على مثل هذا المستوى داخل الجيش المصري؟.

كيف كلف علي ماهر بتشكيل الوزارة؟

فور أن تم الاستيلاء على مبنى رئاسة الجيش صعدت مجموعة من الضباط الأحرار الذين تولوا قيادة الثورة إلى مكتب الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش الذي أصبح رهن الاعتقال في الكلية الحربية مع عدد كبير من قادة الجيش، ودخل الضباط المكتب الذي لم تسعدهم الظروف من قبل برؤيته وأخذوا يتأملون الصورة الضخمة للملك فاروق المعلقة فوق المكتب، بينما ثبت تحتها لوحة زجاجية تحمل شعار الجيش المعروف وقتئذ «الله- الملك- الوطن» وطلب عبد الناصر من الرائد أ. ح جمال حماد الاتصال باللواء محمد نجيب على الفور- نظرا لأنه كان أركان حربه في رئاسة سلاح المشاة- لإخطاره بنجاح المرحلة الأولى وإتمام احتلال مبنى رئاسة الجيش، وكان اللواء محمد نجيب ساهرا في منزله بالزيتون يعاني أشد حالات القلق والانزعاج بسبب ترقبه الأنباء الخاصة بالثورة، وقد تركزت نظراته على التليفون الذي سوف يحمل له أهم خبر في حياته كما قال، وقد عبر بصدق عما خالجه من مشاعر خلال تلك اللحظات القلقة في الصفحة ٣٤ من كتابه «كلمتي للتاريخ» فقال: «ولم تمض دقائق حتى علا رنين التليفون واستبدت بي الإثارة فقد خامرني يقين بأن اللحظة الحاسمة التي كنت أترقبها قد حانت وأمسكت التليفون بلهفة شديدة وسرعان ما دب الاطمئنان إلى قلبي فقد طرق سمعي صوت الرائد جمال حماد وهو يهنئني بنجاح المرحلة الأولى للخطة، وكان

الرائد جمال حماد أركان حربى بسلاح المشاة وأحد الضباط الأحرار المسئولين عن تنفيذ خطة الثورة وأبلغنى جمال حماد وقتئذ أنه سيرسل لى ثلاث عربات مدرعة لإحضارى من المنزل ولكنى أخبرته بأن لا داعى لذلك فإننى سأركب فورا عربتى الأوبل الصغيرة التى يقودها سائقى الخاص توفيرا للوقت»، ولم تمض فترة وجيزة حتى وصل اللواء محمد نجيب بعربته الخاصة الصغيرة إلى مبنى رئاسة الجيش وقابله الضباط الأحرار الموجودون فى المبنى بحماسة شديدة، وجلس على مكتب الفريق حسين فريد رئيس الأركان ليمارس دوره فى قيادة الثورة والتفت حوله مجموعة من الضباط الأحرار الذين تولوا قيادة الثورة من مختلف الأسلحة، وبعد دقائق قليلة بدأت المكالمات التليفونية تنهال عليه من الاسكندرية التى كانت تعد حتى ذلك الوقت مقر السلطة الشرعية للبلاد، فقد كان فيها الملك فاروق والحكومة الجديدة برئاسة نجيب الهلالى التى حلف أعضاؤها اليمين الدستورية أمام الملك فى قصر المنتزه فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٢ يوليو أى قبل بدء قيام ثورة الجيش بحوالى ست ساعات فقط، كما أن الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة كان يقضى الصيف أيضا فى الاسكندرية وينزل فى فندق سان استيفانو وكان يزاول عمله من المكتب المخصص له بثكنات مصطفى باشا (مصطفى كامل فيما بعد) حيث مقر قيادة المنطقة الشمالية.

ونظرا للانباء التى أبلغت إلى المسئولين بالإسكندرية عن احتلال قوات من الجيش لدار الإذاعة فقد توقعوا أن يذاع بيان موجه من قائد ثورة الجيش إلى الشعب فى الصباح عند افتتاح الإذاعة، ولذا بذلت المحاولات بشتى الوسائل لمنع إذاعة هذا البيان حتى لا يفلت الموقف من الملك والحكومة عقب إذاعة البيان عندما يظهر الشعب تأييده لثورة الجيش كما كان متوقعاً، وبادر مرتضى المراغى وزير الداخلية بالاتصال باللواء محمد نجيب قرب الفجر طالبا منه تأجيل إذاعة البيان لحين حضوره إلى القاهرة والتفاهم معه، ولكن محمد

نجيب اعتذر وبعد قليل اتصل نجيب الهلالى رئيس الوزراء باللواء محمد نجيب وأنبأه أنه قد شكل وزارته هذه المرة بهدف التطهير ومقاومة الفساد ووضع حد لتدخل حاشية الملك فى شئون الحكم، وأن على الجيش أن يمهله ويعطيه الفرصة لتنفيذ برنامجه الإصلاحى ولتطهير أداة الحكم، ورجاه عدم إذاعة البيان من دار الإذاعة لحين وصول مرتضى المراغى الذى سيحضر خصيصا لمقابلته ومعرفة مطالب الجيش، وأن الحكومة على استعداد لتلبية كل ما هو معقول منها وللمرة الثانية اعتذر محمد نجيب وأكد أن البيان سيذاع فى موعده، وغادر مرتضى المراغى مطار النزهة بالأسكندرية فى الصباح الباكر فى طائرة خاصة وبرفقته اللواء عبد المنصف محمود وكيل وزارة الداخلية والأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم وكان مجلس الوزراء قد فوضه للسفر إلى القاهرة ولقاء اللواء محمد نجيب والتفاهم معه حول مطالب الجيش، ولم يكن أحد من المسئولين يتخيل أن الأمور سوف تتطور بعد قليل هذا التطور الخطير الذى جرى.

وبمجرد وصول مرتضى المراغى إلى مكتبه بوزارة الداخلية بالقاهرة فى حوالى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٣ يوليو اتصل باللواء محمد نجيب هاتفيا طالبا منه الحضور إلى الوزارة والاجتماع معه، ولكن قائد ثورة الجيش اعتذر وطلب أن تجرى المقابلة فى مبنى القيادة بكوبرى القبة على أن يرسل حراسة عسكرية لمرافقته إليها وقد ذهبت الحراسة العسكرية فعلا إلى وزارة الداخلية ولكنها لم تجد مرتضى المراغى ولم تعرف مكانه، وقد اتضح أن المراغى عقب حديثه الهاتفى مع محمد نجيب ودعوته له للحضور إلى القيادة اتصل هاتفيا من مكتبه بنجيب الهلالى فى الإسكندرية لإخطاره بمضمون المحادثة الهاتفية التى دارت بينه وبين محمد نجيب فطلب منه رئيس الوزراء عدم الذهاب إلى مقر القيادة والعودة فورا إلى الاسكندرية.

وقد اتضح أن المراغى قد عاد بالسيارة على الطريق الزراعى ووصل الإسكندرية حوالى الساعة الخامسة مساء، وعقب إلقاء المقدم أنور السادات البيان الأول للثورة باسم اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة فى الساعة السابعة والنصف صباحا من دار الإذاعة اتصل رئيس الوزراء هاتفيا من الاسكندرية باللواء محمد نجيب للمرة الثانية خلال بضع ساعات وسأله عن مطالب الجيش لينقلها إلى الملك، ونظرا لعدم وجود خطة معدة من قبل كى يمكن الإجابة بسرعة على هذا السؤال، ولذا بدأ محمد نجيب والضباط المحيطون به من قادة الثورة فى تدوين بعض المطالب الخاصة بالجيش كتطهيره من القادة الفاسدين ومنع اشتراكه فى الحفلات العامة والاستعراضات ورفع المستوى الاجتماعى لضباط الصف والجنود وإلغاء نظام المراسلات الذين يخدمون فى بيوت الضباط، وفضلا عن هذه المطالب تقدم محمد نجيب إلى نجيب الهلالى بثلاثة مطالب مهمة كان الغرض منها جس النبض الحقيقى لموقف الملك فاروق وإدراك عما إذا كان فى مركز ضعف أو قوة وهل يستند على قوات الاحتلال البريطانية أو لا يستند إليها وكانت هذه المطالب هى:

١- تكليف على ماهر باشا بتشكيل الوزارة.

٢- تعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة.

٣- إبعاد ستة من أفراد الحاشية الملكية وهم كريم ثابت وإلياس اندراوس ومحمد حسن السليمانى وحلمى حسين وأنطوان بوللى ويوسف رشاد.

وكان مصطفى صادق عم الملكة ناريمان ومدير شركة طيران «سعيدة» قد أسرع إلى القيادة بمجرد سماع البيان الأول للثورة ورابط على السور الخارجى وأخذ يلح إلحاحا شديدا حتى سمح له بالدخول ومقابلة اللواء محمد نجيب، وحاول مصطفى صادق القيام بدور الوسيط بين ثورة الجيش

والملك ولذا تردد على مبنى القيادة عدة مرات وفى كل مرة يقدم عرضا جديدا للواء محمد نجيب، وقد عرض استعداد الملك للاستجابة إلى مطالب الجيش ولكنه يطلب فقط أن يذيع الجيش بيانا بتأييده للملك وأن يتوجه محمد نجيب بمطالب الجيش إلى الملك كتابة ملتمسا أن يتعطف جلالته بإجابتها، وبرغم رفض هذه العروض المتكررة فإن عم الملكة لم يفقد الأمل وصرح للصحفيين بأن المسألة سوف تنتهى بسلام ثم استقل طائرة توجهت به إلى الاسكندرية.

وكان سر اختيار ثورة الجيش لعلى ماهر لتشكيل الحكومة الجديدة يرجع إلى أنه سياسى قديم محنك يتمتع بشخصية قوية وكان معروفا عنه أنه رجل الأزمات وكان عدم انتمائه لأى حزب يبعد عن الثورة أية شبهة حزبية، كما أنه أثبت مدى وطنيته وإخلاصه فى وزارته الأخيرة التى شكلها عقب حريق القاهرة ولم تستمر أكثر من ٣٣ يوما (من ٢٧ يناير إلى أول مارس ٥٢) فقد تمكن من إعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد.

ولما حاول إجراء المفاوضات مع بريطانيا لمطالبتها بالجلاء تعرض لدسائس السراى ومماطلة السفير البريطانى مما اضطره إلى تقديم استقالته، ولم يكن من المعقول المطالبة بتشكيل على ماهر الوزارة دون الاتصال به شخصيا للتفاهم معه على ذلك ولكن لم يكن أحد من ضباط القيادة له معرفة سابقة به أو بمحل سكنه. ولذا تم الاتصال به عن طريق الصحفى المعروف الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجلة روزاليوسف وطلب على ماهر إرسال مندوبين من القيادة لمقابلته فى منزله لمعرفة مطالب الجيش، وكان إحسان عبد القدوس- الذى كان على صلة سابقة ببعض الضباط الوطنيين حينما فجر على صفحات روزاليوسف قضية الأسلحة الفاسدة- قد حضر إلى مقر القيادة قبيل الفجر وتبعه عدد من الصحفيين حينما شعروا بتحركات الجيش والعربات المدرعة والدبابات فى شوارع القاهرة، وأدركوا بحاستهم الصحفية

أن أمرا خطيرا يجرى فى البلاد فهرعوا إلى بؤرة الأحداث فى مقر القيادة بكوبرى القبة، وكان من بينهم الأساتذة محمد حسنين هيكل والمقدم المتقاعد جلال ندا عن دار أخبار اليوم ومرسى الشافعي ومحمود شكرى عن جريدة المصرى وحضر أيضا عدد من مصورى الصحف الذين قاموا بالتقاط عدة صور تذكارية لقائد الثورة وضباطه فى مكتب القائد العام.

واستقبل على ماهر فى شارع الطحاوية بالجيزة مندوبى القيادة يتقدمهم المقدم أنور السادات وبرفقتهم إحسان عبد القدوس ووافق على ماهر من حيث المبدأ على تشكيل وزارة جديدة تلتزم بمبادئ الدستور ومبادئ الإصلاح والتطهير التى تنادى بها ثورة الجيش ولكنه اشترط أن يكلفه الملك رسميا بتشكيل الوزارة.

لماذا قررت قيادة الثورة عزل الملك فاروق

كان نجيب الهلالى باشا الذى شكل وزارته الثانية والأخيرة بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ قد أصابه نوع من الإحباط عقب إذاعة البيان الأول للثورة وبعد اتصالاته الهاتفية مع قائد الثورة اللواء محمد نجيب، ولذا دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع فى مقر الرئاسة الصيفى فى بولكلى بالاسكندرية صباح يوم ٢٣ يوليو وحضر الاجتماع حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى، وقد تم فى هذا الاجتماع تفويض مرتضى المراغى للسفر إلى القاهرة بالطائرة للتفاهم مع قائد الثورة حول مطالب الجيش، وتم خلال الاجتماع أيضا اتصال الهلالى هاتفيا باللواء محمد نجيب لسؤاله عن مطالب الجيش وعندما علم أن أول هذه المطالب هو تكليف على ماهر باشا بتشكيل الوزارة لذا أمر الهلالى مرتضى المراغى عندما اتصل به من القاهرة بعد وصوله إليها بعدم الذهاب إلى القيادة العامة والعودة فورا إلى الاسكندرية.

وعند الظهر ترك نجيب الهلالى مقر الرئاسة فى بولكلى إلى قصر المنتزه وبرفقته حافظ عفيفى واستقبله الملك فاروق فور وصوله وعرض الهلالى على الملك مطالب الجيش وقدم إليه استقالة وزارته التى لم يكن قد مضى على

تشكيلها إلا حوالى ١٨ ساعة فقط، وفى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر صرح حافظ عفيفى للصحفيين بأن استقالة الهلالى التى قدمها ظهر ذلك اليوم قد قبلت وأن الملك كلف على ماهر باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

وفى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ يوليو اتصل على ماهر باللواء محمد نجيب هاتفيا وأبلغه أن الملك فاروق كلفه رسميا بتشكيل الوزارة ودعاه إلى زيارته ولبى محمد نجيب الدعوة وتوجه إلى منزل على ماهر وبرفقته بعض ضباط القيادة حيث تناولوا طعام الغداء على مائدته وكان على ماهر حسبما روى اللواء محمد نجيب مشرق الوجه شديد الحيوية وحاول خلال الاجتماع أن يستشف من محمد نجيب حقيقة أهداف ثورة الجيش وحقيقة نواياه تجاه الملك، وأكد له محمد نجيب أن كل الأمور ستنتهى بسلام إذا ما استجاب الملك لمطالب الجيش وصارح على ماهر محمد نجيب بعد أن اطمأن له بأنه يود كنوع من الترضية لكرامته تشكيل حكومته من نفس الوزراء الذين شكل منهم وزارته الأخيرة التى استقالت فى أول مارس ١٩٥٢.

وفى المساء عقد أخطر اجتماع بمقر القيادة بكوبرى القبة برئاسة اللواء محمد نجيب وحضور معظم قادة الثورة وظل الاجتماع منعقدا طوال الليل، وتقرر فى هذا الاجتماع عزل الملك فاروق وإرسال بعض الوحدات العسكرية من الأسلحة المقاتلة المختلفة إلى الاسكندرية لتعزيز الحامية العسكرية بها استعدادا لعملية عزل الملك، وكانت الحامية العسكرية هناك تتكون من لواء مشاة وبعض بطاريات مدفعية السواحل وبعض المدفعية المضادة للطائرات.. ولم يكن قد اتضح حتى هذه اللحظة حقيقة موقف القوات البحرية وقوات خفر السواحل وكان يخشى أن تكون فى جانب الملك ولكن هذه القوات لم تلبث أن أعلنت تأييدها للثورة، وكلف المقدم أ.ح زكريا محيى الدين بإعداد خطة تحرك القوات من القاهرة إلى الاسكندرية وضرب الحصار حول القصور الملكية فى المنتزه ورأس التين تمهيدا لعزل الملك، واتفق على أن يظل هذا القرار فى طى الكتمان وألا يعلم به رئيس الوزراء الجديد على ماهر.

وفى الساعة السادسة والنصف صباح يوم الخميس ٢٤ يوليو وفى أعقاب اجتماع القيادة الذى ظل منعقدا طوال الليل خرج اللواء محمد نجيب وبرفقته المقدم جمال عبد الناصر وياوره النقيب إسماعيل فريد واتجه الموكب فى حراسة بعض عربات الجيب المليئة بالضباط والجنود إلى منزل على ماهر بالجيزة ليلحقوا به قبل أن يسافر إلى الاسكندرية لمقابلة الملك، واجتمع على ماهر واللواء محمد نجيب اجتماعا قصيرا دام ربع ساعة خرجا بعدها إلى محطة سكة حديد مصر فى سيارة رئيس الوزراء تتبعها سيارة القيادة وبها جمال عبد الناصر وإسماعيل فريد، وفى داخل محطة السكة الحديد التى ازدحمت بجماهير الشعب ارتفع الهتاف بحياة على ماهر وحياة محمد نجيب وبحياة الجيش والشعب، وجلس محمد نجيب وعبد الناصر فى صالون على ماهر بالقطار حيث استؤنفت المحادثات بينهم حتى حان موعد تحرك القطار فى الساعة الثامنة صباحا، وفى الوقت الذى عاد فيه موكب محمد نجيب إلى مقر القيادة كان القطار متجها برئيس الوزراء الجديد على ماهر إلى الاسكندرية التى اصطفاها القدر لتعايش الأيام الأخيرة من حكم الملك فاروق ولتشهد حدثا من أهم الأحداث فى تاريخ مصر وهو لحظة مغادرة الملك السابق فاروق أرض مصر إلى الأبد.

وفى حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٤ يوليو ٥٢ وصل على ماهر الذى كلفه فاروق بتشكيل الوزارة- استجابة إلى مطالب الجيش- إلى محطة سيدى جابر بالاسكندرية بالقطار وقوبل على ماهر من الجمهور المحتشد فى المحطة بالتصفيق والهتاف ولأول مرة تخلى بوليس حرس الوزارات عن مهمته فى حراسة رئيس الوزراء بعد أن تلقى قائده العميد محمد وصفى أمرا من القيادة العامة بأن توكل حراسة رئيس الوزراء إلى الجيش وحده ولذا انتقل على ماهر من محطة سيدى جابر إلى فندق سان استيفانو فى حراسة ست عربات جيب محملة بجنود الجيش المسلحين بالبنادق والرشاشات.

وفى الساعة الواحدة والنصف ظهرا التقى على ماهر بالملك فاروق فى قصر المنتزه ودامت المقابلة حوالى ثلاث ساعات وأبلغ رئيس الوزراء الجديد الملك بمطالب الجيش فوافق عليها دون اعتراض، ولكن عندما أبلغه بأسماء رجال الحاشية الذين يطلب الجيش إبعادهم وافق على ذلك الطلب عدا أنطوان بوللى ومحمد حلمى حسين ومحمد حسن السليمانى باعتبار أنهم خدمه الخصوصيون وفات فاروق أنه صار معروفا للجميع أن هؤلاء الثلاثة لم يصبحوا خدما بعد أن ازداد نفوذهم السياسى إلى الحد الذى جعل كبار المسئولين فى الدولة يلتمسون نيل حظوتهم ورضائهم فقد تحول الكهربائى بوللى إلى مدير للشئون الخصوصية للملك الذى منحه رتبة البكويه من الدرجة الأولى كما منح السائق محمد حلمى حسين رتبة الأميرالاى (العميد) وأصبح مديرا لإدارة السيارات الملكية أما الشماشرجى (الخادم الخاص) محمد حسن السليمانى فقد أصبح هو المتحكم الحقيقى فى جميع شئون الدولة.

وفى الساعة السابعة مساء استقبل الملك فى قصر المنتزه على ماهر باشا، وأعضاء وزارته الجديدة لأداء اليمين الدستورية بحضور رئيس الديوان الملكى حافظ عفيفى باشا وقد ضمت الوزارة عند تأليفها عشرة وزراء فقط وكان هؤلاء هم: د. إبراهيم شوقى للصحة- إبراهيم عبد الوهاب للتجارة والصناعة والتموين- سعد اللبان للمعارف- مُحمد على رشدى للعدل- عبد الجليل العمرى للمالية والاقتصاد- ألفونس جريس للزراعة- محمد زهير جرانة للشئون الاجتماعية والمواصلات- محمد كامل نبيه للأشغال- فؤاد شيرين للأوقاف- عبد العزيز عبد الله سالم للشئون البلدية والقروية، واحتفظ رئيس الوزراء لنفسه بثلاث وزارات هى الداخلية والخارجية والحربية.

وكان الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة قد دعا قادة الوحدات فى الإسكندرية إلى اجتماع عاجل فى مقر قيادته بمعسكر مصطفى باشا فجر يوم ٢٣ يوليو وأبلغهم أن ما يدور فى القاهرة هو عملية محدودة

وألقى عليهم مسئولية السيطرة على وحداتهم، وعندما قابله مندوبو الصحف ووكالات الأنباء عقب انتهاء الاجتماع صرح لهم بأن حركة الجيش فى القاهرة هى حركة بسيطة وتافهة وهى أشبه بزوبعة فى فنجان، ولكن الفريق حيدر بعد أن أدرك مدى اتساع ثورة الجيش وما نالته من تأييد شعبى وبعد أن علم بانضمام وحدات الاسكندرية إلى الثورة بعد أن تولى الضباط الأحرار فيها مقاليد قيادتها ونحوا قادتها القدامى لم يلبث أن بادر بتقديم استقالته إلى الملك فقبلها فى الحال.

واتخذت القيادة العامة فى القاهرة خطة مهمة لتأمين الأوضاع فى الاسكندرية فقد صدرت التعليمات إلى جميع القادة القدامى بالإسكندرية (من رتبة المقدم فما فوق) بالحضور فورا إلى القاهرة وتقديم أنفسهم إلى القيادة العامة وقد تم حضور الضباط المذكورين إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٢٤ يوليو وعقب توجههم إلى مقر القيادة العامة الجديد بكوبرى القبة صدرت إليهم التعليمات بالبقاء فى القاهرة وعدم العودة إلى الاسكندرية إلا بعد صدور أوامر أخرى إليهم.

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء يوم ٢٤ يوليو عقد أول اجتماع للوزارة الجديدة برئاسة على ماهر فى مقر الرياسة ببولكلى، وكانت أهم القرارات التى صدرت هى تعيين اللواء أ. ح محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة بدرجة وزير وتلا ذلك صدور مرسوم ملكى فى نفس الليلة بمنحه رتبة الفريق، كما أصدر المجلس عدة قرارات منها إلغاء انتقال الحكومة إلى مقر الرياسة ببولكلى بالاسكندرية لقضاء فصل الصيف كما كان متبعا من قبل وتقييد استخدام السيارات الحكومية وعدم صرف بدل انتقال للوزراء، وأذاعت سكرتارية مجلس الوزراء بيانا إلى المواطنين يناشدهم فيه رئيس الوزراء والوزراء عدم تكليف أنفسهم عناء تهنئتهم بتولى مناصبهم- كما كانت تجرى العادة- إذ إن عنايتهم بالبحث وتصريف الأمور فى هذه الآونة تستغرق كل وقتهم.

واتصل رئيس الوزراء هاتفيا باللواء محمد نجيب فى القاهرة وأبلغه قبول الملك لجميع مطالب الجيش عدا الاحتفاظ بثلاثة أفراد من حاشيته، وطلب منه رده لإبلاغه إلى الملك وأجابه محمد نجيب بأنه يعتزم السفر إلى الاسكندرية فى اليوم التالى -٢٥ يوليو- وحدد معه موعدا للقاء فى مقر الرياسة ببولكلى ليخطره برده وليتفاهم معه على كل المسائل التى تهم الجيش.

كيف استنجد فاروق بالسفير الأمريكى؟

عقب أن قام اللواء محمد نجيب والمقدم جمال عبد الناصر بتوديع على ماهر فى محطة مصر عند سفره إلى الاسكندرية بقطار الساعة الثامنة صباحا يوم ٢٤ يوليو وفى طريق عودتهما إلى مقر القيادة العامة الجديد (مبنى رئاسة الجيش سابقا)، عرج محمد نجيب على الكلية الحربية فى مبناها القديم بكوبرى القبة حيث تفقد المعتقل الذى أقيم فيها لقادة الجيش الذين تم القبض عليهم ليلة ٢٣ يوليو وفى أعقابها، ونظرا لأن معظم هؤلاء القادة كانوا من أصدقائه وزملائه وكان من ضمنهم شقيقه اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة، (المنطقة المركزية فيما بعد) فقد حرص محمد نجيب على مداعبتهم والتبسط معهم فى الحديث لبث الاطمئنان فى نفوسهم ووعدهم بالإفراج عنهم خلال أيام قلائل.

وفى الساعة الرابعة مساء عقد اللواء محمد نجيب بمقر القيادة العامة أول مؤتمر صحفى منذ قيام ثورة الجيش وحضر المؤتمر معه من ضباط الثورة المقدم عبد المنعم أمين والرائد جمال حماد، كما حضره مندوبون عن جميع الصحف المصرية والأجنبية التى تصدر فى مصر وعن وكالات الأنباء العالمية، وكانت أهم ما تضمنته ردود محمد نجيب على أسئلتهم أن ثورة الجيش لا علاقة لها بالسياسة وأنها حريصة على حماية أرواح وممتلكات الأجانب كما ورد فى البيان الأول الذى صدر باسمه صباح يوم ٢٣ يوليو، وأن من أهم أهدافها تطبيق الدستور تطبيقا سليما وإبعاد غير المسئولين (الطفيليين كما

أطلق عليهم) عن شئون الحكم، وأوضح القائد العام أن إشراف الجيش على دار الإذاعة والمرافق الحيوية بالبلاد عملية مؤقتة إلى حين تتحسن الأمور ويستتب الأمن وتحقق حركة الجيش أهدافها، كما أكد أن عدد المعتقلين من قادة الجيش صغير وأن الإفراج عنهم سيتم فى وقت قريب.

وفى الساعة التاسعة إلا الربع مساء توجه اللواء محمد نجيب إلى دار الإذاعة بشارع علوى وبرفقته المقدم أنور السادات والرائد أ.ح جمال حماد واستقبله جميع موظفى الإذاعة بالحماسة والترحيب، وكان فى مقدمتهم على خليل وكيل الإذاعة وحسنى الحديدى كبير المذيعين وصلاح عامر مدير الهندسة الإذاعية، وانتقل القائد العام إلى الاستوديو حيث أذاع على الهواء مباشرة البيان التالى الذى صاغه الرائد جمال حماد:

« إخوانى أبناء وادى النيل، لشد ما يسرنى أن أتحدث إليكم مع ما أحتمله فى هذه اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفى عليكم، فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى لأقضى على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة، لقد أعلنا منذ البيان الأول أغراض حركتنا التى باركتموها من أول لحظة لأنكم لم تجدوا فيها غنما لشخص ولا كسبا لفرد، بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور، وإن أشد ما أسفت له أن بعض ذوى النفوس الضعيفة لا يزالون ينشرون الشائعات المغرضة عن حركتنا.. إن حركتنا نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم وبهديكم، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم. بنى وطنى.. إن كل شيء يسير على ما يرام، وقد أعددنا لكل شيء عدته فاطمئنوا إلى نجاح (حركتنا المباركة) ولا تنصتوا للشائعات واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلى القدير وسيروا خلفنا إلى الأمام إلى رفعة الجيش وعزة البلاد. والله نسأل أن يسدد خطانا وأن يُطهر نفوسنا وأن يعيننا على أن نسمو بوطننا إلى المكانة التى ننشدها ».

ومن تحليل ذلك البيان الذى ألقاه اللواء أ.ح محمد نجيب قائد الثورة من دار الإذاعة إلى شعب وادى النيل مساء يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ تتضح لنا الملاحظات الآتية:

أولا: وجه القائد العام بيانه الثانى إلى أبناء وادى النيل وليس إلى الشعب المصرى، وكان ذلك يعنى استمساك ثورة الجيش بوحدة مصر والسودان التى غدت مطلبا قوميا للشعبين المصرى والسودانى.

ثانيا: لم يذكر محمد نجيب فى بيانه الثانى إلى الشعب كلمة واحدة عن الملك وهو نفس الأسلوب الذى اتبع فى البيان الأول، مما يدل على أن قرار الثوار بعزله الذى اتخذ ليلة ٢٣ / ٢٤ يوليو والذى أرسلت من أجله القوات إلى الاسكندرية كان قرارا نهائيا لا رجعة فيه، وفى الواقع أن القرار الذى صدر بإرسال قوات كبيرة من المشاة والمدرعات والمدفعية إلى الاسكندرية كان قرارا حكيما ولم يكن الغرض منه القيام بمظاهرة عسكرية، بل كان الغرض الحقيقى من ورائه هو اتخاذ الإجراءات الواجبة لتأمين ثورة الجيش من جهة أية مكائد قد يقوم بها الملك لحماية عرشه، وفى نفس الوقت تفويت الفرصة على بريطانيا فى حالة تفكيرها فى التدخل لإنقاذه.

وقد علم بعد ذلك أن الملك بعث برسول خاص هو «إيلى» عامل اللاسلكى بالقصر صباح ٢٣ يوليو إلى المستر جفرسون كافرى السفير الأمريكى فى مصر لدعوته إلى مقابلته. وعندما التقى معه فاروق فى قصر المنتزه طلب منه الاتصال بالسلطات البريطانية فى مصر لحملها على التدخل لحماية عرشه. وأجابه السفير أنه سيتصل بحكومته ويبلغه بعد ذلك بنتيجة اتصاله.

أعاد فاروق الاتصال بكافرى وأخطره بوضوح أنه لاشىء يمكن أن ينقذه هو وعائلته والعرش إلا التدخل الأجنبى.

ثم استدعى الملك فاروق السفير الأمريكي كافرى لمقابلته بعد ظهر يوم ٢٣ يوليو وصف كافرى فاروق بإنه كان مكتئبا والحزن الشديد واضح على أساريره.

قال فاروق للسفير الأمريكي: «اتجاه الأمور إلى هذا المنعطف الحاسم يعنى أنه إذا كان لابد أن أحتفظ بعرشي فيجب أن أنفذ ما يطلبه منى المتمردون. طلبت من على ماهر أن يشكل وزارة جديدة».

طلب فاروق من السفير الأمريكي أن ينقل إلى القائم بالأعمال البريطاني كريزويل أن الملك يشعر بالمرارة تجاهكم بسبب عدم تدخلكم لصالحه.

اتصل كافرى بفاروق لينقل له رسالة من كريزول: «أبلغنى كريزويل أن وزارة الخارجية فى لندن والقوات البريطانية فى فايد على اطلاع تام بمجريات الأمور ولكن كريزويل يشك فى أن بريطانيا ستتدخل فى شئون داخلية مصرية».

فى برقية إلى واشنطن قال كافرى: «حرصت على ألا أذكر للملك اى تشجيع يجعله يتوقع أن يقدم الإنجليز على أى تحرك لمصلحته».

بعث هولمز السفير الأمريكي فى لندن إلى وزير خارجيته أتشيسون فى واشنطن برقية عاجلة جاء فيها (البريطانيون لن يتدخلوا).

وعاد السفير الأمريكي فى اليوم التالى ليبلغ الملك أن سياسة حكومته هى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة ولكنه وعد الملك بحمايته وحماية أرواح أسرته إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وأصيب الملك باليأس عقب شعوره بتخلى الولايات المتحدة عنه، ولم تكن هناك رغبة لدى الحكومة البريطانية فى الواقع لإنقاذ فاروق والحفاظ على عرشه كما فعلت مع سلفه الخائن الخديو توفيق منذ سبعين عاما.

وكان ذلك يرجع فى اعتقادى إلى العوامل الآتية :

١- التأييد الشعبى الجارف الذى لقيته ثورة الجيش فى مصر بل فى جميع البلاد العربية، مما كان يعنى أن عملية التدخل البريطانى سوف تصطدم بمقاومة عنيفة من الجيش ومن جميع القوى الشعبية فى مصر.

٢- سوء سمعة فاروق لدى الرأى العام فى بريطانيا وفى الخارج بسبب تبذله وفجوره، مما لا يتيح الفرصة أمام الحكومة البريطانية للإقدام على عمل يثير ضدها الرأى العام البريطانى نفسه ويقابل بالاستنكار من مختلف دول العالم.

٣- عامل المفاجأة الذى لم يدع لبريطانيا الفرصة للتدخل -إذا ما أرادت- فإن سرعة السيطرة على جميع القوات المسلحة فى بضع ساعات وسرعة وصول القوات إلى الاسكندرية وحصارها المحكم للملك ومنع أية سفينة أو طائرة من مغادرة الإسكندرية إلا بإذن القيادة العامة وضع بريطانيا أمام الأمر الواقع بحيث لم تعد هناك فرصة أمامها لإنقاذ الملك من مصيره المحتوم، وقد وجه كلمنت أتلى زعيم المعارضة ورئيس حزب العمال فى بريطانيا سؤالا فى مجلس العموم إلى رئيس الوزراء ونستون تشرشل عن حقيقة الأحداث التى تجرى فى مصر، وقد رد تشرشل على سؤاله يوم ٢٤ يوليو أن فريقا من ضباط الجيش المصرى الذين لم يكونوا راضين عن الأوضاع القائمة قد تولوا زمام السلطة فى القاهرة وأن الأمن مستتب، والواضح أن البوليس متعاون مع الجيش فى حفظ النظام وليس فيما حدث أى تهديد لأرواح وممتلكات البريطانيين، وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٦ يوليو بيانا رسميا قالت فيه إن بريطانيا ترقب بحذر شديد الموقف القائم فى مصر فى الوقت الحاضر والذى تعتبره بريطانيا من صميم شئون مصر الداخلية ولكن بريطانيا لن تتردد فى اتخاذ الإجراءات اللازمة فى حالة تعرض الأرواح والمصالح البريطانية للخطر.

وأعلن أنتونى إيدن وزير الخارجية فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ يوليو أن الحكومة المصرية قد أبلغت أنه ليس لدى بريطانيا أية رغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية، وهكذا سلمت مصر من التدخل الأجنبى بسبب تأييد الشعب للجيش من جهة وبفضل سرعة قيادة الجيش من جهة أخرى فى القضاء على الأفعى قبل أن تنفث سمها، وبذا لم تقع ثورة الجيش فى ذلك الخطأ الجسيم الذى وقعت فيه الثورة العرابية عام ١٨٨٢ بعدم تخلص قائدها أحمد عرابى من الخديو توفيق، وبذا هيأ له الفرصة للتآمر مع بريطانيا على غزو مصر والقضاء على الثورة العرابية.

وعلى الرغم من ذلك وصلت أنباء إلى قيادة الثورة صباح يوم ٢٤ يوليو بأن قوات بريطانية قد تحركت على طريق السويس فى اتجاه القاهرة وصدرت الأوامر فى الحال بتحرك وحدة من الدبابات من طراز سنتوريان (كانت هى الاحتياطى الأخير لدى مصر) وبعض وحدات من المشاة والمدفعية إلى مدخل طريق القاهرة- السويس للدفاع عن القاهرة، ولكن سرعان ما اتضحت أن هذه الأنباء غير صحيحة وأن بريطانيا ليست لديها أية نوايا للتدخل بقواتها، ونظرا لوصول بعض المعلومات إلى القيادة عن تحركات مشبوهة لبعض كبار ضباط البوليس فقد صدرت الأوامر باعتقال اللواءات عبد المنصف محمود وكيل وزارة الداخلية وأحمد طلعت حكمدار بوليس القاهرة ومحمد إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى مع ضابطين من ضباطه هما المقدمان توفيق السعيد ومحمد الجزار وكذا محمد يوسف وكيل الأمن العام، وقد تم القبض عليهم فى بيوتهم فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٥ يوليو حيث أودعوا فى معتقل الكلية الحربية، وسارعت هيئات البوليس بإعلان تضامن رجال البوليس مع إخوانهم رجال الجيش لتطهير البلاد من الخونة والمرتشين وكل عناصر الفساد.

وصول قوات الجيش إلى الإسكندرية استعدادا لعزل الملك:

عقب أن أمضت وحدات الجيش المكلفة بالتحرك من القاهرة إلى الاسكندرية طوال يوم ٢٤ يوليو فى استكمال لوازمها الإدارية من عربات

النقل والوقود وتجهيز الدبابات والعربات المدرعة والمدافع للتحرك وصرف التعيينات والذخائر للأفراد، بدأت أرتالها فى التحرك فجر يوم ٢٥ يوليو وقد تم نقل آلاى الدبابات إلى الاسكندرية بوسيلتين أولاهما نقل نصفه عن طريق السكة الحديد والثانية نقل النصف الآخر عن طريق تحميل الدبابات على متون ناقلات الدبابات التى تحركت به على الطريق الصحراوى بينما تحركت باقى الوحدات بالعربات على الطريق الصحراوى إلى الاسكندرية وكانت القوات تضم أربع كتائب مشاة وآلاى سيارات مدرعة وآلاى دبابات وعدة بطاريات من المدفعية تقدر جملتها بحوالى سبعة آلاف ضابط وجندى، وكانت قياداتها معقودة للعقيد أحمد شوقى قائد قوات المشاة والمقدم حسين الشافعى قائد القوة المدرعة والمقدم عبد المنعم أمين قائد وحدات المدفعية.

وقد بدأ وصول هذه القوات قبل ظهر يوم ٢٥ يوليو إلى الإسكندرية واتجه قسم منها إلى استاد الإسكندرية حيث اتخذ منه معسكرا لإقامته، واتجه القسم الآخر إلى معسكر مصطفى باشا حيث تم إيواء وحداته داخل الثكنات التى كان يضمها، وفى فجر يوم ٢٥ يوليو قامت وحدات من حامية الاسكندرية بناء على تعليمات من القيادة العامة باحتلال المراكز والمرافق الحيوية المدنية وتم إبلاغ اللواء يسرى قمحة حكمدار بوليس الاسكندرية بأوامر القيادة العامة باحتلال هذه المرافق بقوات من الجيش فأبدى الحكمدار ترحيبه بالتعاون بين الجيش والبوليس لحفظ الأمن فى المدينة .

وقبل ظهر يوم ٢٥ يوليو استقل اللواء محمد نجيب طائرة خاصة من مطار مصر الجديدة وبرفقته المقدمون يوسف صديق وأنور السادات وحسين الشافعى وجمال سالم وزكريا محيى الدين وحوالى الظهر هبطت بهم الطائرة فى مطار النزهة بالإسكندرية، وبدأ بوصولهم مرحلة خطيرة من مراحل ثورة الجيش وهى مرحلة إجبار الملك على التنازل عن العرش واتجه القائد العام ورفاقه فور وصولهم إلى معسكر مصطفى باشا حيث اتخذ محمد نجيب من مكتب قائد المنطقة الشمالية مقرا لقيادته.

وكانت الخطة الموضوعة أصلا هي أن يتم عزل الملك في نفس اليوم -٢٥ يوليو- ولكن تقرر تأجيل ذلك يوما واحدا بناء على طلب المقدم زكريا محيى الدين الذى قام بوضع الخطة، فقد ذكر أن الجنود فى حاجة إلى الراحة لأن بعضهم لم ينم منذ ليلة ٢٣ يوليو كما أن الطابور المدرع كانت تنقصه بعض التجهيزات الإدارية، وواجه محمد نجيب موقفا حرجا فقد كان على موعد مسبق مع رئيس الوزراء على ماهر فى مقر الرياسة ببولكلى لتبليغه الإنذار الموجه إلى الملك.

وفى الساعة السادسة مساء التقى محمد نجيب بعلى ماهر فى مقر الرياسة ببولكلى واضطر القائد العام إنقاذا للموقف إلى أن يبدى خلال اللقاء بعض الملاحظات الشكلية على التشريعات التى كان قد أعدها المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى لرياسة مجلس الوزراء بناء على تكليف من رئيس الوزراء على ماهر تنفيذا لمطالب الجيش، واستدعى على ماهر خلال المقابلة سليمان حافظ ليطلعه على وجهة نظر محمد نجيب وتعمد القائد العام أثناء المقابلة أن يبعث فى نفس على ماهر الاطمئنان بأن الأمور كلها تمضى بطريقة طبيعية حتى لا تنتابه أى شكوك فى حقيقة نوايا الجيش ووعده بالحضور لمقابلته فى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى (السبت ٢٦ يوليو).

الإنذار الذى وجهه محمد نجيب إلى الملك فاروق

فى الساعة التاسعة مساء يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقد اجتماع لضباط القيادة برياسة اللواء محمد نجيب بمقر قيادته فى معسكر مصطفى باشا لوضع خطة حصار قصرى الملك فى المنتزه ورأس التين تمهيدا لتوجيه الإنذار إلى فاروق بالتنازل عن العرش.

ولم تكن القيادة قد علمت بعد أن الملك فاروق قد ترك قصر المنتزه هو وأسرته فى الساعة الخامسة صباحا يوم ٢٥ يوليو فى سيارتين اخترقتا طريق

الكورنيش بسرعة هائلة إلى قصر رأس التين، وكان الملك يقود السيارة الأولى بنفسه وقد جلس بجواره طياره الخاص حسن عاكف وفى المقعد الخلفى جلست الملكة ناريمان وبجوارها المربية الإنجليزية التى كانت تحمل الطفل أحمد فؤاد الثانى ولى العهد، بينما تبعته بناته الثلاث الأميرات فريال وفوزية وفادية فى السيارة الثانية ويبدو أن سبب انتقال الملك وأسرته إلى قصر رأس التين كان يرجع إلى اعتقاده أن وجوده فى قصر رأس التين يجعله أكثر أمانا على نفسه وأسرته، إذ إن القصر يقع بجواره معسكر الحرس الملكى الذى توجد به قوة تتكون من حوالى كتيبة مشاة كما يجاوره الميناء حيث يرسو يخته الخاص (المحروسة) وبعض سفن البحرية الملكية مما يساعده على الفرار بطريق البحر إذا اضطرته الظروف لذلك.

ولكن قيادة الثورة كانت منتبهة إلى احتمال تفكير الملك فى الهروب جوا أو بحرا ولذا وضع مطار النزهة تحت سيطرة القوات الجوية بينما صدرت الأوامر إلى جميع السفن فى ميناء الإسكندرية بما فيها المحروسة بعدم مغادرة الميناء إلا بإذن خاص من القيادة العامة، ووجهت مدفعية السواحل مدافعها صوب الميناء لمنع أية سفينة بالقوة من الخروج إلى عرض البحر إذا لزم الأمر، وبذا صار وضع الملك فى قصر رأس التين أشبه بفأر داخل المصيدة.

وفى أثناء اجتماع ضباط القيادة برياسة محمد نجيب فى مقر قيادته بمعسكر مصطفى باشا، أثار جمال سالم إشكالا استغرقت مناقشته وقتا طويلا. قال إن مجلس القيادة قرر عزل فاروق ولكنه لم يقرر شيئا عن مصيره: هل يقبض عليه ويحاكم؟ هل يعدم؟ هل يكتفى بخلعه عن العرش؟ وكان جمال سالم أشد الموجودين حماسة لإعدام فاروق أو محاكمته نظرا لما ارتكبه فى حق مصر وشعبها من جرائم وآثام وكذا فى حق فلسطين مما أدى إلى هزيمة الجيش فى حرب عام ١٩٤٨، ونظرا لاحتدام النقاش حول هذا الموضوع حتى امتد إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل دون نتيجة بعد انقسام رأى

الحاضرين إلى قسمين متساويين فقد استقر الأمر بينهم على أن يسافر قائد الجناح (المقدم طيار) جمال سالم بالطائرة إلى القاهرة حرصا على عدم استخدام الهاتف فى مثل هذه المسألة المصيرية تأكيدا للسرية على أن يعود إلى الاسكندرية قبل الصباح حاملا رأى زملائه فى مقر القيادة بالقاهرة.

ووصل جمال سالم إلى مقر القيادة قبل الفجر بقليل وأيقظ زملاءه أعضاء مجلس القيادة الموجودين بالقاهرة من نومهم العميق وكان مجهدا للغاية وصوته مبحوح لا يكاد يسمع إلا بصعوبة من كثرة الإرهاق وأثار أمامهم موضوع محاكمة الملك وإعدامه التى أثارت انقساما فى الرأى بين ضباط القيادة بالإسكندرية.

وتناقش الأعضاء الموجودون فى القاهرة وكان عددهم سبعة واستقر رأيهم على أن من الأفضل أن يترك الملك وشأنه وللتاريخ أن يحكم عليه، وليس على الملك إلا أن يغادر البلاد فى الموعد المتفق عليه بعد أن يوقع على وثيقة التنازل عن العرش.

وعاد جمال سالم إلى الاسكندرية فى الصباح الباكر يحمل الرأى الذى أصبح وقتئذ هو رأى الأغلبية الذى من الواجب احترامه، ويدل هذا التضارب فى الرأى على مصير الملك على أن قيادة الثورة لم تكن قد وضعت خطة مفصلة قبل قيامها بحيث يتم تنفيذها على مراحل دون أى خلاف أو مناقشة، فإن مجرى الأحداث يدل على أن كل مشكلة كانت تعالج فى وقتها بإيجاد الحل الملائم لها.

وفى الصباح الباكر يوم ٢٦ يوليو اتجهت مجموعتان مختلطتان من المشاة والمدرعات والمدفعية الأولى بقيادة المقدم حسين الشافعى لحصار قصر المنتزه والثانية بقيادة العقيد أحمد شوقى والمقدم عبد المنعم أمين لحصار قصر رأس التين، وفى حوالى الساعة السابعة صباحا تقدمت قوات من المشاة صوب أسوار قصر رأس التين وأطلق جنود من الحرس الملكى نيرانهم على القوة

الزاحفة التى ردت على النيران بالمثل، وبادر ضابط من الحرس بتعليمات من فاروق الذى أصابه الذعر والهلع بالاتصال بقوات الجيش لوقف الضرب، واستدعى الملك اللواء عبد الله النجومى كبير الياوران وكلفه بالخروج للسؤال عن سبب ضرب الحصار حول القصر الملكى.

وما كاد النجومى يخرج حتى أسرته قوات الجيش وأرسل مخفورا إلى معسكر مصطفى باشا واتصل الملك إثر ذلك بالمستر جيفرسون كافرى السفير الأمريكى وعلى ماهر رئيس الوزراء ليسرعا بالحضور إليه.

وقد اتضح أن قوه الجيش التى تبادلت إطلاق النيران مع جنود الحرس الملكى يوم ٢٦ يوليو كانت هى الكتيبة ١٩ من اللواء السابع مشاة وقد ورد فى مذكرات المقدم عبد المنعم عبد الرؤوف الصادرة عام ١٩٨٨ (من اصدارات دار الزهراء للأعلام العربى) باعتباره الضابط الذى كان يتولى قيادة هذه الكتيبة فى ذلك اليوم ما يلى:

«فى الساعة ٧١٠ تحركت الكتيبة ١٩ مشاة من ملعب البلدية نحو القصر وقمت فورا بتوزيع القوة حول القصر وقد وجدت أن الجانب الأيسر منطقة هامة حيث أنها مشرفة على الميناء مباشرة فأمرت بتكثيفها بنيران مدافع الماكينة ووضعت فعلا فصيلة مشاة وجماعة مدفع فيكرز وقدتم الحصار فى الساعة الثامنة صباحا وفوجئت باطلاق طلقات نارية من جهة السراى على قواتى وشاهدت مدفع فيكرز ينصب فى حديقة القصر للاستعداد لفتح النيران على قواتى فأمرت باطلاق النيران على مواقع مدفع الحرس الملكى فترك طاقم المدفع موقعه ودخلوا القصر.

وخرج خمسة من ضباط الحرس على رأسهم عبد الله باشا النجومى (كبير الياوران) معلنين الاستسلام وقدموا سلاحهم إلا أنه فتحت نيران سريعة وفردية من مبانى الحرس بالقصر وخاصة من أعلى المبانى على مواقعنا فجاوبناها بالمثل وأسكتناها وخرج ضابط برتبة النقيب حاملا علما أبيض

معلنا استسلام كل من بالقصر وبعد فترة حضر من الحرس الملكى العقيد عبد الله رفعت وتعهد بعدم إطلاق أى طلقة من ناحية القصر وعليه أمرت بوقف إطلاق النيران فى الحال».

وعندما وصل محمد نجيب فى التاسعة صباحا إلى مقر الرئاسة ببولكلى حسب الموعد الذى حدده لرئيس الوزراء عقب لقائهما فى مساء اليوم السابق علم من سليمان حافظ أنه غير موجود فى مكتبه، فقد توجه إثر استنجاد الملك به من فندق سان استيفانو رأسا إلى قصر رأس التين كما علم منه أن مستر سباركس مستشار السفارة الأمريكية بالقاهرة قد حضر موفدا من السفير الأمريكى عقب أن استغاث به الملك فى الصباح بعد حادث تبادل إطلاق النار بين الجيش والحرس الملكى.

ونظرا لأن سباركس كان فى حالة توتر وانفعال شديدين فقد عمل محمد نجيب على تهدئة روعه وأوضح له أن قوات الجيش قد وزعت فى الإسكندرية لحماية الأمن والحفاظ على أرواح الأجانب وممتلكاتهم، وأن بعض قوات الجيش اقتربت من رأس التين فأطلق عليها بعض رجال الحرس الملكى نيرانهم ظنا منهم أنها تنوى مهاجمة القصر وأن الحادث انتهى بسلام، وانصرف مستر سباركس بعد أن خف اضطرابه وهدأت حدة انفعاله.

ووصل على ماهر بعد فترة وجيزة قادما من قصر رأس التين عقب لقائه مع الملك الذى أصبح فى أشد حالات القلق والاضطراب بعد أن اكتشف أن قوات الجيش قد ضربت حصارا محكما حول القصر، وأن المدافع الساحلية مصوبة فى اتجاهه وأن الطائرات النفاثة تحلق بين آونة وأخرى فوق القصر وهى تطير على ارتفاع منخفض مما بث فى قلبه وفى قلوب أسرته وحاشيته الذعر والفزع.

ولم يكد على ماهر يجلس وراء مكتبه عقب وصوله حتى دخل عليه الفريق محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة وبرفقته المقدمان جمال سالم وأنور السادات وقدم إليه بطريقة عسكرية الإنذار التالى:

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول، إنه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك فقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج. فريق أركان الحرب محمد نجيب ».

وارتجفت شفتا على ماهر وهو يقرأ الإنذار وشحب وجهه بتأثير المفاجأة من جهة ولفرط ما حواه الإنذار من عبارات قاسية ومعان لاذعة من جهة أخرى، ولكنه تجلد وقال: هل قدرتم كل شيء؟ فأجابه محمد نجيب « نعم » فقال على ماهر: « زى ما تشوفوا » وبينما اتجه على ماهر إلى قصر رأس التين ليبلغ إنذار الجيش إلى الملك عاد محمد نجيب فى موكبه العسكرى إلى مقر قيادته بمعسكر مصطفى باشا مخترقا شوارع الإسكندرية التى كانت وقتئذ محتشدة بالجماهير والمصطافين على الشاطئ وكان الجميع يقابلون موكب محمد نجيب بعاصفة من الحماسة والتصفيق وأكد زكريا محيى الدين عقب

فى الوثيقة الرسمية وقبل "فريق أركان الحرب محمد نجيب".. فى أصل الوثيقة يوجد التاريخ بالشكل التالى:
الإسكندرية فى يوم السبت ٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية

وصوله إلى مقر القيادة بمعسكر مصطفى باشا أن قوات الجيش فى الإسكندرية على استعداد تام لفرض إرادة الجيش بالقوة فى حالة رفض فاروق الإنذار.

الملك فاروق يخضع للإنذار

فى حوالى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عاد على ماهر إلى قصر رأس التين الذى لم يكن قد غادره إلا منذ فترة قصيرة، واجتمع إثر وصوله بالملك فاروق واستغرق الاجتماع نحوا من نصف ساعة. وقد وجد على ماهر أن من العسير عليه تسليم إنذار الجيش المكتوب إلى الملك نظرا لشدة عباراته وعنف لهجته، ولذا آثر أن يبلغ مضمونة إلى الملك شفاهة وبأسلوب استخدام فيه لباقته وكياسته.

ولما طلب الملك منه إبداء رأيه نصحه بالاستجابة لمطالب الجيش وبالنزول عن العرش لابنه وولى عهده أحمد فؤاد الثانى استبقاء للعرش فى ذريته.

وقد حاول الملك أن يتظاهر بالشجاعة أمام رئيس الوزراء، ويظهر قدرته على المقاومة لما لديه من القوات التى مازالت موالية له والتى يزيد عددها –فى اعتقاده– على ما لدى الثائرين ضده، ولكن على ماهر اعترض على ذلك وقال له إن حركة الجيش مؤيده من الشعب كله، وأن تعريض مصر لحرب أهلية سوف يجلب على الوطن الويلات والدمار، وقد يعود عليه وعلى أسرته بأوخم العواقب، وبعد نقاش قصير أدرك الملك مدى خطورة الموقف وأبدى لرئيس الوزراء موافقته على ما جاء بالإنذار، ولما سأله على ماهر إذا كان يفضل السفر جوا أو بحرا أجابه أنه يفضل السفر بحرا على ظهر يخته (المحروسة).

وقد ذكر محمد نجيب فى الصفحتين ٥٢ و٥٣ من كتابه (كلمتى للتاريخ) أن الملك وافق على ما ورد بالإنذار الموجه إليه مشترطا الآتى:

١– أن يصطحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر أولاده.

٢– أن يودع على الصورة التى تليق بملك نزل عن العرش باختياره.

٣- أن تشترك الحكومة فى وداعه ممثلة فى رئيسها، وكذلك القوات المسلحة ممثلة فى قائدها الفريق محمد نجيب.

٤- أن يمكن من مقابلة السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قبل سفره.

٥- أن تقوم قطع الأسطول المصرى بحراسة الباخرة التى سيستقلها حتى وصوله إلى إيطاليا.

وقد سجل محمد نجيب فى مذكراته أنه وافق فورا على كل هذه الطلبات عدا الطلب الأخير الذى عدله لتكون حراسة الأسطول المصرى للمحروسة حتى نهاية المياه الإقليمية فقط.

وعقب خضوع الملك للإنذار طلبت قوات الجيش التى تحاصر قصر رأس التين من ضباط الحرس الملكى تسليم أنطوان بوللى ومحمد حلمى حسين اللذين ظل الملك متمسكا ببقائهما إلى جانبه حتى النهاية، وقد قام بعض ضباط الحرس الملكى بتسليمهما إلى قوات الجيش التى قامت بالقبض عليهما وإرسالهما تحت الحراسة إلى معتقل الكلية الحربية بالقاهرة.

وعندما عاد رئيس الوزراء فى حوالى الساعة العاشرة والنصف إلى مقر الرياسة ببولكلى اتصل على الفور هاتفيا بالقائد العام محمد نجيب فى مقر قيادته بمعسكر مصطفى باشا ودعاه للحضور إليه فى مكتبه، وفى نفس الوقت عهد إلى سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى لرياسة مجلس الوزراء بصياغة وثيقة تنازل الملك عن العرش، وقد آثر سليمان حافظ ألا ينفرد بهذا الأمر فأشرك معه القانونى الضليع الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة فى إعداد الوثيقة المطلوبة، وقد استقر رأيهما على أن تصاغ وثيقة التنازل فى صورة أمر ملكى، وأعدا الصورة المقترحة ثم توجها بها إلى مكتب رئيس الوزراء على ماهر لعرضها عليه فوجدا عنده بالمكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق محمد نجيب وبرفقته المقدمان السادات وجمال سالم وكان الثلاثة قد حضروا إلى مقر الرياسة ببولكلى إثر الدعوة التى وجهها على ماهر إلى محمد نجيب للحضور إليه عقب لقائه مع الملك.

وعرض سليمان حافظ مشروع الأمر الملكى على الحاضرين فتمت الموافقة عليه بعد أن أضيفت إليه عبارة اقترحها جمال سالم وأقرها السنهورى وسليمان حافظ وهى عبارة «ونزولا على إرادة الشعب» قبل عبارة النزول عن العرش، وعقب إقرار الصياغة أمر على ماهر بنسخ الأمر الملكى على الورق المعد للمراسم وطلب من سليمان حافظ التوجه على وجه السرعة إلى قصر رأس التين لتوقيع الأمر من الملك قبل الموعد المحدد فى الإنذار.

وقد وعد القائد العام بأنه سيتم الاتصال بقوة الجيش التى تحاصر القصر للسماح لسليمان حافظ بالدخول، وركب سليمان حافظ إحدى سيارات حرس الوزارات التى توجهت به إلى قصر رأس التين ولكن قوة الجيش التى كانت تحاصر القصر منعته من الدخول لعدم وصول إذن القيادة العامة بدخوله القصر. وبعد أن أمضى حوالى ٢٠ دقيقة فى الانتظار جاء المقدم أنور السادات فى عربة جيب وأمر الجنود بإفساح الطريق لسليمان حافظ معتذرا له عن عدم وصول أمر القيادة إلى القوة التى تحاصر القصر بسبب عطل مفاجئ فى جهاز اللاسلكى الخاص بها.

وعندما دخل سليمان حافظ إلى ساحة القصر الداخلية قاده ضابط من الحرس الملكى إلى مبنى أنيق استقبله على بابه العميد أحمد كامل قائد بوليس القصور الملكية، وأدخله إلى صالة فسيحة مستديرة فى وسطها منضدة كبيرة من الرخام الأسود المموه باللون الأبيض، وأجلسه على أحد المقاعد الوثيرة. وبعد أن غاب أحمد كامل قليلا فى الداخل عاد إلى سليمان حافظ وأخبره أن الملك قادم لمقابلته، وقال له إن للملك أمنية يتمنى أن تتحقق قبل رحيله، فقد اعتقل رجال الجيش أنطوان بوللى وحلمى حسين عند خروجهما من القصر صباح اليوم، ونظرا لما يكنه الملك لبوللى من إعزاز بسبب ملازمته له منذ طفولته، فسوف يسره أن يتوسط سليمان حافظ للسماح لبوللى ولحلمى حسين -إن أمكن- بالرحيل معه فى ذلك اليوم إلى غير رجعة، وإذا لم يتيسر رحيلهما معه فهو يرجو على الأقل الإفراج عنهما.

وبعد حوالى ربع ساعة أقبل الملك إلى الصالة وهو يرتدى اللباس الصيفى للقائد الأعلى للقوات البحرية، وقصد إلى المنضدة التى فى وسط الصالة، فنهض سليمان حافظ وتقدم نحوه حيث صافحه وأخرج وثيقة التنازل من غلافها وقدمها للملك، وكان نص وثيقة التنازل كما يلى:

«أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢، نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان- لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولا على إرادة الشعب قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه -صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١- ٢٦ يوليو ١٩٥٢».

وتناول الملك الوثيقة وسأل سليمان حافظ عما إذا كانت محكمة الوضع من الوجهة القانونية، فقال له سليمان حافظ «نعم» وبعد أن قرأ الملك الوثيقة سأل سليمان حافظ عن أسباب النزول عن العرش، فقال له إنه قد استلهمها من مقدمة الدستور، وقد ذكر سليمان حافظ فى التقرير الرسمى الذى رفعه إلى رئيس الوزراء على ماهر بشأن واقعة تنازل الملك عن العرش أن الملك كان يبدو هادئا ولكنه لاحظ أنه كان فى حالة انفعال عصبى، وكان يعمل جهده للسيطرة عليه، وقد وصف سليمان حافظ بدقة فى تقريره اللحظات الحرجة لواقعة تنازل الملك عن العرش فقال:

«عاد الملك إلى قراءة الوثيقة مرة أخرى ثم تناول قلما من جيبه وقرأها بعد ذلك كلمة كلمة وقال: «ألا يمكن إضافة كلمة (وإرادتنا) بعد عبارة (ونزولا على إرادة الشعب؟) قلت: (لقد صغنا نزولكم عن العرش فى صورة أمر ملكى): قال: (أتريد أن تقول إن الأمر الملكى ينطوى على هذا المعنى؟) قلت: نعم.. قال: (فليس إذن ما يمنع من إضافة تلك الكلمة) فقلت: (إننا

لم نصل إلى الصيغة المعروضة عليكم إلا بصعوبة) قال فى اهتمام (إذن فقد كانوا يريدون منى أن أوقع ورقة أخرى، قل لى يا بك ماذا فيها؟) قلت: (لم أطلع عليها) قال: (أنت تمسك عن ذكر ما فيها حتى لا تجرح شعورى، لكنى أعدك ألا أتأثر مما أسمع) فأكدت له بشرفى أننى لم أطلع عليها، فوقع الأمر الملكى ثم قال: (لعلك تقدر الظروف فتلتمس لى العذر فى أن التوقيع لم يكن كما أود، ولذ سأوقع مرة أخرى) ثم وقع فى أعلى الوثيقة، واقترب العميد أحمد كامل من سليمان حافظ وقال للملك على مسمع منه أنه حدثه فى شأن بوللى وحلمى حسين فكرر الملك رغبته فى الإفراج عنهما باهتمام شديد، ووعده سليمان حافظ بالسعى لدى رئيس الوزراء ولدى القائد العام لتحقيق رغبته، وصافح الملك سليمان حافظ الذى لم يلبث أن غادر قصر رأس التين عائدا إلى مقر الرياسة ببولكلى حيث سلم الأمر موقعا عليه من الملك السابق إلى على ماهر، وأبلغه برغبة الملك بشأن بوللى وحلمى حسين، فأوضح له على ماهر أن هذا الطلب عسير التحقيق، إذ إن رجال الجيش لن يوافقوا عليه، وذهب سليمان حافظ وفاء بوعده للملك السابق إلى معسكر مصطفى باشا حيث عرض على اللواء محمد نجيب وضباطه رغبة الملك الأخيرة فى اصطحاب بوللى معه، ولكنهم رفضوا هذا الطلب رفضا باتا.

رحيل فاروق عن البلاد

كان القائد العام الفريق محمد نجيب قد وعد بالاشتراك فى وداع الملك السابق فاروق عندما يغادر قصر رأس التين ليستقل الباخرة المحروسة فى الساعة السادسة مساء حسبما ورد بالإنذار، ولذا غادر مقر قيادته فى معسكر مصطفى باشا فى وقت مناسب للوصول إلى القصر، ولكن تجمعات أهالى الإسكندرية وازدحامهم فى الشوارع لتحية قائد ثورة الجيش أدت إلى تعطيل وصوله فى الموعد المحدد، كما أن سائق سيارته ضل الطرق فبدلا من التوجه إلى الميناء الملكى بقصر رأس التين توجه إلى ميناء خفر السواحل خلف القصر،

ولما عاد إلى الميناء الصحيح كان الملك قد توجه إلى المحروسة منذ أربع دقائق أى فى الساعة السادسة تماما كما جاء فى الإنذار الموجه إليه.

وقد كانت لحظات مغادرة الملك السابق لقصر رأس التين شديدة التأثير على المحيطين به سواء أولئك الذين عملوا معه أو الذين حضروا لوداعه فى لحظاته الأخيرة على أرض مصر.

وكان من ضمن المودعين السيدة أصيلة صادق والدة الملكة السابقة ناريمان واثنتان من شقيقات فاروق هما فوزية وزوجها إسماعيل شيرين وفايزة وزوجها محمد على رؤوف، كما كان من ضمنهم رئيس الوزراء على ماهر والسفير الأمريكى جيفرسون كافرى وبرفقته مستشار السفارة الأمريكية وبعض ضباط الياوران والحرس الملكى.

وقبل الموعد المحدد للرحيل بنصف ساعة نزلت الملكة السابقة ناريمان والأميرات الصغيرات فريال وفادية وفوزية (بنات فاروق من زوجته الأولى الملكة فريدة) والطفل الصغير أحمد فؤاد الذى أصبح ملكا لمصر عقب تنازل والده عن العرش تحمله مربيته الإنجليزية، وتوجه الجميع إلى اليخت الملكى، وبعد قليل ظهر الملك السابق فاروق وهو يرتدى ثياب القائد الأعلى للقوات البحرية وهبط سلم القصر وهو ينظر حوله بنظرات زائغة، وعزفت الموسيقى السلام الملكى وأدى حرس الشرف التحية العسكرية ثم أنزل العلم الملكى من فوق سارية القصر وطواه قائد الحرس وسلمه إلى فاروق الذى وضعه مطويا على ذراعه، ونظر فاروق إلى ساعته وقال مخاطبا مودعيه «الآن يجب أن أذهب فالساعة أوشكت على السادسة تماما» وصافح الملك مودعيه بينما كان ضباط الحرس الملكى وخدم القصر يجهشون بالبكاء.

وكان رئيس الوزراء على ماهر يبكى بشدة، وقال السفير الأمريكى لفاروق بالإنجليزية وقد اغرورقت عيناه بالدموع «حظ سعيد يا صاحب الجلالة»، وعندما انتقل فاروق إلى اليخت المحروسة وبدأ اليخت فى التحرك من

الميناء أطلقت مدفعية السواحل ٢١ طلقة تحية للملك السابق وانتهى الوداع الرسمي في غاية الوقار، ولم يتمالك السفير الأمريكي من أن يعلن إعجابه بهذه الروح المتحضرة المتأصلة في المصريين والتي تجلت في أروع مظاهرها في وداع الملك السابق.

وعندما وصل الفريق محمد نجيب متأخرا أربع دقائق عن موعد رحيل فاروق كانت آثار الدموع مازالت تلمع في عيني على ماهر وفي عيون معظم المودعين، وسأله على ماهر عما ينوى عمله فقال له إنه سيذهب إلى الملك السابق في المحروسة لوداعه وفاء بوعده، واستقل الفريق محمد نجيب لنشا عسكريا وبرفقته العقيد أحمد شوقي والمقدم حسين الشافعي والمقدم طيار جمال سالم والسكرتير العسكري النقيب إسماعيل فريد، ودار اللنش حول المحروسة دورة كاملة بما يعتبر تحية في تقاليد البحرية، ولكن محمد نجيب ذكر لقائد اللنش أنه يريد الصعود على ظهر الباخرة، وكانت المحروسة وقتئذ راسية في عرض البحر انتظارا لوصول بعض حقائب فاروق التي تأخر وصولها والتي كان أحد اللنشات يتولى عملية نقلها من ميناء القصر إلى المحروسة، وأثناء مرور اللنش بجوار الباخرة رأى محمد نجيب ومرافقوه الملك السابق واقفًا على سطحها بملابس البحرية البيضاء، فقام محمد نجيب وباقي الضباط في اللنش بأداء التحية العسكرية له، ولكن فاروقا لم يرد التحية، وعلل محمد نجيب ذلك في مذكراته بأنه ربما لم يتنبه لهم أو أن ضوء الشمس عند الغروب قد عاكسه.

وحينما التصق اللنش بالمحروسة صعد محمد نجيب على ظهرها يتبعه أحمد شوقي وحسين الشافعي وجمال سالم وإسماعيل فريد. وكان الملك السابق ينتظرهم وعلى مسافة منه إلى الخلف وقفت بناته الأميرات الثلاث، ولم تحضر ناريمان هذا اللقاء التاريخي ربما لفرط تأثرها من رهبة الموقف.

أدى محمد نجيب التحية العسكرية للملك المعزول، فرد عليه بنفس الطريقة ثم صافحه بيده، ومضت فترة سكون.. الملك السابق يتوقع من

محمد نجيب أن يتحدث ولكنه كما روى فى مذكراته ضاعت قدرته على التعبير من رهبة الموقف.. وبعد فترة من الصمت الثقيل كسر محمد نجيب حاجز الصمت وخاطب الملك المعزول قائلا: «أفندم» وليس «مولانا» كما كانت تجرى العادة ومضى محمد نجيب يقول: «عندما اقتحمت الدبابات البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قصرك كنت أنا الضابط الوحيد الذى قدم استقالته احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد.. فعلت هذا باسم الجيش كله وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحركة اليوم.. وفى هذا ما يدل على مبلغ ما كان من ولائنا نحن رجال الحركة لك.. أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حماتك إلى ثوار عليك نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك».

وفوجئ فاروق بعبارات محمد نجيب فرد عليه قائلا: «على كل حال إننى أتمنى للجيش كل خير.. وإنى أوصيك خيرا بالجيش المصرى فهو جيش آبائى وأجدادى إن مأموريتك شاقة وصعبة» وقال محمد نجيب «إنى أعرف أن الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى) هو الذى بدأ تكوين الجيش المصرى».

ولاحظ فاروق أن جمال سالم يحمل عصاه وهو فى حضرته فتوقف عن الحديث وأشار له قائلا «ارم عصاك» وحاول جمال سالم أن يعترض ولكن محمد نجيب منعه من ذلك فألقى عصاه ولكنه ثنى ركبته ووقف وقفة تدل على عدم المبالاة.

وبعد أن أدى محمد نجيب ورفاقه التحية العسكرية صافحهم فاروق مودعا وقال لمحمد نجيب «أنتم سبقتونى فى اللى عملتوه دلوقتى اللى أنتم عملتوه كنت أنا حعمله» ثم أستأذن الملك السابق فى تأجيل رحيل المحروسة نصف ساعة حتى تصل بقية حقائبه فوافق محمد نجيب بلا تردد، وعندما عاد اللنش إلى ميناء قصر رأس التين كان على ماهر مازال فى انتظار القائد العام ورفاقه، وكان رئيس الوزراء مازال متأثرا من موقف الوداع الأليم.

وكانت الأوامر التى صدرت من القيادة العامة إلى قائد المحروسة (اللواء بحرى جلال علوبة) أن يكون تحت إمرة فاروق حتى يصل إلى الجهة التى يرغب فى الذهاب إليها ثم يعود بالباخرة ثانية إلى الإسكندرية . ومن مفارقات القدر أن الباخرة المحروسة كانت هى بذاتها التى أقلت الخديو إسماعيل جد فاروق إلى ميناء نابلى بعد خلعه عن العرش عام ١٨٧٩ وهكذا عادت بعد ٧٣ عاما لتقل حفيده فاروق إلى نفس الميناء الإيطالى ليقضى بقية حياته فى المنفى، وكان الفارق الوحيد أن الخديو إسماعيل خرج من مصر معزولا بإرادة الدول الأجنبية، أما فاروق فقد خرج من مصر معزولا بإرادة الجيش الذى كان يعبر عن إرادة الشعب المصرى بأكمله .

الرحلة الأخيرة لفاروق على ظهر المحروسة

كانت عملية إخراج الملك من البلاد قد تمت فى سرية تامة عن الجماهير التى كانت تشعر أن هناك شيئا ما فى الجو ولكنها لم تكن تعرف بعد أسرار هذه الساعات الخطيرة فى حياة مصر، وكانت الإذاعة قد مهدت لذلك منذ الخامسة مساء بإذاعة بيانات باسم القائد العام تدعو الناس إلى التزام الهدوء والنظام وضبط الأعصاب وكياسة التصرفات وألا يشتط الشعب فى فرحه أو يثور فى غضبه فيشوه نتيجة المجهود المضنى الذى قام به الجيش مخلصا لوجه الله والوطن .

وفى الساعة السادسة والنصف مساء يوم ٢٦ يوليو أذيع البيان التاريخى بعزل فاروق الموجه من الفريق محمد نجيب إلى الشعب مسجلا بصوت المذيع جلال معوض وكان نصه كما يلى : «بنى وطنى : إتماما للعمل الذى قام به جيشكم الباسل فى سبيل قضيتكم قمت فى الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ الموافق ٤ من ذى القعدة هجرية بمقابلة حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمته عريضة موجهة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول تحمل مطلبين على لسان الشعب :

الأول: أن يتنازل جلالته عن العرش لسمو ولى عهده قبل ظهر اليوم.

الثانى: أن يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة مساء.

وقد تفضل جلالته فوافق على المطلبين وتم التنفيذ فى المواعيد المحددة دون حدوث ما يعكر الصفو. وإن نجاحنا إلى الآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة، وإنى أعلم أن الفرح قد يفيض عن صدوركم لهذا النبأ غير أننى أتوسل إليكم أن تستمروا فى التزام الهدوء حتى نستطيع السير بقضيتكم فى أمان ولى كبير الأمل فى أنكم ستلبون ندائى فى سبيل الوطن وفقنا الله لما فيه خيركم ورفاهيتكم والسلام» ونظرا لأن بيان عزل الملك قد أذيع على الشعب قبل عودة محمد نجيب من قصر رأس التين إثر قيامه بتوديع الملك على ظهر الباخرة المحروسة فقد قابلت جماهير الإسكندرية موكب محمد نجيب وهو متجه إلى مقر قيادته بمعسكر مصطفى باشا بحماسة وابتهاج لم يسبق لهما مثيل، وتكالبت الجموع المحتشدة فى الشوارع على سيارته لإبداء مشاعرهم وفرحتهم حتى أصبح من العسير على موكبه أن يشق طريقه بينهم، وفى الساعة الثامنة مساء- أى بعد خروج الملك بساعاتين فقط- أذاع محمد نجيب بنفسه على الشعب البيان التالى:

«إن ما نسب إلىَّ من عمل مجيد إن هو فى الحقيقة إلا مجهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط لم يكن لى إلا شرف قيادتهم» وجاء ضمن البيان ما يلى: «قد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إسناد منصب القيادة العامة إلىّ بأن ينعم علىّ برتبة الفريق بدرجة الوزير فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل ذلك غرضا أسمى وهو تنازل الملك عن العرش.. والآن قد انتهت الأمور فإنى أعلن تنازلى عن هذه الرتبة قانعا برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية».

الملك وأمير البحر

كان اللواء بحرى جلال علوبة قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يشغل منصب قائد اليخوت الملكية وياور الملك، وكان يعد واحدا من أقرب المقربين إلى الملك السابق فاروق وموضع ثقته التامة وقد توطدت بينهما أواصر صداقة شخصية إلى الحد الذى جعل فاروق يقوم كثيرا بزيارته فى منزله بالإسكندرية وحينما أبدى الملك السابق لرئيس الوزراء على ماهر بعد ذهابه إليه فى قصر رأس التين صباح يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ موافقته على ما جاء بالإنذار الموجه إليه من الفريق محمد نجيب بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد اشترط عدة شروط كان من بينها أن يسافر بحرا إلى الخارج هو وأسرته على ظهر يخته الخاص المحروسة، وطلب من رئيس الوزراء بصفة شخصية أن يتولى قيادة اليخت أمير البحر (اللواء) جلال علوبة ووافقت قيادة الثورة على هذا المطلب لثقتها فى انضباط الرجل، وبأنه لن يتردد فى تنفيذ أمر القيادة بالعودة فورا باليخت إلى الإسكندرية بمجرد وصول الملك السابق إلى الميناء الذى يريده .

وقد أصدر اللواء بحرى متقاعد جلال علوبة فى عام ١٩٩٨ كتابا بعنوان (الملك وأمير البحر) حوى مذكراته الشخصية منذ نشأته الأولى حتى أحيل على التقاعد عقب عودته من (نابلى) على ظهر المحروسة بعد إنزاله الملك السابق وأسرته فى ذلك الميناء الإيطالى، ويبلغ عدد صفحات الكتاب ١٣٩ صفحة لا يهمنا منها بالنسبة للموضوع الذى نبحثه سوى تسع عشرة صفحة (من صفحة ١٠٠ حتى صفحة ١١٩) التى دونها المؤلف تحت عنوان (الانقلاب ورحيل الملك فاروق)، ونظرا لما ورد فى هذا الجزء من الكتاب من معلومات يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة فى معرفة حقيقة ما كان يدور فى الجانب الآخر وهو الملك وحاشيته خلال أيام الثورة الأولى التى انتهت بمغادرة الملك للبلاد، لذا وجدت أن من الأفضل لصالح القراء وحتى تكون الصورة واضحة ومستكملة فى أذهانهم أن أسجل ما رواه جلال علوبة عن رد فعل أحداث الثورة فى أيامها الأولى الحاسمة على الملك وحاشيته .

وكان أول ما ذكره جلال علوبة بالنسبة لأحداث الثورة أنه فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وبينما كان يتأهب للذهاب إلى فراشه للنوم تلقى اتصالا هاتفيا من الملك السابق فاروق ولما قال له « خير يا مولاى » رد عليه بلهجة حادة: « خير إيه لقد بلغنى الآن أن الجيش قام بانقلاب فى القاهرة ولا أدرى ما هى نواياهم وماذا يريدون بالضبط أرجوك أن تتوجه إلى المحروسة فورا واعمل كافة الترتيبات لإعدادها للسفر على وجه السرعة ولو بطاقم مخفض وسوف أوافيك بالتطورات فور إبلاغى بها ».

وقام جلال علوبة فى الحال بالاتصال بالضابط المنوب على اليخت المحروسة وأمره باستدعاء جميع الضباط وطاقم اليخت فورا مع رفع درجة الاستعداد للحراس الموجودين باليخوت الملكية، كما اتصل بقائد البحرية أمير البحر محمود بدر وأخبره بالنبأ وطلب منه التوجه إلى مقر قيادته وإصدار أمره برفع درجة الاستعداد للقوات البحرية إلى الدرجة القصوى، وفى حوالى الساعة الواحدة صباحا تلقى جلال علوبة مكالمة هاتفية من محمد حسن السليمانى شماشرجى الملك وبادره بقوله: « اطمئن يا جلال بك لقد كانت زوبعة فى فنجان وانتهت وعاد كل شيء إلى ما كان عليه وأصبحت الحالة مطمئنة تماما » ومن تحليلنا لهذه الواقعة يتضح لنا الآتى:

١- إن نبأ قيام الجيش بثورة فى القاهرة لم يتم إبلاغه للملك فور تلقى المسئولين فى قصر المنتزه هذا النبأ وفى مقدمتهم العميد أحمد كامل قائد بوليس السراى والشماشرجى محمد حسن، وكان ذلك فى توقيت لم يتجاوز العاشرة مساء ويبدو أنهما ترددا فى تصديق النبأ فى بادئ الأمر وأضاعا ما لا يقل عن ساعة زمنية فى إجراء اتصالات مع بعض المسئولين بالقاهرة للتأكد من النبأ قبل أن يبلغاه للملك السابق خشية أن يكون كاذبا، خاصة أن تحركات القوات القائمة بالثورة لم تبدأ إلا بعد منتصف الليل.

٢- أن أول ما فكر فيه فاروق فور إبلاغه بالنبأ هو أن يعد الوسيلة السريعة للهروب مع أسرته من الاسكندرية، وكانت أفضل الوسائل فى نظره هى إعداد اليخت المحروسة للسفر به إلى الخارج إذا ما تأزمت الأمور.

٣- إن اتصال الشماشرجى محمد حسن هاتفيا مع أمير البحر وياور الملك جلال علوبة لبث الاطمئنان الكاذب فى نفسه فى الساعة الواحدة صباحا تدل بوضوح على مقدار ما كان للخادم الخاص للملك من مكانة ونفوذ ليس فى الحاشية فحسب بل على مستوى الدولة، فقد كان هو وسيلة الاتصال بين الملك وكبار رجال الدولة بمن فيهم رئيس الوزراء والوزراء.

وذكر جلال علوبة أنه أصدر الأوامر على مسئوليته بأن تقوم سفينة حربية بواجب المرور البحرى فيما بين منطقة الإسكندرية ومنطقة المنتزه لحراسة الشاطئ وأسندت هذه المهمة إلى المدمرة إبراهيم بقيادة العقيد بحرى سليمان عزت الذى اتصل بجلال فى أثناء مرور المدمرة بالقرب من الشاطئ وقال له -ربما مازحا- «ما رأيك فى ضرب ثكنات مصطفى باشا بمدفعية المدمرة إبراهيم؟» ورد عليه جلال منزعجا: «أنت مجنون لوفعلت ذلك لدمرت حى مصطفى باشا بأكمله» وكان سليمان عزت كما دون جلال فى مذكراته ملكيا أكثر من الملك وكان يردد فى الساعات الأولى للثورة عبارة «No Royalty No Loyalty» أى لا ملكية بلا إخلاص، ومع ذلك عينته الثورة بعد ذلك قائدا للبحرية وظل يشغل هذا المنصب خمسة عشر عاما حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧.

وأكد جلال علوبة أنه كان فى إمكانه فى الساعات الأولى لقيام الثورة أن يقوم بتهريب الملك السابق خارج البلاد بسهولة تامة، فقد استدعاه فاروق صباح ٢٣ يوليو إلى قصر المنتزه حيث يقيم بعد إذاعة البيان الأول للثورة وبعد أن توالت المحادثات الهاتفية بين حكومة نجيب الهلالى بالإسكندرية وقيادة الثورة بالقاهرة، وطلب فاروق منه مساعدته على مغادرة البلاد على اليخت المحروسة ولكن جلال أبدى اعتراضه وقال لفاروق بصراحة! «لا يجب أن تبدو كأنك تهربت من مسئوليتك كملك وتقدم لهم ذريعة للقيام بأى عمل عنيف ضدك خاصة أن القيادة الجديدة تتصرف بمسئولية ولا يبدو أنها ترغب فى إراقة الدماء» واقترح جلال على الملك السابق أن يأمر قائد المنطقة الشمالية بأن

تتخذ قواته مواقع على الطريق الصحراوى عند مدخل إسكندرية لتمنع قوات الثورة من التقدم إلى داخل المدينة، ولكن الملك السابق رفض الفكرة حتى لا يحدث قتال بين وحدات الجيش وبعضها، وذكر جلال أنه قرر الانتقال إلى قصر رأس التين (لم يكن جلال علوبة ولا الملك يدريان بعد أن قوات الإسكندرية قد أعلنت انضمامها إلى قوات الثورة وأن الضباط الشبان تولوا قيادة الوحدات ونحوا جانبا القيادات القديمة) وأوضح جلال علوبة أن فكرة الهروب ومغادرة مصر خلسة كانت لا تزال مسيطرة على الملك السابق، فقد استدعاه فاروق لمقابلته فى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٥ يوليو وحين قابله وجده مرتديا الزى البحرى وبرفقته الملكة السابقة ناريمان وبناته الأميرات وولده ولى العهد وكانت تحيط به حاشيته الذين تعودوا السفر معه فى رحلاته الخارجية وكان يبدو عليه التوتر والاضطراب، ولما رأى جلال قال له إنه يريد التوجه إلى اليخت المحروسة والإبحار به فورا إلى الخارج قبل طلوع الفجر، فرد عليه جلال قائلا: «يا مولاى هذا أخطر ما يمكن على حياتك وحياة أسرتك فسوف تعطى الفرصة للقيادة الجديدة لضرب اليخت إما بواسطة الطائرات الحربية وإما بالمدفعية الساحلية» وغضب فاروق وصرخ فى جلال قائلا: «أترفض أوامرى يا جلال؟ أنا لن أرضخ لمطالب الجيش وإذا شعرت بأى نية فى إذلالى أو بأى خطر على حياتى فلن أنتظر حتى يفعلوا بى وبأسرتى ما فعلته الثورة الفرنسية بالأسرة المالكة عندهم (أعدمت الثورة الفرنسية الملك لويس السادس عشر والملكة مارى انطوانيت على الجيلوتين) ولسوف أطلق الرصاص على نفسى وأحملك المسئولية وسيكون دمى فى رقبتك» وقال جلال علوبة إنه سأل العميد أحمد كامل قائد بوليس السراى الذى كان يقف بجواره عن المطالب التى طلبتها القيادة الجديدة فذكر له أن هذه القيادة طلبت تسليم بعض رجال الحاشية الملكية، وكان منهم أنطوان بوللى ومحمد حسن السليمانى والدكتور يوسف رشاد والعميد حلمى حسين فقال جلال لفاروق: «ألهذا السبب يا مولاى تريد أن تهرب من مسئولياتك وتفر إلى

الجيلوتين Guillotine: تعنى المقصلة

خارج البلاد لتحمى هؤلاء الناس الذين أساءوا إليك وإلى البلاد ولو كان لديهم الشجاعة لقدموا استقالاتهم وسلموا أنفسهم بدلا من اللجوء إليك لحمايتهم ورد الملك السابق فى استسلام سوف أترك لك وللأميرالاى (العميد) أحمد كامل التصرف المطلق فى هذه الأمور» وقام العميدأحمد كامل إثر ذلك بعد التشاور مع جلال علوبة بإصدار أمره إلى ضباط بوليس السراى بإحضار هؤلاء الأشخاص المطلوبين إلى مكتبه فى الصباح، وعندما حضروا وكان بعضهم فى حالة انهيار تام قاموا بكتابة استقالاتهم فأخذها أحمد كامل فورا وتوجه بها إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء فى بولكلى وسلمها إلى على باشا ماهر رئيس الوزراء شخصيا.

وسجل جلال علوبة فى كتابه أن الملحق العسكرى الأمريكى جاء يوم ٢٥ يوليو لمقابلته فى مكتبه وأخبره أنه قد التقى مع السفير الأمريكى (جيفرسون كافرى) قبل حضوره إليه وأن السفير أخبره أن الملك فاروق قد اتصل به وأن الحديث دار بينهما حول سلامة الملك وأسرته، وأن السفير أكد لفاروق أنه سوف يعمل على ألا يحدث له أى مكروه وألا تتعرض حياته وحياة أسرته للخطر، وقال جلال للملحق العسكرى الأمريكى إن الملك فاروق كان يود لو أن فى الإمكان تواجد سفينة حربية أمريكية بميناء الإسكندرية ليمكنه إذا ساءت الأمور أن يغادر البلاد عليها خشية أن يتعرض اليخت المحروسة إذا ما قرر السفر عليه إلى الخارج للهجوم عليه وضربه بواسطة الطائرات الحربية المصرية أو بإطلاق المدفعية الساحلية نيرانها عليه، وأجابه الملحق العسكرى بأن السفير الأمريكى كافرى ليس من صلاحياته استدعاء أى سفن حربية إلا بعد موافقة واشنطن وعلى ذلك تم استبعاد هذه الفكرة. (من تحليلنا لمطلب جلال علوبة الذى عرضه على الملحق العسكرى الأمريكى فضلا عن موقفه فجر يوم ٢٥ يوليو الذى اعترض خلاله بشدة على هروب فاروق خلسة على ظهر المحروسة، يتضح لنا أن جلال علوبة كان فى شدة القلق خشية إجبار الملك السابق له على تهريبه خلسة إلى الخارج هو وأسرته على ظهر

اليخت المحروسة إذ كان يتوقع فى حالة قيامه بتلك المغامرة الخطيرة أن تتعرض سفينته للتدمير إما عن طريق ضربها فى أثناء تحركها بواسطة الطائرات أو عن طريق قصف المدفعية الساحلية لها وهو ما يدل على شدة حذره) .

وعندما عاد جلال علوبة إلى قصر رأس التين حوالى ظهر يوم ٢٥ يوليو بادره الملك السابق فاروق بالشكر على نصيحته له، وقال جلال إنه وجد الملك فى حالة نفسية جيدة فقد شعر أنه ما دام الجيش قد حقق مطالبه فسوف يعود إلى ثكناته وطلب من جلال أن يعاونه فى اختيار الشخصيات الجديدة التى سيقوم بتعيينها فى المناصب المهمة بالسراى بعد استبعاد القدامى من هذه المناصب الحساسة (كان من الغريب أن يشعر الملك السابق فاروق فى هذا التوقيت بتحسن روحه المعنوية ويتخيل أنه مادام قد حقق الجيش مطالبه فسوف يعود الجيش إلى ثكناته، وأن يتجه تفكيره إلى اختيار الشخصيات الجديدة فى السراى التى ستحل محل الشخصيات القديمة التى قرر التخلص منها، ففى هذا الوقت بالذات كانت قوات من الجيش من مختلف الأسلحة يبلغ عددها حوالى سبعة آلاف ضابط وجندى يتوالى وصولها من القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق السكة الحديد والطريق الصحراوى استعدادا لعملية عزل الملك وإجباره على مغادرة البلاد فى اليوم التالى، مما يدل على مدى العزلة التى أضحى عليها الملك السابق بحيث وصلت كل هذه القوات إلى الإسكندرية دون أن يدرى بوصولها ودون أن يستنتج الهدف من إرسالها) .

وفى صباح يوم٢٦ يوليو وقبل أن يهم جلال بالخروج من منزله سمع رنين الهاتف وكان المتحدث هو أحمد باشا علوبة عم جلال الذى كان يتحدث من مسكنه الصيفى فى سيدى بشر وقال له بانزعاج: « ماذا يجرى فى البلد يا جلال؟ هناك طابور من الدبابات يتحرك نحو قصر المنتزه، فقال له جلال: « لا علم لى بأى شىء فقد تركت الملك فى قصر رأس التين وكان كل شىء على ما يرام » وأدرك جلال أن القيادة الجديدة تعتقد أن الملك لايزال يقيم فى قصر المنتزه فأرسلوا طابور الدبابات لمحاصرته.

وعندما تأخرت سيارة جلال علوبة عن الحضور إليه بمنزله فى موعدها اتصل هاتفيا بالضابط المنوب ليتعجل وصولها، فأخبره الضابط المنوب أن السيارة غادرت المعسكر منذ الصباح الباكر وأن تأخيرها يرجع إلى أن الشوارع قد امتلأت بحشود ضخمة من الجماهير التى تهتف بحياة الثورة وقائدها محمد نجيب.

وما كاد جلال يضع سماعة التليفون حتى دوى رنينه مرة أخرى وكان المتحدث هو الملك فاروق وقال لجلال فى انفعال شديد: «أين أنت يا جلال إن السراى محاطة بقوات الجيش لماذا تركتنى فى هذا الوقت؟ أرجوك احضر فورا» فرد جلال قائلا: «إن سيارتى لم تتمكن من المجىء للمنزل ولكننى سوف أفعل المستحيل للحضور إلى جلالتكم فورا».

وعند وصول جلال علوبة بسيارته بعد ذلك إلى مشارف قصر رأس التين أوقفه أحد ضباط الجيش وأخطره أن لديه أوامر صارمة بعدم التصريح لأى شخص بدخول القصر. واتجه جلال علوبة بعد ذلك إلى مصلحة الموانئ والمنائر لمحاولة استخدام أحد لنشاتها للتوجه به إلى رصيف قصر رأس التين، وأثناء تواجده بمكتب مدير المصلحة أمير البحر أمين باشا الخطيب تلقى جلال اتصالا هاتفيا من على ماهر باشا رئيس الوزراء الذى أخطره بأن قيادة الثورة طلبت تنازل الملك عن العرش وطلب منه التوجه إلى اليخت الملكى (المحروسة) ليكون على استعداد ليبحر به مقلا الملك السابق فاروق إلى خارج البلاد.

وفى الوقت الذى كان يتباحث خلاله جلال علوبة مع مدير مصلحة الموانئ والمنائر عن أنسب طريقة يمكنه بها الوصول بأحد اللنشات إلى سراى رأس التين كى يلتقى بالملك فاروق تلقى محادثة هاتفية من المقدم أنور السادات بعد أن علم بأنه موجود فى مكتب مدير المصلحة طالبا منه الحضور إلى قيادة بحرية الملك لمقابلته وأخطره أنه سيرسل إليه سيارة لحراسته.

وعندما التقى جلال علوبة مع المقدم أنور السادات وكانت هذه هى المرة الأولى التى التقى فيها معه أخطره السادات بأن الملك فاروق قد وقع وثيقة تنازله عن العرش لابنه الأمير أحمد فؤاد، وأنه قد تقرر أن يغادر فاروق البلاد على اليخت (المحروسة) فى الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه وقد طلب فاروق من القيادة الجديدة بأن يتولى جلال قيادة اليخت فى رحلته الأخيرة إلى المنفى وذلك لثقته فيه، وقد وافقت القيادة على مطلب الملك لثقتها فى جلال أيضا.

وطلب السادات من جلال علوبة مرافقته إلى مقر القيادة فى معسكر مصطفى باشا (تم تغيير اسمه بعد الثورة ليكون معسكر مصطفى كامل) لمقابلة الفريق محمد نجيب لتلقى التعليمات منه.

وعند الوصول إلى المعسكر انتظر جلال قليلا فى المكتب المجاور لقائد المنطقة الشمالية حيث دخل السادات إلى مكتب القائد الذى اتخذه الفريق محمد نجيب مقرا مؤقتا له. ولما استدعى لمقابلته دخل المكتب وأدى التحية العسكرية فرد له التحية مرحبا وعلى وجهه ابتسامة ودودة بشوشة -كما ورد فى مذكراته- وأبلغه محمد نجيب أن الملك فاروق وقع على وثيقة تنازله عن العرش، ووافق على مطلب القيادة أيضا بمغادرة البلاد فى الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه على ظهر اليخت (المحروسة) وأن أحد مطالب الملك هو أن يقوم جلال علوبة بقيادة اليخت الملكى لتوصيله إلى منفاه نظرا لثقته التامة به، وأن القيادة قد وافقت على هذا الطلب بعد أن قامت بالتحريات الكافية عن جلال، ولذا فقد أصدر محمد نجيب أوامره بأن يقوم جلال بقيادة اليخت (المحروسة) إلى أى ميناء حسب رغبة الملك ثم ناول جلال أمرا كتابيا موقعا منه بصفته القائد العام للقوات المسلحة كان نصه كما يلى:

« من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى اللواء بحرى جلال بك علوبة قائد عام اليخوت الملكية: عليكم الإبحار باليخت الملكى المحروسة اليوم

الساعة ١٨٠٠ لنقل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول إلى خارج البلاد بعد تنازله عن العرش والعودة بهذا اليخت سليما إلى ميناء الإسكندرية مباشرة -التوقيع فريق محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة معسكر مصطفى باشا الساعة ١٥٠٠ يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢» وقام جلال علوبة بشكر محمد نجيب على هذه الثقة وطلب منه أن ترافق اليخت سفينتان حربيتان للحراسة وفقا للتقاليد البحرية فى حالة سفر الملك فى مهمة رسمية خاصة أنه سوف يكون على ظهر اليخت الملك الجديد أحمد فؤاد الثانى، ولكن محمد نجيب بعد التشاور مع المقدم زكريا محيى الدين رفض هذا المطلب. وبعد هذا اللقاء مع القائد العام الفريق محمد نجيب ذكر اللواء بحرى جلال علوبة أنه توجه بعدئذ إلى منزله كى يعد حقيبة ملابسه وأخبر زوجته أنه سوف يسافر بحرا فى مهمة رسمية وسوف يعود بعد بضعة أيام، ولما سألته عن الأخبار قال لها إن هناك بيانا سوف يذاع بالراديو الساعة السادسة مساء وسيتضمن ما يهم الشعب من أنباء، وعقب أن قام بوداعها ووداع أبنائه توجه إلى قصر رأس التين فوجد الملك فى انتظاره وكان يجلس بجوار الهاتف يعطى أوامره الأخيرة وما أن شاهده حتى قال له بصوت خفيض: «أرأيت ما فعلوا بى يا جلال»؟ ثم قام وعانق جلال وهو يبكى بحرارة وقال له جلال مواسيًا ومشجعا: «الحمد لله يا مولاى أن الأمور قد انتهت عند هذا الحد إذ كان من الجائز أن تتجه الحركة إلى أكثر من ذلك» ونظرا لضيق الوقت فقد استأذن جلال من الملك كى ينصرف ليتفرغ لإعداد اليخت على وجه السرعة فلم يكن قد بقى إلا أقل من ثلاث ساعات على موعد الإبحار، ولم يكن هناك بالطبع التموين الكافى للرحلة فأمر أحد الضباط للتوجه بعربة لورى ومعه بعض البحارة إلى البر لإحضار كل ما يمكنه الحصول عليه من طعام. ولما حضر إلى جلال كبير خدام السراى وسأله عن المطلوب إرساله لليخت كلفه بأن يرسل إليه كل ما يمكنه إرساله وأن يعتبر الرحلة كأنها إحدى الرحلات الملكية العادية، فأسرع الرجل وأرسل العديد من الصناديق التى بها بعض

الأطعمة المفضلة لدى الملك وبعض المياه الغازية، وقد أثارت تلك الصناديق الكثير من الشائعات عن أن الملك السابق قد شحن العديد من الصناديق المليئة بالذهب على اليخت وكان هذا مجافيا للحقيقة- كما ذكر جلال- بل إن ملابس الملك وأسرته كانت فى قصر المنتزه ولم يتم إحضار إلا القليل منها نظرا لضيق الوقت.

واستطرد جلال علوبة قائلا فى مذكراته أنه فى حوالى الساعة الخامسة والنصف نقل أحد اللنشات الملكة ناريمان ومعها الملك الطفل أحمد فؤاد الثانى والأميرات الثلاثة فريال وفوزية وفادية إلى اليخت (المحروسة) وكانت الأميرات الثلاثة فى حالة بكاء دائم.

وعندما حان وقت الرحيل ولم يأت الفريق محمد نجيب لوداع الملك كما كان متفقا عليه لم يرغب الملك فى الانتظار فطلب من جلال أن ينقله إلى اليخت وقام بتوديع الذين كانوا فى وداعه من رجال القصر الذين انخرطوا فى البكاء، ولكن الملك كان رابط الجأش وقام بتوديع حرس الشرف الذى اصطف لوداعه وعزفت الموسيقى السلام الملكى ثم تقدم قائد الحرس فطوى العلم الخاص بالملك وقدمه له بعد أن قبله حسب ما تقضى به التقاليد العسكرية، ثم ركب الملك أحد اللنشات الذى نقله إلى اليخت الملكى المحروسة.

فاروق يبكى على ملكه الضائع

عقب وصول الملك السابق فاروق إلى اليخت الملكى المحروسة وبدأ استعداد طاقمه للتحرك به للقيام برحلته الأخيرة وعلى ظهره الملك المخلوع فاروق والملك الطفل أحمد فؤاد ذكر اللواء بحرى جلال علوبة أنه شوهد بعد قليل لنش يقترب من المحروسة وكان يحمل الفريق محمد نجيب وبرفقته بعض ضباطه، ولما التصق باليخت صعد الفريق محمد نجيب إلى ظهره وتبعه العقيد أحمد شوقى والمقدم حسين الشافعى والمقدم طيار جمال سالم والنقيب إسماعيل فريد ياور الفريق نجيب، واستقبلهم على (الأسكلة) قائد اليخت الملكى جلال علوبة الذى أدى التحية للفريق محمد نجيب وصافحهم جميعا

ثم صحبهم إلى حيث يقف الملك، وقد ورد فى مذكرات جلال علوبة عن هذا الموقف بعض الأخطاء التاريخية التى لا يمكن التغاضى عنها فقد قال فى الصفحة ١١٢ ما يلى بالنص:

« ولكننى لم أسمح لكل من حسين الشافعى وإسماعيل فريد بالتوجه معنا وأعطيت لهم تعليماتى بالبقاء حيث كانوا، وكان الفريق محمد نجيب يتقدمهم ببضع خطوات وحين وصل إلى حيث كان ينتظر الملك وقف وقفة انتباه وأدى التحية العسكرية وقال بسرعة... (آسف يا مولاى لقد طلعت حمار)، ووقف المقدم طيار جمال سالم والعقيد أحمد شوقى أمام الملك وكان جمال سالم يضع عصاه تحت إبطه مخالفا بذلك التقاليد العسكرية فنهره الملك وأمره بإنزال العصا فتردد جمال سالم للحظة فقلت له بصوت آمر (أنزل العصا) وأشار له الفريق محمد نجيب بإنزال العصا ففعل حينئذ ».

وأول هذه الأخطاء التاريخية أن جلال علوبة قال إنه لم يسمح لحسين الشافعى بالتوجه مع الفريق محمد نجيب والعقيد أحمد شوقى والمقدم جمال سالم إلى المكان الذى كان يقف فيه الملك بينما الثابت تاريخيا أن حسين الشافعى كان يقف فى صف واحد مع أحمد شوقى وجمال سالم، خلف محمد نجيب خاصة أن حسين الشافعى كان أقدم فى الرتبة من جمال سالم أما الضابط الذى وقف على مسافة فى الخلف فقد كان النقيب إسماعيل فريد السكرتير العسكرى لمحمد نجيب وكان ذلك يرجع إلى حداثة رتبته وقتئذ.

ومن العجيب أن يخالف جلال علوبة كل معايير العقل والمنطق ويزعم أن محمد نجيب عندما وقف أمام الملك السابق فاروق قال له بسرعة (آسف يا مولاى لقد طلعت حمار) هل يصدق أحد أن هذه العبارة تصدر من الفريق محمد نجيب الذى وقف أمام الملك وهو فى ذروة انتصاره وقتئذ بصفته قائد الثورة وقائد عام القوات المسلحة، والرجل الذى بعث الإنذار للملك بوصفه قائد الجيش الممثل لإرادة الشعب كى يتنازل عن العرش لولى عهده قبل

الساعة الثانية عشرة ويغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء فى نفس اليوم، ولم يتوان الملك فى الخضوع لما ورد فى الإنذار وفى تنفيذ مطلب محمد نجيب دون تردد من فرط خوفه من القائد الذى أعلنت كل وحدات الجيش ولاءها له حتى ما كان يسمى (بحرية جلالة الملك) والتفت حوله جموع الشعب فى كل أرجاء البلاد، ولماذا يقول محمد نجيب هذه العبارة المخزية؟ وما هى الفائدة التى سيجنيها عندما يحقر نفسه ويذل شخصيته أمام الملك الذى قام هو بعزله باسم الجيش والشعب؟ خاصة أن الضباط الثلاثة أحمد شوقى وحسين الشافعى وجمال سالم كانوا يسيرون خلفه مباشرة ويسمعون بالطبع كل ما ينطق به.

ولم يقل أحد منهم أنه قال مثل هذه العبارة المهينة، أما ما ادعاه جلال علوبة من أنه قال لجمال سالم بصوت آمر: أنزل العصا. بعد أن اعترض الملك على حمله لها أمامه فهذا كلام لا يتفق مع العقل لأن الوحيد الذى كان فى إمكانه إصدار مثل هذا الأمر وقتئذ كان الفريق محمد نجيب، ولم يكن جلال علوبة يجرؤ على توجيه مثل ذلك الأمر إلى جمال سالم فى وجود الفريق محمد نجيب الذى أصدر ذلك الأمر بالفعل كما سجله التاريخ، وكان جلال وقتئذ فى أضعف حالاته لأنه كان معروفا أنه كان ضمن الحاشية الملكية المعروفة بفسادها والتى ألقى معظم أفرادها فى السجن ولم تتركه قيادة الثورة دون اعتقال لأنها عهدت إليه بقيادة اليخت الملكى المحروسة ولثقتها فى انضباطه العسكرى وأنه سيعود به إلى مصر دون تأخير خاصة أن أسرته كانت موجودة فى الاسكندرية وقد تمت إحالته على التقاعد -كما كان منتظرا- بعد عودته من نقل الملك وأسرته إلى إيطاليا بثلاثة أشهر أمضاها فى إجازة إجبارية أى بدون عمل وذكر جلال علوبة بعد ذلك أن اليخت المحروسة قد تحرك فى آخر رحلة ملكية له إلى خارج الميناء وكان مرفوعا على أعلى الصارى العلم البحرى للملك، فقد كان على ظهر اليخت الملك الجديد أحمد فؤاد الثانى وكان من مفارقات القدر أن السفينة التى أوكل إليها تحية الملك بإطلاق ٢١ طلقة كانت

الفرقاطة (فاروق الأول)، كما حلق فوق اليخت سرب من المقاتلات المصرية وكان اليخت وقتئذ يأخذ طريقه إلى خارج الميناء وقت غروب الشمس وكأنها تعلن هى الأخرى غروب عهد الملكية فى مصر، وعقب تحرك المحروسة فى طريقها إلى إيطاليا صعد الملك فاروق إلى برج القيادة بجوار جلال علوبة كما كان يفعل دائما فى رحلاته البحرية وطلب منه إرسال برقية باسمه إلى محمد نجيب وكان نص البرقية كما يلى : « أتمنى لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة . . فاروق » .

وقال جلال علوبة أن الملك فاروق ظل واقفا بجانبه فى الممشى العلوى وأخذ يلقى نظرة أخيرة على البلاد التى حكمها زهاء أربعة عشر عاما خاصة قصرى رأس التين والمنتزه وهى تغيب عن ناظريه رويدا رويدا مع مغيب شمس ٢٦ يوليو كأنها تعلن هى الأخرى عن مغيب حكمه بل وحكم أسرة محمد على عن مصر، وفجأة وبعد ساعات طويلة من رباطة الجأش انفجر فاروق فى البكاء بحرقة شديدة وقال جلال إن همه الوحيد طوال الرحلة كان مركزا على أن يكون بجوار الملك ما أمكن ليخفف عنه وقع صدمة الأحداث التى تلاحقت فى غضون أربعة أيام فقط وانتهت إلى نفيه .

وفى صباح يوم ٢٨ يوليو فوجئ جلال علوبة وهو فى برج القيادة بالملك السابق يحضر إليه ويحاول إغراءه بالبقاء معه فى المنفى ووعده فى حالة موافقته بالحصول منه على مبلغ مليون جنيه ليرسل منه لعائلته فى مصر كل ما تحتاجه من نقود نظرا لأن له أموالا كثيرة فى البنوك الخارجية، ولكن جلال علوبة كما قال لم يخضع لهذا الإغراء المادى ورد على فاروق قائلا : آسف يا مولاى لا يمكن قبول هذا العرض فأنا أرى أنه من واجبى نحو وطنى أن أعود باليخت سالما إلى الإسكندرية وكذلك من واجبى نحو أسرتى أن أعود لأرعاهم بنفسى .

وفى يوم ٢٩ يوليو لاحت جزيرة كابرى ومن خلفها الساحل الإيطالى

وحين اقترب اليخت المحروسة من مدخل ميناء نابلى أصدر جلال أمره باستعداد مدافع التحية للرد على طابية ميناء نابلى حيث كان يتوقع أن تطلق مدافعها ٢١ طلقة تحية للملك الطفل أحمد فؤاد الثانى لأن العلم الملكى كان مرفوعا على أعلى الصارى الرئيسى لليخت، ولكن اليخت المحروسة دخل إلى ميناء نابلى دون أداء أية تحية رسمية مما جعل الملك السابق يصاب بخيبة أمل كبيرة من هذا الاستقبال الفاتر.

وفور رباط اليخت على الرصيف أمر جلال علوبة بإرسال إشارة لاسلكية إلى مصر لإخطار السلطات بوصول اليخت ورسوه فى ميناء نابلى، وصعد السفير المصرى فى إيطاليا السيد عبد العزيز بدر إلى اليخت المحروسة وبصحبته مندوب وزارة الخارجية الإيطالية وبعد أن قدما التحية للملك السابق سألاه عن الجهة التى يرغب فى الإقامة فيها، وبعد نقاش قصير قرر فاروق التوجه إلى جزيرة كابرى للإقامة فيها مؤقتا فتم استئجار سفينة سياحية صغيرة لتقوم بنقل الملك وأسرته إلى هناك، وقبل نزول فاروق وأسرته من المحروسة تم اصطفاف جميع ضباط اليخت ومعهم بعض ضباط الحرس الملكى وبوليس السرای المرافقين بجوار أسكلة اليخت وقام فاروق بمصافحتهم فردا فردا مودعا وشاكرا لهم خدمتهم له ومشاعرهم نحوه وكان يبكى بحرارة، ثم اتجه إلى جلال علوبة وعانقه بشدة وقبله من وجنتيه وبكى الاثنان بكاء حارا من فرط التأثر، وعندما بدأت السيارة تتحرك وتبتعد عن مكان رسو اليخت أخذ فاروق ينظر إليه كآخر قطعة يراها من مصر ولوح للضباط بيده عدة مرات وكان هذا آخر عهد جلال علوبة بالملك السابق فاروق حتى توفاه الله.

وقد قام اللواء بحرى جلال علوبة بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه من القيادة العامة فعاد باليخت المحروسة سليما إلى ميناء الاسكندرية وانتهت بذلك قصة (الملك وأمير البحر).

* * *

لجنة القياده التى تحولت
إلى
مجلس قيادة الثورة

الفصل الرابع عشر

لعبت الصدفة دورا كبيرا فى إيجاد علاقة الزمالة بين جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وهى العلاقة التى كان لها تأثير كبير على إنشاء تنظيم الضباط الأحرار، إذ لم تكن هناك فرصة لإيجاد هذه الرابطة بين الضابطين فلم يكونا أبناء دفعة واحدة فى الكلية الحربية ولم يكونا زميلى سلاح واحد فقد كان عبد الناصر ضابطا فى سلاح المشاة بينما كان عبد المنعم طيارا، ولكن القدر جمعهما على غير موعد أو انتظار فقد اشترك عبد المنعم مع زميله الطيار حسين ذو الفقار صبرى فى مغامرة نقل الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش السابق إلى بيروت بإحدى طائرات سلاح الطيران يوم ١٦ مايو عام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لفشل المحاولة وهبوط الطائرة اضطراريا فى قليوب اضطر الفريق عزيز المصرى وزميلاه إلى الاختفاء بمنزل أحد الأصدقاء فى حى إمبابة، ولكن رجال الشرطة تمكنوا من القبض عليهم يوم ٦ يونيو عام ١٩٤١ «بعد ٢١ يوما» وقدموا للمحاكمة أمام مجلس عسكرى عال، واستمروا معتقلين حتى أفرج عنهم فى مارس عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة الوفد التى كان يرأسها الزعيم مصطفى النحاس.

ولم يعد عبد المنعم عبد الرؤوف بطبيعة الحال إلى سلاح الطيران بل نقل إلى الجيش وانضم لقوة الكتيبة الثالثة مشاة التى كانت ترابط بمعسكرها بمنشية البكرى «مكان الحرس الجمهورى حاليا»، وهناك جمعته الأقدار بضابط شاب توطدت الصلات بينهما ولعب بعد ذلك كل منهما دورا خطيرا فى حياة الآخر وكان ذلك الضابط هو جمال عبد الناصر الذى كان يعمل وقتئذ مساعداً لأركان حرب الكتيبة، وظل الضابطان الصديقان يعملان معا فى الكتيبة طوال سبعة أشهر ففى نوفمبر عام ١٩٤٢ نقل عبد الناصر للتدريس فى الكلية الحربية.

وكان عبد المنعم عبد الرؤوف منذ بداية الأربعينيات قد انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين وكانت هذه الجماعة قد لاقت نجاحا ملحوظا فى اجتذاب الجماهير خاصة طائفة الشباب، فلقد كان لمرشدها العام الشيخ حسن البنا

مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وضمهم إلى الجماعة فقد كان قوى الحجة واسع الاطلاع ويمتلك قدرة نافذة على الإقناع، وكان من الطبيعى أن تنضم إلى صفوف الجماعة نخبة كبيرة من ضباط الجيش وقد عقد بعضهم البيعة مع الإخوان بالصورة العادية ومنهم حسين الشافعى وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم، والبعض الآخر انضم إلى الجهاز السرى للإخوان المسلمين عام ١٩٤٤ وكان من بينهم عبد المنعم عبد الرؤوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين، وتم لهؤلاء عقد البيعة مع عبد الرحمن السندى المسئول عن الجهاز السرى فى غرفة مظلمة بالصليبة بحى طولون حيث أقسموا على المصحف والمسدس على طاعة الله والإلتزام بقيادة الجماعة فيما لا معصية فيه والطاعة للمرشد العام فى الخير والشر والبيعة التامة الكاملة له على كتاب الله وسنة رسوله، وقد اعترف خالد محيى الدين بهذه الحقيقة برغم انضمامه بعد ذلك إلى اليسار.

وازدادت أواصر الصلات بين عبد الناصر والإخوان المسلمين خاصة بعد تعرفه عن طريق عبد المنعم عبد الرؤوف بالرائد محمود لبيب وهو أحد العسكريين السابقين الذى تشرب بالخبرة العسكرية الألمانية عندما هاجر إلى ألمانيا فى شبابه، وكان المرشد العام قد كلفه بالإشراف على الجناح العسكرى بالجماعة فأصبحت اتصالات الضباط بالجماعة تتم كلها عن طريقه وبدأ عبد الناصر نشاطا سريا لضم بعض أصدقائه وزملائه إلى جماعة الإخوان المسلمين، ومن بين هؤلاء زميل سبقت له الخدمة معه فى الكتيبة الثالثة عندما كانت فى السودان فى أوائل الأربعينيات ولعب بعد ذلك كل منهما دورا خطيرا فى حياة الآخر وكان هذا الضابط هو عبد الحكيم عامر.

وأسهم عبد الناصر فى تدريب شباب جماعة الإخوان المسلمين على استخدام السلاح خاصة أثناء الإعداد لحرب فلسطين عام ١٩٤٨، وازدادت صلته بالجماعة إلى الحد الذى حمل إبراهيم عبد الهادى زعيم الحزب السعدى

ورئيس الوزراء وقتئذ إلى استدعائه إلى مكتبه برفقة الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش يوم ٢٥ مايو ١٩٤٩ وكان ذلك عقب عقد الهدنة مع إسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وعودة الجيش من فلسطين. وكان السبب فى هذا الاستدعاء يرجع إلى ضبط السلطات كتابا من كتب الجيش الممنوع تداولها للمدنيين لدى الجهاز السرى للإخوان وكان خاصا باستخدام القنابل اليدوية ووجد اسم الرائد جمال عبد الناصر مدونا على الكتاب، وحذر رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى خلال المقابلة عبد الناصر من مغبة نشاطه مع جماعة الإخوان المسلمين وأنذره بأوخم العواقب فى حالة قيامه بأى اتصالات مع هذه الجماعة فى المستقبل.

وعندما استقر رأى عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٤٩ على تكوين تنظيم سرى داخل الجيش بهدف الإعداد لتغيير الأوضاع الفاسدة فى مصر، كان من الطبيعى أن يتجه تفكيره إلى زملائه الذين كانوا معه ضمن الجهاز السرى للإخوان المسلمين، والذين أقسموا مثله على المصحف والمسدس وكان أول من عقد معه العهد من الضباط هو عبد المنعم عبد الرؤوف بحكم أنه هو الذى سبق أن ضم عبد الناصر إلى الجهاز السرى للإخوان وتبعه فى الانضمام إلى التنظيم كمال الدين حسين وخالد محيى الدين، وقدم عبد المنعم عبد الرؤوف بعد ذلك إلى عبد الناصر أحد زملائه السابقين فى سلاح الطيران وهو حسن إبراهيم وكان قد سبق له الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وجرت بينه اتصالات سابقة مع المرشد العام حسن البنا ومع المسئول عن الجناح العسكرى بالجماعة الرائد محمود لبيب فلم يتردد عبد الناصر فى ضمه، وهكذا تكونت الخلية الأولى للتنظيم السرى داخل الجيش الذى عرف فيما بعد باسم الضباط الأحرار من خمسة أعضاء كانوا موزعين على أسلحة مختلفة: عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف من سلاح المشاة، وكمال الدين حسين من سلاح المدفعية، وخالد محيى الدين من سلاح الفرسان «المدرعات

حاليا » وحسن إبراهيم من سلاح الطيران، واتجهت أنظار عبد الناصر بعد ذلك إلى صديقه وزميله فى الخدمة بالسودان الذى سبق أن نجح فى ضمه إلى الإخوان المسلمين والذى طالما لازمه فى جلسات تحضير الأرواح وهو عبد الحكيم عامر كما اتجه تفكيره إلى صديق جديد توطدت علاقته به خلال مرحلة الدراسة بالدورة التاسعة بكلية أركان الحرب (كلية القادة والأركان حاليًا) وهو صلاح سالم ضابط المدفعية الذى زامل كلا من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى هذه الدورة وتخرجوا معًا عام ١٩٤٨ واشتركوا عقب تخرجهم مباشرة فى حرب فلسطين.

وعندما بعثت قيادة القوات بصلاح سالم إلى الفالوجا فى أثناء ضرب الحصار حولها للتسلل عبر الخطوط الإسرائيلية لنقل بعض الإمدادات الحيوية إلى القوة المصرية المحاصرة هناك أجبرته الظروف على البقاء تحت وطأة الحصار مع عبد الناصر الذى كان يتولى وقتئذ منصب أركان حرب الكتيبة السادسة مشاة المتمركزة حول عراق المنشية مما زاد من قوة الروابط بينهما وكان أمرًا طبيعيًّا أن ينجح عبد الناصر فى إقناع صديقيه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم بالانضمام إلى تنظيمه السرى الناشىء فى الوقت الذى قدم فيه حسن إبراهيم إلى عبد الناصر صديقه وزميله فى السلاح الطيار عبد اللطيف البغدادى الذى سبق أن أنشأ تنظيمًا سريًّا فى سلاح الطيران عام ١٩٤٠ طالبا ضمه إلى الخلية الأولى للتنظيم الذى أصبح اسمها - بعد أن كبر عدد أعضائها - لجنة القيادة. وبانضمام عبد الحكيم عامر (مشاة) وصلاح سالم (مدفعية) وعبد اللطيف البغدادى (طيران) أصبح عدد أفراد لجنة القيادة ثمانية. وقبل نهاية عام ١٩٥١ انضم إلى لجنة القيادة جمال سالم (شقيق صلاح سالم) وكان قد أمضى فى لندن للعلاج ثلاث سنوات عقب سقوطه بطائرته الحربية وأجريت له هناك عدة عمليات جراحية ويرجع سبب انضمامه إلى واقعة طريفة، ففى أحد اجتماعات لجنة القيادة بعد حريق القاهرة جاء البغدادى لحضور الاجتماع ومعه جمال سالم ففوجئ الحاضرون بحضوره إذ لم تكن لجمال

سالم أية علاقة بالتنظيم من قبل وهكذا وضع البغدادى زملاءه أمام الأمر الواقع ولم يحاول أحد الاعتراض بعد أن انكشف الأمر أمام الوافد الجديد واستمر جمال سالم حاضرا فى الاجتماع لكنه حاول الحديث فى اجتماع تال كان منعقدا فى منزل أخيه صلاح سالم فقاطعه عبد الناصر قائلا إنه ليس عضوا باللجنة، فسكت جمال سالم معلنا استعداده للانسحاب ولكن سر اللجنة كان قد انكشف أمام جمال سالم وأصبح من الخطر عليهم إبعاده ولذا أعلن عبد الناصر قبوله عضوا باللجنة.

السادات آخر من انضم إلى لجنة القيادة

كان آخر من انضم إلى لجنة القيادة هو أنور السادات الذى اشتهر بطول خبرته بالعمل السرى وقضاء فترات طويلة فى السجون والمعتقلات، وكان السادات قد تم الاستغناء عن خدماته فى الجيش وهو برتبة نقيب فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ إثر اتهامه بالاتصال بالجاسوسين الألمانيين إبلر وساندى فى عوامة الراقصة حكمت فهمى، وظل رهن الاعتقال حوالى عامين ثم تمكن من الهروب فى أثناء وجوده فى معتقل الزيتون فى أكتوبر ١٩٤٤ «منتهزا فرصة وجوده فى مستشفى قصر العينى الجديد للعلاج» وظل مختبئا هاربًا من وجه العدالة إلى سبتمبر ١٩٤٥ عندما سقطت الأحكام العرفية وبذا انتهى اعتقاله طبقا للقانون.

وعقب الإفراج عنه بأيام قلائل تعرف السادات على حسين توفيق وكون معه ومن بعض زملائه جمعية سرية للتخلص - كما ذكر السادات - من السياسيين الذين يساندون الإنجليز، واشترك السادات فى تدبير وتنفيذ أول عملية للجمعية وهى محاولة اغتيال مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد يوم ٦ سبتمبر ١٩٤٥ وكان يوافق الاحتفال بالمولد النبوى الشريف ولكن محاولة الاغتيال لحسن الحظ باءت بالفشل.

وفى يوم ٦ يناير ١٩٤٦ نجح حسين توفيق فى اغتيال أمين عثمان وزير المالية السابق فى حكومة الوفد وكانت صلته وثيقة بالإنجليز وتم اعتقال السادات يوم ١٢ يناير بتهمة الاشتراك فى عملية الاغتيال وظل السادات حبيس الزنزانة ٥٤ بسجن قرة ميدان لمدة ٣١ شهرا حتى تم الإفراج عنه بعد الحكم ببراءته فى أغسطس ١٩٤٨، وعقب إطلاق سراحه أجرى السادات اتصالاته مع الدكتور يوسف رشاد زميله السابق فى الخدمة «بالجراولة» بالصحراء الغربية الذى كان قد غدا فى ذلك الوقت الطبيب الخاص للملك فاروق وموضع ثقته. ونتيجة لوساطة الدكتور يوسف رشاد أصدر الفريق محمد حيدر قرارا بإعادة السادات إلى الخدمة العسكرية فى ١٥ يناير عام ١٩٥٠، وعندما عرض عبد الناصر اقتراحه بضم السادات إلى لجنة القيادة فى نهاية عام ١٩٥١ لما له من خبرة سابقة فى الأنشطة السياسية والعمل السرى وافق الجميع فيما عدا عبد المنعم عبد الرؤوف برغم علاقته السابقة الوثيقة معه.

وهكذا وفى بداية عام ١٩٥٢ أصبح عدد أعضاء لجنة القيادة عشرة أفراد. وكان إصرار عبد الناصر وأعضاء لجنة القيادة على عدم خضوع التنظيم لوصاية أحد من خارج الجيش سببا فى إسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف الرجل الثانى بعد عبد الناصر بين المؤسسيين للتنظيم السرى وذلك قبل قيام ثورة الجيش بثلاثة أشهر لارتباطه والتزامه بجماعة الإخوان المسلمين ومحاولته نقل ولاء الضباط الأحرار إليها، وكانت حجته فى ذلك ضرورة استناد التنظيم السرى بالجيش إلى جماعة سياسية قوية لحماية ضباط التنظيم فى حالة وقوع أية عمليات اعتقال لهم أو الاستغناء عن خدمات بعضهم، ونتيجة لإسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف أصبح عدد أعضاء لجنة القيادة تسعة ضباط كان اثنان منهم من سلاح المشاة «عبد الناصر وعبد الحكيم عامر» واثنان من

سلاح المدفعية «كمال الدين حسين وصلاح سالم» وثلاثة من سلاح الطيران «البغدادى وجمال سالم وحسن إبراهيم» وواحد من سلاح الفرسان «خالد محيى الدين» وواحد من سلاح الإشارة «أنور السادات».

وفى مساء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ أى بعد تنازل الملك السابق فاروق عن العرش ومغادرته البلاد بيوم واحد دعا عبد الناصر أعضاء لجنة القيادة للاجتماع فى القيادة العامة بكوبرى القبة وأخطرهم بأن دورلجنة القيادة قد انتهى بنجاح ثورة الجيش وتبعا لذلك فإن اسمها سيصبح منذ ذلك التاريخ «مجلس القيادة»، ونظرا لأن ثورة الجيش قد اقترنت باسم اللواء محمد نجيب وصدر البيان الأول للثورة باسمه بصفته القائد العام للقوات المسلحة لذا كان أمرا محتما أن ينضم محمد نجيب إلى مجلس القيادة بل يصبح رئيسا للمجلس بإجماع كل أعضائه.

وفى ١٥ أغسطس ١٩٥٢ اقترح عبد الناصر ضم أربعة ضباط جدد إلى مجلس القيادة بصفة رسمية نظرا للأدوار المهمة التى قاموا بها ليلة ٢٣ يوليو وكان بعضهم يحضر اجتماعات معينة لمجلس القيادة دون أن يكونوا أعضاء فيه وكان عبد الناصر يستهدف من انضمامهم التخفيف من حدة الصراع الذى بدأ يحتدم بين أعضاء المجلس منذ الأسابيع الأولى من قيام الثورة وكان هؤلاء الضباط هم «المقدمون» يوسف صديق وعبد المنعم أمين وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وبذا بلغ عدد أعضاء مجلس القيادة ١٤ ضابطا، هذا ولم يطلق على هذا المجلس اسم مجلس قيادة الثورة بصفة رسمية إلا بعد أن ورد ذكره بهذه الصفة فى الإعلان الدستورى المؤقت الذى وقعه اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش فى ١٠ فبراير ١٩٥٣.

ومن المفارقات التى تستحق الالتفات أنه لم تمر سوى ثلاث سنوات على انضمام الأعضاء الخمسة الجدد إلى مجلس القيادة حتى خرج منه فى نهايتها

خمسة أعضاء كذلك، وبذا عاد المجلس إلى عدده الأصلى الذى كان عليه منذ قيام الثورة وهو تسعة ضباط وصدقت بذلك الحكمة المأثورة التى تقول: إن الثورات تأكل أبناءها، فلقد تم خلال هذه السنوات الثلاثة استقالة وتنحية يوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين فى يناير ١٩٥٣، وخالد محيى الدين فى أبريل ١٩٥٤، ومحمد نجيب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وصلاح سالم فى ٣١ أغسطس ١٩٥٥.

وفى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ انتهت فترة الانتقال واتجه الناخبون للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء الشعبى على الدستور وعلى رئاسة عبد الناصر للجمهورية، وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ظهرت النتائج الرسمية للاستفتاء وفاز عبد الناصر بنسبة ٩٩,٩٪ وبذا اعتبر مجلس قيادة الثورة منحلا منذ ٢٥ يونيو ١٩٥٦ وأصبح زمام الحكم فى يد عبد الناصر وحده بصفته رئيسا للجمهورية.

وتكريما لأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين بقوا به حتى ذلك التاريخ منح الرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيسا للجمهورية كلا منهم قلادة النيل التى تعطيهم أقدمية فى البروتوكول على جميع الوزراء السابقين والحاليين. وبحل مجلس قيادة الثورة انتقلت جميع سلطات السيادة التى كانت من اختصاص المجلس من قبل بصفته الجماعية إلى جمال عبد الناصر بصفته رئيسا للجمهورية.

فى بداية الثورة: لماذا قدم عبد الناصر استقالته من جميع مناصبه؟

عقب المقابلة التى جرت بين مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد والأستاذ فؤاد سراج الدين السكرتير العام لحزب الوفد مع مجلس القيادة فى الساعة الثانية صباحا يوم الإثنين ٢٧ يوليو ١٩٥٢ بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة ذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أن الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى اعتذر له ولمصطفى النحاس عن فتور المقابلة

بأن الضباط كانوا نائمين ومرهقين، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك فلم يكن الضباط نائمين بل كانوا قد أمضوا تلك الليلة ساهرين وكانوا مرهقين بالفعل ولكن ليس بسبب التعب أو السهر ولكن بسبب حدة النقاش الذى احتدم بينهم معظم ساعات تلك الليلة، فقد دارت بينهم أخطر مناقشة فى تاريخ مجلس القيادة حتى ذلك الحين وجرى أكبر صدام بينهم منذ قيام ثورة الجيش إذ كان الموضوع يتعلق بمصير مصر ومستقبلها وكان بمثابة الفيصل للاختيار بين طريقين لحكم البلاد: طريق الديمقراطية أو طريق الدكتاتورية العسكرية، وكان من سوء الحظ أن يلتقى النحاس وسراج الدين بضباط القيادة بعد أن وصل بهم الانفعال والتوتر العصبى إلى الحد الذى جعل أصواتهم ترتفع فى قاعة الاجتماع بشكل غير عادى، وإلى أن يصيح عبد الناصر بحدة وعنف فى وجه أنور السادات طالبا منه السكوت وأن يقف عبد الناصر فى النهاية مصرا على الاستقالة من جميع مناصبه كما سيتضح ذلك فيما بعد، وفى الغالب فإن هذا الجو المشحون بالانفعال والعصبية كان السبب الحقيقى وراء كل التصرفات المجافية للذوق واللياقة التى استقبل بها الضباط زعيم الوفد وصاحبه سواء من جهة تركهما وحدهما منتظرين فى الطابق الأرضى لمدة ٤٠ دقيقة ريثما تمت المقابلة، أو من جهة صرامة سلام الضباط عليهما أو من ناحية عدم دعوة النحاس وسراج الدين للجلوس مع القائد العام ورفاقه بعض الوقت والقيام بواجب الضيافة نحوهما، وهى أقل مجاملة كان من الواجب عليهم عملها بدلا من تركهما واقفين طوال مـدة المقـابـلة.

وكان النحـاس – والحق يقال – مقبلا على تأييد الثورة من أعماق نفسه فقد خلعت الملك فاروق ألد أعداء النحاس والوفد وأشد الحكام عبثا واستهتارا بالدستور وما من حكومة شكلها النحاس بعد إحراز الوفد للأغلبية فى الانتخابات إلا ويهوى فاروق بعد حين بسيف الإقالة على عنقها ليحرم الوفد من حقه الشرعى فى الحكم.

وكــان النحاس متفائلا بعــد أن علـم بمـا تضمنه البيـان الأول للثورة مــن احترام الدستور وكان على يقين من أن البرلمان الوفدى المنحل سيدعى إلــى الانعقـاد وأنـه بعـد قليل ستوكل إليـه مقـاليـد الحكم بـاعتبـاره زعيم حزب الأغلبية.

وقد ذكر أنور السادات فى الصفحات من ١٢٩ إلى ١٣٣ من كتابه البحث عن الذات أن عبد الناصر دعا مجلس القيادة إلى الاجتماع فى مساء ٢٧ يوليو ١٩٥٢ أى بعد خروج الملك بيوم واحد وبعد أن أعيد انتخابه رئيسا للمجلس عقب إصراره على التنحى، ثم طرح على زملائه أمرا وصفه بأنه فى غاية الأهمية وهو الاختيار بين حكم البلاد عن طريق الديمقراطية أو عن طريق الدكتاتورية، ونظرا لأن عبد اللطيف البغدادى قد تعرض للموضوع نفسه فى الصفحات من ٧٠ إلى ٧٢ من مذكراته الجزء الأول ولفرط أهمية هذه القضية فسوف أتولى تلخيص ودمج أهم ما ورد فى الكتابين معا بشأنها ذاكرا ما لمسته بينهما من تناقض فى بعض التفاصيل.

عند بدء مناقشة دور الأحزاب فى ظل الثورة اتضح أن فى المجلس اتجاهين متباينين أولهما: يقوده عبد الناصر وهو الاتجاه الديمقراطى وكان يدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية بعد ستة أشهر وهى نهاية فترة الانتقال يتولى فى إثرها حزب الأغلبية الحكم وقال عبد الناصر: «إن ما أنادى به يؤيد المعنى الديمقراطى للثورة ومن أننا لم نقم بها بغرض تولى السلطة فى البلاد وحكمها».

وكان الاتجاه الثانى التى تقوده مجموعة الطيارين «جمال سالم والبغدادى وحسن إبراهيم» يتبنى مبدأ بقاء مجلس القيادة محتفظا بالسلطة كقيادة جماعية ولفترة محدودة إلى أن تتحقق الأهداف التى نادت بها الثورة، إذ إن طرد الملك لا يحقق الهدف المنشود وهو تغيير الهيكلين السياسى والاقتصادى الموجودين فى البلاد، والذى لا يمكن أن يوكل تنفيذهما لغير

الثورة خاصة أن قيادة الأحزاب السياسية كانت أغلبها من كبار ملاك الأراضى والرأسماليين الذين لا يمكن أن يؤمنوا بأهداف الثورة ولا أن يعملوا على تحقيقها، واستطردوا قائلين: «سنجد أنفسنا فى المستقبل مضطرين إلى صدام مع تلك الأحزاب ونحن فى غنى عن هذا الصدام المنتظر ولابد أن تكون السلطة فى أيدى مجلس الثورة كقيادة جماعية ولفترة محدودة إلى أن تتحقق الأهداف التى نادت بها الثورة ويتحرر الفلاح والعامل من سيطرة مالك الأرض وصاحب رأس المال، ثم يتولى السلطة بعد ذلك الحزب الذى يحصل على أغلبية الأصوات فى الانتخابات البرلمانية» وأصر عبد الناصر خلال المناقشة على رفض طريق الدكتاتورية لأنه كما وصفه هو طريق الدم والعمل الذى يبدأ بالدم لابد أن ينتهى بالدم، وقال إنه يفضل ألف مرة إعادة البرلمان الحزبى القديم وتسليم مقاليد الأمور للأحزاب برغم الرفض المطلق لها من جانب الشعب على اللجوء إلى أسلوب الدكتاتورية، إذ كيف تخرج الثورة البلاد من دكتاتورية الملك والأحزاب لتدخلها فى دكتاتوريتها هى.

وقال السادات: «إننى أؤيد الدكتاتورية من منطلق الحرص على مصلحة مصر فالشىء الذى ننجزه بالطريق الديمقراطى فى سنة يمكن إنجازه عن طريق الدكتاتورية فى يوم»؟ وحاول تمييع الموضوع حرصا على وحدة المجلس على حد قوله فبدأ فى تلخيص الكلام الذى قيل خلال المناقشات، وإذا بعبد الناصر يقاطعه بحدة وعنف قائلا:

«أنت قاعد تلخص كلام الأعضاء وتتكلم كلاما لا معنى له وتتصرف كأنك رئيس مجلس قيادة الثورة؟ ما هذا الذى تفعله؟».

وكانت ثورة عبد الناصر على السادات بهذه الطريقة العنيفة سببا فى إبداء السادات أسفه وقال: «يا جمال أنا آسف كنت أحاول أن أجد حلا وسطا أنا لا رئيس مجلس الثورة ولا شىء من هذا القبيل» ثم سكت عن الكلام ومن العجيب أن تتناقض أقوال السادات والبغدادى تناقضا حادا عند ذكر نتيجة التصويت الذى جرى بعد ذلك كوسيلة لحسم هذا النزاع، فلقد

ذكر السادات أن نتيجة التصويت كانت سبعة ضد واحد أى سبعة أصوات مع الدكتاتورية وصوت واحد للديمقراطية هو صوت عبد الناصر.

وبرغم إعادة فتح باب المناقشة من جديد نتيجة لثورة عبد الناصر ورفضه لهذا القرار الذى وصفه بأنه هو الطريق إلى الدكتاتورية وهو طريق خطر على الثورة وعلى البلاد مما دعاه إلى إعلان استقالته من جميع مناصبه، فإن نتيجة التصويت لم تتغير فى المرة الثانية وجاءت سبعة للدكتاتورية فى مقابل صوت واحد للديمقراطية هو صوت عبد الناصر إلا أن البغدادى يقدم لنا نتيجة للتصويت تختلف تماما عما ذكره لنا السادات، فقد ورد فى مذكراته أنه تبين عند التصويت أن الأصوات متعادلة ولكن صوت رئيس المجلس محمد نجيب رجح الرأى المخالف لرأى عبد الناصر.

البغدادى قال: استقالة عبد الناصر كانت مناورة

لم يختلف السادات والبغدادى بعد ذلك فى وصف التصرف الذى جرى من عبد الناصر نتيجة لرفض المجلس وجهة نظره فى حكم البلاد بالطريقة الديمقراطية، فقد جمع أوراقه وأعلن استقالته من جميع مناصبه متمنيا لزملائه التوفيق وغادر القاعة إلى منزله فى الساعة الثانية فى صباح يوم ٢٨ يوليو ٥٢ «يلاحظ أن هذا الموعد يتفق تماما مع موعد لقاء النحاس وسراج الدين مع محمد نجيب وضباط القيادة طبقا للبيان الرسمى الذى سبقت الإشارة إليه» ولا يعنى هذا سوى أن عبد الناصر حضر اللقاء مضطرا بعد أن تم له تقديم استقالته من جميع مناصبه، وبمجرد أن انصرف النحاس وسراج الدين من القيادة غادرها عبد الناصر هو الآخر إلى منزله واستمر مجلس القيادة منعقدا للوصول إلى حل لهذه المشكلة.

وعقب تأزم الموقف بهذه الصورة ذهب جمال سالم وعبد الحكيم عامر فى صباح اليوم التالى إلى عبد الناصر محاولين إقناعه بالالتزام برأى الأغلبية كما جرت العادة وطبقا للائحة التى تنظم عملهم ولكنه ظل متمسكا بموقفه،

وخوفا على وحدة مجلس القيادة وخوفا من الانقسام خاصة أن الثورة كانت ما تزال فى بدايتها رأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا بين الرأيين لحل الخلاف وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بتطهير نفسها بنفسها واستبعاد القيادة السياسية المنحرفة والتى فقدت ثقة الشعب .

وقد علق البغدادى فى مذكراته بعد ذلك على موقف عبد الناصر فأبدى شكوكه نحوه متسائلا : « هل كان جادا فى موقفه وقتئذ أم أن ذلك لم يكن إلا مناورة منه ليحكم من وراء ستار مدنى يتمثل فى حزب من الأحزاب الوفد أو جماعة الإخوان المسلمين؟ » واستطرد البغدادى قائلا : « إن الذى يؤيد شكوكه فى حقيقة موقف عبد الناصر هو تناقض موقفه الديمقراطى هذا فى تأييد بقاء الأحزاب مع موقفه فى المستقبل من تلك الأحزاب بل موقفه من الديمقراطية نفسها ولذا فأنا لا أستطيع الحكم عليه حكما سليما لأن حقيقة نواياه ما زالت غامضة حتى اليوم » .

والأمر الذى يمكن التوصل إليه نتيجة لتحليلنا للمناقشات التى دارت خلال هذه الجلسة الخطيرة هو أن عبد الناصر ربما كان جادا فى مطالبته وقتئذ بالديمقراطية وإجراء الانتخابات لينتخب الشعب حكومته وفقا لإرادته الحرة إذ إن هذا كان ينطبق تماما مع الأهداف الرئيسية لثورة الجيش، ولذا فإننا نخالف البغدادى فى الشكوك التى أثارها حول موقف عبد الناصر من جهة أنه لم يكن إلا مناورة منه ليحكم فى الخفاء من وراء الوفد أو الإخوان المسلمين إذ إن عبد الناصر - كما هو معلوم لكل من درس أو خبر شخصيته عن كثب - لم يكن يقبل بغير الرئاسة بديلا ولم يكن ذلك أمرا متيسرا له فى مثل هذه الظروف إذ كيف كان فى إمكانه إزاحة مصطفى النحاس عن زعامة الوفد أوحسن الهضيبى عن رئاسة الإخوان المسلمين، كما أن هاتين القوتين الشعبيتين لم يكن فى مقدرة عبد الناصر إسناد الحكم إلى إحداهما ثم

اتخاذها ستارا ليحكم هومن ورائه - كما قال البغدادى - لما كانتا تتمتعان به من شعبية واعتداد بالنفس وقوة التنظيم والانضباط، والأمر الذى يتفق مع المنطق هو أن عبد الناصر ربما كان مخلصا فى بداية قيام الثورة لأهدافها الديمقراطية وكان يعلم جيدا مخاطر الدكتاتورية العسكرية التى وصفها بصدق أنها طريق مخضب بالدماء وأنها خطر على الثورة والبلاد، وهو ما أثبتته التجربة الواقعية بالفعل، أما سر تغير عبد الناصر بعد ذلك ووقوفه إلى جانب الدكتاتورية وضربه للديمقراطية والأحزاب - وهو الأمر الذى حار البغدادى فى تفسيره - فلا يحتاج المرء إلى كبير عناء ليدرك أن ذلك كان يرجع غالبا إلى بريق السلطة الذى خلب لب جميع ضباط مجلس القيادة منذ اليوم الأول وبمجرد مغادرة الملك السابق للبلاد عندها أحسوا أنهم قد غدوا مصدر جميع السلطات فى الدولة، وقد تأخر إحساس عبد الناصر بذلك الشعور بعض الوقت ولكنه بعد أن مارس الحكم فترة وتجمعت فى قبضة يديه جميع السلطات لم يلبث أن شارك باقى زملائه مشاعرهم فى التمسك بالسلطة والرغبة العارمة فى الاستئثار بها ثم الاستماتة فى سبيل إبقائها فى أيديهم على الدوام، ومن سوء طالع مصر أن معظم الأشخاص من رجال السياسة والقانون الذين كانوا من المقربين إلى ضباط مجلس القيادة فى تلك الفترة، والذين كان لهم تأثير كبير عليهم بحكم عدم نضجهم السياسى بعد وقلة خبرتهم وكان أبرزهم الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس مجلس الوزراء وكان من المفترض أن يكونا بمثابة الفرملة لكبح جماحهم كلما اندفعوا أو تهوروا وأن يكونوا جهة النصح والإرشاد لهدايتهم إلى الطريق السوى الأمين الذى كان يتمثل فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة تحقيقاً للمبدأ السادس من مبادئ الثورة كانت معظم مشوراتهم وتوجيهاتهم مصدرها صراعات حزبية قديمة وأحقاد شخصية دفينة مما دفع مجلس الثورة إلى سلوك طريق الدكتاتورية الوعر.

فتوى مجلس الدولة بعدم دعوة البرلمان الوفدى

كانت السلطات التى تمارس الحكم فى مصر طبقا للدستور هى ثلاث سلطات:

السلطة الأولى: سلطة الملك أو سلطة السيادة التى كان يتولاها الملك السابق فاروق قبل تنازله عن العرش ونفيه خارج البلاد، وكانت **السلطة الثانية**: السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلسى النواب والشيوخ «البرلمان» وكان انتخاب المجلسين يتم بطريقة الانتخاب المباشر بواسطة الشعب، وكانت السلطة التشريعية عند نجاح حركة الجيش غائبة عن الساحة السياسية بسبب القرار المخالف للدستور الذى أصدره نجيب الهلالى فى ٢٤ مارس ١٩٥٢ فى عهد وزارته الأولى بحل مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية ثم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. **وكانت السلطة الثالثة**: السلطة التنفيذية المتمثلة فى الحكومة، وكانت تتولاها فى تلك الفترة حكومة على ماهر الذى اختارته ثورة الجيش صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لرئاسة الحكومة، ولم يلبث الملك أن كلفه بتشكيلها على الفور.

وفى خارج نظام الحكم كانت هناك القوى السياسية التى كانت تتصارع على تولى الحكم فى مصر فى عهد الملك وهى الأحزاب التقليدية الخمسة «الوفد والأحرار الدستوريون والسعديون والحزب الوطنى والكتلة الوفدية».

وعقب نجاح ثورة الجيش تم الإعلان عن فترة انتقال مدتها ستة شهور تعود بعدها الحياة الديمقراطية السليمة، وأعلن أنه سوف تجرى فى فبراير ١٩٥٣ انتخابات حرة كى يختار من خلالها الشعب ممثليه الحقيقيين فى البرلمان تمهيدا لتشكيل الحكومة التى يريدها الشعب وفقا لإرادته الحرة وتنتهى بذلك مهمة مجلس القيادة.

ولكن الذى جرى أنه لم تنته الشهور الستة المحددة كفترة انتقال إلا وكانت كل المؤسسات الدستورية فى الدولة قد سقطت، فلقد ألغى الدستور

وتم حل جميع الأحزاب السياسية، وأصبح مجلس القيادة وفقا للدستور المؤقت الذى صدر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ هو مصدر جميع السلطات عوضا عن الأمة التى كانت وفقا لدستور عام ١٩٢٣ الملغى هى مصدر كل السلطات. ومن العدل أن نسجل أن هذه النزعة الدكتاتورية لم تكن من ثمار تفكير مجلس القيادة وحده، فلقد شارك فى بنائها وتدعيمها عدد من السياسيين وأقطاب القانون الذين كان أبرزهم بلا شك هما الدكتور عبد الرزاق السنهورى أحد وزراء الحزب السعدى قبل أن يصبح رئيسا لمجلس الدولة وسليمان حافظ من رجال الحزب الوطنى قبل أن يصبح وكيلا لمجلس الدولة ثم المستشار القانونى لرئيس الوزراء.

ونظرا لأهمية وجود السلطات الثلاثة التى ذكرناها كانت المهمة الأولى فى نظام الحكم الجديد هى تكوين مجلس الوصاية الذى ستنتقل إليه سلطات الملك الدستورية حتى يبلغ الملك الطفل أحمد فؤاد الثانى سن الرشد «كما كان المفترض». وكان الملك السابق فاروق قد ترك قبل سفره مظروفا مختوما بأسماء الأوصياء وقد نص الدستور فى المواد ٥١، ٥٢، ٥٥ على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأدية اليمين القانونية أمام البرلمان، ومن أجل ذلك حتم الدستور اجتماع المجلسين بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك، فإذا كان المجلس منحلا وكان الميعاد المعين لاجتماع المجلس الجديد يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه، وخلال الفترة ما بين وفاة الملك وتأدية أوصياء العرش اليمين القانونية تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة، ونظرا لأن الدستور لم يتضمن نصوصا تتصل بحالة تنازل الملك عن العرش لذلك اختلف أهل الرأى، هل تطبق المواد الخاصة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول؟ ومعنى ذلك دعوة البرلمان الوفدى المنحل للإنعقاد طبقا للدستور كى يوافق على تعيين أوصياء العرش وليحلفوا اليمين القانونية أمامه، أم تعتبر هذه حالة خاصة تواجه بإجراء جديد وعندئذ لا يدعى البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد؟

ولو كان السياسيون من رجال الأحزاب ورجال القانون قد راعوا الصالح العام للبلاد وتخلوا عن أنانيتهم ونظرتهم الحزبية الضيقة لكان المفترض أن يتفقوا على أن حالة تنازل الملك عن العرش لا تختلف عن حالة وفاته في شيء، ولو كان لديهم سعة الأفق والمقدرة على الحكم على الأمور بمنظور المستقبل لتضافروا جميعا ولطالبوا بدعوة البرلمان الوفدى للانعقاد فى الحال حتى يجد مجلس القيادة إلى جانبه قوة سياسية لها وزنها وبرلمانا يضم نواب وشيوخ الأمة، مما كان كفيلا بوجود سلطة تقوم بمراجعة ومحاسبة ضباط مجلس القيادة ومنعهم من الإندفاع إلى طريق الدكتاتورية الوخيم.

ولم يكن من السهل على ضباط مجلس القيادة التخلص من البرلمان المنحل بعد إعادة انعقاده بحكم القانون بإصدارهم قرارا بحله مرة أخرى حفاظا على سمعة ثورة الجيش وهى مازالت فى بدايتها، وحتى لا يوجه إليها الاتهام بأنها تلجأ إلى أساليب الملك التعسفية نفسها بتعطيل الدستور مما كان يتعارض مع ما ورد فى البيان الأول للثورة من أن الجيش أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية.

ولكن جميع القوى السياسية المناوئة للوفد وقتئذ تضافرت لمنع انعقاد البرلمان الوفدى، وكانت هذه القوى تتمثل فى أحزاب الأقلية التى كانت تخشى من تولى الوفد الحكم باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية، مما كان يعنى ضياع أملها فى القيام بأى دور فى المستقبل فى الساحة السياسية المصرية خاصة بعد سقوط الملك الذى كان صاحب الفضل الوحيد فى توليها الحكم فى الماضى لعدم استنادها إلى أية قاعدة شعبية، كما كان هناك بعض أقطاب القانون الذين كان على رأسهم الدكتور السنهورى وسليمان حافظ وكان الاثنان يكنان عداء شديدا للوفد، وبالإضافة إلى هؤلاء كان على رأس الحكومة على ماهر صاحب الماضى الطويل فى خدمة الحكم الملكى الأوتوقراطى ومحاربة الوفد وضرب الحياة النيابية، والذى تمت على يديه أول

إقالة فى تاريخ الحكم النيابى فى مصر وهى إقالة وزارة مصطفى النحاس الأولى فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد الأول ثم إقالته للمرة الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ فى عهد الملك السابق فاروق، ولم يكن على ماهر يروم بتاتا عودة الحياة النيابية فى هذه الفترة خاصة بعد أن أصبحت حكومته تجمع بين السلطة التشريعية - نظرا لغيبة البرلمان - إلى جانب السلطة التنفيذية.

وبتأثير الدكتور عبد الرزاق السنهورى وسليمان حافظ أصدرت الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ بإجماع تسعة أصوات ضد صوت واحد هو صوت الدكتور وحيد رأفت فتواها بعدم دستورية دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل إلى الاجتماع، وأجازت الفتوى إيجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل إليها من مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات، وفضلا عن ضياع الفرصة الثمينة التى سنحت بعودة حياة برلمانية سليمة فى هذه الظروف الحرجة التى كانت مصر فى أمس الحاجة إليها، فإن الفتوى بعد إقرارها بعدم دعوة البرلمان المنحل سلمت بامتداد فترة الحكم بدون برلمان إلى أية مدة تراها الحكومة مناسبة لإجراء الانتخابات.

وقد اتضحت البواعث الحقيقية لهذه الفتوى التى قوبلت عند صدورها بموجة عارمة من الاستنكار حتى من جانب بعض ضباط مجلس القيادة أنفسهم فيما أورده سليمان حافظ فى مذكراته تعليقا عليها، فقد قال «باء الوفد بالخيبة وبؤت مع السنهورى بما كنا نبتغيه من على ماهر» وبناء على هذه الفتوى أصدر مجلس الوزراء فى أول أغسطس ١٩٥٢ قرارا بتكوين هيئة الوصاية المؤقتة على العرش من ثلاثة أوصياء تطبيقا للأمر الملكى الصادر عام ١٩٢٣، وكان هؤلاء هم الأمير محمد عبد المنعم والعقيد رشاد مهنا والأستاذ بهى الدين بركات، هذا ولم يلبث على ماهر أن دفع الثمن غاليا نظير حلفه غير المقدس مع سليمان حافظ، إذ لم يكد سليمان حافظ ينجح فى تحقيق

هدفهما المشترك في منع البرلمان الوفدي من الانعقاد حتى استدار إلى على ماهر لكي يطيح به وبحكومته بعد أن انتهت مهمته واستنفد أغراضه، ولم يجد سليمان حافظ صعوبة في إيغار صدر مجلس القيادة ضد على ماهر، فلقد تعاقبت الأزمات بين الطرفين في الفترة الأخيرة وقد بدأت بالبيان الذى وجهه على ماهر إلى الشعب في ١١ أغسطس ١٩٥٢ وهاجم فيه الأحزاب والحياة النيابية هجوما شديدا وأعلن أن الأحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها، ونظرا لأن اتفاقا مسبقا كان قد جرى من قبل بين محمد نجيب وعلى ماهر على إجراء الانتخابات في فبراير ١٩٥٣ بعد انتهاء فترة الانتقال، لذلك اشتد غضب أعضاء مجلس القيادة لخلو بيان على ماهر من ذكر أى موعد محدد للانتخابات، فسارعوا بإصدار بيان باسم القيادة العامة للقوات المسلحة يتعارض مع بيان على ماهر رئيس مجلس الوزراء ويحدد شهر فبراير عام ١٩٥٣ موعدا لإجراء الانتخابات وكان الموقف غريبا: القيادة العامة للقوات المسلحة تصدر بيانا ضد رئيس مجلس الوزراء ووقع الناس كما وقعت الصحف في حيرة هل تنشر بيان القيادة أم لا تنشره، كذلك وقع على ماهر في مأزق وفكر في أن يقدم استقالة وزارته ولكنه لم يلبث أن تراجع عن تفكيره وآثر السكوت إلى حين أن ينجلي الموقف.

وكانت الأزمة الثانية هي معارضة على ماهر لقانون تحديد الملكية الزراعية ووقوفه إلى جانب الضريبة التصاعدية، وبرغم الموافقة شبه الإجماعية على المشروع التي انتهى إليها المؤتمر الكبير الذى عقده على ماهر في مبنى رئاسة مجلس الوزراء وحضره كبار المسئولين في الدولة من ا لسياسيين ورجال القانون، وبرغم أن سليمان حافظ أعد المشروع في صيغته النهائية فإن على ماهر لم يتحمس لإصدار المشروع وبالتالي لم ير النور في عهده.

وكانت آخر الأزمات هي موضوع التعديل الوزارى فقد كان على ماهر قد اتفق مع محمد نجيب على أسس تعديل وزارته نظرا لأنه شكلها في سرعة

شديدة عقب تكليفه بذلك صباح يوم ٢٣ يوليو من معظم عناصر وزارته التي سبق أن أقالها الملك كنوع من الترضية لوزرائه ومن رد الاعتبار لنفسه، ولكن محمد نجيب فوجئ بمراسيم التعديل الوزارى وقد صدرت على غير ما تم الاتفاق عليه، إذ اكتفى على ماهر بالحصول على توقيع رشاد مهنا باعتبار أنه يمثل سلطة الجيش ووجد سليمان حافظ فى زميله القديم فتحى رضوان رئيس الحزب الوطنى الجديد حليفا قويا ساعده على الإجهاز على حكومة على ماهر، فلقد تمكن فتحى رضوان من عقد لقاء مع عبد الحكيم عامر وجمال سالم منفردين، ولم يلبث عبد الحكيم أن هيأ له لقاء مع مجلس القيادة بجميع أعضائه عدا محمد نجيب وجمال سالم، وقد وجد فتحى رضوان الذى اشتهر ببلاغته وقوة حجته فى هذا الاجتماع فرصة سانحة لكى يبث أفكاره ويلقى على مسامع هؤلاء الضباط بنصائحه وتوجيهاته التى ركز فيها على خطأ استمرار على ماهر الذى لا يؤمن بالثورة فى رئاسة الحكومة، ووجوب تشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطنى صاحب الماضى الوطنى المتمتع بكفاية فنية ورشح لرئاسة الوزارة صديقه سليمان حافظ، ولكن ذلك الترشيح لم يقيض له التنفيذ لأسباب خارجة عن إرادته.

القضاء على الإقطاع

المبدأ الثانى من مبادئ الثورة

كان من المفترض بعد أن تم لثوار يوليو تحقيق أهم هدفين لثورتهم خلال أربعة أيام فقط، وهما السيطرة على جميع قيادات الجيش وعزل الملك فاروق ونفيه خارج البلاد، أن يعود الجيش إلى ثكناته وأن يتم تسليم مسئولية الحكم إلى الشعب ليختار حكومته وفقا لإرادته الحرة، إذ إن تولى الحكم لم يكن من ضمن أهداف الثورة التى قام بها الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بل إن تلك الفكرة لم تجل إطلاقا فى خاطر الضباط سواء الذين خططوا للثورة أو الذين تولوا مسئولية التنفيذ. ولكن الأمر الذى جرى بالفعل أن لجنة القيادة

التى أخذت ترتكن على قوة الجيش منذ قيام الثورة لم تلبث أن سيطرت على أداة الحكم فى البلاد سيطرة كاملة بعد أن أطلقت على نفسها بعد ذلك مجلس قيادة الثورة.

ولم يتم لهذا المجلس الاستيلاء على جميع السلطات فى الدولة دفعة واحدة، بل إن هذا الأمر قد تم بالتدريج، ولا يمكن بالنسبة لهذا الموضوع إلقاء المسئولية على عاتق مجلس قيادة الثورة وحده، فإن عوامل عديدة قد تدخلت فى الأمر، كان من أهمها موقف المستشارين القانونيين «وبخاصة عبد الرزاق السنهورى وسليمان حافظ» الذين كان لهم تأثير كبير على ضباط القيادة بحكم عدم نضجهم السياسى وقلة خبرتهم بعد، ولكن للأسف كان معظم مشورتهم مبعثها صراعات حزبية قديمة وأحقاد شخصية دفينة، وكان من ضمن العوامل المؤثرة أيضا موقف الأحزاب والهيئات التى كانت موجودة وقتئذ فى الساحة السياسية، فإن الصراع القديم على الحكم المحتدم بينها منذ عهد الملكية البائد، والذى استمر قائما بعد الثورة، بالإضافة إلى عدم استجابة زعمائها وقادتها للدعوة التى وجهتها إليهم القيادة العامة فى بيانها الصادر فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ من أجل تطهير صفوف هذه الأحزاب وإعلان برامجها بوضوح على الشعب.. كل هذه العوامل أسهمت فى دفع لجنة القيادة للانفراد وحدها بالسلطة التى لم تكن فى بادئ الأمر ضمن أهدافها أو مراميها.. وليس أدل على ذلك من أنه بعد رحيل الملك السابق فاروق واستقرار الأمر لمجلس القيادة، تم للمجلس الإعلان عن قيام فترة انتقال مدتها ستة شهور تعود بعدها الحياة الديمقراطية السليمة، وينتخب الشعب ممثليه الحقيقيين فى البرلمان «مجلسى الشيوخ والنواب» تمهيدا لتشكيل الحكومة التى يريدها الشعب وفقا لإرادته الحرة.

ولكن تلك الوعود البراقة لم تلبث أن تبددت ومضت السنوات الطوال وليست الشهور الستة دون أن يحقق الشعب آماله فى أن يحظى بحياة

ديمقراطية سليمة، وظل مجلس القيادة مستمرا فى حكمه الشمولى دون أى أمل للشعب فى ممارسة أية حرية أو ديمقراطية.

ولا يمكن عند مناقشة هذه العوامل أن نغفل تأثير العامل البشرى ودوره الفعال فى دفع ضباط مجلس القيادة إلى الاندفاع وراء تيار السلطة الشديد الجاذبية والإغراء، فقد اكتشف هؤلاء الضباط الصغار السن والرتب بمجرد رحيل الملك عن البلاد.. أنهم باتوا منذ تلك اللحظة هم أصحاب السلطة الحقيقية بل أصحاب السيادة العليا فى البلاد، فالأمر أمرهم وإرادتهم نافذة على جميع سلطات الدولة، وهم الذين كانوا منذ أربعة أيام فقط مجرد ضباط عاديين لا يتميزون بشىء عن المئات بل الآلاف من أقرانهم. ولم يكن لدى أحد الجرأة لإقناع ضباط القيادة بعد انتهاء فترة الانتقال بوجوب تسليم الحكم للشعب والعودة إلى أماكنهم فى الثكنات خوفا من بطشهم ونقمتهم، كما لم يكن لدى أحد من هؤلاء الضباط الوازع النفسى الذى يجعله يتغلب على شهواته وأهوائه ويتخلى طائعا مختارا عما أصبح يحوزه من نفوذ وسلطان ومجد وشهرة ليعود مرة أخرى إلى الثكنات النائية الموحشة والبعيدة عن بريق السلطة والمجد والأضواء، وهكذا أصبح من أصعب الأمور إعادة النمر بعد أن خرج من القفص وأصبح من المستحيل – كما تروى الأساطير – إعادة المارد إلى القمقم.

سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية

كان سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية قد أصبح ظاهرة خطيرة تشكو منها البلاد قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فقد كان عدد سكان مصر وقتئذ حوالى اثنين وعشرين مليونا، ومساحة الأرض المزروعة لا تزيد على ستة ملايين من الأفدنة، وبينما كانت نسبة الزيادة فى عدد السكان ٢,٨٪ سنويا كانت مساحة الأرض المزروعة ثابتة لا تتغير منذ عشرات السنين، مما أدى إلى ازدياد بؤس طبقة العاملين فى قطاع الزراعة سنة بعد أخرى. ومن مقارنة نسبة

صغار الملاك إلى كبارهم فى حصصهم من الأراضى الزراعية فسوف نكتشف على الفور مدى الخلل الصارخ فى توزيع الثروة الزراعية.

ففى الوقت الذى كان يملك فيه ١٢٠٠٠ فرد فقط ثلث الأراضى الزراعية فى مصر نجد أن حوالى ثلاثة ملايين فرد كانوا يملكون ثلثى هذه الأراضى، وكان عدد من يملكون ٥٠ فدانا إلى ٢٠٠ فدان لا يزيد على ٩٥٠٠ مالك ومن يملكون ٢٠٠ فدان فاكثر لا يتجاوز عددهم ٢١٠٠ مالك، وكان ٢٨٠ مالكا فقط يملكون ٧٪ من الأراضى المنزرعة فى مصر، وكان لكبار ملاك الأراضى سيطرة كاملة بالطبع على الفلاحين الذين كانوا يسكنون فى زمام أراضيهم وعزبهم، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، إذ كان معظم هؤلاء من الأجراء والمعدمين الذين يشتغلون عمالا زراعيين فى أراضى كبار الملاك لقاء أجر زهيد لا يكاد يفى باحتياجاتهم الضرورية هم وأسرهم.

وكان يساند كبار الملاك فى تدعيم سيطرتهم على فلاحيهم المسئولون من رجال الإدارة والحكومة بحكم مراكز هؤلاء الملاك فى الأحزاب السياسية الموجودة وقتئذ، وكانت تلك الأحزاب تعتمد عليهم فى مدها بالأموال اللازمة لتمويل نشاطها وفى تدعيم سيطرتها السياسية على المناطق التى يتركز فيها نفوذهم، وتعمد إلى ترشيحهم فى الانتخابات لمجلسى النواب والشيوخ فى هذه الدوائر التى كان معظمها وقفا عليهم بطبيعة الحال.

وكان أفراد الأسرة المالكة فى مقدمة أولئك الإقطاعيين، الذين يملكون العزب والضياع الشاسعة ويتحكمون فى مئات الألوف من الفلاحين التعساء، حتى إن ٢٧ مالكا من هذه الأسرة كانوا يمتلكون حوالى ١٤٣ ألف فدان خلاف أراضى الأوقاف التى كانوا يضعون يدهم عليها بطريق الاغتصاب، وكان حكام مصر شديدى الحرص على توسيع رقعة الأرض الزراعية التى يمتلكونها بجميع الطرق والوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة، فالخديو إسماعيل كان يملك يوم تولى الحكم ١٥ ألف فدان فارتفع

بها إلى ٥٩٠ ألفا استولت عليها الحكومة بعد عزله، وكان الملك فؤاد يملك يوم تولى السلطة ٨٠٠ فدان فارتفع بها فى سنوات حكمه إلى ٢٨ ألفا، وورث فاروق عن أبيه ١٥ ألف فدان فارتفع بها إلى ٤٨ ألفا، وقد أدى ظلم وطغيان هؤلاء الإقطاعيين إلى قيام الفلاحين فى قرى عديدة بإثارة الشغب والتمرد ضدهم، ولكن هذه الحركات كان رجال البوليس والهجانة يقمعونها بشدة وقسوة لا حدود لهما، إذ إنها كانت تقع فى ضياع أفراد الأسرة المالكة أو فى ضياع أصحاب النفوذ من كبار الملاك، وقد شهدت قرى كفور نجم وبهوت وميت فضاله وأبو الغيط صورا من هذه الانتفاضات، مما جعل الإقطاعيين يشعرون فى بداية الخمسينيات أن الأرض تهتز تحت أقدامهم اهتزازا شديدا.

وبمجرد رحيل الملك عن البلاد بدأ مجلس القيادة خلال اجتماعاته الأولى يبحث فى كيفية تنفيذ المبادئ الستة للثورة، إذ إن هذه المبادئ لم تكن أكثر من مبادئ عامه تم الإعلان عنها عند بداية الثورة ولكن مجلس القيادة لم يكن قد أعد لتنفيذها أى مشروعات أو خطط متكاملة فقد كان ذلك عسير التنفيذ قبل نجاح ثورة الجيش، وكان المبدأ الثانى من هذه المبادئ وهو القضاء على الإقطاع هو أول المبادئ التى عنى المجلس بتحقيقها بصفة عاجلة، فقد كان العاملون فى القطاع الزراعى لا يقلون عن ٤٥٪ من تعداد مصر وقتئذ.

ولقد بذلت محاولات قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ للمطالبة بتحديد الملكية الزراعية، وكانت المحاولة الأولى هى ذلك المشروع الذى تقدم به محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ عن الحزب السعدى فى صيف عام ١٩٤٥ إلى المجلس لتحديد الملكية الزراعية بحد أقصى ٥٠ فدانا وعدم السماح بزيادة الملكية، وأحيل المشروع إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس وانتهت إلى إقراره بعد تخفيفه وتعديله وكان التعديل يقضى بعدم جواز زيادة ملكية

الفرد على ١٠٠ فدان، ونص المشروع على عدم سريان هذا القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره ولا على ورثتهم، وبرغم عدم سريانه على الماضى فقد لقى المشروع معارضة شديدة فى مجلس الشيوخ إذ عارضه أغلب أعضائه بحكم أن معظمهم كانوا من كبار الملاك، كما عارضته الحكومة، ولهذا قرر مجلس الشيوخ رفضه بجلسة ١٦ يونيو ١٩٤٧.

وقد بذل النائب إبراهيم شكرى محاولة لتحديد الملكية الزراعية فى أواخر الاربعينيات، وكان عضوا بمجلس النواب عن الحزب الاشتراكى، فقدم مشروعا إلى المجلس مطالبا أيضا بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا، ولكن المشروع لم يكن أحسن حظا من مشروع محمد خطاب، وانتهى الأمر بأن المشروعين لم يريا النور.. وتم وأدهما بسبب معارضة كبار الملاك لهما سواء فى الحكومة أو فى البرلمان.

ونظرا لأن جمال سالم كان أشد أعضاء مجلس القيادة تحمسا لمبدأ تحديد الملكية وإعادة توزيع الأراضى الزراعية بما يحقق العدالة الاجتماعية بين الفلاحين ويقضى على سيطرة كبار ملاك الأراضى عليه فقد كلف المجلس جمال سالم بالإشراف على إعداد المشروع الذى عرف فيما بعد باسم قانون الإصلاح الزراعى، واستعان جمال سالم بمجموعة من الشبان المتحمسين من الخبراء فى الزراعة وفى مقدمتهم المهندسون سيد مرعى وسعد هجرس وعزت عبد الوهاب، كما تم استدعاء كل من الدكتور راشد البراوى وأحمد فؤاد لحضور اجتماع لمجلس القيادة لاستكمال مناقشة المشروع وتحديد أسسه وقواعده النهائية - فقد كان الدكتور راشد البراوى وقتئذ أستاذا بكلية التجارة جامعة القاهرة وكان معروفا للضباط عن طريق كتبه التى نشرها عن البترول والشرق الأوسط، كما كانت له أيضا عدة كتب يسارية مترجمة منها كتاب «رأس المال» لكارل ماركس الذى يعتبر فيلسوف الشيوعية المعاصرة، وهو من أصل يهودى ألمانى وقد أصدر قبل وفاته الجزء الأول من كتابه «رأس

المال» عام ١٨٦٧ وقد أخرج زميله فردريك انجلز بعد وفاته الجزئين الثانى والثالث من الكتاب.

أما أحمد فؤاد فقد كان قبل الثورة المسئول الثقافى للمنظمة اليسارية المصرية التى كانت تدعى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» وعين بعد الثورة رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر.

وقد حضر راشد البراوى من الاسكندرية حيث كان يقضى إجازته وذهب به الرائد كمال الدين حسين عضو مجلس القيادة الذى استقبله فى محطة مصر مباشرة إلى اجتماع لمجلس القيادة حضره أحمد فؤاد أيضا وذلك لاستكمال مناقشة المشروع وتحديد أسسه وقواعده النهائية، وتم تكليف الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانونى لمجلس الوزراء وبعض مستشارى مجلس الدولة بصياغة المشروع، وظلت هذه المجموعة من القانونيين عاكفة على العمل ليلا ونهارا لبضعة أيام حتى أتمت صياغة مشروع قانون الإصلاح الزراعى، وقد تم عرض المشروع على مجلس القيادة، وبرغم معارضة اللواء محمد نجيب له فى بادئ الأمر فقد أيده باقى أعضاء المجلس.

وقد شرح محمد نجيب وجهة نظره التى من أجلها عارض المشروع فى البداية فى الصفحتين ١٦٣ و١٦٤ من كتابه كلمتى للتاريخ فقال: «كنت لا أريد الطفرة، وكان رأيى أن يتم إعادة توزيع الأرض بالتدريج بفرض ضرائب تصاعدية.. إذ إن زيادة الضرائب زيادة كبيرة على الأراضى التى تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان سوف يجعل أصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها..والمشروع كما قدم سوف يستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعى وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالا كثيرة مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة، فى حين سوف تثقل كاهل الفلاح بيروقراطية الموظفين الجدد أى السادة الجدد» ولكن محمد نجيب لم يلبث أن وافق على المشروع بعد أن اقتنع بأنه سيحرر الفلاحين من سيطرة الإقطاعيين.

كيف صدر قانون الإصلاح الزراعى:

كان من رأى رئيس الوزراء على ماهر الذى شكل وزارته الرابعة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وهى أول وزارة يتم تشكيلها بعد قيام الثورة عدم تحديد الملكية الزراعية، وكان يحبذ رفع الضريبة بشكل تصاعدى مما يؤدى إلى زيادة دخل الدولة من جهة وإلى إجبار كبار الملاك على التخلص من جانب كبير من أراضيهم عن طريق البيع من جهة أخرى.

وكان هذا الموقف لعلى ماهر يعد منسجما مع ما ورد فى مشروع البرنامج المقترح لرسم سياسة قومية لمصر والذى سبق لعلى ماهر المستقل عن الأحزاب تقديمه فى نوفمبر ١٩٤٦ باسم «جبهة مصر»، والذى دعا فيه إلى عقد ميثاق قومى ترضاه الأمة ويكفل الحريات ويجمع المبادئ الرئيسية فى العدالة السياسية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلام الداخلى والوصول إلى الوحدة والاستقرار، وكان أهم ما ورد فى هذا البرنامج فيما يتعلق بالسياسة الزراعية ما يلى:

(*) يوضع حد أقصى للملكية الكبيرة فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الأقصى، مما يجعل استثمار المال فى غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع، وإذا وضع حد أقصى للملكية الكبيرة فينبغى كذلك وضع حد أدنى للمكلية الصغيرة حتى لا تتجزأ الأرض بحالة لا تسمح بحسن استغلالها.

(*) تقوم السياسة الزراعية العامة على وفرة الإنتاج ورعاية مصالح الأهلين جميعا بتنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين على وضع يراعى فيه للدولة حق الرقابة والتحكيم.

(*) تتكون الجمعيات التعاونية أساسا لتحقيق وفرة الإنتاج وتخفيض مصاريف الزراعة وتزويد الفلاحين بأدوات الزراعة والسماد والبذور والمواشى والدواب وتخفيض سعر فائدة القروض الزراعية وإرشاد الفلاحين إلى حسن استغلال الأراضى بتقديم النصائح وشرح المعلومات.

وعلى الرغم مما تضمنه هذا البرنامج الذى اقترحه على ماهر لرسم سياسة قومية موحدة لمصر يؤيدها المصريون جميعا من مزايا عديدة، فإن هذه الدعوة القومية التى أعلنت قبل ست سنوات من قيام الثورة لم تلق النجاح المنتظر بسبب مقاومة الأحزاب القائمة وقتئذ لها خشية أن تكون جبهة مصر التى كان يعمل على ماهر تحت شعارها هى فكرة ماكرة من على ماهر لتكوين حزب جديد ينافس به هذه الأحزاب، فضلا عن مقاومة الملك السابق فاروق وسلطات الاحتلال لهذه الدعوة القومية.

ونتيجة للخلافات التى ظهرت بعد الثورة وعقب صياغة مجلس الدولة لمشروع قانون الإصلاح الزراعى والتى تبلورت فى اتجاهين رئيسيين: أولهما رفع الضريبة بشكل تصاعدى، وثانيهما تحديد الملكية الزراعية حسبما ورد فى المشروع المقترح، لذا تقرر عقد مؤتمر موسع فى رياسة مجلس الوزراء برياسة على ماهر رئيس الوزراء لحسم هذا الخلاف.

وقد حضر هذا المؤتمر اثنان من هيئة الوصاية على العرش هما القائم مقام «العقيد» رشاد مهنا وبهى الدين بركات ولم يحضر الثالث فى هيئة الوصاية وهو الأمير محمد عبد المنعم وحضره من مجلس القيادة خمسة أعضاء هم اللواء محمد نجيب وقائد الجناح (المقدم طيار) جمال سالم والمقدم طيار عبد اللطيف البغدادى والصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر والرائد صلاح سالم، وحضره من مجلس الوزراء على ماهر رئيس المجلس وعبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد، ومن مجلس الدولة الدكتور عبد الرزاق السنهورى وسليمان حافظ، كما حضره الدكتور راشد البراوى.

وفى بداية الجلسة أيد رشاد مهنا وبهى الدين بركات رئيس الوزراء على ماهر فى اتجاهه لعدم تحديد الملكية وفرض الضريبة التصاعدية، ولكن بعد مناقشة طويلة تنازل رشاد مهنا عن رأيه قائلا إنه ينزل على رأى الأغلبية ويوافق على المشروع، وانتهت الجلسة إلى موافقة شبه إجماعية على المشروع

على أساس تحديد الملكية بحد أعلى ٢٠٠ فدان يضاف إليها ١٠٠ فدان أخرى لأسرته، وقد حدث صدام بين جمال سالم وبهى الدين بركات أحد الأوصياء على العرش خلال المناقشات التى دارت فى المؤتمر فذكر لجمال أثناء النقاش الحكمة المأثورة «صديقك من صدقك لا من صدّقك» ثم أرسل له عقب الاجتماع علبة سجائر فضية منقوشا عليها هذه الحكمة، فاعتبر جمال سالم أن إرسالها إليه بهذه الطريقة نوع من الإهانة مما جعله يصمم على الذهاب إلى بهى الدين بركات فى مكتبه بقصر عابدين للاعتداء عليه بالضرب لولا أن منعه بعض زملائه من أعضاء مجلس القيادة حتى لا تحدث أزمة سياسية، ورغم موافقة الأغلبية التى حضرت المؤتمر على قانون الإصلاح الزراعى بالصورة التى تم تقديمه بها فقد ظل على ماهر رئيس الوزراء برغم موافقته على القانون من حيث المبدأ مصرا على مواقفه من حيث معارضته لطريقة التطبيق، ولذا أخذ يماطل فى عرضه على مجلس الوزراء من أجل إقراره.

وكان موقفه فى معارضة هذا القانون من ضمن العوامل التى أدت إلى الضغط عليه لإجباره على تقديم استقالة وزارته التى لم تستمر فى الحكم لأكثر من ٤٥ يوما فقط، وقد قام اللواء محمد نجيب بتشكيل الوزارة خلفا له فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وفى يوم ٩ سبتمبر أى بعد يومين فقط من تشكيل الوزارة الجديدة صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المسمى بقانون الإصلاح الزراعى وكان يشمل ثلاث قواعد أساسية:

١- تحديد الملكية : - قرر القانون ألا يزيد ما يملكه الشخص على ٢٠٠ فدان لمن لا أولاد له و٣٠٠ فدان لمن له أولاد، ويمنح من تستولى الدولة على أرضه تعويضا يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية للفدان، وقضى القانون بأن يأخذ المالك من الدولة «بونات» بالثمن تستهلك خلال ٣٠ عاما ويدفع له عنها فائدة قدرها ٥ر٤٪.

٢- **تحديد القيمة الإيجارية** :- قضى القانون أن تكون قيمة الإيجار لا تزيد على سبعة أمثال الضريبة الزراعية، وإذا دفعت القيمة الإيجارية من المحاصيل الزراعية فيجب ألا تزيد على ٥٠٪ من المحصول على أن تكون تكاليف الزراعة على حساب المؤجر والمستأجر، وقضى القانون أن المالك ليس من حقه أن يسترد الأرض من الذى يزرعها.

٣- **الحد الأدنى للأجرة اليومية لعمال الزراعة** :- حدده القانون بمبلغ لا يقل عن ١٨ قرشا يوميا للرجل وعشرة قروش للنساء والأطفال «أسعار عام ١٩٥٢».

هذا وقد تم تعديل قانون الإصلاح الزراعى مرتين فيما يتعلق بالحد الأقصى الذى يسمح بامتلاكه، فقد أصبح ١٠٠ فدان بدلا من ٢٠٠ فدان، كما صدر قانون يقضى بأن يكون استيلاء الحكومة على الأراضى الزائدة عن هذا العدد بدون ثمن أو تعويض على أن يسرى هذا على الأراضى التى أخذت منذ عام ١٩٥٢، وفى سنة ١٩٦٩ صدر قانون الإصلاح الزراعى الثالث ويقضى بألا تزيد الملكية على ٥٠ فدانا وأن ما يترك للأولاد لا يزيد على ٥٠ فدانا كذلك.

قضية الشغب فى كفر الدوار

فى يومى ١٢ و١٣ أغسطس ٥٢ قامت مظاهرة احتجاج فى شركة مصر للغزل والنسج الرفيع فى كفر الدوار بسبب بعض المطالب العمالية التى طالب بها عمال الشركة الذين كان عددهم يبلغ نحو عشرة آلاف عامل، وقد تعرض البوليس للمتظاهرين فحدث اشتباك بين الفريقين وتدخلت قوات الجيش مما أدى إلى تفاقم الموقف، وقام العمال بمهاجمة بعض مكاتب الشركة وسياراتها وأشعلوا فيها النيران.. وانتهى هذا الشغب بمصرع ثلاثة من الجنود وثلاثة من العمال وجرح ٢٨ شخصا وقبض على ٥٦٧ عاملا، وقد قابل مجلس القيادة هذا الموقف بقسوة شديدة خشية أن تكون هذه المظاهرة هى بداية حركة

شيوعية مضادة لحركة الجيش، وبادر المجلس بتشكيل مجلس عسكرى تطوع لرياسته المقدم عبد المنعم أمين عضو مجلس القيادة وقتئذ وعضوية قائد الأسراب (الرائد طيار) حسن إبراهيم عضو مجلس القيادة والمقدم محمد عبد العظيم شحاتة (أصبح فيما بعد أمينا عاما لجامعة القاهرة) والرائد أحمد وحيد الدين حلمى والرائد محمد بدوى الخولى (محافظ السويس فيما بعد) والنقيب فتح الله رفعت والنقيب جمال القاضى، ولم تتح الفرصة أمام المتهمين فى الواقع كى يحاكموا محاكمة عادلة يتمتعون فيها بالحقوق التى يكفلها لهم القانون، فلم ينتدب لهم محامون للدفاع عنهم بعد أن عجزوا عن إحضار المحامين، ووصل الأمر إلى الحد الذى جعل رئيس المجلس عبد المنعم أمين يطالب الصحفى موسى صبرى الذى كان يحضر المحاكمة ممثلا لجريدة الأخبار بالدفاع عن العامل محمد مصطفى خميس عندما علم أن موسى صبرى حاصل على ليسانس حقوق، وبالتالى لم ينجح موسى صبرى فى القيام بالمهمة التى أسندت إليه لعدم وجود خبرة سابقة له فى المحاماة ولعدم إلمامه بتفاصيل القضية.

وعلى الرغم من أن العامل مصطفى خميس قد ترافع عن نفسه مرافعة عظيمة كما اعترف بذلك عبد المنعم أمين، فقد صدر الحكم عليه بالإعدام هو وزميله العامل محمد حسن البقرى، وصدرت أحكام بالسجن بالأشغال الشاقة على باقى المتهمين وعددهم أحد عشر عاملا.

وكان موقف اللواء محمد نجيب وهو الضابط الآمر بتشكيل المجلس وفقا للقانون العسكرى، والذى يقوم كذلك بالتصديق على أحكامه، موقفا مائعا مترددا، ويبدو ذلك بوضوح مما سجله فى الصفحتين ٦٦، ٦٧ من كتابه كلمتى للتاريخ، فقد ورد فيهما ما يلى: «صدر حكم المجلس بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى، وجاء الحكم لى للتصديق وتوقفت. لن أصدق على حكم الإعدام وحركتنا لم يمض عليها عشرات الأيام أفصحت عن رأيى بصراحة، وأحاطتنى تقارير مخيفة بأن أى تهاون فى مواجهة العمال

سوف يؤدى إلى انتشار الاضطرابات والتظاهرات فى مناطق التجمع العمالية فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرهما.. وكنت أعرف أن هذه التقارير قد كتبت بأقلام رجال الأمن السابقين فى عهد الملك ولم يكن كافيا أن يغير اسم (البوليس السياسى) ليصبح (المباحث العامة) بعد الثورة حتى يتوقف عمله.

واستدعيت مصطفى خميس إلى مكتبى بالقيادة، ودخل ثابتا، وعندما رجوته أن يذكر لى ما إذا كان أحد قد حرضه لأجد مبررا لتخفيف الحكم عليه، أجاب فى شجاعة بأنه لا هيئة ولا إنسان من ورائه، وأنه لم يرتكب ما يبرر الإعدام، وامتد الحوار بيننا نصف ساعة طلبت له فيها فنجانا من الشاى وكنت ألح عليه كما لو كان قريبا أو أخا عزيزا ولكن دون فائدة.. فقد كان صاحب مبدأ لم يخنه حتى فى الفرصة الأخيرة لنجاته» وبرغم هذه المشاعر الطيبة التى ظهرت من محمد نجيب نحو العامل مصطفى خميس خلال لقائه به فى مكتبه نتيجة لإعجابه بشخصيته وشجاعته، ورغم الشكوك التى أبداها محمد نجيب تجاه تقارير الأمن التى وردت إليه والتى كان على يقين من عدم صحة معظمها، فقد صدَّق محمد نجيب على الحكم وقد أثقل الحزن قلبه - على حد قوله فى كتابه - ويدل موقف محمد نجيب فى هذه القضية بوضوح على مدى ضعفه واستكانته أمام ضغوط أعضاء مجلس القيادة عليه، وقد شجع هذا الضعف الذى ظهر به محمد نجيب تجاه المجلس منذ بداية الثورة.. أعضاء المجلس - وبخاصة عبد الناصر - على العمل على زيادة سلطاتهم بالتدريج على حساب رئيس المجلس محمد نجيب الذى أخذت سلطاته تتقلص يوما بعد يوم حتى وصل الأمر فى النهاية إلى تجاهل أعضاء المجلس لرئيسهم تجاهلا مشينا، مما أجبره على تقديم استقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم الثلاثاء ٢٣فبراير ٥٤، وأعلن المجلس قبوله لها فى ساعة مبكرة من صباح ٢٥ فبراير بعد جلسة استمرت معظم الليل مما كان السبب فى نشوب أزمة عنيفة هى أزمة فبراير ١٩٥٤ التى كادت تؤدى بالبلاد إلى حرب أهلية مدمرة.

قضية تمرد الإقطاعى عدلى لملوم

لم تقع فى إثر صدور قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ أى اضطرابات أو حوادث مقاومة للسلطات من جانب الإقطاعيين وكبار الملاك الذين تقرر الاستيلاء على الأراضى الزراعية التى يملكونها والتى تزيد عن الحد الأقصى المسموح به سوى حادث واحد وقع بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان القانون، وكان بطله عدلى صالح لملوم نجل صالح باشا لملوم وأحد شبان عائلة لملوم وهى أسرة كانت معروفة بثرائها وبمركزها الاجتماعى الكبير فى مركز مغاغة بمديرية المنيا قبل الثورة. فقد أراد إظهار تحديه ومعارضته لقانون الإصلاح الزراعى، ولذا قام يوم ١٢ سبتمبر ٥٢ على رأس جماعة من أتباعه ممتطين صهوات جيادهم بمهاجمة قسم البوليس فى مغاغة وأطلقوا عليه الأعيرة النارية. وجاء رد مجلس القيادة سريعاً وباترا خشية أن تنتقل عدوى معارضة القانون ومقاومة السلطات إلى باقى أسر الإقطاعيين وكبار الملاك فتكون الطامة الكبرى.

وأراد مجلس القيادة أن يجعل من قضية عدلى لملوم عبرة لكل من تسول له نفسه مقاومة قوانين أو قرارات الثورة، ولذا تقرر تشكيل مجلس عسكرى على وجه السرعة لمحاكمته فى نفس مديريته وأمام أهله وعشيرته بعد أن تم القبض عليه فى الليلة نفسها ووضعت فى يديه القيود الحديدية.

وعقد المجلس العسكرى أولى جلساته يوم ١٩ سبتمبر بمبنى المجلس البلدى بمدينة المنيا برئاسة القائم مقام (العقيد) صلاح الدين حتاتة قائد الفرقة الثانية، وقام بوظيفة الادعاء الأستاذ عطية إسماعيل المحامى العام والصاغ (الرائد) نائب أحكام على الشريف.

وكان المتهمون فى هذه القضية عشرة أفراد هم: عدلى صالح لملوم ويوسف عبد السلام وكامل عبد الله وعبد الوهاب محمد وعطية إبراهيم عطا الله وحسن حسين خليل وعلى أحمد مبارك وراجع عبد الحميد وحسن محمد حسن وزايد عبد الله.

وقد وجهت إلى المتهم الأول عدلى صالح الملوم تهمة أنه (ألف عصابة بزعامته هاجمت طائفة من الناس وقاومت بالسلاح رجال السلطة العامة المكلفة بتنفيذ القوانين)، وقد تفرع من هذه التهمة عدة تهم أخرى هى الشروع فى قتل الخفير الصاوى على محمود والسيدة بهية فرنسيس التى أصيبت بطلق نارى أثناء وقوفها فى نافذة مسكنها والشروع فى قتل الملازم أول أحمد رياض البهى عندما أراد اعتقال المتهمين وإحراز أسلحة نارية وذخائر.

وقال الرائد على الشريف المدعى العام فى خطبته الافتتاحية : «إن قضية اليوم تعتبر أخطر وأدق القضايا التى تعرض على المجالس العسكرية إذ هى مثل رائع وواضح من أمثلة الصراع العنيف بين عهدين متناقضين.. عهد ذهب وانقضى وعهد قام وانبلج.. عهد الفساد والظلم وعهد يقوم على الحرية والمساواة.. عهد كان طابعه الفساد فى كل شيء وعهد يعلن الحرب على كل فساد.. أليس فى انقضاء ذلك العهد قضاء على أبشع صور الإنسانية المعذبة حيث كان الإقطاعى المستبد يتحكم فى رقاب رقيق الأرض من الفلاحين المتوكلين؟»

وفى جلسة ٢٣ سبتمبر ترافع المدعى العام الأستاذ عطية إسماعيل فشرح ظروف القضية ودلل على ثبوتها بأقوال الشهود وختم مرافعته قائلا «إن الوقائع صارخة بخطورة مرتكبى هذه الجرائم ومدبريها، فقد صوّر عقل المتهم الأول له أن يقيم حكومة داخل حكومة. صدرت قوانين الإصلاح الجديد تحديد الملكية وحل الأوقاف فبيّت فى نفسه أمرا خطيرا ووطد العزم على أن يقاوم تنفيذ هذه القوانين مهما كلفه الأمر من جهد ومال» وطالب المدعى العام بالا يأخذ المجلس العسكرى أى شفقة بالمتهمين إذ إنه لا إقطاع ولا فساد ولا رشوة ولا ظلم بعد اليوم، وطالب بإعدام المتهم الأول شنقا ومعاقبة زملائه بأقصى عقاب.

وقد تولى الدفاع عن المتهمين الأساتذة المحامين على أيوب وصادق العوايسى وعبد الحميد الصاوى واللواء عباس حلمى زغلول (رئيس إدارة الجيش قبل الثورة).

وفى يوم ٥ أكتوبر أصدر المجلس العسكرى برئاسة العقيد صلاح الدين حتاتة حكمه فى القضية وكان يقضى بمعاقبة المتهم الأول عدلى صالح لملوم بالأشغال الشاقة المؤبدة على التهم المنسوبة إليه وبراءته من تهمة تأليف عصابة، كما كان يقضى بمعاقبة المتهم الثانى يوسف عبد السلام بالأشغال الشاقة عشر سنوات، ومعاقبة كل من المتهمين الثالث كامل عبد الله والسابع على أحمد مبارك والثامن راجح عبد الحميد بالأشغال الشاقة٣ سنوات ومعاقبة المتهم السادس حسن حسين خليل بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وبراءة باقى المتهمين «الرابع والخامس والتاسع والعاشر».

رسائل القراء عن الفصل الرابع عشر

١- رسالة من الدكتور أحمد عبد المنصف محمود أستاذ اقتصاديات النقل البحرى بجامعة مالمو بالسويد:

.... جمال حماد

إن واقعة القبض على أبى رحمه الله فى الثالثة من صباح يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ بواسطة زوار الفجر كانت السابقة الأولى من نوعها فى تاريخ الثورة دون أن يعقبها تحقيق ولم تستمر سوى أيام قليلة عاد بعدها لعمله بوزارة الداخلية وكيلا للوزارة ومسئولا عن أمن البلاد أمام رجال الثورة، والتعليل الأقرب إلى الصواب أن واشيا أراد أن يسوى حسابات قديمة وأطماع جديدة فوجد آذانا تصغى له، وقد حضر الرئيس محمد نجيب بنفسه إلى معتقل الكلية للإفراج عن والدى معتذرا له ضاربا المثل بالقبض على شقيقه اللواء على نجيب. ولا شك أن الوشايات والمآرب الشخصية كانت تتدخل فى هذه الأيام بل واستمرت حتى انتهاء عصر عبد الناصر للقبض على الأبرياء وعلى رجالات مصر وأعلامها والنيل منهم لا لغرض سوى إرواء شهوة الاستبداد والحقد حتى توارى كل رجال مصر المخلصين أصحاب الرأى السديد والحنكة الخبيرة والوطنية الصادقة، وقد عمل والدى فترة وكيلا لوزارة الداخلية بعد الإفراج عنه يدير عمله هذا وهو شديد الحساسية برضاء رجال الثورة، ونتيجة

لخلاف بينه وبين على ماهر رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتذاك، وكان والدى معتدا برأيه صلبا فيما يراه حقا وصوابا، فنقل وكيلا لوزارة المواصلات حيث أثبت كفاءة فعالة فى إصلاح حال البريد فى فترة وجيزة مما تلقى على أثره كثيرا من التهنئة من السفراء الأجانب الذين لمسوا بأنفسهم التحسن السريع فى هذا المرفق، فكيف تبقى الثورة على ضالع مع السراى فى هذه الوظائف الحساسة؟ لقد كان والدى دائما علما فى كل ميدان عمل به سواء فى مكافحة المخدرات أو الإشراف على مصايد الأسماك حتى نجح عندما ضمت مصلحة حرس مصايد الأسماك إلى رئاسته فى إقناع جهات الدولة المسئولة بوقف ردم البحيرات المصرية الخمس التى كانت تعتبر ثروة عظمى من ثروات مصر بما تدره من أسماك يعيش على صيدها مئات الآلاف من الصيادين، وله فى مجال العمل البوليسى المؤلفات والأبحاث والمحاضرات والمقالات بما تعد النواة لتطور البوليس بعد ذلك، وعندما ضم إليه حرس الجمارك نتيجة تدهور حال الأمن بالمنطقة الجمركية وازدياد سرقة البضائع بملايين الجنيهات سنويا حتى هددت شركات التأمين بزيادة تعريفة التأمين للموانئ المصرية، وسرعان ما استتب الأمن وتوقفت السرقات وعاد للموانئ المصرية سمعتها الطيبة فى المجال البحرى.

وعبد المنصف كان شاعرا موهوبا مشهودا له فى رقة وعذوبة شعره وفى اختياره للألفاظ السلسة كالصائغ الماهر، وتعتبر أغنية عبد الوهاب (مين زيك عندى يا خضرة: فى الرقة يا غصن البان) وهى من تأليفه مثالا لرقته فى صياغة الأغنية الوطنية الحماسية التى تخاطب وجدان الفلاح والجندى والمثقف وكل طبقات الشعب للدفاع عن الوطن كما يدافع المرء عن حبيبته وعن عرضه متجنبا الأسلوب الخطابى الجاف، وهو أول من ألف القصة البوليسية المصرية عن ذكرياته فى العمل ببوليس صعيد مصر فكتاب (أغرب ما صادف ضابط بوليس) يعتبر فتحا لباب جديد فى الأدب المصرى فلا يوجد

قبله أدب بوليسى عربى وهذا الكتاب وحده كفيل بوضعه بين كبار أدباء مصر والعرب فى العصر الحديث.

وعبد المنصف محمود هو الذى ألف مجموعة الكتب عن بحيرات مصر الخمس والتى تعتبر حتى اليوم المرجع الوحيد لتاريخ هذه البحيرات، كما ألف كتابا عن الصيد والصياد للحث على زيادة الاهتمام بهذه الثروة المهملة وذلك حين آلت مصلحة حرس مصايد الأسماك إلى رئاسته، وألف كتابا عن البريد المصرى عندما أصبح مسئولا عن مصلحة البريد بعنوان (من هدهد سليمان إلى طابع البريد) وله كتب عديدة عن محاربة تهريب المخدرات وأشهر حوادثها وعن الجريمة والمجرمين، كما له قصائد عديدة تعد من عيون الشعر وله أغان غاية فى الرقة ولم ينشر ديوانه بعد، كما كان خطيبا مفوها ومحدثا جذابا وكان متمكنا فى اللغة العربية لقد كان موسوعة كاملة فى مختلف المجالات، هذا هو أبى عبد المنصف محمود من خيرة رجالات مصر وأخلصهم ومن ذلك الجيل الذى تميز بوجود العمالقة العظام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢- رسالة من محمد على ماهر نجل رئيس الوزراء الأسبق على ماهر

تلقيت رسالة مهمة من الإسكندرية بعث بها الأستاذ محمد على ماهر نجل رئيس الوزراء الراحل على ماهر، وقد عمل الأستاذ محمد ماهر فى السلك السياسى بوزارة الخارجية المصرية ردحا من الزمن حتى اضطر إلى الاستقالة فى ١١ يوليو ١٩٥٥ بسبب اضطهاد ظالم وقع عليه من الرئيس الراحل عبد الناصر- كما ذكر فى رسالته-، ومن المعروف أن الأستاذ محمد على ماهر كان شديد القرب من والده حينما أسندت إليه رياسة الوزارة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وشهد عن كثب جميع الأحداث المهمة التى جرت خلال

الفترة الأولى من الثورة إلى حين استقالة والده فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وإذا كنت أستأذن الأستاذ محمد على ماهر فى نشر بعض الفقرات المهمة من رسالته بحكم أنها رسالة خاصة ليست للنشر فإننى أستهدف من ذلك أن يعرف الشعب لأول مرة منذ قيام الثورة وجهة نظر رئيس الوزراء الراحل على ماهر -كما يشرحها نجله- بشأن الخلافات التى وقعت بينه وبين مجلس القيادة، والتى أجبرته على تقديم استقالة حكومته يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ بعد شهر ونصف شهر فقط من توليه مسئولية الحكم، وتضم هذه الفقرات من الرسالة أيضا بعض الآراء القيمة والجديرة بالبحث والدراسة للأستاذ محمد على ماهر بشأن بعض القوانين المهمة التى صدرت فى بداية الثورة والتى اتضح بعد تطبيقها طوال هذه السنوات أنه ينبغى إعادة النظر فى بعض أحكامها تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وننشر فيما يلى بعض الفقرات من هذه الرسالة:

..... جمال حماد

«أعجبنى كثيرا سردكم للوقائع والأحداث الخاصة بخلع الملك وما كان لوالدى فيها من دور فريد ومتميز. ولقد قرأت لكم كثيرا فى مواضيع شتى سياسية وعسكرية وقفتم فيها بحياد نزيه لافت للأنظار وأرجو أن يكون تقبلكم لما سأكتبه بحياد وسعة صدر.

● لم استسغ صمتكم عن التعقيب على موقف على ماهر من بيانه الصادر فى ١١ من أغسطس ٥٢ والخاص بعدم تحديد موعد للانتخابات، وربما يكون صمتكم راجعا إلى عدم اطلاعكم على دقائق الأمور وخباياها التى كانت وراء هذا البيان المشار إليه، فاسمحوا لى أن أبين الواقع لا تبريرا لموقف على ماهر، بل إظهارا للواقع التاريخى، وبيانا للحق الذى غاب كثيرا عن شباب المستقبل، فواقع الأمر إن مجلس قيادة الثورة كان قد قرر أن تكون الانتخابات فى فبراير ١٩٥٣، وجاء فى بيان على ماهر إن الانتخابات ستجرى

فى أقرب وقت مستطاع، وهذا هو أسلوب السياسى الحذر المحنك المخضرم والحكيم المتفهم للأوضاع والذى يجعل تفاعلات الأمور هى التى تحدد موعد إجراء الانتخابات، لأنه إذا حدد تاريخا للانتخابات ثم أخلفه لظهر بمظهر المخادع، ولكن رجال الثورة لم يعجبهم هذا الأسلوب فحددوا فبراير ١٩٥٣ موعدا للانتخابات تصورا بأنهم بذلك سيكسبون الشعب ويرضونه، وأنه لواضح الآن من الذى كان على صواب، لقد كان على ماهر أبعد نظرا من مجلس قيادة الثورة حيث إننا لم نر عودة الدستور إلا فى عام ١٩٥٦ وجاء ناقصا، وأقرب شيء لما يمكن تسميته بانتخابات لم يحدث إلا فى السبعينيات بغض النظر عن المبررات والأعذار التى أدت إلى هذا التأخير.. فمن الذى كان على حق مجلس قيادة الثورة أم على ماهر؟

• فيما يتعلق بما جاء فى مقالكم عن الإصلاح الزراعى وموقف على ماهر منه اسمحوا لى أن أوضح الآتى:

١- لم يماطل على ماهر فى إصدار هذا القانون ولم يعارض قانون الإصلاح الزراعى ولم يقدم استقالته فى ٧ سبتمبر ٥٢ من أجل اختلافه مع مجلس قيادة الثورة على مشروع قانون الإصلاح الزراعى.

٢- كان على ماهر هو صاحب فكرة الإصلاح الزراعى وأول مهندسى هذه النظرية، وأرجو الرجوع إلى برنامج جبهة مصر (وهو صاحبها وكاتب برنامجها) المعلن فى سنة ١٩٤٥ وسوف تجدون أنه قد طالب بتحديد الملكية الزراعية، وبالطبع فإن سنة ١٩٤٥ سبقت سنة ١٩٥٢ تاريخ قيام الثورة وبذلك يكون هو صاحب فكرة تحديد الملكية الزراعية ولم يسبقه فى ذلك أحد، إلا أنه اختلف مع مجلس قيادة الثورة على طريقة التطبيق لا على المبدأ ولا على الجوهر. ولو اتبعت الثورة طريقته فى التطبيق لما تعرضت مصر العزيزة للهزات الاجتماعية الاقتصادية العنيفة التى حدثت، ولما وصلت حالة الزراعة فى مصر لما وصلت إليه من انهيار كامل -باتفاق الجميع- ولما وصلت حالة

الفلاح المصرى إلى ما هى عليه الآن، وبغض النظر عن إن الفلاح أصبح مالكا لا مستأجرا ولا أجيرا فإنه قد أصبح تعيسا وإلا لما ترك الأرض وهاجر ليعمل عاملا وأجيرا زراعيا بالعراق وغيرها.

٣- فى الاجتماع المشترك الذى أشرتم إليه فى مقالكم والذى رأسه على ماهر بصفته رئيسا لمجلس الوزراء والذى حضره عضوا مجلس الوصاية وقتئذ وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء وأستاذ جامعى لم يقبل على ماهر افتتاح الجلسة ولا الجلوس قبل قوله «لا مناقشة فى مبدأ مشروع قانون الإصلاح الزراعى أما التفاصيل فهى التى يجوز مناقشتها» وحينئذ فقط جلس وافتتح الجلسة، ويتضح جليا من ذلك إن اختلافه مع رجال الثورة لم يكن على المبدأ فقد كان ذلك مقررا ومتفقا عليه بلا أدنى تردد أو شك، ولكن الخلاف كان على طريقة التطبيق وسرعة التنفيذ تجنبا لأية هزّات اقتصادية واجتماعية عنيفة، وقد ظهر الآن جليا بعد مرور ٣٥ عاما من الذى كان صائبا فى تفكيره وفى إدراكه السياسى ومن الذى كان لديه التجربة الطويلة بأوضاع البلاد ولديه الحنكة وبعد النظر.

٤- إذا قمنا بدراسة موضوعية عن (الإقطاع) نجد أنه كان فى مصر ظلما اجتماعيا واستبدادا من بعض ملاك الأراضى الزراعية، ولكن لم يكن فى مصر فى يوم من الأيام إقطاع بالمعنى العلمى الصحيح، فالمعنى العلمى لكلمة إقطاع- كما تعلمون بلا شك- مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود الأرض ومن عليها من فلاحين (**serf dom**) أى إن الإقطاع لا يقاس بمساحة الأرض مهما كبرت أو صغرت، ولكن بوجود فلاحين عليها يباعون ويشترون كجزء من الأرض وهم عبيد وملك خاص وخالص لمالك الأرض مثلهم مثل الأرض نفسها، فعند التعامل على الأرض يدخل ضمن تقدير ثمن الأرض- موضوع التعامل- عدد الفلاحين الموجودين على الأرض نفسها، وهذا وضع لم نره فى مصر من قبل ولكن كان هذا هو الحال فى الماضى فى روسيا القيصرية، وإلا فأرجو أن

تدلونى أين كان هذا الإقطاع فى مصر؟

عن استعمال كلمة (الإقطاع) والتشدق بها على مدى ٣٥ عاما لا لسبب إلا لتقليب طبقة على طبقة هو أمر يتنافى مع الهدف الأساسى الذى ينادى بعدم تطاحن الطبقات ويتناسى أن كل الطبقات- مهما كانت نوعيتها- مصرية قبل كل شىء، وتجريدها من هذا الشرف جريمة فى حد ذاته. وبغض النظر عن محاولة بعض كبار الملاك ربط مصالحهم بالاستعمار فهذا أمر لم تثبت حقيقته إلا فى نطاق ضيق جدا ولكنه على كل حال شعار أعجب عامة الشعب بعد الثورة فسرى بينهم وتفشى، أما عن المصريين الذين أصبحوا لأول مرة فى تاريخهم ملاكا فربما كان وضعهم المعنوى أصبح أكرم من ذى قبل، ولكن لا أظن أن وضعهم المادى تحسن بنفس الدرجة، ومن واجبى أن أبين بجلاء أنه ليس هناك دولة فى العالم يوجد فيها ملاك فقط، فالمجتمع فى كل دولة فيه المالك وفيه العامل والأجير ولاشك فى أن العامل والأجير يحلم كل منهما أن يكون مالكا فى المستقبل، ولكن هذا يحتاج إلى تطور اجتماعى بطىء وحتى حين يأتى ذلك اليوم الموعود فلا يمكن أن يصبح كل عامل أو أجير مالكا، وليس هناك من شك فى أن كلا من المالك والعامل والأجير هو مواطن صالح يخدم كل منهم بلده بطريقته.

٥- فيما يختص بالمستأجر المتوفى الذى ينتقل الإيجار إلى ورثته فإن ذلك وضع لا يتفق ولا يستقيم مع العدل الاجتماعى وهو ظلم صارخ للمالك يتطلب تعديلا للقانون فلا يجوز أن يرث المستأجر الأرض وإلا أصبح مالكا وهذا هو الحال الآن.

٦- أود أن أنتهز هذه الفرصة لأوضح إن استقالة على ماهر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ كان سببها فى الظاهر الاختلاف فى الرأى على تفاصيل قانون الإصلاح الزراعى، والواقع الثابت هو أن على ماهر اعترض على القبض على ٧٠ رجلا من ساسة العصر بدون علمه رغم كونه رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية والدفاع وحاكما عسكريا عاما، فالاختلاف على مشروع

قانون الإصلاح الزراعى كان ذريعة للتخلص من على ماهر ولهدمه.

ولكن حقيقة الأمر أن استقالته كانت بدافع استنكاره لواقعة القبض على هؤلاء السياسيين بدون علمه، وهو عمل لا يتفق مع القانون العام، ويعتبر مظهرا من مظاهر الصراع على السلطة الذى كان قد بدأ منذ ذلك التاريخ.

٧- تتمة لموضوع قانون الإصلاح الزراعى ربما يكون من الطريف ذكر واقعة حدثت أثناء سير جنازة المرحوم أحمد خشبة باشا (أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين قبل الثورة) سمعتها بنفسى من والدى: وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتولى حينذاك وزارة الداخلية على ما أذكر، وكان على ماهر سائرا فى موكب الجنازة وبجواره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فسأله والدى «كيف تسمحون لأنفسكم أن تذكروا وتكرروا إننى ضد قانون الإصلاح الزراعى وأنتم تعلمون إن هذا غير الواقع»؟ فرد الرئيس الراحل عبد الناصر «دى دردشة جرايد» فعقب على ماهر بقوله «لا... سمعت ذلك بودنى فى الراديو»، فساد الصمت. رحم الله الجميع».

تعليق المؤلف على رسالة الاستاذ محمد على ماهر

وجه الاستاذ محمد على ماهر فى رسالته فى البند الخامس الخاص بقانون الاصلاح الزراعى نقدا مستحقا من جهة أن المستأجر للأرض الزراعية حين يتوفى ينتقل الايجار لورثته مما كان يعد ظلما صارخا ولا يستقيم مع العدل الاجتماعى لأن المستأجر فى هذه الحالة يصبح المالك الحقيقى للأرض.

ومن حسن الحظ أن الدولة بعد مضى ٤٠ عاما علي صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المسمّى بقانون الاصلاح الزراعى عالجت هذا الظلم البيّن الذى حاق بالمالك فأصدرت الحكومة القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذى منح المستأجر مهلة خمس سنوات لتصحيح أوضاعه على أن يتم بعدها انتهاء جميع عقود الايجار الزراعية وتسلم الأراضى المستأجرة للملاك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ويسرى بعد ذلك على العقود أحكام القانون المدنى.

الفصل الخامس عشر

كيف سيطر مجلس القيادة على

جميع السلطات فى مصر

كيف بدأ مجلس القيادة السير فى طريق الدكتاتورية

لم يكن تولى مسئولية الحكم ضمن أهداف الثورة التى قام بها الجيش ليلة ٢٣ يوليو بل إن تلك الفكرة لم تجل إطلاقا فى خاطر الضباط سواء الذين خططوا للثورة أو الذين تولوا مسئولية التنفيذ، ولكن الأمر الذى جرى بالفعل هو أن مجلس القيادة الذى أخذ يرتكن منذ قيام الثورة على قوة الجيش لم يلبث أن تولى مقاليد الحكم كاملة، ولم يتم لهذا المجلس الاستيلاء على جميع السلطات فى الدولة دفعة واحدة بل إن هذا الأمر قد تم بالتدريج وخلال فترة قصيرة.

ولا يمكن بالنسبة لهذا الموضوع إلقاء مسئولية ما جرى على عاتق مجلس القيادة وحده فقد اشتركت عوامل عديدة فى تهيئة الفرصة أمام ضباطه للتمسك بالسلطة ثم الاستئثار بها وحدهم ثم الدفاع عن بقائها فى قبضتهم بعد ذلك بعنف وضراوة وباستماتة، ولا يمكن عند مناقشة هذه العوامل أن نغفل تأثير العامل البشرى ودوره فى دفع ضباط مجلس القيادة إلى الانجراف دون مقاومة وراء تيار السلطة الشديد الإغراء والجاذبية، فلقد اكتشف ضباط المجلس الصغار السن والرتب فور رحيل الملك السابق فاروق عن البلاد استجابة للإنذار الذى وجهه إليه قائد الثورة اللواء محمد نجيب باسم الجيش الممثل لقوة الشعب يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أنهم باتوا منذ تلك اللحظة هم أصحاب السلطة الحقيقية، بل أصحاب السيادة العليا فى البلاد .

ولم يكن لدى أحد فى تلك المرحلة الجرأة لإقناع ضباط مجلس القيادة بوجوب تسليم الحكم للشعب والعودة إلى أماكنهم فى الثكنات خوفا من بطشهم ونقمتهم، ولا يظن أحد أن وحدات الجيش بعد نجاح الثورة ورحيل الملك بقيت خارج ثكناتها فقد عاد الجميع ضباطا وجنودا إلى ثكناتهم بالفعل، ولم تبق خارجها سوى تلك المجموعة من الضباط المتمركزة فى مبنى قيادة الجيش بكوبرى القبة (مبنى وزارة الدفاع حاليا) تمارس سيطرتها وسطوتها وإصدار أوامرها وتعليماتها. سواء على تشكيلات ووحدات الجيش

أو على جميع أجهزة الحكم فى الدولة باسم الجيش الذى كانت سطوته وقتئذ تبعث الرهبة فى النفوس.

ولم يكن لدى أحد من ضباط مجلس القيادة الوازع النفسى الذى يجعله يتغلب على شهواته وأهوائه ويتخلى طائعا مختارا عن كل ما أصبح بحوزته من نفوذ وسلطان وشهرة ومجد ليعود مرة أخرى إلى الثكنات.

وكان من سوء طالع مصر أن معظم الأشخاص من رجال السياسة والقانون الذين كانوا من المقربين إلى ضباط مجلس القيادة فى تلك الفترة والذين كان لهم تأثير كبير عليهم بحكم عدم نضجهم السياسى كانت معظم مشاوراتهم وتوجيهاتهم مبعثها صراعات حزبية قديمة وتصفية حسابات مزمنة وأحقاد شخصية دفينة مما دفع مجلس القيادة إلى سلوك الطريق الوعر الشائك ذى النتائج الوخيمة، والذى لاقى من جرائه الشعب المصرى فى النهاية أفدح البلايا والنكبات وهو طريق الدكتاتورية العسكرية.

وقد اعترف خالد محيى الدين عضو مجلس القيادة بهذه الحقيقة فى الصفحة ٢٠٨ من مذكراته والآن اتكلم فقال: «ويمكننى القول بأن أغلب من أحاطوا بالثورة من مستشارين ومن قوى سياسية كانوا يعملون جميعا من أجل استمرار العسكريين فى الحكم وضد الديمقراطية والبرلمان، كان السنهورى وسليمان حافظ وفتحى رضوان يشجعون الضباط على تحدى الدستور والديمقراطية بحجة أنها ثورة وأن للثورة قانونها الخاص، كذلك كان الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى يقول إنه لا مبرر للتمسك بالنصوص وأن البلد بحاجة إلى خطوات ثورية وفقه ثورى، و الإخوان المسلمون كانوا يشجعون هذا الاتجاه كذلك ربما بأمل ضرب كل القوى السياسية الأخرى ثم بعدها يتمكنون من احتواء الثورة ناسين أن افتقاد الديمقراطية قد ينقلب وبالا عليهم وقد انقلب بالفعل وبالا عليهم وعنفا ضدهم».

الدعوة إلى تطهير الأحزاب

كان ترحيب الشعب المصرى بثورة الجيش التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترحيبا فاق كل تصور، خاصة بعد أن تخلصت مصر من ذلك الملك الفاسد فاروق الذى أساء إلى سمعة بلاده فى الداخل والخارج بتبذله ومجونه ووأده للحريات وعصفه بالحياة الدستورية، وبادرت الأحزاب السياسية الخمسة الموجودة وقتئذ على المسرح بإعلان تأييدها ومباركتها لثورة الجيش، وهى أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية والحزب الوطنى، وكان احترام ثورة الجيش للدستور قد تجلى بوضوح منذ أذيع البيان الأول من دار الإذاعة باسم اللواء محمد نجيب فى الساعة السابعة والنصف من صباح ٢٣ يوليو، فقد ورد فيه بالنص «وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية» وكان حزب الوفد هو أكثر الأحزاب والهيئات ترحيبا بثورة الجيش، فقد اعتقد أن سقوط الملك – وهو عدوه التقليدى – سيؤدى حتما إلى زوال القوة التى كانت تبعده دائما عن حقه الشرعى فى تولى زمام الحكم فى مصر باعتباره حزب الأغلبية الساحقة فى البلاد.

وكان شعور الوفد بقرب استعادته لحقه الشرعى فى الحكم بسبب قيام ثورة الجيش هو الذى دفع إبراهيم فرج وأحمد أبو الفتح وجميل سراج الدين، وهم من رجال الوفد البارزين، إلى الاتصال هاتفيا بزعيم الوفد مصطفى النحاس وسكرتيره العام فؤاد سراج الدين اللذين كانا يستشفيان فى سويسرا وقتئذ، وطلبوا منهما بإلحاح قطع رحلتهما والعودة فورا إلى القاهرة لإعلان تأييد قيادة الوفد لثورة الجيش.

لكن هذه الأمانى العذبة فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى مصر ركيزتها مبادئ الدستور والقانون لم تلبث أن ذوت وتبددت قبل أن تمر أشهر قلائل على قيام الثورة، فإن ضباط مجلس القيادة الذين لم يكن تولى مسئولية الحكم من ضمن أهدافهم، سرعان ما تحول تفكيرهم – بعد أن تذوقوا متعة

الحكم ونشوة السلطة وأبهة السلطان – ليصبحوا أشد الناس حرصا على التمسك بزمام الحكم في البلاد، ونظرا لأن وجود الدستور والأحزاب السياسية كانا من أكثر العوائق التى تمنعهم من الاستمرار فى فرض سلطاتهم المطلقة، فقد أصبح هدفهم الخفى هو وجوب القضاء على الدستور وضرورة التخلص من جميع الأحزاب.

وفى ٣١ يوليو ١٩٥٢ أصدر اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة بيانا موجها إلى الشعب طالب فيه الأحزاب بتطهير صفوفها وتسليم قياداتها لأيد أمينة صالحة أسوة بالجيش الذى كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه، على أن يكون التطهير كاملا دون أى تأخير أو تسويف، وجاء فى البيان أن الجيش يرى أن تعلن الأحزاب والهيئات المسئولة للشعب برامج واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره، وفى ٤ أغسطس أى بعد أربعة أيام فقط من بيان محمد نجيب بادر حزب الوفد بإعلان فصل أربعة عشر عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية، كان على رأسهم ثلاثة وزراء سابقين وهم عبد اللطيف محمود وحامد زكى وحسين الجندى، وعدد من الشيوخ والنواب، ولكن اتضح لمجلس القيادة أن فصل هؤلاء الأعضاء لم يكن سوى استجابة صورية لدعوة التطهير، فقد فصل بعضهم لأسباب تتعلق بانضباطهم الحزبى، كما أن معظمهم كانوا من الأعضاء الثانويين فى الحزب بينما بقى الأعضاء البارزون فى الهيئة الوفدية وفى قيادة الحزب دون أى تغيير.

وقد انعكست واقعة فصل الوفد لهؤلاء الأعضاء الثانويين على الحديث الذى أدلى به اللواء محمد نجيب إلى جريدة الأهرام يوم ٩ أغسطس، فقد قال:

«إننا لايمكن أن نطمئن إلى مناورات رجال السياسة ولن نمكنهم من تحقيق أغراضهم ومواصلة ألاعيبهم، ولن نتهاون فى أى أمر من أمور التطهير مهما يكن.

وحين سئل عما سيتخذ فى حالة عدم قيام الأحزاب بتطهير نفسها كما يجب قال:

«نطهرها بالقوة وكفى البلاد ما عانت من فساد عم أرجاءها، إننا ننصح ثم نحذر وننذر فإذا لم تستمع الأحزاب فسيكون لنا معها شأن آخر».

وعندما سئل عما سيحدث بعد فصل الأعضاء الفاسدين، وهل سيكتفي بذلك؟ أجاب قائلا:

«والخطوة التالية هى التحقيق مع هؤلاء المفسدين ومحاكمتهم»

وردا على سؤال عن رأيه فى برامج الأحزاب بعد إعلانها قال: «ألم تلاحظ إن برامج الأحزاب تكاد تكون واحدة؟ فإذا كان الأمر كذلك فما الحكمة فى هذا العدد الكبير منها؟ إلا إذا كان الفارق هو الأشخاص فقط. إن أحزابنا تقوم على أشخاص لا على مبادئ. وهذا لا نظير له إلا فى مصر».

وفى ١١ أغسطس وجه على ماهر رئيس الوزراء بيانا إلى الشعب قال فيه إن النظام البرلمانى لم يستطع خدمة البلاد لتأثره بمناورات الأحزاب التى تستهدف مصالحها الخاصة، واختتمه بقوله «إن الأحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها، فإما تنظيم وازدهار وإما انهيار وزوال» ونظرا لأن بيان على ماهر قد اغضب ضباط القيادة لأنه لم يحدد الموعد المتفق عليه لإجراء الانتخابات وهو شهر فبراير ١٩٥٣ فقد أصدر مجلس القيادة بيانا فى نفس اليوم حدد فيه شهر فبراير موعدا لإجراء الانتخابات، وذكر البيان أن الغرض من هذه المهلة هو إعطاء الحكومة فرصة كافية لتطهير أداتها والأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا حتى تنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم، وعندما هددت الحكومة الأحزاب بأنها فى حالة عدم قيامها بتطهير نفسها فإن لجان التطهير الحكومية التى سبق تشكيلها فى بداية أغسطس ١٩٥٢ لمحاسبة المنحرفين من الموظفين ستتولى أيضا تطهير الأحزاب، وبدأت الاتصالات واللقاءات الشخصية تجرى بين زعماء الأحزاب وضباط مجلس القيادة للاتفاق على تحديد العناصر المنحرفة تمهيدا لإبعادها.

فالتقى عبد السلام فهمى جمعة أحد أقطاب الوفد باللواء محمد نجيب

فى ٢٢ أغسطس، كما تم لقاء بين عبد الناصر وفؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد فى منزل النقيب عيسى سراج الدين فى الزيتون حضره عبد الحكيم عامر والبغدادى وصلاح سالم وكمال الدين حسين، واستمر الاجتماع ست ساعات، وكان أهم الموضوعات التى طرحت على بساط البحث فى هذا اللقاء هو مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية، وقد اتضح أن الوفد موافق على المشروع من حيث المبدأ ولكنه يبدى فقط بعض الملاحظات والتعديلات.

وأظهر حزب الهيئة السعدية استجابته لدعوة التطهير، ونظرا لما أثير من شائعات حول اشتراك إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب فى تدبير مقتل الشهيد حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين فقد أصدرت لجنة الحزب الرئيسية بيانا بأن إبراهيم عبد الهادى قد تنحى عن رئاسة الحزب وأن حامد جودة تنحى عن وكالة الحزب وقررت وقف صدور جريدة الأساس «لسان حال الحزب» وتم تشكيل لجنة مؤقتة لمكتب الحزب برئاسة محمود غالب تمهيدا لرئاسته للحزب، وفى أعقاب هذه القرارات زار فريق من أعضاء مجلس إدارة الحزب اللواء محمد نجيب فى مقر القيادة العامة وأبلغوه بما أصدره الحزب من قرارات فأبدى ترحيبه بها وتقديره لاستجابة الحزب لدعوة التطهير والإصلاح.

وكان الموقف مختلفا بالنسبة للأحزاب الثلاثة الأخرى، ففى حين لم يحرك حزب الكتلة الوفدية الذى كان يتزعمه مكرم عبيد ساكنا ولم يظهر على مسرح الأحداث فى هذه الفترة بسبب ضعف شعبيته وقلة عدد أنصاره، نجد أن الحزب الوطنى الذى كان أقدم الأحزاب الموجودة والذى أسسه الزعيم مصطفى كامل عام ١٩٠٧، قد انقسم إلى فريقين متصارعين أحدهما الحزب القديم برئاسة حافظ رمضان والثانى الحزب الجديد الذى تم اختيار فتحى رضوان فى أوائل أغسطس ١٩٥٢ رئيسا له، ووصل الصراع بين الفريقين إلى ساحة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى القضية التى عرفت باسم قضية الإغارة على الحزب الوطنى، أما حزب الأحرار الدستوريين برئاسة الدكتور محمد حسين هيكل فقد اتضح أنه أكثر الأحزاب الخمسة تماسكا وأشدها حذرا، فقد أصرت قيادة الحزب على عدم إجراء التطهير إلا على أيدى لجان قضائية.

ومن واقع الصراعات والخلافات التى احتدمت داخل الأحزاب اتضح أن دعوة التطهير التى أطلقتها قيادة الثورة كانت فى الواقع هى المعول الذى بدأ بواسطته هدم بناء الأحزاب وزلزلة أركانها، فقد أخذت العناصر الانتهازية فى كل حزب تنشط لتحسين أوضاعها داخل أحزابها، وبدأ رجال الصف الثانى يطمعون فى احتلال الصف الأول وتولى المناصب القيادية، وبادر بعض رجالات الأحزاب بالاتصال بضباط القيادة لتزكية أنفسهم وتجريح منافسيهم داخل أحزابهم واستخدام أساليب النفاق الرخيصة لإظهار ولائهم للثورة مما هز مكانتهم وأفقدهم احترام ضباط القيادة.

وقد وصف عبد الناصر هؤلاء فيما بعد فى كتاب فلسفة الثورة فقال: «كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر».

اعتقال السياسيين واستقالة على ماهر

فى يوم ٧ سبتمبر أقدم مجلس القيادة على تصرف خطير كان بداية التحول فى الواقع من الحكم المدنى إلى الحكم العسكرى، وفى هدم النظام القديم القائم فى مصر والتصدى مباشرة لمسئولية الحكم، فقد وقع اللواء محمد نجيب قرارا بصفته القائد العام للقوات المسلحة باعتقال ٦٤ فردا من السياسيين السابقين دون أن يرجع إلى رئيس مجلس الوزراء ودون أن يوجه إليهم أى اتهام، وتم وضعهم فى مبنى المدرسة الثانوية العسكرية القديم بمنشية البكرى، وقد ارتفع عدد المقبوض عليهم إلى ٧٤ شخصا بعد أن أضيف إليهم بعد بضعة أيام بعض أعضاء الأسرة المالكة وعدد من زعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية.

وكان فى مقدمتهم إبراهيم عبد الهادى رئيس حزب الهيئة السعدية وفؤاد سراج الدين السكرتير العام لحزب الوفد وأحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء السابق الذى قامت حركة الجيش ليلة توليه رئاسة وزارته الثانية ومرتضى المراغى وزير الداخلية السابق فى وزارة الهلالى وحافظ عفيفى رئيس

الديوان الملكى السابق وحسن يوسف وكيل الديوان الملكى السابق واللواء وحيد شوقى مدير مصلحة خفر السواحل السابق وابن شقيقة مصطفى النحاس، والأميران السابقان عباس حلمى وسعيد حليم وكذا إلهامى حسين صهر الأسرة المالكة.

وقد حاول محمد نجيب تبرير هذا التصرف الذى كان يعد أول انزلاق للثورة فى طريق الدكتاتورية فأورد فى الصفحة ٧٢ من مذكراته (كلمتى للتاريخ) ما يلى: «عقدنا جلسة فى مقر القيادة سادها شعور بأن القوة التى غيرنا بها الملك قد ضعفت قليلا وتعرضت لهجمات من جوانب متعددة، ولما كانت ممارستنا للسياسة محدودة فقد أخذنا أقصر الطرق للضرب على نقط الوثوب وهى اعتقال عدد من السياسيين بغرض وقف التيار المضاد دون إصابة المعتقلين بأذى».

ولا شك فى أن هذا التبرير كان أبعد ما يكون عن الحكمة والمنطق، فقد جرى بعد مضى حوالى شهر ونصف شهر فقط من قيام الثورة فى الوقت الذى كانت فيه مصر كلها بجميع طوائفها وهيئاتها فى أشد حالات الابتهاج والتأييد للثورة، وكان خلاله السياسيون السابقون - بعد أن أدركوا أن جميع السلطات باتت فى أيدى مجلس القيادة - يتسابقون لنيل الحظوة والرضاء من هذا المجلس ويبدون استعدادهم التام للتعاون مع الثورة فى شتى المجالات، ولذا لم يكن هذا التصرف من مجلس القيادة.سوى نوع من استعراض القوة وإبراز العضلات، ولم يلبث بعد فترة قصيرة أن أصبح سمة من سمات مجلس القيادة.

ومن العجيب أن محمد نجيب قد عاد فاعترف فى الصفحة ٧٦ من مذكراته بأنهم فشلوا فى تحقيق الهدف المنشود من اعتقال هؤلاء السياسيين فقال:

«كان هدفنا باعتقال الزعماء السياسيين إلى تهدئة الجو السياسى الذى اضطرب فى الأيام الأخيرة لوزارة على ماهر ولكن النتيجة كانت عكس ما توقعنا، إذ برزت الشكوك بين الأحزاب وحركة الجيش ولم يكن هناك مفر من المضى فى الطريق إلى غايته».

وقد نشرت القيادة العامة للقوات المسلحة إثر هذه الاعتقالات بيانا قالت فيه «إن الأحزاب والهيئات تقاعست عن تنفيذ التطهير ولجأت إلى المراوغة والتحايل مما اضطر القيادة إلى القبض والتحفظ على بعض الأفراد ممن تحوم حولهم الشبهات ليعطى الجهات المختصة الفرصة لإجراء عمليات التطهير فى جو لا يسوده تأثيرهم ونفوذهم حتى يستطيع كل من لديه معلومات أو بيانات ضد أحدهم أوغيرهم أن يدلى بها فى جو من الحرية والاطمئنان».

وكانت مفاجأة على ماهر رئيس الوزراء باعتقال كل هذا العدد من السياسيين دون الرجوع إليه أو مجرد إخطاره سببا فى تقديمه لاستقالة وزارته فى اليوم نفسه، وهو الأمر الذى كان يتوقعه إن لم يكن يتمناه مجلس القيادة.

لماذا حدث الصدام بين مجلس القيادة ورئيس الوزراء على ماهر؟

أثبتت الأحداث أن قادة الثورة كانوا على صواب حينما وقع اختيارهم على (على ماهر) من دون كل السياسيين الموجودين وقتئذ على المسرح السياسى ليتولى زمام الحكم فى خلال الأيام الأولى الحرجة التى مرت بالثورة، وقد كان أول مطالبهم من الملك السابق فاروق صباح ٢٣ يوليو أن يشكل على ماهر الوزارة خلفا لوزارة نجيب الهلالى التى لم يكن قد مضى على تشكيلها سوى ساعات معدودة فقط، وقد أظهر على ماهر حنكة سياسية بالغة بإقناعه الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لابنه وولى عهده أحمد فؤاد الثانى ومغادرته البلاد قبل الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ استجابة للإنذار الموجه إليه من اللواء محمد نجيب باسم الجيش بطريقة سلمية وبدون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية أو إراقة الدماء، مما أضفى على الثورة وهى ما زالت فى أيامها الأولى صورة مشرفة أمام العالم أجمع.

وبرغم أن قادة الثورة هم الذين فرضوا وزارة على ماهر إيمانا منهم بمقدرته على السير بالبلاد إلى بر الأمان فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الثورة، وبرغم أن حكومة على ماهر قد قامت بالعديد من مظاهر التغيير التى

نقلت البلاد من حال إلى حال فإن العلاقة بين مجلس القيادة وعلى ماهر لم تلبث أن تدهورت بالتدريج حتى انتهى الأمر إلى اضطراره إلى تقديم استقالة حكومته بعد شهر ونصف فقط من توليه الحكم.

وكان من أكبر العوامل التى أسهمت فى إسقاط على ماهر هو ذلك المحور الجديد الذى نشأ بين سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والمستشار القانونى لرئيس مجلس الوزراء وزميله القديم فتحى رضوان أحد أقطاب الحزب الوطنى، وكان على ماهر هو الذى أمر بالإفراج عن فتحى رضوان - الذى كان رهن الاعتقال- عقب توليه الحكم مباشرة، وانتهز فتحى رضوان ظروف الإفراج السريع عنه والذى أظهره بمظهر المقربين من رجال الثورة كى يحاول الوصول إلى زعامة الحزب الوطنى، فسارع بعقد اجتماع اللجنة العليا للحزب فى أول أغسطس ١٩٥٢ فى غيبة رئيس الحزب حافظ رمضان وتم للجنة العليا اختياره رئيسا للحزب الوطنى الجديد.

ولكن الحزب الوطنى لم يسكت على هذا التصرف فطلب فى نوفمبر ١٩٥٢ من القضاء الإدارى إلغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد، واختصم فى هذه القضية سليمان حافظ وفتحى رضوان وهى القضية التى اشتهرت باسم قضية الإغارة على الحزب الوطنى، وعرضت القضية أمام محكمة القضاء الإدارى بجلسة ١٣ ديسمبر ١٩٥٢ وأعد مفوض الدولة مذكرة أيد فيها الحزب فى دعواه، وطلب من المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال الاسم البارز للحزب، ولكن القضية تأجلت عدة مرات وانتهت الخصومة بصدور قرار حل جميع الأحزاب السياسية، وتمكن فتحى رضوان خلال هذه الفترة من عقد عدة لقاءات مع ضباط مجلس القيادة ونجح بفضل بلاغته وقوة حجته فى إظهار حكومة على ماهر فى مظهر الحكومة العاجزة التى لم تغير شيئا من الأوضاع التى كانت سائدة قبل الثورة، وفى إقناعهم بضرورة التخلص من على ماهر بعد أن انتهى دوره، وتشكيل وزارة جديدة

من الشباب الوطنى الذين يستطيعون مجاراة ضباط مجلس القيادة فى روحهم الحماسة وأساليبهم الثورية، واقترح أن تسند رئاستها إلى سليمان حافظ لما يتمتع به من مزايا سياسية ووطنية.

وقد شرح اللواء محمد نجيب فى الصفحات من ٦٨ إلى ٧٢ من كتابه «كلمتى للتاريخ» أوجه الخلاف التى كانت قائمة وقتئذ بين مجلس القيادة وعلى ماهر رئيس الوزراء والتى انتهت بتقديمه استقالته فقال:

«كان شغلى الشاغل فى هذه الفترة أن تستقر الأوضاع فى مصر على أسس واضحة، واتفقت مع على ماهر على أن تجرى انتخابات لمجلس نواب جديد فى شهر فبراير ١٩٥٣ تنفيذا لرأى مجلس الدولة الذى شكلنا بموجبه مجلس الوصاية، وفوجئت ببيان يذيعه على ماهر ويتحدث فيه عن الانتخابات دون تحديد موعد، بل واعدا بإجرائها فى أقرب فرصة، وكنا مجتمعين فى مجلس القيادة ساعة إذاعة البيان، وأحدث البيان نوعا من الاحتجاج شمل أعضاء المجلس كله، وفى غمرة من عدم تحديد على ماهر لموعد الانتخابات رغم اتفاقه معنا على ذلك قررنا إذاعة بيان يتعارض مع بيان على ماهر، ويحدد شهر فبراير موعدا لإجراء الانتخابات، وكانت هذه الواقعة أزمة اختار على ماهر فيها الصمت والسكوت ولم نحاول أن نزيدها اشتعالا، ولكن كانت هناك أزمة أخرى تتبلور حول مشروع قانون الإصلاح الزراعى، وعقد على ماهر مؤتمرا من الأوصياء وبعض ضباط مجلس القيادة وأعضاء مجلس الدولة فى مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وتباينت الآراء، فقد وقف على ماهر فى جانب الضريبة التصاعدية ومعه بهى الدين بركات ورشاد مهنا ولكن بعد المناقشة الطويلة تنازل رشاد مهنا عن رأيه قائلا إنه ينزل على رأى الأغلبية ويوافق على المشروع وانتهت الجلسة إلى موافقة شبه جماعية على المشروع، مع تحديد الملكية بحد أعلى مائتى فدان.

وأعد سليمان حافظ المشروع فى صيغته النهائية ولكنه دخل فى أضابير روتين مجلس الوزراء، مما أثار فى نفوسنا شكوكا كثيرة، ولم يقف الخلاف مع

على ماهر عند هذا الحد، كان موضوع التعديل الوزارى موضع خلاف ثالث، كان على ماهر قد شكل وزارته تحت ضغط الأحداث فى سرعة شديدة وتولى الرئاسة إلى جانب وزارات الداخلية والحربية والخارجية، وكان مفروضا بعد خروج الملك أن يبادر إلى دعم وزارته بعناصر تعطى ثقلا للحكومة، وتناقشت معه فى أسس التعديل واتفقنا عليه يوم وقفة العيد بالتحديد، وكان مفروضا أن تصدر مراسيم التعديل فورا، ولكن على ماهر آثر التأجيل إلى ما بعد عيد الفطر، وسافر إلى برج العرب ومرسى مطروح حيث اجتمع هناك بعدد من الضباط ناقش معهم مشروع الإصلاح الزراعى مرة أخرى من وجهة نظره، ثم فوجئت بعد العيد بمراسيم قد صدرت بتعديل وزارى مخالف لما كنا قد اتفقنا عليه، عرضها على ماهر على رشاد مهنا الذى بادر بالتوقيع دون الرجوع إلىّ ولم يكن هناك من مجال إلا تغليب الصبر وحسن النية، ويبدو أن على ماهر فى هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من رجال الأحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الإصلاح الزراعى . . ومن زملائه الوزراء الذين اتفقنا معه على إخراجهم، ثم شعر أمامهم بالإحراج وكان طموحا فى الوقت نفسه لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد وغير معروف نتائجها».

تشكيل وزارة محمد نجيب

خلال الاجتماع الذى عقد بالقيادة العامة بعد استقالة على ماهر للاتفاق على اسم رئيس الوزراء الجديد، رشح سليمان حافظ الدكتور عبد الرزاق السنهورى ولكن جمال سالم اعترض على ترشيحه بحجة أن الأمريكان نسبوا إليه ميولا يسارية، ولم يكن مجلس القيادة مستعدا لإغضاب أمريكا، وظهر اقتراح جديد بترشيح سليمان حافظ ولكنه اعترض فى إصرار، وذكر أنه يفضل موقعه مستشارا قانونيا لرئيس مجلس الوزراء، وأخيرا تقدم الدكتور عبد الرزاق السنهورى باقتراح تعيين اللواء محمد نجيب رئيسا لمجلس الوزراء على اعتبار أن توليه لرئاسة الحكومة وقيادة الثورة فى وقت واحد فيه ضمان للتعاون بين الهيئتين.

وذكر محمد نجيب في الصفحة ٧٣ من كتابه « كلمتي للتاريخ » أنه اعترض على ذلك اعتراضا شديدا موضحا أن هذا يتنافى مع المبادئ التى استقر الأمر عليها، وهى ابتعاد الجيش عن الحكم وأنه يعتبر سابقة لا يعرف ماذا تجره بعد ذلك.

وانتهى الأمر بتشكيل محمد نجيب لأول حكومة يتولاها رجل عسكرى منذ تشكيل اللواء محمود سامى البارودى باشا لوزارته فى ٤ فبراير ١٨٨٢ خلال الثورة العرابية، وقد تم تشكيل الوزارة فى يوم واحد وتعيين سليمان حافظ نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية، وقد اعترف محمد نجيب فى الصفحة ٧٥ من كتابه بأنه لم يرشح أحدا بمعرفته لتولى الوزارة فقد اشترك سليمان حافظ مع صديقه فتحى رضوان فى ترشيح معظم الوزراء، ولذا ضمت الوزارة سبعة وزراء من أعضاء الحزب الوطنى الجديد الذى يرأسه فتحى رضوان وعددا من المستقلين واثنين من الإخوان المسلمين كان المرشد حسن الهضيبى قد رشحهما عقب اتصال عبد الناصر به دون الرجوع إلى مكتب الإرشاد، وهما الشيخ أحمد حسن الباقورى والمستشار أحمد حسنى، وعندما رشح مكتب الإرشاد اثنين آخرين هما حسن العشماوى ومنير الدله أصبح الموقف حرجا خاصة بعد أن تم الاتصال بالباقورى وأحمد حسنى، مما دفع مكتب الإرشاد إلى الاعتذار عن عدم الاشتراك فى الوزارة ودفع الشيخ الباقورى إلى تقديم استقالته من جماعة الإخوان المسلمين، وقد احتفظ اللواء محمد نجيب لنفسه عند تشكيله الوزارة يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ بالإضافة إلى الرئاسة بوزارة الحربية وكذا بالقيادة العامة للقوات المسلحة، وتكونت الوزارة من خمسة عشر وزيرا هم الآتون بعد :-

سليمان حافظ	**(نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية)**
عبد الجليل العمرى	**(وزيرا للمالية والاقتصاد)**
عبد العزيز عبد الله سالم	**(وزيرا للزراعة)**
مراد فهمى	**(وزيرا للأشغال)**

نور الدين طراف	**(وزيرا للصحة)**
أحمد حسنى	**(وزيرا للعدل)**
إسماعيل القبانى	**(وزيرا للمعارف)**
حسين أبو زيد	**(وزيرا للمواصلات)**
أحمد فراج طايع	**(وزيرا للخارجية)**
عبد العزيز على	**(وزيرا للشئون البلدية والقروية)**
أحمد حسن الباقورى	**(وزيرا للأوقاف)**
محمد فؤاد جلال	**(وزيرا للشئون الاجتماعية)**
محمد صبرى منصور	**(وزيرا للتجارة والصناعة)**
فريد انطون	**(وزيرا للتموين)**
فتحى رضوان	**(وزير دولة)**

وقد تعدلت وزارة محمد نجيب فى ٩ ديمسبر ١٩٥٢ بقبول استقالة أربعة وزراء هم: عبد العزيز عبد الله سالم وزير الزراعة، وأحمد فراج طايع وزير الخارجية، وعبد العزيز على وزير الشئون البلدية والقروية وفريد انطون وزير التموين، وتم تعيين الآتين بعد: محمد فؤاد جلال وزيرا للإرشاد القومى - محمد صبرى منصور وزيرا للتموين - محمود فوزى وزيرا للخارجية - حلمى بهجت بدوى وزيرا للتجارة والصناعة - وليم سليم حنا وزيرا للشئون البلدية والقروية - عباس عمار وزيرا للشئون الاجتماعية - عبد الرزاق صدقى وزيرا للزراعة.

صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية
كان التمهيد لحلها

فى مساء يوم ٨ سبتمبر اجتمع مجلس الوزراء فى أول اجتماع له برئاسة اللواء محمد نجيب واستمر الاجتماع من الساعة السادسة مساء حتى الثالثة

بعد منتصف الليل، وفي إثر انتهاء الاجتماع أعلن ناطق رسمي أن مجلس الوزراء أقر فجر يوم ٩ سبتمبر قانوني تحديد الملكية الزراعية وتنظيم الأحزاب السياسية.

وكان قانون تنظيم الأحزاب يعد قانونا مستحدثا لم يسبق تطبيقه فى مصر، وكان فى الواقع بدعة ابتدعها سليمان حافظ ليمكنه عن طريقه الهيمنة على جميع الأحزاب والتحكم فى مقدراتها وإخضاعها لسلطة الجيش المتمثلة فى شخص وزير الداخلية، ولم يكن لهذا القانون نظير فى أية دولة ديمقراطية.

ومن العجيب أن ينبرى فتحى رضوان وزير الدولة للدفاع عن هذا القانون الجائر فيصرح للصحف بأن هذا القانون له نظير فى العراق وألمانيا الغربية، ونسى فتحى رضوان أن ألمانيا الغربية المحتلة كانت وقتئذ تحت السيطرة التامة للحلفاء الغربيين الذين كانوا يخشون من قيام حزب نازى جديد، كما نسى أن العراق كان وقتئذ تحت السيطرة المطلقة للأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق والسياسى العراقى الداهية نورى السعيد اللذين كان من المعروف أنهما من أكبر أعوان الاستعمار البريطانى فى المنطقة العربية، وأنهما الأداة المنفذة لمشروعات الإمبريالية العالمية فى الشرق الأوسط، ولذا كان من المتعذر الدفاع عن هذا القانون الذى لم يكن له مثيل فى العالم بدعوى أنه مطبق فى هذين البلدين المغلوبين على أمرهما.

وقد اتضح أن هذا القانون قد لقى قبل إصداره معارضه شديدة من قبل الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، على اعتبار أن العرف الدستورى يمنع تدخل الدولة فى تنظيم الأحزاب، وأنه ترك أمر تنظيمها لأعضائها أنفسهم دون سواهم، ولكنه أمام إصرار وعناد سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والذى كان مؤيدا فى ذلك الوقت من ضباط القيادة

تأييدا تاما، اضطر إلى إقرار القانون على شرط عدم تدخل الإدارة إلا فى حالة الضرورة القصوى وأن يكون هذا التدخل تحت الرقابة المباشرة للقضاء الإدارى بمجلس الدولة، وقد نص هذا القانون على أن المقصود بالحزب السياسى هو كل حزب أوجمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة – سواء الداخلية أو الخارجية – لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم.

وقضى القانون بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط وزير الداخلية علما بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام هذا الحزب وأسماء أعضائه المؤسسين وموارده المالية. وأعطى القانون لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب فى خلال شهر من تاريخ إخطاره، وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى لتفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض. وألزم القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها.

ونصت المادة ١٦ من القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل به تعيد تكوينها وفقا لأحكامه، وقضى بعقاب الأمناء على أموال الحزب بالحبس إذا تخلفوا عن إيداع أمواله فى المصارف العمومية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به. وحظر القانون على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس إدارته أن يكون أى واحد منهم مديرا أو عضوا فى مجلس إدارة شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة.

وقد بلغ عدد الأحزاب التى قدمت إخطارات بتكوينها ١٦ حزبا، من بينها الأحزاب الخمسة القديمة والحزب الوطنى الجديد وجماعة الإخوان المسلمين وثلاثة أحزاب نسائية وحزبان كانا يناديان بتطبيق النظام الجمهورى وأربعة أحزاب أخرى تسمت بأسماء العمال والفلاحين والاشتراكيين.

وقد ذكـر اللواء محمد نجيب فى الصفحة ٧٨ من كتابه أن قانون تنظيم الأحزاب لم يكن يستهدف سوى ضرب حزب الوفد باعتباره الحزب الوحيد ذا التأثير الشعبى الواسع وصاحب الأغلبية الساحقة فى البرلمان الأخير.

وتنفيذاً للقانون أصدر الوفد فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ برنامجه الذى كان يتضمن البنود الرئيسية الآتية:

(*) الوفد هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك.

(*) التمسك بعروبة فلسطين.

(*) مؤازرة الدول الأفريقية والأسيوية وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية.

(*) إقرار حد أدنى للأجور عموما والعمال الزراعيين خصوصا.

(*) إصدار قانون معاقبة الوزراء.

(*) إصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال وأفراد أسرهم.

(*) إعادة بناء القرية المصرية خلال عشرين عاما.

(*) الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات

(*) جعل التعليم الدينى إجباريا.

(*) تحريم الخمر والميسر.

(*) الموافقة على مشروع تحديد الملكية الزراعية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات.

المحاولات لهدم حزب الوفد:

على الرغم من صدور هذا البرنامج التقدمي للوفد فإن سليمان حافظ تنفيذا لخطته المرسومة لهدم حزب الوفد أصرّ على محاولة إبعاد مصطفى النحاس عن زعامته للحزب، وكشف عن نواياه المبيتة عندما تقدم الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية السابق والذى كان يتولى أعمال السكرتير العام للوفد - بسبب وجود فؤاد سراج الدين فى المعتقل منذ ٧ سبتمبر ضمن السياسيين الذين صدر قرار مجلس القيادة باعتقالهم - بإخطار تكوين حزب الوفد تنفيذا لقانون تنظيم الأحزاب، فقد ذكر له أن وزارة الداخلية لديها أسبابا جوهرية للاعتراض على رئاسة مصطفى النحاس للوفد أمام مجلس الدولة.

وتمسك النحاس فى بادئ الأمر بحقه كرئيس للوفد وأصدر البيان التالى:

«إننى أعد نفسى دائما ملكا للشعب، وقد كانت ثقتى فى الشعب وثقتى فى شخصى طوال حياتى السياسية عونى على الشدائد وظهيرى فى العيش.. وسأظل ما بقى من عمرى ملكا لهذا الشعب الوفى ولن تستطيع قوة أن تنحينى عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته إلا الشعب دون سواه».

وأصر أعضاء الوفد على عدم تكوين الوفد إلا برئاسة النحاس، وكتب أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى سلسلة مقالات فى جريدة المصرى أعلن فيها أن محاولة هدم النحاس هى محاولة لتحطيم كفاح الشعب ضد الاستعمار، وكان الإنجليز يقومون فى ذلك الوقت بمهاجمة النحاس، وقد وصفته الإذاعة البريطانية بأنه الرجل الذى أساء إلى العلاقات بين مصر وبريطانيا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وترك الشبان المصريين يعيثون فسادا فى منطقة قناة السويس، وفى السودان أدلى إسماعيل الأزهرى ومحمد نور الدين من زعماء الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يطالب بالاتحاد مع مصر بتصريحات استنكرا فيها محاولة استبعاد النحاس عن رئاسة الوفد.

وتمشيا مع مشاعر الجماهير في شمال وجنوب الوادى أصدرت قيادة الوفد بيانا يوم ٢٧ سبتمبر وقعه عشرة من أقطاب الوفد ورد فيه ما يلى:

«نظرا لما صح فى يقين الوفد المصرى من أن المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه، قرر الوفد المصرى بإجماع الآراء بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ٥٢ ألا يقدم إلى وزير الداخلية إخطارا بإعادة تكونيه».

ولكن لم يكد يذاع هذا البيان حتى بدأت مرحلة التراجع، إذ لم يكن لدى الوفد وقتئذ القدرة على تحريك الجماهير ضد الثورة التى كانت حتى ذلك الوقت قد حققت أغلى أمنيات الشعب وهى عزل الملك الفاسد وإعلان قانون تحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى كبار الملاك على المعدمين وإلغاء الرتب والألقاب ومحاربة الفساد بلجان التطهير فى كل الوزارات والهيئات، وفضلا عن ذلك رفض مصطفى النحاس أن يكون اعتراض الحكومة على رئاسته للوفد سببا فى أن يختفى من المسرح السياسى فى مصر هذا الحزب الشعبى العريق الذى شكله سعد زغلول عام ١٩١٨ والذى أشعل ثورة ١٩١٩ والذى قاد كفاح الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى أكثر من ثلاثين عاما.

وتحت ضغط النحاس نشر أحمد أبو الفتح يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ مقالا فى جريدة المصرى أوضح فيه حرص مصطفى النحاس على ضرورة وجود الوفد مهما كان الأمر، وتلا ذلك مباشرة صدور البيان التالى من قيادة الوفد:

«رعاية لما أبداه الرئيس الجليل مصطفى النحاس وأصر عليه من أن الحالة أصبحت لا تمكنه من مباشرة أعباء الرئاسة الفعلية ومقتضياتها بعد ما احتمل الكثير فى سبيل الدفاع عن القضية الوطنية فى الثلاثين سنة الماضية، فإن الوفد المصرى إذ ينزل مضطرا إزاء إصراره على رغبته، وإذ يقرر جعله رئيس شرف له مدى حياته الطويلة المباركة إن شاء الله يستلهم منه التوجيه ويستمد من

إخلاصه إخلاصا ومن قوته ووطنيته وصلابته في الحق سراجا منيرا، ويقرر أنه سيمضي في مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القوية التي رسمها لتحرير الوادي معتبرا إياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه في الملمات».

وهزَّ البيان عواطف الجماهير فخرجت تطوف بمنزل النحاس وهي تهتف «لا وفد بدونك يا نحاس» وقد اتضح أن هذا البيان كان له تأثير عميق في نفوس بعض ضباط القيادة وهم محمد نجيب ويوسف صديق وخالد محيي الدين.. وقد علق محمد نجيب على ذلك في الصفحة ٧٩ من كتابه كلمتي للتاريخ فقال: «أثر فيَّ هذا البيان تأثيرا شديدا.. من الذي يملك حق انتزاع هذا الرجل من مكانه في رئاسة الوفد؟ هل اعتراض سليمان حافظ على رئاسته للوفد سيؤدي إلى انتزاعه من قلوب الناس؟» لكن سليمان حافظ مدعما بتأييد بعض ضباط القيادة الذين انعقد تصميمهم على ضرورة هدم الوفد لم يكترث بمشاعر الجماهير ولا بماضي النحاس المشرف في الكفاح ضد السراي والإنجليز، فقدم إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة – تنفيذا للقانون الجديد – ثلاث قضايا أبدى فيها اعتراضه على الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس للوفد، وعلى عضوية عبد الفتاح الطويل أحد أقطاب حزب الوفد، وإبراهيم دسوقي أباظة أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وانتهت الخصومة في هذه القضايا الثلاث بوفاة إبراهيم دسوقي أباظة أثناء نظر الدعوى ثم بصدور قانون حل الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣، وخشية من أن يتعرض القضاء المصري المعروف بنزاهته وشجاعته للقوانين التي تصدرها الثورة إذا ما تقدم أحد بدعاوى أو طعون ضدها، فقد صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ مرسوم بقانون بشأن التدابير المتخذة لحماية ثورة ٢٣ يوليو يقضي باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة «باعتباره رئيس ثورة الجيش» بقصد حماية هذه الثورة والنظام القائم عليها، من أعمال

السيادة إذا اتخذت هذه التدابير فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر من بدء الثورة - أى حتى ٢٣ يناير ١٩٥٣ - ثم مدّت هذه المدة ستة أشهر أخرى بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ أى حتى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣. ونتيجة لهذين المرسومين أصبح لا يجوز لأحد الطعن أمام القضاء فى التدابير التى اتخذها أو يتخذها القائد العام حتى نهاية العام الأول من الثورة.

الفصل السادس عشر

إلغاء الدستور وحل الأحزاب

وإعلان الجمهورية

لم يكد اللواء محمد نجيب يتولى رئاسة الحكومة فى ٧ سبتمبر ٥٢ حتى أخذ مجلس القيادة يتجه بسرعة للقبض على أزمّة السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم بيد من حديد، فقد انتهى النقاش الذى كان محتدما داخل المجلس حول اختيار الديمقراطية أو الدكتاتورية سبيلا إلى الحكم، برجوح كفة الاتجاه الدكتاتورى لضمان احتفاظ مجلس القيادة بهيمنته على كافة السلطات فى البلاد حتى يتمكن من تحقيق الأهداف والمبادئ التى قامت الثورة من أجلها، ولقد أسهم بقدر وافر فى تخطيط هذه السياسة وتنفيذها سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والمستشار القانونى لرئيس مجلس الوزراء الذى لم تمر سوى أسابيع قلائل على قيام الثورة حتى استطاع أن يستحوذ تماما على ثقة ضباط مجلس القيادة إلى الحد الذى جعلهم يرشحونه لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر.

ولولا اعتذاره عن عدم قبول هذا المنصب لما اتجه التفكير إلى اللواء محمد نجيب لكى يشكل الوزارة، وبرغم عزوف سليمان حافظ عن تولى الرئاسة فقد قام بمعاونة صديقه وزميله القديم فى الحزب الوطنى فتحى رضوان، باختيار معظم الوزراء الذين تشكلت منهم وزارة محمد نجيب.

وقد تولى سليمان حافظ فى هذه الوزارة منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وهو المنصب الذى حقق له نفوذا ضخما على مستوى الدولة، إذ أمكنه بفضل تخصصه القانونى من جهة وتوليه منصب وزير الداخلية من جهة أخرى القيام بدور المشرع والمنفّذ فى وقت واحد، فضلا عن تأثيره الكبير على ضباط مجلس القيادة الذين كانوا يخضعون غالبا لمشورته وآرائه.

كما أتاحت له علاقته الوثيقة بالدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة - بحكم زمالتهما السابقة - الفرصة لإصدار القوانين التى تتماشى مع أهدافه الخفية ومراميه البعيدة.

ونظرا لأن وجود الدستور وقيام الأحزاب فى الساحة السياسية كانا من أكبر العوائق التى تمنع سليمان حافظ من تحقيق الأهداف التى رسمها والتى

وعد ضباط مجلس القيادة بقرب اجتناء ثمارها عندما تتهيأ لهم الفرصة للانفراد بالحكم دون شريك أو منازع، لذلك استقر عزمه على ضرورة تحقيق الهدفين اللذين يكفلان له تحقيق هذا الغرض قبل أن تنقضى ستة أشهر على قيام الثورة، وكان أولهما هو التخلص من الأحزاب الخمسة القائمة، وثانيهما هو إلغاء دستور عام ١٩٢٣.

وقد سبق أن أوضحنا ذلك الصراع المرير الذى نشب بين حكومة محمد نجيب والأحزاب السياسية فى مصر وبخاصة حزب الوفد بسبب صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فجر يوم ٩ سبتمبر، وهو القانون الذى ابتدعه سليمان حافظ، والذى لم يكن له مثيل فى العالم كله سوى فى بلدين كانا مغلوبين على أمرهما فى ذلك الوقت وهما ألمانيا الغربية والعراق، ولم يكن هذا القانون فى واقع الأمر سوى المعول الذى أعده سليمان حافظ كى يتمكن بواسطته من هدم الأحزاب وزلزلة أركانها وبخاصة حزب الوفد الذى كان يحمل له ولزعيمه مصطفى النحاس حقدا دفينا مترسبا فى أعماق نفسه وفى أغوار وجدانه.

وبرغم أن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها على وجه الاحتياط فى حالة اعتبارها حزبا بمقتضى القانون، فإن مجلس القيادة رأى عدم تطبيق القانون المذكور عليها، وحول هذا الموضوع ذكر محمد نجيب فى الصفحة ٧٧ من كتابه أنه عارض هذا الرأى على اعتبار أن القوى السياسية يجب أن تكون أمام القانون سواء، ولكن جمال عبد الناصر ذكر له أن الجماعة كانت من أكبر أعوان الثورة قبل قيامها وأنه لا يصح أن يطبق عليها قانون تنظيم الأحزاب، واتصل عبد الناصر بسليمان حافظ الذى وجد له مخرجا بأن فى إمكان الجماعة إدخال تعديل على الإخطار يخرجها من نطاق الأحزاب السياسية، وتم ذلك فعلا بعد أن قام حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة وجمال عبد الناصر بزيارة سليمان حافظ فى مكتبه بوزارة الداخلية.

ونتيجة لصدور قانون تنظيم الأحزاب ذكر محمد نجيب أن ذلك قد أدى إلى ازدياد التناقض بين ثورة الجيش وجماهير الأحزاب، ولم يكن هذا على حد قوله هو التناقض الوحيد وإن كان هو التناقض الرئيسى الظاهر على مسرح الأحداث، أما التناقض الآخر فقد كان فى العلاقات بين الجيش والوزارة وذلك بعد أن اتخذ مجلس القيادة قرارا بتكليف أعضائه بمباشرة الإشراف على الوزارات المختلفة فأصبح فى كل وزارة مندوب للقيادة، وأدى ازدواج المسئولية فى الوزارات إلى اضطرار بعض الوزراء إلى تقديم استقالاتهم، فقد قدم فريد انطون وزير التموين استقالته لأن أحد الضباط كان يتجه يوميا إلى الأسواق بدعوى حماية الجمهور من التجار دون إخطار الجهة المسئولة فى الوزارة، كما قدم فراج طايع وزير الخارجية استقالته لعدم موافقته على رفع سن المعاش للسفراء إلى ٧٥ سنة من أجل تعيين الفريق عزيز المصرى سفيرا بوزارة الخارجية تحقيقا لرغبة عبد الناصر.

وكان الدستور القائم فى مصر عند قيام ثورة الجيش هو الدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ الذى كان وليد لجنة اختيرت لصياغته، وكان ذلك من ضمن عيوبه إذ لم يكن منبثقا - كما هو المفترض - عن جمعية تأسيسية منتخبة تعبر عن إرادة الأمة، إذ إن الاستفتاء على الدستور بعد وضعه بمعرفة لجنة تشكلها الحكومة يتطلب درجة من الوعى والنضج السياسى لا يصل إليها إلا قلة من الشعوب، كما أنه يبيح لمن يدعى للاستفتاء إلى الرفض أو القبول دون نقاش أو جدل فى مواد الدستور.

وللأسف فإن هذا العيب الذى ارتبط بدستور ١٩٢٣ ظل هو النمط المتبع بالنسبة لجميع الدساتير التى صدرت بمصر بعد ذلك، وكان أبرز عيوب هذا الدستور أنه أعطى للملك حق حل مجلس النواب وحق تأجيل انعقاده مما أتاح الفرصة للملك منذ مطلع الحياة النيابية فى مصر لإقالة حكومة الأغلبية التى كانت تتشكل من حزب الوفد، كلما شاءت له أهواؤه مستندا إلى حقه الدستورى فى حل مجلس النواب.

ولكن برغم هذه العيوب كان فى نصوص دستور عام ١٩٢٣ مزايا مهمة، فهو يقرر أن الأمة مصدر السلطات وأن الملك يملك ولا يحكم وأن أوامره المكتوبة والشفوية لا تعفى الوزارة من المسئولية، وأن مجلس النواب يملك مساءلة الوزراء بل إسقاط الوزارة فى حالة حجب ثقته عنها كما أن المجلس يملك حق تقديم الوزراء إلى المحاكمة.

ومنذ صدور دستور ١٩٢٣ لم تكف حكومات الأقلية فى مصر عن صراعها الطويل معه، فتعرض للتعطيل مرتين كانت المرة الأولى لمدة عام ونصف فى عهد وزارة أحمد زيور (من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٥ حتى ٢٢ مايو ١٩٢٦) وكانت المرة الثانية لمدة ١٥ شهرا فى عهد وزارة محمد محمود (من ١٩ يوليو ١٩٢٨ حتى ٢ أكتوبر ١٩٢٩).

وتعرض الدستور بعد ذلك للإلغاء كلية فى عهد وزارة إسماعيل صدقى، ففى يوليو عام ١٩٣٠ ألغى دستور عام ١٩٢٣ واستبدل به دستور إسماعيل صدقى الذى عرف باسم دستور عام ١٩٣٠.

واستمر الشعب فى كفاح متواصل من أجل عودة الدستور وأخيرا وبعد أكثر من خمس سنوات صدر أمر ملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بإعادة دستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة.

وعقب وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ خلفه على العرش ابنه الملك السابق فاروق، وقد غير فاروق سياسة والده فى تعطيل الدستور أو استبداله بدستور آخر، مما كان يؤدى إلى تحدى إرادة الشعب ودفعه إلى الثورة والمقاومة، ولذا اتجهت سياسة فاروق الجديدة إلى التمسك بالدستور على أن يجعله بأساليبه الملتوية مجرد حبر على ورق، وقد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير بفضل عملية تزوير الانتخابات التى كانت تؤدى إلى إقصاء حزب الأغلبية وهو حزب الوفد عن الحكم والإتيان بحكومات الأقلية، وعندما كان الوفد ينجح فى الانتخابات - برغم محاولات التزوير - كان الملك لا يلبث أن

يستخدم سلاحه الدستورى بعد حين، فيصدر المرسوم الملكى بإقالة الحكومة الوفدية، ويعقب ذلك مباشرة حل مجلس النواب.

ولقد كان من الممكن بعد نجاح ثورة الجيش أن يستمر دستور عام ١٩٢٣ لما فيه من مزايا وضمانات للحريات العامة وكان كفيلا بإقامة حياة ديمقراطية سليمة لو أحسن استخدامه وتم الابتعاد عن الوسائل غير المشروعة التى كان يلجأ إليها الملك لإضعاف قوة الدستور وهيبته أمام الشعب. وكان فى الإمكان كذلك إبقاؤه مع تعديل بعض المواد التى كانت تعد عيوبا جوهرية فيه، وهى مواد قليلة وكانت معروفة جيدا لكل فقهاء القانون الدستورى وأساتذته فى مصر فى ذلك الوقت، وكان احترام ثورة الجيش للدستور واضحا من البيان الأول الموجه من اللواء محمد نجيب إلى الشعب المصرى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ولكن ثورة الجيش لم تلبث بعد قليل أن ارتكبت مخالفة ضخمة للدستور، فقد أصدر اللواء محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قرارا يقضى باعتقال ٧٤ شخصا من زعماء الأحزاب والسياسيين ورجال السراى دون أى سند من الدستور أو القانون ودون أن يوجه إليهم أى اتهام مما أجبر على ماهر رئيس الوزراء على تقديم استقالته فى اليوم نفسه، واقترنت هذه المخالفة الدستورية الصارخة بظهور عدة محاولات من جهات مختلفة لمهاجمة الدستور خاصة فى شكل مقالات فى بعض الصحف، مما حمل أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى على كتابة مقال بعنوان «إلى أين؟» قال فيه «إن فرحتى لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب حقوقه لا لمجرد كونه سيئ الخلق أو مرتشيا أو ناهبا».

وفى حوالى منتصف سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت مجلة التحرير التى كانت أول عمل صحفى لثورة الجيش وكان يرأس تحريرها النقيب أحمد حمروش

ملصقات غطت مناطق وأحياء كثيرة فى مصر تحمل صورة البرلمان وأمامه جندى وتحتها شعار (نحن حماة الدستور)، وكانت هذه إشارة مشجعة أدت إلى تفاؤل الكثيرين بأهداف ثورة الجيش. وقد ذكر محمد نجيب أن المقدمين عبد المنعم أمين وجمال سالم عضوى مجلس القيادة وقتئذ اعترضا على صدور مثل هذا الشعار فى وقت تلتهب فيه المعركة مع الأحزاب. ويبدو أن هذا الرأى كان هو الاتجاه السائد فى مجلس القيادة وقتئذ إذ لم تمض سوى بضعة أسابيع حتى صدرت التعليمات بنزع هذه الصور من أمكنتها، وكان لذلك بالطبع تأثير سيئ فى نفوس الشعب، وكان نذيرا بما يبيت للدستور من نوايا.

وبدأ سليمان حافظ عقب ذلك فى الإعداد لإلغاء الدستور وكانت الحجة التى استند إليها لتبرير ذلك الإلغاء حجة واهية ولكنها تدل على مدى حقده على بعض السياسيين ورغبته العارمة فى الانتقام منهم، وكانت ثورة الجيش قد بدأت حملتها من أجل تطهير الأداة الحكومية بإصدارها يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ المرسوم الذى نص على إنشاء لجان لتطهير الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى للحكومة إشراف عليها أو رقابة، ولقد تم تشكيل نوعين من هذه اللجان أولهما إدارى ذو صبغة قضائية على رأسها قاض وفى عضويتها أحد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفى الدولة وفصل المنحرفين منهم، أما النوع الثانى فكان لجانا قضائية برئاسة مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال القضاء للتحقيق فى المخالفات والجرائم الحكومية التى ارتكبت قبل قيام الثورة وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكم الجنائية أو الإدارية حسب الأحوال.

ولقد أورد محمد نجيب فى الصفحة رقم ٩٠ من كتابة كلمتى للتاريخ المبررات التى تحجج بها سليمان حافظ لتحقيق هدفه فى إلغاء الدستور، فذكر ما يلى: «قال لنا سليمان حافظ إن اللجان الأولى تمضى بسهولة فى عملها أما

اللجان الثانية فكانت تصطدم بأن كثيرا من الوزراء السابقين تقع عليهم المسئولية الجنائية أوالسياسية وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم لأن الدستور يحميهم من القضاء العادى ويجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع أمامها الدعوى إلا بقرار من مجلس النواب، وهكذا كان القانون يصل إلى صغار الموظفين بينما يعجز عن الوصول إلى الوزراء، ولم يجد سليمان حافظ حلا إلا فى إلغاء الدستور كله الذى يستند إليه هؤلاء فى تهربهم من المحاكمة، والحقيقة أن مجلس القيادة قد قاوم هذا الاتجاه الذى لاحظت أنه يغذى بمقالات فى الصحف لإظهار عيوب دستور عام ١٩٢٣، ولكن سليمان حافظ كان شديد التمسك برأيه شديد الإلحاح على المجلس للاقتناع به حتى يضع الوزراء السابقين تحت سلطة القانون، ويبدو أنه كان يلتقى مع بعض أعضاء مجلس القيادة فى اجتماعات خاصة ليقنعهم برأيه، وما لبثت مقاومة المجلس أن ضعفت واقتنعت الأغلبية بضرورة إلغاء دستور عام ١٩٢٣، وتم إلغاء دستور عام ١٩٢٣، وتم ذلك فى مؤتمر مشترك لمجلس الوزراء ومجلس القيادة، ولكنى حتى فى هذه الجلسة أبديت اعتراضى على هذه الأغلبية».

إلغاء دستور عام ١٩٢٣:

فى الساعة الواحدة صباحا يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن اللواء محمد نجيب بنفسه ومن منزله قرار إلغاء الدستور باسم الشعب وجاء ضمن فقرات البيان الذى أعلن سقوط دستور عام ١٩٢٣ ما يلى:

«بنى وطنى.. عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليو الماضى كانت البلاد قد وصلت إلى حال من الفساد والانحلال أدى إليها تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم. فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك

بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها، ومن أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك وإنما كانت تستهدف الوصول بالبلاد إلى ما هو أسمى مقصدا وأبعد مدى وأبقى على مر الزمن.. من توفير أسباب الحياة القومية السليمة التى ترتكز على دعائم من الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف أبناء الشعب إلى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه، والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وأصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك الدستور المليء بالثغرات.

ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل ذلك الدستور بدستور آخر جديد كى يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها وحتى تكون بحق مصدر السلطات، وها أنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور.. دستور ١٩٢٣، وأنه ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت إلى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل ومحققا لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف سليم، وإلى أن يتم إعداد هذا الدستور تتولى السلطات فى فترة الانتقال التى لا بد منها حكومة عاهدت الله والوطن على أن ترعى صالح المواطنين جميعا دون تفريق أو تمييز، مراعية فى ذلك المبادئ الدستورية العامة».

ومما يدعو إلى الدهشة أن كثيرا من القرارات الخطيرة التى أصدرها محمد نجيب مثل قرار إلغاء الدستور الذى ذكر لنا أنه كان حتى الجلسة الأخيرة معترضا على إلغائه، يتضح من مذكراته التى ضمنها كتابه «كلمتى للتاريخ» أنه لم يكن موافقا عليها أو راضيا عنها وأنه كان مضطرا للتوقيع عليها وإصدارها باسمه بحكم أنه لم يكن يملك الأغلبية داخل مجلس القيادة، ويبدو ذلك بوضوح مما ورد فى الصفحة ٨٩ من كتابه حيث قال

« ورغم القرارات والإجراءات التى كنت لا أوافق عليها لأنى لا أملك الأغلبية داخل المجلس فإنى كنت متفائلا دائما ومعتقدا أن الأمور يمكن أن تنصلح إذا تغيرت الظروف وهدأت النفوس خاصة أنى لم أكن فى موقف ضعف ».

ولا شك فى أن التبرير الذى يحاول محمد نجيب تبرئة نفسه به فى مذكراته والتنصل مما صدر باسمه من قرارات هوتبرير ضعيف، ولا يمكن أن يعفيه من المسئولية التاريخية عن كل ما صدر منه من تصرفات وقرارات إذ إنه شارك مجلس القيادة مشاركة إيجابية فى كل ما اتخذه المجلس من قرارات معادية للحرية وهادمة للديمقراطية.

تأليف لجنة لوضع الدستور الجديد

فى ١٣ يناير عام ١٩٥٣ أى بعد حوالى شهر من إلغاء الدستور صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة، وقد تشكلت اللجنة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف كان من بينهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وهم: على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى، وأربعة من الوفديين هم: عبد السلام فهمى جمعة وعلى زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وعمر عمر، واثنان من الأحرار الدستوريين هما: أحمد خشبة ومحمود محمد محمود، واثنان من السعديين هما: محمود غالب وعبد الحميد الساوى، وثلاثة من الإخوان المسلمين هم: عبد القادر عودة وصالح عشماوى وحسن محمد العشماوى، وثلاثة من الحزب الوطنى هم: عبد الرحمن الرافعى وفكرى أباظة ومحمد محمود جلال، واثنان من الحزب الوطنى الجديد هما عبد الرحمن بدوى ويواقيم غبريال، وثلاثة من رؤساء القضاء هم: أحمد محمد حسن رئيس محكمة النقض وعبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة والشيخ حسن مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية، واثنان من رجال الجيش المتقاعدين هما: اللواء أحمد حمدى همت واللواء أحمد فؤاد صادق، وواحد من رجال البوليس المتقاعدين وهو اللواء على حلمى، وكان معظم الباقين من أساتذة

الجامعات والأطباء والمهندسين ورجال القانون ممن عرفوا باستقلالهم عن الأحزاب، وكان الدكتور وحيد رأفت القانونى الضليع مرشحا لعضوية اللجنة إلا أن سليمان حافظ استبعده منها، وقد علق الدكتور وحيد رأفت على ذلك فى كتابه «فصول من ثورة يوليو» فقال: «لم أندم على عدم تعيينى لاعتقادى أنه مهما بذلت اللجنة من جهد وأصابت من توفيق فإنه لن يكتب لمشروع الدستور الذى تعده أى نجاح ما لم يصادف هوى لدى الحكام الجدد، وإلا فإنه سيوضع حتما على الرف وقد تحقق هذا الظن فيما بعد» وفى أول اجتماع للجنة الدستور تم انتخاب على ماهر رئيس الوزراء السابق رئيسا لها.

حل الأحزاب السياسية:

أتاح إلغاء الدستور الفرصة التى كان يترقبها سليمان حافظ لحل الأحزاب السياسية فى مصر، فقد كانت تستمد وجودها من وجوده، ولذا لم تمر خمسة أسابيع على إلغاء الدستور حتى أذاع اللواء محمد نجيب فى الدقائق الأولى من يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ بيانا أعلن فيه حل الأحزاب. وهكذا تم حل الأحزاب السياسية فى مصر بعد حوالى أربعة أشهر من صدور القانون بتنظيم هذه الأحزاب وقبل أن تمر ستة أشهر على قيام الثورة، وقد تضمن بيان اللواء محمد نجيب الذى أصدره بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ما يلى:

«ولقد استمدت ثورة الجيش قوتها من إيمانها الكامل بحق جميع المصريين فى حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة فى ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين.

ولما كان أول أهداف الثورة هو إجلاء الأجنبى عن أرض الوطن.. ولما كنا آخذين الآن فى تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير به إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات، فإننا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا

البيان مؤرخ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٣م

فتقلع عن أساليب السياسة المخربة التى أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وأدعياء الوطنية.

ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن، فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة والفوضى المتوقعة مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة، ونسى أولئك وهؤلاء أننا نقف بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالخروج على الشعب أو العبث بمستقبله، ولذلك فقد أمرت باتخاذ أشد وأعنف التدابير ضد كل مارق أو خائن يسعى بالفتنة بين صفوف الأمة المتحدة، ولما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها فإنى أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق فى بذر بذور الفتنة والشقاق.

ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والإنتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم، ومنذ اليوم لن أسمح بأى عبث أو إضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق أهدافنا التى صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فى رغباتكم وأمانيكم نحو مستقبل كريم على نفوسنا وعلى العالمين، والله ولى التوفيق».

وهكذا طويت صفحة الأحزاب القديمة فى مصر، وأعلن عن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦.

إعلان الدستور المؤقت

فى أعقاب إعلان اللواء محمد نجيب فى الساعة الواحدة صباحا يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرار إلغاء دستور عام ١٩٢٣. صدر فى ١٣ يناير ١٩٥٣ أى بعد حوالى شهر من إلغاء الدستور مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور

جديد يتفق وأهداف الثورة، وقد تشكلت اللجنة كما أسلفنا من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف. وكانت اللجنة تضم طائفة من أبرز رجال القانون فى مصر، وفى مقدمتهم السيد صبرى وحامد سلطان وعبد الرزاق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى وعثمان خليل عثمان وعمر عمر ومحمد على علوبة ومصطفى مرعى ومصطفى الشوربجى ومكرم عبيد.

وفى الاجتماع الأول الذى عقدته لجنة الدستور فى منتصف الساعة السادسة مساء يوم أول مارس ١٩٥٣ بقاعة مجلس الشيوخ، تم انتخاب على ماهر رئيسا لها، وانتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة على ماهر سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور، وانتخبت لجنة الخطوط الرئيسية من بين أعضائها لجنة خماسية كانت تتكون من عبد الرزاق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم وهل يكون ملكيا أو جمهوريا؟ وقدمت اللجنة الخماسية تقريرا مطولا كان يتضمن قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب، وقد ورد ضمن تقرير اللجنة الفقرات الآتية:

«يتبين مما تقدم أن النظام الملكى من حيث إنكاره لسيادة الشعب يقوم على أصول فاسدة، ومن حيث اعتماده على مبدأ الوراثة يقوم على منطق غير صحيح، والنظام الملكى أصبح غير صالح لمصر بعد أن تعذر عليها ترويضه، فلم تستطع أن تجعله نظاما رمزيا أوعلى الأقل نظاما متوازنا، وقد وثب الشعب المصرى فى تاريخه الحديث وثبات ثلاثا حاول فيها هذا الترويض فلم ينجح: الوثبة الأولى كانت فى أواخر حكم إسماعيل وفى أوائل حكم توفيق، فلم تجار الأسرة المالكة وثبة الشعب بل تخلفت دونه.. لا بل هى استندت إلى الأجنبى واستعانت به فى إخماد ثورة الشعب وسلمت البلد للاحتلال

البريطاني مما زاد الثورة اضطراما في النفوس، والوثبة التالية جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى حينما اشتعلت الثورة الشعبية في وجه الأجنبي وضد الحكم الملكي، وهنا أيضا لم تماش الأسرة المالكة وثبة الشعب، والوثبة الأخيرة جاءت بعد أن ضاق الشعب بما انتشر من فساد في الحكم، وانتهت باقتلاع الملك عن عرشه، وأما أن العرش مصدر توقير وإجلال في الخارج فإن عكس ذلك هو الذي وقع في مصر، ولا يزال ماثلا في الأذهان بعد فضائح إسماعيل وفضائح الملك السابق فاروق وما كانت تعج به الصحف والمجلات الأجنبية من تفصيلات لهذه الفضائح، وقد تواترت الأخبار واستفاضت الأحاديث في ذلك، ولم يجد في الحد منها منع هذه الصحف من الدخول في مصر، وأما أن الملك هو الحكم بين الأحزاب فإن التجارب التي مرت بمصر في هذا الصدد مريرة أليمة فقد كان العرش يتلاعب بالأحزاب ويوقع بينها النفور والفرقة ويستغل بعضها للتنكيل بالبعض الآخر، حتى إذا عدم حزبا يواتي رغباته خلقه خلقا من العدم ثم يأتي ببطانته وحاشيته فيجعلها فوق الأحزاب، بل يرفعها فوق البرلمان ثم يبسط يده في الإنفاق على حساب خزانة الدولة ويأخذ في جمع المال بكل السبل وفي استدرار مرافق البلاد لمصلحته الخاصة، والحاشية تتقرب منه بتزيين هذا الفساد له وبمعاونته على تحقيقه وتمعن في تملق غرائزه وشهواته حتى تبلغ هي الأخرى مآربها من المال والجاه والنفوذ.

من أجل ذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء ترك النظام الملكي والأخذ بالنظام الجمهوري، ويسرها أن تتلاقى في هذه النتيجة مع ما تحس أنه هو الاتجاه الشعبي الواضح، على أنها ترى مع ذلك استفتاء الشعب للتعرف على رأيه في هذه المسألة الجوهرية التي هي أقرب إلى أن تكون مسألة شعبيه تتعلق بالشعور من أن تكون مسألة فنية تتعلق بالدستور».

وفي ٢٤ مارس ١٩٥٣ أعدت اللجنة العامة للدستور تقريرا كان يتكون من ٣٠ صفحة استعرضت فيه الأنظمة الملكية في العالم، وناقشت حجج المنتقدين للنظام الملكي ورأى الفقهاء البلجيكيين في النظام الملكي

الدستورى، وقارنت بين النظام الملكى البلجيكى والنظام الملكى البريطانى، واستخلصت اللجنة من مناقشاتها أنه لا يعرف فى الأوضاع الدستورية نظام ملكى موحد قائم بذاته، إذ لكل نظام ملكى مميزاته الخاصة وفقا لظروف وتقاليد الدولة التى يرأسها.

واستعرضت اللجنة فى تقريرها بعد ذلك النظم الجمهورية الثلاثة المعروفة فى العالم وهى النظام الرئاسى والنظام البرلمانى (النيابى) والنظام المجلسى وهو ما يسمى أحيانا (نظام حكم الجمعية المنتخبة)، وبحثت كذلك تطور النظام الرئاسى فى الولايات المتحدة فى اتجاه النظام البرلمانى والأوضاع المميزة للنظام الجمهورى البرلمانى الذى رأت اللجنة أنه أصلح الأنظمة بالنسبة لمصر.

وعلى ضوء هذا التقرير وضعت لجنة الخطوط الرئيسية المتفرعة من اللجنة العامة مشروعا للدستور المقترح كان مكونا من ٢٠٣ مادة وكانت المادة الأولى منه كما يلى:

مادة ١ – مصر دولة موحدة ذات سيادة وهى جمهورية مستقلة وحكومتها نيابية برلمانية، وعقب صدور هذا التقرير فى أواخر مارس ١٩٥٣ كتبت الصحف أن النظام الملكى فى مصر ثبت اليوم أنه مقضى عليه بالسقوط بعد أن ظل قائما زهاء ٥٠٠٠ سنة، وفى ٧ مايو ١٩٥٣ قررت اللجنة العامة تأليف ست لجان فرعية لمناقشة مشروع الدستور المقترح كما يلى:

١– لجنة الضمانات الدستورية والسلطة القضائية.

٢– لجنة تنظيم الإدارة المركزية (الحكم المحلى).

٣– لجنة الأوضاع الانتخابية.

٤– لجنة المبادئ الخلقية.

٥– لجنة نظام الحكم والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

٦– لجنة الحريات والحقوق والواجبات العامة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

ومنذ إعلان اللواء محمد نجيب قرار إلغاء دستور عام ١٩٢٣ يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ظلت مصر تحكم لمدة شهرين بلا دستور، وفى الساعة السادسة مساء يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى فى مؤتمر صحفى عقده فى وزارته وحضره أكثر من ٢٥ من الصحفيين المصريين والأجانب ومندوبى وكالات الأنباء العالمية، مواد الدستور المؤقت الذى سوف تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير عام ١٩٥٦ كما ورد فى قرار حل الأحزاب السياسية الذى صدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣، هذا وقد صدر الدستور المؤقت فى شكل إعلان دستورى بتوقيع اللواء محمد نجيب بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، وكانت هذه المرة الأولى التى وقع فيها محمد نجيب قرارا بصفته قائدا لثورة الجيش، فقد اعتاد منذ بداية الثورة توقيع القرارات بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، كما كانت هذه المرة الأولى التى يذكر فيها اسم مجلس قيادة الثورة فى إعلان رسمى وتمنح له سلطات معينة فى الحكم، فقد كان المجلس قبل ذلك يؤثر ممارسة الحكم من وراء الستار ولا يعرف إلا باسم مجلس القيادة.

وقد أذاع الوزير الإعلان الدستورى على الصحفيين باللغة العربية، وأذاع البيان من بعده باللغة الإنجليزية وكيل وزارة الإرشاد، وسئل الوزير عن موعد تنفيذ نظام الحكم المنصوص عليه فى هذا الإعلان الدستورى فأجاب بانه نافذ فعلا وليس بيان قائد ثورة الجيش إلا إعلانا له، كما أن المؤتمر المؤلف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يجتمع فعلا ويقوم بالمهمة التى نصت عليها المادة الحادية عشرة، وسئل الوزير عن عدد الضباط الذين يكونون مجلس قيادة الثورة فأجاب بأنهم ١٣ ضابطا وأنهم لم يكونوا تسعة ضباط فى أى وقت من الأوقات وليس القول بانه تسعة أشخاص إلا خطأ شائع، وسئل الوزير عن وضع الملك فى النظام الجديد فقال إن وضعه كما هو وكذلك

الوصى المؤقت على العرش أما مسئولية الحكم فإنها فى يد المؤتمر المشترك وهو يجتمع كل يوم اثنين وتعرض المسائل الكبيرة على مجلس الوزراء بعد أن يبحثها المؤتمر المشترك.

هذا وقد صدر الإعلان الدستورى بالشكل الآتى:

الدستور المؤقت

١٠ فبراير ١٩٥٣

الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢

إعلان دستورى من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

فى الساعة السادسة مساء أعلن النظام الدستورى الذى تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال وهذا نصه:

إنه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الإنتاج المثمر والنهوض إلى المستوى الذى نرجوه لها جميعا، فإنى أعلن باسم الشعب أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للأحكام الآتية:

أولا مبادئ عامة

المادة ١ جميع السلطات مصدرها الأمة

المادة ٢ المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات

المادة ٣ الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون وللملكية والمنازل حرمة وفق أحكام القانون.

المادة ٤ حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب.

المنشور فى الوقائع المصرية الصادر فى يوم الثلاثاء ١٠ فبراير ١٩٥٣ - ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢.. يختلف عن الكتاب فى بعض العناوين وفى المادة ٨
أرفقت صورة الوقائع المصرية عن يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ بعد الغلاف الأخير لكتاب

المـــــادة ٥ تسليم اللاجئين السياسيين محظور

المـــــادة ٦ لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون ولا يكلف أحد بأداء رسم إلا بناء على قانون ولا يجوز إعفاء أحد من ضريبة إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

المـــــادة ٧ القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة.

ثانيا - السيادة العليا

المـــــادة ٨ يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم.

المـــــادة ٩ يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية.

المـــادة ١٠ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

المـــادة ١١ يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسات العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.

أيها المواطنون.....

إننى إذ أعلن لكم هذه المبادئ والأحكام لا يسعنى إلا أن أعلن أيضا عن إيمانى المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديمقراطى كامل الأركان إثر فترة الانتقال وبضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرف باسم لنا وعلينا جميعا أن نساهم فى بنائه.

والله ولى التوفيق..

لواء «أ.ح» القائد العام للقوات المسلحة

وقائد ثورة الجيش

محمد نجيب

الدستور المؤقت وكيف تم تعديله فى الخفاء:

نظرا لأهمية الموضوع الذى سنتناوله بالدراسة وهو (لمن كانت له سلطة السيادة وفقا لمواد الدستور المؤقت) فقد رأينا الرجوع إلى الصحف المصرية التى نشرت ما دار فى المؤتمر الصحفى وكذا نص مواد الدستور المؤقت فى جريدة الأهرام بعددها الصادر صباح ١١ فبراير ١٩٥٣ وكذلك سائر الصحف اليومية المصرية فى اليوم التالى ليوم إعلان الدستور المؤقت، وفضلا عن ذلك آثرنا الرجوع إلى كتاب « هذه الثورة كتاب العام الأول » وهو سجل يومى دقيق للأحداث التى جرت خلال العام الأول للثورة محلى بالصور، وهو يتضمن جميع البيانات والقرارات الرسمية التى صدرت والزيارات والخطب التى ألقيت طوال العام الأول للثورة، وقد أصدرته جريدة الأهرام يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٣ وهو من تجميع النقيب محمود فوزى الوكيل، وهو يعد مرجعا رسميا موثقا لهذا العام من حياة الثورة، ومما يؤسف له أن هذا الكتاب الثمين لا وجود له فى أية مكتبة، فقد تم سحبه من الأسواق والمكتبات لحكمة لا تخفى على القارئ، ونظرا لجودة طباعته ووضوح عباراته لذا قمنا بتصوير الصفحة رقم ١٢٣ من إحدى النسخ الفريدة لهذا الكتاب، وهى صورة طبق الأصل لما نشر فى جميع الصحف المصرية صباح يوم ١١ فبراير ١٩٥٣ وتضم الصفحة التى نشرت الإعلان الدستورى المؤقت جميع مواده ويتضح منها أن الإعلان الدستورى المؤقت كان ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

أولا: – **مبادئ عامة** – ويتكون من سبع مواد تتعلق بالحريات الخاصة بالمواطنين والتى يكفلها القانون.

ثانيا: **السيادة العليا**، وهو الأمر الذى يعنينا فى دراستنا، وكان يتكون من أربع مواد كان نصها كما يلى:

المـــادة ٨ يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وحق تعيين الوزراء وعزلهم.

المــــادة ٩ يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية.

المــــادة ١٠ يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية.

المــــادة ١١ يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسات العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.

.. انتهت المواد.

ومن قراءة نص المادة ٨ من الدستور يتضح لنا فى الحال وبدون أى جهد أو عناء أن سلطة السيادة قد أوكلت بكاملها إلى قائد الثورة (أى إلى اللواء محمد نجيب وقتئذ)، إذ لا ذكر مطلقا فى هذه المادة لأية هيئة أخرى تشاركه فى تولى هذه السلطة، إلا أن الأمر الذى يثير الدهشة والتعجب أنه بعد نشر المادة المذكورة بهذه الصيغة فى جميع وسائل النشر المعروفة بالدولة، حدث تعديل فى هذه المادة لتصبح (يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا) وليس هناك من شك فى أن هذا التعديل قد جرى بعد صدور كتاب «هذه الثورة كتاب العام الأول» الصادر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٣ – أى بعد أكثر من خمسة شهور من موعد صدور الإعلان الدستورى – إذ لو كان قد جرى قبل ذلك لورد الإعلان الدستورى المنشور فى الصفحة ١٢٣ من الكتاب شاملا هذا التعديل.

وليس من المعلوم حتى الآن من الناحية الرسمية متى وكيف جرى هذا التعديل فى نص المادة ٨ من الدستور المؤقت، ففضلا عن عدم وجود أية مادة من مواد هذا الدستور تسمح بإجراء أى تعديل فيه بعد صدوره ففى الواقع أنه لم يصدر كذلك منذ ١٠ فبراير ١٩٥٣ أى إعلان رسمى عن حدوث أى تعديل فى مواده السابق نشرها، كذا لم يتعرض أى واحد من المؤرخين أو الكتاب لهذا الأمر من قبل، ولذا فإن الوصول إلى الحقيقة يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل والاستنتاج.

الإعلان الدستورى المنشور فى الوقائع المصرية فى ١٠ شباط / فبراير ١٩٥٣ - العدد ١٢ مكرر "ب" الغير اعتيادى قد ورد فيه
(يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا)
مما يعنى أن الخطأ من صحيفة الأهرام.. وبالتالى فكتاب "هذه الثورة كتاب العام الأول" من الممكن أن يكون قد نقل عن الأهرام وليس عن الوقائع المصرية

ولو تأملنا نص المادة ٨ بعناية ودقة بعد إجراء التعديل «يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة» لأدركنا على الفور أن عبارة

(بمجلس قيادة الثورة) قد حشرت فى صياغة المادة لمجرد الإتيان باسم مجلس قيادة الثورة، الذى خلا منه نص المادة من قبل عند صدور الدستور، إذ إن العبارة التى أضيفت تبدو نشازا واضحا فى نص المادة، ويبدو حرف الجر (الباء) الذى وضع لوصل العبارتين معا بلا مفهوم ولا معنى، كما أن استبداله بأى حرف جر آخر أو حرف عطف سيؤدى إلى نفس النتيجة، وبذا أصبح التعديل لا يتماشى مع الصياغة الأصلية سواء من ناحية اللغة أو المنطق وإذا عرفنا أن الذى صاغ الدستور المؤقت هو قانونى ضليع ورجل متمكن فى اللغة العربية وهو سليمان حافظ لأدركنا استحالة أن يصوغ رجل قانون فى مثل مقدرة سليمان حافظ المادة ٨ بهذه الصياغة الركيكة، إذ لو كان المقصود أن السيادة يتولاها مجلس قيادة الثورة بصفته الجماعية منذ بدء إعلان الدستور لكان الأمر المفترض أن تصاغ المادة بالعبارة التالية : (يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا) إذ إن قائد الثورة على الرغم من صفته القيادية ما هو إلا واحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ولذا فإن ذكر اسم المجلس فى أية مادة كاف ليفهم منه أن المقصود به هو رئيس المجلس وباقى أعضائه، وليس أدل على ذلك من نص المادة ١١ من الدستور المؤقت نفسه، فقد ورد فى صدرها «يتألف من مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء» دون النص فيها لا على رئيس مجلس قيادة الثورة ولا على رئيس مجلس الوزراء، إذ إن كلمة مجلس تعنى من الناحيتين القانونية واللغوية الرئيس والأعضاء معا دون الحاجة إلى عمل تخصيص بالذات للرئيس.

ولحسن الحظ قدم لنا عبد اللطيف البغدادى أحد أعضاء مجلس الثورة معلومات ثمينة يسرت لنا عملية الاهتداء إلى السر الخفى وراء هذا التعديل، وكشف لنا الستار دون أن يقصد عن الحقيقة التى نجد فى سبيل الوصول

إليها، ففى الصفحتين ١١٧ و١١٨ من مذكراته الجزء الأول أورد البغدادى واقعة لقاء أجراه مع جمال سالم وحسن إبراهيم (زميليه فى مجموعة الضباط الطيارين داخل المجلس) وقد جرى اللقاء كما قال يوم الخميس ٤ مارس ١٩٥٤ وقد أثار البغدادى لجمال سالم فى هذا اللقاء شكواه من انضمامه -أى جمال سالم - إلى جانب عبد الناصر فى أغلب الموضوعات التى تطرح للمناقشة فى مجلس الثورة، مما أخل بالتوازن داخل المجلس، وضرب له عدة أمثلة توضح انسياق الأغلبية لرأى عبد الناصر، واستطرد البغدادى بعد ذلك فأشار بصراحة إلى الموضوع الذى نتولى دراسته وهو سلطة السيادة فى الدستور المؤقت فذكر بالحرف الواحد :

« وذكرت له مسألة سلطة السيادة فى الدستور المؤقت التى كنت أنادى بأن تكون للمجلس ككل، وليست مقصورة على قائد الثورة فقط، ومعارضة المجلس لهذا الرأى تضامنا منه مع جمال عبد الناصر، ثم كيف عاد المجلس ووافق على الرأى الذى كنت أنادى به فى اليوم التالى، وذلك قبل جلسة المؤتمر المشترك دون أية مناقشة منهم، لأن جمال عبد الناصر كان قد عاد وغير رأيه واتفق معى فى الرأى بعد أن اصطدم فى موضوع مع محمد نجيب، وأن اعتراضه فى البداية لم يكن إلا على أمل أن تنقل تلك السلطة إليه فى يوم من الأيام بعد استبعاد محمد نجيب، ولكن صدامه معه جعله يعدل عن موقفه، وعلى ذلك أعلن الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ١٩٥٤، وقرر فيه أن يتولى قائد الثورة فى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا » ويلاحظ أن البغدادى وضع حرف الجر « فى » بدلا من حرف الجر « الباء » عند ذكره للتعديل الذى تم فى الخفاء مما يدل على مدى التضارب فى تفكير أعضاء مجلس القيادة وقتئذ، ومن تحليلنا للأقوال التى ذكرها البغدادى يتضح لنا كثير من الحقائق المفيدة فى دراستنا كما يلى :

(*) من الواضح أن سلطة السيادة حينما توكل لقائد الثورة تختلف عن سلطة السيادة حينما توكل لمجلس قيادة الثورة، أى أن ما ورد فى صياغة

المادة ٨ فى الأصل حينما أعلن الدستور يختلف معناه تماما عما ورد بعد ذلك عقب تعديل المادة وإلا لما جرت المناقشات داخل مجلس قيادة الثورة يومين متتالين بشأن هذه السلطة، وهل تكون للمجلس ككل أومقصورة على قائد الثورة فقط؟

(*) ما ذكره البغدادى من أن المجلس وافق على رأيه فى اليوم التالى قبل جلسة المؤتمر المشترك، يجعلنا نجزم بأن المناقشات حول سلطة السيادة التى دارت داخل مجلس الثورة والتى أشار إليها إنما جرت عقب إعلان الدستور المؤقت وليس قبله كما هو المفترض، إذ إن المؤتمر المشترك من (مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء) لم يصبح له وجود قانونى إلا بعد إعلان الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ وفقا لنص المادة ١١ منه.

(*) وقع البغدادى فى خطأ تاريخى كبير عندما ذكر أن الدستور المؤقت أعلن فى ١٠ فبراير ١٩٥٤ وليس فى ١٠ فبراير ١٩٥٣، أى أن الخطأ مقداره عام كامل، ولكى يمكن إدراك سر هذا الخطأ ينبغى علينا مناقشة المواضيع التالية:

١- هل تاريخ لقاء البغدادى مع جمال سالم وحسن إبراهيم فى ٤ مارس ١٩٥٤ صحيح أو لا؟ لاشك أن هذا التاريخ صحيح لأن البغدادى من جهة قد سجل فى بداية مذكراته أنها عبارة عن تسجيل ليومياته منذ بداية عام ١٩٥٤، ويتضح لنا من جهة أخرى صحة التاريخ من واقع التسلسل التاريخى للأحداث التى وقعت قبله، فلقد سجل البغدادى فى الصفحات السابقة لهذا اللقاء أزمة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وباقى أعضاء مجلس الثورة فى فبراير ١٩٥٤، كما سجل فى الصفحات التى تليها أزمة مارس ١٩٥٤، مما يجعلنا على يقين من أن اللقاء والعتاب وقعا بالفعل فى ٤ مارس ١٩٥٤.

٢- ما دام اللقاء قد تم فى ٤ مارس ١٩٥٤ كما تأكدنا، فهل يتفق مع العقل والمنطق أن يحدث خلال لقاء عتاب بين البغدادى وجمال سالم يتعلق

بشكوى البغدادى من اختلال التوازن فى المجلس بسبب انسياق الأغلبية لرأى عبد الناصر أن يستشهد البغدادى على رأيه هذا بواقعة جرت قبل أكثر من عام، إذ إن المفترض أن المناقشات حول سلطة السيادة لابد أن تدور قبل صدور الإعلان الدستورى فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ وليس بعده، حتى تصاغ المواد وفقا لما تم عليه الاتفاق، أما هذا النقاش الذى أشار إليه البغدادى فلا يدل إلا على أن المناقشات إنما كانت تدور بشأن تعديل المادة ٨ وليس بشأن صياغتها.

٣- يتضح لنا مما أورده البغدادى فى الصفحة ٨٧ من مذكراته الجزء الأول أن جمال سالم منذ ٦ ديسمبر ١٩٥٣ أخذ يتخذ موقف المؤيد والمساند لجمال عبد الناصر على طول الخط على خلاف ما كان عليه الحال فى السابق، ولا يعنى ذلك سوى أن جمال سالم منذ تشكيل مجلس القيادة حتى نهاية عام ١٩٥٣ (أى حوالى عام ونصف) كان متضامنا مع مجموعة الطيارين فى المجلس التى كانت تقف كثيرا فى جانب المعارضة لآراء جمال عبد الناصر فى المجلس، ومنذ أوائل ديسمبر ١٩٥٣ فقط لاحظ البغدادى تغير موقف جمال سالم وابتعاده ذهنيا (كما ذكر بالحرف) عن زملائه مجموعة الطيارين فى المجلس، خاصة عندما تقدم باقتراح يقضى بإمكان اتصال عبد الناصر بأعضاء مجلس الثورة تليفونيا لمعرفة آرائهم، وعلى ضوء ذلك يصدر قراره هو دون الحاجة إلى عقد اجتماعات للمجلس، وكان الهدف من ذلك الاقتراح الذى وافقت عليه أغلبية أعضاء المجلس هو تجنب الاجتماع مع محمد نجيب لشله وعزله،وذكر البغدادى الذى كان معارضا بشدة لهذا الاقتراح أن جمال سالم بهذه الطريقة قد سلب مسئوليات المجلس ونقلها إلى عبد الناصر مما شجعه بعد ذلك على محاولة تركيز كل السلطات فى يديه.

ومن ذلك يتضح أن لقاء البغدادى مع جمال سالم للشكوى والعتاب من تصرفاته وانسياقه هو وأغلبية أعضاء المجلس وراء عبد الناصر إلى الحد الذى يجعلهم فى اليوم التالى يغيرون الرأى الذى كانوا يؤيدونه بشدة فى اليوم

السابق، لمجرد أن عبد الناصر قد غير رأيه، لا يمكن أن يكون هذا النقاش قد جرى إلا فى أوائل عام٥٤ بعد احتدام الصراع بين عبد الناصر الذى يسانده معظم أعضاء المجلس ومحمد نجيب وبعد التغير الملحوظ فى موقف جمال سالم إزاء عبد الناصر.

٤- لم يتنبه أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى خطورة ما تمنحه المادة ٨ من الدستور المؤقت من سلطات ضخمة إلى قائد الثورة إلا بعد أن وقع الخلاف بينهم وبين محمد نجيب فى أواخر عام ١٩٥٣، الذى بدأ يستفحل ويتخذ شكل الصراع على السلطة منذ بداية عام ١٩٥٤، فقد كانت هذه المادة تتيح له سلطات لو استخدمها وفقا لحقه الدستورى لاستطاع فى سهولة الإطاحة بأعضاء مجلس قيادة الثورة وعزل كل من يؤيدهم فى مجلس الوزراء، وكانت تكفل له النصر النهائى فى الصراع الدائر بينه وبينهم فيما لو تنبه إلى ما كان يمنحه له الدستور من سلطات، فقد كانت العبارة الواردة فى المادة ٨ (وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها وحق تعيين الوزراء وعزلهم) فيها الكفاية لكى يصدر ما يشاء من قرارات لتدعيم موقفه والإطاحة بخصومه، ولذا فإن الأمر المنطقى أنه منذ احتدام الصراع على السلطة فى أوائل عام ١٩٥٤ بدأت المناقشات داخل مجلس قيادة الثورة - بعيدا عن محمد نجيب - لتعديل المادة ٨ من الدستور المؤقت، وتم فى هذه الفترة بالفعل تعديل هذه المادة سرا دون الإعلان رسميا عن هذا التعديل، وحشرت عبارة (مجلس قيادة الثورة) حشرا بين عبارات المادة لتكون السلطة للمجلس بصفته الجماعية لا لقائد الثورة بمفرده، وقد أمكن لعبد الناصر بهذا التعديل السيطرة التامة على مقاليد الأمور، فقد أصبحت سلطة السيادة وسلطة تعيين الوزراء وعزلهم من اختصاص مجلس الثورة، ونظرا لأن أغلبية المجلس كانت منساقة وراءه دون تفكير - وفقا لأقوال البغدادى - لذا أصبح هو المهيمن على كل الأمور خاصة عندما اتخذ المجلس قرارا بإعطاء صلاحيات المجلس إلى عبد الناصر فى حالة عدم انعقاده، وقد

وصل الأمر إلى أن عبد الناصر بدأ يصدر بالاتفاق مع باقى أعضاء المجلس، استنادا إلى أنهم يشكلون الأغلبية القرارات التى كان من المفترض أن يصدرها اللواء محمد نجيب بما له من حق السيادة وفقا للمادة ٨ فى الدستور المؤقت – قبل تعديلها –، ومن ذلك أنهم أصدروا قرارا بأن ينفرد عبد الناصر بعمله نائبا لرئيس الوزراء فقط وأن يترك وزارة الداخلية، ثم تلا ذلك إصدار قرار بتعيين زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية وجمال سالم وزيرا للمواصلات فى أكتوبر ٥٣ برغم وجود محمد نجيب ذى الرئاسات الثلاث «رئاسة الجمهورية ومجلس الثورة ومجلس الوزراء» وقتئذ فى الإسكندرية وعدم حضوره هذا الاجتماع.

وقد شكا محمد نجيب من تلك التصرفات فى الصفحتين ١٧٩ و١٨٠ من مذكراته (كلمتى للتاريخ) وذكر فى مرارة بعد أن أورد واقعة تعيين زكريا محيى الدين وجمال سالم وزيرين فى وزارته دون علمه أن الوزيرين باشرا العمل فى وزارتيهما دون أداء اليمين القانونية أمامه بوصفه رئيسا للجمهورية، وقال بالحرف «إلى هذا الحد وصل العبث والاستخفاف».

٥– إن الخطأ الذى وقع فيه البغدادى عند ذكره تاريخ صدور الإعلان الدستورى المؤقت بأنه (١٠ فبراير ٥٤) كان متماشيا مع سياق حديثه بشأن اللقاء الذى تم فيه عتابه لجمال سالم يوم الخميس ٤ مارس ٥٤ بشأن المناقشات التى دارت داخل مجلس الثورة، ولم يكن فى إمكانه أن يتحدث عن تلك المناقشات مع جمال سالم فى ٤ مارس ١٩٥٤ ليقول بعد ذلك إن عبد الناصر عدل عن موقفه السابق، وعلى ذلك أعلن الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ٥٣ (وهو التاريخ الصحيح) لأن سياق الحديث لن يكون بهذه الطريقة منطقيا ولا معقولا، ومما يدل على ذلك أن البغدادى ذكر التاريخ الصحيح لإعلان الدستور المؤقت فى الصفحة ٧٢ من مذكراته، ولا شك أن قول البغدادى بعد ذلك فى صفحة ١١٧ أن الدستور المؤقت صدر فى ١٠ فبراير ١٩٥٤ هو قرينة

تدل – وفقا لسياق حديثه فى هذه الصفحة – على أن عقله الباطن قد حدد بصدق الموعد الذى جرى فيه تعديل الدستور المؤقت بواسطة مجلس قيادة الثورة، ولم يكن ما ذكره خطأ مطبعيا.

٦– ذكر البغدادى فى صفحة ١١٧ – كما أوردنا من قبل – أن عبد الناصر كان مؤيدا فى اليوم الأول لبقاء السيادة فى يد قائد الثورة وحده، ومعارضا بأن تكون لمجلس قيادة الثورة ككل (لا حبا أو تأييدا لمحمد نجيب) ولكن على أمل أن تنقل إليه تلك السلطة فى يوم من الأيام، وفى هذا القول دلالة قاطعة بأن تلك المناقشات حول سلطة السيادة إنما دارت فى الأغلب فى فبراير ١٩٥٤، ولا يمكن عقلا ومنطقا أن تكون قد دارت قبل ١٠ فبراير ١٩٥٣، حيث كان مجلس الثورة يجابه خلال يناير ١٩٥٣ ظروفا قاسية (قضية المدفعية – إلغاء الدستور – إصدار القرار بحل الأحزاب – استقالة يوسف صديق واستبعاد عبد المنعم أمين من المجلس) ولا يمكن أن يراود ذهن عبد الناصر الأمل فى إزاحة محمد نجيب بعد ستة أشهر فقط من الثورة، فى الوقت الذى كانت شخصيته ما تزال مجهولة لدى أغلب الناس ولكثير من ضباط الجيش، بينما كان محمد نجيب وقتئذ فى قمة شعبيته وذروة مجده وكفى أن نسجل تلك التحية المفعمة بالحب والولاء التى وجهها عبد الناصر إلى محمد نجيب عند زيارته لبنى مر يوم ٢٤ مارس ٥٣ وهى بلدة عبد الناصر ومسقط رأسه، فلقد وقف وسط أسرته وعشيرته وأهل قريته ليقول لمحمد نجيب فى حماسة:

«باسم أبنـــاء هـــذا الإقليم أرحب بـــك مـــن كل قلبى وأعلن باسم جميع الفلاحين إننا آمنا بك، فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لأعدائها، سيدى القائد، باسم الفلاحين أقول سر ونحن معك جنود لك».

بل كان خطأ مطبعى والدليل على ذلك هو نسخة الوقائع المصرية الصادرة يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣

إلغاء النظام الملكي بعد ١٥٠ عاما من حكم أسرة محمد على

كانت أسرة محمد على قد امتد حكمها منذ تولى محمد على ولاية مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حوالى قرن ونصف قرن من الزمان، وقد بدأ حكم هذه الأسرة بعد فترة طويلة من التخلف والانحلال دامت زهاء ثلاثة قرون منذ أن فتح السلطان العثمانى سليم الأول مصر عام ١٥١٧ إلى حين إصدار الباب العالى الفرمان بتولية محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥ استجابة لإرادة الشعب المصرى التى كانت متمثلة وقتئذ فى زعمائه، ولا جدال فى أن محمد على - رغم كل نقائصه وعيوبه وما حاق بالبلاد فى عهده من مظالم - يعتبر منشئ مصر الحديثة فقد نهض بها نهضة كبرى وأدخل بها إصلاحات عديدة فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والعمرانية بحيث نقلها من عهد الجهالة والتخلف إلى عهد الحضارة والمدنية.

ومحمد على هو الذى كون الجيش المصرى الحديث بقيادة ابنه إبراهيم باشا.. وقد بلغ مستوى الجيش فى التدريب والتسليح والمهارة القتالية درجة عالية إلى الحد الذى جعله يحرز انتصارات حاسمة على الجيش التركى، فقد استولى على الشام بأكملها، وعبر جبال طوروس حتى وصل إلى كوتاهية عام ١٨٣٣ وهدد العاصمة التركية القسطنطينية «استانبول»، وفى ٢٣ يونيو ١٨٣٩ شتّت الجيش المصرى شمل الجيش التركى فى معركة نزيب الفاصلة، وسلم الأسطول التركى نفسه إلى محمد على فى ميناء الإسكندرية، وأصبح الطريق إلى العاصمة التركية مفتوحا أمام الجيش المصرى، ولكن الدول الأوروبية الكبرى لم تلبث أن تدخلت لحماية تركيا وأرغمت محمد على على التخلى عن جميع فتوحاته، وبمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ لم يبق لمحمد على سوى حكم مصر له ولذريته من بعده، ولكن خلفاء محمد على كان حكم أغلبهم نقمة ووبالا على مصر بسبب طغيانهم وإسرافهم وكبتهم

لحرية الشعب.. وبرغم ما قام به الخديو إسماعيل من نهضة عمرانية عظيمة وفتوحات إفريقية باهرة، فقد جلبت سياسته الخراب المالى لمصر ومهدت الطريق للتدخل الأجنبى بسبب ديونه الباهظة، أما الخديو الخائن توفيق فقد تواطأ مع قوات الغزو البريطانية عام ١٨٨٢ ليتسنى له إخماد الثورة العرابية والاحتفاظ بعرشه، وبدأ منذ ذلك التاريخ الاحتلال البريطانى لمصر الذى دام أكثر من سبعين عاما، وكان الملك أحمد فؤاد مثالا للحاكم الأوتوقراطى الذى أغفل حقوق الشعب وعمل على وأد حرياته وإرادته، ورغم إعلان دستور عام ١٩٢٣ فقد كان عهده صراعا مستمرا بينه وبين الشعب وزعمائه من أجل المطالبة بالحقوق الدستورية للشعب، وانتقلت نزعة الحكم المطلق من فؤاد بعد وفاته إلى ابنه فاروق الذى جمع فى شخصه كل عيوب حكام مصر السابقين من أسرة محمد على وزاد عليها عيوبه ونقائصه الشائنة، مما أدى إلى تغلغل الفساد فى نظام الحكم وأساء بتبذله إلى سمعة البلاد فى الخارج حتى عدت مصر فى أواخر عهده مضغة فى أفواه العالم.

وفى إثر تنازل فاروق عن العرش وطرده خارج البلاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بعد أربعة أيام من قيام الثورة ظلت مصر تحكم باسم الطفل أحمد فؤاد الثانى عن طريق مجلس الوصاية الذى أصدرت حكومة على ماهر قرارا بتشكيلة فى أول أغسطس ١٩٥٢.

وعقب إلغاء دستور عام ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ صدر مرسوم بتأليف لجنة من ٥٠ عضوا لوضع مشروع دستور جديد، وانتخبت لجنة الدستور لجنة فرعية من ١٥ عضوا سميت لجنة الخطوط الرئيسية التى كونت لجنة من خمسة أعضاء منها لبحث نظام الحكم، وهل يكون ملكيا أو جمهوريا على أن يتقرر ذلك عن طريق استفتاء الشعب، وأقرت اللجنة العامة للدستور هذا التقرير بالإجماع، وأصبح الطريق بذلك ممهدا لإعلان الجمهورية.

كيف رقي عبد الحكيم عامر من رتبة الرائد إلى رتبة اللواء؟

كانت المادة ١١ من الدستور المؤقت الذى سبق إعلانه فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ تنص على أن يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته.. وكان الغرض الرئيسى من إنشاء المؤتمر المشترك من مجلس قيادة الثورة والوزراء ومن عقد اجتماعاته المنتظمة هو القضاء على الازدواجية فى شئون الحكم، إلا أن محمد نجيب أكد فى الصفحتين ٩٥، ٩٦ من كتابه (كلمتى للتاريخ) أن ذلك الغرض لم يتحقق، فقد ذكر ما يلى: «ولكن المؤتمر لم ينجح فى تذويب الازدواجية رغم كثير من المناقشات الصريحة التى دارت فى جلساته، وفوجئت فى يوم من أيام شهر مايو أثناء إحدى جلسات المؤتمر بسليمان حافظ يتحدث عن مضار الازدواجية.. ويعلن باسم الوزراء المدنيين عن استقالاتهم من الوزارة حتى يتهيأ لمجلس الثورة أن يختار الوزارة التى يريدها.. ولاحظت فى حديث سليمان حافظ تلميحا بأنه أولى بالعسكريين وحدهم أن يتحملوا مسئولية الحكم، وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلطة، وعارضت هذا الاتجاه معارضة شديدة لأنه يتنافى مع مبادئنا ويفتح بابا أمام الجيش يجعله يهمل الدستور.. وانتهى الأمر إلى رفض فكرة الاستقالة والسعى إلى منع الازدواجية.

ولكن شيئا ما كان يختمر، أعتقد أنه بدأ فى هذه الجلسة ربما بقرار اتخذته لجنة خماسية فرعية من لجنة الدستور تضم عبد الرزاق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان، ويقضى بإعلان الجمهورية.. ذلك أنى فوجئت بعرض فكرة مدروسة لإعلان الجمهورية وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة، وثرت فى المجلس ثورة عنيفة معارضا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة (الصاغ) الرائد إلى رتبة اللواء دفعة واحدة وتعينه قائدا عاماً لكافة القوات المسلحة، مبينا أن ذلك

سوف يخلق نقمة عامة في الجيش، قد تكون صامتة ومطوية في الصدور، ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة، قلت لهم إني اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر رغم أقدميته لأنه كان بعيدا عن صفوف الجيش، وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر وتعيينه قائدا عاما للجيش لأنه ليس مهيأ لذلك، ولم ييأس المجلس من الوصول إلى غرضه، تكرر عرض الموضوع أكثر من مرة.. وفي كل مرة كنت أرفض وأثور وحدي بلا نصير يقف معي وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع، وأشهد أني قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيرا في الاستقالة وأعترف الآن أن هذا كان خطئي الكبير الذي وقعت فيه، فقد شعرت بعد قليل أنني أصبحت في مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش».

وعلى الرغم من أن محمد نجيب قد ذكر في أقواله السابقة أنه كان هو الوحيد في مجلس قيادة الثورة الذي اعترض على ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الرائد إلى رتبة اللواء، أي أربع رتب دفعة واحدة وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، فإن عبد اللطيف البغدادي أحد أعضاء مجلس الثورة قد أكد في الجزء الأول من مذكراته أنه كان هو الآخر معارضا لهذه الفكرة، فقد ذكر في الصفحتين ٧٧ و٧٨ ما يلي:

«كنت معتقدا أن جمال عبد الناصر لم يرشح عبد الحكيم لتولي قيادة الجيش إلا لغرض سياسي، وأنه يهدف إلى أن تصبح له السيطرة السياسية دون باقي المجلس، وذلك عن طريق مساندة الجيش له، وأن الذي يضمن له ذلك هو تعيين عبد الحكيم قائدا عاما معتمدا على قوة الصداقة المتينة والتفاهم القائم بينهما، كما كنت أخشى أيضا من تولي عبد الحكيم أمر الجيش أن يصبح الجيش في المستقبل أداة تدخل في السياسة العامة، ومدى خطورة هذا على مستقبل البلاد، لذا رأيت أن اعترض على اقتراح جمال مبينا أنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد به عن السياسة،

وذاكرا أن الجيش إذا تدخل فى السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة أيضا، وأن هذه محصلة تجارب على مدى التاريخ، ولكن جمال عبد الناصر تمسك باقتراحه مبينا أنه من المستحيل أن يوكل أمر الجيش لشخص غريب وليس منا فيتحكم فى رقابنا على حد تعبيره» وموقفى هذا من تعيين عبد الحكيم عامر خلق حساسية منه نحوى لم أعلم بها إلا فيما بعد من جمال سالم، وعندما أعلن تعيين عبد الحكيم قائدا عاما للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية ورفض أن يستمر فى منصبه احتراما لرتبة اللواء التى كان يحملها على حد قوله، ولأن عبد الحكيم الذى كان صاغا ثم رقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه، وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع، وتبعا لهذا الإصرار منه قُبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقى محمود».

سقوط الملكية وإعلان الجمهورية

فى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء يوم ١٨ يونيو ٥٣ خرج الرائد صلاح سالم من غرفة اجتماع مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ودعا الصحفيين وأملى عليهم بيانا كان يتضمن ما يلى:

«اقتضت الضرورة الاعتراف بالحقيقة الواقعة، وعليه فقد صار وضع النظام الكامل للحكم فى مرحلة الانتقال لكى تستقر الأمور فى البلاد، وسيعلن الآن خلع الملك أحمد فؤاد الثانى (ابن فاروق) وإلغاء حكم أسرة محمد على وإعلان الجمهورية، وتولى الزعيم حامى الثورة الرئيس محمد نجيب رياسة الجمهورية على أن يحتفظ بكافة سلطاته الحالية أثناء مرحلة الانتقال، أى أنه سيظل إلى جانب توليه رياسة الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة، أما الكلمة الأخيرة فى نظام أو شكل الحكم الجمهورى فسيترك للشعب أن يقرره عند استفتائه فى الدستور الجديد والحياة

النيابية فى البلاد، وسيكون للشعب الحق فى تقرير الجمهورية البرلمانية، وقد اقتضت سلامة الوضع دخول بعض ضباط القيادة فى مجلس الوزراء وتوليهم بعض السلطات التنفيذية فتقرر ما يأتى:

١- «يتولى البكباشى» (المقدم) جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٢- يتولى قائد الجناح (المقدم طيار) عبد اللطيف البغدادى منصب وزير الحربية والبحرية.

٣- يتولى الصاغ (الرائد) صلاح سالم منصب وزير الإرشاد القومى ومنصب وزير دولة لشئون السودان.

٤- يتولى الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر منصب القائد العام للقوات المسلحة (تمت ترقيته إلى رتبة اللواء بموجب الأمر الجمهورى رقم (١) الذى أصدره اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣) وقد تقرر أن يحتفظ هؤلاء الضباط بصفاتهم فى مجلس الثورة، وكل ما فى الأمر أن إجراء دخولهم الوزارة قد اتخذ ليدعم الصلة بين الإدارة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء وبين مجلس الثورة. وواضح أن هؤلاء الضباط الذين دخلوا الوزارة ستظل أماكنهم فى الجيش محفوظة حتى يعودوا إلى مراكزهم عند انتهاء مهمتهم، وقد اقتضت هذه الإجراءات أن يتقدم بعض الوزراء باستقالاتهم وقبلت وهم: الأستاذ سليمان حافظ وزير الداخلية والمهندس مراد فهمى وزير الأشغال والأستاذ حسين أبو زيد وزير المواصلات والأستاذ فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى، ومعروف أن وزير التموين محمد صبرى منصور قد استقال وقبلت استقالته من قبل».

وسئل الرائد صلاح سالم عمن سيشغلون المناصب الوزارية الخالية وهى وزارات: المواصلات والأشغال والتموين؟ فقال «ليس هناك أى داع للتعجيل

بشغلها، ومازلنا نبحث فى تكليف بعض الوزراء الحاليين بتولى أعمال هذه الوزارات حتى يتم اختيار وزراء لها» وسئل صلاح سالم عما إذا كان الضباط الذين دخلوا الوزارة سيحتفظون بمرتباتهم فى الجيش؟ فقال :إنهم سيعاملون معاملة الوزراء، وسيترك لهم حرية ارتداء الملابس المدنية أو العسكرية».

وعند منتصف الليل أذاع اللواء محمد نجيب من دار الإذاعة الإعلان الدستورى الذى أصدره مجلس قيادة الثورة، وكان نصه ما يلى:

«لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار، ولكن منذ هذا التاريخ، ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية أن فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه، وأن تاريخ أسرة محمد على كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق هذا الشعب، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل فى ملذاته، وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب، حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تتبادل المنافع، فهذا يعطى القوة لذاك، فى نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب، وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته.

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر، وطغى وتجبّر وكفر فخط بنفسه نهايته ومصيره، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من

آثار العبودية التى فرضت عليها، نتيجة لهذه الأوضاع، فنعلن اليوم باسم الشعب:

أولا: إلغاء النظام الملكى وحكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانيا: إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت.

ثالثا: يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

فيجب علينا أن نثق بالله وفى أنفسنا وأن نحس بالعزة التى اختص الله بها عباده المومنين، والله المستعان والله ولى التوفيق» .

انتهى الإعلان الدستورى.

وفى إثر إعلان الجمهورية أرسلت وزارة الخارجية برقيات مفتوحة إلى جميع السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج تبلغها أن مجلس الثورة قد أعلن الجمهورية باسم الشعب المصرى، وأصبح الرئيس اللواء محمد نجيب رئيسا للجمهورية لمدة فترة الانتقال، وطلبت الوزارة إبلاغ هذا النبأ إلى حكومات الدول الأجنبية.

وما أن أشرق صباح يوم ١٩ يونيو حتى خرج محمد نجيب من داره وسط مظاهرة وطنية رائعة على طول الطريق إلى قصر الأمير محمد عبد المنعم الوصى على العرش لإبلاغه نبأ إعلان الجمهورية، ولكن الأمير اهتز عاطفيا ولم يتمالك نفسه وانخرط فى البكاء وهو يسمع القرار بانتهاء حكم أسرته إلى الأبد.

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بمصادرة

أموال الملك السابق فاروق وإلغاء الحراسة على أمواله، وتبعا لذلك صودر ٢٤ قصرا وتفتيشا لفاروق و٤٨ ألف فدان واليخت فخر البحار، واليخت فيض البحار، وبضعة ملايين من الجنيهات كانت مودعة فى البنوك باسمه، وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على، وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التى آلت عنهم إلى غيرهم سواء عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة مع ترتيب معاش لمن يستحقون منهم، وقد بلغ عدد أفراد الأسرة المالكة السابقة عند صدور القرار ٤٠٧ شخصا وقد سمح لمن شاء منهم البقاء فى أحد قصورهم - مدى حياتهم - مقابل إيجار زهيد يدفعونه.

وفى مساء يوم ٢٣ يونيو احتفل الشعب المصرى بميلاد الجمهورية واحتشدت جموع غفيرة من الجماهير فى ميدان عابدين الذى أطلق عليه اسم ميدان الجمهورية، ومن شرفة القصر الجمهورى (عابدين) ألقى الرئيس محمد نجيب رئيس الجمهورية خطابا حماسيا على الجموع فى الميدان واختتمه بقوله «فى مثل موقفى هذا خاطب أبو بكر الصديق- رضى الله عنه- المؤمنين بقوله: أيها الناس.. قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتم فى استقامة فأعينونى وإذا أسأت فقومونى».

وأعقبه المقدم جمال عبد الناصر فطلب إلى الجماهير الوقوف ليقسموا جميعا يمين الولاء والمبايعة لرئيس الجمهورية، وردد القسم التالى الذى أخذت الجماهير ترديده وراءه «اللهم إنا نشهدك وأنت السميع العليم أننا قد بايعنا اللواء أركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رئيسا لجمهورية مصر، كما أننا نقسم أن نحمى الجمهورية بكل ما نملك من قوة وعزم، وأن نحرر الوطن بأرواحنا وأموالنا وأن يكون شعارنا دائما الاتحاد والنظام والعمل، والله على ما نقول شهيد، والله أكبر وتحيا الجمهورية، والله أكبر والعزة لمصر».

* * *

تنحية القائمقام (العقيد)
محمد رشاد مهنا
عن منصب الوصاية على العرش

الفصل السابع عشر

كان المعروف عن الضابط محمد رشاد مهنا منذ بداية خدمته العسكرية فى سلاح المدفعية أنه رجل وطنى جرىء فى الحق وعلى قدر عال من الكفاءة فى فنه العسكرى، فقد كان أول دفعته فى الكلية الحربية عند تخرجه عام ١٩٣٢ كما تخرج فى كلية أركان الحرب (القادة والأركان حاليا) عام ١٩٤٤، كما اشتهر بشدة التدين والاستقامة والصلاح، وكانت هذه الخصال هى التى أكسبته تلك الشعبية الكبيرة التى حظى بها بين ضباط الجيش وخاصة ضباط سلاح المدفعية.

وفى عام ١٩٤٧ وعندما كان رشاد مهنا يشغل منصب أركان حرب قسم القاهرة (المنطقة المركزية حاليا) تم اعتقاله فى القضية التى أطلقت عليها النيابة العامة اسم (قضية الاتفاق الجنائى لضباط الجيش) التى ألقى القبض فيها على ١٥ ضابطا فى مقدمتهم رشاد مهنا، وعلى ثلاثة من الصولات (المساعدين) الفنيين بسلاح الصيانة، وقد اتهموا بأنهم شكلوا تنظيما سريا للإطاحة بالفريق إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وقتئذ والذى عرف عنه الخضوع للسراى وممالأة الإنجليز المستعمرين.

وعلى الرغم من أن الاتهام الموجه إلى هذه المجموعة من النيابة العامة كان هو تحريض ضباط وجنود الجيش على الخروج عن الطاعة والدعوة إلى اتفاق جنائى لقلب نظام الحكم فإن الملك فاروق فى سبيل استمالة الرأى العام لضباط الجيش الذى أثارته التصرفات المخزية لرئيس الأركان أمر بالإفراج عن الضباط وأعيدوا جميعا إلى وظائفهم، بينما أحيل الفريق إبراهيم عطا الله إلى التقاعد وعين الفريق محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة بينما عين الفريق عثمان المهدى رئيسا لأركان حرب الجيش.

وعقب عودة الجيش المصرى إلى أرض الوطن عام ١٩٤٩ بعد انتهاء حرب فلسطين التى بدأت فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ بدأ جمال عبد الناصر فى إنشاء تنظيم الضباط الأحرار لتغيير الأوضاع البالية فى مصر عن طريق إجراء اتصالاته بالضباط المعروفين بوطنيتهم وشجاعتهم، وعلى الرغم من أن رشاد مهنا كان

يسبق عبد الناصر فى التخرج فى الكلية الحربية بست سنوات فإن ذلك الأمر لم يمنع عبد الناصر من محاولة ضم رشاد مهنا إلى تنظيم الضباط الأحرار.

وقد روى رشاد مهنا أن عبد الناصر فاجأه ذات يوم فى أواخر عام ١٩٤٩ بزيارته فى بيته فى حمامات القبة بدون موعد سابق، وحاول عبد الناصر إقناعه بالانضمام إلى التنظيم السرى الذى كان وقتئذ منشغلا فى تكوينه، ولكن رشاد مهنا أجابه فى صراحة أنه لا يحبذ الاشتراك فى الأعمال السرية لأنه يؤمن بالعمل فى الضوء على الرغم من عدم اعتراضه على نشاط عبد الناصر واستعداده لتأييده.

وقد تمت إثر ذلك عدة لقاءات بين رشاد مهنا وعبد الناصر كان أهمها ذلك اللقاء الذى تم بينهما فى بيت مجدى حسنين بشارع منصور بباب اللوق فى أواخر عام ١٩٥١ والذى حضره عدد من الضباط الأحرار، وعندما أدرك رشاد من أحاديثهم أنهم يرون ضرورة التخلص من كبار قادة الجيش من أعوان الملك حتى ولو دعا الأمر إلى استخدام القوة أوضح لهم خطأ هذه الفكرة وطلب منهم ضرورة اختبار مدى قوة تنظيمهم السرى فى الجيش أولا، وعرض عليهم اقتراحه بالاشتراك بخلاياهم السرية فى انتخابات نادى الضباط، وأكد رشاد مهنا أنه هو الذى اقترح على عبد الناصر اسم اللواء محمد نجيب لترشيحه رئيسا لمجلس إدارة النادى نظرا لوطنيته وشجاعته فى حرب فلسطين، كما أن إبعاده عن رئاسة سلاح الحدود تلبية لرغبة الملك كى يحل محله اللواء حسين سرى عامر أحد عملاء السراى قد أكسب محمد نجيب شعبية كبيرة بين ضباط الجيش.

وفى إثر مفاتحة رشاد مهنا للواء محمد نجيب فى أمر ترشيحه لرئاسة النادى وافق على الفور وبدأت معركة انتخابات نادى الضباط فى أواخر عام ١٩٥١.

وخلال اجتماع الجمعية العمومية للضباط يوم ٣١ ديسمبر ٥١ بقاعة السينما بمعسكر العباسية لمناقشة التعديلات المقترحة فى قانون النادى الجديد وإجراء الانتخابات لتشكيل أول مجلس إدارة منتخب للنادى كان ضمن الحاضرين الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش الذى حضر خفية وجلس وحده فى بلكون السينما لمراقبة سير عملية التعديلات وكيفية إجراء الانتخابات ولم تلبث المناقشات أن احتدمت بين الضباط من أعضاء الجمعية العمومية بسبب التعديلات المقترحة فى القانون الجديد حتى كادت تؤدى إلى فشل الاجتماع وضياع فرصة الضباط الأحرار فى انتخاب مرشحيهم.

وعندما تبين للحاضرين فشل اللجنة المعينة من رئاسة الجيش والمنوط بها إدارة الجلسة فى السيطرة على الموقف وكانت برئاسة العميد جلال صبرى وسكرتارية العقيد عبد الله رفعت تدخل الفريق عثمان المهدى واستدعى سرا رشاد مهنا وكلفه بالعمل على تهدئة الموقف بأسرع ما يمكن، وبادر المقدم رشاد مهنا بالصعود إلى المنصة الرئيسية بثقة وثبات وتحدث فى الميكرفون إلى الضباط متجاهلا اللجنة التى لم تلبث بعد قليل أن سلمت له زمام إدارة الجلسة وهى مرغمة.

وكان لشخصية رشاد مهنا تأثير كبير على الضباط ولعبت لباقته وحسن تصرفه دورا فعالا فى إعادة الهدوء إلى القاعة حتى انتهت مناقشة التعديلات المقترحة بسلام.

ولم يكن أحد من الضباط الأحرار الحاضرين- فيما عدا أفرادا قلائل- يتصور أن رشاد مهنا غير منتم للتنظيم بل كان الجميع يعتقدون أنه أحد أقطابه المعدودين، وكان ذلك الاعتقاد بالإضافة إلى طبيعة الدور البارز الذى لعبه خلال الاجتماع سببا فى فوزه بعضوية مجلس إدارة النادى عن سلاح المدفعية بأكبر عدد من أصوات الضباط الناخبين، إذ زاد عدد الأصوات التى حازها على تلك التى أحرزها اللواء محمد نجيب نفسه- برغم شعبيته

الجارفة- بخمسة وخمسين صوتا وانتخب رشاد مهنا فى أول اجتماع لمجلس الإدارة سكرتيرا للمجلس.

وعقب إعلان نتيجة الانتخابات اعتبر فاروق أن كرامته قد أهينت فقد أسقط الضباط كل مرشحى السراى كما منعوا تمثيل سلاح الحدود بمندوب فى مجلس إدارة النادى أسوة بباقى الأسلحة، ولذا صمم الملك فى إصرار وعناد على ضرورة أن يدخل ممثل لسلاح الحدود مجلس إدارة النادى مهما كان الثمن.

وفى يوم الخميس ٣ من يناير ١٩٥٢ تلقى محمد نجيب بصفته رئيسا لمجلس الإدارة خطابا عاجلا من الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش ينص فيه على أن سلاح الحدود أصبح سلاحا قائما بذاته وبناء عليه يصير تمثيله فى مجلس إدارة النادى أسوة بباقى الأسلحة.

ودعا محمد نجيب مجلس الإدارة للانعقاد بعد ظهر السبت ٥ يناير وقرر مجلس الإدارة عندما عرض عليه خطاب الفريق عثمان المهدى دعوة الجمعية العمومية للضباط إلى اجتماع غير عادى يوم ١٨ فبراير ١٩٥٢ لعرض الأمر عليها، إلا أن الموعد تأجل بسبب الظروف السياسية المضطربة وقتئذ فقد وقعت مجزرة محافظة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، ثم وقع حريق القاهرة فى اليوم التالى ونزول قوات الجيش إلى شوارع وسط القاهرة حيث أعادت الأمن والهدوء اليها ولهذا لم يتم عقد الاجتماع إلا فى مساء يوم ١٦ يونية ١٩٥٢ الموافق ٢٣ من شهر رمضان المبارك، وعلى الرغم من نقل رشاد مهنا إلى العريش بعد ترقيته إلى رتبة العقيد وتوليه قيادة الآلاى الأول مدفعية ميدان هناك فإنه بادر بالحضور إلى القاهرة لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية فى حديقة نادى الضباط بالزمالك، بل كان هو مقرر الجلسة كما هو ثابت رسميا فى محضر الاجتماع، ولاشك فى أن ذلك الاجتماع اعتبره المؤرخون أخطر اجتماع عسكرى عقد فى الجيش المصرى منذ

أحداث الثورة العرابية فإن ما قيل وما حدث فيه أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الملك فقد سيطرته على الجيش وأن ضباط الجيش أسقطوا ولاءهم للملك، ونتيجة للروح العدائية التى أبداها الضباط نحو الملك وتحديهم لإرادته بهذا الشكل السافر لذا أصدر الفريق حيدر تحت ضغط الملك قرارا، فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ بحل مجلس إدارة نادى الضباط، ولم يمر أسبوع واحد حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

سر تعيين رشاد مهنا وصيا على العرش

كان أول نبأ عن قيام ثورة الجيش يصل إلى سيناء هو ذلك النبأ الذى تلقاه هاتفيا من القاهرة الرائد صلاح سالم أحد الضباط الأحرار والذى كان يعمل وقتئذ فى رئاسة الفرقة الأولى المشاة فى رفح وكان ذلك قرب الفجر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبادر صلاح سالم بالاتصال هاتفيا بالعقيد رشاد مهنا قائد آلاى مدفعية الميدان بالعريش والمقدم طيار جمال سالم قائد مطار العريش حيث بلغهما بقيام الثورة.

ونظرا لأن جمال سالم كان ضابطا طيارا ولم يكن فى إمكانه السيطرة على وحدات الجيش بالعريش، لذا تم الاتفاق بين صلاح سالم ورشاد مهنا على أن يتولى صلاح مسئولية السيطرة على وحدات الجيش فى رفح بينما يتولى رشاد مهنا السيطرة على وحدات الجيش بالعريش، وبادر رشاد مهنا بإبلاغ نبأ قيام ثورة الجيش إلى جميع كتائب المشاة ووحدات المدفعية وباقى الوحدات الإدارية المرابطة فى منطقة العريش، وأمر بالتحفظ على العميد مجدى الزارع قائد لواء المشاة بالعريش ووضعه تحت الحراسة حتى تم ترحيله بالقطار إلى القاهرة.

وفى ٢٥ يوليو وبعد استقرار الأوضاع بين الوحدات العسكرية فى سيناء التى أعلنت تأييدها للثورة سافر رشاد مهنا بالطائرة إلى القاهرة حيث وجد فى استقباله بمطار ألماظة مجموعة كبيرة من زملائه وتلاميذه من ضباط المدفعية،

وتوجه معهم إلى مبنى القيادة ولما قوبل بالفتور انصرف حزينا إلى بيته وطلب منه بعض هؤلاء الضباط السفر إلى الإسكندرية حيث كانت الاستعدادات تجرى هناك لعزل الملك فاروق عن العرش، وسافر رشاد مهنا إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٦ يوليو والتقى فى المساء بأنور السادات فى ثكنات مصطفى كامل وسأله السادات فى دهشة: «هل أنت معنا.. هل أنت واحد منا» فأكد له ذلك بالطبع.

وعاد رشاد إلى القاهرة وقد استقر رأيه كما ذكر على العودة إلى مقر عمله بالعريش ولكنه رأى أنه من اللائق أن يمر على زملائه بمقر القيادة بكوبرى القبة (مقر وزارة الدفاع حاليا) قبل سفره، وتوجه رشاد مهنا مساء يوم ٢٨ يوليو ١٩٥٢ إلى مقر القيادة العامة واقتحم غرفة اجتماع مجلس قيادة الثورة بدون استئذان ووجد جميع الأعضاء حاضرين أمامه وعلى رأسهم عبد الناصر ويبدو أن حضوره قد فاجأهم، فقد سأله عبد الناصر: لماذا جئت وما الذى جعلك تترك العريش؟ وأجابه رشاد: «لقد قمت بواجبى بعد أن أبلغنى صلاح سالم بقيام الثورة وأنه سيتولى مسئولية قوات رفح بينما أتولى أنا مسئولية قوات العريش ولم أترك العريش إلا بعد أن تلقيت منكم ثلاث إشارات لاسلكية بضرورة حضورى إلى القاهرة وتساءل عبد الناصر فى دهشة: «من الذى أرسل لك هذه الإشارات؟» وهنا تدخل المقدم عبد المنعم أمين أحد ممثلى المدفعية فى المجلس فى الحديث قائلا: «أنا الذى أرسلتها وماذا فى ذلك؟» ونظر عبد الناصر نظرة ذات مغزى إلى صلاح سالم وسأله غاضبا: «لماذا لم تخبرنى بما فعلته؟ لماذا أخفيت عنى أنك اتصلت برشاد مهنا وبلغته بأنك ستتولى مسئولية رفح وهو يتولى مسئولية العريش؟» وحاول صلاح سالم تبرير موقفه أمام عبد الناصر وزملائه بذكر بعض وقائع قال عنها رشاد مهنا أنها لم تكن سوى مجموعة من الأكاذيب مما اضطره إلى تلقين صلاح سالم درسا قاسيا فى الأخلاق، ولم يستطع صلاح مواجهة الموقف الحرج الذى

أصبح فيه أمام زملائه إلا بالإغماء الذى لم يتبين رشاد ما إذا كان حقيقيا أو مفتعلا ولكنه أسرع إليه وقام بتدليك وجهه ويديه إلى أن استعاد وعيه.

وساد الصمت بعد ذلك لحظات حتى قطعه عبد الناصر موجها حديثه إلى رشاد مهنا «سأقول لك بصراحة لماذا جئت إلى القاهرة، لقد تركت العريش وجئت إلى القاهرة لكى تنقض على الثورة وهذا هو رأيى» وأجابه رشاد مهنا فى ثبات: «هذه شجاعة وصراحة طيبة وأنت تعرفنى جيدا وتعرف أننى لست ممن ينقضون ولست مطلقا الرجل الذى ينقض على الثورة» وذكر رشاد أنه تحدث بعد ذلك إلى أعضاء المجلس جميعا وقال لهم إن الثورة ليست وليمة وليست مكاسب ومغانم لأحد، بل إن الثورة مسئولية وطنية وأمانة تاريخية، واختتم حديثه لهم قائلا: «غدا سأذهب إلى سلاحى وسأسافر إلى وحدتى بالعريش».

وفى صباح اليوم التالى مباشرة أى يوم ٢٩ يوليو وقبل أن يغادر رشاد مهنا بيته متوجها إلى العريش حضر إليه فى منزله المقدم طيار جمال سالم ممثلا لمجلس القيادة وسأله عن رأيه فى تولى منصب الوصاية على العرش، وهو الرأى الذى انتهى إليه المجلس بعد أن تركهم رشاد مهنا فى قلق وحيرة فى الليلة السابقة، وذكر رشاد أنه أدرك فى الحال أنهم يريدون التخلص منه وإبعاده بأى ثمن عن القوات المسلحة التى يتمتع بين ضباطها بشعبية كبيرة، ولكنه لم يشأ الرفض حتى لا يساء فهم موقفه لدى جمال سالم وباقى أعضاء المجلس ولذا قال: «أنا جندى أخدم فى أى مكان وأقوم بأى عمل مادام ذلك فى مصلحة مصر».

وقد اتضح أن جمال سالم روى بعد ذلك لبعض أخصائه أنه كان يحمل مسدسه خلال زيارته لرشاد مهنا، وأنه كان متأهبا لإطلاق الرصاص عليه فيما لو رفض العرض وأنه قد أنقذ حياته من الموت بقبوله ذلك المنصب، وفى يوم ٣٠ يوليو أصدر على ماهر رئيس مجلس الوزراء- بتوجيه من مجلس القيادة-

قرارا بتعيين العقيد رشاد مهنا وزيرا للمواصلات، وكان الغرض من تعيينه وزيرا هو مجرد استكمال الشكل الدستورى حتى يكون مؤهلا لتولى منصب الوصاية على العرش بعد ذلك، وقد صدرت الصحف الصباحية يوم ٣١ يوليو تحمل نبأ تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات.

وفى أول أغسطس ١٩٥٢ نشرت الصحف أن سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة حمل فتوى قسم الرأى بمجلس الدولة إلى على ماهر رئيس مجلس الوزراء بشأن قضية الوصاية على عرش مصر، وكانت تنص على إيجاد هيئة وصاية على ملك مصر الطفل أحمد فؤاد الثانى الذى تنازل له فاروق عن العرش يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إذعانا لمطلب الجيش، ونصت الفتوى على أن يقوم مجلس الوزراء الذى أسندت إليه مهام السلطة التشريعية نظرا لغيبة البرلمان وقتئذ (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) باختيار الأوصياء الثلاثة الذين تقرر أن تتكون منهم هيئة الوصاية، وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الوزراء قراره بتكوين هيئة الوصاية التى اختار لها ثلاثة أعضاء هم: الأمير محمد عبد المنعم (من الأسرة المالكة) والعقيد رشاد مهنا (وزير المواصلات) والأستاذ بهى الدين بركات (أحد السياسيين المستقلين من ذوى السمعة الطيبة والسيرة الحسنة)، وقد سجل عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة فى مذكراته «أن الغرض من تعيين رشاد مهنا فى هيئة الوصاية كان هو مجرد إبعاده عن الجيش تفاديا من الصدام، إذ إن رشاد مهنا معروف بطموحه وكانت له شعبية بين زملائه ضباط سلاح المدفعية ولكن سرعان ما هدأت نفسه بعد أن أبلغ بتعيينه فى هذا المنصب وعبر لأعضاء مجلس القيادة عن شكره وامتنانه».

هل عارض رشاد مهنا قانون الإصلاح الزراعى؟

لم يلبث رشاد مهنا الذى كان وجوده فى الجيش يمثل مشكلة أمام مجلس القيادة أن أصبح وجوده فى هيئة الوصاية مشكلة أشد خطورة بالنسبة لزملائه فى مجلس القيادة، فإن شخصيته القوية المسيطرة وشدة اعتداده

بنفسه أفسدتا تدبير مجلس القيادة فى أن يجعل من هيئة الوصاية على العرش مجرد هيئة صورية مهمتها توقيع القرارات التى يصدرها مجلس الوزراء لإكسابها الصيغة الدستورية بدون نقاش أو اعتراض أو علم مسبق بهذه القرارات قبل توقيعها، ونظرا لأن قرارات مجلس الوزراء كانت معظمها نابعة أو مملاة من مجلس القيادة لذلك لم يكن هناك مفر من وقوع الصدام بين هيئة الوصاية ممثلة فى رشاد مهنا ومجلس القيادة.

وظهرت أولى بوادر الخلاف عند مناقشة قانون تحديد الملكية الزراعية الذى عرف فيما بعد باسم قانون الإصلاح الزراعى، وكان هناك اتجاهان مطروحان للبحث أولهما رفع الضريبة بشكل تصاعدى والثانى تحديد الملكية الزرراعية بعدد محدد من الأفدنة، ولذا استدعى الدكتور راشد البراوى الأستاذ بكلية التجارة والذى نشرت له الصحف عدة دراسات حول هذا الموضوع لعرض وجهة نظره أمام مجلس القيادة، وكانت تقضى بتحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان كحد أقصى، وعلى الرغم من معارضة بعض أعضاء مجلس القيادة لهذا الاتجاه وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب فإن الدكتور راشد البراوى تمكن من إقناع مجلس القيادة خلال الاجتماع برأيه، وبعد الانتهاء من دراسة المشروع أعد الدكتور السنهورى على رأس لجنة من مجلس الدولة المشروع فى صيغته القانونية، ونظرا لأن على ماهر رئيس الوزراء كان غير مستقر الرأى ما بين تحديد الملكية الذى يطالب به مجلس القيادة وبين الضرائب التصاعدية التى كان هو شخصيا مقتنعا بها، لذا تم عقد مؤتمر موسع فى رئاسة مجلس الوزراء لحسم ذلك الخلاف.

وأيد رشاد مهنا وبهى الدين بركات رئيس الوزراء على ماهر فى اتجاهه بعدم تحديد الملكية وفرض الضريبة التصاعدية، ولكن بعد مناقشات طويلة عدل رشاد مهنا عن رأيه قائلا، أنه ينزل على رأى الأغلبية ويوافق على المشروع، وانتهت الجلسة بموافقة شبة إجماعية على المشروع.

وقد اتهم مجلس القيادة رشاد مهنا فى البيان الذى أصدره فيما بعد

عقب إعفائه من منصبه بأنه (عارض علنا قانون تحديد الملكية برغم علمه التام بأن هذا القانون هو حجر الزاوية فى الإصلاح الشامل الذى تريده الأمة والجيش)، وقد رد رشاد مهنا على هذا الاتهام عندما أمكنه ذلك بعد عدة سنوات فقال: (لم أعارض المشروع ولم أرفضه.. قلت فقط: نحن ضباط وهذا المشروع متعلق بمستقبل شعب وبثروته ولابد أن ندعو مجموعة من الخبراء فى الزراعة والأرض والاقتصاد تجلس وتقول رأيها وتحدد لنا الوسيلة العملية الناجحة لكى تخرج تصوراتنا الثورية بالنسبة للفلاح المصرى إلى الواقع، كل ما أطالب به هو اللجوء إلى أهل الخبرة بدلا من مخاطبة عواطف الشعب بقوانين سريعة خاصة فى الثروة الوحيدة التى لم نكن نملك غيرها فى بداية الثورة وهى الأرض الزراعية).

كيف أعفى مجلس القيادة رشاد مهنا من منصبه؟

على الرغم من مشاعر التوتر التى كانت قائمة بين مجلس القيادة ورشاد مهنا منذ بداية الثورة فإن مظاهر الخلاف بينه وبين السلطة التنفيذية لم تظهر مطلقا فى عهد على ماهر رئيس مجلس الوزراء، إذ كان على ماهر رجلا سياسيا محنكا وله باع طويل فى وسائل تجنب الصدام واحتواء الأزمات، ولكن الحال لم يلبث أن اختلف بمجرد أن تولى محمد نجيب رئاسة الحكومة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ خلفا لعلى ماهر، فقد أخذت الخلافات تتفاقم بين محمد نجيب ورشاد مهنا، وكان السبب الحقيقى لذلك الصدام الذى نشب بين الطرفين يرجع إلى الانزعاج الذى أصيب به مجلس القيادة فى إثر بروز شخصية رشاد مهنا وعلو مكانته بين الناس وتألق اسمه بهذا الشكل على مستوى الدولة وزيادة اتصالاته بمختلف الأجهزة التنفيذية ووسائل الإعلام، وممارسته بالفعل- دون الوصيين الآخرين- لسلطات الملك الدستورية بصفته وصيا على العرش مما كان يهدد مجلس القيادة فى نفوذه وسلطاته ورغبته فى الهيمنة وحده على جميع السلطات فى الدولة، خاصة أن مجلس القيادة كان

حتى ذلك الوقت يمارس سلطاته بطريقة خفية وبصورة غير دستورية لأنه لم يكن قد صدر بعد أى قرار رسمى بتشكيله وتحديد اختصاصاته، ولذا لم يجد ضباط مجلس القيادة وسيلة لوقف رشاد مهنا عند حده ثم الإطاحة به بعد ذلك غير تحريض محمد نجيب كى يتصدى للقيام بهذه المهمة مستغلين شعبيته الجارفة وقتئذ ومركزه الراسخ الوطيد بصفته قائدا لثورة الجيش ورئيسا لمجلس الوزراء فى الوقت نفسه.

ويبدو هذا الصراع على السلطة بين رشاد مهنا ومحمد نجيب بوضوح فى الرواية التى سجلها محمد نجيب فى الصفحة ٨٣ من مذكراته كلمتى للتاريخ فقد ورد فيها ما يلى: «فى زيارة مجاملة قمت بها مع سليمان حافظ فى مكتب رشاد مهنا بقصر عابدين لتهنئته بمولود رزق به فإذا به يقابلنى بعاصفة من الشكوى بدعوى أنه فى عزلة ومبعد عن الحكومة لأن جدول أعمال مجلس الوزراء لا يصل إليه، ولما أفهمته أن هذا هو ما يقضى به الدستور وأنه إذا كان الملك قد استغل سلطته وفرصة ضعف الأحزاب أمامه فإننى متمسك بحقوق الوزارة الدستورية.. وهنا خبط بيده على المكتب وقال إنى لا أقبل أن أكون (طرطورا) فثرت عليه متهما إياه بألا ينسى نفسه وألا يتخيل نفسه ملكا يملك ويحكم.

وكان رشاد مهنا يتجاوز حدود سلطته الدستورية بالاتصال بالوزراء ورجال الصحافة والضباط ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها، وحاولت مع ذلك توضيح الأمر لرشاد مهنا عندما انتقلنا إلى مكتب الأمير محمد عبد المنعم ومعنا بهى الدين بركات ولكنه أصر على موقفه وشاركه بهى الدين بركات، وذكر رشاد أن مفاوضات تدور مع الوفود السودانية دون أن يعلم عنها شيئا وأنه لا يقبل ذلك لنفسه، وحاولت توضيح الموقف الدستورى لهم ولكنهم لم يقتنعوا (الوحيد الذى لم يتكلم كان الأمير عبد المنعم) وأوصل رشاد مهنا الأمور بذلك إلى نقطة لا يمكن الوقوف عندها».

ووجد مجلس القيادة أن الفرصة قد سنحت أمامه بعد وقوع ذلك

الصدام الحاد بين رشاد مهنا ومحمد نجيب فى قصر عابدين للتخلص من رشاد مهنا، وحرصا على استغلال تلك الفرصة الثمينة لذا أصدر مجلس القيادة صباح الثلاثاء ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ بيانا بتوقيع اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة أعلن فيه قرار القيادة العامة بإعفاء العقيد رشاد مهنا من منصب الوصاية على العرش بعد أن أوضح البيان المخالفات الدستورية التى ارتكبها، وكان من ضمن الفقرات التى تضمنها البيان أنه (لم يلتزم حدود وظيفته وتدخل فى شئون الحكم فأخذ تارة يتصل بالوزراء طالبا إجابة مطالب شتى أكثرها وساطات ومحسوبيات، وتارة أخرى يتصل برجال الإدارة وتمادى إلى أن حدث يوما أن أمر بمصادرة إحدى الصحف بل وبسحب رخصة أخرى، ولقد تحملت القيادة العامة تصرفاته هذه على مضض أسبوعا تلو أسبوع إلى أن تقدم حضرته لنا رسميا بطلب تدخله الفعلى فى كل أمر من أمور الحكم من أيام، ومن ذلك ظهر لنا بوضوح أن حضرته لم يستطع التمشى مع أهداف الحركة والسير على مبادئها المرسومة ولذلك قررنا إعفاءه من منصب الوصاية على العرش).

ولا شك فى أن هذا البيان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة بعزل أحد الأوصياء على العرش يعد قرارا مخالفا للدستور، إذ إنه طبقا للفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ برئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس، فإن هيئة الوصاية المؤقتة على العرش التى تتألف من ثلاثة يختارهم مجلس الوزراء من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ تتولى بعد حلف اليمين القانونية أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الدستورية إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام المواد ٩، ١٠، ١١، ٥١ من الدستور.

ووفقا لهذه الفتوى أصبحت لا توجد فى مصر أية سلطة يمكنها إعفاء أحد الأوصياء على العرش على اعتبار أن الأوصياء يمثلون سلطة الملك. وقد

رأينا كيف أن اللواء محمد نجيب قائد الثورة لم يلجأ إلى إصدار بيان من جانبه بخلع الملك فاروق عن العرش، بل قدم له عن طريق على ماهر رئيس الوزراء وقتئذ الإنذار الذى أرغمه على التوقيع على وثيقة التنازل عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وفى ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما أراد الإنجليز عزل فاروق قدم السفير البريطانى مايلز لامبسون إلى الملك إقرارا مكتوبا بالتنازل عن العرش أعده من قبل المستشار القانونى بالسفارة البريطانية بالقاهرة حتى يتم العزل بالطريقة الدستورية.

ونظرا لأن مجلس القيادة لم يكن قد منح بعد سلطة السيادة التى خولها له الإعلان الدستورى الذى صدر يوم الثلاثاء ١٠ فبراير ١٩٥٣ والذى وقعه اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش، لذلك كان المخرج الوحيد لحل هذه المشكلة الدستورية بطريقة قانونية هو إجبار رشاد مهنا أو إقناعه بتقديم استقالته من منصبه، وكان ذلك فى الإمكان تحقيقه -لو اتبع- لأن الرجل كان متفهما بالطبع ابعاد الموقف.

ولكن مجلس القيادة كما يبدو لم يكن يرحب بتقديم رشاد مهنا استقالته من منصبه حتى لا تؤدى الاستقالة إلى زيادة شعبيته وإلى خروجه من هيئة الوصاية بطلا أمام الرأى العام، إذ كان هدف أعضاء المجلس تشويه صورته وزعزعة مركزه أمام الشعب وأمام ضباط الجيش بإصدارهم هذا البيان الذى تضمن كل ما أمكنهم حشده من اتهامات ومخالفات دستورية لتبرير قرار إعفائه من منصبه.

هذا ويتميز قرار إعفاء رشاد مهنا بركاكة أسلوبه وبأنه موقع من اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة دون أن يقرن ذلك بأنه قائد ثورة الجيش كما ورد فى إحدى فقراته: «إن القيادة العامة تحملت تصرفاته هذه على مضض» برغم أن القيادة العامة لا شأن لها من الناحية الدستورية بتصرفات الوصى على العرش، وذلك كله يدل بجلاء على أن القرار قد كتب على وجه السرعة وأن الذى كتبه يرجح أن يكون واحدا من ضباط مجلس القيادة أو أحد معاونيه مستخدما طريق استعراض القوة وإبراز العضلات ودون

الالتفات مطلقا إلى النواحى الدستورية أو القانونية.

ولو كان مجلس القيادة قد تريث قليلا وقرر الرجوع إلى سليمان حافظ المستشار القانونى البارع الذى سخر مواد القانون لخدمة أهواء ومآرب مجلس القيادة منذ بداية الثورة (بطريقة ترزية القوانين فيما بعد)، لكان فى مقدرته بالطبع صياغة ذلك البيان بأسلوب رصين وإيجاد المخرج الذى يتماشى مع الدستور والقانون.

وناقش مجلس القيادة بعد إعفاء رشاد مهنا من منصبه وتحديد إقامته فى بيته موقف مجلس الوصاية بعد إصرار بهى الدين بركات على الاستقالة ومغادرته القاهرة إلى عزبته (بساتين بركات) برغم محاولات محمد نجيب لإقناعه بالعدول عنها. ولم تكن هناك صعوبة بالطبع فى تعديل الأمر الملكى رقم ٢٥ الصادر عام ١٩٢٣ ليصبح الأمير محمد عبد المنعم الوصى الوحيد على العرش، وطويت بتنحية رشاد مهنا عن منصبه صفحة الصراع على السلطة بين مجلس القيادة وهيئة الوصاية على العرش، فقد أصبح الأمير محمد عبد المنعم وصيا مثاليا على العرش يوقع على كل ما هو مطلوب منه توقيعه من قرارات ومراسيم دون أن يتفوه بلفظ واحد متبعا فى ذلك الحكمة المأثورة بألا يرى وألا يسمع وألا يتكلم، فقد وعى الدرس جيدا وشاهد بنفسه رأس الذئب الطائر.

وقد روى رشاد مهنا أنه فى صباح يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥٢ أرسل له جمال عبد الناصر من أبلغه أنه يريد أن يلتقى به لقاء خاصا فى منزل أحد أصدقاء الطرفين وهو ضابط المدفعية محمود غراب، كى يدور بينهما الحديث بصراحة وليفض كل منهما للآخر بما فى أعماق قلبه لتصفية النفوس. وذهب رشاد مهنا إلى الموعد الذى كان مساء اليوم نفسه وبقى مع الضابط غراب حتى ما بعد منتصف الليل دون أن يأتى عبد الناصر أو يعتذر عن الموعد.

وفى صباح اليوم التالى -١٤ أكتوبر- كان رشاد مهنا يستمع إلى نشرة

الأخبار العربية من إذاعة لندن فإذا به يفاجأ بسماع قرار إقالته من منصبه وهو يذاع من الإذاعة البريطانية دون أن يكون لديه أى علم مسبق به. وقد ذكر رشاد مهنا أنه لم يصب بالدهشة ولم يغادر بيته وأدرك أنه لا فائدة من الحوار. وبعد دقائق أطل من النافذة فوجد جنود الشرطة العسكرية وقد أحاطوا بالبيت من كل جانب، وقال رشاد مهنا لأسرته: «هذا تصرف طيب لأنه سرعان ما يعرف الجميع سواء من المدنيين أو العسكريين أن إقامتى قد حددت وأن الشرطة العسكرية حول البيت ويمتنعون عن زيارتى وبالتالى لا يقبض على أحد بسبب زيارته لى».

* * *

قضـــية ضبـــاط المــدفـعية

أشهر قضية فى تاريخ الثورة

الفصل الثامن عشر

كيف تم اعتقال ضباط المدفعية؟

عقب أن لزم رشاد مهنا منزله حوالى ثلاثة أشهر لم يغادره خلالها مطلقا بعد أن حددت إقامته منذ إعفائه من منصبه فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ فوجئ بمجموعة من ضباط الجيش تقتحم بيته فى الساعة الثالثة صباحاً يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ وبعد أن تم لها القبض عليه اقتيد مخفورا إلى سجن الأجانب ليجد نفسه بمفرده داخل غرفة موحشة، ولم يخطر على بال رشاد مهنا فى تلك اللحظات أنه فى الوقت الذى تم فيه اعتقاله كانت تجرى فيه عملية اعتقالات واسعة النطاق لعدد كبير من ضباط الجيش منهم ٣٥ ضابطا من سلاح المدفعية فضلا عن بعض ضباط آخرين من أسلحة المشاة والفرسان والمهمات.

وكان من ضمن المعتقلين الذين استضافهم سجن الأجانب فى تلك الليلة ثلاثة من المدنيين هم الدكتور (الطبيب) عبد العزيز الشال والمحاميان محمود رشيد وصبرى الحكيم، وقد اتضح أن معظم المعتقلين من سلاح المدفعية كانوا من الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكانت تربطهم صلات وثيقة بممثلى المدفعية الثلاثة فى مجلس القيادة وهم عبد المنعم أمين وكمال الدين حسين وصلاح سالم بل بجمال عبد الناصر نفسه، وكانت عملية اعتقال هذا العدد الكبير من الضباط قد صدر الأمر بها بالطبع من مجلس القيادة، ولم تكن التهمة قد تم وقتئذ تحديدها بدقة لأن التحقيق لم يكن قد أجرى بعد، ولكن الأمر الذى فهم بوجه عام أن هؤلاء الضباط المتهمين كانوا يهدفون إلى عمل انقلاب عسكرى والقضاء على أعضاء مجلس القيادة والاستيلاء على السلطة، وكان هذا الإجراء العنيف الذى اتخذ ضد الضباط الأحرار فى المدفعية هو أول انقسام حاد فى صفوف الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبداية للمصادمات المباشرة التى أخذت تتوالى بين مجلس القيادة وبعض ضباط الجيش من الناقمين على تصرفات وأعمال أعضاء هذا المجلس

الذين تولوا مقاليد السلطة كاملة بعد نجاح ثورة الجيش وتشكّل منهم مجلس القيادة دون أن يشترك الضباط الأحرار الذين يرجع إليهم الفضل فى نجاح الثورة فى اختيارهم أو يعرف أحد منهم الكيفية التى تم بها تشكيل هذا المجلس أو الشروط التى روعيت عند اختيار أعضائه.

وكان دخول الضباط برتبهم وملابسهم العسكرية سجن الأجانب هو أول سابقة من نوعها فى تاريخ الجيش المصرى، إذ إن قوانين الجيش كانت تنص على أنه فى حالة اتهام أحد الضباط بتهمة جنائية يتم وقفه عن العمل ويوضع تحت حراسة ضباط من نفس رتبته فى إحدى الغرف بميس الضباط لحين انتهاء التحقيق معه وتقديمه الى المحاكمة العسكرية، ولا يجيز القانون وضع أى ضابط فى السجن إلا بعد أن يحكم المجلس العسكرى الذى يتولى محاكمته بتجريده أولاً من رتبته العسكرية وطرده من الخدمة، ثم لا يتم ذلك إلا بعد التصديق على الحكم.

وكان الأمر الذى يبعث على الدهشة أن اللواء محمد نجيب رئيس مجلس القيادة والذى أصدر الأمر باعتقال كل هذا العدد من الضباط ووضعهم فى السجن كان له موقف معروف قبل قيام الثورة فيما يتعلق بهذا الموضوع، ففى مارس عام ١٩٥٢ أصدر الفريق حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش أمرا بوضع النقيب محمد رياض فى السجن الحربى بتهمة اشتراكه سرا فى تدريب بعض الفدائيين، وعندما علم اللواء محمد نجيب بذلك وكان مديرا لسلاح المشاة ذهب محتجا إلى الفريق حسين فريد لمخالفة هذا الأمر لقوانين الجيش، واضطر الفريق حسين فريد إلى تعديل أمره السابق وتم وضع النقيب محمد رياض فى إحدى الغرف بمبنى قسم القاهرة (المنطقة المركزية حاليا) بمعسكر العباسية.

وقد حاول اللواء محمد نجيب أن يجد تبريرا لهذا الموقف الذى اتخذه

والذى يتناقض مع موقفه السابق فذكر فى الصفحة ٨٤ من كتابه كلمتى للتاريخ ما يلى: «أصدرت أمرى باعتقال عدد من ضباط المدفعية، ولم يكن اعتقال هؤلاء الضباط أمرًا سهلاً بالنسبة لى .. كما أن التحفظ عليهم فى سجن الأجانب كان أمرًا شديد القسوة على نفسى، لقد أجبرتنى الظروف على اعتقال ضباط من مختلف الرتب بعضهم خرج ليلة ٢٣ يوليو معرضا حياته للخطر من أجل انتصار الثورة وتغيير الأوضاع الفاسدة التى كانت سائدة، ولكن ماذا يمكن أن أفعل؟ المعلومات التى وضعت أمامى كانت تؤكد أن هناك عملية مدبرة لاغتيال أعضاء مجلس القيادة، وحرصى على تنفيذ القانون بعدم وضع الضباط فى السجون قوبل بمعارضة شديدة تحت حجة أنهم لو تواجدوا فى ميس إحدى الوحدات أو فى أى ثكنة من الثكنات فإنه سوف يكون صعبًا وعسيرًا بل مستحيلاً أن يقيموا فى عزلة عن الضباط أو ألا يؤثر ذلك فى زملائهم مما يدفع الأمور إلى مزيد من الانفجارات.

وأصدرت أمرى بإخلاء سجن الأجانب من نزلائه ليكون بمثابة معتقل خاص لهؤلاء الضباط فقط».

وهكذا أضاف محمد نجيب حلقة جديدة إلى سلسة تنازلاته المستمرة عن آرائه والتى كان يبررها دائما بعجزه أمام معارضة أعضاء مجلس القيادة، ولكنه اختتم أقواله فى الصفحة ٨٤ من كتابه بحكمة بليغة عبرت بصدق عن السياسة الخطيرة التى بدأ مجلس القيادة فى انتهاجها منذ ذلك الحين فقال: «أصبحنا كما يقول المثل البلدى زى السمك نأكل بعضنا» وقد أدت هذه السياسة الوبيلة إلى مأساة كبرى بالنسبة للثورة، فقد أطاح مجلس القيادة برئيسه محمد نجيب، ثم مضى أعضاؤه يأكلون بعضهم بعضا، حتى انتهى الأمر بالقضاء على المجلس وانفراد جمال عبد الناصر بالسلطة وحده.

الحكم بالإعدام على المقدم حسنى الدمنهورى؟

كان لاعتقال هذا العدد الكبير من ضباط المدفعية ووضعهم فى السجن ردود أفعال بالغة الأثر سواء داخل مجلس القيادة ذاته أو فى صفوف الجيش أو بالوضع السياسى فى البلاد، ففى داخل مجلس القيادة استنكر المقدم يوسف صديق هذا التصرف وبادر بتقديم استقالته من المجلس، وبرغم محاولات محمد نجيب المتكررة معه للعدول عنها فإنه أصرّ عليها قائلا إنه لا يمكن أن يرتبط مع مجموعة لا يوافق على سياستها، وكانت هذه أول استقالة من مجلس القيادة، ولم يشأ المجلس أن يعلن عن استقالة يوسف صديق حتى لا يكتسب من ورائها أية شعبية، وفى نفس الوقت حرص أعضاؤه على إبعاده عن مصر حتى لا يسبب لهم وجوده أى متاعب؛ ولذا أجبروه على السفر إلى سويسرا فى مارس ١٩٥٣ بعد أن أمضى قبل ذلك بضعة أسابيع فى أسوان بعيداً عن القاهرة.

وكان رد الفعل بين ضباط المدفعية عنيفًا فقد اجتمع حوالى ٤٠٠ ضابط فى ميس المدفعية بمجرد أن بلغتهم أنباء الاعتقالات وأعلنوا أنهم سيعتصمون حتى يتم الإفراج عن زملائهم المعتقلين، وطلب عبد الناصر من اللواء محمد حسين مدير سلاح المدفعية التدخل بصفته مديرا للسلاح لفض الاعتصام ومطالبة الضباط بأن يسلكوا السلوك العسكرى السليم، ولكن الضباط ثاروا ضد مدير سلاحهم ولم يستجيبوا لكلامه، وهنا تدخل النقيب محمد أبو الفضل الجيزاوى أحد الضباط الأحرار بسلاح المدفعية وأخرج مسدسه وقال إن أى واحد يعمل ضد الثورة سوف يضربه بالرصاص.

ونظراً لأن النقيب الجيزاوى كان وثيق الصلة وقتئذ بالرائد كمال الدين حسين أحد ممثلى المدفعية الثلاثة فى مجلس القيادة لذا حاول الإساءة إلى سمعة زملائه المعتقلين والتشهير بهم حتى يفقدوا تأييد وعطف باقى ضباط المدفعية عليهم، وفى الوقت نفسه تخف نقمة الضباط على تصرفات مجلس

القيادة الذى أمر بوضع زملائهم فى السجن فوجه إليهم – وفقا لما ذكره رشاد مهنا – أغرب تهمة يمكن تصورها، فقال: إن هؤلاء الضباط أخذوا أربعة ملايين جنيه من الإنجليز نظير القيام بفتنه فى الجيش، وكانت التهمة – كما وصفها رشاد مهنا فى أحد الأحاديث التى نشرت له – تهمة ساذجة وبعيدة تماما عن السبب الحقيقى وهو رفض الدكتاتورية، والحكم بالدستور بدلا من الحكم بالسلاح، وقد اختتم رشاد مهنا حديثه عن هذا الموضوع قائلا: «إنى أسمى هذه الفترة من حكم مصر بفترة حكم الجهلة المراهقين، فهم جميعا جاءوا من فراغ ولذا لابد أن تكون نهايتهم إلى فراغ، وأكبر دليل على فساد كل ما حدث هو هزيمة ١٩٦٧».

ولكن ضباط المدفعية الثائرين لم يهدءوا إلا بعد أن تم اتفاقهم مع مدير سلاحهم اللواء محمد حسين على أن مجلس التحقيق والمجلس العسكرى الذى سيقدّم أمامهما الضباط المعتقلون يتم تشكيلهما من ضباط ونواب أحكام من سلاح المدفعية، وضمانا لهذا الاتفاق طلب الضباط أن يؤكد لهم ذلك جمال عبد الناصر شخصيًا، وحضر جمال عبد الناصر إلى الاجتماع الصاخب ووعد الضباط الحاضرين بإجابة مطلبهم وأن الضباط المعتقلين سوف تكفل لهم جميع الضمانات ليواجهوا محاكمة عادلة، وانصرف الضباط من الاجتماع بسلام دون أن يخامرهم شك فى أن عبد الناصر يمكن أن ينكث بالوعد الذى قطعه على نفسه علنا وعلى رؤوس الأشهاد، ولكن هذا الوعد لم يتم تنفيذه أبدا.

وقد اعترف النقيب الجيزاوى الذى لعب هذا الدور ضد زملائه المعتقلين لصالح مجلس القيادة بأن الوعد الذى قطعه عبد الناصر على نفسه لم يتحقق، وسجل فى أقواله التى نشرت بعد ذلك أن مجلس القيادة قام بأعمال التحقيق والقضاء معا – أو بمعنى آخر أصبح الخصم والحكم – وبذا اتضح للجميع أن وعد عبد الناصر للضباط الثائرين لم يكن إلا وسيلة لتخدير أعصابهم وحتى يفضّوا اعتصامهم الذى كان يهدد مجلس القيادة وقتئذ بأفدح الأخطار.

وأثار اعتقال ضباط المدفعية ووضعهم فى سجن الأجانب أحد ضباط المشاة الذين يتميزون بالجرأة وهو المقدم حسنى الدمنهورى، فذهب يوم ١٦ يناير إلى اللواء محمد إبراهيم رئيس أركان حرب الجيش وسأله عن سبب اعتقال الضباط فأجابه بأنه لا يدرى شيئا عن مثل هذه الأمور، ولما استنكر موقفه وعدم تدخله لحماية ضباطه قال له بصريح العبارة: «أنا طرطور»، وواصل حسنى الدمنهورى محاولاته فاتجه إلى معسكر سلاح الفرسان بكوبرى القبة ونظراً لأن شقيقه حسن الدمنهورى كان أحد الضباط الأحرار بسلاح الفرسان لذلك تمكن حسنى من إجراء اتصالاته مع بعض ضباط الفرسان بهدف إثارتهم كى يقوموا بالضغط على ضباط مجلس القيادة لإطلاق سراح الضباط المعتقلين.

وسرعان ما دفع حسنى الدمنهورى الثمن لهذا النشاط الذى قام به وهذه الاتصالات التى جرت مع ضباط الفرسان، وكان الثمن باهظا ورهيبا ولم يسبق لضابط فى الجيش أن تعرّض لمثله على أيدى زملائه منذ بدء إنشاء الجيش المصرى حتى ذلك الحين، وقد وصف المقدم حسنى الدمنهورى بنفسه الأحداث الرهيبة التى تعرض لها فقال:

«فى ليلة ١٧ يناير ١٩٥٣ فوجئت بحضور خمسة ضباط من زملائى فى الجيش إلى منزلى أثناء الليل وهم: أحمد أنور ومجدى حسنين وإبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ومحمد أبو نار، وكانوا يحملون المدافع الرشاشة وقاموا باعتقالى وذهبوا بى إلى معسكر قصر النيل (مكان فندق الهيلتون ومبنى الجامعة العربية حاليا) وهناك وجدت لجنة يرأسها عبد اللطيف البغدادى وأعضاؤها زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم، ووقف خلفى حرس كان يتكون من كمال رفعت وحسن التهامى ومحمد أبو نار وهم يحملون المسدسات، وأدار أعضاء اللجنة شريطا مسجلا بصوت الضابطين فؤاد الشاهد وصفى الدين حسين وهما يبلغان عنى، وفوجئت بهم

يخلعون علامات الرتبة وكأنهم يصدرون الحكم قبل التحقيق، وانطلق صلاح سالم يقذف فى وجهى كلمات بذيئة وتبادلنا السباب والاتهامات، ولكنى تعرضت لضرب شديد قاس من ضباط الحرس الثلاثة (كمال رفعت وحسن التهامى ومحمد أبو نار) من الرابعة صباحا حتى الرابعة مساء علاوة على بقائى طول هذه المدة بدون طعام أو شراب أو نوم، وبعد انتهاء التعذيب فى الرابعة مساء استؤنف التحقيق حتى السابعة مساء، وعقب انتهاء التحقيق بدأت محاكمتى أمام محكمة رأسها جمال عبد الناصر وحضرها أعضاء مجلس الثورة فيما عدا السادات ويوسف صديق وعبد المنعم أمين، وكان إبراهيم سامى جاد الحق نائب الأحكام يمثل الادعاء.

وقد بدأت المحاكمة فى الساعة السادسة صباحا وحاول صلاح سالم توجيه السباب إلىّ مرة أخرى ولكن عبد الناصر منعه، واستمرت المحاكمة حتى التاسعة صباحا ثم أدخلت غرفة جانبية لحقنى فيها البغدادى طالبا منى الاعتراف للتخفيف ولكنى رفضت، ونقلت بعد ذلك إلى سجن الأجانب، وفى صباح يوم ١٩ يناير تلى علي الحكم بالإعدام فى غرفة مأمور سجن الأجانب، ثم نقلت بعد ذلك إلى السجن الحربى حيث قيدت يداى ورجلاى بالحديد لمدة ثلاث ساعات ووضعوا لحراستى بالزنزانة ثلاثة جنود وعلى الباب ضابط صف ».

وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ ظهرت مانشيتات الصحف المصرية الرئيسية وهى تعلن « إعدام البكباشى حسنى الدمنهورى » ووزعت الصحف على الضباط المعتقلين فى سجن الأجانب فى قضية المدفعية لترويعهم وبث الذعر فى نفوسهم، فلقد علموا أن الدمنهورى قبض عليه وتم التحقيق معه وصدر عليه الحكم بالإعدام ونفذ فيه الحكم (وفقا لما ورد بالصحف) كل ذلك خلال ٤٨ ساعة فقط، فمن ذا الذى يمكنه أن يتمسك بمبادئه وكرامته أو يحتفظ بشجاعته من الضباط المعتقلين بعد معرفته لهذه المأساة الدامية؟

ولكن اللواء محمد نجيب لم يصدق على الحكم رغم إلحاح أعضاء

مجلس القيادة عليه وتحذيرهم له من خطر الانقلابات العسكرية، ولكنه أصرَّ على موقفه قائلا: «إني لا أريد أن أمضى فى طريق مفروش بدماء زملائى الضباط» وكان تعذيب حسنى الدمنهورى قد بلغ محمد نجيب عن طريق النقيب محمد رياض قائد حرسه عندما شاهد مصادفة الدمنهورى والضرب ينهال عليه والدماء تسيل منه أمام لجنة التحقيق (البغدادى وزكريا وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم) لحمله على الاعتراف بأنه كان يدبر مؤامرة ضد مجلس القيادة، وذكر محمد رياض لرئيسه أن الدمنهورى قد تحمل هذا التعذيب المروِّع بشجاعة كبيرة ورفض رغم قسوته الاعتراف بأنه كان يتآمر ضد الثورة.

وفى يوم ٣٠ مارس أجريت للدمنهورى عمليه جراحية عاجلة فقد كاد مصرانه الأعور ينفجر، وفى الأسبوع الأول من إبريل ١٩٥٤ وبعد انتصار مجلس الثورة على محمد نجيب فى الصراع المحتدم بينهما على السلطة خفف حكم الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، ونقل بعد ذلك إلى سجن الاستئناف حيث التقى هناك مع رشاد مهنا ومحمود رشيد وعبد العزيز الشال وصبرى الحكيم من الذين حكم عليهم فى قضية المدفعية، وقد تم الإفراج عن المقدم الدمنهورى فى ٦ أكتوبر ١٩٥٨ بعد أن أمضى بالسجن حوالى ست سنوات.

لقاءات ضباط مجلس القيادة مع ضباط المدفعية

كان معظم الضباط الأحرار بالمدفعية الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من رتبتى الملازم أول والنقيب، ولم يشترك فى تحركات المدفعية فى هذه الليلة أى ضباط من رتبة أعلى سوى أربعة ضباط على وجه التحديد هم المقدم عبد المنعم أمين الذى انضم إلى ثورة الجيش يوم ٢١ يوليو فقط، والمقدم مصطفى راغب والرائد كمال الدين حسين والرائد محمود ربيع عبد الغنى، ونظر لأن أعضاء مجلس القيادة كانوا حريصين على

إيجاد قواعد يرتكزون عليها داخل أسلحتهم لضمان تمتعهم بأسباب القوة والنفوذ داخل المجلس وحتى لا يفكر أحد فى التخلص منهم، لذا دأب معظمهم على دعوة الضباط الأحرار من أسلحتهم إلى اجتماعات شبه منتظمة لمناقشة المسائل الخاصة وللمحافظة على استمرار الروابط والصلات معهم، ولكن حداثة رتب الضباط الأحرار فى المدفعية لم تتح لهم الفرصة لتولى قيادات الوحدات الميدانية والمراكز الرئيسية بها، فقد أسندت وفقا للقواعد المتبعة إلى الضباط الأقدم منهم فى الرتبة.

وكان هذا الوضع هو السبب فى حرص ضباط مجلس القيادة على دعوة بعض هؤلاء القادة الذين توسموا فيهم الولاء لهم وكذا بعض الضباط الذين يتولون مراكز مهمة برغم أنهم ليسوا من الضباط الأحرار - إلى هذه الاجتماعات حتى يضمنوا وجود وحدات مقاتلة تحت الطلب لمؤازرتهم عند الحاجة إليهم، ورحّب هؤلاء القادة والضباط بالطبع بهذا الموضوع الذى كان يتيح لهم الفرصة لتوثيق صلاتهم بأصحاب القوة والنفوذ من ضباط مجلس القيادة مما يشد أزرهم فى قياداتهم ويقوى شخصياتهم أمام مرؤوسيهم من جهة، ويضمن لهم اجتناء المزايا والمطالب وقضاء مصالحهم الخاصة من جهة أخرى.

ونتيجة لذلك انضم إلى لقاءات الضباط الأحرار بالمدفعية ضباط من خارج التنظيم ومن الذين لم يشتركوا فى ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو من أمثال المقدم مصطفى توفيق والرواد حمزة أدهم وعاطف عبده سعد والسيد إبراهيم وأمين عمر ونصر الدين رياض طه وغيرهم، وتكونت بسبب هذه الاجتماعات مجموعات وشلل كانت كل منها على اتصال وثيق بأحد ممثلى المدفعية فى مجلس القيادة، وبخاصة كمال الدين حسين الذى كان شديد الحرص على توثيق صلاته بضباط المدفعية، وكان من أبرز الضباط الذين لعبوا دورا خطيرا فى قضية المدفعية من خارج تنظيم الضباط الأحرار الرائد حمزة أدهم أركان حرب اللواء الأول المضاد للطائرات، سواء كان ذلك فى المرحلة التى سبقت

اعتقال الضباط والتى كان خلالها أشبه بالدينامو لا يكف عن الحركة والنشاط وحضور الاجتماعات مع ضباط مجلس القيادة، والسفر إلى الإسكندرية لعقد الاجتماعات مع ضباط المدفعية بها للتمهيد لعملية إعفاء رشاد مهنا بناء على تكليف من كمال الدين حسين، ثم الذهاب إلى منزل رشاد مهنا بعد إعفائه من منصبه ضمن الضباط الذين كانوا يذهبون إليه بتكليف من القيادة لتصفية الجو بينه وبين عبد الناصر، أو كان ذلك فى المرحلة التى أعقبت اعتقال ضباط المدفعية ووضعهم فى الزنازين المنفردة بسجن الأجانب والتى تم فيها انهياره وفقد أعصابه واعترافه على زملائه مما جعل لجنة التحقيق برئاسة زكريا محيى الدين تعتبره شاهد ملك، وتستغله ليصبح شاهد الإثبات الأول ضد زملائه فى نظير إعفائه من العقوبة التى ستوقع عليه.

وكان ضباط المدفعية الذين توثقت صلاتهم بممثلى سلاحهم فى مجلس القيادة يعقدون اجتماعات شبه منتظمة فى بيوت بعضهم وبخاصة فى بيت النقيب محسن عبد الخالق، وكان يحضر هذه الاجتماعات عادة عبد المنعم أمين وكمال الدين حسين، ونظرا لأهمية مجموعة ضباط الأحرار بالمدفعية بالنسبة لمجلس القيادة فقد كان جمال عبد الناصر يحضر بنفسه بعض هذه اللقاءات، وكان ضباط المدفعية خلال هذه الاجتماعات يبدون آراءهم بصراحة زائدة فى كثير من المسائل العامة التى كانت تهم الرأى العام سواء داخل الجيش أو خارجه، ويوجهون نقدهم اللاذع للتصرفات الشخصية لبعض ضباط مجلس القيادة مما كان يسبب فى بعض الأحيان حرجا شديدا لضباط المجلس الذين كانوا يحضرون معهم.

وبعد أن تعددت اللقاءات فى بيوت الضباط تم الاتفاق مع ضباط مجلس القيادة على نقل مقر هذه الاجتماعات من البيوت إلى مقر القيادة العامة بثكنات قصر النيل، وأن يكون موعدها هو يوم الأربعاء من كل أسبوع، وكانت علاقة النقيب محسن عبد الخالق بجمال عبد الناصر قوية ووثيقة فقد

كان عبد الناصر معجباً بشخصية محسن عبد الخالق برغم حداثة رتبته، ولذا حضر عبد الناصر اجتماعا مهما فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٥٢ فى منزل محسن عبد الخالق مع مجموعة صغيرة من الضباط وبقى معهم طول اليوم وتناولوا جميعا الغداء فى بيت محسن، وأخبر حمزة أدهم عبد الناصر بما تكتبه الصحف الأجنبية عن انحرافات ضباط مجلس القيادة وما ترويه عن سلوكهم وتصرفاتهم الشخصية المعيبة، وقال له محسن عبد الخالق إنه إذا كان يخجل من اتخاذ إجراءات حاسمة مع ضباط المجلس الذين يستغلون نفوذهم وسلطانهم فإن ضباط المدفعية على استعداد لتنفيذ أى إجراءات يأمر بها ضدهم، وقال لهم عبد الناصر: «أعطونى مهلة ١٥ يوما فقط لأنهى هذا الموضوع بالطريقة التى أراها وأنا حصفيهم، وأنا عارف كل واحد منهم أكثر منكم وأنا بالطبع الذى أوجه كل اجتماع وكلهم يوافقوننى على رأيى ولكن بعد ما نخرج من الاجتماع كل واحد يلبس ثوبا آخر، وأول واحد سأتخلص منه هو عبد المنعم أمين وبعده أنور السادات، وموعدى معكم فى أول يناير ٥٣ ولن يكون فى مجلس القيادة سوى خمسة على الأكثر».

وبرغم هذه الصلات الوثيقة بين عبد الناصر وضباط المدفعية فإن عبد الناصر لم ينجز وعده بتصفية بعض أعضاء مجلس القيادة فى أول يناير ١٩٥٣، وبدلا من ذلك أمر باعتقال ٣٥ ضابطا من سلاح المدفعية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ كان بعضهم يعتبر من أقرب المقربين إليه.

ولا شك فى أن قضية المدفعية تعد من أخطر القضايا السياسية التى جرت وقائعها فى عهد الثورة، فطوال السنوات الأربع من الثورة وهى الفترة التى حفلت بالصراعات وأحداث الصدام والانقسامات والتى انتهت بتولى جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ لم يحدث أن قبض فى وقت واحد على مثل هذا العدد من الضباط (٣٥ ضابطا) كان معظمهم من الضباط الأحرار، وكانوا ينتمون إلى أحد أسلحة الجيش الرئيسية وهو

سلاح المدفعية حيث تم وضعهم فى سجن الأجانب، كما أن اقتران القضية باسم العقيد رشاد مهنا الوصى السابق على العرش والذى قبض عليه مع هذه المجموعة من الضباط فى نفس الليلة وأودع معهم السجن على اعتبار أنه العقل المفكر والرأس المدبر للمؤامرة الكبرى التى كانت تستهدف – كما ورد فى أثناء المحاكمة – استخدام القوة والقبض على ضباط مجلس القيادة قد أضاف إلى هذه القضية أبعادا جديدة، نظرا لما كان يتمتع به رشاد مهنا من شعبية كبيرة فى الجيش وبخاصة فى سلاح المدفعية، وبرغم أهمية هذه القضية وتأثيرها البالغ على الأوضاع فى مجلس القيادة وعلى مجرى الأحداث السياسية فى مصر فإنها لم تحظ بالقدر الكافى من عناية المؤرخين والباحثين.

وللحقيقة والتاريخ لم يحدث أن تكونت داخل أى سلاح من أسلحة الجيش عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجموعة متكتلة مترابطة من الضباط الشبان كان معظمهم من الضباط الأحرار كان لها دور معروف فى العمل السياسى، وتأثير كبير على مجلس القيادة مثل المجموعتين اللتين تشكلتا فى كل من سلاح المدفعية وسلاح الفرسان (المدرعات)، ونظرا لما كانت تشكله هاتان المجموعتان من تهديد وخطورة لأعضاء مجلس القيادة لذا بادروا بالتخلص منهما بمجرد أن سنحت لهم الفرصة لذلك.

وكانت عملية الاعتقالات التى جرت ليلة ١٥/١٦ يناير ١٩٥٣ هى الفرصة التى سنحت للخلاص من رشاد مهنا ومن مجموعة ضباط المدفعية فى وقت واحد، وكان وجود رشاد مهنا بالقاهرة بعد إعفائه من منصبه وعلى مقربة من ضباط المدفعية الذى يتمتع رشاد بشعبية كبيرة بينهم يشكل بالنسبة لضباط مجلس القيادة خطرا داهما وتهديدا مستمرا – برغم أنه أصبح محدد الإقامة فى منزله ومجردا من جميع السلطات – كما أن ضباط القيادة قد ضاقوا ذرعا بنشاط هذه المجموعة المشاكسة من ضباط المدفعية الشبان الذين كانوا يتميزون بالجرأة والاندفاع والذين دأبوا على توجيه الانتقادات

اللاذعة ضد بعض أعضاء مجلس القيادة على تصرفاتهم المنحرفة فى صراحة موجعة، والذين أصبحوا لا يكفون عن المطالبة بوضع الضوابط والضمانات لمنع مجلس القيادة من فرض سلطته المطلقة على الحكم فى مصر، ووصل بهم الأمر فى اجتماعاتهم السرية الأخيرة إلى حد التفكير فى استخدام القوة ضد أعضاء مجلس القيادة لتنفيذ مقترحاتهم، مما أثار الخوف والقلق فى نفوس ضباط القيادة بعد أن وصلتهم هذه الأنباء المزعجة عن طريق أحد عملائهم الذى دسوه بين ضباط هذه المجموعة، وقد عبر أحد أعضاء مجلس القيادة وقتئذ وهو أنور السادات عن حقيقة مشاعر ضباط المجلس فى هذه الآونة فقال بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية للسفير عيسى سراج الدين أحد ضباط المدفعية الذين اعتقلوا فى هذه القضية: «كان يوم اعتقال ضباط المدفعية هو أول يوم ينام فيه ضباط القيادة باطمئنان».

وبعد عام واحد فقط من اعتقال ضباط المدفعية وعقب أحداث أزمتى فبراير ومارس ١٩٥٤ التى بلغ خلالها الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ذروته، وعقب انتصار جمال عبد الناصر وتجريد محمد نجيب من سلطاته حلت الفرصة المواتية أمام مجلس القيادة فسدد إلى مجموعة ضباط الفرسان ضربته القاضية، وتم التخلص من هؤلاء الضباط عن طريق وضع بعضهم فى السجن وإبعاد البعض الآخر عن سلاح الفرسان، بينما تم تعيين مجموعة منهم فى وظائف مدنية.

وعقب نجاح مجلس القيادة فى الإطاحة بمعظم الضباط الأحرار الشبان فى سلاحى المدفعية والفرسان، وهم طائفة من أشجع الضباط الذين قامت على أكتافهم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اختفت من الميدان مجموعة كبيرة من العناصر الثورية الحقيقية، وأصبح الميدان خاليا أمام العناصر الانتهازية التى ارتبطت مصالح أفرادها بالنظام والتى وجهتها أطماعها تلقائيا للالتفاف حول أقوى شخصيتين فى مجلس القيادة وقتئذ، وهما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم

عامر بهدف اجتناء المغانم واقتطاف الثمار، وقد أطلق على هذه العناصر الانتهازية تارة اسم جماعة المنتفعين بالثورة، وتارة أخرى اسم مراكز القوى، وقد لعبت هذه العناصر دوراً خطيراً فى الحياة السياسية المصرية وتقلد بعضهم أكبر مناصب الدولة، وكان لهم تأثير كبير فى إذكاء ذلك الصراع المرير على السلطة الذى نشب بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وهو الصراع الذى لم تتوقف ضراوته إلا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ حينما خلا الجو للجماعة الملتفة حول عبد الناصر لكى يضعوا أعوان عبد الحكيم عامر فى السجن ولكنهم لم يهنأوا طويلا بانتصارهم، فقد وجّه السادات الذى خلف عبد الناصر ضربته إليهم فى ١٥ مايو ١٩٧١ وتمكن من وضع أعوان عبد الناصر فى السجن أيضا وطويت بذلك صفحة مراكز القوى فى مصر ولكن إلى حين.

ما هو المقصود بعودة الجيش إلى ثكناته؟

كان المتوقع بعد نجاح ثورة الجيش وإرغام الملك السابق فاروق على مغادرة البلاد فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وإعلان القائد العام للقوات المسلحة اللواء محمد نجيب عن فترة انتقال لمدة ستة شهور تعود بعدها الحياة الديمقراطية السلمية إلى مصر أن يعود الجيش إلى ثكناته وأن يمتنع العسكريون عن التدخل فى السياسة، ولم تكن المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته التى بدأت تتردد عبارتها على ألسنة الكثيرين من المصريين فى هذا الوقت تعنى أن تعود الوحدات العسكرية التى خرجت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحت قيادة الضباط الأحرار إلى معسكراتها وثكناتها، فإن هذا الأمر قد تم بالفعل بعد أيام قلائل فقط من رحيل الملك واستقرار الأمر لمجلس القيادة، وخلت شوارع وميادين القاهرة والإسكندرية من أية قوات عسكرية فيما عدا وحدات الطوارئ التى عادت إلى أماكن تجمعها وفقا للنظام الذى كان متبعا قبل ثورة الجيش.

ولكن القصد الحقيقى من هذا المطلب كان يعنى عدم اشتغال ضباط الجيش بأعمال سياسية أو القيام بأى نشاط فى المجال المدنى وهم يرتدون

ملابسهم العسكرية، ولم يكن فى الإمكان بالطبع مطالبة ضباط القيادة بترك زمام السلطة فى هذا الوقت والعودة إلى أعمالهم السابقة فى وحداتهم، فقد كان من اللازم إعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر خلال فترة الانتقال وإلى حين إجراء الانتخابات التى حددمجلس القيادة شهر فبراير ١٩٥٣ موعدا لإجرائها، وكان من المنتظر أن ينتخب الشعب ممثليه الحقيقيين فى البرلمان تمهيدا لتشكيل الحكومة الجديدة التى يريدها الشعب، وبذا يتحقق المبدأ السادس من مبادئ الثورة، وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد، ولكن الاشتغال بالسياسية لم يعد مقصورا على أعضاء مجلس القيادة، فقد تفتحت شهية الكثير من الضباط للاشتغال فى المجالات المدنية، وساعدهم على ذلك القرار الذى أصدره مجلس القيادة بتكليف أعضائه بالإشراف على الوزارات ومن ثم أصبح كل عضو فى المجلس مسئولا عن إحدى الوزارات، وكان من الطبيعى أن يستعين هذا العضو بمجموعة من الضباط الملتفين حوله كى تتم له السيطرة على مجريات الأمور داخل الوزارة التي يشرف عليها، واتخذ هؤلاء مكاتب لهم داخل الوزارات لإحكام رقابتهم على الموظفين.

وأدى هذا النظام إلى عيبين خطيرين أولهما تسلل عدد كبير من الضباط من معسكراتهم للعمل فى الوزارات والمصالح، وهم الذين كان يطلق عليهم فى ذلك الوقت اسم مندوبى القيادة، مما أخل بالانضباط داخل الجيش، وثانيهما ظهور الازدواجية فى السلطة إذ إن سلطة الوزير وكبار معاونيه قامت إلى جوارها سلطة أخرى داخل الوزارة أقوى منها نفوذا وأشد خطرا وهى سلطة عضو مجلس القيادة الذى يشرف على الوزارة وطاقم الضباط التابع له بداخلها.

وازدادت خطورة اشتغال الضباط بالسياسة عقب ميلاد هيئة التحرير التى أعلن عن تكوينها يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ بعد أسبوع واحد فقط من صدور قرار حل الأحزاب، وقد قام بالإشراف على هيئة التحرير ضابطان هما الرائدان إبراهيم الطحاوى وأحمد عبد الله طعيمة، وافتتح مقرها الرئيسى فى ثكنات الحرس الملكى السابقة بميدان عابدين (مبنى محافظة القاهرة حاليا)،

واجتذبت هيئة التحرير التى تكونت لتكون هى حزب الثورة عددا لا يستهان به من ضباط الجيش وأصبحت مهمتهم بصفة رسمية هى الاشتغال بالسياسة.

وعلى الرغم من هذه الحقائق فقد أدلى كمال الدين حسين الذى كان عضوا فى مجلس القيادة بحديث إلى مجلة أكتوبر نشر فى العدد الصادر فى ١٩ يوليو ١٩٨٧ قال فيه ما يلى: «نحن اتفقنا من أول يوم على أن نفصل أنفسنا عن الأسلحة لماذا؟ لو تمسك كل شخص بسلاحه وأصبح يمثل قوة .. لو حدث خلاف فى الجيش يستطيع أن يستخدم سلاحه بقوة فى مواجهة الوحدة التى اختلفت معه ومعنى ذلك أن الأسلحة ستنقسم على بعضها، والحقيقة أنه كان لدينا بعد نظر منذ البداية ولهذا تركنا قيادة ا لجيش لعبد الحكيم عامر بصرف النظر عن قدراته بعد ذلك من أجل وحدة الجيش، ومنعنا اتصالنا بالضباط حتى لا تقوم الثورة على بعضها، كنا نحاول أن نبتعد عن الجيش ولكن البعض كان يتدخل ومنهم محسن عبد الخالق وكان صفراويا وله طموحا ت خاصة جداً».

ولا شك فى أن صياغة العبارات السابقة بهذه الطريقة يوحى للقارئ أن اتفاق ضباط مجلس القيادة من أول يوم – أى بعد نجاح ثورة الجيش مباشرة عقب رحيل الملك السابق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ثم تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة الذى تم فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ بعد إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى قد حدثا فى توقيت واحد، بينما هناك فترة زمنية تفصلهما قدرها قرابة عام كامل، وخلال هذا العام لم يفصل ضباط القيادة أنفسهم عن الأسلحة كما ذكر كمال حسين فى حديثه بل إن العكس هو الصحيح، فقد اشتد التصاقهم بأسلحتهم وتكثفت اتصالاتهم بمجموعات الضباط الأحرار وغيرهم من الضباط فى أسلحتهم بصورة زائدة عن الحد بحجة تأمين الثورة، بينما كان الهدف الحقيقى الذى يتوخونه هو تدعيم مراكزهم الشخصية فى مجلس القيادة للحصول على القوة والنفوذ من جهة، وحتى لا يجرؤ أحد

على التخلص منهم من جهة أخرى، ولهذا السبب كان أحد أهداف عبد الناصر الرئيسية من تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة هو أن يضع حدا لتلك الاتصالات الخطرة التى لم تنقطع بين ضباط مجلس القيادة ومجموعات الضباط الملتفة حولهم من أسلحتهم والتى كانت تهدد الانضباط فى الجيش بأفدح الأخطار، وكانت تهدد فى الوقت نفسه مشروعات عبد الناصر المستقبلية فى الانفراد بالسلطة والتخلص من مجلس القيادة، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ عندما تولى رئاسة الجمهورية وحلّ مجلس قيادة الثورة.

من المسئول الحقيقى عن الزج بضباط المدفعية فى السياسة؟

بعد الاطلاع على قضية المدفعية وبعد قراءة أقوال المتهمين والشهود فيها بدقة وتمعن فإننى أقول للأخ كمال الدين حسين إنه مع الأسف لم يتبع على الإطلاق الحكمة البليغة التى ساقها فى حديثه سالف الذكر، وهى اتفاق ضباط القيادة على فصل أنفسهم عن أسلحتهم منذ اليوم الأول حتى لا تنقسم الأسلحة على بعضها، فهو لم يعمل عكس هذه العبارة فحسب، بل كانت اتصالاته المستمرة واجتماعاته المنتظمة مع مجموعة الضباط الأحرار بسلاح المدفعية عقب نجاح الثورة هى العامل الأساسى فى الزج بهذه المجموعة المتميزة من ضباط المدفعية الشبان إلى خضم السياسة الوخيم العواقب والملىء بالعواصف و الأنواء، ونتيجة لذلك النشاط استمر أفراد هذه المجموعة فى اندفاعهم وراء تيار السياسة حتى جرفهم فى النهاية ووجدوا أنفسهم فجأة وبدون سابق إنذار فى زنازين انفرادية بسجن الأجانب، ويشترك مع الرائد كمال الدين حسين فى هذه المسئولية زميله فى مجلس القيادة وقتئذ المقدم جمال عبد الناصر، فهو قد لعب هو الآخر دورا رئيسيًّا فى تشجيع هذه المجموعة من الضباط على المضى فى العمل السياسى.

ويتضح من الأقوال التى سجلت فى هذه القضية أن كمال الدين حسين

كان من أشد ضباط مجلس القيادة حرصا على الحفاظ على صلاته الوثيقة بالضباط الأحرار بسلاح المدفعية، وقد ساعده على تركيز اتصالاته أن زميليه في مجلس القيادة من سلاح المدفعية وهما المقدم عبد المنعم أمين والرائد صلاح سالم لم يكن لديهما نفس الاهتمام الذى كان لدى كمال الدين حسين بالنسبة لاتصالاته مع ضباط سلاحه، وفضلا عن ذلك كانت أصوات بعض ضباط مجموعة المدفعية قد ارتفعت خلال الاجتماعات لتنتقد علانية بعض تصرفات وانحرافات نسبوها إلى عبد المنعم أمين وصلاح سالم، مما لم يشجعهما بالطبع على حضور الاجتماعات مع الضباط بصفة منتظمة مثل كمال الدين حسين.

وتحقيقًا للارتباط الوثيق بين كمال الدين حسين ومجموعة الضباط الأحرار بسلاح المدفعية بدأت الاجتماعات تنعقد بصفة سرية في بيوت بعض الضباط ومن بينها بيت كمال الدين حسين نفسه، وبعد عقد عدة اجتماعات في البيوت تم الاتفاق على نقل هذه الاجتماعات إلى مقر القيادة بثكنات قصر النيل (مقر فندق هيلتون والحزب الوطني والجامعة العربية حاليا) وأن يكون انعقادها بصفة منتظمة يوم الأربعاء من كل أسبوع.

ونظرا لحرص كمال الدين حسين على أن تكون المجموعة التي يرتكز عليها في سلاح المدفعية قوية ومؤثرة ولها ثقلها تحسبا للطوارئ، لذا قام منذ البداية بتوسيع مجموعة الضباط الأحرار الذين يجتمع بهم بأن ضم إليهم عددا آخر من الضباط الذين لم يكونوا ضمن التنظيم من قبل ولم يشتركوا في ثورة الجيش، وكان ضم بعضهم يرجع إلى المراكز المهمة التي أصبحوا يتولونها في قيادات المدفعية، بينما يرجع ضم البعض الآخر إلى براعتهم في النفاق وفي فن إظهار الولاء التام للثورة ولممثليهم في مجلس القيادة والاستعداد الكامل لمساندتهم وتلبية رغباتهم وتنفيذ تعليماتهم. ونتيجة للسياسة التي اتبعها كمال الدين حسين في توسيع مجموعة الضباط الذين

يحضرون الاجتماعات زاد بالتالى عدد الضباط الذين يشتغلون بأعمال سياسية فى سلاح المدفعية بعد أن كان مقصوراً فى بادئ الأمر على عدد محدود من الضباط الأحرار.

وجرى ذلك التوسع فى حجم مجموعة الضباط على حساب الانضباط وعلى حساب التدريب، فإن الضباط الذين يجتمعون مع ضباط من مجلس القيادة فى اجتماعات سرية تناقش فيها أخطر المواضيع السياسية ويكلفون ببعض المهام الحساسة، لابد أن يقل اهتمامهم بأعمالهم العسكرية الأصلية فى وحداتهم سواء من ناحية الالتزام بالنظام الشاق أو حضور طوابير التدريب المرهقة، فإن هذه الأمور ستغدو أعمالا ثانوية من وجهة نظرهم بالنسبة للعمل الكبير المريح الذى أصبحوا يمارسونه فى المجال السياسى، وبرغم ذلك شعر بعض هؤلاء الضباط بعد حضور عدة لقاءات فى القيادة أن معظمها غير ذات قيمة أو فائدة، وأن المناقشات لا تتناول الشئون العسكرية أو الوسائل العملية لتكوين جيش قوى برغم أن ذلك هو أحد المبادئ الستة التى أعلنتها الثورة، بل كانت المناقشات تتطرق فى أحيان كثيرة إلى مواضيع تافهة وكان معظمها بعيداً عن اهتمامات الضباط، وقد ورد فى أقوال لمحسن عبد الخالق أحد زعماء هذه المجموعة أن اجتماعا من هذه الاجتماعات الذى كان يرأسه صلاح سالم خصص لمناقشة أزمة الطماطم والبحث عن القوى السياسية التى وراء هذه الأزمة.

وكان كمال الدين حسين يبذل جهدا دائبا فى البحث عن الوسائل التى يمكنه عن طريقها إحكام سيطرته على سلاح المدفعية، وقد وصل به الأمر إلى التفكير فى مشروع يدعو إلى الدهشة والاستغراب وهو إنشاء تنظيم سرى جديد للضباط الأحرار داخل سلاح المدفعية، وعلى الرغم من أن نجا ح الثورة كان يعنى فى حد ذاته انتهاء جميع التنظيمات السرية للضباط الأحرار داخل أسلحة الجيش، لذا فإن التفكير فى إنشاء تنظيم سرى جديد داخل المدفعية كان أمرا يتنافى مع العقل والمنطق.

ولولا أن هذا الاقتراح من كمال الدين حسين ثابت فى الأقوال المسجلة

بالتحقيق لما صدقنا حدوثه مطلقًا، فلقد ورد فى أقوال الرائد حمزة أدهم الذى اعتبر شاهد الملك فى القضية ما يلى بالحرف الواحد: «فوجئت بالنقيب محسن عبد الخالق يتصل بى ويطلب منى أن نكوّن سلسلة جديدة من الضباط الأحرار داخل السلاح، ولأننى كنت أثق فيه وأعرف صلته بكمال الدين حسين لذلك قلت له مفيش مانع وفى مساء أحد الأيام حدث اجتماع فى رئاسة اللواء (المقصود هو اللواء الأول المضاد للطائرات الذى كان حمزة أدهم يعمل رئيسا لأركانه) أنا ومحسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وأحمد كامل ومصطفى فهمى عبد المحسن وجلسنا حتى الثانية صباحا، كنا نوضّب الأسماء والكشوفات الخاصة بالتنظيم الجديد للضباط الأحرار، ودارت مناقشات بينى وبين محسن عن الداعى لاستمرار الضباط الأحرار، وقال لى محسن إن كمال الدين حسين هو الذى كلفه بهذا، ولمدة طويلة لم يتصل بى محسن أو أحد الإخوان الذين حضروا وأنا من ناحيتى لم أكن أؤمن بفكرة الضباط الأحرار هذه، وعلى ذلك لم أحاول الاتصال بهم، ولكن فى أحد الأيام اتصل بى محسن وقال لى: عايزك تعدّى علىّ فى موضوع هام.. وتوجهت إليه بعد أن سألت عن مكتبه.. وكانت المرة الأولى التى أزوره فيها فى مكتبه بالمجمّع (مبنى المجمع بميدان التحرير) وهناك وجدت فتح الله رفعت معه.. وأفهمونى أن كمال حسين لم يوافق على الأسماء التى قدمت له (أسماء التنظيم الجديد للضباط الأحرار) وأن له رأيا خاصا فى هذه الأسماء وكان فتح الله ناقما على هذا التصرف، وكان هو ومحسن يقولان إنهما أعلم بضباط المدفعية ونفسيتهم ويعرفان من هو موضع الثقة منهم أكثر من أى واحد آخر، وذكرا لى بعض الأسماء وقالا إن كمال حسين أمر بإحضارهم» وبالإضافة إلى أقوال حمزة أدهم فقد ورد هذا الموضوع أيضا فى أقوال أحمد كامل أحد الضباط الأحرار بالمدفعية فقد قال فى التحقيق: «اقترح كمال الدين حسين عمل تنظيم للضباط الأحرار داخل الوحدات المختلفة بما فيها وحدات المدفعية لضمان استمرار نجاح الثورة».

ولم يستطع كمال الدين حسين المحافظة على استمرار اتصالاته وحده بضباط المدفعية، فقد بدأت مجموعة مصغرة من الضباط تفضل الاجتماع مباشرة بعبد الناصر باعتباره صاحب النفوذ الأقوى فى مجلس القيادة والذى يمكن خلال الاجتماع معه بحث أمور أشد أهمية وأكثر خطورة من تلك التى يتناقشون فيها مع كمال الدين حسين، وقد ورد فى أقوال لأحمد كامل ما يلى: «كنا نكتفى باجتماع مصغر مع عبد الناصر وكان يحضره محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وأحمد كامل ومصطفى فهمى عبد المحسن ونناقشه حول ما يدور على ألسنة الضباط»، ولم يجد عبد الناصر بأسا فى توثيق صلاته المباشرة مع هذه المجموعة المصغرة من ضباط المدفعية التى كان يعلم قوة تأثيرها على باقى الضباط، فقد كان من مصلحته أن يحصل على ركائز قوية فى الأسلحة وبخاصة فى الأسلحة المقاتلة مثل سلاح المدفعية بدون الحاجة إلى وسطاء، وما يؤيد ذلك أن عبد الناصر أمضى نهارا كاملا فى بيت محسن عبد الخالق فى أحد أيام الجمع خلال شهر ديسمبر ١٩٥٢ وكان حاضراً خلال هذه الزيارة الرائد حمزة أدهم، وأمضى عبد الناصر اليوم على سجيته فارتدى بيجامة أحضرها له محسن وتناول طعام الغداء مع محسن وحمزة وأخذ يتبادل معهما الحديث ببساطة ودون حرج، فبينما حدثاه هما عما يسمعانه عن انحرافات بعض ضباط القيادة وضرورة وضع حد لها أخذ هو يشكو لهما ما يعانيه من متاعب من زملائه أعضاء المجلس ويصارحهما بالخطة التى اعتزم تنفيذها للتخلص من بعضهم فى أقرب فرصة، وعندما انتهت الزيارة ونزل محسن مع عبد الناصر لتوصيله إلى سيارته استطاع خلال هذه الفترة القصيرة أن يقنعه بحل أزمة رشاد مهنا باقتراح تعيينه سفيراً لمصر فى الهند أو الباكستان وكانت الزيارة بهذا الشكل تعتبر أكثر من ودية.

وكان من الطبيعى أن يشعر الضباط الذين تزعموا المجموعة بمقدار ما أصبحوا يتمتعون به من قوة ونفوذ بعد اجتماعاتهم المنتظمة مع كمال حسين وبعد لقاءاتهم المهمة مع عبد الناصر وبعد أن شعروا أن انتقاداتهم التى

وجهوها إلى بعض ضباط القيادة قد هزّت مراكز هؤلاء هزا عنيفًا، فى الوقت الذى كانت لديهم فيه حرية العمل بلا قيود خارج وحداتهم وترك المجال أمامهم واسعا لعقد اجتماعاتهم السرية مع باقى أعضاء المجموعة، وكان الشعور الذى تملكهم بقوتهم وبثقتهم فى أنفسهم بهذه الدرجة التى زادت على الحد هو بداية النهاية بالنسبة لهم، وهو بدء انزلاقهم فى الواقع إلى الطريق الخطر الذى ساروا فيه وقادهم فى آخر الأمر إلى مخاطر التفكير فى استخدام القوة لتنفيذ مقترحاتهم الإصلاحية بعد أن أدركهم اليأس من إمكان تنفيذها عن طريق النقاش والحوار، وهو الأمر الذى حمل مجلس القيادة على إصدار الأمر باعتقالهم ليلة ١٥ / ١٦ يناير ١٩٥٣ درءا لخطرهم وحتى لا ينتقلوا من مرحلة التفكير فى استخدام القوة إلى مرحلة التنفيذ الفعلى لها، ولا شك فى أن كمال الدين حسين وعبد الناصر يتحملان جانبا كبيراً من المسئولية فيما جرى لهذه المجموعة من الضباط بسبب تشجيعهما لهم منذ البداية على الاشتغال بالعمل السياسى، وليس أدل على ذلك من أن جمال سالم أثناء محاكمة محسن عبد الخالق وجه إليه سؤالا كان له مغزاه عندما سأله: «هوه جمال عبد الناصر كان معاكم؟»

لماذا ساءت العلاقات بين ضباط المدفعية ومجلس القيادة؟

كانت العلاقات بين ضباط مجموعة المدفعية وأعضاء مجلس القيادة يشوبها نوع من الحساسية والشك، إذ إن الكثيرين من الضباط الأحرار وبخاصة فى سلاح المدفعية لم يكونوا مقتنعين بالطريقة التى تم بها تشكيل مجلس القيادة، فقد جرى ذلك الأمر فى الخفاء وبدون الرجوع إلى قواعد الضباط الأحرار فى أسلحة الجيش لاختيار ممثليهم فى المجلس، وكان البعض يرى أن الأدوار التى قاموا بها ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت أهم بكثير فى إنجاح ثورة الجيش من الأدوار التى قام بها أعضاء مجلس القيادة الذين كان معظمهم بعيدا عن مسرح الأحداث فى تلك الليلة، إما بسبب وجودهم فى أماكن بعيدة عن القاهرة مثل جمال سالم فى العريش وصلاح سالم فى رفح، أو

بحكم أن ظروفهم لم تكن تسمح لهم بالاشتراك فى تحركات الوحدات مثل جمال عبد الناصر الذى كان يعمل مدرسا بكلية أركان الحرب وعبد الحكيم عامر الذى كان فى إجازة ميدان ومقر عمله فى رئاسة الفرقة الأولى المشاة فى رفح، ومثل الضابطين الطيارين عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم نظرا لأن سلاح الطيران لم يكن له دور فى الثورة سوى فى الصباح.

وكان أنور السادات من الحرص والحذر بحيث ذهب مع أسرته فى تلك الليلة عقب وصوله من رفح إلى سينما الروضة التى كانت تعرض ثلاثة أفلام سينمائية كل ليلة لا تنتهى قبل الواحدة والنصف صباحا، ولقد أدهشتنى الفقرة التى وردت فى الحديث الذى أدلى به حسن إبراهيم الذى كان عضوا فى مجلس القيادة للأستاذ محمود فوزى والذى نشر بمجلة أكتوبر فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ والتى تتعلق بواقعة ذهاب السادات إلى السينما، وكان من ضمنها: «أما عن موضوع السينما والخناقة ومحضر الشرطة فأقول لك .. لماذا تتصورون أن كل الناس ملائكة؟ كونه أراد أن يؤمن نفسه هذا موضوع لا نعيبه عليه .. ما العيب فى أن يجهز السادات لنفسه أدلة لا تدينه إذا ما فشلت الثورة؟ أنا شخصيا أدافع عنه وأقول لك إن السادات راح السينما ليلة الثورة علشان يريح أعصابه». وليس لدىّ من تعليق سوى أن أسأل الأخ حسن إبراهيم عما كان سيصبح عليه الحال لو سلك الضباط الأحرار فى تلك الليلة مسلك السادات واهتم كل منهم بتأمين نفسه وذهب إلى مكان عام وافتعل مشاجرة وحررّ محضرا بالشرطة ليجهز الأدلة التى لا تدينه إذا ما فشلت الثورة، كيف كان فى الإمكان القيام بثورة الجيش فى تلك الليلة إذا كان الضباط الأحرار سيكون معظمهم فى ساعة الصفر فى دور السينما أو الملاهى لإراحة أعصابهم أو فى أقسام الشرطة لتحرير المحاضر التى تثبت براءتهم.

إنّ الضباط الأحرار الشبان خرجوا تلك الليلة على رأس وحداتهم وهم يعلمون أن فرصة النجاح لا تتعدى ٢٠٪ ولكن إيمانهم بواجبهم فى تخليص

وطنهم من الطغيان والفساد وأعوان الاستعمار جعلهم لا يفكرون -مثل ما فعل بعض أعضاء مجلس القيادة - فى تأمين أنفسهم أو التفكير فى مصيرهم ومصير عائلاتهم إذا ما فشلت الثورة. وللحقيقة والتاريخ فإن ضابطين فقط من أعضاء مجلس القيادة لتنظيم الضباط الأحرار - وهى التى أطلق عليها رسميا بعد صدور الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ اسم مجلس قيادة الثورة - اشتركا اشتراكا فعليا فى التحركات مع وحداتهم ليلة ٢٣ يوليو، وهما الرائدان كمال الدين حسين من سلاح المدفعية وخالد محيى الدين من سلاح الفرسان.

وفى سبيل تصحيح أوضاع مجلس القيادة تقدمت مجموعة ضباط المدفعية باقتراح أن تكون عضوية المجلس بالانتخاب حتى يكون تمثيل أعضاء المجلس لأسلحتهم نابعا من إرادة ضباط هذه الأسلحة، وعندما نقل محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت هذا الاقتراح إلى كمال الدين حسين ثار غاضبا وقال لهما: إنهما لا يمثلان رأى ضباط المدفعية، وعندما عرض عبد الناصر الاقتراح على مجلس القيادة - كنوع من الاختبار - قابله جميع الأعضاء بالرفض البات فيما عدا يوسف صديق الذى أبدى استعداده للتنحى عن عضوية المجلس فى حالة عدم انتخابه بواسطة ضباط سلاحه.

كيف تورطت مجموعة ضباط المدفعية فى الشئون السياسية؟

كان الوضع السياسى فى مصر عقب نجاح ثورة الجيش يتسم بالغرابة وتضارب الاختصاصات، فقد كان مجلس الوصاية يتولى سلطة السيادة، بينما يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية بالإضافة إلى السلطة التشريعية التى كانت مسندة إليه بصفة مؤقتة نظرا لغياب البرلمان (مجلسى النواب والشيوخ)، وفى نفس الوقت كان مجلس القيادة هو صاحب السلطة الفعلية فى البلاد وهو الموجّه الحقيقى لجميع القرارات التنفيذية والتشريعية المهمة التى يصدرها مجلس الوزراء دون أن يكون لمجلس القيادة أية صفة دستورية كى يمارس هذه السلطات، وكانت القرارات المصيرية الحيوية التى تتعلق

بالدستور والأحزاب بل وبمجلس الوصاية ذاته يوقعها اللواء محمد نجيب لا بصفته رئيسا للوزراء بعد تشكيلة للوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ بل بوصفه القائد العام للقوات المسلحة مما خلق وضعا سياسيا ودستوريا لم تشهد مصر مثيلا له من قبل فى غرابته، وفى الوقت الذى كان يمارس فيه مجلس القيادة مسئولية الحكم بصورة دكتاتورية مطلقة دون الاكتراث بأية سلطات أخرى إلى جانبه كان بعض ضباط المدفعية المقربين إلى عبد الناصر يتناقشون معه فى ضرورة وضع ضوابط وقيود للحد من سلطات مجلس القيادة المطلقة التى تنذر بأوخم العواقب، وكان عبد الناصر نفسه يشكو من تعطيل العمل بمجلس القيادة نظرا لضخامة حجمه (١٤ عضوا) مما كان يؤدى إلى ضياع الوقت غالبا فى مناقشات لا طائل من ورائها، لهذه الأسباب كلّف عبد الناصر النقيب محسن عبد الخالق بأن يعدّ بالتشاور مع زملائه أعضاء المجموعة مشروعا جديدا لنظام الحكم في مصر، ولا شك أن تكليف ضباط مجموعة المدفعية بإعداد مثل هذا المشروع كان من أهم العوامل التى زجّت بأعضاء هذه المجموعة إلى المجال السياسى، بينما كان من واجب عبد الناصر وباقى زملائه من ضباط القيادة هو منع ضباط الجيش من التدخل فى السياسة والتنبيه عليهم مشدّدا بالتفرغ لعملهم الأساسى فى الجيش حرصا على الانضباط والتدريب، وكان حريا بهم العمل على إحالة معظم الضباط الأحرار الذين لديهم ميول سياسية إلى التقاعد ونقلهم إلى وظائف مدنية تتناسب مع كفاءتهم وقدراتهم، إذ إن الجيش - كما هو معروف - إذا تدخل فى السيا سة فسد الجيش وفسدت السياسة.

وقام النقيب محسن عبد الخالق بإعداد مسودة المشروع المطلوب بالتعاون مع زميله فى المجموعة فتح الله رفعت بعد اتصالهما ببعض السياسيين من رجال الأحزاب، وقام محسن عبد الخالق بعرض هيكل المشروع على زملائه من ضباط المجموعة وأجرى بعض التعديلات التى أشاروا بها، وأخيرا تمت كتابة المشروع فى صيغته النهائية على الآلة الكاتبة فى المكتب التابع

للمخابرات والذى كان يشرف عليه محسن عبد الخالق فى مبنى المجمع بميدان التحرير، وقام محسن عبد الخالق بتسليم المشروع بعد ذلك إلى جمال عبد الناصر شخصيًّا، وكان نظام الحكم المقترح وفقا لما ورد فى المشروع يقوم على أساس وجود ثلاث سلطات فى مصر:

١ - سلطة السيادة ويتولاها مجلس القيادة الذى يتكون غالبا من خمسة أعضاء ينتخبون من ضمن أعضاء المجلس الحالى، ويعتبر هو السلطة العليا فى الدولة ويحل محل مجلس الوصاية على العرش.

٢ - السلطة التشريعية: تتولاها لجنة تسمى اللجنة الوطنية وتقوم مقام البرلمان خلال فترة الانتقال ولا يتجاوز عدد أعضائها ٥٠ عضوا، ويكون نصفها من العسكريين (أعضاء مجلس القيادة الذين لم يشملهم تشكيله الجديد مضافا إليهم عدد مماثل من الضباط الأحرار)، ويكون النصف الآخر من المدنيين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والوطنية. ويتم اختيار أعضاء اللجنة الوطنية (العسكريين والمدنيين) بالتشاور والاختيار الموسّع، وتكون مهمتها خلال فترة الانتقال هى الموافقة على التشريعات التى يقترحها مجلس القيادة ووقف اتجاهاته الدكتاتورية.

٣ - السلطة التنفيذية وتتولاها وزارة يعينها مجلس القيادة وله حق عزلها أو قبول استقالتها، وللتنسيق بين السلطات الثلاث تنشأ سكرتارية يتولاها سكرتير عام للقيام بأعمال المتابعة وعرض التقارير على مجلس القيادة.

وبرغم أن المشروع كان نوعا من الاجتهاد من ضباط المجموعة بهدف وضع الضوابط التى تحد من السلطة المطلقة لمجلس القيادة، فلم يكن المشروع على فرض الأخذ به وتنفيذه سيغير شيئا من الواقع السياسى القائم إلا تغييرا شكليا، فإن مجلس القيادة وفقا للنظام الجديد كان هو من الناحية الواقعية الذى سيتولى اختيار أعضاء اللجنة الوطنية، ولذا فإن المتوقع أن يكون معظم الأعضاء المختارين تحت نفوذ وسيطرة المجلس، كما أن مهمة اللجنة الوطنية فى

وقف الاتجاهات الدكتاتورية فى مجلس القيادة والحفاظ على جوهر الديمقراطية - كما كان ينص المشروع - كانت مهمة غير واقعية مادامت اللجنة ليس لديها من القوة أو السلطة ما يتيح لها الفرصة لتحقيق هذه الأمانى الوطنية.

لقد أثبت الواقع السياسى فى مصر أن جميع المجالس النيابية - بداية من أول مجلس نيابى انتخب فى عهد الثورة وهو مجلس الأمة الذى انعقد فى ٢٢ يوليو عام ١٩٥٧ كانت دائما تحت نفوذ وسيطرة الحاكم باعتباره صاحب الفضل الحقيقى فى انتخاب أعضائها، ولذا فلقد كانت توافق دائما دون اعتراض على ما يرغب فى إصداره من قرارات وقوانين، ولهذا فقد كان من المستحيل على اللجنة الوطنية المقترح قيامها مقام البرلمان والذى كان عدد أعضائها لا يتجاوز ٥٠ عضوا فقط كلهم من المعينين أن تحافظ على جوهر الديمقراطية وتوقف الاتجاهات الدكتاتورية للسلطة الحاكمة إذا كانت المجالس النيابية ذاتها التى جاءت بعد ذلك والتى كانت تتكون من ٣٥٠ عضوا، وكان من المفترض أن الشعب قد انتخب أعضاءها انتخابا حرا مباشرا قد عجزت عن تحقيق هذه الأهداف.

ولم يكن فى إمكان مجموعة المدفعية فى واقع الأمر إعداد مشروع حقيقى للديمقراطية يتحقق عن طريقه المبدأ السادس من مبادئ الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد، إذ إن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف كان ينبغى أن تكون إجراء انتخابات حرة فى نهاية فترة الانتقال، أى فى فبراير ١٩٥٣ كى ينتخب الشعب ممثليه الحقيقيين فى البرلمان تمهيدا لتشكيل الحكومة الوطنية التى يريدها الشعب، وكانت الخطوة الثانية هى حل مجلس القيادة. ونظرا لأن ذلك كان أمرا متعذرا إذ إن أعضاء مجلس القيادة لم يكونوا على استعداد للسير حقيقة فى طريق الديمقراطية، ولم يكن من السهل عليهم أن يتنازلوا عما أصبحوا يحوزونه من سلطات مطلقة على الحكم فى مصر)لذا فإن المشروع الذى قدمته مجموعة ضباط المدفعية برغم حرصهم على أن يكون مجلس القيادة هو السلطة العليا فى البلاد وله حق

تشكيل الوزارات وإقالتها، فقد رفض أعضاء المجلس هذا المشروع بشدة نظرا لأنه كان يقضى بتخفيض عدد أعضاء المجلس إلى خمسة أعضاء فقط، كما رفضوا أن تقوم إلى جانبهم سلطة أخرى وهى اللجنة الوطنية كى يعرضوا عليها قرارات المجلس قبل إصدارها حتى ولو كانت سلطة شكلية لا حول ولا قوة لها ولا أية فاعلية حقيقية.

ومما يستحق الذكر أن صلاح سالم أثناء الفترة التى كان النقاش يدور فيها فى مجلس القيادة بشأن الاقتراح بتخفيض عدد أعضائه إلى خمسة أعضاء فقط طلب عن طريق النقيب محمد المصرى أحد ضباط مجموعة المدفعية أن يلتقى سرا بالنقيبين محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت، وتم تحديد مكان الاجتماع فى كازينو الجمل بشارع الأهرام، وخلال الاجتماع شكا صلاح سالم من زملائه أعضاء مجلس القيادة ومن إضاعتهم للوقت سدى فى مناقشات مطوله بلا أية فائدة وأبدى تأييده للاقتراح الذى تضمنه مشروع المدفعية بتخفيض عدد أعضاء المجلس إلى خمسة أعضاء فقط، وقد علق محسن عبد الخالق على هذا الاجتماع بقوله إن صلاح سالم كان يعتقد فيما يبدو أن مجموعة المدفعية سيكون لها تأثير على انتخاب ممثل المدفعية عند تشكيل المجلس الجديد، وعندما لم يتحقق ذلك ثار غاضبا وامتنع عن ممارسة عمله إلى أن أبلغه عبد الناصر بإلغاء الانتخابات التى تمت داخل المجلس وعدوله نهائيا عن اقتراح تخفيض عدد الأعضاء،ومن الطريف أن صلاح سالم أثناء محاكمة مجموعة ضباط المدفعية اتهم محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت أنهما خدعاه وغررا به.

الاتصالات مع مجموعة ضباط المدفعية بشأن رشاد مهنا

تدل المهام الحساسة التى كلف بها بعض ضباط المدفعية على مدى دفعهم بواسطة كمال الدين حسين وعبد الناصر للتورط فى الأمور السياسية، ومن ضمن هذه المهام تلك المهمة التى خطط لها كمال الدين حسين فى أوائل أكتوبر ١٩٥٢ للتمهيد لعملية تنحية رشاد مهنا عن منصب الوصى على

العرش، فقد أشار بتشكيل لجنتين من ضباط المدفعية: الأولى كانت تتكون من حمزة أدهم ونصر الدين رياض طه للسفر إلى الاسكندرية، وكانت الثانية تتكون من محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وكمال لطفى للسفر إلى العريش، وكانت مهمة اللجنتين هى عرض وجهة نظر مجلس القيادة فى تصرفات رشاد مهنا الخاطئة والمخالفة للدستور على ضباط المدفعية فى الاسكندرية وسيناء - تمهيدا لإقصائه عن منصبه - أما بالنسبة لضباط المدفعية فى القاهرة فقد تكفل بهذه المهمة كمال الدين حسين مع بعض أعوانه، وقامت اللجنة الخاصة بضباط العريش بمهمتها دون أى متاعب، أما اللجنة الخاصة بضباط الاسكندرية والتى عقدت اجتماعين أحدهما مع ضباط المدفعية المضادة للطائرات والثانى مع ضباط مدفعية السواحل، فقد تسبب المقدم مصطفى راغب أحد الضباط الأحرار والمعروف بتدينه وصلاحه فى إثارة المتاعب للجنة أثناء اجتماعها مع ضباط المدفعية المضادة للطائرات، وكان مصطفى راغب من أنصار رشاد مهنا المتحمسين، مما جعله يعترض على أقوال حمزة أدهم وقال له أمام زملائه، أنه يؤيد رشاد مهنا لأنه متمسك بتعاليم الإسلام، وقد سببت أقواله هذه حرجا بالغا لأعضاء لجنة الاسكندرية، وعندما عاد حمزة أدهم أبلغ كمال الدين حسين بما جرى من مصطفى راغب، وعقب إعفاء رشاد مهنا من منصبه واصل بعض ضباط مجموعة المدفعية الاشتغال بالشئون السياسية بموافقة عبد الناصر وكمال الدين حسين، ففى إثر معرفتهم بموافقة عبد الناصر على الاقتراح بتعيينه سفيرا لمصر فى الهند أو الباكستان قاموا ببذل جهودهم لمحاولة إقناعه بقبول هذا المنصب، وقد ذكر رشاد مهنا أن عيسى سراج الدين شقيق زوجته وأحد الضباط الأحرار بسلاح المدفعية (تم القبض عليه فى قضية المدفعية) قال له: «إذا لم تقبل ما عرضوه عليك فسوف تدخل السجن وسيحكمون عليك بالمؤبد»، وشهدت الفترة التى أعقبت إعفاء رشاد مهنا نشاطا كبيراً من بعض ضباط مجموعة المدفعية الذين أخذوا يترددون على منزله - بموافقة عبد الناصر وكمال الدين حسين -

لمحاولة تصفية الجو بين رشاد مهنا وعبد الناصر وباقى ضباط مجلس القيادة، وكان من أبرز الضباط الذين قاموا بمحاولات صادقة لإقناع رشاد مهنا بقبول المنصب المعروض عليه المقدم إبراهيم عاطف قائد اللواء الأول المضاد للطائرات (تم القبض عليه فى قضية المدفعية)، وكانت تربطه برشاد مهنا صلة وثيقة وقد طلب منه محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت أن يذهب معهما إلى منزل رشاد مهنا وبالفعل قاموا بزيارته وبذلوا محاولة جدية لإقناعه بالقبول، وكان من أبرز المدنيين الذين قاموا بمساع كبيرة لمحاولة تصفية الجو بين رشاد مهنا ومجلس القيادة الدكتور عبد العزيز الشال (تم القبض عليه فى قضية المدفعية) وهو طبيب بشرى من المنصورة وكان مؤمنا بكفاءة ووطنية رشاد مهنا، وكان على علاقة وثيقة بعدد كبير من الضباط الأحرار والوزراء، وقد دعا بعض الوزراء والضباط الأحرار إلى حفل شاى كبير، كما اتصل بمن كان يعرفهم من ضباط القيادة وهما البغدادى والسادات بغرض التوسط لحل أزمة الخلاف بين رشاد مهنا وعبد الناصر، كما حاول محسن عبد الخالق وعيسى سراج الدين تهيئة لقاء بين الطرفين ولكن كل هذه المساعى فشلت وظل رشاد مهنا محدد الإقامة فى بيته حتى قبض عليه فى قضية المدفعية.

ولا يمكن الجزم بصفة مؤكدة بالسبب الذى أدى إلى عدم تعيين رشاد مهنا فى منصب السفير - رغم المساعى العديدة التى بذلت - وهل كان هذا يرجع إلى إصراره هو على الرفض أو أن عبد الناصر لم يكن جادا فى العرض الذى تم تقديمه إليه؟

إن المقدم إبراهيم عاطف يؤكد لنا أنه عندما زاره مع محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت تمكنوا بعد الإلحاح عليه من الحصول على موافقته، والأمر الذى يدعو إلى الشك فى جدية العرض من جهة عبد الناصر أنه لم يصدر أى قرار رسمى بتعيين رشاد مهنا سفيرا بالخارجية لوضعه أمام الأمر الواقع كما جرى على سبيل المثال فى حالة العقيد عبد المنعم أمين، وكان ذلك التعيين

الرسمي سيظهره أمام ضباط المدفعية بمظهر المتعنت فى حالة رفضه قبول المنصب، كما يلاحظ أن عبد الناصر وكمال الدين حسين لم يبذلا أية محاولة من جانبهما لمقابلة رشاد مهنا ومحاولة إزالة سوء التفاهم معه رغم أن رشاد مهنا كان يرحب بذلك كما ذكر ضباط المدفعية، وكان هذا اللقاء كفيلا بتصفية الجو وتهدئة النفوس.

انتقادات مجموعة المدفعية لضباط القيادة:

فى أثناء اجتماعات مجموعة المدفعية مع كمال الدين حسين وعبد الناصر وجه الضباط فى صراحة زائدة طائفة الانتقادات إلى بعض ضباط القيادة بسبب سوء تصرفاتهم وكان أهم هذه الموضوعات ما يلى:

* **مقال (الضباط التسعة)**: نشرت جريدة أخبار اليوم فى سبتمبر ١٩٥٢ مقالا بهذا العنوان للصحفى الكبير مصطفى أمين، وكان المقال يبرز الدور الكبير الذى قام به الضباط التسعة أعضاء لجنة القيادة للضباط الأحرار فى نجاح الثورة وهم: جمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى وأنور السادات وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين، وأبلغ محسن عبد الخالق وبعض رفاقه من المجموعة عبد الناصر وكمال الدين حسين فى مقر القيادة احتجاجهم على هذا المقال الذى سبب استياء بالغا للضباط الأحرار فى المدفعية نظرًا لأن الاتفاق الذى جرى بين الضباط الأحرار وضباط القيادة بعد نجاح ثورة الجيش كان يقضى بالامتناع عن نشر أية صور أو أسماء أو القيام بأية دعاية للضباط الذين اشتركوا فى الثورة منعا لحدوث أية ضغائن أو خلافات بينهم.

وذكر محسن عبد الخالق أن مصطفى أمين اعترف له بعد أن جعله يقسم على الكتمان بأن المقال كان بإيحاء عبد الناصر شخصيًا، وأنه طلب منه استكمال معلومات المقال من أنور السادات فى منزله بالروضة.. وكان الغرض الحقيقى من المقال هو إفهام الرأى العام وضباط الجيش أن عبد الناصر

هو القائد الحقيقى للثورة وليس محمد نجيب، وذكر مصطفى أمين أن عبد الناصر حدثه هاتفيًا بطريقة فهم منها أن بعض الضباط الساخطين على نشر المقال موجودون بجواره، فقد أخذ يلومه بشدة على نشر هذا المقال الذى كاد يحدث فتنة فى الجيش، وإمعانا فى حبك الدور قال عبد الناصر لمصطفى أمين أنه سيرسل له جمال سالم فورا ليجرى معه تحقيقًا فيما نشره. وعندما دخل جمال سالم مكتب مصطفى أمين ولم يكد يغلق الباب خلفه حتى انفجر ضاحكا، فلم يكن الموضوع كله سوى تمثيلية، وقال محسن عبد الخالق أنه عندما قابل عبد الناصر وأقسم له بالله أنه لا يدرى شيئا عن هذا المقال كانت المرة الأولى التى رأى فيها عبد الناصر لا يقول الحقيقة.

* **علاقة صلاح سالم بالأميرة فائزة**: أثار ضباط المدفعية موضوع الشائعات التى انتشرت فى مختلف الأوساط عن علاقة الرائد صلاح سالم بالأميرة فائزة شقيقة الملك السابق فاروق، وما قدمه لها بسبب هذه العلاقة من مساعدات مكنتها من إخراج كل مجوهراتها الثمينة من مصر، ونتيجة لانفضاح العلاقة بهذا الشكل أصدر مجلس القيادة قرارا عاجلا بإخراجها من مصر فى ظرف ٢٤ ساعة.

* **اتصالات أنور السادات بيوسف رشاد**: أبدى بعض ضباط المدفعية احتجاجهم على اتصالات السادات الوثيقة بالدكتور يوسف رشاد الطبيب الخاص للملك فاروق وزوجته ناهد رشاد الوصيفة الخاصة السابقة بالقصر، وكان الدكتور يوسف رشاد هو الذى قام بتشكيل الحرس الحديدى من بعض المغامرين من ضباط الجيش ومن بينهم أنور السادات لاغتيال أعداء الملك، وقد سبق له قبل الثورة تدبير عدة محاولات إجرامية لاغتيال بعض الشخصيات السياسية منها محاولتان لاغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد، وفى مطلع عام ١٩٥٠ قام يوسف رشاد بالتوسط لدى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ لإعادة أنور السادات إلى الخدمة العسكرية، وصدر القرار بإعادته فى ١٥

يناير عام ١٩٥٠ بعد أن أمضى أكثر من سبع سنوات خارج الجيش كان معظمها في المعتقل وفي السجن، وقام عبد الناصر بضم السادات إلى عضوية لجنة القيادة للضباط الأحرار في نهاية عام ١٩٥٠ بهدف الاستفادة من صلاته الوثيقة بيوسف رشاد مما يتيح له الفرصة لمعرفة أخبار الملك والسراي.

* **١٤ فاروقا في مجلس القيادة**: انتقد ضباط المدفعية حياة الترف التي يعيشها بعض ضباط القيادة واستنكروا استخدامهم السيارات الفاخرة التي كانت مخصصة للملك السابق فاروق وكبار رجال الحاشية في تنقلاتهم برغم أنهم أعلنوا عقب نجاح ثورة الجيش أنهم لن يستعملوا سوى سيارات الجيب وأنهم سيحافظون على مظهر التقشف وعدم البذخ مراعاة للحالة الاقتصادية في البلاد.. وقد ضاق بعض الضباط الأحرار بسلاحي المدفعية والفرسان ذرعا بتصرفات ضباط القيادة إلى الحد الذي جعلهم يصرحون في بعض الاجتماعات التي كانوا يعقدونها بأنهم لم يطردوا فاروقا لكي يحل محله ١٤ فاروقا.

* **حملة شرسة من الشائعات ضد عبد المنعم أمين**: في أحد الاجتماعات السرية لمجموعة المدفعية التي حضرها كمال الدين حسين أبلغه حمزة أدهم ومحسن عبد الخالق وفتح الله رفعت بالشائعات التي انتشرت في مختلف الجهات حول عبد المنعم أمين أحد ممثلي المدفعية في مجلس القيادة وزوجته، وكان معظمها يدور حول نشاط زوجته الاجتماعي وترددها على النوادي وبخاصة نادي السيارات وتتهمها باستغلال نفوذ زوجها وإفشاء أسرار محاضر اجتماعات مجلس القيادة، وذكر الضباط لكمال الدين حسين ما يشاع عن المآدب التي يقيمها عبد المنعم أمين في بيته لتدبير لقاءات بين بعض ضباط القيادة والسفير الأمريكي وكبار معاونيه لمحاولة جر مصر إلى النفوذ الأمريكي وذكروا أنه يسكن في شقة فاخرة على النيل إيجارها الشهري ٤٥ جنيها (أسعار عام ١٩٥٢) وأن عيشة الترف التي يعيشها تجعله لا يشعر بأحوال الفقراء والكادحين.

ورد عليهم كمال الدين حسين بأن هذا الموضوع حساس وشائك وينبغي أن يتركوه له لمعالجته، وفى أحد الأيام استدعى كمال الدين حسين كلاً من حمزة أدهم ومحسن عبد الخالق إلى مقر القيادة بمعسكر قصر النيل وفوجئ الضابطان بدخول كمال الدين حسين وبرفقته عبد المنعم أمين حيث أخطره فى مواجهتهما بكل ما ذكراه عنه وكان موقفا شديد الحرج للطرفين، ولكن عبد المنعم أمين جلس معهما جلسة طويلة وأخذ يفند أمامهما تلك الشائعات المغرضة التى كان هدفها التشهير به، وقد اتضح أن محمود رشيد المحامى كان واحدا من أكبر مروجى الشائعات (تم القبض عليه بعد ذلك فى قضية المدفعية) وقد علل عبد المنعم أمين هذه الحملة الشرسة التى شنت ضده بأنها من تدبير عبد الناصر شخصيا، فقد كان يريد التخلص منه بسبب ما يتمتع به من شعبية بين ضباط المدفعية، كما أنه لم يغفر له أبدا أنه أرسل عدة إشارات لاستدعاء رشاد مهنا من العريش إلى القاهرة بدون علمه بمجرد نجاح ثورة الجيش ليلة ٢٣ يوليو، ولهذا اتفق مع صلاح سالم لتجميع بعض الضباط الحاقدين عليه من سلاح المدفعية لإطلاق هذه الشائعات ضده بقصد الإساءة إليه، هذا وتكشف القصة التى رواها عبد المنعم أمين بعد ذلك عن كيفية إخراجه من مجلس القيادة عن مدى تأثير الغيرة والأحقاد الشخصية والصراعات على السلطة والدسائس والمكائد على جو العمل داخل مجلس القيادة، فقد جاء فى أقوال عبد المنعم أمين ما يلى :

« طلبت صورة من التحقيقات التى أجريت مع ضباط المدفعية المقبوض عليهم وقال لى عبد الناصر أن زكريا سيسلمها لك، ولكن زكريا تجاهل الطلب وأحسست بالمناورات داخل المجلس وعقب اجتماع لمجلس القيادة شن فيه صلاح سالم هجومًا شديداً ضدى وطالب بإخراجى من المجلس قدمت استقالتى، ولكن عبد الناصر مزقها أمامى واقترح أن أقوم بإجازة لمدة شهر وكان ذلك فى أواخر شهر يناير ١٩٥٣ واستمر ابتعادى عن مجلس القيادة حتى شهر مايو من نفس العام، وفى أول جلسة حضرتها أثرت موضوعى، وهنا تزعم صلاح سالم حملة هجوم ضدى، وقال إنه توجد عاصفة فى الجيش

وفى البلد ضدى، وتكلمت معهم بصراحة مطلقة وقلت إنى على استعداد للمحاكمة إذا كانت هناك اتهامات محددة يمكن أن يواجهونى بها وإلا فإنى سأغادر مصر إلى الأبد.

وفى الاجتماع التالى للمجلس الذى عقد بعد أسبوع وجه زكريا وجمال سالم عبارات عنيفة ضدى واقترح عبد الناصر أن أشغل منصبا دبلوماسيا خارج مصر ولكنى اعتذرت وعدت إلى بيتى، وأصدر مجلس القيادة بعد ذلك قرارا بتعيينى سفيرا لمصر فى هولندا لوضعى أمام الأمر الواقع، وبدأت حملة لإجبارى على السفر إلى حد أن أنور السادات قام بزيارة والدى وشرح له الأخطار التى تهددنى وطلب تدخله لإقناعى بالسفر، وأخيراً وافقت وقبل أن أسافر زارنى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى إحدى ليالى شهر رمضان قبل السحور وكان من عادتهما زيارتى وسألنى جمال هل لدّى مانع من دعوة صلاح سالم لتصفية الجو بيننا فلم أمانع فى ذلك، وحضر صلاح سالم عقب اتصال جمال به هاتفيا، وبمجرد دخوله من باب منزلى قال لى: (أنا متأسف يا عبد المنعم أنا كنت فاكر إنك أنت اللى بتنشر الإشاعات ضدى وأنا كنت متحامل عليك ولكنى تحققت أن الحكاية مش كده وهات رأسك أبوسها) وتناولنا جميعًا السحور فى جو من المرح ثم انصرفوا.

وبعد بضعة أيام جاء لزيارتى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وخلال الزيارة قالت لهم زوجتى: «مش صلاح سالم كان هو الوحيد المعترض على وجود عبد المنعم، دلوقت بعدما اصطلحوا يبقى مفيش لزوم لسفر عبد المنعم للخارج بقى» فضحك جمال وقال: ده صلاح سالم وهو لسه نازل من بيتكم بعد السحور قال: وضحكت عليهم أولاد الكلب. سافرت فى فبراير ١٩٥٤ وقضيت حوالى عامين ونصف عام سفيرا لمصر فى هولندا ثم ألمانيا حتى مايو ١٩٥٦ وعدت بناء على طلبى إلى القاهرة وقلت فى رسالة بعثت بها إلى عبد الناصر ألا يكفى أننى ظللت منفيا طول هذه المدة؟ لقد كان الاتفاق أن أقضى ستة شهور فقط».

محاولة استغلال زيارة الشيشكلى لمصر لإعادة رشاد مهنا إلى السلطة

على الرغم من الاتصالات القوية التى كانت قائمه بين ضباط مجموعة المدفعية ومجلس القيادة منذ بداية الثورة والتى كان من أوضح مظاهرها تلك اللقاءات المتكررة فى مقر القيادة بثكنات قصر النيل والتى كان يحضرها عبد المنعم أمين وصلاح سالم أحيانًا وكمال الدين حسين فى معظم الأحيان، وبرغم الصلة الوثيقة التى كانت تربط محسن عبد الخالق وبعض زملائه بجمال عبد الناصر إلى الحد الذى جعل بابه مفتوحا أمامهم ليعرضوا عليه ما يعن لهم من آراء ومقترحات، ولينقلوا إليه ما بلغ أسماعهم من شائعات أو معلومات عن تصرفات خاطئة لبعض ضباط القيادة، فإن تحولا عجيبا قد حدث فى أسلوب تفكير ضباط مجموعة المدفعية منذ النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٥٢ مما أضفى على علاقتهم الوثيقة مع جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين جوًا من الريب والشكوك.

وكان العامل الأول فى ذلك التحول الذى جرى يعود إلى الشعور باليأس الذى سرى فى نفوس هؤلاء الضباط من إمكان إصلاح أداة الحكم فى البلاد وإصلاح الأوضاع الخاطئة فى مجلس القيادة عن طريق النقاش الهادئ والحوار البنّاء، فلقد سبق أن كلف عبد الناصر النقيب محسن عبد الخالق بإعداد مشروع جديد لنظام الحكم يحد من السلطات المطلقة التى يمارسها مجلس القيادة، وبرغم أن محسن قام بتسليم المشروع شخصيًّا إلى عبد الناصر بعد أن بذل هو ومجموعة من زملائه جهدا كبيرا حتى انتهوا من تنقيحه وصياغته، فلقد مضى الوقت دون أن تلوح فى الأفق أية بادرة تدل على أن عبد الناصر أو زملاءه فى مجلس القيادة قد أبدوا أى قدر من الاهتمام بالمشروع.

وكان هذا التجاهل المتعمد للمشروع المقترح لإصلاح نظام الحكم فيه الدلالة الكافية على أن السلطة المطلقة التى استحوذ عليها ضباط القيادة والتى يحكمون بها البلاد أصبحوا على غير استعداد للتخلى عنها باختيارهم، فلقد

استمرأوا ما يتمتعون به من قوة ونفوذ واستعذبوا ما أصبحوا يحوزونه من جاه وسلطان، وكانت تلك الحقيقة هى العامل الأساسى فى ذلك التحول الذى طرأ على أسلوب التعامل بين ضباط مجموعة المدفعية وضباط لجنة القيادة، فبدلا من لغة التفاهم والحوار التى كانت سائدة بينهما من قبل اتجه تفكير ضباط المجموعة إلى استخدام لغة القوة لإرغام ضباط القيادة على التخلى عن تلك السلطة المطلقة التى فى حوزتهم، وإجبارهم على تنفيذ المشروع المقترح لإصلاح نظام الحكم فى مصر.

لكن التفكير فى تحريك وحدات من المدفعية لفرض الإصلاح السياسى فى البلاد عن طريق القوة كان أمرا له بلا شك مخاطره ومحاذيره، بل عواقبه الوخيمة، فقد ينتهى الحال بظهور مجموعة جديدة من الضباط سواء كانوا من المدفعية أم من أى سلاح آخر يرفضون مشروع الإصلاح الذى فرضته مجموعة المدفعية ولا يجدون وسيله لتغييره سوى تحريك وحدات تابعه لهم لفرض المشروع الذى يفضلونه عن طريق القوة أيضا، وهكذا لن يؤدى الحوار بالسلاح إلا إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية تكتوى مصر بنارها على غرار ما كان الحال يجرى عليه وقتئذ فى سوريا.

ونتيجة لأسلوب التعامل باستخدام القوة الذى قرر ضباط مجموعة المدفعية انتهاجه مع ضباط القيادة طرأت على اجتماعاتهم التى أخذوا يعقدونها عدة مظاهر جديدة لم يسبق حدوثها من قبل، ولكنها كانت تتماشى مع أسلوبهم الجديد، فقد أصبحت الاجتماعات تعقد فى بيوت بعض ضباط المجموعة وليس فى مقر القيادة بثكنات قصر النيل كما جرى الاتفاق من قبل، واقتصر حضور الاجتماعات على عدد محدود من ضباط المجموعة كانت توجه إليهم الدعوة بالاسم لحضورها، ولم يكن كمال الدين حسين ولا أحد من زملائه من ممثلى المدفعية فى مجلس القيادة يدرى شيئا عن هذه الاجتماعات التى أصبحت تعقد فى الخفاء وتتخذ خلال انعقادها كافة احتياطات السرية والأمن.

وكان من الطبيعي أن يتجه تفكير المجموعة بعد أن تورطوا في العمل السري إلى تدعيم أنفسهم عن طريق توثيق اتصالاتهم بالقوى الأخرى التي لها تأثير على الأوضاع في مصر سواء في المجال السياسي أو العسكري، ونظرا لأن جماعة الإخوان المسلمين - بحكم مؤازرتها للثورة في مرحلتها الأولى - كانت أهم قوة سياسية موجودة في مصر وقتئذ لذا بدأت المجموعة في إجراء اتصالات سرية مع قيادات الإخوان المسلمين لمعرفة موقف الجماعة من مجلس القيادة ونظام الحكم في مصر، وقد تم عقد لقاءين مع المرشد العام المستشار حسن الهضيبي حضر أحدهما حمزة أدهم ومحسن عبد الخالق، وحضر اللقاء الثاني محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وقد اعترف حمزة أدهم في التحقيق بأنه كان على صلة باثنين من قيادات الإخوان المسلمين هما سعيد رمضان وصلاح شادي.

وفي داخل القوات المسلحة أثمرت اتصالات المجموعة مع الضباط الأحرار بسلاح الفرسان (المدرعات) إلى حد أن ضابطا من الفرسان وهو النقيب سعد الدين عبد الحفيظ حضر اجتماعا دعا محسن عبد الخالق ضباط المجموعة إليه خصيصا لمقابلته وكان الغرض من حضوره هو التنسيق بين اتجاهات الضباط الأحرار داخل سلاحي المدفعية والفرسان، وقد دفع سعد الدين عبد الحفيظ ثمنا باهظا لهذا الاجتماع - برغم أنه كان الاجتماع الوحيد الذي حضره مع ضباط المدفعية - فقد تم اعتقاله معهم في سجن الأجانب وصدر الحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

وبسبب اللغة الجديدة التي بدأ ضباط المجموعة يفكرون في التخاطب بها مع القيادة وهي لغة التحاور بقوة السلاح، طرأت على أذهان بعض المتهورين منهم فكرة استغلال فرصة طابور العرض العسكري الذي أقيم يوم الأحد ١٤ ديسمبر ١٩٥٢ في ميدان التحرير احتفالا بالرئيس السوري أديب الشيشكلي لتحريك بعض وحدات المدفعية المشتركة في العرض العسكري

إلى منزل رشاد مهنا الكائن وقتئذ فى شارع الخليفة المأمون لأخذه معها وفرضه بالقوة على مجلس القيادة، وقد ورد فى أقوال بعض الضباط المتهمين المسجلة فى التحقيق أن هذه الخطة كان المفترض أن تتولى تنفيذها قوة من اللواء الأول المضاد للطائرات الذى كان المقدم إبراهيم عاطف يتولى قيادته، وكان الرائد حمزة أدهم هو رئيس أركانه ولكن الخطة لم تنفذ لتردد بعض الضباط الذين أوكلت إليهم مسئولية التنفيذ فى آخر لحظة.

وقد ثبت من أقوال المتهمين فى القضية أن الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٢ والأسبوع الأول من يناير ١٩٥٣ شهدا أخطر الاجتماعات السرية التى عقدها ضباط المجموعة، وقد تم خلال هذه الفترة عقد أربعة اجتماعات متتالية، عقد الاجتماع الأول منها يوم الثلاثاء ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢ فى بيت المقدم مصطفى توفيق، وعقد الاجتماع الثانى يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ فى بيت الرائد السيد إبراهيم، وعقد الاجتماع الثالث يوم الجمعة ٢ يناير ١٩٥٣ وكذا الاجتماع الرابع يوم الأربعاء ٧ يناير ١٩٥٣ فى بيت الرائد نصر الدين رياض طه.

وقد ثبت أيضا فى التحقيق أن ١٥ ضابطا من سلاح المدفعية قد ترددوا على هذه الاجتماعات .. بعضهم حضرها كلها، والآخرون حضروا بعضها، وكان ضمن من شاركوا فى هذه الاجتماعات ثلاثة ضباط برتبة المقدم هم: إبراهيم عاطف ومصطفى توفيق ومصطفى راغب (كان مقر عمله فى الاسكندرية)، وثلاثة برتبة الرائد هم: حمزة أدهم ونصر الدين رياض طه والسيد إبراهيم، وتسعة برتبة النقيب هم: محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وعبد الستار أمين عز الدين وأحمد كامل وعلى فوزى يونس وعلى شريف ومصطفى فهمى عبد المحسن ومحمد المصرى ويحيى فهمى.

ومما يؤكد خطورة ما كانت تتناوله المناقشات خلال هذه الاجتماعات أنه كان يطلب من الضباط الذين كانوا يحضرونها أن يقوموا قبل انصرافهم

بترديد قسم على المصحف بالمحافظة على السرية والكتمان وأنهم فى كل ما يفعلونه لا يبتغون سوى صالح الوطن.

ولم يكن ضباط مجموعة المدفعية يتخيلون أن نشاطهم واتصالاتهم واجتماعهم السرية مرصودة وموضوعه تحت رقابة جهاز المخابرات الحربية الذى كان يرأسه وقتئذ المقدم زكريا محيى الدين والذى دبّ إليه الشك فى تحركاتهم المريبة واجتماعاتهم المشبوهة، وقد اتضح من أوراق القضية أن جهاز المخابرات قد نجح فى تجنيد (م.ع) الذى كان واحدا من الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية، وقد استطاع بفضل اتصالاته الوثيقة سواء بزملائه أو ببعض أعضاء مجلس القيادة من إمداد جهاز المخابرات بالمعلومات الدقيقة عن اتصالات ضباط المجموعة وما يدبرونه فى اجتماعاتهم من خطط ضد مجلس القيادة، وبرغم أن ملف القضية يضم تقارير بخط يده وتوقيعه مرفوعة إلى زكريا محيى الدين، فقد ألقى القبض عليه ضمن المجموعة التى تم اعتقالها من ضباط المدفعية وظل معهم فى سجن الأجانب حتى لا ينكشف أمره وأفرج عنه بعد ذلك ضمن الضباط الذين أفرج عنهم خلال أزمة مارس.

هل كان ضباط المجموعة يعلنون انقلابا عسكريا بالفعل؟

إن السؤال المحيرّ الذى ظل الكثيرون يحاولون الاهتداء إلى إجابته الصحيحة منذ تم اعتقال ضباط المدفعية فى منتصف شهر يناير عام ١٩٥٣ حتى اليوم هو: هل كان هؤلاء الضباط يدبرون حقيقة للقيام بانقلاب عسكرى يتم عن طريقه القبض على ضباط القيادة ويعلنون على الشعب إثر نجاحه نظاما جديدا للحكم؟

إن ضباط المدفعية الذين قبض عليهم وصدرت ضدهم الأحكام ينكرون هذه التهمة إنكاراً باتا، ويؤكدون أن ضباط القيادة قد اختلقوا هذه القصة الوهمية التى لا أساس لها من الصحة كى يتخلصوا منهم ويلقوا بهم فى غياهب السجون، وقد عبر محسن عبد الخالق أحد زعماء المجموعة عن هذا

الرأى فقال: «لم يكن ما قمنا به انقلابا بل كان حوارا فى سبيل مصر أقسمنا أن يكون حوارا فكريا لا تستخدم فيه البندقية، إذا كان أحد أطراف الحوار قد ضاق به لأنه لم يجد فيه ما يحقق نواياه فهذا ليس خطأ الطرف الآخر الذى التزم بقواعد الشرف والأمانة، إن عبد الناصر كان قطب الحوار معنا، وقد اتهمه جمال سالم أثناء محاكمتى أمام مجلس القيادة أنه كان مشتركا معنا، ولقد كان غريبا حقا أن يسألنى عبد الناصر فى المحاكمة سؤاله الوحيد: هل كنت مشتركا معكم؟ إن الذى أطلق على حركتنا أنها انقلاب واتفاق بيننا وبين رشاد مهنا وأعد الملفات والتقارير هو زكريا محيى الدين الذى وصفها بأنها انقلاب عسكرى وأننا زعماء هذا الانقلاب».

إن الاتهام الذى يوجهه محسن عبد الخالق وزملاوه إلى ضباط القيادة بأنهم اختلقوا هذه القضية اختلاقا كى يتخلصوا منهم يرد عليه ضباط القيادة بأنه «تم تشكيل هيئة للتحقيق برئاسة زكريا محيى الدين وعضوية عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، وأن هذه الهيئة قامت بالتحقيق مع المعتقلين من الضباط والمدنيين وبعد استجوابهم ومناقشتهم وسماع اعترافاتهم قررت تقديم ١٢ ضابطا وثلاثة من المدنيين للمثول أمام المحكمة والإفراج عن باقى المعتقلين، وعقب التحقيق تشكلت من مجلس القيادة محكمة عسكرية برئاسة عبد الناصر قامت بمحاكمة المتهمين وأصدرت عليهم فى النهاية أحكامها بالسجن لمدد مختلفة حسب تهمة كل منهم» وعلى الرغم من تأكدنا من أن معظم إجراءات التحقيق والمحاكمة فى هذه القضية كانت تخالف الأصول والقواعد القانونية، فمن المتعذر أن نتجاهل الحقائق ونصدق ما قاله البعض من أن كل ما جرى بالنسبة لهذه القضية كان محض اختلاق وتزوير، وأن الهدف منه كان مجرد الانتقام من رشاد مهنا والتخلص من بعض ضباط المدفعية المشاغبين الذين ضاق ضباط القيادة ذرعا بهم بسبب جرأتهم وروحهم العدائية تجاه مجلس القيادة.

إن الإجابة الصحيحة عن السؤال الذى ما زال سره مستغلقا حتى اليوم يمكن الاهتداء إليها بلا شك بعد الاطلاع على أقوال الشهود والمتهمين فى هذه القضية، ومن هذه الأقوال يتضح لنا عدد من الحقائق المهمة :

* فى خلال الاجتماعات الأخيرة كانت نفوس الضباط الحاضرين تموج بالانفعال والثورة ضد ضباط القيادة بسبب تسلطهم على الحكم بطريقة دكتاتورية، ورفضهم أية وسيلة للإصلاح مما أدى إلى رفضهم وتجاهلهم لمشروع نظام الحكم الذى قدمه محسن عبد الخالق إلى عبد الناصر باسم ضباط المجموعة.

* تم الاتفاق بين الضباط الحاضرين خلال الاجتماع الأول على ضرورة القيام بإجراء إيجابى سريع ضد ضباط القيادة لفرض إصلاح الحكم بالقوة، والأمر الذى يستلفت النظر أن الضباط الأحدث فى الرتبة (النقباء) كانوا هم الذين يتولون قيادة وتوجيه المجموعة رغم وجود ضباط أقدم منهم فى الرتبة فى الاجتماعات (مقدمين ورواد).

* كان الاجتماع الثانى الذى عقد فى منزل الرائد السيد إبراهيم يوم ٣١ ديسمبر ٥٢ هو أخطر الاجتماعات التى عقدتها المجموعة على الإطلاق، فقد وضع الحاضرون خلاله خطة كاملة للإعداد لانقلاب عسكرى ضد مجلس القيادة، ولكن للحقيقة والإنصاف فإن الأمر لم يتجاوز مرحلة التخطيط والإعداد فقط، ولم يصل قط إلى مرحلة الشروع فى التنفيذ، وقد احتاط بعض الضباط الحاضرين خشية تهور بعض زملائهم بدافع من الحماسة مما قد يعصف بالمجموعة بأكملها، ولذا تم التنبيه مشددا بعدم إقدام أحد على أى عمل إيجابى إلا بموافقة جماعية من أعضاء المجموعة.

* فى الاجتماع الثالث الذى عقد فى منزل الرائد نصر الدين رياض طه يوم الجمعة ٢ يناير بدأ تفكير الضباط الحاضرين يتحول تحولا واضحا لينأى بهم عن القيام بإجراء إيجابى سريع كما قروا من قبل فى اجتماعهم الأول،

والمفترض إن الطرف الثانى وهو مجلس القيادة ينتظرهم لحد ما ينفذوا الخطة الكاملة التى أعدوها!!

وليكفوا عن الاستمرار في الإعداد لخطة الانقلاب التي وضعوا أهم معالمها في الاجتماع الثاني، وكان التحول الذي طرأ على تفكيرهم يرجع في الواقع إلى سببين: أولهما النصيحة التي أسداها إليهم النقيب سعد الدين عبد الحفيظ ضابط الفرسان الذي شاركهم الاجتماع، فقد أوضح لهم أن القيام بعمل إيجابي ضد مجلس القيادة ليس له ما يبرره في تلك الفترة، وطالبهم بأن يتبعوا أسلوب الضباط الأحرار في سلاح الفرسان وهو أن يكتلوا أنفسهم في كتلة واحدة لإيجاد رأي عام موحد داخل السلاح يمكن بواسطته مواجهة ممثليهم في مجلس القيادة.

وعندما علّق فتح الله رفعت على نصيحته بأن هذه الوسيلة ليست سوى مضيعة للوقت.. أجابه سعد عبد الحفيظ بأن استخدام القوة ضد مجلس القيادة أمر لا ينبغي اللجوء إليه إلا إذا فشلت تكتلات الضباط الأحرار في الأسلحة المختلفة في الضغط على ضباط القيادة لإجبارهم على السير في الطريق السليم، أما السبب الثاني فيرجع إلى الموقف المتعقّل للنقيب علي شريف أحد الضباط الأحرار بمجموعة المدفعية، فقد ناشد زملاءه الحاضرين عدم التهور والاندفاع، واقترح أن يذهب هو إلى مقر القيادة ليلتقي مع كمال الدين حسين ويبحث هناك بنفسه مدى صحة الاتهامات التي يوجهها محسن عبد الخالق إلى مجلس القيادة.حتى يمكن الاهتداء إلى الحقيقة، وأوضح أنه ليس هناك ضرر من تأخير تنفيذ الخطة شهراً أو شهرين، وبرغم اعتراض بعض الحاضرين وبرغم تعليقات محسن عبد الخالق من أنه يضيع وقته ووقتهم بهذه الطريقة فإن أغلب الحاضرين وافقوا على اقتراح علي شريف، وكان كل ما طلبوه منه هو ألا يظهر لكمال الدين حسين أنه يمثل أحداً أو أن أي أمور تجرى في الخفاء من وراء ظهر مجلس القيادة، وعندما طلب النقيب علي فوزي يونس أن يرافقه في هذا اللقاء رفض الحاضرون طلبه.

* في الاجتماع الرابع الذي عقد يوم ٧ يناير في منزل الرائد نصر الدين رياض طه أيضا بعدت عن أذهان الحاضرين فكرة استخدام القوة ضد ضباط

مجلس القيادة تمامًا، واعتزموا تنفيذ الأسلوب الجديد الذى يتبعه ضباط سلاح الفرسان، وهو التكتل لتكوين رأى عام موحد داخل سلاح المدفعية يمكن بواسطته مواجهة كمال الدين حسين والضغط عليه هو وزملاؤه أعضاء مجلس القيادة، ولهذا تم الاتفاق على العودة مرة أخرى لحضور اجتماعات يوم الأربعاء فى مقر القيادة العامة بمعسكر قصر النيل، ولكن القدر لم يمهل ضباط المجموعة لتنفيذ فكرتهم الجديدة، فلم يمر أسبوع واحد على اجتماعهم الأخير حتى كانوا جميعًا داخل زنازينهم المنفردة بسجن الأجانب.

خطة الانقلاب الذى لم يتم

لم تكن الخطة التى وضعها ضباط مجموعة المدفعية لتنفيذ مشروعهم المقترح لنظام الحكم خلال الاجتماع الثانى الذى عقدوه فى منزل الرائد السيد إبراهيم يوم ٣١ ديسمبر ٥٢ سوى خطة كاملة للإعداد لانقلاب عسكرى مهما قال خلاف ذلك محسن عبد الخالق أو أحد من زملائه الذين اعتقلوا معه فى القضية، وبعد مرور كل هذه الفترة الطويلة على هذه القضية فقد حان الوقت لإعلان الحقيقة مهما كانت مؤلمة بالنسبة للبعض، فإن واجب المؤرخ هو تسجيل الحقائق التاريخية بعيدا عن الميول والأهواء.

لقد كانت الخطة المرسومة تقضى بتوجيه قوة مسلحة من المدفعية فى عرباتها بقيادة بعض ضباط المجموعة إلى مقر القيادة بمعسكر قصر النيل مستغلين وجود إحدى وحدات المدفعية فى خدمة الطوارئ بأرض المعارض (مقر الأوبرا حاليا) التى لم تكن تبعد عن مقر القيادة العامة بمعسكر قصر النيل سوى بضع دقائق فقط، وكان واجب هذه القوة هو مداهمة مجلس القيادة أثناء اجتماعه فى القاعة المخصصة لاجتماعاته وإلقاء القبض على ضباط القيادة جميعا ومن ضمنهم اللواء محمد نجيب رئيس مجلس القيادة.

وفى إثر ذلك يتم إجبار محمد نجيب على توقيع بيان موجه منه إلى الشعب يعلن فيه التغييرات الجديدة فى نظام الحكم والتى تتماشى مع المشروع

الذى تم وضعه من قبل بواسطة ضباط مجموعة المدفعية، وكان أهم ما سيرد فى بيان محمد نجيب إلى الشعب هو سقوط الوزارة التى كانت قائمه وقتئذ وتشكيل وزارة جديدة برئاسته، وبدء فترة انتقال محدودة تعود بعدها الحياة الديمقراطية السليمة إلى البلاد، وكان مقررا أيضا أن يتضمن البيان برنامجا إصلاحيا شاملا يعيد للشعب ثقته فى الثورة، كما اتفق على أن يذاع بيان محمد نجيب بمجرد توقيعه على أوسع نطاق عن طريق الإذاعة والنشر بالصحف.

وبرغم أن الخطة الموضوعة كانت تقضى ببقاء مجلس القيادة ليتولى سلطة السيادة – كما ورد فى المشروع المقترح – على أن تقتصر عضويته على خمسة ضباط فقط من المجلس القديم، على أن يعود الباقون إلى أسلحتهم، فقد كان تنفيذ ذلك يتنافى مع المنطق ومع طبيعة الأمور، إذ ما الذى سيدعو ضباط المدفعية بعد أن نجح انقلابهم وتم لهم اعتقال ضباط القيادة والسيطرة التامة على السلطة أن يسلموها ثانية إلى بعض ضباط القيادة القديمة الذين جردوا من نفوذهم وسلطانهم كى يتيحوا لهم الفرصة لرسم خطة للبطش بهم والإطاحة بهم فى المستقبل، وبذلك يستعيدون من جديد ما فقدوه من قوة وسيطرة؟ ولماذا لا يتولون هم – وهو الأمر الطبيعى فى مثل هذا الموقف – تشكيل مجلس القيادة الجديد ليضم بعض ضباط المدفعية الذين تزعموا الانقلاب مع ضباط من الأسلحة الأخرى ممن يتعاطفون مع حركتهم أو عن طريق الانتخاب كما اقترحوا ذلك من قبل.

وخلال الاجتماع التالى وهو الذى وضعت فيه خطة الانقلاب جرى نقاش حول أسماء الوزراء الجدد الذين ستشكل منهم الوزارة، وأخذ الحاضرون فى استعراض الأسماء المعروفة على المسرح السياسى وقتئذ وفى إبداء آرائهم بشأنها، ومن ضمن الأسماء التى ترددت اسم أستاذ الجيل لطفى السيد (أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين المنحل ورئيس جامعة القاهرة سابقا) والدكتور محمد صلاح الدين (وزير الخارجية الأسبق فى حكومة حزب الوفد المنحل) والدكتور طه حسين (الكاتب الكبير ووزير التربية والتعليم الأسبق فى حكومة حزب الوفد المنحل).

وجرى بعد ذلك بحث القوات التى ستخصص لتنفيذ عملية الانقلاب وكان فى مقدمتها اللواء الأول المضاد للطائرات الذى كان يقوم وقتئذ بخدمة الطوارئ فى أرض المعرض بالجزيرة، واتفق على أن يتولى قيادته الرائد حمزة أدهم رئيس أركان اللواء، وقام حمزة بتنبيه الحاضرين بأن قوات اللواء الأول ستبقى فى خدمة الطوارئ داخل المعرض حتى يوم ٦ يناير ١٩٥٣ فقط .. أى أن العمل الإيجابى لابد أن يتم قبل هذا الموعد، وذكر حمزة أيضا أنه يمكن لقوات من اللواء الأول الاستيلاء بسهولة على دار الإذاعة لتأمين إذاعة بيان اللواء محمد نجيب بعد اعتقال ضباط القيادة، والاستيلاء كذلك على المبنى الرئيسى لمصلحة التليفونات بشارع رمسيس.

واتفق على أن تشترك فى تنفيذ الخطة قوة مدرسة المدفعية وأوكل إلى المقدم مصطفى توفيق مهمة إعدادها وقيادتها يوم التنفيذ، وعند بحث موقف مدفعية الفرقة الثانية بمعسكر الهايكستيب (بجوار مطار القاهرة) تدخل فتح الله رفعت فى النقاش باعتباره كان يخدم فى صفوفها من قبل واشترك مع بعض زملائه فى تحريك وحداتها ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وذكر فتح الله أن قائد الآلاى وقادة البطاريات لا يمكن الاعتماد عليهم وينبغى الاعتماد على ضباط من رتب أصغر.

واستقر الرأى على أن يتولى النقيبان محمد المصرى ويحيى فهمى إعداد وحدات مدفعية الفرقة وقيادتها فى أثناء العملية، وكلف المقدم إبراهيم عاطف بإجراء اتصالات مع ضباط الطيران للتنسيق بينهم وبين حركة المجموعة، وذلك بحكم علاقته السابقة ببعض الطيارين خلال خدمته فى مدرسة التعاون الجوى.

وقبل أن ينفض الاجتماع اقترح حمزة أدهم الاتصال بالمرشد العام للإخوان المسلمين، وتم الاتفاق على أن يذهب للقائه حمزة أدهم ومحسن عبد الخالق، وتوجه حمزة ومحسن فى الموعد المحدد حيث قابلا المرشد العام حسن

الهضيبى، وعندما تطرق الحديث إلى موضوع العقيد يوسف صديق وكيفية إبعاده عن مجلس القيادة قال لهما المرشد العام: «من مصلحة البلد ألا يكون هناك شقاق وأن تكونوا رابطة واحدة»، وسأل محسن عبد الخالق المرشد العام عن رأيه فى الحكومة القائمة وقتئذ فرد عليه قائلا: «فيه ناس كويسين وفيه ناس نص نص» فقال محسن: «هل البلد انعدمت فيها الكفاءات، إيه اللى يخليهم يقعوا على الأشكال دى؟» فلم يرد المرشد، وسأله محسن «ولو عملنا وزارة من ناس أكفاء هل يمسكها محمد نجيب؟ فأجاب المرشد وهو يبتسم ابتسامه لها معناها: «ما تخلوا عبد الناصر يمسكها».

وعندما انتهى الاجتماع توجه حمزة ومحسن إلى مقهى استرا بميدان التحرير حيث كان فى انتظارهما ثلاثة من ضباط المجموعة هم، فتح الله رفعت وأحمد كامل ومصطفى فهمى عبد المحسن .. وروى حمزة ومحسن لزملائهم تفاصيل ما دار خلال اجتماعهما بالمرشد العام وذكرا لهم بأن أوامر المرشد لجميع شعب الإخوان فى هذه المرحلة الوقوف موقفا سلبيًّا من حركة الجيش أى لا يؤيدونها ولا يعادونها، وأبدى الضباط الحاضرون أسفهم لأن تصرفات مجلس القيادة أفقدت الجيش مؤازرة الإخوان المسلمين.

ولم يكن تكليف الضباط بإعداد قواتهم لتنفيذ العملية مجرد حديث عابر أو تكليفا غير جدى، فلقد اعترف الرائد حمزة أدهم فى التحقيق بأنه فى اليوم التالى مباشرة للاجتماع الذى تم فيه وضع الخطة والذى أوكل إليه فيها مسئولية إعداد وقيادة اللواء الأول المضاد للطائرات، توجه إلى أرض المعرض بالجزيرة لتجهيز قواته وقابله هناك النقيبان عوض مختار هلودة وزيادة وكانا على أشد درجة من الحماسة والاندفاع، وقال النقيب زيادة «إحنا رقبتنا فدا البلد إحنا منتظرين إيه؟» وقال النقيب هلودة: إحنا لازم نتخذ إجراء حاسم، والوقت عامل مهم؟» فرد حمزة «إحنا مرتبطين بناس تانيين، والموضوع ده مش بتاعنا لوحدنا» وهرول النقيب زيادة إلى عربته حيث أحضر مصحفا وأقسم الضباط الثلاثة عليه بألا يبوحوا لأحد بما دار بينهم، وانتهى لقاء المعرض ولكن الرواية لم تتم فصولا.

نتائج انتخابات نادى الضباط تتسبب فى التعجيل باعتقال ضباط مجموعة المدفعية

كان تشابها يدعو إلى العجب أن تلعب الانتخابات لمجلس إدارة نادى الضباط هذا الدور المؤثر الذى جرى بالنسبة لكل من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقضية ضباط المدفعية، ففى الانتخابات التى أجريت يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ فى قاعة السينما بمعسكر العباسية قبل قيام ثورة الجيش بسبعة شهور فقط تحدى الضباط الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية إرادة الملك السابق فاروق علنا، وأصروا على عدم تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى على اعتبار أنه سلاح غير قائم بذاته وأن ضباطه منتدبون من أسلحة أخرى وكان ذلك بمثابة لطمة شديدة كالها الضباط للواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود وقتئذ وعميل السراى المعروف، كما اعتبرها الملك السابق فاروق تحديا من الضباط لإرادته العليا فأصدر أمره إلى الفريق حيدر القائد العام للقوات المسلحة بضرورة تمثيل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى، ولما أصر الضباط على موقفهم فى اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التى انعقدت يوم ١٦ يونيو ١٩٥٢، بحديقة نادى الضباط بالزمالك استشاط فاروق غيظا وهدد الفريق محمد حيدر بعزله عن منصبه مما أجبره على إصدار أمره بحل مجلس إدارة نادى الضباط فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ وكان حل مجلس إدارة النادى هو الشرارة التى أشعلت نيران الثورة فلم يمر أسبوع واحد حتى قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفى مطلع عام ١٩٥٣ وعندما حان الوقت لإجراء انتخابات جديدة لمجلس إدارة نادى الضباط بعد انتهاء مدة المجلس السابق خشى مجلس القيادة من خطورة دعوة الجمعية العمومية للضباط لانتخاب ممثلى الأسلحة فى مجلس الإدارة طبقًا لقانون النادى، فقد كان اجتماع ممثلى جميع أسلحة الجيش فى مكان واحد مجالا لتكتل الضباط وتكوين رأى عام موحد لضباط الجيش وهو الأمر الذى جرى من قبل عند اجتماع الجمعية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١، والذى تتابعت من بعده الأحداث بتلك الصورة الخطيرة إلى

أن قامت ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ودرءا لهذا الخطر تقرر أن يعقد كل سلاح فى الجيش جمعيته العمومية على حدة - برغم مخالفة ذلك لقانون النادى - لانتخاب ممثليه فى مجلس إدارة النادى، وكان ضباط مجلس القيادة يأملون أن تتاح لهم الفرصة فى ظل هذا النظام الجديد للسيطرة على اجتماع الجمعية لكل سلاح مما يضمن نجاح مرشحيهم فى الانتخابات بفضل مكانتهم واتصالاتهم الوثيقة بضباط أسلحتهم.

وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ انعقدت الجمعية العمومية لضباط سلاح المدفعية فى ميس السلاح بالماظة لانتخاب ضابطين يمثلان المدفعية فى مجلس الإدارة الجديد، وكان ممثلاها فى المجلس السابق هما العقيد رشاد مهنا والمقدم إبراهيم عاطف.

ويتضح من أقوال الضباط المسجلة فى التحقيق أن كمال الدين حسين كان يزّكى ضابطين من المرشحين لعضوية المجلس، وهما الرائدان أحمد زكى عبد الحميد وعبد المجيد فريد، وأن النقيب أبو الفضل الجيزاوى أعدّ قائمة باسميهما على اعتبار أنها قائمة مجلس القيادة، وأخذ يدعو الضباط لانتخابهما، ولكن الترتيبات التى أعدّها كمال الدين حسين والجيزاوى لم تلبث أن انهارت بمجرد حضور محسن عبد الخالق إلى قاعة الاجتماع وعلمه بالخطة المرسومة لإنجاح مرشحى القيادة، وعلى الفور وبدون إعداد سابق قام محسن وزميله فتح الله رفعت بعمل قائمة أخرى باسم مجموعة الضباط الأحرار بالمدفعية، كانت تضم المقدمين إبراهيم عاطف ومصطفى توفيق.

وعندما علم ممثلا المدفعية فى مجلس القيادة وهما صلاح سالم وكمال الدين حسين بالموقف الحرج الذى أصبح مجلس القيادة يواجهه بعد هذا التحدى المفاجئ الذى أظهره الضباط نحو مرشحيهم، والذى كان يشبه إلى حد بعيد تحدى الضباط فى اجتماع الجمعية العمومية قبل الثورة لمرشحى السراى بادرا بالذهاب إلى مقر اجتماع ضباط المدفعية فى الماظة على أمل أن

يؤدى ظهورهما أمام الضباط إلى إعادة الاستقرار إلى الموقف وضمان الفوز لمرشحيهم، ولكن أملهما لم يلبث أن خبا بمجرد ظهور نتيجة الانتخابات، فقد فاز إبراهيم عاطف ومصطفى توفيق بأغلبية الأصوات وسقط مرشحا القيادة سقوطا يشار إليه بالبنان.

وورد فى أقوال محسن عبد الخالق أنه عقب الانتخابات وبعد أن أعطيت له الكلمة من رئيس الاجتماع وقف أمام الضباط يروى تفصيلا علاقة مجموعة ضباط المدفعية بكمال الدين حسين وصلاح سالم، وعندما سمع الضباط القصة ثاروا وكادوا يعتدون على كمال الدين حسين الذى اعتبروه قد تخلى عن المدفعية لتحقيق أهداف شخصية، وهرع كمال وصلاح عائدين إلى مقر القيادة بقصر النيل بعد أن قنعا من الغنيمة بالإياب، وفور وصولهما إلى القيادة وهما فى حالة نفسية سيئة حذرا عبد الناصر من الخطر الداهم الذى بات يهدد مجلس القيادة قائلين له «إذا لم تقبض على ضباط المدفعية فسيحدث انقلاب عسكرى» وبالفعل تم القبض على ٣٥ ضابطا كانوا يمثلون أبرز الضباط فى مجموعة المدفعية ليلة ١٥ / ١٦ يناير أى بعد بضع ساعات فقط من انتهاء اجتماع الجمعية العمومية لضباط المدفعية، وكان من ضمن المعتقلين الضابطان اللذان تم انتخابهما لعضوية مجلس إدارة النادى بواسطة الجمعية العمومية وهما المقدمان إبراهيم عاطف ومصطفى توفيق.

زكريا محيى الدين يرأس هيئة التحقيق

فى أعقاب اعتقال مجموعة ضباط المدفعية تشكلت من مجلس القيادة هيئة للتحقيق مع المتهمين فى القضية (الضباط والمدنيين) وكانت برئاسة المقدم زكريا محيى الدين وعضوية قائد الجناح (المقدم طيار) عبد اللطيف البغدادى والرائد كمال الدين حسين، وأسندت إلى الرائد نائب الأحكام حلمى عبد المعطى مهمة تدوين محاضر التحقيق وتسجيل أقوال الشهود والمتهمين.

وقد بدأت الهيئة فى التحقيق مع المتهمين بعد حوالى أسبوع من اعتقالهم، واستغرقت إجراءات التحقيق حوالى الشهر نظرا لتشعب القضية وكثرة عدد المتهمين .

وقد وصف محسن عبد الخالق التحقيق الذى أجرى معه بطريقة أوضحت تماما الجو العام الذى كان مسيطرا على التحقيق، فقال إنه عندما استدعى من الزنزانة أدخل إلى حجرة خافته الأضواء فوجد زكريا محيى الدين يجلس خلف مكتب وقد وضع مسدسا أمامه وعلى يمينه جلس البغدادى بدون مسدس وعلى يساره جلس كمال حسين وأمامه مسدس، وكان زكريا محيى الدين هو الذى يتولى توجيه الأسئلة والمناقشة، ويحاول الظهور فى صورة الرجل الصامت الخطير، هذا ويتهم محسن عبد الخالق زكريا محيى الدين بانه هو الذى جر مصر إلى حكم دولة المخابرات، وإلى عهد كتابة التقارير ومراقبة الأشخاص، وأنه هو المؤسس الحقيقى لهذا الأسلوب وليس صلاح نصر .

وذكر محسن فى أقواله التى نشرت أخيراً أنه عندما وقف أمام زكريا واكتشف أسلوبه فى التحقيق لم يتمالك نفسه وقال : « إحنا مش عايزين بيريا يحكم مصر . (بيريا كان رئيسا لجهاز البوليس السياسى السوفيتى فى عهد ستالين واشتهر بقسوته الشديدة وعقب وفاة ستالين قبض عليه وحوكم وأعدم) إحنا عاوزين ديموقراطية وإلا كنا قبلنا حكم الملك ولم نقم بثورة » وقام زكريا من مقعده غاضبا وخبط بيده بشدة على زجاج المكتب حتى انكسر وقال « بلاش كلام إنشا . . أنت كنت عايز تقوم بانقلاب » .

والظاهرة التى تثير الدهشة بلا شك هى أن معظم الضباط الذين اعتقلوا اعترفوا فى أقوالهم فى التحقيقات بجميع الوقائع التى جرت من ضباط المجموعة فى الفترة الأخيرة، وأدلوا بأدق التفاصيل عما كان يدور خلال اجتماعاتهم السرية فى بيوت بعض زملائهم والتى عقدت من وراء ظهر القيادة، وكذا أثناء لقاءاتهم الشخصية، كما ذكروا تفاصيل دقيقه عن الخطة التى وضعت للقبض على ضباط القيادة وفرض مشروع نظام الحكم الجديد باستخدام القوة .

والأمر الذى يثير التساؤل هو سر اعترافهم بهذه السهولة وبهذه الإفاضة فى المعلومات، وفى كشف الأسرار دون أية محاولات للإنكار رغم علمهم بأن هذه الاعترافات سوف تدينهم وقد تلقى بهم إلى التهلكة؟ إن العامل الأساسى - فى اعتقادى - لتفسير سر هذه الظاهرة هو أن هيئة التحقيق استغلت ذلك الانهيار العصبى الذى أصيب به الرائد حمزة أدهم بمجرد أن وجد نفسه حبيس تلك الزنزانة الرهيبة وهو الرجل المرفه الذى لم يتعود على مثل هذه التجربة المخيفة، وعن طريق إغوائه - بالتهديد والترغيب - ليصبح شاهد ملك فى القضية نظير إعفائه من العقوبة القاسية التى من المنتظر توقيعها عليه، والتى قيل إنها قد تصل إلى حد الإعدام، لم يتردد حمزة أدهم فى الإدلاء بأدق المعلومات والكشف عن كل ما فى جعبته من أسرار وخبايا عن هذه المجموعة التى كان قبل اعتقاله من أبرز أعضائها، والتى كان لديه إلمام كامل بكل أنشطتها ومشروعاتها وبكل ما دار من أحاديث ومناقشات خلال اجتماعاتها بحكم أنه حضرها جميعا.

وكانت مواجهة هيئة التحقيق للمتهمين بأدق الحقائق والتفاصيل عن نشاط كل منهم وتحركاته وأقواله خلال الاجتماعات صدمه عنيفة أضعفت من عزائمهم وأوهنت من مقاومتهم، إلى الحد الذى جعل بعضهم يتخيل أن المخابرات إما أنها تمكنت بوسائلها الخاصة من تسجيل كل ما دار فى اجتماعاتهم وإما أنها قد دست أحد عملائها الذى نجح فى أداء دوره ببراعة إلى الحد الذى لم يجعل أحدا منهم يشك فى أمره خاصة أنهم كانوا جميعا خالين الذهن من جهة انهيار حمزة أدهم وإدلائه بهذا الكم الهائل من المعلومات والأسرار عن مجموعتهم. ونتيجة لهذه المواجهة العصيبة التى هزت معنوياتهم تمكنت هيئة التحقيق من الحصول على اعترافات تفصيلية من معظم المتهمين بسهولة وبسرعة، وليس من المستبعد أن يكون للحالة النفسية السيئة التى غدا عليها بعض المتهمين دخل فى تلك الاعترافات الخطيرة التى أدلوا بها بسهولة أمام هيئة التحقيق، فإن الشقاء الذى كانوا

يشعرون به في زنازينهم الانفرادية وما كانوا يحسون به من عذاب وتأنيب للضمير بتأثير الضغوط النفسية المركزة عليهم، والتي كانوا يتعرضون لها داخل السجن من قبل بعض رجال المخابرات الذين نجحوا بعد قليل في السيطرة على إدارة شئون السجن وأحواله، والذين نجحوا بفضل أساليبهم النفسية في إشعارهم بأنهم قد أصبحوا خونة لوطنهم وأعداء للثورة، وأن الرأي العام في الجيش ساخط عليهم مما أدى إلى إحساسهم باليأس وبعقدة الذنب، وبالتالي انهارت مقاومتهم أمام المحققين، وليس لدينا أي دليل مادي يثبت أن هذه الاعترافات أو بعضها قد صدرت من أصحابها تحت وطأة التعذيب، فلم تصدر من أحدهم حتى اليوم أي أقوال بأن تعذيبا قد وقع عليه خلال وجوده في السجن رهن التحقيق، ومن جهة أخرى لم يكن التعذيب حتى ذلك الحين قد غدا أمرا شائعا أو معترفا به داخل السجون، ولم يكن قد أصبح بعد فنا له أصوله وأساليبه وقواعده، فإن ذلك الأمر لم يظهر إلى حيز الوجود إلا بعد أن تسلم حمزة البسيوني مقاليد الأمور في السجن الحربي، ونجح مع زبانيته في وقت قصير في أن يجعل سمعة الباستيل الفرنسي التاريخية تتضاءل أمام سمعة السجن الحربي الرهيبة.

المحكمة العسكرية التي خالفت القانون

عقب انتهاء التحقيق في قضية المدفعية صدر أمر القيادة في ٢٨ فبراير ١٩٥٣ بتشكيل المحكمة العسكرية التي تقرر تقديم المتهمين لمحاكمتهم أمامها، وكانت برئاسة المقدم جمال عبد الناصر وعضوية تسعة من ضباط القيادة وهم جمال سالم والبغدادي وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين، ولم يشترك أنور السادات وعبد المنعم أمين في عضوية هذه المحكمة بعد أن قررا التنحي عن عضويتها ضمانا للحيدة، نظرا لأن بعض المتهمين في مناسبات مختلفة وجها نحوهما انتقادات مريرة، ورفض محمد نجيب أن يتولى رئاسة المحكمة وقد ذكر في كتابه (كلمتي للتاريخ) أنه كان

يعارض فى محاكمة المتهمين أمام مجلس القيادة، فلم يكن معقولا – من وجهة نظره – أن يكون الخصم هو الحكم.

ولكن عبد الناصر كان مصرا على أن تتم المحاكمة بهذه الصورة حتى لا تكون موضوعا للإثارة فى صفوف الجيش فى وقت اضطربت فيه الأمور، وكان يخشى أن يفلت زمام القضية من يده أثناء التحقيق أو خلال المحاكمة، فقد كان يهدف إلى أن يجرى التحقيق بالأسلوب الذى يبتغيه وأن تصدر الأحكام وفقا لمشيئته ورغبته، ولا يختلف أحد فى أن تشكيل المحكمة بهذه الصورة كان فيه إهدار تام لجميع الأصول والقواعد القانونية، فإن المتهمين الذين قررت هيئة التحقيق إحالتهم إلى المحاكمة وهم ١٢ ضابطا وثلاثة من المدنيين كان منسوبا إليهم اتهاما بأنهم حاولوا القيام بانقلاب عسكرى وإلقاء القبض على ضباط مجلس القيادة، ونظرا لأن المحكمة التى صدر القرار بتشكيلها لمحاكمتهم كانت تتكون كلها من ضباط مجلس القيادة، لذا أصبح الخصوم فى واقع الأمر هم القضاة مما يتنافى مع جميع الشرائع والقوانين، وكان الأمر الذى يثير الدهشة أن هيئة التحقيق التى كانت مكونة من زكريا محيى الدين والبغدادى وكمال الدين حسين، والتى كانت تمثل النيابة العامة فى القضاء المدنى تم فى قرار تشكيل المحكمة ضمهم لعضويتها، أى أن ممثلى الادعاء الذين قرروا بعد إجراء التحقيق إحالة المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم على الجنايات التى ثبتت فى حقهم، والتى يطالبون المحكمة من أجلها بتوقيع أشد العقوبات عليهم، أصبحوا هم من ضمن القضاة الذين سينظرون فى هذا الطلب المقدم من ممثلى الادعاء مما يتعارض مع المبادئ الأساسية للعدالة، وبالإضافه إلى كل هذه المخالفات الصارخة والتجاهل التام لجميع القواعد واللوائح القانونية تم حرمان المتهمين من حقهم الطبيعى الذى يكفله القانون حتى للقتلة وقطاع الطرق والجواسيس والخونة وهو السماح لهم بتوكيل محامين للدفاع عنهم أمام المحكمة.

وكانت الآراء في مجلس القيادة مختلفة حول الأحكام التى تصدر فى

هذه القضية، فبينما نادى جمال سالم بمحاكمة صورية وإعدام الضباط المتهمين فى الحال، اقترح عبد الحكيم عامر ألا تصدر أحكام الإعدام إلا بموافقة جماعية وأن تكون عقوبة السجن وفق أخف عدد من السنين يحصل على أغلبية، وقد وافق مجلس القيادة على اقتراح عبد الحكيم عامر وأبدى خالد محيى الدين اعتراضه على أن تكون السرعة هى طابع المحاكمة.

وقد وصف محسن عبد الخالق محاكمته فقال: «كانت المحاكمة مضحكة جدا. وفى لحظة دخولى كان كل أعضاء المحكمة يجلسون ووجوههم فى الأرض، وفوجئت عندما سألنى جمال سالم: هوه جمال عبد الناصر كان معاكم؟ وتعجبت للسؤال ولكنى فهمت أنه يقصد إهانتنا، ويلمح بأن عبد الناصر كان يحركنا كما يحركهم هم فقلت له: كيف تقول هذا الكلام لضباط قاموا بثورة ولهم تفكيرهم الخاص، نحن لا يحركنا أحد، وكان غريبا حقا أن يسألنى عبد الناصر سؤاله الوحيد أثناء المحاكمة: هل كنت مشتركا معكم؟

هل كان رشاد مهنا مشتركا مع ضباط المدفعية؟

لا يوجد أدنى شك فى أن اعتقال رشاد مهنا وإدخاله متهما فى قضية المدفعية كان الغرض منه هو التخلص من ذلك التهديد المستمر الذى كان يمثله وجوده فى القاهرة بجوار ضباط المدفعية الذين يكنون له التقدير والمحبة والاحترام. ولم يكن لرشاد مهنا فى واقع الأمر صله حقيقية بنشاط أو مشروعات مجموعة ضباط المدفعية، فلم يشارك فى أى اجتماع لضباطها، ولم يكن له أدنى علاقة بالخطة التى تم وضعها للقبض على ضباط القيادة وتنفيذ المشروع المقترح لنظام الحكم عن طريق استخدام القوة.

ولم تكن الظروف فى الواقع تتيح لرشاد مهنا الفرصة – حتى لو أراد – للقيام بأى نشاط مؤثر يمكن أن يحاسب عليه باعتباره نشاطا عدائيا للسلطة التى تتولى الحكم وهى مجلس القيادة، فقد تحددت إقامته فى منزله منذ

إعفائه من منصبه كوصى على العرش فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، وأصبح الهاتف الخاص به تحت الرقابة وكان من الصعب على زواره دخول منزله، إذ لابد لقوة الحراسة حول المنزل من التحقق من شخصياتهم وتسجيل أسمائهم ووظائفهم قبل السماح لهم بالدخول، وكان النشاط الاجتماعى الوحيد الذى بقى لرشاد مهنا كى يمارسه بعد أن أغلقت فى وجهه كل الأبواب والسبل هو أن يلتقى ببعض الزوار من أقاربه وأصدقائه وببعض زملائه من الضباط الذين كان معظمهم من ضباط المدفعية.

وقد شهد البيت عددا كبيراً من هؤلاء الضباط فى الفترة التى كثر ترددهم فيها لإقناع رشاد مهنا بقبول منصب سفير مصر فى الهند أو الباكستان، وكانت هذه الزيارات تتم بموافقة عبد الناصر وكمال الدين حسين، ولم يكن رشاد مهنا يبدى حماسة أو ترحيبا بهذا العرض الذى حاول الضباط من أصدقائه وتلاميذه إقناعه بقبوله، وكان تعليقه دائما أنه لا يمكن أن يثق بهؤلاء الأشخاص - يعنى ضباط القيادة - وكان يشعر فى قرارة نفسه أنهم غير جادين فيما يعرضونه عليه، وكان أمرا طبيعيا عندما يلتقى رشاد مهنا ببعض خلصائه ومن هم موضع ثقته من زائريه أن يتطرق الحديث إلى مواضيع تتعلق بالأوضاع فى الجيش أو فى بعض الأمور الدينية أو السياسية.

وعندما تم اعتقال رشاد مهنا ضمن حملة اعتقالات ضباط المدفعية ليلة ١٥ / ١٦ يناير ١٩٥٣ كان الرجل قد أمضى فى بيته ثلاثة شهور محدد الإقامة، ولم تكن هناك ضده أى اتهامات معينة أو وقائع محددة يمكن محاسبته عليها، وأغلب الظن أن عملية القبض عليه لم تكن فى بادئ الأمر إلا إجراء احتياطيا وتصرفا وقائيا، خشية أن يستخدم ضباط المدفعية اسمه ويستغلوا شعبيته داخل سلاحهم لتجميع وحدات من المدفعية للقيام بحركة انتقامية ضد مجلس القيادة عقب اعتقال ٣٥ ضابطا من زملائهم، ولكن هيئة التحقيق برئاسة زكريا محيى الدين أمكنها استغلال الأقوال التى أدلى بها ثلاثة من الضباط المتهمين فى القضية ممن عرفوا باتصالاتهم الوثيقة برشاد

مـهنا وترددهم على منزله بعـد تحـديد إقـامـتـه كي تصـوغ من أقـوالهم في التحقيق الادعاء الذي قدمت به رشاد مهنا إلى المحاكمة، وكان الضباط الثلاثة الذين أصبحوا بعد الأقوال التي أدلوا بها في التحقيق شهود الإثبات ضد رشاد مهنا عند محاكمته هم: المقدم إبراهيم عاطف زميل رشاد القديم في السلاح وقائد اللواء الأول المضاد للطائرات، والمقدم مصطفى راغب الذي كان معروفا بتدينه وصلاحه ومن أشد المتحمسين لرشاد لأنه كما يقول - متمسك بتعاليم الإسلام - ورغم أن مقر عمله كان في الإسكندرية فقد كان يتردد دائما على القاهرة ويحرص على زيارة رشاد مهنا في بيته، وكان الضابط الثالث هو الرائد عبد العزيز هندي من سلاح المهمات، وقد جدت عليه بعد قيام الثورة نزعة دينية جعلته يتردد على منزل رشاد مهنا ليتحدث معه في قضايا دينية.

وكانت له سهرات خاصة تتعلق بالمزاج معروفة لزملائه، والأمر الذي يثير الاستغراب أن الضباط الثلاثة - وبخاصة إبراهيم عاطف ومصطفى راغب - اعترفوا في التحقيق بلا أي مبرر بأحاديث شخصية دارت بين كل منهم بمفرده مع رشاد مهنا في منزله بدون وجود أي طرف ثالث، وكان يمكنهم اعتبار هذه الأحاديث مجرد (دردشة) بين أصدقاء لأنها لم تكن لها أية نتائج أو آثار إيجابية، ولو كانوا قد حافظوا على هذا السر - كما هو الواجب بين الأصدقاء - لما ورطوا أنفسهم في قضية خطيرة مع رشاد مهنا ولما تعرضوا لتوقيع تلك العقوبات القاسية التي حكمت بها المحكمة عليهم، ومن جهة أخرى لولا اعترافاتهم بمضمون هذه الأحاديث في التحقيق لما أمكن لهيئة الادعاء توجيه أي اتهام إلى رشاد مهنا، ولما تعرض الرجل لأكبر محنة مرت عليه في حياته حينما كانت المحكمة على وشك الحكم عليه بالإعدام ونوجز فيما يلي مقتطفات من أقوال الضباط الثلاثة وفقا لما هو مسجل في التحقيق.

* **المقدم إبراهيم عاطف**

«فى يوم كنت عند رشاد مهنا فسألنى هل أنت مسيطر على اللواء بتاعك؟ فقلت له: طبعا ليه السؤال الغريب ده؟ فقال: أنا لا أقصد إلا أن يكون كل واحد مسيطر على وحدته عشان إذا فشلت المفاوضات مع الإنجليز تبقوا واقفين لهم، فقلت له: هذا طبيعى أمال مين هيدافع عن البلد» وورد ضمن أقواله أيضا: «فى يوم كنت عند رشاد مهنا قال لى: أنا سمعت أن اللواء السابع معتصم والحالة مش طيبة، قلت: فيه مشروع لنظام الحكم عامله محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وحمزة أدهم وحالتهم مش كويسة والظّاهر أنهم عايزين يعملوا حاجة. قال: لا ده مش وقته لازم ننتظر لما نشوف الحالة حتمشى إزاى، قلت: وبعدين إذا استمرت الحالة كده يبقى مفيش إلا أننا نستعمل القوة، قال: أنتم على العموم تحضروا أنفسكم وتكونوا جاهزين، وأنا مسافر البلد، وإذا كان فيه شىء ابعت لى لأحضر حالا».

* **المقدم مصطفى راغب**

«فى يوم توجهت لمنزل رشاد مهنا فسمعت منه شخصيا أن هناك فكرة لإلغاء النص فى الدستور على أن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام وأن جمال سالم هو الذي يصر على هذا الموضوع وكان الخوف أن تكون نية ضباط القيادة جعل مصر دوله غير دينية، وكان من رأيى أن نمنع ذلك مهما كان الثمن، وعندما كررت نفس الكلام على النقيب محمد عبد الله تحمس جدا، وقال: أنا عندى أسلحة وجاهز، فتركته وعدت إلى رشاد مهنا لأستوضحه بعض الأفكار الخاصة بعملية إبعاد ضباط القيادة فقال لى: هذا موضوع سابق لأوانه وسندرسه بعد احتفالات التحرير، المهم يكون هناك ضباط جاهزين لإجراء أى عملية فى الوقت المناسب، فقلت له طيب».

وورد ضمن أقواله أيضا: «فى مرة حضر محمد عبد الله وقال: أنا جاى من عند رشاد مهنا وعلى فكرة إحنا بنجمع الضباط عشان عايزين نعمل عملية سريعة، وعندما تطرق الحديث إلى المادة الثانية من الدستور قال محمد

عبد الله: حتى النص على أن دين الدولة هو الإسلام الذى كان موجودا فى عهد الملك الفاسد الفاجر سيلغيه ضباط القيادة فى عهدهم النظيف، أحوال ضباط القيادة تزداد سوءا مفيش نتيجة إلا التخلص منهم وأنا بعمل ترتيب لذلك».

* **الرائد عبد العزيز هندى**

كانت أقواله تتلخص فى أن رشاد مهنا أخبره فى إحدى زياراته لمنزله بأن مجلس القيادة يعتزم إلغاء النص فى الدستور على أن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام، مما أثار حفيظته على مجلس القيادة ولهذا السبب أخذ يهاجم مجلس القيادة خلال جلساته الخاصة الحافلة (بالمزاج) والتى كانت تمتد حتى ساعة متأخرة من الليل، وكان من ضمن المدنيين الذين يترددون عليه فى سهراته صبرى الحكيم المحامى (أحد المتهمين الذين تم تقديمهم أمام المحكمة).

المحاكمات والأحكام

بعد انتهاء التحقيق فى قضة المدفعية قامت محكمة الثورة المشكلة برئاسة المقدم جمال عبد الناصر وعضوية تسعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة بمحاكمة ١٢ ضابطا وثلاثة من المدنيين وهم:

عقيد متقاعد محمد رشاد مهنا - مقدم إبراهيم عاطف من سلاح المدفعية - مقدم مصطفى راغب من المدفعية - رائد حمزة أدهم من المدفعية- رائد السيد إبراهيم من المدفعية - رائد محمد عبد العزيز هندى من سلاح الأسلحة والمهمات - نقيب محسن عبد الخالق من المدفعية - نقيب فتح الله رفعت من المدفعية - نقيب سعد عبد الحفيظ من سلاح الفرسان - نقيب محمد عبد الله من المدفعية - نقيب أحمد وصفى من المدفعية - ملازم أول محيى الدين الخولى من المدفعية - طبيب عبد العزيز الشال - الأستاذ صبرى الحكيم المحامى - الأستاذ محمود رشيد المحامى.

هذا ولم تجر محاكمة النقيب فتح الله رفعت مع باقى المتهمين بالنسبة

لمرضه، فقد أصيب أثناء اعتقاله فى سجن الأجانب بقرحة فى المعدة سببت له نزيفا دمويا، وتم نقله للعلاج إلى مستشفى الجيش بكوبرى القبة وأرسل بعد ذلك إلى الخارج لاستكمال علاجه.

وقد عقدت محكمة الثورة عدة جلسات لمحاكمة المتهمين وذلك خلال النصف الأول من شهر مارس ١٩٥٣، وفى ١٩ مارس ١٩٥٣ أصدرت المحكمة أحكامها على المتهمين ولكن لم تتم إذاعه هذه الأحكام ولم تنشر الحيثيات الخاصة بها إلا فى ٣١ مارس عام ١٩٥٣.

ومن تحليلنا لحيثيات الأحكام الصادرة من محكمة الثورة يتضح لنا أن القضية التى عرفها الناس باسم قضية المدفعية لم تكن قضية واحدة اشترك فيها جميع المتهمين الخمسة عشر الذين قدموا للمحاكمة، وإنما كانت فى واقع الأمر أربع قضايا كل واحدة منها منفصلة ومستقلة بذاتها من جهة أشخاص المشتركين فيها، برغم أن بعض المتهمين كانوا مشتركين فى أكثر من قضية منها، ولكن الأمر الذى كان يربط بين هذه القضايا الأربع هو وحدة الهدف إذ إنها جميعا كانت تهدف إلى التخلص من أعضاء مجلس القيادة عن طريق استخدام القوة.

وهذه القضايا الأربع كما استخلصناها هى : قضية رشاد مهنا – قضية محسن عبد الخالق – قضية سعد عبد الحفيظ – قضية عبد العزيز هندى .. وسوف نوضح فيما يلى ملخصا لكل من هذه القضايا الأربع طبقا لما ورد فى النص الرسمى لحيثيات الأحكام.

ومن باب الاختصار فإننا سوف نسجل فيما يلى الادعاء المشترك الذى أقيم على المتهمين فى القضايا الثلاث الأولى حرصا منا على عدم التكرار «سعيه لإغراء عسكرى بالخروج عن الطاعة، وذلك أنه بجهة القاهرة حول أواخر ديسمبر ١٩٥٢ سعى مع آخرين على إحداث فتنة بين القوات المسلحة» بند ١٣٦ فقرة ٢ من قانون الأحكام العسكرية.

القضية الأولى - قضية رشاد مهنا

وجهت هيئة الادعاء الاتهام فى هذه القضية إلى خمسة ضباط هم: العقيد رشاد مهنا والمقدم مصطفى راغب والمقدم إبراهيم عاطف والنقيب محمد عبد الله والملازم أول يحيى الخولى وكلهم من سلاح المدفعية، وإلى مدنى واحد هو الطبيب عبد العزيز الشال، وعلى الرغم من أن عدد الشهود فى هذه القضية بلغ ١٢ شاهدا فإن المحكمة لم تفصح فى حيثياتها إلا عن أسماء ستة منهم فقط (الضباط الأربعة المشتركون فى الاتهام مع رشاد مهنا والرائد حمزة أدهم والرائد عبد العزيز هندى).

وورد ضمن حيثيات المحكمة بشأن هذه القضية ما يلى: «ثبت من أقوال الشهود أن رشاد مهنا ألقى فى روعهم أن القيادة تنوى إلغاء مادة الدستور التى تنص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، وأنهم ينوون جعلها جمهورية لا دينية مستغلا الاتجاه الدينى لبعض الشهود بقوله: إن كل واحد يجب أن يدافع عن دينه .. وكان رشاد مهنا ينتقد القيادة دائما أمام زواره من العسكريين والمدنيين، ويظهر أمامهم بأنه صاحب الرأى السليم مما جعلهم يتحمسون لآرائه.

ونظرا لأنه كان يرى أنه ليس هناك طريق لإصلاح الحال سوى استعمال القوة للقبض على ضباط القيادة أو إبعادهم عن مراكزهم، لذا كان يطلب من بعض الضباط تحضير أنفسهم وأن يكونوا جاهزين لإجراء أى عملية فى الوقت المناسب، وذكر رشاد مهنا لبعض الشهود أن تعيينه سفيرا بالخارج لم يكن سوى إبعاد له، وأنه كان فى نية ضباط القيادة اتخاذ اجراءات ضده لولا علمهم بأن ضباط المدفعية يؤيدونه، وقال أخيرا أنه سوف يسافر إلى بلده وفى حالة حدوث شيء يرسلون له لكى يحضر.

وقد ورد فى حيثيات المحكمة أيضا أن كلا من مصطفى راغب وإبراهيم عاطف وهو صديق حميم لرشاد مهنا، كان يتردد على منزله كما كان يتردد

عليه النقيب محمد عبد الله والملازم أول يحيى الخولى، وأنهم جميعا كانوا يؤيدون رأيه فى أنه لا يوجد حل لإصلاح الحال سوى باستخدام القوة، وكان مصطفى راغب أشدهم حماسة لرشاد مهنا وكان دائم الدعوة له، وكان يريد تجميع من ٤٠ إلى ٨٠ ضابطا ليتسنى له القبض على ضباط القيادة، وقد اعترف النقيب محمد عبد الله بأنه كان يتوجه لمنزل رشاد مهنا وأنه كان يتوجه ومعه الملازم أول يحيى الخولى لزيارة الدكتور عبد العزيز الشال، ويتناول حديثهم معه انتقاد القيادة وضرورة العمل على التخلص منها بالقوة وإعادة رشاد مهنا، وبالنسبة للدكتور عبد العزيز الشال ورد فى حيثيات المحكمة أنه كان ينتقد أمام زواره ومنهم (النقيب محمد عبد الله والملازم أول يحيى الخولى والمقدم مصطفى راغب) تصرفات القيادة، وينادى بضرورة تنحية ضباطها لسوء تصرفاتهم، وكان يهاجم مشروع تحديد الملكية الزراعية (الإصلاح الزراعى) بدعوى أنه ضد الدين وأن القيادة مرتمية فى أحضان الأمريكان، وكان شديد التحمس لرشاد مهنا ويعتبر أن إقالته كانت خطأ جسيمًا لأنها أحدثت رجّة وأوجدت عدم ثقة فى السوق المالية والتجارية، وكان يحرّض الضباط على وجوب إعادته إلى السلطة لأنه الشخص الذى تتبلور فيه أفكار كل الوطنيين، وكان يقول للضباط إنه يعتمد على وطنيتهم لإنقاذ البلاد من الهلاك وأن تغيير الأوضاع لا يمكن أن يتم بغير الجيش، وعملية التغيير لا تحتاج إلا لعدد ٤٠ ضابطا وتجرى بنفس الطريقة التى أجريت بها حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكان رأيه أن الضباط الأربعين يقومون بالقبض على ضباط القيادة وأن يستمر محمد نجيب رئيسا للجمهورية ويصبح رشاد مهنا القائد العام للقوات المسلحة..

وكان قرار المحكمة بعد إتمام محاكمة المتهمين فى هذه القضية أن كلا من رشاد مهنا والضباط الأربعة المشتركين معه فى القضية والدكتور عبد العزيز الشال مذنب فى الادعاء المقام عليه.

القضية الثانية - قضية محسن عبد الخالق

وجهت هيئة الإدعاء الاتهام فى القضية إلى خمسة ضباط هم: النقيب محسن عبد الخالق والرائد حمزة أدهم والنقيب فتح الله رفعت والرائد السيد إبراهيم والمقدم إبراهيم عاطف (سبق تقديمه من قبل فى قضية رشاد مهنا) وكلهم من سلاح المدفعية. وعلى الرغم من أن عدد الشهود فى هذه القضية بلغ ١٧ شاهدا فإن المحكمة لم تفصح فى حيثياتها عن أى أسماء للشهود على وجه الإطلاق، واكتفت بذكر أرقامهم حسب ترتيبهم فى الشهادة، وورد فى حيثيات المحكمة بشأن هذه القضية ما يلى: «استغل محسن عبد الخالق ثقة القيادة به وعمله كضابط للمخابرات فى إيجاد تيارات خفية بين الضباط وجو من عدم الرضاء، وفى المرحلة الأولى كان دائب الانتقاد للقيادة ويعمل على إفقاد الثقة بها بمختلف الطرق، ويؤكد أن حالة البلد سيئة من جميع الوجوه وأن الناس ساخطة ويجب تصحيح الأوضاع ووضع حل حاسم، وكان يعمل للحصول على تأييد الضباط وتكتلهم حوله ويدعو بصفة مستمرة للتخلص من القيادة، كما كان يحاول إثارة أسلحة الجيش بقوله: إنه هناك غليان فى سلاح الفرسان.

وفى المرحلة الثانية حاول محسن عبد الخالق توجيه الضباط للقيام بعمل إيجابى عن طريق عقد اجتماعات سرية تحت ستار بحث مشروع كان قد قدمه للقيادة، وقد تمت هذه الاجتماعات بالفعل أكثر من مرة وكان يردد خلال هذه الاجتماعات أن القيادة رفضت مشروعه، وأنه لابد من القيام بعمل إيجابى لتصحيح الأوضاع، وكان الحاضرون يقسمون على ألا يبوحوا بما يدور فى هذه الاجتماعات.

وقد اتضح من التحقيق بما لا يقبل الشك أن محسن عبد الخالق كان هو الموجه والمتحدث الأول فى هذه الاجتماعات، وعقب عودته من الإسكندرية عقد اجتماعا أخذ ينتقد فيه القيادة وقال للضباط الحاضرين: إن الحكاية لن تنفع وإن من المحتم اتخاذ إجراء، وفى اجتماع آخر بمنزل الرائد السيد إبراهيم

تبودلت الآراء بين الحاضرين بخصوص وضع خطة لتنفيذ المشروع الذى قدمه محسن للقيادة بالقوة، واتفق على أن أحسن طريقة هى القبض على ضباط القيادة فى معسكر قصر النيل، وقال محسن: إن ضباط القيادة يجتمعون هناك كل ليلة ولا تحرسهم إلا دورية واحدة، وأنه يمكن محاصرتهم بقوة الطوارئ التابعة للواء الأول المضاد للطائرات الموجودة فى المعرض والقبض عليهم جميعا، وبعد ذلك يوقع اللواء محمد نجيب بيانا بإقصاء ضباط القيادة وتغيير الوزارة وينشر ذلك فى الصحف، وطلب من كل ضابط أن يحضر بيانا بالقوة التى يمكنه تجهيزها، وفى اجتماع آخر حضر مندوب من سلاح الفرسان (النقيب سعد عبد الحفيظ) بناء على دعوة من محسن عبد الخالق، وادعى محسن فى أحد الاجتماعات أن اللواء السابع مشاة معتصم فى ثكناته بالعباسية وأن الحالة سيئة وتساءل عن موقف ضباط المدفعية فى حالة تكليفهم بفض اعتصام اللواء السابع بالقوة، واتفق مع الضباط على عدم استخدام أى قوة ضد هذا اللواء. وقد ثبت أيضا أن محسن عبد الخالق اتصل ببعض الهيئات المدنية وبشخصيات حزبية محاولا الحصول على تأييدها وكان يستنير بآراء بعضهم.

وقد ثبت أن محسن كان أكثر الحاضرين فى الاجتماعات تحمسا فى الدعوة إلى استعمال العنف، وعندما حاول بعض الحاضرين الاعتراض على استعمال العنف وطالبوا بالاتصال بالقيادة للتأكد من صحة ما يدعيه لخطورة ما يدعو إليه أوهمهم بما له من اتصال وثيق بالقيادة .. أنه لا فائدة من إصلاح الأحوال إلا بالعنف.

وعندما وجد محسن عبد الخالق بعد عدة اجتماعات أن كثيراً من الضباط لم يستجيبوا لتيار العنف الذى كان يبغيه، دفعهم إلى اتجاه آخر بأن أوعز إليهم بأن يقفوا كتلة واحدة للقيام بأى عمل عندما تحين الفرصة، وأن ينضموا إلى تنظيمات سرية تدفع فيها اشتراكات نقدية لحماية من يقع عليهم الضرر بواسطة القيادة .. وكان قرار المحكمة بعد إتمام محاكمة المتهمين فى هذه القضية أن كلا من محسن عبد الخالق والضباط الثلاثة المشتركين معه

فى القضية -نظرا لعدم تقديم النقيب فتح الله رفعت إلى المحاكمة لمرضه- مذنب فى الادعاء المقام عليه » .

القضية الثالثة - قضية سعد عبد الحفيظ

وجهت هيئة الادعاء الاتهام فى هذه القضية إلى ضابطين الأول هو النقيب سعد عبد الحفيظ من سلاح الفرسان والثانى هو النقيب أحمد وصفى من سلاح المدفعية، وكان عدد الشهود فى القضية ستة ضباط أفصحت المحكمة فى حيثياتها عن أسماء أربعة منهم (المتهم الأول والمتهم الثانى فى القضية والنقيب محمد عبد الله والملازم أول محيى الدين الخولى) وتعمدت عدم الكشف عن الاسمين الآخرين.

وورد فى حيثيات المحكمة بشأن هذه القضية ما يلى : « فى المرحلة الأولى قبل اعتقال ضباط المدفعية كان سعد عبد الحفيظ على اتصال وثيق بالمقدم حسنى الدمنهورى من سلاح المشاة وبالنقيب محسن عبد الخالق من سلاح المدفعية، وفى منزل حسنى الدمنهورى قال سعد للضباط الحاضرين إن ضباط القيادة يجب أن يعودوا إلى وحداتهم وأن الذوق لا ينفع معهم والبلد انهارت اقتصاديا وسوف تنهار أكثر فى المستقبل، وأنه من أجل مصر ينبغى إجبار ضباط القيادة على ترك مراكزهم.

وقد وافق سعد عبد الحفيظ على اقتراح الدمنهورى وهو تعيين العميد محمد كامل الرحمانى رئيسا لأركان حرب الجيش، وقال إنه مادام الضباط ثائرين والجو مهيئا فينبغى أن تتم العملية بسرعة قبل أن تسبقهم الأحزاب لأن نجاحها مضمون.

وعند ذكر تفاصيل العملية قال إن البيان سوف يوقعه محمد نجيب ويوسف صديق لأنه على خلاف مع القيادة، وأكد على ضرورة أن تتم العملية يوم الإثنين المقبل، وتكفل حسنى الدمنهورى بالمرور على السفارات بحكم أنه مشترك مع النقيب سعد فى هذه العملية، وقد حضر سعد عبد الحفيظ أحد اجتماعات ضباط المدفعية مندوبا عن سلاح الفرسان وقال لهم إن

ضباط الفرسان قد نظموا أنفسهم فى سسلسلة وأنهم قد كتّلوا أنفسهم لعمل رأى عام لمواجهة القيادة والضغط عليها.

وقد اعترف النقيب أحمد وصفى بأنه كان يجتمع بالمقدم حسنى الدمنهورى والنقيب سعد عبد الحفيظ ويتشاورون معا على استعمال العنف، ويبحثون عن أحسن طريق لإجبار ضباط القيادة للعودة إلى وحداتهم بالقوة، وأن الدمنهورى قال إنه مر على الأحزاب والهيئات وأن الجميع يرون أن استمرار الوضع الحالى سيكون فيه خراب البلد، وأنه مرّ على منزل (الأمير السابق) عباس حليم وكان هناك جميع رؤساء الأحزاب المشهورين، وكان قاعد عباس حليم وفؤاد سراج الدين والخشخانى المحامى وأنه جلس معهم وأن الخشخانى قال له: إن خزانة الوفد مستعدة تصرف أى مبلغ حتى يوجه الإنجليز إنذارا إلى محمد نجيب أو يضطر محمد نجيب إلى تقديم استقالته.

وفى المرحلة الثانية عقب اعتقال ضباط المدفعية قال سعد عبد الحفيظ للنقيب أحمد وصفى أن ضباط سلاح الفرسان قرروا إرسال إنذار إلى القيادة العامة لكى تفرج عن الضباط المعتقلين فى ظرف ٤٨ ساعة وأن سلاح الفرسان جاهز، فأجاب أحمد وصفى بأن الدور عليهم فى الاعتقال وأنه يجب حماية الضباط الذين تم القبض عليهم، ومادام سلاح الفرسان جاهزا فإنه يقترح تحريك قوات من الفرسان لمحاصرة القيادة وفى نفس الوقت ترسل إلى سجن الأجانب عربتان مسلحتان وعربتا أوتوبيس لإخراج الضباط ونقلهم من هناك، وبعد ذلك يتم تقديم إنذار ضباط سلاح الفرسان إلى القيادة، وورد فى ختام الحيثيات أن ضمير المتهم أحمد وصفى قد استيقظ ولكنه تأخر كثيراً، إذ كتب بعد الاعتقال خطابا إلى أهله يعترف فيه بجرمه ويستغفر الله ويطالب أهله بأن يكفروا للوطن عن سيئاته بأعمالهم وإخلاصهم، وكان قرار المحكمة بعد إتمام محاكمة المتهمين فى هذه القضية أن كلا من النقيب سعد عبد الحفيظ وأحمد وصفى مذنب فى الادعاء المقام عليه.

ويلاحظ أن النقيبين سعد عبد الحفيظ وأحمد وصفى لم يقبض عليهما إلا بعد أيام من القبض على ضباط المدفعية.

القضية الرابعة - قضية عبد العزيز هندى

وجهت هيئة الادعاء إلى الرائد عبد العزيز هندى تهمتين هما:

١- سعيه لإغراء عسكرى للخروج عن الطاعة، وذلك أنه بجهة القاهرة حول أواخر ديسمبر ١٩٥٢ سعى مع آخرين على إحداث فتنه بين القوات المسلحة (بند ١٣٦ فقرة ٢ من قانون الأحكام العسكرية).

٢ - كونه أتى سلوكًا مضرا بحسن الانتظام والضبط والربط العسكرى، وذلك أنه بالجهة والتاريخ عاليه كان يجتمع مع بعض المدنيين وينتقد القيادة أمامهم، ويصرح بانه سيقتل بعضهم إذا أقدموا على إلغاء نص الدستور القائل بأن دين الدولة الرسمى هو الإسلام (بند ١٦٨ من قانون الأحكام العسكرية).

وقد أشركت هيئة الادعاء فى هذه القضية الأستاذ صبرى الحكيم المحامى ولكنها وجهت إليه التهمة الأولى فقط، ولم يكن هناك شهود فى هذه القضية سوى شاهد واحد مدنى هو عبد الهادى الجوادى، ولكن الاتهام كان ثابتا نظرا لاعترافات المتهم عبد العزيز هندى ولحصول المحكمة على تسجيل صوتى لأحد الاجتماعات التى كانت تعقد فى منزله، وقد اعترف هندى أمام المحكمة أن الصوت الذى فى التسجيل هو صوته.

وورد فى حيثيات المحكمة بشأن هذه القضية ما يلى: «كان الرائد عبد العزيز هندى يجتمع مع الكثيرين من المدنيين وكان دائم الانتقاد للقيادة وتصرفاتها، إلى أن تناول الحديث فى أحد الاجتماعات إشاعة إلغاء النص الرسمى من الدستور بأن دين الدولةهو الإسلام، فقال المتهم عبد العزيز هندى أنه قرر أن يقتل المقدم جمال عبد الناصر، وذكر للحاضرين أنه قد ودّع زوجته وأولاده وقال لهم إنه سيموت شهيدا، وجاء فى أقوال الشاهد عبد الهادى

الجوادى أن المتهم عبد العزيز هندى هاجم مشروع تحديد الملكية بشدة وذكر أن الموقف أصبح لا يعجبه، وقال للشاهد أنه سيلخص له الموقف فى حديث شريف وقرأ المتهم الحديث (بالعكس) من نهايته إلى أوله : « من رأى منكم منكرا فليقاومه بقلبه وهذا أضعف الإيمان فإن لم يستطع فبلسانه وإن لم يستطع فبيده وهذا هو ما سيحدث » ولما سأله الشاهد عما إذا كانت هناك قوة يعتمد عليها فى تنفيذ غرضه رد قائلا : « هناك جنود كثيرون وجنود ربنا كثير وزى ما تسعة عملوها يعملها تسعة آخرون » .

وبالنسبة للمتهم صبرى الحكيم المحامى ورد فى أقوال الشاهد عبد الهادى الجوادى أن المتهم صبرى ذكر له أن حالة البلد الاقتصادية قد اختلت نتيجة جهل من يقومون بالحكم، وأن هذه الحالة يجب أن يكون لها نهاية وأنه وجد الحل وأن الله سخر جنوده لتخليص البلد ممن يحكمونها وأن الحل بات قريبا .

ونظرا لما يعلمه صبرى الحكيم من تطرف الرائد عبد العزيز هندى الدينى فقد كان دائم التأثير عليه من الناحية الدينية، وكان يجتمع ببعض العسكريين والمدنيين فى مكتبه ويستغل الدين للتأثير على الحاضرين، وكان يتلو بعض الآيات القرآنية التى توحى إلى الرائد عبد العزيز هندى للقيام بعمل معين .

وقد اعترف الرائد عبد العزيز هندى بأن المتهم صبرى الحكيم كان يحمسه ويستغله عن طريق الدين، وكان يتكلم عن الجهاد والفدائيين والموت فى سبيل الله مما كان يدفعه وهو فى ثورة حماسته إلى أن تصدر منه أقوال عنيفة، وقال عبد العزيز هندى أن المتهم صبرى كثيراً ما كان يتطلع إلى السماء ويقول إنه رأى اسمه (اسم عبد العزيز هندى) مكتوبا فى السماء وبجواره كلمة (الخميس) بحروف واضحة، وخلص من ذلك بأن العملية المرتقبة ستتم يوم الخميس، وكان صبرى يقول : يا هندى أنت أمل الأمة ولا يوجد غيرك فى البلد وقد نجح فى إثارة هندى ودفعه إلى أن يقرر قتل عبد الناصر، وودع أهله فعلا لإنجاز ذلك .

وكان قرار المحكمة بعد إتمام محاكمة المتهمين فى هذه القضية أن الرائد عبد العزيز هندى غير مذنب فى الادعاء الأول ولكنه مذنب فى الادعاء الثانى المقام عليه، وأن الأستاذ صبرى الحكيم المحامى مذنب فى الادعاء المقام عليه.

محاكمة محمود رشيد المحامى

كانت التهمة الموجهة إلى محمود رشيد هى نفس التهمة التى وجهت إلى باقى المتهمين وهى «سعيه لإغراء عسكرى بالخروج عن الطاعة»، وقد اتضح من حيثيات المحكمة بشأن محمود رشيد أنه لم يشترك اشتراكا مباشرا فى أية قضية من القضايا السابقة، ولكن ثبت من أقوال الشهود أن المتهم كان يجتمع بكثير من الضباط فى مكتبه ومنزله، وكان يدعى أنه عليم ببواطن الأمور ولا يكف عن ترديد الأقاويل والشائعات المثيرة ضد بعض أفراد القيادة والحكومة، وكان ذلك يؤدى إلى خروج الضباط من عنده ثائرين ساخطين وأخذ بعضهم ينشر أقاويله كأنها حقائق ثابتة سواء فى أوساط الضباط أو فى اجتماعاتهم السرية، وثبت من أقوال الشهود أن المتهم محمود رشيد كان يأمل أن يكون وزيرا ولما جاء التعديل الوزارى مخيبا لآماله زاد سخطه على العهد القائم، وأخذ يسعى لإثارة الفتنة بين الضباط مما دفعهم إلى الخروج عن الطاعة، وكان قرار المحكمة بعد إتمام محاكمته أنه مذنب فى الادعاء المقام عليه.

الأحكام الصادرة على المتهمين:

(يلاحظ أن عقوبة السجن بالنسبة للضباط العاملين اقترنت بالطرد من الخدمة العسكرية)

١- العقيد متقاعد رشاد مهنا	**السجن المؤبد**
٢- نقيب محسن عبد الخالق	**١٥ سنة**
٣- مقدم إبراهيم عاطف	**١٠ سنوات**
٤- مقدم مصطفى راغب	**١٠ سنوات**

٥- نقيب سعد عبد الحفيظ	**٧ سنـــوات**
٦- نقيب محمد عبد الله	**٥ سنـــوات**
٧- ملازم أول محيى الخولى	**٥ سنـــوات**
٨- رائد السيد إبراهيم	**٣ سنـــوات**
٩- نقيب أحمد وصفى	**٣ سنـــوات**
١٠- رائد عبد العزيز هندى	**سنـة واحدة**
١١- طبيب عبد العزيز الشال	**١٠ سنـــوات**
١٢- صبرى الحكيم «المحامى»	**سنتـــــان**
١٣- محمود رشيد «المحامى»	**سنتـــــان**

١٤- رائد حمزة أدهم - الاستغناء عن خدماته **(برغم أن التهمة ثابتة ضده إلا أنه نظرا للمعاونة الفعالة التى قدمها والتى ساعدت على الكشف عن معالم هذه القضية فقد رأت المحكمة عدم توقيع عقوبة عليه والاكتفاء بالاستغناء عن خدماته)**.

١٥ - نقيب فتح الله رفعت **(لم تجر محاكمته لمرضه)**

الإعلان عن أسباب تشكيل محكمة الثورة

فى ٣١ مارس ١٩٥٣ أذاع مجلس قيادة الثورة بيانا نشر فى الصحف المصرية أوضح فيه الأسباب التى دعته إلى تشكيل محكمة من أعضائه باسم محكمة الثورة لمحاكمة ١٢ضابطا وثلاثة من المدنيين فى قضية المدفعية، وكان نص البيان كما يلى:

«تشكلت محكمة الثورة لمحاكمة المتهمين فى القضية من عشرة أعضاء من مجلس قيادة الثورة، لأنها قضية غير عادية لها من أهميتها الخاصة ونتائجها الخطيرة ما لا يسمح إلا لأعضاء هذا المجلس بتحمل مسئوليتها

الكاملة، لأن لهؤلاء الأعضاء الإلمام بالظروف المحيطة بوقائع القضية ومن المعرفة التامة بالأفراد المشتركين فيها ما يجعلهم أقدر على الحكم الدقيق على تصرفاتهم، وهم بعد ذلك كله على علم دقيق بالدور الذى لعبه بعضهم فى حركة التحرير، مما يجعل أعضاء المجلس يوازنون بين ما أدوه من خدمة ومصلحة البلاد العليا، وكما كان تشكيل هذه المحكمة غير عادى فقد كانت بعض إجراءاتها غير عادية أيضا، إذ استقر رأى جميع أعضائها على أن يكون أى حكم يصدرونه بإجماع الآراء نظرا لعدم وجود محامين للدفاع عن المتهمين وهو أمر اقتضته مصالح البلاد العليا وأمن القوات المسلحة ، ولو أن جميع أعضاء المحكمة قد نصبوا من أنفسهم محامين عنهم وفى نفس الوقت حراسا على مستقبل البلاد وأهداف الثورة.

ولما كانت وحدة الجيش وتوافر روح التعاون والمحبة بين جميع أفراده من ألزم العوامل التى رأت المحكمة أن تحرص عليها، فقد رأت عدم نشر أو إذاعة أسماء الشهود الذين دفعتهم غيرتهم الوطنية إلى التبليغ عما كان يحاك فى الخفاء، وذلك قبل التحفظ على من تحتم التحفظ عليهم عند بدء التحقيق، وكذلك حسنو النية ممن صار التحفظ عليهم والذين كانوا قد غُرّر بهم ووقعوا تحت تأثير شائعات كاذبة ومعلومات مضللّة ولم يكونوا قد تصوروا مبلغ ما كانوا قد اندفعوا فى تياره، ولكنهم عندما تبينوه أدلوا بأقوالهم بكل صراحة فأفرج عنهم فى الحال كما أفرج عن بعض الذين ثبت أنه لم يكن له دخل بالموضوع إطلاقاً » . .

ومن دراسة هذا البيان يمكن إدراك سر ذلك العدد الكبير من الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم فى القضية سواء أمام هيئة التحقيق أو أمام المحكمة، فقد كان قسم منهم يتكون من الضباط الذين كانوا على اتصال بالمخابرات الحربية قبل عملية اعتقال المتهمين (إما تطوعا بقصد التقرب للسلطات وإما بفضل نجاح المخابرات فى تجنيدهم).

وكانوا يزودون المخابرات بكافة ما يحصلون عليه من معلومات عن نشاط ضباط مجموعة المدفعية بحكم صلاتهم الوثيقة بهم، أما القسم الثانى فكان يتكون من ضباط من ضمن أفراد المجموعة وجرى اعتقالهم مع باقى زملائهم فى حملة الاعتقالات التى تمت، ولكن أعصابهم لم تكن لديها القدرة لا على تحمل ويلات السجن الانفرادى ولا على تخيّل ذلك المستقبل المجهول المظلم الذى بات فى انتظارهم فأصيبوا بالانهيار، وتلقفتهم أيدى رجال المخابرات الذين كانو يركزون ضغوطهم النفسية وقتئذ على نزلاء السجن التعساء فنجحوا فى إقناعهم بأنهم كانوا حسنى النيّة ولكن غرّر بهم تحت تأثير شائعات كاذبة ومعلومات مضللة.

وتحت عوامل الإغراء بالإفراج والعودة إلى منازلهم واستعادتهم لمراكزهم السابقة أمكن لهيئة التحقيق برئاسة زكريا محيى الدين الحصول منهم على اعترافات كاملة ومفصلة، وتحولوا من متهمين إلى شهود إثبات على باقى زملائهم، برغم أن بعضهم كانوا ضالعين فى القضية، وكان هذا هو السر الحقيقى فى تقديم ١٢ ضابطا فقط إلى المحاكمة منهم ١٠ من المدفعية وضابط من الفرسان وضابط من المهمات، برغم أن ضباط المدفعية وحدهم الذين اعتقلوا على ذمة القضية بلغوا ٣٥ ضابطا.. وقد حرصت المحكمة على عدم الكشف عن أسماء هؤلاء الشهود، تنفيذا للوعد الذى أعطته لهم هيئة التحقيق فى مقابل الحصول على اعترافاتهم، ولهذا السبب لم تستدعهم المحكمة لحضور جلسات المحاكمات - برغم أنهم شهود الإثبات - كما لم تذكر أسماءهم فى حيثيات الأحكام التى نشرت، ولم تستثن المحكمة من هذه المعاملة سوى شهود القضية الخاصة برشاد مهنا فقد حرصت على أن تحاكم ٤ ضباط منهم - برغم اعترافاتهم - فقد كان لقضية رشاد مهنا بالذات وضع خاص لدى مجلس قيادة الثورة.

* * *

رسالتان من رشاد مهنا ومحسن عبد الخالق بشأن قضية المدفعية

تلقيت بشأن قضية المدفعية رسالتين على أبلغ جانب من الأهمية، الأولى من الأخ رشاد مهنا الوصى السابق على العرش، والذى قدم إلى المحاكمة فى مارس ١٩٥٣ باعتباره المتهم الأول فى القضية، والثانية من الأخ الدكتور محسن عبد الخالق سفير مصر السابق فى اليابان والذى كان يعمل أستاذا للعلوم السياسية فى جامعة الرياض بالسعودية، وقد قدم إلى المحاكمة أيضا فى مارس ١٩٥٣ باعتباره المتهم الثانى فى القضية.

ولا شك فى أن نشر هاتين الرسالتين القيمتين عقب دراستنا الشاملة لقضية المدفعية هو استطراد مفيد واستكمال مثمر لهذه الدراسة، وفضلا عما سوف تضيفه المعلومات التى تتضمنها الرسالتان من إثراء لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإنها من جهة أخرى فرصة سانحة للقراء كى يطلعوا على وجهات نظر وتعليقات شخصية لطرف مهم فى هذه القضية.

وترجع أهمية القضية إلى أنها كانت أول صدام حاد يقع بين مجلس قيادة الثورة ومجموعة من الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية، وكانت مقدمة لكل ما حدث بعد ذلك من انقسامات خطيرة فى صفوف ضباط الثورة كان أبرزها بلا شك تمرد ضباط سلاح الفرسان الذى جرى فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤.

رسالة من رشاد مهنا

الأخ / جمال حمـــاد

قرأت باهتمام كبير الدراسة القيمة التى كتبتها عن قضية المدفعية، وقد لمست كغيرى من القراء مقدار الجهد الكبير الذى تبذله فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لك عن تقديرى وإعجابى لالتزامك فى تحليلك دائما بالموضوعية والصدق والروح الحيادية.

ورغم ما قمت بكشفه من أسرار هذه القضية وخباياها فإننى أود أن أوضح حقيقة ما جرى لى شخصيا من أحداث فى هذه القضية، ليعرف أبناء الشعب المصرى كيف كانت تحكم مصر فى هذا العهد الذى منح الحكام فيه القانون إجازة طويلة لم يفيقوا منها إلا على صدمة ٥ يونيو ١٩٦٧ الشنيعة التى كانت المحصلة الطبيعية لتلك الحقبة السوداء التى ساد فيها الظلم والإرهاب والطغيان. بعد صدور القرار بتنحيتى عن منصب الوصى على العرش فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ وتحديد إقامتى فى بيتى، وحرصا منى على عدم حدوث أى مشاكل قد تحدث نتيجة لذلك القرار أرسلت إلى عبد الناصر رسالة بخط يدى أسجل فيها إن الحراسة التى فرضت على منزلى ومنع الناس عن زيارتى كان بناء على طلبى، وبقيت فى بيتى لا أتصل بأحد ولا يزورنى أحد سوى بعض زيارات قليلة جدا من أقربائى ومن بعض زملائى الضباط، وكان هؤلاء لا يصرح لهم بدخول المنزل إلا بعد تسجيل الحراس لبطاقاتهم الشخصية وإرسال أسمائهم إلى المخابرات الحربية، وكان حديثى معهم يتناول بعض المسائل العامة أو القضايا الدينية، ولم يتطرق حديثى معهم مطلقا إلى أية مؤامرات ضد نظام الحكم، لأننى رغم اختلافى مع مجلس قيادة الثورة كنت أعرف تماما أن استخدام العنف لا يمكن أن يكون هو السبيل لإصلاح الأحوال، كما أن ظروف تحديد إقامتى ووضع الحراسة على منزلى لم تكن ظروفا تسمح لأى إنسان عاقل بأن يتجه تفكيره إلى الاشتراك فى أى مؤامرة.

وفى إحدى الليالى وفى حوالى الساعة الثالثة والنصف صباحا يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ على ما أذكر وكان بيتى فى هذا الوقت فى شارع الخليفة المأمون، فوجئت بمجموعة من الضباط تقتحم منزلى من الباب الخلفى وكان على رأسهم الرائد عبد الحليم عبد العال من سلاح المشاة، وآلمنى دخولهم المنزل بطريقة غير كريمة فى ذلك الوقت المتأخر من الليل. وأن ضابطا حديثا برتبة الملازم كان يصوب رشاشه إلى صدرى وعندما شخطت فيه أنزل الرشاش.

وأخذنى أفراد القوة التى قامت باعتقالى إلى سجن الأجانب الذى كان مبناه وقتئذ فى ميدان محطة مصر، ووجدت نفسى أنا الذى كنت وصيا على عرش مصر حتى ثلاثة أشهر فقط فى زنزانة خالية من أى شيء وليس بها حتى مقعد للجلوس عليه، وبعد بضع ساعات حضر المقدم أحمد أنور قائد البوليس الحربى وأخذنى إلى بيت داخل السجن كان مخصصا من قبل لمأمور السجن حيث شغلت إحدى حجراته، وعلمت فيما بعد أن الحجرات الأخرى التى كانت بجوارى قد شغلت ببعض المعتقلين المدنيين وكان من بينهم فؤاد سراج الدين وعباس حليم وعلى الخشخانى المحامى والدكتور عبد العزيز الشال.

وبعد أن بقيت فى غرفتى أكثر من شهر وأنا فى دهشة لعدم معرفتى بالسبب الذى دعاهم لاعتقالى، أخذونى فى عربة إلى معسكر قصر النيل للتحقيق معى وأدخلونى غرفة وجدت فيها المقدم زكريا محيى الدين، وأثناء التحقيق لم يوجه إلى زكريا محيى الدين أى اتهام وإنما أخذ يسألنى عن صلتى ببعض الضباط والمدنيين، وكانت أسئلته عادية وكانت إجابتى هى الأخرى طبيعية، وعدت بعد قليل إلى غرفتى بسجن الأجانب بعد أن زادت دهشتى لأننى رغم إجراء التحقيق معى لم أتمكن من معرفة سبب واحد لاعتقالى بهذه الطريقة.

وفى الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٥٣ وحوالى الساعة الثالثة صباحا دخل على الرائد حمزة البسيونى وطلب منى مرافقته إلى معسكر قصر النيل

لحضور محاكمتى، وصليت ركعتين لله وارتديت ثيابى وركبت عربة مع حمزة إلى معسكر قصر النيل، وعندما دخلت المعسكر تذكرت المحاكمات التى جرت فى هذا المعسكر عام ١٨٨١ حينما قام بعض كبار الضباط الشراكسة بمحاكمة بعض الضباط الوطنيين المصريين بأمر الخديو توفيق قبيل الثورة العرابية، وأسفت لأن ضباط مجلس قيادة الثورة قد جلسوا بعد ٧٢ عاما فى مكان الضباط الشراكسة ليحاكموا أيضا بعض الضباط الوطنيين المصريين.

وانتظرت وحدى فى غرفة صغيرة بالمعسكر حوالى نصف ساعة، وفى الساعة الرابعة صباحًا حضر إلى النقيب حسن التهامى وأخذنى إلى قاعة المحكمة حيث وجدت أمامى عبد الناصر وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة (فيما عدا اللواء محمد نجيب وعبد المنعم أمين وأنور السادات) وكانوا يجلسون خلف مائدة طويلة فى هيئة محكمة، وعندما دخلت القاعة ألقيت عليهم السلام فرد على عبد الناصر وطلب منى الجلوس على مقعد أمامى، وبعد قليل نودى على المقدم مصطفى راغب من سلاح المدفعية وهو أحد زملائى القلائل الذين كانوا يترددون على منزلى قبل اعتقالى، وبعد دخوله قرأ زكريا محيى الدين الادعاء المقام ضدى، ثم بدأ يقرأ من ملف أمامه أقوال مصطفى راغب فى التحقيق باعتباره شاهد الإثبات الأول ضدى، ولا يمكن أن أعرف بالطبع ماذا قال مصطفى راغب فى التحقيق ولا يمكن كذلك أن أعرف التهديدات أو الإغراءات التى تعرض لها كى يدلى بالأقوال التى أرادوا منه أن يقولها، ولكن الأمر الذى شاهدته بنفسى أن مصطفى راغب فى المحكمة أنكر بشدة كل الأقوال التى ذكرها محيى الدين على لسانه، وانقلب من شاهد إثبات إلى شاهد نفى، بل أكثر من ذلك أخذ فى الدفاع عنى كأنه محام وكلته لهذا الغرض.

واستدعى من بعده المقدم إبراهيم عاطف شاهد الإثبات الثانى ثم الرائد عبد العزيز هندى شاهد الإثبات الثالث، وكان موقف الشاهدين لا يختلف عن موقف مصطفى راغب، فقد أنكر كلاهما الأقوال التى ذكر زكريا محيى

الذين أنهما أدليا بها فى التحقيق وأخذا فى نفى التهمة الموجهة ضدى والدفاع عنى بحرارة شديدة.

وبرغم أن شهود الإثبات ضدى كانوا ١٢ شاهدا وفقا لما ورد فى حيثيات الحكم فإننى لم أواجه فى المحكمة إلا بالشهود الثلاثة المذكورين فقط، ولم تستدع هيئة الادعاء أى شاهد آخر ليشهد ضدى أمام المحكمة، وبرغم أن المقدم مصطفى راغب كان قد أفرج عنه فى ٧ فبراير ١٩٥٣ أى بعد ثلاث أسابيع من اعتقاله، وحضر من بيته إلى المحكمة ليدلى بشهادته على وعد من زكريا محيى الدين بأنه سيعود إلى بيته بمجرد إدلائه بالشهادة ضدى، فقد اختلف الموقف بعد انقلابه فى شهادته أمام المحكمة وتحوّله من شاهد إثبات إلى شاهد نفى، وبسبب هذا الموقف الذى وقفه الشهود الثلاثة مصطفى راغب وإبراهيم عاطف وعبد العزيز هندى، ألقى القبض على مصطفى راغب مرة ثانية وأودع سجن الأجانب، وتم تقديم الشهود الثلاثة بعد ذلك أمام المحكمة بصفتهم متهمين، وحكم على كل من مصطفى راغب وإبراهيم عاطف بعقوبة قاسية وهى السجن لمدة عشر سنوات جزاء لإنكارهما أقوالهما السابقة فى التحقيق ووقوفهما إلى جانبى.

وفوجئت بجمال سالم أثناء المحاكمة يقول لى: «أنت فاكر لما كرشتنى من العريش؟» وتذكرت وقتئذ أحداث ليلة ٢٣ يوليو فى العريش حينما اتصل بى صلاح سالم قرب الفجر من رفح وأبلغنى بقيام الثورة فى القاهرة وطلب منى أن أتولى الأمر فى العريش، وقد قمت فعلا بالسيطرة على قوات العريش، ولما وجدت أن جمال سالم وكان قائدا لمطار العريش يكاد يفسد الموقف بتدخله المستمر فى أمور لا تخصه طلبت منه النزول فورا إلى القاهرة، وعندما سمعت عبارة جمال سالم فى المحكمة لم أتمالك نفسى من الابتسام، فقال لى جمال سالم غاضبا: «أنت كمان بتضحك» ووجدت أن أفضل شىء ألا أرد عليه.

وسألنى عبد الناصر بعد انتهاء أقوال الشهود الثلاثة إذا كنت أريد

الكلام فوجهت حديثى إلى هيئة المحكمة وقلت لهم: إن شهود الإثبات بعد أن تحولوا إلى شهود نفى ومحامين للدفاع عنى جعلونى فى غنى عن التحدث عن براءتى من هذه التهمة التى ليس لها أى أساس من الصحة، وقلت لهم أننى سأسرد عليهم فقط العلاقة بينى وبينهم.

ومضيت أسرد عليهم تاريخ علاقتى بهم قبل ثورة ٢٣ يوليو وكيف كانت قوية طيبة إلى حين قيام الثورة، وذكرت لهم كيف ذهبت إلى الوصاية على العرش رغم علمى أن الهدف من ذلك هو إبعادى عن الجيش ومع ذلك لم أقاوم ولم أمانع مع أن ذلك كان فى إمكانى، حرصا على عدم ظهور أى خلاف فى بداية الثورة، واختتمت حديثى لهم بذكر آية كريمة من سورة الزمر هى ﴿ **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ * فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ** ﴾ (الزمر: ٣٠، ٣١، ٣٢).

وعند عودتى إلى غرفة الانتظار مزقت ورقة صغيرة كنت دونت فيها بعض النقاط، وفوجئت بالنقيب حسن التهامى يقتحم الغرفة ويسألنى فى حدة: «فين الورقة التى كانت معك؟» وعندما قلت إنى مزقتها اشتدت ثورته وقال لى فى عصبية «إزاى تقطعها؟» ولأول مرة فى حياتى أرى إنسانا يشخط فىَّ بمثل هذه الطريقة الوقحة إلى الدرجة التى جعلت هذه الواقعة لا تمحى من ذاكراتى حتى اليوم رغم مرور هذه السنوات الطويلة.. وغلت الدماء فى عروقى وقلت له بشدة: «أخرج من أمامى حتى لا تندم» وهرول التهامى خارجا من الغرفة. ودخل علىّ بعد قليل حمزة البسيونى وأعادنى إلى غرفتى بسجن الأجانب.. وفى يوم ١٩ مارس ١٩٥٣ وهو يوم لا يمكن أن أنساه أخذونى إلى غرفة مأمور السجن لأستمع إلى الحكم الذى وقعته المحكمة علىّ، ورأيت الضباط الذين أرسلوهم لتلاوة الحكم فى حرج شديد ولمست من عباراتهم مدى تعاطفهم معى ومدى استنكارهم لذلك الحكم الظالم الذى قدموا لتلاوته أمامى، وبعد فترة من الصمت طلبت منهم ألا يترددوا فى تلاوة الحكم فإن معرفتى بضباط مجلس قيادة الثورة تجعلنى أتوقع منهم شر الأمور،

كما أن عندى من الشجاعة والإيمان بالله ما يجعلنى على استعداد لتلقى أى حكم ضدى حتى لو كان الإعدام .. أخيراً وقف أحدهم وتلا علىّ حكم المحكمة الذى كان هو السجن المؤبد.

وفى أبريل ١٩٥٣ نقلونى من سجن الأجانب إلى سجن الاستئناف فى ميدان باب الخلق حيث يسجن هناك القتلة واللصوص ومهربو المخدرات، ووضعت فى زنزانة منفردة وكان يوجد فى الزنزانة التى تجاورنى قاتل محكوم عليه بالإعدام.. وأخذت أفكر طويلا كيف وصل بنا الحال إلى هذا الهوان على يد زملائنا وإخواننا أعضاء مجلس قيادة الثورة، بينما قامت الثورة من أجل إرساء قواعد الحرية والديمقراطية؟.

وبعد هذا السرد الموجز لأهم الأحداث التى مرت بى منذ تنحيتى عن منصبى كوصى على العرش حتى الحكم علىّ بالسجن المؤبد أرى أنه يمكن أن نستخلص مما سبق الحقائق التالية:

١- قضية المدفعية بالنسبة لى هى قضية مختلقة ولا أساس لها من الصحة، وكان الغرض الوحيد من إشراكى فيها هو أن يتخلص منى مجلس قيادة الثورة بوضعى فى السجن لمدة طويلة بعد أن تخلصوا منى من قبل بتنحيتى عن منصب الوصاية.. والدليل الذى يثبت ذلك أن جميع الضباط الذين صدرت عليهم أحكام فى هذه القضية تم الإفراج عنهم بعد حوالى عام من سجنهم، وأنا الوحيد الذى بقيت فى السجن حتى منتصف عام ١٩٥٦ أى بقيت حوالى ثلاث سنوات ونصف فى السجن .. ورغم بقائى بعد خروجى معتكفا فى منزلى ومبتعدا عن جميع الناس فقد أعيد اعتقالى فى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ ووضعت فى زنزانة فى السجن الحربى فى حملة الاعتقالات الجديدة للإخوان المسلمين - برغم عدم وجود أى علاقة لى بهذا الموضوع بتاتا - وأمضيت عاما ونصف عام بالسجن دون أى تحقيق أو محاكمة، وبهذا أكون قد أمضيت خمس سنوات من حياتى داخل السجون دون أن أرتكب أى جرم يمكن أن أحاسب عليه.

أى مال أو جاه يمكن أن يعوضنى عن بقائى هذه السنين الطويلة وهى

أحسن سنوات العمر داخل زنازين السجون مع القتلة والمجرمين بعيدا عن الحرية وعن أسرتى وأحبائى ممنوعا من خدمة وطنى العزيز، كل ذلك لأن بعض الزملاء - سامحهم الله - أرادوا أن يبعدونى عن العالم حتى يعيشوا هم فى أمان ورغد ونعيم ويظلوا هم فى رفاهية وترف وثراء خوفا من خطر توهموه فيما لو بقيت أنا مطلق السراح.

٢- ضباط المدفعية الذين اتهموا بالتآمر ضد مجلس قيادة الثورة لم تكن لهم أى صلة بى ولم أحضر أو أشترك فى أى اجتماعات عقدوها، ومع ذلك أشركونى معهم فى قضية لا أدرى عنها شيئا وأطلقوا عليها اسم قضية رشاد مهنا - برغم أن بعض الضباط الذين قبضوا عليهم فى هذه القضية لم يسبق لى معرفتهم بالمرة.

٣- ضباط مجلس قيادة الثورة الذين كلفوا بتلفيق هذه القضية ضدى كان تلفيقهم مكشوفا وتزويرهم مفضوحا ولم ينجحوا فى إتقان التلفيق وذلك نظرا لجهلهم وغبائهم.

٤- قال عبد الناصر فيما بعد لشقيق زوجتى وهو السفير عيسى سراج الدين .. إن الحكم الصادر ضدى فى بادئ الأمر كان الحكم بالإعدام، وكان جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة مؤيدين لهذا الحكم ما عداه هو (أى عبد الناصر) وذكر أنه استمر حوالى يوم كامل يدافع عنى حتى أقنعهم فى النهاية بتخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد.

٥- إن الشخص الوحيد الذى حيرنى موقفه هو كمال الدين حسين الذى اشترك فى إصدار الحكم علىّ بالإعدام .. لقد كنت أعتبره منذ انضمامه إلى المدفعية ابنا من أبنائى، ولذا فإننى فى دهشة شديدة لهذا التنكر والجحود اللذين أظهرهما ضدى بلا أى سبب سوى محاولة إرضاء وليّه ورئيسه الذى عينه فى مجلس قيادة الثورة،،،

رسالة من محسن عبد الخالق

الأخ / جمـــال حمـــاد

أتابع كتاباتك دائما وأستمتع بها، فالواقع أنها سدت فراغا كان قائما فى نفس كل متشوق للمعرفة الجادة، والآن نتناول قضية المدفعية وأتابع سردك لها ووجهات نظرك فيها.

وأظنك توافقنى أن قضية المدفعية هذه موضوع كبير وطويل ومتشعب ويحتاج إلى أكثر من دراسة تحليلية وأكثر من تقييم، كما يحتمل أكثر من عرض وأكثر من وجهة نظر .. فقد كانت خطا فاصلا بين واقع فرضته الظروف وقادنا فى النهاية إلى الدكتاتورية الشمولية - ولا أتناول هنا محاسنها أو مساوئها - وآمال حرة جاشت بها صدورنا وعقولنا الشابة وقتها، وهزمتها طموحات السلطة وهيلمانها.

وكم كنت أود وأنا محور هذه القضية مع فئة مؤمنة أن يكون لدى الوقت لعرضها من داخل الأحداث نفسها، إلا أننى منذ مدة غير قصيرة بدأت أكتب تفصيلات القضية وأسجل لك بلا شك الفضل بما نشرته عنها والذى سيعطينى بعدا آخر فى تناولى لهذه القضية.

القضية كما قلت ليست سهلة فهى أولا وقبل كل شىء قضية فكرية بين الليبرالية التى كانت تمثلها جماعتنا والعسكرية التى كان يمثلها مجلس القيادة والتى كان من أبرز زعمائها كمال الدين حسين، وأعتقد أننا لا نختلف فى أنه بعد قيام الثورة أصبح الواجب الوطنى الملح يحتم علينا إعادة صياغة العقد الاجتماعى للمجتمع المصرى بكل ما فيه من نواح سياسية واجتماعية واقتصادية.

هذه الصياغة لمجتمع ما بعد الثورة لا يمكن أن تجرى بغير أسلوب الحوار بين القوى الوطنية والفكرية التى كانت موجودة على مسرح الحياة المصرية فى ذلك الوقت، ولهذا جعلنا من نادى الضباط بالزمالك ملتقى فكريا وثقافيا

على أعلى مستويات الفكر والثقافة، ودعونا جماعة من كبار مفكرينا وأساتذة جامعاتنا من أمثال طه حسين، تكلموا وأفاضوا وطرحوا تصوراتهم لمستقبل مصر، ومازلت أذكر كأنه بالأمس القريب محاضرة طه حسين عن مفهوم الديمقراطية.

وكثفنا لقاءاتنا برجالات القوى الوطنية على اختلاف انتماءاتهم وميولهم، لا فرق بين لون ولون، وهل كان من الممكن أن يتحدد شكل مستقبل مصر دون هذه اللقاءات ودون الحوار والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة؟

إن ثورة يوليو ليست ثورة عسكرية، ولكن ثورة شاملة كانت القوة العسكرية هي أداتها فقط، فإذا كنا قد أعطينا لأنفسنا الحق لكي نفكر وننظم ونقوم بثورة، فمن ذا الذي يملك الحق في أن يحرمنا من حق التفكير فيما ينبغي أن تكون عليه الأمور بعد قيام الثورة؟ وأطرح هنا سؤالا أبديا وأزليا يشمل كل ثورة.. هل الثوار أي ثوار يقومون بثورة شاملة ليأتوا بزيد أو عبيد إلى الحكم والسلطان؟ يمكن أن يكون هذا صحيحا إذا كان من يأتون به يمثل فكرا، ولكن ما هو الفكر الذى كا ن يمثله كمال الدين حسين؟ إن حق الثوار الطبيعي هو أن يناقشوا مستقبل العمل الذى قاموا به، ولا أتكلم هنا عن أسلوب المناقشة ولكن عن حق المناقشة كمبدأ.

لقد أثرت في كتاباتك أيها الأخ الكريم الخطورة التي نتجت عن التوسع في المناقشات السياسية داخل القوات المسلحة، مما أدى إلى انزلاقنا إلى مخاطر المتاهات السياسية، وأود منك هنا أن تفصل بين أولئك الذين قاموا بالثورة وغيرهم من ضباط القوات المسلحة، فالغالبية العظمى من ضباط الثورة سياسيون بمعنى أنهم كانوا قبل الثورة يناقشون كافة الأوضاع في مصر سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية – وإلا فما هو الذي دفعهم إلى الثورة؟ وهؤلاء الضباط طلبنا تسوية حالاتهم وإعفاءهم من الخدمة بالقوات

المسلحة . . لقد كان من بين بنود المسودة التى عرفت باسم مشروع المدفعية بند يطالب بإعفاء هؤلاء الضباط وتسوية حالاتهم، ووقفنا ضد اتجاهات كمال الدين حسين فى التوسع فى عقد اجتماعاته مع ضباط المدفعية وحشده لمجموعة من زملائه ودفعته وغيرهم لعمل قاعدة يرتكز عليها ويساندونه وقت اللزوم، نحن كنا نطالب بالحوار فى سبيل صياغة المستقبل، أما غيرنا وعلى رأسهم كمال الدين حسين كانوا يحشدون الأنصار، وهم الذين خلقوا ما سمى بمراكز القوى، وأظنك تعلم أيها الأخ كم أثّرت مراكز القوى هذه على السياسية المصرية أسوأ تأثير بحكم المناصب الكبيرة التى تولتها. نقطة أخرى تتعلق بالاجتماعات التى كنا نعقدها، وأود أن أوضح أن هذه الاجتماعات كانت تعقد منذ قيام الثورة . . وعبد الناصر هو الذى كان يطلب عقدها وأصبحت عادة مستقرة بعد ذلك، وفى هذه الاجتماعات ناقشنا عدة قضايا من بينها التطهير الذى كان يتولاه صلاح سالم، ونجحنا فى وقف كل التجاوزات فى المدفعية ومن بينها العلاقة بين مجلس القيادة ورشاد مهنا حينما كانت أزمة بسيطة إلى أن أصبحت أزمة حادة انتهت بإعفائه من منصبه . .

كانت اجتماعاتنا شبه عامة نتكلم فيها بصوت مرتفع وقلب مفتوح، والغريب أن تصور هذه الاجتماعات بعد ذلك عندما أرادوا ضرب حركة المدفعية الفكرية على أنها مؤامرة .

وقد لا يعرف الكثيرون أن كمال الدين حسين لم يكن يمثلنا - بصورة مطلقة - فى مجلس قيادة الثورة بل إن جمال عبد الناصر كان هو الذى يتكلم باسمنا فى المجلس، وكثير من الأشياء التى بدت لنا صغيرة فى ذلك الوقت أثارت حفيظة عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبدأوا يتحركون بكل الوسائل لضرب حركة المدفعية التى خافوا أن تقلص نفوذهم .

لقد خصص زكريا محيي الدين ضابطا من سلاح الطيران (يعمل بالمخابرات) واسمه محمد حسين لمتابعتي وكتابة التقارير عن نشاطي.

لقد كانت القضية باختصار هي وجهة نظرنا في النظام السياسي الذي يجب أن يسود بعد الثورة وفقا للمبادئ الستة التي أعلناها، ولإيضاح الصورة فإنني أطرح الأسئلة التالية:

هل قمنا بالثورة ليتولى فلان أو علان الحكم؟ هل لنا حق مناقشة ما يدور خصوصا أننا كنا نعلم الخناقات داخل مجلس الثورة؟ أليس من ضمن مبادئ الثورة إقامة حياة ديمقراطية سليمة؟

هل مطالبتنا بوضع ضمانات ضد الاتجاهات الدكتاتورية يعد خروجا على مبادئ الثورة؟ عندما تراجع مجلس الثورة عما اتفقنا عليه من ناحية الالتزام بالديمقراطية وأولها تشكيل مجلس الثورة بالانتخاب .. ماذا كنا نفعل؟ وما هو البديل؟ أليست وسائل الضغط وسائل مشروعة في كافة الحوارات والمفاوضات؟ هل تعتبر وسائل الضغط مؤامرة؟ ومن وجهة نظر من؟ مئات الأسئلة ولكن سيبقى دائما – ومهما قيل من تحليل أو تقييم – أننا كنا مع مبدأ الديمقراطية وكان أعضاء مجلس الثورة خارجين على هذا المبدأ الأصيل. وكنا بلا شك أنضج وأعمق وطنية من أن ندفع بالبلاد إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية.

* * *

فهرس الموضوعات

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

الفصل الثامن عشر

جمال حماد

أسرار ثورة ٢٣ يوليو



الهيئة التى تولت قيادة العمليات ليلة ثورة ٢٣ يوليو

فى الوسط اللواء محمد نجيب على يمينه المقدم جمال عبد الناصر ثم الرائد عبد الحكيم عامر و الرائد كمال حسين و المقدم طيار عبد اللطيف البغدادى و المقدم زكريا محى الدين و على يساره الرائد جمال حماد و العقيد أحمد شوقى .

الزهراء للإعلام العربى

ليس من أصل الكتاب ولكن تعليقًا على ما ذكره المؤلف فى الصفحات ٦٢١ إلى ٦٣٥

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية — عدد غير اعتيادى

(العدد ١٢ مكرر "ب") الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ — ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ (السنة ١٢٤ هـ)

اعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة

وقائد ثورة الجيش

انه رغبة فى تثبيت قواعد الحكم أثناء فترة الانتقال ، وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين ، ولكى تنعم البلاد باستقرار شامل يتيح لها الانتاج المثمر ، والنهوض بها إلى المستوى الذى نرجوه لها جميعا ، فإنى أعلن باسم الشعب ، أن حكم البلاد فى فترة الانتقال سيكون وفقا للأحكام الآتية :

أولا — مبادئ عامة

مادة ١ — جميع السلطات مصدرها الأمة.

مادة ٢ — المصريون لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

مادة ٣ — الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولتان فى حدود القانون وللملكية وللمنازل حرمة وفق أحكام القانون .

مادة ٤ — حرية العقيدة مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

مادة ٥ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ٦ — لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون، ولا يكلف أحد بأداء رسم إلا بناء على قانون، ولا يجوز إعفاء أحد من ضريبة إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ٧ — القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون ، وتصدر أحكامه وتنفذ وفق القانون باسم الأمة .

الوقائع المصرية العدد ١٢ مكرر " ب " غير اعتيادى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

ثانيا - نظام الحكم

مادة ٨ - يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا و بصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم .

مادة ٩ - يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية .

مادة ١٠ - يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية .

مادة ١١ - يتألف من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات و يناقش مايرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته .

أيها المواطنون :

إننى إذ أعلن لكم هذه المبادئ والأحكام لا يسعنى إلا أن أعلن أيضا عن إيمانى المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديمقراطى كامل الأركان إثر فترة الانتقال و بضرورة توفير حياة حرة كريمة ومستقبل مشرق باسم لنا جميعا ، علينا جميعا أن نساهم فى بنائه والله ولى التوفيق .

محمد نجيب (لواء اركان حرب)

القائد العام للقوات المسلحة

وقائد ثورة الجيش